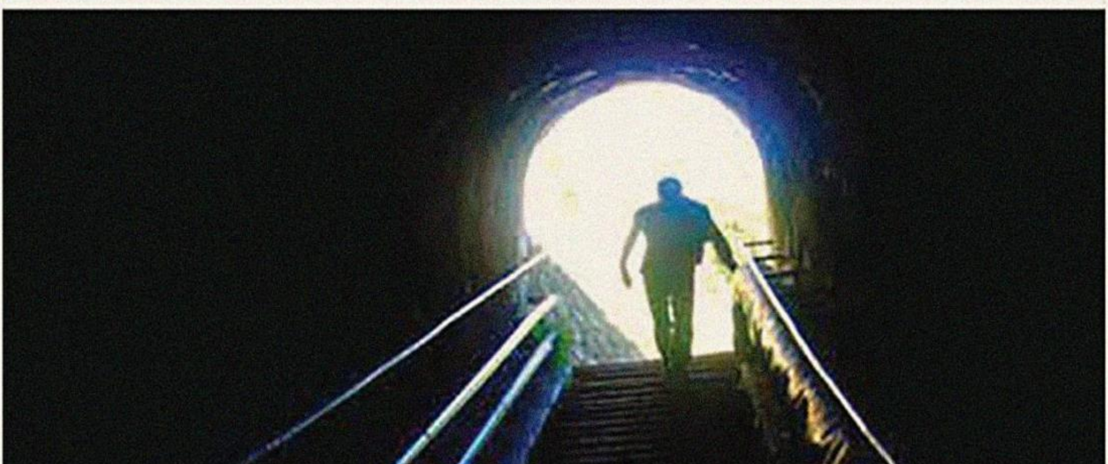
عزمي بشارة

سورية: درب الآلام نحو الحرية

محاولة في التاريخ الراهن



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

المحتويات

تمهيد

هذا الكتاب محاولة في فهم الثورة السورية قبل أن تكتمل. إنه بحث يقوم على رصد صيرورة الثـورة وتحليلها خلال عامين من عمرهـا، من آذار/ مارس 2011 حتى آذار/ مـارس 2013. ولأننا نوثّق التاريخ الراهـن، ونُحاول تجاوز عمليـة التوثيق إلى الفهـم، جاء بحثنـا هذا عابـرًا للاختصاصات: علـم اجتماع وعلوم سياسـية وعلاقات دولية واقتصاد؛ وكلّها فـي نظرنا علوم تاريخية. ويعي هذا البحث، باعتبـاره توثيقًا تاريخيًا، حدوده، لأنه يجـري في خضمّ الحوادث، ولا يأخذ بأي معلومة غير متيقّن منها، ويعكف على التأكّد منها ومقارنة مصادر مختلفة عنها قبل نشرها أو بناء أي تحليل عليها. وإذا كانت المعلومة غير يقينية، وراجت كأنها صحيحـة، وأثّرت في الحـوادث، يُصحّحها الكتـاب من دون أن يتجاهل تأثيرها. فالوهم بموجب تعريفـه ليس حقيقة، لكنه ربما يؤثر في الواقع ويصبح واقعًا. وينطبق ذلك على الحلم والأمل، وليس على الوهـم وحده.

قمـتُ في إطار العمل في «المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات» بتكليـف باحثَيْـن مسـاعدَيْن مهمـةَ التوثيـق اليومـي لحـوادث الثورة السـورية. ويعتمـد هذا الكتاب على جزء من عملية توثيق واسـعة أُنجزت بإشـرافي. ومن نافـل القول إنهـا لـم تكتمل بعد. وبعد توسّـع الثـورة وحوادثهـا، وامتدادها إلى كل حي في سـورية، ما عاد في إمكاننا مواصلة التوثيق التفصيلي الشامل، فبدأنا بتصنيف ما يُمكننـا توثيقه، أما ما صعب علينا الإحاطة بـه، فتُرك للمؤرخين في المستقبل. ونحن نخطط لإصدار تاريخٍ مُسـهب للثورة السورية بناء على عملية التوثيق المُفصّلة التي جرت.

سمحت متابعة الثورة يوميًا، وإضافة الأدوات النظرية المتوافرة لنا، بإنتاج مجموعة من الأوراق عن الثورة السورية، نشرنا جزءًا منها بصيغة «تقدير موقف» و«تحليل سياسات» و«تقويم حالة» و«دراسات». وفي محطة هذا الكتاب نقوم بمحاولة تلخيصية مرحلية، تحليلية وتركيبية؛ فحللنا ما جرى بعد توثيق أكبر عدد ممكن من الوقائع التي نعتبرها مهمة لفهم الحدث (وهي مهمة خطرة تواجه باستمرار احتمال السقوط في منزلق الانتقائية) كي نُعيد تركيب الحدث الكبير. ومن خلال التحليل الاجتماعي التاريخي وإعادة إنتاج ما جرى نظريًا، نحاول أن نفهم وأن نفسّر لأنفسنا وللقارئ خصوصية هذه الثورة الكبرى التي سيكون لها أعظم الأثر في تاريخ سورية الحديث، وكذلك في تاريخ المشرق العربي كله. وهي بهذا المعنى نقطة تحوّل تضاهي في أهميتها الثورات الاستقلالية، وتفوقها تعقيدًا بالتأكيد.

لا نقدّر فحسب، بل نعلم أيضًا أننا نقف إزاء ثورة مجتمع شديد التركيب والتعقيد تفجّرت ضد نظام استبدادي قمعي اعتُبر حتى فترة وجيزة مستقرًا نسبيًا وفريدًا في نمط حكمه، باعتباره نظامًا سلطويًا رثًا يُحاكي الأنظمة الشمولية، ويقوم على نمطٍ قاسٍ من القمع الأمني، وعلى تداخل الأمن والسياسة والاقتصاد، مولّدًا فسادًا منتشرًا من القمة إلى القاعدة. الفساد في سورية ليس استثناءً يُحاربه النظام أو يتساهل معه، بل هو القاعدة... إنه النظام. بعد ثلاثة أشهر على الثورة كتب المؤلف مقالة مطولة بعنوان «أفكار حول الثورة السورية تحديدًا»، وكانت خصوصية سورية هي المقصودة بكلمة تحديدًا. وجاء في المقالة ما يلي: «لا يُمكن أن يستمر النظام السوري على حاله، وكان عليه إما أن يتغيّر أو يُغيّره الشعب السوري. وقد اختار النظام ألا يتغير، ومن هنا فسوف يُغيّره الناس»؛ وبعد عرض وصول النظام إلى الخيار الأمني ورفض الإصلاح والتغيير وارتفاع شعار إسقاط النظام، وردَ في ذلك النص، يوم 10 حزيران/ يونيو 2011، أي بعد ثلاثة أشهر على بدء الثورة، ما يلي: «المشكلة في أن نظامًا من نوع النظام السوري يجر بانهياره الهيئة الاجتماعية برمّتها إلى احتمال الانهيار، والدخول في دوامة طويلة المدى من الاضطرابات والاصطفافات بحكم التركيب المتنوع للمجتمع السوري، وعلى المستوى الإقليمي يمكن أن

يجر انهياره كامل إقليم المشرق إلى فخ التفكك الطوائفي والعشائري فعليًا... من الواضح حتى الآن أن سيرورة الأحداث تسير بسورية نحو هذا الاحتمال الكارثي الذي يخسر فيه الجميع، ولكن بإمكان قوى الثورة تغييره لو أرادت وتنظمت وشكّلت لها قيادة وطنية مستقلة تحمل طابع القوى الاجتماعية المناضلة على الأرض، وليس طابع الصراعات القديمة»[1].

نحن نتعامل مع ثورة في دولة ذات أهمية جيو- استراتيجية قصوى، إذ يؤثر وزن سورية الجيو سياسي وموقعها في الصراعات الإقليمية تأثيرًا حاسمًا في مسار الثورة، ويساهم في تشابك البنية الداخلية بتفاعله مع العوامل الخارجية وتعقيدها. وكلّما طال أمد الثورة ازداد تأثير العوامل الإقليمية والدولية، ولا سيما أن النظام اعتمد عليها اعتمادًا شبه كامل. كما أن الثورة بانتقالها الاضطراري إلى العمل المسلح أصبحت عرضة لهذه العوامل. وأدّى تشابك العوامل الإقليمية الفاعلة في الثورة مع بنية المجتمع السوري الداخلية إلى زيادة خطر تحوّل الصراع إلى نوع من الاحتراب الطائفي[2].

---

(1) عزمي بشارة، «أفكار حول الثورة السورية تحديدًا،» (الجزيرة نت، 10/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/5d9423e7-10b6-4889-a556-08c2dfe7f76f>.

(2) هل هذه حكمة متأخرة تأتي بعد رؤية النتائج بعد عامين؟ نقول بتواضع إننا حذرنا في الأسابيع الأولى للثورة مما يجري الآن، بحثّ النظام على الإصلاح خشية من أن تقود طريق القمع سورية إلى «المجهول»، وذلك بسبب وعي تركيب المجتمع السوري وتعقيدات موقع سورية في المشرق. وبعد أقل من أسبوعين على الثورة قال مؤلف هذا الكتاب في أول ظهور إعلامي له في 28 آذار/ مارس 2011 ما يلي: «من المهم جدًا رؤية مصير سورية وما ستؤول إليه النتائج بالنسبة إلى المشرق العربي، لأن التاريخ الاستعماري والأنظمة الاستبدادية ساهمت في تأجيج الروح الطائفية... إن مطالب الناس عادلة ومشروعة، هذا أمر لا نقاش فيه، لكن قد يجري تسييس للهُويات، الأمر الذي يشكل خطرًا كبيرًا لأنه لا يقود إلى الديمقراطية، وإنما إلى حالة من الاحتراب الأهلي تشعر فيه الأقليات أنها مهددة، ويتضامن العلمانيون فيه مع الأقليات، ويقود إلى وضع لا يمكن الانتقال فيه إلى الديمقراطية، فهذه تتطلب تجاوز الطوائف عن طريق الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، بحيث تحكم فيه أكثرية ديمقراطية مدنية بموجب القواعد الدستورية للبلاد وليس مسموحًا ان تحكم طائفية أكثرية أو طائفية أقلية البلاد، وليس بالضرورة أن تتوافق الأغلبية الديمقراطية مع الأغلبية الطائفية. إن هذا الأمر موجود في بلاد الشام ويشكل خطرًا كبيرًا على التحوّل الديمقراطي ولا يتحمله المشرق العربي. ولم يفت الوقت على النظام السوري للمبادرة إلى الإصلاح، لكن يجب عليه أن يأخذ مسألة الإصلاح بجدية أكبر تقوم على استقلال القضاء ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم في درعا، ومحاربة الفساد، وفتح حرية التعبير حتى =

من أجل تكوين رؤية أكثـر إحاطة، وتحليلًا أكثر دقة عن الثورة السـورية فـي دوافعهـا ومسـبّباتها، ولغـرض فهـم مسـاراتها وتطورهـا، ولا سـيما أنها تحوّلت إلى ثورة مسـلحة، لا بـدّ من عمليـة تحليل وإعادة تركيـب الحوادث التي شـهدتها سـورية منذ الإرهاصات الاحتجاجية العفوية الأولى في شباط/ فبراير 2011، من وحي ثورتي مصـر وتونس، ثم انطلاق الحركة الاحتجاجية في 15 آذار/ مارس 2011، التـي تزامنت مع انتفاضة أهلية محلية الطابع على خلفيـة ما عرف بـــ «قضية أطفال درعا»، ثم انتفاضة شـعبية في سـهل حوران، وتدرّجها في الانتشـار والتغلغل في عمـق وجدان المجتمـع وذاكرته وثقافته، واستثارة ما كان مكبوتًا فيه واستنطاقه، وفي الاتساع أفقيًا في محافظات ومدن عدة، وتدرّج شـعاراتها السياسـية في العمق عموديًا مـن مطالب إصلاحية إلى «تغيير النظام» وإسـقاطه.

= ولو لم تكن جميع الأطراف راضية. بالتأكيد ثمة متضررون يجب محاسـبتهم، كما أن المواطن السـوري لـن يضطر، في حالـة حرية التعبيـر، إلى اسـتقاء معلوماته من قنـوات أجنبية مثل بي بي سـي التي تحمل تحريضات طائفية، بل سـوف يأخذ معلوماته من التلفزيون السـوري نفسـه، وهذا يتطلـب قرارات جريئة وإجـراءات جدّية منذ الآن ولا تحتاج إلى تأجيل... هناك شـهود عيان يُبالغـون ويعملون على التحريض الطائفي مثل اتهام كاذب لجنود حزب الله في قمع المحتجين في درعا، وقد يكون شـاهد العيان موجودًا فـي باريس. نقول ذلك ليس خوفًـا على النظام بل خوفًا على الدولة والأمـة. بالطبع يجب منع التحريض الطائفـي ومعاقبة من يقـوم بهذه الأعمال مـن دون أن أمنع التديـن. لكن أفضل طريقة لتحصين الشـعب السـوري من التحريض الطائفي هي شعوره بالمسـاواة والمواطنة... في الحالة السورية مهما تأخّر النظام سـوف يضطر إلى الإصلاح، فلماذا لا نبدأ منذ الآن بإصلاحات جدية وعميقة للحفاظ على هُوية سورية وعروبتها وتماسُـكها الاجتماعي؟ ما عاد في الإمكان الحفاظ عليهـا بالأدوات الحالية، بل على العكس، فلقد اكتشـفنا بعد أربعين عامًـا من الحكم العروبـي أننا ما زلنا تحت تأثيـر الهُويات الفرعيـة، أي إننا لم ننجح في بناء الهُوية الوطنية السـورية في إطـار الثقافة العربية». من الواضح أن محطة بي بي سـي كانت آنذاك تسـتخدم تعابير مثل علويين وسنة في وصف أطراف الصراع، وكذلك وكالات الأنباء مثل رويترز. قلنا ذلك قبـل أن يصبح حزب الله طرفًا فعليا يسـاهم في القتال إلى جانب الجيش السـوري مع مقاتلين من ميلشـيات عراقية وأخرى إيرانيـة. مقابلة مع عزمي بشـارة، تاريخ 28/ 3/ 2011 فـي برنامج حديث الثورة، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=Hbx_-MrNJy8>.

هذه المقابلة الداعية للإصلاح والتي بدت كأنها موجهة إلى النظام قبل أن يلقي الأسـد خطابه في 30 آذار/ مارس 2011، تضمنت دعوة إلـى الإصلاح الديمقراطي وتجنب الصراع لأن المنهج التحليلي من خلفهـا يمكنه أن يرى مصير الصـدام العنيف في بنية سـورية الاجتماعية وبنية المشـرق العربي. لكن أبواق النظام قامت بشن حملة تحريض ضدها.

يسمح منهج التحليل الاجتماعي التاريخي الذي سوف نتّبعه في هذا الكتاب بالتمييز الأوّلي بين الديناميات الاجتماعية لتدفّق روافد من فئات وأوساط اجتماعية متباينة في نهر الثورة السورية، وتفحّص المشتركات التي تجمعها والاختلافات في ما بينها.

يؤرخ الكتاب لتمدّد الثورة واكتساحها المناطق المختلفة في مرحلتيها، المدنية السلمية والمسلّحة. وسوف نتطرق إلى استراتيجية قمع الثورة وتوليد أنماط عنف سياسي «غير مألوفة». ومنها ما بدأ باعتبارها حالات أهلية من الدفاع عن النفس، اتخذت لاحقًا أشكال عنف مسلح ثوري، وُجِّه، في معظمه، ضد قوات أمن النظام والجيش السوري، واتخذ بعضه شكل «الجرائم الطائفية». ومنها مظاهر عنف مجتمعي كانت قائمة قبل الثورة وتفاقمت على هامش غياب الأخلاق الاجتماعية والقانون في سياسات القمع التي انتهجها النظام، وغياب الدولة في الثورة عليه. كما نعرض في الكتاب جذور المظاهر الطائفية في النظام وفي الثورة. ونعرض أخيرًا للعوامل الجيوستراتيجية ومواقف الدول المختلفة المؤثرة في مسارها.

إننا نُدرِك تعقيد المهمة التي أخذنا على عاتقنا القيام بها. لكن لا بدّ من البحث في مسالك الراهن الوعرة وزواياه غير المكتشفة وطرقاته التي يُغطّيها أحيانًا ضباب الشائعات والأفكار المسبقة، وذلك لكثرة ما تنتشر الخرافات في هذه الثورة التي تبثّها أجهزة الدعاية وماكيناتها الإعلامية، والتي تخلط الحقيقة بالخيال، علاوة على الكذب الصريح في حالات كثيرة، بحيث تختلط الوقائع والتخيّلات وخطاب التمني معًا لدى أوساط مؤيدة للثورة أيضًا. ولذلك استقر الرأي في «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» على أن المهمة ملحة ولا تحتمل الانتظار، ولا تشكل مانعًا من صدور دراسات أخرى تلخيصية بعد نهاية الثورة.

هذا عملنا كباحثين، وهذا واجبنا بصفة كوننا مواطنين عربًا تجاه المواطنين السوريين الذين خرجوا من أجل حريتهم، وخاضوا في الجحيم ذاته قبل أن يقتحموا مستقبلهم الذي يليق بتضحياتهم.

أكتب هذا النص في مرحلة بلغت فيه معاناة المواطن السوري درجة لا يحتملها بشر. الإنسان ليس آمنًا على حياته، ولا يُمكنه حماية أطفاله. القتل والاعتقال حدثان تعسّفيان قد يتعرّض لهما أي عابر سبيل، وحتى الجالس في بيته لا يغادره. المباني ربما تتداعى في أي وقت تحت وطأة قصف الطيران، أو حتى الصواريخ البالستية. البلاد في حالة فوضى، والطرق غير آمنة. الأخبار والصور عن فظائع التعذيب في السجون تفوق أفظع الكوابيس. ومعالم تفكّك الدولة السورية بدأت تظهر حتى لو استطاع النظام أن يُحافظ على تماسكه باعتباره عصبة منظّمة عسكريًا، وأكاد أقول أقلية منظمة بأسلوب عسكريتاري فاشي، في مقابل مجتمع خرج من حالة الصمت والخوف إلى الثورة من دون المرور بمرحلة التنظيم.

اضطررنا عند تسجيل تقديرات عدد القتلى إلى التوقف عند تاريخ محدد، وذلك بوعي كامل إلى أن عدّاد القتلى والجرحى والمشرّدين والمعوّقين يعمل على مدار الساعة، وأن العدد سيكون، مع صدور هذا الكتاب، أكبر بكثير. وبلغت حصيلة القتلى المدنيين منذ انطلاقة الثورة في 15 آذار/ مارس 2011 وحتى منتصف شباط/ فبراير 2013 ما يقارب 70 ألف مدني بحسب تقديرات المفوضة السامية للأمم المتحدة نافي بيلاي. وكانت الأمم المتحدة في 2 كانون الثاني/ يناير 2013 أعلنت رسميًا أن عدد القتلى المدنيين في سورية تجاوز 60 ألف شخص[3]. وتتطابق تقديرات الأمم المتحدة إلى حد كبير مع إحصائية الشبكة السورية لحقوق الإنسان التي تعتبر مصدر معلومات رئيسًا لمنظمة العفو الدولية ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. ووثّقت الشبكة السورية منذ بداية الثورة وحتى 13 نيسان/ أبريل 2013 بالاسم والتاريخ والمكان والصورة مقتل 81259 مواطنًا سوريًا (89 في المئة منهم مدنيون و11 في المئة من الثوار المسلحين)، بينهم 7783 طفلًا، و7145 امرأة، و2417 قضوا تحت التعذيب. أما عدد قتلى الثوار المسلحين فبلغ، بحسب إحصائية الشبكة،

(3) «الأمم المتحدة تقول إن عدد ضحايا الصراع في سورية يقترب من 70 ألف قتيل،» BBC) عربي، 13/ 2/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/02/130213_syria_un_toll.shtml>.

7483 شخصًا[4]. أما الإحصائية التي نشرها المرصد السوري لحقوق الإنسان في 17 آذار/ مارس 2013 فوثّقت مقتل 40390 مدنيًا، بينهم 4264 طفلًا وفتى دون الثامنة عشرة، و2579 أنثى فوق الثامنة عشرة، إضافة إلى 10623 من مقاتلي كتائب الثوار. كما وثّقت إحصائية المرصد السوري مقتل 1783 من العسكريين المنشقين على الجيش، في حين بلغ عدد قتلى القوات النظامية الموثقين 14752. ويشير المرصد إلى أن عدد الضحايا المدنيين مجهولي الهُوية بلغ 1973، وعدد القتلى من المقاتلين مجهولي الهُوية بلغ 1086. وبذلك يصل عدد القتلى الموثقين من المدنيين ومسلحي المعارضة، والقوات النظامية إلى 68806.

تضم هذه الإحصائية أعداد الضحايا الموثقين فقط، ولا تُعبّر عن العدد الحقيقي للقتلى بسبب التكتم الشديد على الخسائر البشرية خلال الاشتباكات، ولا تشمل الإحصائية أيضًا القتلى من مجموعات «الشبّيحة» الذين يُقدّر عددهم، بحسب المرصد، بـ 12 ألفًا[5]. ويُقدّر المرصد إجمالي عدد الضحايا المعلومين والمجهولين في سورية بـ 120 ألف شخص[6]. ويقدر كاتب هذا النص عدد القتلى بأكثر من ذلك بكثير، وذلك ليس لأن الإحصائية تستثني آلاف المفقودين ومجهولي الهُوية فحسب، بل لأن هذه القوائم لا تحتسب من توفي بالتهاب رئوي حاد نتيجة المبيت في العراء خلال شتاء عام 2012 – 2013 القارس، أو جراء الفشل الكلوي لأنه لم يتمكن من الوصول إلى محطة غسل الدم، أو اللواتي توفين في أثناء الولادة في أحوال غير إنسانية (ما يدعى بـ «وفيات الأمهات») نتيجة خراب المشافي والمستوصفات وانهيار شبكة

(4) مقابلة مع مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان، فضل شقفة، في 13 نيسان/ أبريل 2013 أجراها الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حمزة المصطفى.

(5) «المرصد السوري لحقوق الانسان: 60 ألفًا استشهدوا وآلاف المعتقلين منذ بداية الثورة،» (عكس السير (موقع الكتروني)، 18/ 3/ 2013): <http://www.aksalser.com/?page=view_news&id=17 7b39bebd6fc6490e047add64260307&ar=739430543>.

(6) «المرصد السوري لحقوق الإنسان: آذار الأكثر دموية في سورية جراء سقوط 6 آلاف قتيل،» (سيريا نيوز (Syria- News)، 1/ 4/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/ readnews.php?sy_seq=158341>.

الرعاية الأولية. ولا تُدرِج هذه النصوص في حسبانها وفيات الأطفال بسوء التغذية. كما أننا لا نعرف حتى الأعداد التقريبية للذين أصيبوا بإعاقات جسدية أو نفسية دائمة خلال مجريات الثورة.

لتبين حجم التضحية والخسارة قياسًا على التاريخ السوري نذكر أن السوريين قدموا خلال فترة الاحتلال والانتداب الفرنسي كلها (1920 - 1946) بما فيها حرب الوحدة والاستقلال والجلاء 10 آلاف شهيد[7].

أما عن المشرّدين نتيجة القصف والأعمال القتالية، أو هربًا من انتقام جيش النظام، فورد في إحصائية جديدة (عند كتابة هذا النص ولن تكون جديدة مع صدوره) كشفت عنها المسؤولة الإعلامية الإقليمية للمفوضية العليا للأمم المتحدة في 5 نيسان/ أبريل 2013 أن عدد اللاجئين (خارج سورية) بلغ أكثر من مليون شخص، موزّعين على أربع دول رئيسة: لبنان والأردن والعراق وتركيا.

أما النازحون في داخل سورية فبلغ عددهم 4 ملايين شخص[8]. وبذلك يكون عدد السوريين الذي هُجّروا من بيوتهم منذ بداية الثورة وحتى نيسان/ أبريل 2013 أكثر من 5 ملايين شخص، أي ربع سكان سورية المقيمين فيها. ونحن نقدّر عددهم بأكثر من ذلك. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى احتمال ازدياد عدد اللاجئين خارج سورية مع نهاية عام 2013 إلى 3 ملايين في ظل تدفق يومي يقدّر بـ 5000 -6000. وتتوقع الأمم المتحدة أن يبلغ عدد اللاجئين في الأردن في نهاية عام 2013 نحو 1.2 مليون لاجئ، أي ما يعادل خمس سكان الأردن. وبالطبع لا تشمل هذه الإحصاءات اللاجئين غير

---

(7) إحسان هندي، **كفاح الشعب العربي السوري، 1908-1948: دراسة عسكرية تاريخية** (دمشق: جيش التحرير الفلسطيني إدارة الشؤون العامة، 1962)، ص 160. سقط منهم ما يقارب 6000 شهيد خلال سنوات الثورة الكبرى بين تموز/ يوليو 1925 وحزيران/ يونيو 1927، وقدم جبل الدروز وحده في هذه الثورة ما لا يقل عن 1700 شهيد في سبيل استقلال سورية ووحدتها، انظر: المصدر المذكور، ص 136.

(8) «الأمم المتحدة تستنفد مواردها لمساعدة اللاجئين السوريين،» (روسيا اليوم (موقع إلكتروني)، 5/ 4/ 2013): <http://arabic.rt.com/news/612137>.

المسجلين في سجلات الأمم المتحدة، أو العائلات السورية التي غادرت البلاد طوعًا خصوصًا إلى لبنان ومصر، وتولّت تأمين مأواها بنفسها في الفترة الأولى على الأقل. أما الشبكة السورية لحقوق الإنسان فقدرت عدد اللاجئين خارج سورية في نهاية شباط/ فبراير 2013 بـ 1.695 مليون، 75 في المئة منهم من الأطفال والنساء. في حين تُقدّر الشبكة عدد النازحين في داخل سورية بـ 5.8 ملايين شخص[9]. ومن المحال حصر آثار كارثة التشرد وفقدان البيت والمأوى لملايين المواطنين الذين تعرضوا لعذابات لا توصف في عملية اللجوء، والى امتهان الكرامة الإنسانية في بعض الدول.

في السياق نفسه، لا تتوافر إحصاءات صادرة عن مؤسسات دولية عن حجم الخراب والدمار في سورية، بينما نشرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريرًا عن حجم الدمار في سورية بناء على مسح ميداني تقريبي قام به ناشطو الشبكة في سورية في نهاية أيلول/ سبتمبر 2012. وخلص التقرير إلى أن 2.945 مليون مبنى ما بين منزل ومدرسة ومسجد وكنيسة ومشفى تضرر نتيجة القصف والمواجهات المسلحة. وأن 589 ألف مبنى دُمّر كليًا، ولم يبقَ منها إلا الحطام[10]. ودمّر القصف الجوي والمدفعي، وحتى الصاروخي، مدنًا بأكملها، وحوّل حواضر تاريخية إلى ركام، كما دُمّرت مرافق الحياة الاقتصادية ومصادر العيش لسنوات.

يعسر في مقدمة هذا الكتاب، حصر الأضرار المادية، ولن يكون هذا الأمر ممكنًا إلا بجهد مكثّف تقوم به مؤسسات كبرى لفترات طويلة. ولا شك في أن السوريين قادرون على إعادة الإعمار، لكن الضرر الذي لا يمكن تقديره حتى الآن، ولا تقدير الجهد اللازم لترميم ما خلّفه من خراب، هو المآسي التي لحقت بالمجتمع السوري، بدءًا بالأطفال الذين تعرضوا طوال سنوات لقدر هائل من العنف، ولمشاهد من العنف السادي الشاذ لا يفترض أن يتعرّض

(9) مقابلة مع فضل شقفة، في 13 نيسان/ أبريل 2013 أجراها الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حمزة المصطفى.

(10) مقابلة مع فضل شقفة، في 13 نيسان/ أبريل 2013 أجراها الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حمزة المصطفى.

لهـا أي طفل، وانتهاءً بتشـويه العلاقات بيـن قطاعات المجتمع السـوري وفئاته المختلفـة. سـوف تحتـاج سـورية إلـى جهـد آلاف المخلصين الذيـن يضعون مصلحـة بلدهم فوق أي اعتبار، للبـدء بمعالجة هذه الآثار فـي حالة من الوفاق الوطنـي ووحدة التصور عن سـبل إخراج سـورية مـن الدمار، بما فيهـا التدمير الذاتـي، إلى مرحلة بنـاء المجتمـع الديمقراطي الحديث. إن أسـوأ ما يمكن أن يحصل هـو أن يبـدأ التنافـس الحزبي فـوق الركام والأشـلاء. بذلك لـن يكون الاتفاق على سبل تعافي البلد ممكنًا في أجواء المزايدة الحزبية.

كتب مؤيدو النظام السـوري علـى جُدُر بعض البنايات فـي بدايات الثورة شـعارات من نوع: «الأسـد أو نحرق البلد» و«الأسـد أو لا أحـد». ولـم يتصوّر أحدٌ أن هـذه التهديـدات قد تكون مقصـودة حرفيًا، مـا عدا بعض المتشـائمين الذين ادعوا أنهم يعرفون النظام السـوري، وأن لا شيء يُسـتغرب أو يُستبعد أن يصدر منه. واتضح أن هؤلاء كانوا على حق. فشـعارات الجُدُر الجنونية كانت، كما يبدو، جداول أعمال حقيقية عند صنّاع القرار المُصابين بالجنون.

مـن ناحية أخرى علينا أن نؤكد هنا، ومنذ بداية هذا الكتاب، أن من يعرف سـورية، ومقدار الذل والإهانة اللذين تعرض لهما الشـعب السـوري، يُدرك أن أهـم ما يُميـز هذه الثورة هو اسـترداد الشـعب السـوري كرامته وفرحـه بكرامته المستعادة حتى في أثناء تعرّضه لأقسى أنواع القمع وأكثرها همجية والتي فاقت خيال الشر نفسـه. وتعرّفنا خلال إعداد هذا الكتاب والتوثيق له إلى عشرات بل مئات الناشـطين الذيـن رووا لنا عظمة شـعورهم بالحرية والكرامة في الأشـهر الأولى في أثناء التظاهر والاحتجاج الغزير بالتضحيات ضد نظام خبروا في ظل حكمه الإذلال والإرهاب وامتهان الكرامة الإنسانية طوال عقود.

يقوم الكتاب على عملية توثيق واسـعة ومُفصّلة لحوادث الثورة ومن دون هـذه الوثائق ما كان مـن الممكن أن يصدر هـذا الكتـاب. فللباحثَين الصاعدين في المركز العربي للأبحاث حمزة المصطفى ونيروز ساتيك جزيل شكري على العمـل المخلص والدؤوب، وعلى الحـوارات التي أدرناها معًا فـي أثناء إعداد

البحث. إذ كلّفتهما القيام بالتوثيق الصعب والمُضني وغير المنتهي، ورافقتهما في رصد التفصيلات الصعبة على درب آلام شعبهما.

في نهاية هذا المدخل أشير بتقدير إلى الباحث في المركز والمؤرخ جمال باروت على ملاحظاته التاريخية القيّمة التي أغنت الكتاب بما في ذلك المناقشات المطوّلة بيننا، وقراءته المخطوطة، وأشكر أيضًا كلًا من حازم نهار ومروان قبلان الباحثين في المركز على تفضّلهما بقراءة المخطوطة وإبداء ملاحظات قيمة عليها، وكذلك الروائي السوري الصديق فواز حداد. وجميع هؤلاء الأصدقاء وجدوا أنفسهم خارج الوطن بعيدًا من الأهل، وليس لي إلا أن أتمنى لهم جميعًا عودة قريبة إلى وطنهم الحر سورية. كما أشكر لصقر أبو فخر ملاحظاته التحريرية المهمة.

مقدمة

لا يمكن فصل الثورة السورية عن المناخ الثوري العربي الذي ساد المنطقة العربية بعد نجاح الثورتين التونسية والمصرية، ولا يمكن تحليلها خارج سياقاته. هذا هو العامل الرئيس المباشر في نشوب الثورة، إذ كانت أسباب الثورة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يُمكن تعدادها قائمة منذ عقود، ومرّت مراحل كان فيها النظام السوري أكثر ضعفًا وأقل استقرارًا. لكن الثورة اندلعت في مرحلة بدا النظام فيها في أوج استقراره، وبدا مرتاحًا بعد كسر عزلته الدولية. إنه عامل المرحلة التاريخية وارتباط الشعب السوري الثقافي - السياسي، وربما الوجداني، بما يجري في المنطقة العربية. وما هذا العامل إلا من مفارقات خطاب نظام ركّز دائمًا على هُوية الشعب السوري العربية. ومن سخرية التاريخ أن تثبت عروبة الشعب السوري وتأثّره بما يجري عربيًا ليس على طريقة الشعارات التي يجترّها النظام، بل بالثورة على النظام أسوة بالشعوب العربية الأخرى.

لم يُخفِ هذا النظام، في البداية، اختلاط الفرح والقلق لديه من سقوط نظامي مبارك وزين العابدين، محاوِلًا المراهنة على التميز في سياسته الخارجية عنهما (باعتباره نظامًا ممانعًا). كانت سياسة النظام المصري الخارجية هي التشخيص المُحبب للنظام السوري وتفسيره اندلاع الثورة المصرية، ليؤكّد الفارق بينه وبين النظامين المصري والتونسي. لكن، اتضح أخيرًا أن ما يُميّزه عنهما في الحقيقة هو رفضه أي إصلاح، وقابليته لاستخدام العنف غير المحدود ضد الثورة في بلاده، وضد الشعب السوري بشكل عام؛ وهي

القابلية الناجمة عن البنية الأمنية للنظام وعلاقتها ببنية المجتمع السوري.

من أبرز أوجه القصور في فهم مسبّبات الاحتجاج في سورية ودوافعه الاستناد إلى السبب المباشر الذي دفع السكان في مدينة درعا إلى الاحتجاج. ومن أوجه القصور أيضًا الاعتماد على العوامل الاقتصادية والسياسات الاجتماعية وحدها في تفسير اندلاع الاحتجاجات في مناطق مهمّشة، وتجاهل التأثيرات التي رسّختها تفاعلات المحيط العربي في مرحلة ثورية مثل التي عاشتها المنطقة منذ نهاية عام 2010. فكل ما يخطر في البال من عوامل مباشرة وغير مباشرة كانت قائمة. وتكرّرت على مدى السنوات، بل العقود الماضية، انتهاكات وأعمال قمعية تفوق ما حصل في درعا من دون أن تدفع إلى انتفاضة أو ثورة شعبية على خلفية احتقان قائم، أي من دون أن تتحوّل من ممارسة قمعية «روتينية» إلى «سبب مباشر» للانتفاض على النظام. الثورة السورية هي امتداد للحالة الثورية العربية، وللثورة التي انطلقت من تونس وفتحت عهدًا جديدًا خرجت فيه الشعوب العربية إلى المجال العام بصفة كونهم مواطنين لديهم مطالبهم ضد الفساد والاستبداد، ويُجاهرون بتطلّعهم إلى التغيير والتحوّل الديمقراطي. لم تكن الثورة السورية احتجاجًا اجتماعيًا، فهي منذ بدايتها أعمال احتجاجية تُطالِب بإصلاحات سياسية، وذلك حتى قبل أن تتحوّل إلى ثورة سياسية. ومنذ الأيام الأولى كانت ثورة سياسية موضوعها الطريقة التي يُحكَم بها الشعب السوري.

كشفت الثورات العربية عن عمق العلاقة المعنوية بين الشعوب العربية، وترابط طموحاتها وتطلّعاتها، حيث سبقت الثورات العربية ثورات وانتفاضات في مجتمعات لديها مشتركات ثقافية مع المجتمعات غير العربية مثل إندونيسيا من دون أن تلحظ لها ارتدادات في الدول والمجتمعات العربية، كما تفعل هزة أرضية في مناطق بعيدة من مركزها. ونشبت انتفاضات ضد أنظمة شمولية مثل النُظُم التي كانت قائمة في دول أوروبا الشرقية من دون أن تلقى صدى جديًا لها في المجتمعات العربية، مع أن بنية بعض أنظمتها وخطابها السياسي متشابهان مع تلك الأنظمة الدكتاتورية. ونحن نجازف بالقول إن العكس صحيح أيضًا. فحينما

أحدث التغيير في بلد ما في العالم العربي تأثيرًا سلبيًا في الرأي العام، استثمر النظام فـي بلدان عربية أخرى ذلك التأثير السـلبي في تدعيم الاسـتقرار في بلده. فحالة «عدم الاستقرار» بعد الثورات، التي غالبًا ما تظهر مثل فوضى المراحل الانتقالية إذا مـا نظر إلى هذه المراحل سـتاتيكيًا وبانفصال عن المرحلة التي سـوف تنتقل إليها، قد تؤدي إلى نفور الشـعوب في الدول التي لم تحصل فيها ثورات. فمثلًا، الحرب الطائفية التي نجمت عن تفكيك الدولة بالتدخل العسكري الخارجي في العراق أدّت إلى نفور المجتمع السـوري من التغيير وتمسّـكه بالاسـتقرار و«درء الفتنـة» والعيش ولو تحت ظل «حكم ظلوم». لكن الثورتين السـلميتين في مصر وتونـس أثّرتا إيجابًا في شـعور السـوري بإمكانية التعبير عن إرادة شـعوب عربية بشكل سلمي ومن دون حروب أهلية، ونشرت الشعور بإمكانية التغيير، ولا سيما في مرحلة مُبكرة وقبل اتضاح تعقيدات المرحلة الانتقالية في مصر وتونس.

نحن نعتقـد أن النفور من النموذجين العراقي واللبناني المحيطين بسـورية ظل مؤثّرًا في أوساط واسعة من الشعب السوري باعتبارهما نموذجين لصراعات أهليـة فـي حالة ضعـف الدولة. وسـاهم في حصـر التعبير عـن الرغبة السـورية بالتغييـر في انتفاضـة تدعو إلـى إصلاح النظـام حتى تحـت تأثير ثـورات عربية تُطالب صراحة بإسـقاط أنظمتها. وهـذا ما يجعلنا نعتقد أن الثورة السـورية التي تحرّكـت في أجواء الثـورة العربية هي الثـورة التي كان يمكـن تجنّبها بالإصلاح حتى بعد اندلاعها لو فهم النظام مزاج شعبه السياسي وذاكرته ومخاوفة ومطالبه، ووافق على تغيير أسلوب تعامله معه بإجراء إصلاحات بنيوية كافية[1].

لـم تكن بعـض أوسـاط المعارضة السـورية المقيمـة منذ فتـرة طويلة في

(1) قلنا ذلك قبـل الثورة، كما ذكرت في اقتباس سـابق من مقابلة إعلامية مبكـرة جرت مع مؤلف هـذا الكتاب. ونضيـف هنا مـن المقابلة نفسـها فـي 28 آذار/ مـارس 2011 الاقتبـاس التالي ضـد نظرية المؤامـرة ومع الإصلاح حين لم يكن موضوع إسـقاط النظـام مطروحًا بعد: «إذا كانت مزاعـم النظام بأنها مؤامرة غربيـة، فلماذا يقوم بتنفيـذ إصلاحات؟ لا يمكن أن تواجـه أي دولة مؤامرة خارجيـة ويقوم نظامها السياسـي بخطوات إصلاحية إلا إذا كان يدرك أن المسألة مطالب شـعبية مُحقة... أنا أفضّل أن تتم العملية بالضغط الاجتماعي على النظام الذي يؤدي إلى الإصلاح لأن مسـألة رحيل شـخص الرئيس غير مطروحة إلى حـد الآن على خلاف ثورتي مصر وتونس... ومن المفيد للولايات المتحدة وإسـرائيل أن يبقى النظام مشغولًا بقضاياه الداخلية، أما إذا قاد إصلاحًا جديا حقيقيا فهذا قوة لسورية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا».

الخارج حساسة لهذه الفوارق، فوضعت النموذج الليبي باعتباره نموذجًا ممكنًا للتدخل الخارجي وإسقاط النظام، إلا أن متابعتنا الحوادث قادتنا إلى الاستنتاج أن الثورات العربية السلمية هي التي شجّعت الشعب السوري، ودفعت البيئة العربية القريبة في العراق ولبنان الأمور نحو تبنّي فكرة الإصلاح والتغيير السلمي، وكانت مواقف النظم العربية عاملًا مساعدًا في تدعيم شرعيته عند الشعب السوري الذي لم يفكّر في البداية بطلب التدخل الخارجي، خلافًا لمواقف المعارضة السياسية السورية في الخارج التي كانت ترى دائمًا أن مواقف النظام السياسية هي أيديولوجيا دعائية كاذبة، ولم يكن لديها حساسية من طلب التدخل الخارجي، أو توقّعه منذ البداية، وتأثّرت بالثورة الليبية أكثر مما تأثرت بالثورتين المصرية والتونسية. صحيح أن طابع النظام القمعي يختلف عن طابع النظامين التونسي والمصري، لكن ظرف سورية يختلف تمامًا عن ظرف ليبيا، وخصوصًا بنية مجتمعها، وموقعها الجيو سياسي.

إن التركيز على هذا البُعد ضروري جدًا ليس لإثبات موقف أيديولوجي ما، لكن لتبيّن مسؤولية النظام التاريخية عن اختياره طريق العنف المسلح، ولتحليل إشكالية الـ «نحن» أيضًا والإجابة عن أسئلة الانتماء والهُوية الحاضرة في سياقات الثورة والنقاشات الفكرية المرافقة لها باعتبارها من أبرز التحديات المستقبلية التي تواجه مجتمعًا مثل المجتمع السوري المركّب.

في ما عدا الرابط المعنوي الذي رسّخه الإعلام التلفزيوني العربي وشبكة الإنترنت، ثمة سمات مشتركة أخرى جعلت إطلاق تسمية الثورة العربية أو وصف الحراك الثوري بصفة العربي، غير خاطئة. وأبرزها القناعة المنتشرة لدى الشعوب العربية في أنها تعيش في ظل أنظمة دكتاتورية فاسدة، وأنها تتذمّر من عنوان واحد تُسمّيه «الأنظمة العربية»، وتتساوى في «التوق إلى الحرية» كونها تتعرض وبدرجات متفاوتة إلى قيود الاستبداد نفسها[2]، وذلك جرّاء التواصل في

(2) عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2010)، ص 9، ومحاضرة عزمي بشارة في جامعة القاهرة بعد الثورة بعنوان «التوق إلى الحرية ما بعد الثورات العربية»، تاريخ 10/ 6/ 2011، على موقع يوتيوب الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=_8RsqcxrAqg>.

ما بينها. تراكم هذا الأمر في ما يمكن تسميته باللاوعي الشعبي قبل أن يُحلّل أحدٌ أن أنظمة الحكم العربية تتشابه في تركيبتها، وإن اختلفت في سياساتها الخارجية وانخراطها في محاور دولية وإقليمية مختلفة، ولو اختلفت بنية مجتمعاتها.

ساهم طول عهد الاستبداد في الدولة القُطرية العربية في تقليص الفوارق البنيوية بين الأنظمة الجمهورية والملكية. ويظهر في تشخيصنا بنية أنظمة الحكم العربية أنها تتشكل من أسر حاكمة، أو أحزاب أو من دونها، وأجهزة أمنية تدين لها بالولاء مباشرة، وتتداخل معهما فئة رجال أعمال جديدة بناها النظام، أو أعاد بناءها، وترتبط به بعلاقات قرابة وولاء سياسي وغير ذلك. ويجري التحكم بها بواسطة أجهزة الأمن، ومن خلال إدارة الريع السياسي وإعادة توزيعه، أو إدارة التنوع الهُوياتي الذي يشكل أحد سمات دول المشرق العربي ومنها سورية(3).

إن الشروخ التي يقود إليها تسييس الفسيفساء الاجتماعية في دول المشرق العربي ليست جديدة، وتطل بمخاطرها الوجودية خلال الأزمات الوطنية والمفاصل التاريخية لحياة شعوبها. وتنطوي على فرص ومخاطر عدة. فمثلًا، نشأت في كنف النضال ضد الاستعمار والتحرر الوطني نزعة توحيدية لدى المكوّنات المختلفة، ترسخت من خلالها مفاهيم سياسية حداثوية تفوّقت سياسيًا إلى حد بعيد على الثقافات الفرعية وما قبل الوطنية، وأضعفت قبضتها على مواقف الأفراد، وحدّت من قدرتها على تفتيت المجتمع(4). بيد أن الدولة القُطرية

---

(3) عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 16-17.

(4) يقول برهان غليون: «لعل أفضل مثال على ذلك ما عرفته المجتمعات العربية الحديثة نفسها، حتى وقت قريب، من تطوّرٍ مطّرد للولاءات الوطنية وللكتل السياسية المُعبّرة عنها، قبل أن تقع فريسة نُظم الطغيان الحديثة منذ السبعينيات من القرن الماضي. إذ لم تكن هذه المجتمعات أقل تقليدية ولا أقل تعددية طائفية وإثنية ومذهبية مما هي عليه اليوم. ومع ذلك، فهي أنجبت أقوى الحركات الوطنية التي كان لنشوئها وتطوّرها الفضل الأول في تحقيق الاستقلال وطرد قوات الاحتلال. وولّدت هذه الحركات والدولة المستقلة التي نشأت عنها، في مصر وسورية والعراق وبقية البلدان المتعددة الطوائف، في لحظة ترفّع وارتفاع رائعين من قبل جميع الطوائف والطبقات والأقوام على الحساسيات التقليدية كلها، وأشكال التعصب والانغلاق الماضية لإقامة جمهورية تعددية ديمقراطية مفتوحة بالتساوي لجميع أبنائها». انظر: برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليّات**، ط 3 (بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 16.

العربية (المشرقية) في مرحلة ما بعد الاستقلال فشلت، باعتبارها أنظمة سياسية، في الاستفادة من هذه النزعة الوحدوية لإنتاج هُوية وطنية جامعة، فلجأت إلى اختراع آليات سياسية لإدارة التنوّع الهُوياتي بدلًا منها. وغطّت الأنظمة السياسية فشلها بمبررات موضوعية أحيانًا، منها عوامل خارجية تمثّلت في سياسات الهيمنة والسيطرة الاستعمارية، أو داخلية مثّلتها جماعات دينية عقائدية أيقظت عصبيات وانقسامات فرعية وأعادت للخطاب الطائفي والمذهبي حضوره، أو أخرى إثنية حملت طروحات تقسيمية وانفصالية شكلت تهديدًا للكيان الجغرافي السياسي الموحد، وإلى ما هنالك من تفخيخ حدود التنوع المجتمعي في الدولة العربية (المشرقية) وزرعها بالألغام، وتحويله بذلك من نعمة إلى نقمة.

يصعب في بعض الدول الحديثة الولادة نسبيًا التمييزُ بين فشل النظام وفشل الدولة. ففي الدول التي ولدت بعد الاستقلال قبل أن تكتمل فيها مكوّنات الوطنية، وتعاني أزمة شرعية في شأن حدود التقسيم الاستعماري للأرض، أو عدم اكتمال تشكلها الوطني، يصعب التمييز بين فشل النظام الذي تعتبر مهمة بناء الدولة - الأمة أولى مهماته الموضوعية (وإن لم يُدركها ذاتيًا بالضرورة) وفشل الدولة.

التنوع سمة من سمات المنطقة، ويمكن أن يكون عامل قوة وصمود وغنى إذا تفاعل في إطار استراتيجية مدروسة في بناء الدولة على أساس المواطنة المتساوية والمشتركات الثقافية التي تسمح بالتفاعل بين الهُويات من دون قمع الخصوصية. وباختصار ليس التنوّع مصدر شقاق وضعف إذا ما أُحسنت إدارته، لكنه يصبح عامل إضعاف إن أُسيئت إدارته، ولا سيما عندما يتم اللجوء إلى المحاصصات الخفية من دون الاعتراف بذلك أيديولوجيًا، وفي غياب مواطنة متساوية، أو عندما يقوم نظام غير طائفي في فكره وبنيته التاريخية بالعبث بالهُويات الفرعية سياسيًا وإخضاع السياسة تجاهها لمصالح النظام الآنية. ويمكننا بسهولة تخيّل استغلال الروابط والولاءات الجغرافية والعائلية التي تتقاطع مع الانتماء الطائفي أو الإثني في تثبيت الولاءات عبر سياسات التوظيف في الأجهزة الأمنية مثلًا. وثمة ما يدعونا إلى الاقتناع بأن هذا ما جرى في سورية في العقود

الأخيرة، خصوصًا في عهد الرئيسين حافظ الأسد وبشار الأسد. وهو ما سنُبيّنه بشكل أوضح في القسم المتعلق بالطائفية والتنوع المجتمعي في سورية لاحقًا(5).

من أبرز السمات المشتركة بين أنظمة الحكم العربية عشية انطلاق الثورات دور الأجهزة والمؤسسات الأمنية، المتقدم والشمولي، في مراقبة المجتمع ككل، والتدخّل في المجالات الاجتماعية والتعليمية والثقافية، وفي مجال الحريات، ومشاركتها السافرة في عملية صنع القرار السياسي، وفي توجيه المخرجات الناتجة من تفاعلات النظام السياسي والاجتماعي بما يخدُم تحصينَ نظام الحُكم وبقاءه(6)، إذ تجاوزت المؤسسة الأمنية وظيفتها التقليدية

---

(5) مع أننا في هذا الكتاب لا نهدف إلى تحليل بنية المجتمع السوري، حيث خُصص فصلٌ كامل لتأثير هذا الموضوع في الثورة.

(6) تنقسم الأجهزة الأمنية في سورية إلى أربعة أجهزة رئيسة تتبع لها عشرات الفروع في المدن والمناطق السورية، وكان لهذه الأجهزة شأن كبير وفاعل في حفظ أمن النظام في سورية على مدى 40 عامًا، وهي منذ مرحلة الأسد تتبع رئيس الجمهورية مباشرة من الناحية الفعلية، بغض النظر عن تبعياتها ومرجعياتها الإدارية الرسمية. وهذه الأجهزة هي:

1. **جهاز المخابرات العسكرية**: ويعرف أيضًا باسم «الأمن العسكري»، وكان يرئسه اللواء عبد الفتاح قدسية، وقبله آصف شوكت، وحسن خليل، وعلي دوبا. وهذا الجهاز تابع للقوات المسلحة، ويعتبر الأكثر نفوذا بين أجهزة الأمن، وتخرّج كثيرون من القادة والمسؤولين الأمنيين في هذا الجهاز. ويتبع هذا الجهاز فروع عدة أهمها فرع فلسطين أو الفرع (235)، وكان من المفترض أن يكون متخصصًا بمكافحة التجسس الإسرائيلي، غير أنه بات يركز على قضايا سياسية داخلية مثل ملف الحركات الإسلامية في سورية. وليس أكثر تعبيرًا عن نهج الدولة في خلط الخصم الداخلي بالعدو الخارجي، والنزعة إلى اتهام المخالف سياسيًا بالعمالة لإسرائيل من اضطلاع فرع فلسطين في المخابرات العسكرية بمكافحة الخصوم السياسيين من سوريين وفلسطينيين. وهناك فرع أمن الضباط، والفرع (211) وهو متخصص بقضايا الإنترنت والاتصالات، وهناك فرع الدوريات والفرع الإداري. ولجهاز المخابرات العسكرية فروع في المدن السورية كلها تتخذ مسميات عدة، مثل فرع المنطقة في دمشق.

2. **جهاز المخابرات العامة** ويعرف أيضًا باسم «جهاز أمن الدولة»، وتتبع له فروع أهمها فرع الأمن الداخلي الذي كان يفترض أن يتخصص بأمن العاصمة، لكنه وسّع نفوذه وتفوق على جهاز المخابرات العامة نفسه الذي يشكل فرعًا فيه، ولا سيما حين أداره مسؤول قوي سياسيًا ومقرّب من الرئاسة، مثل محمد ناصيف (وبهجت سليمان لفترة أقصر). وهناك فروع أخرى تتبع جهاز المخابرات العامة، منها الفرع الخارجي (الفرع 279)، وفرع المعلومات المتخصص بقضايا الإعلام، ويعمل على مراقبة الكتاب والصحافيين ووسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية والمرئية.

3. **جهاز الأمن السياسي**، ويتبع نظريًا وزارة الداخلية. ويُعتبر مدير فرع الأمن السياسي في أي محافظة «عمليًا» المسؤول الأمني الأول في تلك المحافظة بعد المحافظ. =

- القمعية - باتجاه الظهور، والتدخّل في المجالات السياسية والاستثمارات الشخصية في ميدان الأعمال. وفتحت أبوابًا جديدة للفساد المالي والسلوكي العام غير مطروقة ولا مألوفة سابقًا، ولا حتى في ظل الاستبداد. وأغلقت هذه الأجهزة المجال العام أمام أي حراك سياسي معارض للسلطة القائمة، ولعبت على وتر التناقضات والحزازات المجتمعية من خلال الإبقاء على الروافد والمُغذّيات الاجتماعية لها. وقامت بين النظام والطبقات الاجتماعية المتنفّذة اقتصاديًا علاقة زبونية وخدمات متبادلة، بدلًا من علاقة مواطنية تقوم على قوانين من جهة، وسياسات اقتصادية وطنية من جهة أخرى، وتفسح في المجال للنشاط الاقتصادي في إطارها، ويُمكن أن يستغلها رأس المال، كما يُمكن وضع قيود اجتماعية على حركة رأس المال من خلالها.

اتخذت العلاقة الزبونية هذه شكل تحالف النظام السياسي في سورية مع أوساط من البرجوازية المدينية، فمنحتها التسهيلات والامتيازات والهبات والعطاءات من مشاريع الإعمار، والمناقصات بهدف ضمان ولائها سياسيًا[7]، وجرى تقاسم العائد والأرباح في إطار الشراكة المباشرة، أو شبكات الفساد، الأمر الذي أوجد شبكة مصالح معقّدة (يتشابك فيها السياسي والأمني والاقتصادي وحتى الأيديولوجي والديني، ولا سيما علاقة المثقفين ورجال الدين المؤيدين للنظام، بالأجهزة الأمنية). ويصعب اختراق هذه الشبكات أو الانقلاب عليها في إطار الوضع القائم الذي يخضع لهيمنتها، إذ لا يفلت منها قضاء ولا قانون ولا معايير مهنية.

لا يمكن أن يسود نظام استبداد وفساد وعنف بهذه الشمولية من دون أن يؤثر في المجتمع نفسه وفي قيمه السائدة، خصوصًا في تجذير «السلوك الفهلوي»، وتدبير الحال حتى في معاملات الناس الصغيرة، واعتبار العنف أداة

= 4. **مخابرات القوى الجوية**: من المفترض بهذا الجهاز متابعة القضايا العسكرية الخارجية، لكنه توغل في الحياة السياسية العامة في سورية بعد حوادث مدينة حماة في عام 1982، حين شارك في قمع المدنيين، وأصبح أحد الأجهزة الفاعلة في الرقابة الداخلية والقمع السياسي.

(7) بشارة، **في المسألة العربية**، ص 95.

طبيعية تشكل القاعدة لا الاستثناء في معالجة الأمور. ولا يتخلّص أي مجتمع من هذه الآثار الثقافية والنفسية العميقة بسهولة، ولا بد من أن يحمل جزءًا منها معه حتى حين يخرج ضد النظام. وحين يعم الفساد من جهة والنفوذ الأمني من جهة أخرى يضيق هامش «الاستئناف» الاجتماعي والقانوني، وتُسد طرق اتّقاء تعسف سلطة ما واللجوء إلى رحمة أخرى أعلى منها، إذ يجد الإنسان نفسه لا يهرب من الفساد إلا إلى فساد آخر؛ وتصعب الاستجارة من جهاز أمني بغير الاستعانة بجهاز آخر والاستظلال بحمايته، وهذه الخدمة لها ما يقابلها.

إن اندلاع هبّة شعبية عارمة هي الطريق الوحيدة لخلخلة حلقاتها الرئيسة أو إحداها، ما يؤدي إلى تصويب بوصلتها نحو مسار إصلاحي تغييري كما حصل في تونس ومصر واليمن إلى حد ما، أو زوالها نهائيًا فاتحة المجال لقوى جديدة تتولّى مهمة التغيير. ولم تشهد الثورة السورية خلخلة هذه الشبكة فحسب، بل انضمام عناصر منها إلى صفوف الثورة.

تتفاوت درجة سيطرة القوى الأمنية على المجال العام، ومدى الهامش الذي تتيحه بين دولة وأخرى. ولدينا أسباب عدة للاعتقاد أنها، على الرغم من قسوتها في تنفيذ مهمتها، كانت عمومًا أكثر براغماتية في فهم الساحة السياسية من صنّاع القرار السياسي. لأن الأجهزة الأمنية تعرّفت عن كثب إلى الواقع الاجتماعي والسياسي، ودرست إمكانية حصول انفجارات بشكل أكثر قربًا ووثوقًا من «منظّري» الأنظمة، وحتى أكثر من صنّاع القرار ذاتهم أيضًا.

بناءً عليه يمكن القول إن دوافع الاحتجاج في سورية ومسبباته تتشابه بنيويًا في الثورات العربية الأخرى، فالشعب السوري ينشُد الحرية والكرامة، ويتوق إلى المواطنة وحقوق المواطن، وحاله في ذلك حال الشعوب العربية كافة. والفارق الرئيس في ثورته يكمن في **«خصوصية» مجتمعه المركبّ دينيًا وطائفيًا وإثنيًا، التي أعاقت تبلور هُوية وطنية جامعة تسمح بفصل المجتمع عن النظام، والنظام عن الدولة**، وأوجدت جماعات أهلية تجمع بين المجتمع والنظام، تخترقهما عموديًا، وتُمكّن النظام من استثمار ولاء الأجهزة الأمنية

وضباط الجيش في استخدام غير محدود للعنف[8]. كما يكمن الفارق الثاني في وضع سورية السياسي الجيوستراتيجي لأنها جزء من محور دولي لا يؤيد أي تحوّل ديمقراطي، في أي مكان في العالم، ولا سيما في الدول التابعة له. ويكمن الفارق الثالث في اغتراب النظام شبه الكامل عن المجتمع وتعامله معه باعتباره استعمارًا داخليًا، يسيطر عليه من خارجه. فهو قد يسخّر آليات التحالف مع قوى اجتماعية وطبقات تجارية واستثمارية من أجل السيطرة، لكنه لا يرى نفسه جزءًا منها، ولا ممثلًا لها. وتساهم هذه الحقيقة، إضافة إلى ولاء

---

(8) نود هنا مرة أخرى أن نستغل الفرصة لتبيّن تحليلات مبكرة لهذا الواقع قبل احتدام الأوضاع في سورية إلى درجة تقترب من الاحتراب الأهلي. ونحن لم نفعل ذلك في أي بحث أو كتاب آخر، لكننا في حالة سورية نشعر أن هذه الاقتباسات لتحليلات وتحذيرات مبكرة تدل على أنه كان في الإمكان رؤية ما سوف يجري، وأن عنصر المفاجأة في الموضوع مصطنع، كما أننا نعتبر هذه الاقتباسات شهادة من الشهادات الواقعية على تطور الثورة. قال مؤلف هذا الكتاب في مقابلة له في أيار/ مايو 2011 عن تعقيد تركيبة المجتمع السوري والمشرق العربي مقارنة بمصر وتونس، وعلاقة ذلك بالثورة ما يلي: «في المشرق العربي الموضوع معقد أكثر بكثير لأن الاستعمار الغربي دخل عبر حماية الأقليات في كيان الإمبراطورية العثمانية، حيث الاستبداد أيضًا لم يسمح بنشوء هُوية مواطنية، أو بتوسيع نطاق الثقافة العربية التي تحوّلت إلى كيان ثقافي عروبي منفتح أكثر. في مثل هذه الأوضاع لجأ الناس في كثير من الحالات إلى كيانات مثل القبيلة والعشيرة والطائفة إلى آخره، طبعًا الأخطر هو الطائفة، وهي أخطر من القبلية أو العشائرية لأنها قد تكون وقودًا إقليميًا تخلق تضامنات إقليمية في بعض الحالات عبر دول ضد القومية. ولذلك فإن هذه الحالة هي الأخطر. طبعًا استضافتها واستخدمتها الأنظمة حينما أرادت، واستخدمها الاستعمار حين أراد، والآن لدينا مشكلة يجب مواجهتها. أولًا تقوية مسألة المواطنة في العلاقة بين المواطنين أنفسهم وفي العلاقة مع الدولة وبناء دولة المؤسسات التي لا ترى في العلاقة بين الأفراد إلا كونهم مواطنين لا يُعتد بانتمائهم القومي أو الإثني أو الطائفي أو العشائري، بل يجب أن يكون المواطنون متساوين. هذا ما أسمّيه دولة المواطنين أو الدولة لجميع مواطنيها لا لهذه المجموعة أو تلك وحدها. طبعًا قد تجمع المواطنين تضامنات قومية عربية؛ مجموعات المواطنين من دول مختلفة ومع الطوائف المختلفة تجمعهم العروبة، والمواطنة مع غير العربي في الدولة، نفترض الكردي، تعني أن هناك تقاطعات هُويات مع المواطنين المختلفين. يجب الاعتياد على أن الإنسان يعيش في هُويات عدة، ويحمل هُويات متقاطعة وغير متناقضة، وهي تغني الحياة الاجتماعية. بالطبع، الأمر الذي حصل بعد الثورات أن هنالك تراجعًا لقوة الدولة ومؤسساتها وهيبتها. في مثل هذه الحالة، من الطبيعي أن نسميها تيربولانسيس، حالة تقلبات في الحياة الاجتماعية والقيمية والثقافية ما يؤدي إلى أن الناس تتمسك بانتماءاتها القليلة».

«جمع الثورات العربية،» (مقابلة مع عزمي بشارة، مقدم الحلقة علي الظفيري، الجزيرة نت، 13/ 5/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/programs/pages/55754e10-8227-4202-bb41-3aa125a58ce7>.

الأجهزة الأمنية، في تفسير القسوة غير المسبوقة في قمع الاحتجاج، والإقدام على قصف مدنٍ بأكملها في مراحل متقدّمة من الثورة. لكن هذا الولاء لا يُفسّر ظاهرة القسوة كلها، ولا شك في أن هناك عوامل اجتماعية ثقافية لا بدّ من أن تجتمع لتفسيرها.

تتجلّى أبرز مخاطر المجتمعات المركبة في حال عدم رسوخ مفهوم الدولة الحديثة والمواطنة والأمة عندما تُوهَم جماعة «هُوية ما»، أقلية أكانت أم أكثرية، أنها تملك الدولة، أو ترتبط بها بعلاقة تملك. في هذه الحال يصبح تأكيد الجماعات الأخرى هُوياتِها مسألةَ معارضة واعتراض على هُوية الجماعة التي تدّعي أنها تملك الدولة[9]، أو يتصرف من يدّعون تمثيلها على هذا الأساس. وإذا كانت هُوية الجماعة المنظمة بواسطة «تملّك» الدولة المزعوم هذا هُوية أقلية، فإن شعورها بأنها ضحية تاريخية، حتى وهي ترتكب الجرائم، يساهم في زيادة شدة القسوة في القمع. لأن الأقلية يجب أن تُمارس قدرًا أكبر من العنف لتُخضع الأكثرية بردعها وتخويفها، كما أن العنف يتخذ وسيلة للانتقام والثأر لماضٍ (متخيّل وغير متخيّل) من المعاناة، وباعتباره خوفًا من المستقبل. وهذا يعني انتشار سياسات الهُوية في العمل السياسي، بشكل قد يحوّل النضال من أجل الحقوق، والصراع القائم على مسببات سياسية إلى استقطاب هُوياتي وفرعي، ينطوي أحيانًا على نزعات تقسيمية تشكّل خطرًا حقيقيًا على كيان الدولة الموحّد، وهذا ما نراه في الحالة السورية. ونتج بشكل رئيس من فشل الدولة في أن تطوّر تدريجًا وظيفتها العمومية والتعميمية (بمعنى قدرتها على تعميم القانون والمواطنة، وقدرتها على «التجريد»، بمعنى التجرّد من الانتماءات الفرعية وتخيل المواطنة «الكونية»، بمعنى العابرة للانتماءات الفرعية الجزئية) بتوحيد وطني لاختلافات المجتمع ومصالحه المتضاربّة، وسعيها إلى أن تجعل نفسها فوق هذه الاختلافات والفوارق، أو على الأقل ليست طرفًا من ضمنها، أو ترى نفسها وعاء للاختلافات والخلافات[10].

---

(9) بشارة، **في المسألة العربية**، ص 190.

(10) عزمي بشارة، **المجتمع المدنيّ: دراسة نقدية**، ط 6 (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص 310.

إن ما يجعل التمايز بين النظام والمجتمع صعبًا هو الرابط نفسه الذي يجعل فصل الدولة عن النظام صعبًا أيضًا. وهو الفصل الذي أتاح خروج المجتمعَيْن المصري والتونسي، باعتبار أن كل منهما مجتمعًا موحّدًا، إلى المطالبة بإسقاط نظام الحكم في دولته. إن القدرة على الفصل بين الدولة والنظام، والتمييز بينهما، هي التي مكّنت الجيش من الامتناع عن استخدام القوة العسكرية في مساندة النظام في صراعه ضدّ الشعب في حالتي مصر وتونس. ونظرًا إلى صعوبة هذا الفصل في سورية بدا النظام أكثر تماسكًا وقسوة في الوقت ذاته، إذ لم تضع الأجهزة الأمنية والجيش الموالية للنظام خطوطًا حمرًا يمنع تجاوزها في استخدام العنف.

واجه النظام السوري الحركة الاحتجاجية ذات المطالب الإصلاحية في البداية بخطاب «الفتنة الطائفية»، والمؤامرة التي تستهدف «الاستقرار الاجتماعي»، والتي يتطلّب وأدها نهجًا قمعيًا أمنيًا، وراهن بذلك على خوف قائم فعلًا عند فئات اجتماعية سورية واسعة من تطوّر كهذا. صحيح أن هذا الخطاب سقط في امتحان الشرعية الوطنية والأخلاقية، لكن ليس صحيحًا أن هذا الخطاب الرسمي قد فشل، ومن المبكر الحكم على فشله. ولأن الخطاب يقوم على مصالح ومخاوف فعلية، فقد تمكّن من الحفاظ على أوساط اجتماعية واسعة نسبيًا في شأن النظام. ونحن نقول «واسعة نسبيًا» قياسًا على وضعه السياسي الرث طوال عقود، وقياسًا على انعدام شعبيته باعتباره نظامَ حكم حتى عند مؤيديه، ومقارنة بالأنظمة الأخرى أيضًا التي تم عزلها بسرعة نسبية كما في تونس ومصر. لكن النظام، بهذا الخطاب نفسه ضيّع فرصة احتواء القوى المنتفضة بداية، بشكل يُمكّنه من الإصلاح، وربما الانتقال الديمقراطي التدريجي بقيادته من دون سفك دماء، ومن دون تعريض تماسك سورية وشعبها للخطر.

زجَّ النظام بالجيش في معركة داخلية خُيّل له أنها ستكون قصيرة وموقتة يقضي فيها على الثورة الشعبية، ثم يتبعها بإصلاحات شكلية وفق جدوله الزمني الذي قد يمتد عقودًا وأجيالًا بحسب ما جاء في تصريحات الرئيس

بشار الأسد لصحيفة وول ستريت جورنال في 31 كانون الثاني/ يناير 2011، حين رفض تبنّي إصلاحات سريعة وجذرية، لأن سورية في نظره تحتاج إلى بناء المؤسّسات وتحسين التعليم قبل انفتاح النظام السياسي، ولأنّ «المطالبة بالإصلاحات السياسية السريعة قد يكون لها ردّة فعل سلبية في حال لم يكن المجتمع جاهزًا لها»[11]، مع أن الأسد دعا في تلك المقابلة الحكام العرب إلى الاستفادة من درسيْ بن علي ومبارك لتلبية سريعة لطموحات شعوبهم الاقتصادية والسياسية. كان هذا قبل أقل من شهرين من اندلاع الثورة، حين كان العنوان مكتوبًا على الجدار.

عبّر هذا الموقف عن خشية النظام السوري الحقيقية من أن يؤدي أي إصلاح حقيقي إلى انفراط عقده. لكن رئيسه صاغ ذلك بلغة وصائية استشراقية موجهة إلى الأذن الغربية بأن الشعب لم ينضج بعد للإصلاح السياسي. وتوافق هذا الخطاب الدعائي الموجّه إلى الغرب مع النظريات العنصرية والاستشراقية بخصوص جاهزية العرب لتقبّل الديمقراطية. وقد ينسى المرء أن النظام الذي يستخدم الخطاب الذي يقلّل من شأن العرب أمام الغرب بنفي قابليتهم ليس للديمقراطية فحسب، بل للإصلاح أيضًا، هو نظام يدّعي الممانعة ضد الغرب وعنصريته في خطابه الموجّه إلى العرب. إضافة إلى ذلك فإن عموم المستشرقين والسياسيين الغربيين الذي يدّعون مثل هذا الادعاء عن العرب والمسلمين يحملون وجهة نظر ديمقراطية في مجتمعاتهم ذاتها على الأقل، ويدّعون أن ثقافة الآخر لم تنضج لمثلها. أما الرئيس السوري الذي يدّعي باستعلاء أن مجتمعه غير جاهز للديمقراطية فليس هو ذاته ديمقراطيًا لا في الممارسة ولا في الادعاء. وموقفه من الإصلاح السياسي مجرد استخدام براغماتي لحجج غربية عنصرية في محاولة استمالة الغرب إلى موقفه ضد مجتمعه «المتخلف». كما أن نظام الأسد لا يشكل، بالمعنى التاريخي، حكم

---

(11) «Interview With Syrian President Bashar al-Assad,» and «Syria Strongman: Time for 'Reform',» *Wall Street Journal*, 31/1/2011, on the Webs: <http://online.wsj.com/article/SB10001424052748703833204576114712441122894.html>, and <http://online.wsj.com/article/SB10001424052748704832704576114340735033236.html> resp.

نخبة ارستقراطيًا متعاليًا على العامة والديمقراطية، فقادة الأجهزة الأمنية ورجال الأعمال ليسـوا نخبًا فلسـفيةً تطبّق حكم الحكماء الأفلاطوني، بل هم شـبكات مصالح تطبّق حكمًا يقع في تصنيفات أرسـطو ضمن حكم الديماغوجيين الذي يؤدي إليـه اسـتبداد العامة. إنـه نظام حكم سـلطوي رث وفاسـد، وليـس نظام نخبة تقود شـعبها تدريجًا بالتعليـم وغيره نحو الديمقراطيـة. وحتى حين حاول نظام حافظ الأسـد تقليد الأنظمة الشـمولية الأوروبية في المهرجانات الشـعبية والعروض العسكرية وفي التماثيل والصور، فعل ذلك بصورة رثّة مثيرة للحرج، لأنـه أقرب إلى النظام السـلطوي القمعي منه إلى النظام الشـمولي الذي يتغلغل فـي مفاصل المجتمـع وثقافتـه، والـذي يملـك القـدرة الإداريـة والتكنولوجية لتسـييره باعتباره آلة، ولو لفتـرة قصيرة تتوهّم فيها الأنظمة الفاشـية والشـيوعية أنها وحّدت الشـعب والدولـة والحزب، وتوحّدت معهما. لـم تكن لدى النظام السـوري القدرة على هذه الشـمولية، بـل كان نظامَ اسـتبدادٍ أمنـي وديماغوجيا حزبية وفساد اقتصادي.

بدلًا من العنصرية الغربية ضد الشـرق، تبنى الأسـد ونظامه تعاليًا عنصريًا فوقيًا ضد شعبه في خطبة أسـتاذية تربوية موجهة إلى الشـعب (سنعود إلى هذه النبرة مرة أخرى في الفصل المقبل)، وهو خطاب تتبناه وسائل الإعلام السورية في التعامـل مع أفراد الشـعب بصفتهم أطفـالًا، ووظيفتها أن تربيهـم بـ «اللين» حين يلزم الأمر، وبالدعاية والكذب لمصلحتهم عند اللزوم، وهي وظيفة تكمل لعمل الأجهزة الأمنيـة التي «تربّيهم» بقسـوة كي يتعلموا الـدرس، لئلا يتجرّأوا ويثوروا على «أسيادهم».

كان اسـتنتاج النظـام السـوري العلني من ثورتـي مصر وتونـس أن موقفه الداعم للمقاومة والقضايا القومية يُميّزه عن النظامين في تونس ومصر، ويجعله أقـرب إلـى الجماهير والرأي العـام. لكن الـذي تبيّن بعد انـدلاع الانتفاضة في درعا أن استنتاجه الرئيس والعملي يتلخص في أن النظامين الآفلين لم يستخدما مـا يكفي من القوة في بداية الحـوادث لوأدها، لأن الجيش لم يكـن مواليًا لهما بشـكل أعمى، في حين أنـه لا يعاني هـذه «المشـكلة»، ولديه فائض فـي قابلية

القمع واستخدام القوة، وهو ما يُفسّر نهجه خلال مسار الثورة السورية[12]، علاوة على رهانه على خوف الفئات الوسطى وفئات اجتماعية مختلفة من الفوضى والفتنة الطائفية. وصدقت رهاناته موقتًا. وبدا عنفه رادعًا فعلًا لبعض القطاعات المدينية، إذ تمكّن النظام من استخدام عنف غير مسبوق في قسوته وعشوائيته، ما جعل فئات اجتماعية مدينية تتردّد في الانضمام إلى الثورة، وتنحسر الثورة طوال أشهر لتقتصر على محافظات قليلة. لكنها ما لبثت أن شملت سورية بأسرها، وارتد العنف غير المحدود على النظام نفسه. إذ حمل الشعب السلاح بعد صمود أسطوري في نهج النضال السلمي على الرغم من تعرّض تظاهراته المدنية السلمية لإطلاق النار المنهجي والمثابر الذي قام به الجيش والأجهزة الأمنية وميليشيات النظام. وتحوّل النظام إلى الاعتماد الكلي على مساندة محور دولي في قمع شعبه من دون أي مصدر شرعي داخلي.

نحاول في هذا الكتاب تتبع مسار الثورة السورية بشكلٍ عام، منذ إرهاصاتها الاحتجاجية الأولى وانطلاقتها السلمية بداية، كما سنرصد دينامياتها الاجتماعية، وتحوّلها إلى ثورة مسلّحة، وما نتج خارجها من ظواهر عنفية ثورية أو جنائية أو طائفية. كما سنعرض المبادرات السياسية للحل، ولا سيما جهد جامعة الدول العربية، إضافة إلى التفاعلات العربية والإقليمية والدولية المرافقة، وسنُخصص قسمًا من هذا الكتاب لرصد النشاط السياسي للمعارضة وحراكها في أثناء الثورة. ومع أننا لسنا بصدد دراسة تاريخ سورية ومجتمعها واقتصادها، إلا أنه لا يمكننا فهم الثورة السورية بشكل معمّق من دون الوقوف على فترة حكم الرئيس بشار الأسد منذ توليه السلطة في عام 2000 التي فوّت فيها النظام فرصة الإصلاح السياسي والتغيير الديمقراطي التدريجي.

تفاعلت الثورة السلمية طوال عام 2011، وأنجبت تنظيمات مدنية من تنسيقيات ولجان قادت الحراك الشعبي على المستوى المحلي، ووصلت إلى

---

(12) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، «الخاص والعام في الانتفاضة الشعبية السورية الراهنة،» (تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نيسان/ أبريل 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/6c2be6d4-eacd-46e6-b06d-845801896c2f>.

درجة التنظيم القطري. وانتشرت التظاهرات التضامنية والتجمعات النهارية والليلية التي تميزت بالغناء والأهازيج بلهجة كل منطقة بجمالية فاقت الثورات العربية الأخرى. وفي أجواء التضامن الوطني ونشوة الكرامة والحرية بعد سنوات الذل، وتحت وطأة القمع والقتل والتضحيات، بدأت تظهر ملامح هُوية وطنية سورية تعددية تتبلور ديمقراطيًا من خلال مناهضة الاستبداد. ونحن نجد هذا السياق ملائمًا لطرح واحدة من الفرضيات النظرية التي يؤسّس هذا الكتاب لها. إنها الفرضية التالية عن الثورة السورية:

1 - منعت أيديولوجية النظام وممارسته تشكّل هُوية وطنية سورية في حدود الدولة السورية، وذلك عبر الممارسات التالية:

- عدم تحوّل المواطنة السورية إلى كيان حقوقي من أي نوع.

- التعامل مع المواطنين عبر الهُويات الجهوية والعشائرية وحتى الطائفية من جهة، والتأكيد على الهُوية العربية باعتبارها أيديولوجية دولة من جهة أخرى.

2 - إن تجربة الثورة السورية هي التجربة الأولى بعد الاستقلال التي يجري فيها تشكل هُوية وطنية من هذا النوع، تجتمع فيها درعا مع اللاذقية وحماة وإدلب ودير الزور وحمص وحلب ودمشق، في ما عبّر عنه شعار «الشعب السوري واحد». إن هذه الهُوية الوطنية المتشكّلة وغير المتناقضة مع الثقافة العربية السورية تقوم على تجربة زمن متجانس في حوادث الثورة وأيامها، وفي الشعور بمصير مشترك بين نواحي سورية وأطرافها في مواجهة النظام.

3 - إن الثورة ذاتها التي كانت العامل الأساس في تشكل هذه الهُوية الوطنية السورية وضعت هذه الهُوية أمام مفترق طرق وخيارين: الشرخ الطائفي واتخاذ الهُوية الوطنية الجديدة طابعًا سُنيًا طائفيًا، أو المواطنة الديمقراطية التي تقوم عليها هُوية وطنية غير متناقضة مع عروبة أغلبية سكان سورية وإسلامها.

4 - كانت الثورة السلمية ذاهبة نحو هذا الاتجاه الثاني، وهو بلورة هُوية وطنية تعددية، أما الثورة المسلّحة التي نشبت كردة فعل ممكنة ووحيدة في

التصدي لخيار النظام العسكري في قمع الثورة فشدّت باتجاه الشرخ الطائفي وزادت من مخاطره، لأن الثورة المسلحة كان لا بدّ من أن تدخل في لعبة الأمم التي تؤدي، في حالة سورية والمشرق، إلى نماذج تسووية (بين طوائف) نافية للهُوية العربية، وتعكس التسويات بين الدول «المهتمة» أو «ذات العلاقة» في داخل الدول العربية، شبيهة بنموذج الطائف اللبناني، والنموذج العراقي وغيره.

نعرض في هذا الكتاب أيضًا الخلفية الاجتماعية السياسية المباشرة للثورة السورية في عهد بشار الأسد وفعل الثورات العربية بالمجتمع السوري على أساس هذه الخلفية. وسنفصل تاريخها المباشر نفسه، أو ما نطلق عليه نحن «تاريخها الراهن»، ونشرح تحوّلها من انتفاضات جهوية إلى ثورة. وسنحاول أن نثبت أن النظام يتحمل مسؤولية تحولها إلى ثورة مسلحة، وذلك قبل الدخول في عملية تحليل بنية الثورة السياسية والاجتماعية والعسكرية، واستراتيجية النظام في مواجهتها، والقضية الطائفية والعوامل الدولية. وسنتابع كيف قام نظام الأسد الأب ثم الابن بصهر الطائفة العلوية في جهاز الدولة إلى درجة تذريرها ككيان، وتحول أفرادها إلى الاعتماد الكلي على جهاز الدولة. وسنطرح بعض النماذج التفسيرية لفهم سلوك النظام. وهذه المحاولة التي سيخوض القارئ فيها هي محاولة تحليل ظاهرة اجتماعية سياسية نفسية مركّبة هي الثورة السورية، وإعادة إنتاجها ذهنيًا بشكل يجعل التعرف إليها وفهمها ممكنًا.

الفصل الأول

الحصاد المر

عشرة أعوام من حكم بشار الأسد

نعرض في هذا الفصل، بإيجاز، حصيلة عشرة أعوام من حكم الرئيس بشار الأسد، أي منذ تسلمه السلطة في تموز/ يوليو 2000، حتى انطلاق الحركة الاحتجاجية في سورية في 15 آذار/ مارس 2011. ونركّز على وعود الإصلاح السياسي التي أطلقها في بداية حكمه، وما لبث أن تراجع عنها، وعلى الإرهاصات والمظاهر الاحتجاجية التي شهدتها سورية في هذه الفترة، مطلبية أكانت أم سياسية، مثل حادثة الحريقة في 17 شباط/ فبراير 2011، واعتصام السفارة الليبية في 22 شباط/ فبراير 2011، والتي تزامنت مع الثورات العربية.

أولًا: الفرص الضائعة

انتظرت أغلبية الشعب السوري، بمن فيهم المنخرطون في الحركة الاحتجاجية الناشئة آنذاك، أن يستوعب النظام السياسي ورأس هرمه المناخ الثوري العربي واشتعال الانتفاضة في درعا لوضع استراتيجية إصلاح تدريجية واضحة الهدف تسهم في تحقيق تسويةٍ استباقيةٍ مع المجتمع، بحيث تربط متطلّبات استمرار نظامه بتحقيق مطالب المجتمع السوري الأساسية، والبدء في التحول الديمقراطي. فمن شأن هذه التسوية أن تجنّب سورية الخوض في مسارات قد تؤدي إلى انهيار البيئة الاجتماعية برمّتها، والدخول في دوامة طويلة المدى من الاضطرابات والاصطفافات، ولا سيما الطائفية منها، بحكم التركيب المتنوّع للمجتمع السوري[1].

شكّل حضور المخاطر السابقة في الوعي الشعبي مانعًا لتطوّر الشعارات

---

(1) عزمي بشارة، «أفكار حول الثورة السورية تحديدًا،» (الجزيرة نت، 10/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/5d9423e7-10b6-4889-a556-08c2dfe7f76f>.

الاحتجاجية إلى مطلب «إسقاط النظام» في بداية الثورة، وكانت قد ساهمت سابقًا في منع التصدي، شعبيًا وسياسيًا، لعملية توريث الحكم في عام 2000. ونحن نفسّر تغاضي السوريين بمن فيهم النخب السياسية والثقافية المعارضة عن عملية توريث الحكم وفداحتها، التي شكلت سابقةً في الوطن العربي، بالرغبة في الحفاظ على الاستقرار وعدم جر سورية إلى حافة صراعات، أو لتجنّب موجة من القمع الجماعي، كما ترسّبت في الذاكرة الجمعية جراء حوادث أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، خصوصًا في حماة عام 1982، وهي الحوادث المشكّلة للوعي الشعبي في شأن طبيعة العلاقة بالنظام. والأهم من ذلك أن الشعب السوري كان مستعدًا لأن يقبل أي تغيير، ورغب في أن يصدّق أن بشار الأسد ربما يحمل معه تغييرًا ما ترافق هذا كله مع أمل شعبي ونخبوي في أن يقوم «الوريث الشاب»(2) بتحديث النظام والدولة في سورية بعد وعود الإصلاح السياسي والانفتاح الاقتصادي والتحوّل الديمقراطي التدريجي التي أطلقها في خطاب القسم في 17 تموز/ يوليو 2000.

قبِل الشعب السوري على مضض التوريث، لأن بشار الأسد وعد أن يؤدي التوريث إلى الإصلاح، فلم تكن وفاة حافظ الأسد بعد حكم فردي مطلق مديد بالحدث العابر. وتوقّع الناس أن تُحدث مغادرته اختلافًا مهمًا بغض النظر عن الوارث. وكما عند الشعوب الخاضعة للاستبداد انتشرت أقاويل وشائعات عن أفكار الرئيس الشاب، وحداثة تفكيره، وإقامته القصيرة في الغرب، وعلاقاته بطبقة رجال الأعمال، ونشاطه في تعميم «المعلوماتية» في سورية منذ عُرف عنه أنه «ولي العهد» في هذه الجمهورية، مع أن الدولة لم تحاول حتى إخفاء المخالفات الدستورية، وآليات فرض التوريث، على الرغم من أنها استخدمت

---

(2) في مطلع عام 1994 حين توفي باسل الأسد، الابن الأكبر للرئيس السابق حافظ الأسد في حادث سيارة، كان بشار الأسد في الثامنة والعشرين، وكان مدنيًا. وفي أقل من سنة واحدة تحول إلى عسكري تطوّع في الجيش برتبة ملازم أول، وخلال ثلاث سنوات رفع إلى رتبة عقيد على الرغم من أن الفترة اللازمة قانونيًا وبالحد الأدنى تتطلب 15 عامًا. وبعد وفاة والده وفي أقل من ست ساعات رفع العقيد إلى رتبة فريق أول، وعيّن قائدًا عامًا للجيش والقوات المسلحة، وأصبح مرشحًا لرئاسة الجمهورية وجرى الاستفتاء « شعبيًا» ونجح بـ 97.3 في المئة من مجموع الأصوات.

مصطلحات غير جمهورية وغير حديثة من نوع «المبايعة» في وصف الاستفتاء الذي تلى التوريث في 10 تموز/ يوليو 2000.

في أي حال، فإن الجيل الذي ثار على بشار الأسد هو جيل ولد بعد حوادث مجزرة حماة، وكذلك بعد استقطابات الحرب الباردة الأيديولوجية. ولم يكن الجيل الذي بلغ سن النضج في ظل حكم بشار الأسد أسيرًا لأيديولوجيات الماضي التي تحوّلت إلى مادة مُملّة في كتب التدريس. كما تعرّض هذا الجيل لتأثير وسائل إعلام أخرى غير التلفزيون السوري، ولم يكن من السهل تخويفه بمجزرة حماة التي ولد بعد وقوعها، وتعرّف إليها من أحاديث الجيل السابق.

أدى إطلاق وعود الإصلاح، ولا سيما في خطاب الرئيس الشاب أمام مجلس الشعب[3] في 17 تموز/ يوليو 2000 إلى تغير المناخ السياسي في

---

(3) من أبرز النقاط التي وردت في خطاب الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب في 17 تموز/ يوليو 2000 ما يلي:

* ضرورة تطوير الدولة وتحديث النظام السياسي باعتباره الهاجس الأساس لكل مواطن سوري.

* النقد البنّاء وإعمال مبدأ المساءلة والمحاسبة في مؤسسات الدولة.

* إصدار تشريعات ومراسيم وقوانين تُسهم في خلق استراتيجية اقتصادية متكاملة تلغي حالة الارتجالية والتجريبية التي كانت سائدة، وتسهم في الانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

* دعم الاقتصاد الوطني من خلال النهوض بالصناعة من أجل زيادة الصادرات القادرة على المنافسة العالمية.

* تحقيق تنمية متوازنة وشاملة في جميع محافظات القطر وفي الريف والمدينة.

* توزيع الدخل القومي بصورة متوازنة وزيادة فرص العمل وتحسين الوضع المعاشي للمواطنين في ضوء زيادة احتياجاتهم الحياتية.

* تطوير القطاع الزراعي من خلال تحديث وسائل إنتاجه والبحث عن أسواق لتصريف منتوجاته، إضافة إلى تسريع عمليات استصلاح الأراضي.

* تعزيز الفكر الديمقراطي والممارسات الديمقراطية (حرية الإعلام، الانتخابات، الانفتاح، قبول الرأي الأخر، المعارضة السياسية).

* التأكيد على أن الديمقراطية واجب على النظام تجاه المواطنين، قبل أن تكون حقًا لهم.

* التأكيد على التجربة الديمقراطية المنبثقة من الخصوصية والتجربة السورية، وليس استيراد تجارب خارجية.

انظر: «الرئيس بشار الأسد - خطاب القسم: برنامج للتحديث والتجديد... تحرير الجولان همنا الأول والسلام خيارنا،» (كلنا شركاء في الوطن (موقع إلكتروني)، 17/ 7/ 2000): <http://all4syria.info/newcd/speech/5.html>.

سورية في بداية العقد الماضي، إذ ظهر حراك سياسي نخبوي عرف بـ «ربيع دمشق» قادته المعارضة ممثلة بشكل أساس بشخصيات من التجمع الوطني الديمقراطي[4] وعدد من المثقفين السوريين. وطمح هذا الحراك إلى أن يكون شريكًا ديمقراطيًا وطنيًا يساعد النظام في عملية الإصلاح. واستند تبرير هذا النشاط إلى خطاب الرئيس الشاب نفسه. ونقصد بالتبرير شرعنة هذا النشاط عند الدولة، وهي الدولة التي لا تمس هيبة منصب الرئيس حتى قبل أن تستوعب خطابه، وغالبًا ما كانت فيها المعارضة تبرّر سلوكها أمام أجهزة الأمن بالعودة إلى مقولات أخلاقية عامة في خطابات رئاسية.

رأى كثيرون في «ربيع دمشق» مدخلًا للتغيير الديمقراطي في سورية. إذ أثيرت خلاله نقاشات غير مسبوقة تناولت موضوعات في صلب إصلاح النظام، مثل رفع حالة الطوارئ[5]، وإطلاق الحريات السياسية، والدعوة إلى مؤتمر حوار وطني يضمّ القوى السياسية كلها في سورية[6]، وإلغاء المادة الثامنة من الدستور السوري التي تكرّس حزب البعث قائدًا للدولة والمجتمع، وإقرار قانون أحزاب عصري يسمح بالتعددية السياسية والحزبية، وضرورة إجراء انتخابات رئاسية متعدّدة تسمح بالتداول السلمي للسلطة، وتحديد ولاية رئيس الجمهورية وغيرها.

لم يدم التسامح مع هذه المطالب طويلًا. وتبدّدت وعود الديمقراطية

---

(4) أسس في عام 1979. وأصبح لاحقًا النواة الصلبة لإعلان دمشق، ويضم خمسة أحزاب. واستمر في عمله حتى إعلان هيئة التنسيق الوطنية.

(5) وقّع نحو 99 مثقفًا سوريًا في أيلول/ سبتمبر 2000 بيانًا طالبوا فيه السلطات السورية بإلغاء حال الطوارئ والأحكام العرفية المطبقة في سورية منذ العام 1963، انظر: «مثقفو سوريا يطالبون بإلغاء الطوارئ وإطلاق المعتقلين،» **الحياة** (لندن)، 27/ 9/ 2000، في: ربيع دمشق: **قضايا، اتجاهات، نهايات**، اعداد وتقديم رضوان زيادة، سلسلة قضايا الإصلاح؛ 17 (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص 293-297.

(6) كان المعارض السوري هيثم مناع من أوائل المعارضين الذين دعوا الرئيس بشار الأسد إلى عقد مؤتمر وطني يضم القوى السياسية في سورية من أجل تجاوز «فداحة التوريث في السلطة والدولة». انظر: هيثم مناع، «بعد الاستفتاء: المطلوب مؤتمر وطني،» في: المصدر نفسه، ص 213. والمقصود هو شرعنة التوريث بأثر تراجعي بشرط أن يدفع النظام ثمن قبول المجتمع لهذا التوريث عبر شرعنة معارضيه ومنتقديه بالاعتراف بالتعددية من خلال دعوتهم إلى في حوار وطني.

والإصلاح السياسي بعد فترة وجيزة على إطلاقها[7]. وعاد الاستقواء بالقمع الأمني باعتباره الآلية الرئيسة التي تحكم تعامل النظام مع معارضيه. وخلال القمع الأمني للمطالبين بالإصلاح روّج النظام السوري خطابًا سياسيًا يختلف عما تبنّاه في بداية عملية التوريث قوامه مجموعة من المرتكزات[8]:

أولها وأخطرها، تبرير غياب الحريات الأساسية والتقليل من أهمية الانتقال الديمقراطي بالتركيز على ضرورة «الدولة السلطوية القوية» التي تضمن الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتجنيب المجتمع الهزات والاضطرابات الاجتماعية؛

وثانيها، تبرير تأجيل الإصلاح بأنه لا يمثل أولوية ملحّة في ظل الضغط الذي تواجهه سورية (ولا سيما بعد حادثة 11 أيلول/ سبتمبر 2001 وانطلاق عقيدة «الحرب على الإرهاب»، ثم حرب العراق في عام 2003، واغتيال رفيق الحريري في عام 2005)[9]، ويُطالب بإخضاع النقاش الداخلي لضرورة التصدي للمؤامرات، وبأولوية السياسة الخارجية السورية والصراع مع إسرائيل على أي مطالب اجتماعية وسياسية؛

---

(7) مع نهاية كانون الثاني/ يناير من العام 2001 أعلن وزير الإعلام عدنان عمران أن «دعاة المجتمع المدني استعمار جديد». انظر: «عمران ينتقد... دعاة المجتمع المدني: جزء من استعمار جديد،» **الحياة**، 31/ 1/ 2001، في: المصدر نفسه، ص 367-369.

في 18 شباط/ فبراير من العام نفسه، وبعد مرور نحو ستة أشهر على خطاب القسم، شن عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري آنذاك، هجومًا على المثقفين، وأكد أن النظام «لن يسمح بتحويل سورية إلى جزائر أو يوغوسلافيا أخرى». وخلافًا لسلوك خدام وادعاءاته اللاحقة، مثّل في تلك الفترة جناحًا محافظًا في النظام ومناهضًا للإصلاح، ولأي نوع من الانفتاح.

(8) حازم نهار، **مسارات السلطة والمعارضة في سورية، ٢٠٠٠-٢٠٠٨: نقد الرؤى والممارسات**، سلسلة قضايا الاصلاح (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2009)، ص 17.

(9) اقتنع كثير من المثقفين الوطنيين الديمقراطيين العرب والسوريين (ومن ضمنهم كاتب هذه السطور) في تلك الفترة بالتغاضي عن سياسات النظام القمعية الداخلية (علنيًا على الأقل) والوقوف مع سورية في مواجهة التحديات التي تمثلت بالسياسة الأميركية في عهد المحافظين الجدد. وعاد قسم من هؤلاء (ومن ضمنهم كاتب هذه السطور) إلى مناقشة سياسات النظام الداخلية والاختلاف معه علنًا، بعد أن كانت النقاشات والانتقادات تتم من خلال قنوات حوارية، مع انتهاء هذه المرحلة نحو عام 2007.

وثالثها، ما اصطلح النظام على تسميته «الخصوصية السورية»[10]. ولا ينبع مصطلح «الخصوصية السورية» هذا من فهم سوسيولوجي للمجتمع السوري المركّب أو المتنوّع، وإنما يقوم على نظرة استعلائية على الشعب السوري. فالخصوصية السورية بحسب تعريفات النظام تتجلّى في أن المجتمع السوري غير جاهز بعد للانفتاح الديمقراطي، وبالتالي لا بدّ من تأهيله بالتدريج وعلى مراحل قبل القيام بالإصلاح السياسي.

كان هذا الفهم حاضرًا لدى بشار الأسد منذ تسلمه السلطة، وأوضحه بشكل غير مباشر حتى في خطاب القسم المحتفى به (17 تموز/ يوليو 2000) الذي أشار فيه إلى ضرورة وجود تجربة ديمقراطية خاصة في سورية تختلف عن تلك الموجودة في الديمقراطيات الغربية، لأنّ المجتمع السوري لا يمتلك التجربة والعادات والتقاليد التي أوصلت المجتمعات الغربية إلى ثقافتها الراهنة. وورد في خطابه ما يلي: «لا يجوز أن نطبّق ديمقراطية الآخرين على أنفسنا. الديمقراطيات الغربية على سبيل المثال هي محصلة تاريخ طويل نتجت منه عادات وتقاليد وصلت معها مجتمعاتهم إلى ثقافتها الراهنة. وكي نطبق ما لديهم علينا أن نعيش تاريخهم وإسقاطاته الاجتماعية، وعندها يكون هذا الاحتمال ممكنًا. وبما أن هذا مستحيل، فعلينا أن تكون لنا تجربتنا الديمقراطية الخاصة بنا المنبثقة من تاريخنا وثقافتنا وشخصيتنا الحضارية، والنابعة من حاجات مجتمعنا ومقتضيات واقعنا، وعندها ستكون النتيجة بناءً متينًا قادرًا على الصمود في وجه الهزات مهما كانت شدّتها، والتجارب الهدامة ماثلة أمام أعيننا في دول مختلفة قريبة وبعيدة منا»[11]. وفي ما عدا النبرة التدريسية التسطيحية يشبه هذا الخطاب في الواقع خطاب الإسلاميين، ولا سيما في رفض وجود مميزات عامة للنظام الديمقراطي، والإصرار على أن لكل شعب

(10) سهير الأتاسي، «ربيع دمشق: تجربة منتدى جمال الدين الأتاسي للحوار الوطني،» في: أكرم البني [وآخرون]، **التحول الديمقراطي في سورية والخبرة الإسبانية**، تحرير جورج عيراني ورضوان زيادة، سلسلة قضايا الإصلاح؛ 23 (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2009)، ص 65.

(11) «الرئيس بشار الأسد - خطاب القسم،» على الموقع الإلكتروني: <http://all4syria.info/newcd/speech/5.html>.

ديمقراطيته النابعة من خصوصيته. نعم، لكل تجربة خصوصية، لكن إذا لم تكن ثمة خصوصية للنظام الديمقراطي، وهي سماته العامة التي تُميّزه من أي نظام آخر، فإن استخدام مفردة ديمقراطية يكون لغرض الاستخدام من دون أن يعني المستخدِم بذلك مضمونًا محددًا، أي لغرض التضليل. وهو تعبير آخر عن الديماغوجيا.

بدأ الرئيس السوري في تلك المرحلة تطوير خطاب الأستاذية؛ خطاب المربي للشعب السوري. هذا في خطاب موجّه إلى شعب يعتبر معدّل ثقافته ووعيه أعلى من معدل وعي أجهزته الأمنية وقادة حزب البعث وثقافتهم بعد عقود على وجوده في السلطة. فبعد أن كان هذا الحزب يجمع نخبًا ثقافية وازنة في الماضي، أصبحت أغلبية النخب الثقافية تُعارضه.

يبدأ خطاب الأستاذية عادة بتعريف المصطلحات في كل خطاب يلقيه من نوع: «إذا أردنا أن نقوم بإصلاح فيجب أولًا أن نعرف ما معنى الإصلاح»، أو «إذا أردنا أن نسن قوانين فيجب أن نعرف ما يعني قانون»، و«كي نستجيب للمطالب يجب أن نعرف أولًا ماذا يريد الشعب»... وهكذا على هذا المنوال. وأعاد الأسد في أثناء مقابلة له مع صحيفة **الشرق الأوسط** في عام 2001 مفردات الخطاب السابق نفسه، مركزًا على ضرورة أن يطوّر المجتمع ذاته قبل الانتقال إلى أي تطوير سياسي: «كل تطوير يرتكز على القاعدة الاجتماعية». إذًا المحذور الوحيد ألّا يكون هناك تطور اجتماعي... وبالتالي فإن الجدول الزمني للتطوير السياسي لا يرتبط بالأشهر ولا بالسنوات بل يرتبط بسرعة تطوّر المجتمع. المقصود هنا أن أعمل بكامل طاقتي لكنني لا أستطيع أن أَعِدَ بأي تطوير، لأن التطوير لا يستند إلى رئيس الجمهورية فحسب بل إلى جميع شرائح المجتمع. وإذا كان التطوير بحاجة إلى كل إنسان في المجتمع فعلى المجتمع كله **أن يعد بعضه البعض... أي أن يكون هناك وعد من المجتمع لنفسه بالتطوير**... رئيس الجمهورية يستطيع أن يصدر تشريعات وقوانين لكن هذا لا يكفي لكي نقول إن هناك تطويرًا ما... وهذا يعيدنا إلى النقطة التي انطلقنا منها... ضرورة التوازي بين التطوير الاجتماعي والتطوير في المجالات

الأخـرى»[12]. يصعب على المرء تصوّر خطاب سياسـي يتضمن قـدرًا أكبر من اللف والدوران والاسـتعلاء والغرور والوصاية على الناس، ولا حتى بين معلم مدرسـة ابتدائية وتلاميذه. ففي هذا الخطـاب، على المجتمع أن يَعد نفسـه بأنه سـوف يتطوّر، وأن يَعد الرئيس بالتطوّر، كي يتمكن من تحديد هل يستحق هذا المجتمع أن يكافئه بالإصلاح. والحديث هنا ليس عن رئيس قادر على التنظيم، بل عن طبيب غير ممارس هو في الواقع ابن رئيس. وهو في تعاطيه مع المجتمع يشـبه غرور فئـة من أبنـاء الأغنيـاء الذين لـم يحصّلـوا ثروتهم بأنفسـهم خلافًا لأهلهـم، لكن لديهم اعتداد بالنفس وشـعور بالاسـتعلاء غير مسـنود بمعطيات وكفاءات علمية أو عملية[13]. ينتمي بشـار الأسد إلى فئة الذئاب الشابة من أبناء الأغنياء والمسـؤولين عديمي المؤهلات الذين أحاطوا بـه، ومنهم من كان غنيًا

---

(12) مقابلة مع الرئيس السوري بشّـار الأسد أجراها رئيس تحرير الصحيفة عبد الرحمن الراشد، **الشـرق الأوسـط**، 7/ 2/ 2001، انظـر: «الرئيـس بشـار الأسـد يدلـي بحديث شـامل لصحيفة «الشـرق الأوسط»: مفهوم المجتمع المدني ومؤسسات المجتمع المدني،» في: **ربيع دمشق**، ص 493.

(13) الجديـر بالذكـر أن هـذا الفهم بقـي حاضرًا لـدى الرئيـس بشـار الأسـد وأركان نظامه بعد انطـلاق الاحتجاجات الشـعبية ضـد نظامه وجـرى تعميقه باسـتمرار. فعلى سـبيل المثال أرجـع فاروق أبو الشـامات، رئيـس لجنة وضع قانون الأحزاب في سـورية التي تـم تأليفها عد انطـلاق الاحتجاجات، تأخـر إصدار القانون إلى أسـباب جوهرية تكمن في «أن الشـعب السـوري لا توجد لديه ثقافة سياسـية، ولا توجـد مشـاركة للمواطنين فـي الحياة السياسـية». ولذلك فإن مـن صميم عمل اللجنة هـو «الارتقاء بالأحـزاب لتصبح رافعة قويـة قادرة علـى تعبئة جهـود ومكوّنات المجتمـع، بهدف مواجهـة التحديات الداخلية والخارجية، وصياغة مشـروع قانون جديد لتأسـيس أحزاب سياسـية وطنية تسهم بتوطيد عملية الإصلاح السياسـي وتعزيز صرح الديمقراطية والتعددية السياسـية». انظر: عبد البـاري عطوان، «دروس سورية في الديمقراطية،» **القدس العربي**، 14/ 6/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today%5C14z999.htm&arc=data%5C2011%5C06%5C06-14%5C14z999.htm>.

يمكننا في هذا السـياق سـيميائيًا ملاحظة التعبير التمثيلي عن هذا الموقف في المشـاهد المسجلة والمصـورة التي انتشـرت في الإعـلام في بداية الثـورة، والتـي تظهر الضباط السـوريين وهـم يخاطبون مواطنين سجناء أسـروا في مرحلة التظاهرات السلمية وهو يجلسون في حافلات، أو في صفوف مدرسة اسـتخدمت معتقلًا موقتًا، ويطلبون منهم ترديد عبارات الولاء للرئيس، كما في درس القراءة في مدرسـة ابتدائية متخلّفة، ويضرب مـن يخالف أو لا يرفع صوته عاليًا، أو يظهر جنـدي ينهال بالضرب على رجل أكبر منه سنًا ويسأله بنبرة المؤدِّب: «ماذا تريد؟ تريد حرية أليس كذلك؟ تريد حرية؟ هذه هي الحرية التي تريدهـا؟» (وبالعامية: «شـو بدك؟ بدك حريـة، ها؟ هاي الحرية اللـي بدك ياها؟»). كان هـذا ردهـم على هتاف السوريين في التظاهرات: «سورية بدّا حرية»، أي «سورية تريد حرية».

ومنهم من اغتنى بسبب هذه العلاقة، وهي الفئة التي غيرت بسياساتها التي تعتمد اللبرلة الاقتصادية والفساد القواعد الاجتماعية للنظام، والتي لم يكن لديها مانع من تغيير تحالفات النظام الخارجية في أي وقت.

على الرغم من القمع الأمني والاعتقالات الممنهجة بحق المعارضين السوريين في تلك الأعوام، إلا أن القوى الديمقراطية في سورية أصرّت على الاستمرار في مطالب الإصلاح السياسي ولم تتراجع عنها. ونتج من توحد الرؤى بين القوى السياسية، وعدد من الشخصيات التي شاركت في ربيع دمشق، تأسيس تجمع وطني معارض عرف بـ « إعلان دمشق» في عام 2005 ضمّ أغلبية قوى المعارضة الحزبية باتجاهاتها المختلفة الفكرية والأيديولوجية اليسارية والاشتراكية والليبرالية والقومية، ولجان إحياء المجتمع المدني. وتحدّى إعلان دمشق آنذاك البند القانوني المتعلّق بحظر نشاط جماعة الإخوان المسلمين في سورية (المعروف بالقانون 49)، إذ ضُمّت الجماعة إلى قائمة القوى الموقعّة على إعلان دمشق. وكانت هذه خطوة جريئة من الحزبيين اليساريين والقوميين والمثقّفين الذين وقّعوا العريضة[14].

مثّل إعلان دمشق في عام 2005 نظريًا أكبر إطار سياسي جامع لقوى المعارضة منذ وصول حزب البعث إلى السلطة في عام 1963 حيث استُغِلّ الهامش البسيط الذي أتيح في بداية حكم بشار الأسد للاحتجاج على عدم تطبيق الوعود الإصلاحية وإصرار النظام على نهجه، خصوصًا بعد المؤتمر القطري لحزب البعث في حزيران/ يونيو 2005. وبدّدت الملاحقات الأمنية للمعارضين الأمل بالإصلاح، وشملت زجهم في السجون، ومنعهم من السفر، ومنح الأجهزة الأمنية الصلاحية الكاملة لقمع أي حراك معارض ضد النظام السياسي القائم وإجهاضه، بما فيها مؤسسات المجتمع المدني، وجمعيات

(14) يتضح من حديث للمؤلف مع المعارض والمثقف السوري حازم نهار أن الاتفاق مع الإخوان المسلمين كان جاهزًا قبل الإعلان عن ائتلاف إعلان دمشق، لكن المعارضة في الداخل طلبت منهم إعلان انضمامهم إلى الائتلاف بعد الإعلان عنه في دمشق بيوم واحد، كي لا يظهر أن هناك صلات مع الإخوان.

التوعية بثقافة الديمقراطية والمشاركة. لكن الإعلان كشف عن ضمور القواعد الحزبية للقوى المعارضة بعد عقود من الاستبداد، وعن نشوء فئات جديدة من المعارضين المثقفين الليبراليين، وارتباك أفكار قوى اليسار بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وتحوّل جزء منها للمراهنة على نموذج التدخل العسكري الأميركي في العراق[15]. فالمعارض والمناضل السوري رياض الترك طرح في مقابلة مع جريدة **النهار** اللبنانية في عام 2003 ما سمّاه «الصفر الاستعماري»، ورأى الترك أن الشيء المفيد في الغزو الأميركي للعراق هو «أن الأميركيين أزاحوا نظامًا كريهًا ونقلوا المجتمع العراقي من الناقص إلى الصفر»[16]. وخلص رياض الترك «إلى أنّ ما حدث للشعب العراقي على أيدي صدّام حسين وأسرته وعشيرته من التكارتة (نسبة إلى تكريت) وحزب البعث، يؤكّد أن الاحتلال الداخلي يفوق الاحتلال الخارجي عدة أمثال، أكان في عدد القتلى من أبناء الشعب العراقي، أو حجم النّهب والفساد. لقد تخلّص الشعبان السوري والعراقي من الاحتلال الأجنبي خلال ربع قرن، ولكنّ الشعبين يئسا من القدرة على التخلص من الاحتلال الداخلي خلال ثلث قرن، على الرغم من أن أحوال الشعبين تدهورت عمّا كانت عليه الحال صبيحة الاستقلال. فإذا كان الاستعمار قد تركنا عند نقطة الصفر قبل خمسين عامًا، فإنّ شعوبنا العربية هي الآن بعد الاحتلال الداخلي عند النقطة خمسين تحت الصفر. وأنّ ما حدث في العراق بعد الغزو الأميركي، هو الصعود إلى نقطة «الصفر الاستعماري» من جديد. فمن الأسهل لشعوبنا أن تقاوم الاحتلال الخارجي من أن تنقلب على الاحتلال الداخلي»[17]. لاحظ هنا استخدام مصطلح الاحتلال الداخلي. وهو تعبير استخدمه الباحث السوري

---

(15) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، «مواقف المعارضة السوريّة من القضايا العربيّة المركزيّة،» (تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، شباط/ فبراير 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/a7a98774-9e94-46f9-96f3-f2e1c1fd1a1d>.

(16) محمد سيد رصاص، «اقتراب انشقاق المعارضة السورية،» (الحوار المتمدّن (موقع إلكتروني)، 14/ 2/ 2007): <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=117323>.

(17) سعد الدين إبراهيم، «رياض الترك والصفر الاستعماري،» (شفاف الشرق الأوسط (موقع إلكتروني)، 1/ 6/ 2005): <http://www.metransparent.com/old/texts/saad_eddin_ibrahim/saad_eddin_ibrahim_riyad_turk_and_colonialist_zero.htm>.

المعروف برهان غليون مبكرًا في تحليله طبيعة النظام، وسيكون هذا التعبير مفيدًا في فهم كيفية تعامل النظام مع الشعب في سورية[18]. ويصعب تعقّب مدى انتشار هذا المزاج السياسي في تلك الأيام، لكن مصطلح «اليسار السابق» حمل، في ما حمل، وصفًا لمثل هذه المواقف التي انتقلت إلى التخلّص من كل ما راهن عليه اليسار، والانتقال إلى الرهان على الولايات المتحدة. وتفاوتت هذه المواقف في حدّتها[19]. ويصعب تحميل حتى الأجزاء المرتبكة من المعارضة السورية وزرَ هذا الارتباك، فلا شك في أنها حملَت شيئًا من ردة الفعل على الخطاب السياسي «القومي» و«اليساري» الذي كان يرفع شعارات الوحدة العربية ومقاومة الإمبريالية، في حين لم تتّخذ قضايا حقوق المواطن وحقوق الإنسان إلا موقعًا هامشيًا في برنامجه وممارساته.

في ما عدا ذلك، ساهم تأسيس أحزاب معارضة في الولايات المتحدة الأميركية مثل «حزب الإصلاح السوري» برئاسة فريد الغادري في عام 2003، و«حزب النهضة الوطني الديمقراطي» برئاسة عبد العزيز سحاب في تشويه الحراك

---

(18) سبق أن استخدم برهان غليون هذا المصطلح مبكرًا مدلّلًا على أهميته في فهم النظام السوري في كتابه **بيان من أجل الديمقراطية** صدر في عام 1976، انظر: برهان غليون، **بيان من أجل الديمقراطيّة**، ط 5 (الدار البيضاء، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2006)، ص 115: «لم يتحول الشعب إلى أمة موحدة قادرة على تقوية استقلالها وتأكيد مصالحها الحيوية القريبة والبعيدة في وجه التدخل الأجنبي، وفي وجه فرض السياسات والمواقف التي تخدم المصالح الخارجية وتجعل من الدولة العربية قاعدة للاستعمار الجديد ضد مصالح شعبها ذاته، ولكنه تحول إلى إقطاعات قرون وسطى ضعيفة وهزيلة تلعب بها الدول الأخرى وتستخدمها في نزاعاتها الدولية، وتوجهها الواحدة ضد الأخرى، وتحول الشعب المسكين إلى شعب من اللاجئين، ليس في المناطق المحتلة فقط ولكن، وهذا أشد كربًا، في المناطق التي لم تحتل بعد. إن أمة من العبيد لا يمكن أن تكون إلا من عبيد الأمم».

(19) انتشرت مثل هذه المواقف في أوساط بعض مثقفي اليسار العراقي الذين نظروا إلى التدخل الأجنبي وشاركوا في نشر أكاذيب أسلحة الدمار الشامل، وفكرة استقبال العراقيين قوى الاحتلال بالورود. وليس هذا هو المكان لجلب أمثلة فهي كثيرة. ففي نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين ظهر معسكر عربي نيوليبرالي مؤيد لسياسة المحافظين الجدد قوامه مثقفون يساريون سابقون. وهي ظاهرة تستحق المعالجة ليس عربيًا فحسب بل على نطاق أشمل. وما يهمنا هنا أن نشير إلى أن انتقال مثقفين يساريين إلى اليمين مع الاحتفاظ بالعقلية الراديكالية ذاتها هي ظاهرة عرفها الغرب قبل العراق وسورية ولبنان بعقود، وذلك عشية انهيار المعسكر الاشتراكي وبعده، وسيرة بعض رموز المحافظين الجدد الفردية تؤكد ذلك.

السياسي المعارض في سورية[20]، وخصوصًا أن هذه الأحزاب كانت تحظى بدعم إدارة بوش المتطرّفة ضد سورية والقضايا العربية، ما انعكس في شكل ارتدادات سلبية على المعارضة في الداخل لجهة الربط بين الحراك المناوئ للنظام وتكرار نموذج المعارضة العراقية التي استُخدمت مطيةً للغزو الأميركي وتدمير العراق. وجاء هذا الأمر في مرحلة انتشر في الدول العربية كلها، بما فيها سورية، موقف شعبي سلبي من الاحتلال الأميركي للعراق، وداعم للمقاومة العراقية.

ظلّ حكم بشار الأسد يبتعد من أسس شرعيته، وهي وعود الإصلاح، مُبتكِرًا أسسًا جديدةً مثل معارضة التدخل الأميركي. وكانت وعود الإصلاح ومحاربة الفساد الأساس المفترض لشرعيته، إذ لا يُمكن أن تكون الوراثة أساسًا للشرعية في الجمهوريات. لكن الفساد في عهده فاق المستوى الذي بلغه في عصر حافظ الأسد، ولا سيما تنظيمه العلاقة بين أقارب الرئيس والأمن ورجال الأعمال، وفرض الشراكات على رجال الأعمال، والمجاهرة بالثروة ومظاهرها. وعلى مستوى الحقوق المدنية أصبح الاعتقال على خلفية إبداء الرأي أمرًا مألوفًا في عهده. فوُئِد الإصلاح السياسي قبل أن يبدأ، ونُكِث بالوعود الإصلاحية كلها.

اختار بشار الأسد ما بدا له ملائمًا للحفاظ على النظام السياسي مع اللبرلة الاقتصادية، أي النموذج الصيني، مع تجاهل الفروق بين الاقتصادين السوري والصيني، وأن النموذج الصيني اعتمد على الصناعة والأيدي العاملة الرخيصة المتوافرة، في حين أن اللبرلة في سورية دفعت الاقتصاد في الاتجاه الخدماتي السياحي، عدا تجاهل الإصلاح المتلبرل حقيقة أن سورية بلد زراعي، ما أدى إلى تبعات كارثية. كما اهتم الأسد بإصلاح نظم الإدارة بالتعاون مع الفرنسيين، لكنه جمّد الإصلاح السياسي.

توجه النظام نحو «الإصلاح الاقتصادي» القائم على اقتصاد السوق

---

(20) كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011** (بيروت: دار النهار للنشر، 2011)، ص 744- 745.

باعتباره «ضرورة للمرحلة الراهنة»، إذ رفعت الدولة يدها عن إدارة العملية الإنتاجية، كما بدأت برفع الدعم تدريجًا عن السلع الأساسية. وسمحت سياساته الجديدة بتأسيس بنوك تجارية وشركات اتصالات خلوية خاصة، وإنشاء سوق مالية وصناديق استثمار، وإحداث تغييرات في القوانين لجذب الأموال والاستثمارات من الخارج ومن دول الخليج العربية بشكل رئيس.

اقتصر التحوّل الاقتصادي الجديد الذي اصطلح على تسميته بـ «اقتصاد السوق الاجتماعي» (الذي يخفف من وقع كلمة اقتصاد السوق متضمنًا في التسمية الوعد بالحفاظ على المنجزات الاجتماعية للدولة السورية) عملية لبرلة اقتصادية تأخذ في الحسبان الولاء السياسي، ولا تقوم بخصخصة قطاع الدولة، لكنها تخلق له منافسة حيوية متمثّلة بالقطاع الخاص من خارجه، وتتركه يموت من دون إصلاح. وتولّدت من هذه العملية شبكة مصالح معقدة وتكتّلات متجاوزة الطوائف، تشكّلت بالتدريج، جامعةً بين الرأسمالية الجديدة وأبناء النخبة السياسية والأمنية الحاكمة. وغالبًا ما تألّفت الرأسمالية الجديدة من أبناء عائلات النخبة الاقتصادية القديمة (أمثال الشّلاح والعطار والكزبري وغريواتي) الذين تحالفوا مع النخب الاقتصادية - السياسية الجديدة في مجموعات مثل «سورية القابضة» و«الشام القابضة». وكانت هذه التطورات عبارة عن عملية لبرلة اقتصادية في ظل الفساد والاستبداد السياسي. وفي ظل الفساد الاقتصادي وتدخّل أجهزة الأمن في قطاع الأعمال لا يمكن لليبرالية الاقتصادية إلا أن تناقض نفسها. فهي في ظل الفساد الاقتصادي والمالي، ومع محاولة ترجمة النفوذ السياسي والأمني إلى ثورة مالية لا يمكن أن تعني إلا نشوء احتكارات يمتلكها المقربون. هنا تنفي الليبرالية الاقتصادية ذاتها، إذ تخسر محاسن قطاع الدولة ولا تكسب محاسن التنافس الاقتصادي!!

ساهم التحول الاقتصادي في عملية إفقار واسعة في الريف والمدينة، إضافة إلى تضرر الطبقة المتوسطة وتراجع الدعم والخدمات التي تقدّمها الدولة. وكان لذلك أثر بالغ في خريطة الحركة الاحتجاجية في سورية إبان انطلاقاتها. فهي في إطارها الأشمل، باعتبارها نزوعًا نحو التغيير، حركة شعبية

ضد القهر السياسي، وضد الفساد البنيوي المتجذّر في الجمع بين النيوليبرالية الاقتصادية والاستبداد السياسي، بحيث تتشابه التجربة السورية في هذا الجانب مع سابقتيها التونسية والمصرية، والفارق هو أن قبضة الاستبداد السوري كانت أشد، علاوة على وجود حزب سياسي أيديولوجي في الخلفية. وما لبثت عملية اللبرلة الاقتصادية أن أكملت تهميش هذا الحزب عمليًا في مقابل تصدّر تحالف الأسرة الحاكمة ورجال الأعمال الجدد وأجهزة الأمن[21] قيادة الدولة والسيطرة على مفاصلها وحصد الفوائد المالية من ذلك.

تجاوب الرأي العام السوري مع الفكرة القائلة إن هنالك هجمة استعمارية على سورية في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولا سيما بعد اغتيال رفيق الحريري في عام 2005 وخروج القوات السورية من لبنان، وبدء عزلة النظام دوليًا التي استمرت عامين. وربما لم يلتف الرأي العام السوري حول النظام، لكنه لم يستغل فترة المد الأميركي بعد العدوان على العراق للخروج على النظام. لكن بعد خروج النظام السياسي من عزلته الدولية في نهاية عام 2007 لم تتبق في جعبة النظام حجج لتبرير تأجيل وعود الإصلاح التي رافقت التوريث. وبدلًا من أن يبدأ الإصلاح تلقّى الاستبداد جرعة من الثقة بالنفس إلى درجة الغرور، ناجمة عن «نجاح» النظام في الصمود بوجه ما تعرّض له من عُزلة. وفي غياب الذرائع اتضح لأوساط واسعة من السوريين، وغير السوريين، أن وعود الإصلاح والديمقراطية لم تكن إلا «خديعة» لتمرير توريث الحكم، وأن الرئيس بشار الأسد يفتقد إلى أي رغبة أو إرادة حقيقية في تحديث النظام والدولة بما يتماشى مع تطلّعات الشعب السوري. لكن النظام كان في أوج قوته، كما يرى هو بالطبع، ولم يكن ينوي أن يجري أي إصلاحات. وعاد السفير الأميركي إلى سورية، وتحسّنت العلاقات مع السعودية، وبدأ يستعيد بعضًا من نفوذه المفقود في لبنان. وانتشرت في تلك المرحلة مقولة أن وزراء الخارجية والرؤساء يتوافدون على سورية

---

(21) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، «الخاص والعام في الانتفاضة الشعبية السورية الراهنة،» (تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نيسان/ أبريل 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/6c2be6d4-eacd-46e6-b06d-845801896c2f>.

لـ «نيل رضاها». وهي استعارات شبه رسمية تستخدم في الإعلام الرسمي السوري الذي يصوّر زيارات المسؤولين الغربيين ووزراء الخارجية إنجازًا سياسيًا وحجيجًا لنيل «رضا الرئيس السوري»، ما يُساهم في تثبيت صورة خيالية له بصفته شخصية مهمّة عالميًا، وليس في سورية وحدها. ثم اندلعت ثورتا تونس ومصر، وانطلقت الاحتجاجات في سيدي بو زيد سورية[22]، أي درعا. وعلى الرغم من القمع الأمني لم يرفع المحتجون شعارات «إسقاط النظام»، إذ كان ينظر إلى التظاهرات شعبيًا على أنها «الفرصة الأخيرة» كي يتنبّه النظام إلى ضرورة وضع استراتيجية إصلاحية في المجالات كافة لتنفّذ، لا أن تبقى كما الوعود السابقة في الخطب السياسية فحسب. وتوافر اعتقاد لدى أغلبية المجتمع السوري أن النظام هذه المرة سيضطر إلى إجراء تغيير ما، راغبًا أكان أم مُكرهًا، خصوصًا أنه لم يتمكّن من قمع الاحتجاجات على الفور. وبعد وعود متكررة بأن الأسد سوف يُلقي خطابًا يطرح فيه خطة للإصلاح[23] ألقى في 30 آذار/ مارس2011 خطابًا مفاجئًا في تصلّبه، رافضًا التعامل مع مطالب المحتجين. فهو لم يُشخّص في الاحتجاجات مطالبَ يجب أن تُنفّذ، وإنما فتنة يجب أن يتم وأدها، مؤكّدًا خياره الصدامي: «إما معي

(22) عن هذه المقارنة، انظر: عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 204.

(23) التقى نائب رئيس الجمهورية فاروق الشرع في 22 آذار/ مارس 2011 مجموعة من الصحافيين والمراسلين للحديث عن الاحتجاجات في درعا. وعرض الإصلاحات السياسية المتوقع أن تتخذها القيادة السياسية. انظر: «الشرع يعرض للصحافيين الخطوات المتوقع اتخاذها على صعيد الإصلاح وتحسين مستوى حياة المواطنين،» **الثورة** (سورية)، 23/ 3/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra. alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=2567068520110323021823>.

أعلن الشرع في 27 آذار/ مارس 2011 خلال لقائه المبعوث الصيني الخاص للشرق الأوسط: «أن السيد الرئيس السوري بشار الأسد سيلقي كلمة هامة خلال اليومين المقبلين تطمئن كل أبناء الشعب». انظر: «أكد أن الرئيس الأسد سيلقي كلمة خلال اليومين القادمين.. الشرع يبحث مع المبعوث الصيني تطورات الأوضاع بالمنطقة،» **الثورة**، 29/ 3/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra. alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=2414189620110329020915>.

كما أعلنت مستشارة الرئيس السوري بثينة شعبان في 27 آذار/ مارس 2011 في حديث لوكالة فرانس برس في دمشق أن «الرئيس السوري بشار الأسد سيتوجه بكلمة إلى الشعب السوري قريبًا جدًا لشرح الوضع وتوضيح الإصلاحات التي يعتزم القيام بها في البلاد». انظر: «الرئيس الأسد سيلقي كلمة خلال اليومين القادمين ويعلن رفع حالة الطوارئ،» (دي برس (موقع إلكتروني)، 28/ 3/ 2011): <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=79197>.

أو ضدي»، نافيًا حتى وجود مساحة رمادية بينهما. وأوضح الرئيس ذلك بالقول: «وأد الفتنة واجب وطني وأخلاقي وشرعي وكل من يستطيع أن يسهم في وأدها ولا يفعل فهو جزء منها... والفتنة أشد من القتل كما جاء في القرآن الكريم، فكل من يتورّط فيها عن قصد أو من غير قصد، فهو يعمل على قتل وطنه، بالتالي لا مكان لمن يقف في الوسط... فالقضية ليست الدولة بل الوطن... المؤامرة كبيرة ونحن لا نسعى لمعارك... والشعب السوري شعب مسالم وودود ولكننا لم نتردد يومًا في الدفاع عن قضايانا ومصالحنا ومبادئنا. وإذا فرضت علينا المعركة اليوم فأهلًا وسهلًا بها»[24].

من الواضح أن الأسد اختار في اليوم ذاته خطابًا متصلّبًا، أي خطاب مواجهة، ما دفع الآراء إلى التكهّن بوجود تيار متصلّب في دوائر صنع القرار في سورية في تلك المرحلة، أو ربما في سورية وإيران، وأن هذا التيار دفع الأمور باتجاه المواجهة الصارمة منذ البداية كي لا تبدأ مع هذا الخطاب سلسلة تراجعات تشجّع الثوّار على المُضي قُدُمًا. كما حصل مع خطابات بن علي ومبارك. لكن ليس لدينا دلائل قطعية على مثل هذا التكهن، ما يُبقيه افتراضًا عقلانيًا يحتاج إلى إثبات. ومع هذا الخطاب افتتح الأسد مسارًا تصعيديًا أصبح أسيرًا له.

ما هو مؤكد أن القائمين على تنظيم التظاهرات المؤيدة للنظام التي خرج فيها الملايين في أنحاء سورية كافة حرصوا على أن يخرجوا الناس للتظاهر في يوم عمل قبل إلقاء الخطاب بيوم واحد، وأن رؤية الجماهير الواسعة في المدن تهتف بحياته قادته إلى التصلّب ورفض تقديم التنازلات، بدلًا من أن تمنحه الثقة بالنفس اللازمة لتنفيذ الإصلاحات. ألقى الأسد خطابه في يوم الأربعاء 30 آذار/ مارس، أما المسيرات التي نُظّمت في مدن سورية كلها (ما عدا درعا) فقد جرت يوم الثلاثاء 29 آذار/ مارس، أي قبل موعد الخطاب بيوم. وبغض النظر عن تأثير التظاهرات المؤيدة في الرئيس وتحليلات المقربين منه، وعلى الرغم

---

(24) «الرئيس الأسد أمام مجلس الشعب: سورية تتعرض لمؤامرة كبيرة خيوطها تمتد من دول بعيدة وقريبة ولها بعض الخيوط بالداخل.. الحالة الوطنية الحامي الأساسي لسورية... البوصلة في كل شيء نقوم به هي المواطن،» (سانا (الوكالة العربية السورية للأنباء)، 30/ 3/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://sana.sy/ara/2/2011/03/30/339278.htm>.

من وجود مؤيدين للنظام وآخرين غير مؤيدين للنظام لكن خائفين من إسقاطات الثـورة على البلد، فإن ذلـك كان تمرينًا في الخـداع الذاتي. ويكفـي أن نذكر أن النظام لم ينجح طوال الثورة في تنظيم مسـيرات في أيام العطلة الأسبوعية، حين لا يمكنه إخراج موظفي الوزارات والطلاب والمدرّسين والعمال للتظاهر لنتبين حجـم خداع الذات. ويبدو أن تظاهرات التأييـد المنظمة تركت أثرها في الرئيس قبل يوم من خطابه.

ثانيًا: إرهاصات احتجاجية

لم يعـرف السـوريون منـذ ثمانينيات القـرن المنصـرم الاحتجـاج المنظم سياسـيًا أكان أم مطلبيًـا. فالنظـام الـذي خرج منتصـرًا في صراعه مـع الإخوان المسـلمين بعد مجزرة حماة في عام 1982، أعاد ترتيـب هيكليته وبنيته بحيث أصبـح الأمن هو المركّب الرئيـس في العلاقة بين الدولـة والمجتمع، وتحوّلت سـورية إلى دولة بوليسـية، وأصبحـت الأجهزة الأمنيـة عماد النظـام، وتمتّعت بصلاحيات واسعة تسمح لها بالتدخل في تفصيلات الحياة اليومية للمواطن في ظل حالة طـوارئ دائمة باعتبارها قاعـدة قانونية لغياب سـيادة القانون. ويمكن القـول إن طريقة تعامل النظام مـع مدينة حماة، والطريقة التـي قُمع فيها عصيان المدينـة في ظل تعتيم إعلامي، هو النموذج الأصلي الذي كان من المفترض أن يتعلّم منه الشعب السوري الدرس في شأن ثمن التمرّد على النظام. وحين صعد جيل لـم ينشأ في ظل المجزرة ولا يتذكّرها، اتبع النظام نموذج حماة على نطاق واسـع، لكنه شـمل الدولة بأسـرها وبالصوت والصورة مـن دون تعتيم، وذلك قبل أن يتبنى نموذج قصف غروزني[25] ضد مدن سـورية كلها. واتضح أن نهج

(25) اتبع النظام السياسي في سورية استراتيجية عسكرية مشابهة للاستراتيجية التي اتبعتها القوات الروسـية في حربي الشيشـان (1994 - 1996) و(1999 - 2002)، أي القصف العشـوائي والشـامل لمدنها، وبعدة الهجوم البري العسـكري بالدبابات والعربات المدرعة. كما تقوم هذه الإسـتراتيجية على عزل المناطق بعضها عن بعض والسيطرة على مواقع وقرى استراتيجية تفصل المناطق الخاضعة لسيطرة المسـلحين عن مناطق الامدادات العسكرية. وكان الرئيس الروسـي الحالي فلاديمير بوتين هو المهندس الرئيس لكلا الحربين.

حماة ليس أسلوبًا من الأساليب التي يختارها النظام، بل هو نهج بنيوي.

بعد مجزرة حماة تصحّرت الحياة السياسية في سورية حرفيًا. واعتُبِر النشاط السياسي من أي نوع مشبوهًا (النشاط السياسي يثير الشبهة في سورية حتى لو كان مؤيدًا للنظام إذا لم يأتِ بمبادرة منه بالذات). وانعدمت التحركات الاحتجاجية بشكل مطلق، وهو ما ميّز النظام السوري من أنظمة دكتاتورية عربية أخرى، إذ سمحت بعض الأنظمة، كما في مصر وتونس، بهامش حرية للمجتمع استطاع بموجبه التعبير عن نفسه نقابيًا، أو في مؤسّسات أهلية غير حكومية، وحتى ببعض النشاط السياسي المستقل عن النظام.

لم تتغير الحال في عهد الرئيس بشار الأسد ولا سيما تغوّل المخابرات في الحياة السياسية والعامة. وبالطبع لم تشهد سورية في فترة حكمه حراكًا احتجاجيًا أو مطلبيًا ذا فاعليةٍ وتأثيرٍ باستثناء الانتفاضة الكردية في عام 2004. وقد اندلعت الأخيرة على خلفيات تاريخية واجتماعية، وبسبب مباشر هو إشكال محلي (مشاجرة بين عشائر دير الزور والأكراد بعد مباراة كرة قدم). واتخذ الإشكال عناوين سياسية تُعبّر عن تناقض مواقف قادة المجموعات السكانية العربية والكردية من الغزو الأميركي للعراق في عام 2003، الأمر الذي استدعى تحفّظًا لدى شرائح واسعة من الرأي العام السوري المتضامن في حينه مع العراق ضد الغزو الأميركي. أما الأحزاب الكردية، وحركة الإخوان المسلمين، وبعض النخب الديمقراطية السورية «اليسارية» فقد صنّفت تلك الانتفاضة في خانة النضال الديمقراطي من أجل حقوق ثقافية وسياسية للسوريين الأكراد، خصوصًا أن شعورًا حقيقيًا بالمظلومية لدى الأكراد يكمن في خلفية هذه الانتفاضة[26].

كانت هذه من الحالات التي ظهر فيها أن القوى الديمقراطية السورية لا تمانع في تقاطع النضال في سبيل الحقوق مع الموقف الإيجابي من التدخل الأميركي في العراق باعتباره نموذجًا شرعيًا للتخلص من الدكتاتورية. صحيح أن

---

(26) **مسألة أكراد سورية: الواقع – التاريخ– الأسطرة** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 95.

أحدًا لم يؤيد هذا التدخل علنًا، إلا أن ذلك نابع من عداء المزاج السوري والعربي للعدوان الأميركي على العراق في تلك الأيام. وكان ذلك من عناصر أزمة القوى الديمقراطية السورية في المجتمع السوري في تلك الفترة، التي تفاقمت بعد عام إبان أزمة اغتيال رفيق الحريري، وظهور معسكر لبناني كبير يعادي الوجود السوري في لبنان ويستمدّ قوةً سياسيةً من التغيرات التي طرأت على السياسة الأميركية مع تزايد تأثير المحافظين الجدد فيها بعد حادثة 11 أيلول/ سبتمبر 2001، فضلًا عن الوجود الأميركي المباشر في العراق بالقرب من سورية.

سوف يرافق إشكال النضال الديمقراطي والتدخل الخارجي الثورة السورية مستقبلًا. فحين لوّحت «قوى 14 آذار» اللبنانية بالتدخل الأجنبي، وراهنت قوى قليلة من المعارضة السورية عليه[27]، التفّ الشعب عمليًا حول النظام. لكن حين خرج الشعب السوري ضد النظام امتنعت القوى الدولية الغربية عن التدخل. ونشبت الثورة السورية في فترة حكم إدارة أوباما التي جاءت على أنقاض سياسة بوش الدولية. وكانت هذه الإدارة الأكثر تحفظًا بين الدول الغربية الرئيسة على التدخل في الأزمة السورية. وثبت خلال الثورة مرة أخرى فشل رهان جزء من سياسيي المعارضة السورية في الخارج على التدخل الخارجي.

كان التجديد لولاية ثانية للرئيس بشار الأسد في عام 2007 حدثًا مفصليًا، وشكّل نقطة البداية لديناميات اجتماعية جديدة غير مسبوقة. فالرئيس بشار الأسد

---

(27) بعد غزو العراق والانتفاضة الكردية في عام 2004 ثم اغتيال رفيق الحريري واتهام سورية وتأليف المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، راهنت بعض الشخصيات والأحزاب الموقعة إعلان دمشق على إمكانية حصول تدخل عسكري خارجي ضد النظام السوري. في حين كانت هنالك شخصيات أخرى تريد إدانة الولايات المتحدة في أي بيان قبل التركيز على قضية الديمقراطية. وانقسمت المعارضة في أثناء اجتماع المجلس الوطني لإعلان دمشق في 2 كانون الأوّل/ ديسمبر 2007، بين مؤيدٍ للتدخّل الخارجي ومعارضٍ له، انسحب في إثرها حزب الاتحاد الاشتراكي العربي وحزب العمل الشيوعي ومجموعة من المعارضة الأخرى التي أصرّت على إدانة التدخل الأميركي. وستنضم أحزاب وشخصيات التجمع الوطني الديمقراطي وشخصياته في أثناء الثورة إلى هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي، انظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، «مواقف المعارضة السوريّة من القضايا العربيّة المركزيّة،» على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/a7a98774-9e94-46f9-96f3-f2e1c1fd1a1d>.

الـذي تحصّن بموقف الرأي العام السـوري في أثناء العزلـة الدولية لنظامه عقب اغتيال الحريـري في عام 2005، وبعد خروجه من عزلتـه في العام 2007 جراء فشـل السياسـة الأميركية في العراق، ونجـاح المقاومة اللبنانية فـي صد العدوان الإسـرائيلي عـام 2006، عـاد مـن جديـد وتنّكـر للمطالـب الشـعبية بالإصلاح والتغيير مسـتفيدًا هذه المرة من الانفتاح الغربي والعربي على نظامه، والاعتراف بمحوريـة دوره في ملفات الشـرق الأوسـط، ولا سـيما في العـراق ولبنان. وبدا أن بشـار الأسـد يكرّر نجاحـات والده في دعـم اسـتقرار نظامه بواسـطة فاعليته في السياسـة الخارجية، وإنتاج حاجة العالم له بصفته أحد عناصر الاسـتقرار في الإقليم. وغالبًا ما تنجم الحاجة للنظام السوري بصفته «عامل استقرار» عن ابتزاز يقوم به بعد التسـبب بـ «عدم الاسـتقرار». وهو يتسـبب به عادة لمساعدة من «لا يفهم» هذه الحاجة إلى دور النظام على «فهمها».

راهن الأسد على إفشال المشروع الأميركي في العراق، ومنح الدعم وتسهيل المـرور للمقاومة العراقية. ولا شـك فـي أنه كان معنيًـا بعدم اسـتقرار الوضع في العراق ولو تطلّب الأمر وسائل أخرى أيضًا. لم يكن الموقف السوري من معارضته التدخل الخارجي مسـألة مبدئية، فقد سـبق أن سـاند النظام «قوات التحالف» في حـرب الخليج الثانية (حـرب الكويت)، حيث حسّـنت هذه المشـاركة موقعه في المساومة الإقليمية مع الولايات المتحدة. ودعـم المقاومة هذه المرة كي لا تحقق الولايات المتحدة نجاحًا إقليميًا يُمكّنها من فرض شروط عليه. ومع اتضاح معالم فشل المشروع الأميركي وازدياد النفوذ الإيراني، والانقسام الطائفي الذي بلغ حد الاحتراب فـي العراق، بـدأت أزمة سياسـة المحافظين الجدد فـي المنطقة. وكما أسلفنا لم يفِ النظام بوعود الإصلاح على الرغم من ضعف الولايات المتحدة في العراق بعد عام 2006، وخروج النظام من عزلته عام 2007. وقد شـعر الشـعب السوري بالغبن نتيجة إخلال النظام بوعوده مجددًا، وترافق ذلك مع احتقان شعبي ضده على خلفية مجموعة من العوامل الموضوعية أبرزها:

- **النتائج الكارثية للسياسـات الاقتصادية:** وسّـع الانفتـاح الاقتصادي غير المنضبط، وتسـريع وتائر التحول من الاقتصاد المخطـط والمركزي إلى اقتصاد

السوق الهوّة الاجتماعية بين شرائح المجتمع. وازدادت تكلفة المعيشة وألقَت بِحملِها على الشرائح الفقيرة والوسطى، خصوصًا بعد رفع الدعم عن السلع الأساسية، الأمر الذي أدى إلى تعميق الهوّة الاجتماعية بين الفقراء وشريحة مستفيدة من التسهيلات والامتيازات وتراخيص الاستيراد، ولا سيما البضائع الصينية التي أغرقت السوق السورية وقضت على المشروعات الصغيرة في عدد من مدن ريف دمشق وحمص وحماة، مثّلتها طبقة التجار البرجوازية الدمشقية والحلبية التي استفادت بحكم تحالفاتها مع رجالات النظام وعلاقاتها بالأجهزة الأمنية، بينما الطبقة المفقرة تأثرت سلبًا بهذا التوجه، خصوصًا عندما رفعت الدولة يدها عن العملية الانتاجية، خالقة مستويات بطالة مرتفعة وصلت بحسب تقديرات عربية ودولية إلى نحو 34 في المئة من قوة العمل السورية[28].

لتصوير الآثار الاجتماعية والنفسية لسياسة بشار الأسد الاقتصادية التي لامست المواطن مباشرة قبل الثورة نورد هنا بتفصيل نسبي أحد المشاهد التي عرفتها سورية بعد رفع الدعم الحكومي عن مشتقات النفط، إذ قرّرت الحكومة السورية في أوائل نيسان/ أبريل 2008 رفع سعر المازوت ثلاثة أضعاف دفعة واحدة من 7 ليرات سورية إلى 25 ليرة سورية لليتر الواحد. لكنها في الوقت ذاته حاولت تعويض العائلات المحتاجة عبر ضمان الحد الأدنى من استهلاك الأسرة للمازوت بالسعر المدعوم. وبلغت الكمية المدعومة 1000 لتر موزّعة على عشر قسائم في دفتر واحد وُزّع على المواطنين. وفي 7 نيسان/ أبريل 2008 أصدر وزير الداخلية السورية، بسام عبد المجيد، تعميمًا يطلب فيه «مراجعة الأخوة المواطنين مراكز توزيع قسائم مادة المازوت المدعوم». وحدّدت شروط من يحق له استلام هذه القسائم بـ «الزوج الذي يحمل بطاقة عائلية، والأرملة التي لها أولاد وتحمل بطاقة عائلية أيضًا». وشمل القرار «خمسة ملايين ومئة ألف أسرة سورية، وفلسطينيين مقيمين، وأجانب الحسكة المسجّلين أصولًا في قيود الأحوال المدنية، ومؤسّسة اللاجئين الفلسطينيين

(28) عن هذا الموضوع، انظر: محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

العرب، وقيود أجانب الحسكة»[29]. وكان هذا التعميم في منزلة إعلان فقر هؤلاء بموجب تقرير دخولهم وما يملكون (للدقة ما لا يملكون). وبناء على ذلك، أُنشئت مراكز لتوزيع قسائم المازوت في مختلف المناطق السورية، وابتدأت عملها في 12 نيسان/ أبريل 2008 على أن تنهيه خلال 15 يومًا. وشهدت هذه المراكز ازدحامًا كبيرًا، واصطف السوريون في طوابير طويلة للحصول على القسائم. لكن المدة الزمنية لم تكف المواطنين لاستلام القسائم نظرًا إلى الازدحام في طوابير الانتظار والتشدّد في شروط التسليم[30]، فعملت الحكومة في 26 نيسان/ أبريل 2008 على إنشاء مراكز دائمة (أربعة مراكز في مركز المحافظة ومركز واحد في مجلس كل مدينة وبلدة)[31]. ويشار إلى أن الحكومة السورية خفضت في العام التالي سعر لتر المازوت إلى 20 ليرة[32].

قرر الرئيس رفع الدعم عن مشتقات النفط بدعوى خفض عجز الموازنة الذي لم يكن كبيرًا بشكل يستدعي مثل هذه الإجراءات، وحسم هذا القرار خلافًا بين القادة الحزبيين الأمنيين المختلفين الذين تبنّوا مواقف محافظة بشأن اللبرلة، أو كانوا يخشون نتائجها الاجتماعية. وتبنى الأسد في الواقع توصيات البعثة الاستشارية لصندوق النقد الدولي في شأن رفع الدعم عن المشتقّات ولا سيما المازوت لقاء تعويض للأفراد وُزّع وفق نظام القسائم على دفعتين. وتزاحمت التجمعات العشوائية أمام مراكز صرف القسائم، ولم تتمكن السلطة من تنظيم الطوابير، وكانت الأعداد بالألوف، والمشهد مشهدَ شعبٍ يُحوّله

(29) «قسائم المازوت المدعوم 12 الجاري.. وزير الداخلية لـ الثورة: خمسة ملايين ومئة ألف أسرة مستفيدة،» **الثورة**، 8/ 4/ 2008، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=15758059120080407235647>.

(30) للاطلاع على حالات الفساد التي رافقت عملية توزيع القسائم انظر: « مجددًا.. توزيع قسائم المازوت في جو من الفوضى و«المحسوبيات» بحلب، عضو مكتب تنفيذي: لا صحة لما يقال عن المحاباة، ونفاد القسائم سببه التوسع في منحها،» (سيريا نيوز (Syria- News)، 26/ 11/ 2008)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=86261>.

(31) «مراكز دائمة لتوزيع قسائم المازوت،» **الثورة**، 27/ 4/ 2008، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=46847709520080427013426>.

(32) «خُفِّض سعر ليتر المازوت من 25 ليرة إلى 20 ليرة سورية» (سيريا نيوز، 31/ 1/ 2009)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=9»1>.

نظامه إلى جمهرات قطيعية متسوّلة. وتشكّلت شبكات فساد صغيرة، وانتشرت ظاهرة بيع القسائم. وكان حجم ما هو مذل في المشهد يفوق الوصف، ما ترك رضوضًا خطرة على السيكولوجيا الفردية والجماعية لم تدرس حتى اليوم. ودخلت هذه الرضوض كلها في خزان التجربة والمرارة، ثم انفجر هذا الخزان دفعة واحدة على طريقة «المعاد» مستعيدًا بشكل مندلق وغاضب كل ما ترسب واستقر في الأعماق والأنفس، متحوّلًا من السكون إلى الحركة، ومن الهدوء إلى الانفجار. ومن الجدير بالذكر أن هذا النمط من توزيع القسائم على الفقراء تحوّل أيضًا (مثل أي إجراء حكومي في سورية) إلى باب للفساد، إذ قام موظفون في بعض الحالات ببيع القسائم لتسريع المعاملة للمواطنين.

علاوة على ذلك أدى رفع سعر مشتقات النفط المستخدمة في مضخّات المياه وفي الآلات الزراعية بشكلٍ عام والذي تزامن مع موجة الجفاف، إلى أضرار بالغة في الزراعة السوريةً والثروة الحيوانية[33]. وبدلًا من أن تعمل

(33) أدت تلك القرارات مترافقة مع موجة الجفاف إلى خروج مساحات كبيرة من الأراضي من الخدمة جراء عزوف الفلاحين عن الزراعة، خصوصًا المحصولين الاستراتيجيين (القمح والقطن) نظرًا إلى ارتفاع التكاليف وعدم كفاية المردود المادي ما أدى إلى تشريد مئات الآلاف من العاملين في هذا القطاع المهم وانضمامهم إلى سوق العاطلين عن العمل الذين ضاقت بهم أطراف المدن السورية، وخسارة خزينة الدولة عشرات المليارات من الليرات السورية من عائد تصدير هذه المنتوجات. ومن يتتبع مسيرة الزراعة في سورية يجد أنها خسرت منذ عام 2004 ما حققته طوال ثلاثة عقود، حيث تراجع إنتاج القمح من 7.4 ملايين طن في عام 2007 إلى 2.2 مليون طن عام 2008، كما تراجع محصول الشعير من مليوني طن في عام 2001 إلى 527 ألف طن في عام 2004 ليصل إلى نحو 200 ألف طن في عام 2008. أما القطن فليس بأفضل حالًا، فبعد أن وصل الإنتاج إلى 1.1 مليون طن في عام 2000 تراجع بشكل دراماتيكي إلى 600 ألف طن. كذلك تراجعت الثروة الحيوانية هي الأخرى وهبطت أعداد الأغنام من 22.8 مليون رأس في عام 2007 إلى 15.9 مليون رأس في عام 2008، أي إن الخسارة في أقل من عام واحد بلغت 6.9 ملايين رأس صدرت إلى الخليج عبر أشخاص معروفين في دهاليز وزارة الزراعة.

بعد هذا كله لجأت الحكومة إلى رفع الدعم عن مادة السماد بأنواعه المختلفة بعد أن كان محصورًا بيد الدولة حيث يحصل الفلاح على السماد المطلوب من الجمعية الفلاحية عبر المصرف الزراعي وبسعر مدعوم. وارتفعت أسعار السماد بين 200 في المئة إلى 300 في المئة. وهذا كلّه فتح الباب أمام حفنة من التجار والمستوردين المحسوبين على قوى الفساد في الدولة للتحكم بهذه السلعة الاستراتيجية وما يستتبع ذلك من احتكار وارتفاع أسعار واستغلال للفلاحين حيث لا حسيب ولا رقيب. انظر: جابر الأحمد، «رفع أسعار المحروقات وتحرير أسعار السماد، قرار بإعدام الزراعة السورية،» (مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 17/ 9/ 2009)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.mokarabat.com/s6953.htm>.

الحكومة السورية على معالجة تلك الأسباب بطرائق وأساليب علمية تضمن كرامة المواطن، عملت على توزيع مساعدات غذائية بسيطة على العائلات المتضررة في المحافظات الشرقية في مشهد يمتهن كرامة المواطن بدلًا من ضمان حقه في الحصول على العيش الكريم، بلغ عددها 29 ألف عائلة تتوزّع في قرى المنطقة الشرقية وبادية حمص وريف دمشق(34).

- **مراسيم جائرة:** شكّل صدور حزمة من القوانين ذات التأثير السلبي في مصالح المواطنين في مناطق معينة مدخلًا إلى الفساد والإثراء غير المشروع للجهات الإدارية والأمنية التي أُعطيت صلاحية منح الاستثناءات من القوانين، وبهذه الطريقة يتحول القانون في سورية إلى باب للفساد بواسطة بيع الاستثناء. ونذكر على سبيل المثال المرسوم التشريعي رقم 49 الصادر في 10 أيلول/ سبتمبر 2008 الذي نصَّ «على ضرورة الحصول على ترخيص مسبق من الهيئات الإدارية المسؤولة في العاصمة دمشق في حال تغيير الحقوق العينية للأراضي الواقعة في المناطق الحدودية». فقد ألحق هذا المرسوم الضرر المباشر بأغلبية المواطنين في المحافظات السورية الحدودية (درعا وريفها، الريف الغربي الشمالي من حمص، مدينة البوكمال في دير الزور، ريف حلب الشمالي، الحسكة)(35). فمعظم هذه المناطق هي إما أرض زراعية أو نقاط تجارية مع الدول المحاذية. وصار أي مشروع (حفر أبار، استثمار أراضٍ أو بيعها، بناء مساكن، مراكز تجارية) يتطلّب استثناء من الجهات الأمنية والإدارية، فاتحًا بذلك بابًا للفساد والإثراء غير المشروع نتيجة حاجة المواطن. وأصبح هذا القانون أحد الأسباب المُحفّزة لنمو الاحتجاجات في المناطق المذكورة أعلاه.

- **ضريبة المواقف الخارجية:** خلال العزلة الدولية للنظام بين عامي 2005

(34) «بدء توزيع المساعدات الغذائية على المتضررين في المحافظات الشرقية،» **الثورة**، 4/ 4/ 2008، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=68370249220080403233359>.

(35) المركز الأوروبي للدراسات الكردية، «المرسوم 49: أداة لمصادرة ملكية الأكراد؟: ملاحظات حول الآثار السياسية والاقتصادية لمرسوم،» (تقرير؛ رقم 6، برلين، آب/ أغسطس 2010)، ص 4.

و2008 رفضت تركيا لأسباب متعلقة بأمنها القومي، ولا سيما بعد الحرب على العراق، المساهمة في حصار النظام السوري، بل أدّت دورًا مهمًّا في فك العزلة عنه. ومرة أخرى ظهرت أولوية السياسة الخارجية لدى النظام السوري، وضرورة إخضاع الاقتصاد وغيره لها باعتبارها العامل الرئيس في استقراره. ولهذا ساهم الموقف التركي في قرار النظام السوري تنفيذ انفتاح الاقتصاد السوري غير المنضبط على تركيا. وتطوّرت العلاقات التركية - السورية بفتح الباب لاتفاقيات اقتصادية[36] لمصلحة تركيا، خصوصًا في ما يتعلّق بالتبادل التجاري والتسهيلات الجمركية للبضائع التركية الوافدة إلى السوق السورية، ما أدّى إلى إلحاق الضرر بكثير من الصناعات السورية التقليدية التي تشكّل مصدرَ الرزق لعشرات الآلاف من المواطنين السوريين، ولا سيما في مجال صناعة المفروشات «الموبيليا» في مدن الريف الدمشقي (سقبا وزملكا وداريا)، فاضطر أصحاب المصانع والورش إلى إغلاقها نتيجة منافسة البضائع التركية لرخص أثمانها، وجمالية تصاميمها بغض النظر عن الجودة. وانطبق ذلك على كثير من مصانع السلع الغذائية (الكونسروة) ومصانع ألعاب الأطفال، والملابس والأحذية التي أغلِقَت نتيجة منافسة البضائع التركية لها مُلحِقَة أضرارًا بعشرات الآلاف من العائلات التي تشكّل هذه الحرف مصدر الرزق الوحيد لها. وازداد هذا الضرر بعد توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي في عام 2010، وهو ما سيترك تداعياته على الثورة السورية بانخراط كامل لهذه المدن في حراكها السلمي والمسلّح على خلفية هذه الأسباب[37].

(36) جرى توقيع اتفاقيات اقتصادية عدّة بين سورية وتركيا، مثل الاتفاقية التجارية بين البلدين في عام 2004 التي دخلت في حيّز التنفيذ في عام 2007، كما وقّعت سورية وتركيا اتفاقية «تشجيع وحماية الاستثمار» في عام 2006 التي رفعت الاستثمارات التركية في سورية إلى ما يقارب 700 مليون دولار، وفي عام 2006 أيضًا تم توقيع اتفاقية «منطقة التجارة الحرة» التي دخلت في حيّز التنفيذ في عام 2007، وجُمّدت في نهاية عام 2011. انظر: منير الحمش، «وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الاقتصادية العربية - التركية،» في: سمير العيطة [وآخرون]، العرب وتركيا: **تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل**، تقديم محمد نور الدين (بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 238.

(37) المصدر نفسه، ص 299، وباروت، ص 321. ليس من المرجح أن تكون الاتفاقية ذاتها قد تسببت بأضرار من النوع الذي أثار الاحتجاجات في آذار/ مارس 2011 إذ انها وقعت في نهاية عام 2010.

- **استملاك الأراضي وغياب التعويض العادل**: نذكر هنا على سبيل المثال مشروع «دمشق الجديدة»، ومشروع «حلم حمص». ويعود استملاك الأراضي في المعضّمية وبساتين كفرسوسة والمزة إلى عام 1985 حين وضعت الدولة يدها على هذه الأراضي وضمّتها إلى المخطط العمراني لدمشق الجديدة حيث تتجمّع اليوم مباني الحكومة ولا سيما مجلس الوزراء ووزارة الخارجية، فضلًا عن السفارات والملحقيات الدبلوماسية. وفي عام 2005 وضعت الدولة يدها على أراضٍ واسعة في هذه المناطق من أجل عملية التوسعة، واقتُنِيَت من مالكيها بسعر بخس لا يتجاوز 10 آلاف ليرة سورية للدونم الواحد. وبعد عام 2008 بدأت الحكومة بيع هذه الأراضي للمستثمرين بأسعار مرتفعة تصل إلى 100 مليون ليرة للدونم الواحد[38]. وتحوّلت هذه الأراضي التي صودرت إلى سوق تجارية كبيرة تضم المجمّعات التجارية الكبيرة مثل «شام سيتي سنتر» في كفرسوسة، و«كوين سنتر» في المزة، والمجمعات السكنية التي تقطنها الطبقة الغنية في سورية. وشكّلت عملية بيع الأراضي في كفرسوسة والمزّة والمعضّمية مدخلًا للفساد أيضًا بحكم المصالح المشتركة للمسؤولين الأمنيين والسياسيين الذين أشرفوا على عملية الاستملاك مع المستثمرين السوريين والعرب. والمثير في هذا السياق أن ما صودر من أملاك السوريين وعُوِّضوا عنه بأسعار بخسة، وكأنه يصادَر للمصلحة العامة، تحوّل إلى مشروعات خاصة بمئات الملايين وربما المليارات، من دون أي حصة فيها لأصحاب الأرض الأصليين. وجرت هذه الأمور بمساهمة بيروقراطية الدولة ورجال الأمن المقرّبين من الأسرة الحاكمة والمشاركين في الفساد الواسع النطاق. وكانت مسألة استملاك الأراضي وتحويلها إلى مشروعات خاصة بالأثرياء إحدى بؤر الإحباط والتذمّر الرئيسة، إذ اجتمعت فيها عناصر غبن النظام كلها. وسنجد بعد انطلاق الثورة أن سكان هذه المناطق (بساتين المزّة وكفرسوسة والمعضمية وداريا) الذين لحق بهم ضيم استملاك أراضيهم من دون تعويض عادل وبيعها من التجار والمستثمرين هم مَن سيقود الاحتجاجات الشعبية في دمشق ومدن

---

(38) نزار عادلة، «المعضمية فوق صفيح ساخن وراءه الفساد المشرعن،» **قاسيون**، 20/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=15423>.

الريف الدمشقي، ومن ثم اللجوء إلى العمل المسلّح في مرحلة لاحقة من عمر الثورة.

أما مشروع «حلم حمص» العقاري فطُرح كفكرة في عام 2005، وبدأ العمل على تنفيذه فعليًا في نهاية عام 2007 بعد أن وقّعت محافظة حمص مذكرة تفاهم مع شركة الديار القطرية يتضمن إعادة تأهيل المنطقة الممتدة من الساعة القديمة في حمص باتجاه ساحة جمال عبد الناصر والساعة الجديدة (أي مركز المدينة)[39]. ورفض أهالي حمص القديمة هذا المشروع لأنه يستهدف وجودهم في هذا الجزء من المدينة، وجُيّر الموضوع باتجاه طائفي، إذ توافرت قناعة لدى سكان حمص القديمة أن هذا المشروع يستهدف السكان السُنّة في المدينة ديموغرافيًا، وأن الدولة والأجهزة الأمنية سهّلت على مدار عقود ماضية هجرة سكان القرى العلوية من الريف إلى المدينة[40]، وشكّل هذا المشروع عاملًا إضافيًا للشحن الطائفي في المدينة. والحقيقة أن البرجوازية الحمصية التقليدية كانت متضرّرة من هذا المشروع بسبب المجمعات التجارية وغيرها من المشروعات التي لا حصة لها فيها، ولا علاقة لذلك بالانتماء الطائفي.

لكن التذمّر والتعبئة ضد هذا المشروع اتخذا طابعًا طائفيًا. وانطلاقًا من ذلك يُمكن فهم مقصد الشعارات الأولى لاحتجاجات حمص مثل «الشعب يريد إسقاط المحافظ» على اعتبار أن محافظ حمص السابق، محمد إياد غزال،

---

(39) «توقيع مذكرة تفاهم بين شركة الديار القطرية ومحافظة حمص لمجموعة استثمارات متنوعة،» (سيريا نيوز، 5/ 11/ 2007)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/ readnews.php?sy_seq=65143>.

(40) علينا هنا أن نميز بين قناعات الناس باعتبارها واقعًا ومؤثرة في الواقع، وبين الوقائع الفعلية. إذ شهدت سورية في العقود الأخيرة هجرة واسعة من الريف إلى المدينة، سُنيًا أكان هذه الريف أم علويًا، بسبب أزمة الاقتصاد الزراعي. وبطبيعة الحال كانت الهجرة إلى المدينة من ريف حمص السُني أكبر عدديًا من الهجرة إليها من ريفها العلوي. لكن المشكلة هي أن العلويين تجمعوا في أحياء منفصلة لها طابع ديموغرافي محدد، وكان لهم اقتصاد خاص يقوم على الوظائف الحكومية، والتبادل التجاري الداخلي الخاص بهم. ويصح هذا على شارع الحضارة وعكرمة. وتميز حي شارع الحضارة بمستوى معيشي مرتفع نسبيًا. وكذلك في أحياء الزهرة والنزهة الفقيرين اللذين شكلا مصدرًا لتجنيد عناصر «اللجان الشعبية» وما يسمى بـ «جيش الدفاع الوطني»، أو ما يسمّى بلغة الثورة الدارجة: «الشبيحة».

كان المسؤول المباشر عن تنفيذ هذا المشروع ووضعه في موضع التنفيذ[41]. وكان الاحتقان في حمص من المؤشّرات على أن الاحتجاج المديني قد يتخذ طابعًا طائفيًا ضد «العلويين» باستسهال اعتبارهم غرباء أو «آخرين» في الموقف من الريف المهاجر إلى المدينة، وعلى خلفية أعمق باعتبارهم يسيطرون على وظائف الدولة، ولا سيما الأجهزة الأمنية.

- **الجفاف وإهمال الزراعة**: أهمل التوجّه الحكومي الاقتصادي الجديد قطاع الزراعة بشكل عام على الرغم من أنها تساهم في 17 في المئة من الدخل القومي وقوة العمل السورية. وتعرّضت الزراعة السورية بعد محنة الصقيع لأسوأ موجة جفاف منذ خمسة عقود استمرت طوال الفترة بين عامي 2006 و2009، وبلغت ذروتها في عامي 2007 و2008، حين كان المعدّل المطري بين تشرين الأول/ أكتوبر 2007 وأيار/ مايو 2008 أقل من المعدل العام كثيرًا، وراوح بين 25 و85 في المئة من المعدل التراكمي[42]، ما أدّى إلى انخفاض محصول القمح والشعير في عامي 2007 و2008 بحدود 47 و67 في المئة على التوالي بحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)[43]. ونجم عن موجة الجفاف وعدم معالجة الحكومة وهذه الأزمة رفع الدعم عن المشتقات النفطية في عام 2009 وهجرة عشرات الآلاف من العائلات العاملة في الزراعة وتربية الماشية في المنطقة الشرقية إلى محيط دمشق والتوطّن في مخيمات بدائية. وقدّر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق شؤون الإغاثة أن أكثر من مليون سوري يواجهون خطر فقدان مصادر معيشتهم وسوء التغذية[44].

تجاهلت الحكومة هذه الأزمة الإنسانية ولم تتّخذ أي خطوات جدّية لمعالجتها، بل حاولت التعتيم عليها، فمنعت الأجهزة الأمنية المنظمات

---

(41) نجاتي طيارة، مقابلة شخصية أجراها معه الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حمزة المصطفى، تاريخ 3/ 8/ 2012.

(42) باروت، ص 126-127.

(43) المصدر نفسه، ص 127.

(44) «مليون سوري يواجهون خطر سوء التغذية بسبب الجفاف،» (BBC عربي، 2/ 10/ 2008)، على الموقع الإلكتروني: <http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_7647000/7647931.stm>.

الإنسانية والصحافيين من الدخول إلى مخيمات النازحين. وكانت النتيجة عشرات الآلاف من الشبان العاطلين على العمل الذين راحوا يتجمّعون في ساحات دمشق بحثًا عن عمل يومي في الزراعة أو البناء أو النظافة، ما زاد الاحتقان الشعبي ضد النظام نتيجة سياساته الاقتصادية.

تضرّرت الطبقة الوسطى والفقيرة بعد سيادة «النيوليبرالية» باعتبارها توجهًا اقتصاديًا للحكومة. وكان الإفقار وتكديح الطبقات الوسطى وخراب الزراعة في مناطق واسعة من الريف، علاوة على الهجرة الكبيرة من عوامل تراكم الغضب الاجتماعي. لكن تلك العوامل لم تؤدِ إلى أي مظاهر احتجاجية حتى عام 2010، حين شهدت سورية، أول مرة، مظاهر احتجاجية ومطلبية. ومع أنها ظلت محدودة الأثر، إلا أنها شكّلت دلائل مباشرة على مقدار الاحتقان قبل الثورة. ففي سورية، عندما يبلغ الأمر ببعض المواطنين حدَّ كسر حاجز الخوف وتنظيم الاحتجاج، لا بدّ من أن يكون ما أصابهم من ضرر يفوق الاحتمال، وأبرز هذه الوقفات:

• **إضراب سائقي سيارات الأجرة:** نُظِّم هذا الإضراب بعد قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية بداية عام 2008 ما أدى إلى زيادة سعر ليتر المازوت ثلاثة أضعاف (إلى25 ليرة)، وضعفين في ليتر البنزين (50 ليرة). ونتيجة ذلك قام سائقو السيارات الصغيرة (السرفيس) بسابقة الإضراب عن العمل شل حركّة النقل في دمشق ليوم واحد. ولجأت الأجهزة الأمنية إلى فضّ الإضراب بالإجبار من خلال استجواب السائقين المضربين واحتجاز سياراتهم. وتكرّر هذا الإضراب ثانية في نهاية عام 2010 بعد أن تعاقدت المحافظة مع مستثمرين سوريين ومنحتهم تراخيص استثمارية لتشغيل حافلات كبيرة على خطوط النقل الرئيسة في دمشق، ما أدى إلى إلحاق الضرر بكثير من العائلات في أحياء دمشق الفقيرة، ومدن الريف التي تشكل مهنة النقل «السرفيس» بالسيارات الصغيرة المصدر الوحيد للرزق. وعلى المنوال نفسه كانت المعالجة أمنية في البداية، ثم تلتها محاولات لاحتواء الأمر بالحوار مع المضربين، فوضعت وزارة النقل

خطة جديدة سمحت للحافلات بالعمل على خطوط النقل بين الريف ودمشق من دون السماح لها بدخول المدينة[45]. ولوحظ قبل انفجار الثورات العربية، وقبل استخلاص القيادة السورية العِبَر منها، أن الأمن كان يحاول احتواء الغضب الاجتماعي الناجم عن السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي أقرّتها الرئاسة. لكن استنتاج القيادة السورية للعِبَر من الثورات العربية بعد نشوبها يتلخّص بقمع أي تحرك احتجاجي بأقصى قوة وعنف كي لا يستفحل ويتحول إلى انتفاضة شعبية أو ثورة.

• **امتناع مزارعي القمح والقطن والشمندر السكري عن بيع المحصول:** بعد رفع الدعم عن المشتقّات النفطية ازدادت التكلفة الاقتصادية للمحاصيل الزراعية الرئيسة. ونتيجة ذلك امتنع المزارعون عن بيع الدولة محصولهم ما لم يتم رفع سعر المبيع، وذلك خلافًا للقانون الذي يفرض بيعها من الدولة باعتبارها محاصيل استراتيجية. وهذا ما حصل فعلًا، إذ رفعت الدولة سعر المبيع، مع أنه ظلّ دون المستوى الذي طالب به المزارعون.

• **وقفة احتجاجية صامتة ضد إجراءات اعتُبرت مستفزة:** نُظّمت وقفة احتجاجية في مدخل كلية الآداب في جامعة دمشق ضد قرار وزير التعليم العالي، غياث بركات، منع دخول المُنقّبات إلى حرم الجامعات السورية كونه «يتعارض مع التقاليد الأكاديمية وأخلاقيات الحرم الجامعي»[46]. شكّلت هذه الوقفة أول حراك طالبي ضد قراراتٍ حكومية، ولم تقتصر المشاركة فيها على المنقّبات أو المحجّبات، بل ضمّت طيفًا متنوعًا من الطلاب الذين انتهزوا الفرصة للاحتجاج، أو قاربوا القرار من منظور انتهاك الحريات الشخصية. وأثار هذا القرار، إضافة إلى قرار وزير التربية السابق، علي سعد، في 12 آب/أغسطس 2010 باستبعاد المنقّبات من السلك التربوي حفاظًا على علمانية

---

(45) حمزة المصطفى، **المجال العام الافتراضي في الثورة السوريّة: الخصائص- الاتجاهات- آليات صنع الرأي العام** (الدوحة؛ بيروت: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 98.

(46) المصدر نفسه.

الدولة، انتقاد أوساط إسلامية عدة كان لها موقفٌ احتجاجي ضد هذا القرار مثل الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي في خطبة الجمعة في 1 كانون الأول/ ديسمبر 2010، إذ ربط «ابتلاء الله» لسورية بتأخر هطول الأمطار بـ«هذه القرارات الاستفزازية»[47]. والجدير بالذكر أن الشيخ البوطي الذي كان يعظ مستخدِمًا تفسيرات غيبية من هذا النوع، ويُعبّر عن انتقادات دينية ضد حرية الأدب والفن من حين إلى آخر، كان رجل الدين الأبرز المحسوب على النظام، وظل وفيًا للنظام طوال الثورة حتى اغتياله في مسجد الإيمان في المزرعة في 21 آذار/ مارس 2013[48].

في المحصلة يمكن القول إن هذه الإرهاصات الاحتجاجية المتأخرة والسابقة للثورة كانت جديدة وغير مسبوقة في المجتمع السوري منذ عقود. وكان مجرّد التجرؤ على القيام بها تعبيرًا عن حالة أوسع وأعمق من الغضب والنقمة تعتمل تحت السطح، وإن لم تنتج أي شعارات سياسية، ولم تفرز قيادة من شأنها تأطير هذه المطالب وتسييسها، على خلاف الإرهاصات الاحتجاجية اللاحقة التي تزامنت مع ثورات الربيع العربي مثل حادثة الحريقة والاعتصام أمام السفارة الليبية.

- **حادثة الحريقة: الدخان المنبعث من البركان:** في الوقت الذي تابع فيه السوريون باهتمام نجاح أول ثورة شعبية عربية، وهروب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في 14 كانون الثاني/ يناير 2011، وانتقال الثورة إلى مصر حيث كانت نقطة ارتكازها في ميدان التحرير وسط العاصمة، ورفع شعار

---

(47) المصدر نفسه، ص 99.

(48) «الإرهاب الحاقد يطال العلامة البوطي.. 42 شهيدًا و84 جريحًا بتفجير انتحاري في جامع الإيمان. غدًا يوم حداد عام.. والرئيس الأسد يعزي بشهيد المحراب والمنبر،» **البعث**، 22/ 3/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albaath.news.sy/user/?id=1678&a=142078>.

اتضح لاحقًا أن هذه المعلومات التي نشرتها وسائل الإعلام السورية الرسمية، لم تكن صحيحة، وأن البوطي قتل بتفجير صغير عند طاولته، في ما يشبه الاغتيال، وليس في تفجير انتحاري، وأن عددًا من الأشخاص، بمن فيهم حفيده، قد قتل. لكن العدد ليس قريبًا مما ذكر في الإعلام الرسمي.

«الشعب يريد إسقاط النظام»، دعا ناشطون ومعارضون سوريون في الداخل، أبرزهم الناشط الإسلامي غسان النجار في بيانٍ صحافي تناقلته مواقع إلكترونية معارِضة «الشبابَ السوري» إلى الخروج في تظاهرات احتجاجية سلمية في 4 و5 شباط/ فبراير 2011 أمام مبنى مجلس الشعب في دمشق، وساحة سعد الله الجابري في حلب للمطالبة بالحرية[49] (وليس «إسقاط النظام»). وتبنّت هذه الدعوة في التاريخ والمكان نفسيهما بعض صفحات الفيسبوك المعارِضة مثل «صفحة الثورة السورية ضد بشار الأسد» تحت مسمى «يوم الغضب السوري». وأنشأ صفحة الثورة السورية في 18 كانون الثاني/ يناير 2011 ناشطون متمرّسون بتقانات التواصل الاجتماعي، ويقيم معظمهم في خارج سورية، وذلك بعد أيام قليلة من نجاح الثورة التونسية وهروب الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي[50].

تنبّهت السلطة لهذه الدعوات ونجحت في احتوائها، كما تواصلت مع بعض شخصيات المعارضة السورية العربية والكردية في الداخل لتضمن عدم انضمام المعارضة الحزبية إلى هذه الاحتجاجات. وتمخّضت دعوة الناشطين إلى الاعتصام في 4 شباط/ فبراير 2011 عن ساحات «خاوية»[51]. وشجّع فشل الدعوة إلى التظاهر السلطات السورية على رفع الحظر المفروض على وسائل التواصل الاجتماعي لتأكيد حديث الرئيس الأسد إلى صحيفة **وول ستريت جورنال** عن «أن سورية مستقرة»، وأن نظامها محصّنٌ أمام ثورات شعبية مماثلة لتلك التي جرت في تونس ومصر. وسيكون لرفع الحظر أثر بالغ في ما بعد، إذ ستؤدّي وسائل التواصل الاجتماعي دورًا مهمًّا في تصعيد الحراك

(49) «غسان النجار يوجّه نداء ثانياً للتظاهر السلمي في حلب،» (سوريون نت، 1/ 2/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sooryoon.net/archives/16831>.

(50) بدأت الصفحة تنشر على حائطها شعارات تعبوية تطالب الشعب بالخروج في تظاهرات مناهضة للنظام السياسي في سورية. وكانت تعرض الفيديوات والأخبار المتعلقة بالثورة من المواقع السورية والعالمية، واقتصر عدد مشاركيها على ما يقارب 2000 مشارك في بداية الثورة، ووصل حتى كتابة هذه السطور إلى ما يقارب 700 ألف مشارك ومتابع للصفحة ذاتها. انظر: المصطفى، ص 39.

(51) باروت، ص 174.

الاحتجاجي خلال الثورة السورية، وإنتاج القيم والرموز الإعلامية والسياسية قبل أن يتراجع دورها بعد تحوّل الثورة إلى ثورة مسلّحة. وتُعتبَر صفحة «الثورة السورية ضد بشار الأسد»، و«شبكة شام»، و«فلاش»، و«أوغاريت نيوز»، و«كلنا حمزة الخطيب» من أبرز الصفحات التي كان لها تأثير كبير خلال الثورة. كما سينجح ناشطو الثورة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي (الفيسبوك والسكايب) في التغلّب على التضييق الأمني من أجل تنظيم الحراك الثوري في أطر افتراضية ومنظمات وشبكات ميدانية هي «التنسيقيات» التي نظمت شبان الثورة في الداخل والخارج ضمن هيئات تنظيمية مثل «لجان التنسيق المحلية»، و«اتحاد تنسيقيات الثورة السورية»، و«الهيئة العامة للثورة السورية». وأدت هذه الهيئات المدنية (الشبابية غالبًا) دورًا أساسيًا في تنظيم فاعليات الاحتجاج على المستوى المحلي وحتى القُطري، وأصبحت هي الوجه المميز للثورة السورية في عامها الأول.

لم يمض وقت طويل على الدعوة السابقة الفاشلة حتى وقعت حادثة الحريقة عفويًا في 17 شباط/ فبراير 2011 في دمشق. فبعد تعرُّض أحد أبناء التجار للضرب والإهانة علي يدي أحد أفراد الشرطة في تلك المنطقة حدث تجمهر شعبي عفوي في السوق يحاكي احتجاج أهالي سيدي بوزيد في تونس غداة إحراق البوعزيزي نفسه أمام مقر الولاية. وسُمع في هذا التجرّؤ العفوي على التجمهر أول شعار احتجاجي شعبي موجه ضد السلطة هو: «حاميها حراميها»، و«الشعب السوري ما بينذل»[52]. وجمع التجمهر العفوي والشعاران العفويان اللذان أطلقهما الجمهور المحتشد الغاضب (واحد موجه ضد الفساد والآخر ضد القمع الأمني مؤكدًا الكرامة ورفض الذل) في نواة واحدة أبعادَ الثورة السورية كما ظهرت في عامها الأول.

استطاعت السلطة احتواء هذه الحادثة عندما تدخل وزير الداخلية واعدًا بإحالة رجال الشرطة إلى التأديب، وبأنهم سيمثلون أمام المحاكمة في الوزارة

---

(52) لمتابعة الشعارات التي أطلقت تظاهرة الحريقة، انظر مقطع الفيديو في 17/ 2/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=qDHLsU-ik_Y>.

فـي اليـوم التالي، وكان مـن غير الممكـن التأكّد مـن أن هذا الوعـد قد تحقق. فخلال الثورة كلها لم يحاكَم أو يحاسَـب جندي أو ضابط أو مسؤول أمني عن أي مخالفة، ولا حتى عن جريمة ارتكبت بحق المواطنين السوريين، ولم يعلن النظام عـن أي حالة كهذه، ولـو وقع هذا الأمر لـكان النظام تباهـى به. وظلت عناصـر الأمن فوق المحاسـبة، وهذا ما يحصل غالبًا حيـن تكون صلابة إرادة الأمـن، أي غيـاب الروادع، هـي الضامن الرئيـس لوجود النظـام، فالأنظمة في هذه الحالة تخشـى من أن يؤدي العقاب إلى إرباك عناصـر الأمن ودفعهم عند الحاجـة إلى التردّد في القمع. لكن الحادثة كانـت الدخان المُنبَعِث من البركان قبل انفجاره، والنذير لما هو قادم، إذ رسـمت ملامح الثورة السورية على جُدُر النظام الخارجيـة. كتبت هـذه الحادثة عناوين الثـورة وعناصرها الرئيسـة على الجدار: انفجار الغضـب المتراكم بعفوية شـعبية غير منظّمة بعيـدًا من دعوات القوى السياسـية وخارج إطار نشـاطها، والتضامن الأهلي مع المظلوم في نوع من الفزعة الشـعبية، والنقمة ضد الإذلال والفساد بشـكل خاص. ومن اللافت أن النظـام كان متنبّهًـا لمعنـى حادثـة الحريقة فـي أجـواء الثـورات العربية. إذ اهتمّـت صحيفة **الوطن** السـورية التابعـة لرجال الأعمـال المواليـن للنظام بأن تستضيف الشـاب عماد نسيب الذي تعرّض للضرب في السوق كي ينكر بنفسه أنه «بوعزيزي» سـوري، وكأن هـذا التداعي أو هذا الربط بينـه وبين البوعزيزي هو ذنبه المتعلّق به شخصيًا. وبلغت درجة الاستحواذ نشر الصحيفة كلامًا على لسان الشاب مضمونه أنه لم يسمع بالبوعزيزي. وكانت النبرة توحي بأن الشاب يشعر أن كونه «بوعزيزي» تهمة ضده وليس ضد رجال الشرطة، وبالتالي يجب أن ينفيها.

- **التضامن مع الشـعب الليبي كرسالة:** في 22 شباط/ فبراير 2011 اعتصم ناشـطو المجتمع المدني أمام السـفارة الليبية تضامنًا مع الثورة الليبية واحتجاجًا علـى قمع النظـام الليبي للمحتجين فـي بنغازي. ولـم يكن مفاجِئًـا أن يُفهم هذا التضامـن مـع الشـعب الليبـي باعتبـاره موقفًا مـن النظام في سـورية. وسُـمِعت

في الاعتصام الشبابي المنظم شعارات ضد القذافي لا يحتاج المرء إلى ذكاء ليفهم أنها مبطّنة وموجهة بشكل غير مباشر ضد نظام الحكم في سورية، ومنها «خاين يلّي بيقتل شعبه»، «يا حرية وينك وينك.. حكم معمر بيني وبينك»، «ارحل ارحل يا قذافي». وتدخّلت قوات الأمن لفض الاعتصام بالقوة في 23 شباط/ فبراير 2011، بعد أن رفض الشبان فضّه طوعيًا. وفي أثناء قيام الأمن بضرب المعتصمين وشتمهم تحول الاعتصام إلى تظاهرة سياسية موجّهة ضد قوات الأمن، هتف المشاركون خلالها «سلمية.. سلمية»، «خاين يلي بيضرب شعبه»[53]. وكمثال على الروح التي كانت سائدة بين الشبان المشاركين قابلنا ناشطة شاركت في هذا التجمهر روت تفصيلات عن المشاركين ودوافعهم وتأثّرهم بالثورات العربية وقالت: «تأثّرنا كثيرًا بانتصار الثورتين التونسية والمصرية، وبالمجازر التي ارتكبها نظام القذافي ضد الشعب الليبي، وبدأتُ أتساءل متى سيحدث التغيير في سورية؟ بدأت مشاركتي في اعتصام حديقة المدفع من أجل نصرة الشعب الليبي، إذ تجمع نحو 50 شخصًا وهم يحملون الشموع، وغنّينا أغاني الثورة الليبية والأغاني الشعبية وردّدنا شعار «خاين يللي بيقمع شعبه» و«خائن اللي بيضرب شعبه». بعد ذلك انتقدت إحدى المشاركات في الاعتصام طريقة التظاهر التي كانت أشبه بحفلة غنائية، فاقترحت أن نسير إلى السفارة الليبية القريبة من موقع التظاهرة. لقيت الدعوة استحسان البعض وانتقاد البعض الآخر. واتفق الجزء الذي وافق على التوجه إلى السفارة الليبية على أن تكون الفتيات في المقدمة والشبان في الخلف لمنع الاحتكاك مع قوى الأمن. كانت قوات الأمن منتشرة في محيط السفارة، وقامت بإغلاق مدخلها. وعندما وصلنا سألَنا رجل الأمن: ماذا تريدون؟ قلنا له: لا نريد إلا أن نوصل صوتنا إلى السفير الليبي من أجل أن يستقيل، وأن نبدّل العلم الليبي بعلم الثورة الليبية. فرد علينا قائلًا: نحن ضد تخريب الممتلكات العامة. فأجبناه: نحن أيضًا ضد التخريب. ولم نلق أي استجابة من الأمن، فهتفت «خائن يللي بيقمع شعبه»، وردد الشبان الآخرون الهتاف أيضًا، فهاجمنا رجال الأمن واعتدوا علينا

(53) «اعتصام بدمشق تضامنا مع الليبيين،» (الجزيرة نت، 24/ 2/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/36fed246-f285-4f42-ac50-7491170ce002>.

بالضـرب. وقام أحد رجال الأمـن بلطم فتاة كانت معي، ثـم لطمني على وجهي أيضًا، وحاول الشـبان الآخـرون تخليصنا من بيـن أيديهم، فأقدمـت قوى الأمن باعتقال ثلاثة عشر شابًا»[54].

كان اعتصام السـفارة الليبيـة، خلافًا لحادثة الحريقة، حدثًا سياسـيًا منظمًا ذا دلالات وإسـقاطات. إذ تنـادى ناشـطو المجتمـع المدني للمشـاركة فيه عبر موقع الفيسـبوك، وبشـكل علني كما كان يحصل فـي الثـورات العربية، وأطلق الناشـطون في خلاله شـعارات سياسـية موجّهة ضد النظام الحاكـم، وهو ما لم يحدث من قبل. كما أن الاعتصام لم يكن حدثًا عابرًا يسـتمر دقائق وينتهي، بل تواصل طوال يومين في 22 و23 شـباط/ فبراير 2011، وأضحى قبلة لعدد من الناشطين في دمشـق وريفها للتجمع والتظاهر من أجل توجيه رسائل مبطنة إلى النظام السوري. وتأسيسًا على ذلك نفهم لماذا استخدمت قوات الأمن القوة في فضّه، بدلًا من أسـلوب الاحتواء كما حصل في جمهـرة الحريقة. وبعد اعتصام السفارة الليبية[55] بدأت تظهر علنًا حملة الشعارات على الجُذُر التي نتجت منها محنة أطفال درعا، ومنها شعار «الشعب يريد إسقاط النظام».

---

(54) مقابلة شـخصية أجراها الباحث في المركز نيروز ساتيك مع الناشطة السياسية مروة الغميان بتاريخ 13/ 9/ 2011.

(55) للاطـلاع علـى اعتصام الناشـطين أمام السـفارة الليبيـة في دمشـق، انظر مقطـع الفيديو في 22/ 2/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=UNLUCg-TrZU>.

الفصل الثاني

من الشرارة يندلع اللهيب

نعرض في هذا الفصل لانتفاضة درعا التي انطلقت على خلفية «اعتقال الأطفال»، ونحاول تشخيص الديناميات الاجتماعية والسياسية التي أدّت إلى انتشارها وتوسّعها في سهل حوران، وتبيان تأثيرها في المحافظات السورية الأخرى، ولا سيما مدينة حمص ومدن ريف دمشق. ونتوقّف في المعالجة عند حدثين مركزيين هما اعتصام ساحة الساعة في حمص في 18 نيسان/ أبريل 2011، والجمعة العظيمة في دمشق وريفها في 22 نيسان/ أبريل 2011 اللذان نقلا الحركة الاحتجاجية من إطارها المحلي بوصفها انتفاضات محلية جرى تأطيرها سياسيًا، إلى الإطار الوطني الأشمل، لتنطلق ثورة شعبية عمّت معظم المحافظات والقرى السورية.

أولًا: انتفاضة درعا

بعد هروب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في 14 كانون الثاني/ يناير 2011، وسقوط نظام الرئيس المصري المخلوع محمد حسني مبارك في 11 شباط/ فبراير 2011، انتشر الأمل في أوساط الناشطين السوريين متأثّرين بمناخ الثورات العربية، فقاموا في أكثر من محافظة (دمشق والتل في ريف دمشق ودرعا) بكتابة شعارات على الجُدُر مثل «جاك الدور يا دكتور» و«الله سورية حرية وبس» و«الشعب يريد إسقاط النظام»[1].

---

(1) قبيل انطلاق الثورة، وضمن موجة «شعارات الجدران»، قام ناشطون ينتمي بعضهم إلى الحزب السوري القومي، والاتحاد الاشتراكي، وحزب العمل الشيوعي بكتابة شعارات على الجُدُر في دمشق والتل في ريف دمشق (فايز سارة، مقابلة شخصية أجراها معه باحثو المركز العربي في 13/ 9/ 2011). وعلى جُدُر المدارس في درعا (رائد أبازيد، مقابلة عبر السكايب أجراها معه باحثو المركز بتاريخ 3/ 9/ 2011. ورائد أبازيد هو أحد أبناء درعا الذين تم اعتقالهم في الأيام الأولى على خلفية مشاركته في الاحتجاجات).

في نهاية شباط/ فبراير 2011 شنت قوات الأمن في أكثر من محافظة سورية حملة اعتقالات ضد من يشتبه في مشاركته في حملة «شعارات الجدران»[2]، كان من بين المعتقلين 15 شخصًا من درعا أغلبيتهم من الأطفال دون الخامسة عشرة[3]. وجاءت قضية أطفال درعا، وشعارات «الجدران» التي أصبحت في ما بعد المثير المباشر لاحتجاجات درعا، بعد حادثة الطبيبة عائشة المسالمة التي اعتقلتها قوات الأمن على خلفية مكالمة هاتفية مع زميلة لها بعد نجاح الثورة التونسية وهروب زين العابدين بن علي. وقالت الطبيبة خلالها وباللهجة العامية السورية: «عقبال عنا»، أي إنها تمنّت للرئيس الأسد مصيرًا مشابهًا للرئيس التونسي المخلوع[4].

يمكن أن يلاحظ المرء أن السبب الكامن وراء هذه الحوادث هو تأثّر

---

(2) ليست ظاهرة كتابة الشعارات السياسية المعارضة على الجُدُر ظاهرة جديدة في سورية. إذ عرفت سورية هذه الظاهرة التي تُعبّر عن ضيق مساحة التعبير طوال عهود الاستبداد، وظهر ذلك في معارضة المشاركة السورية في الحرب على العراق، وكذلك في مرحلة الصراع مع الإخوان المسلمين. وحتى في مرحلة التوريث، وانتشرت في مدن عدة سورية وفي الجامعات شعارات مثل «خربت البلد لما تولّى أمرها ولد».

(3) لا توجد معلومات مؤكدة عن أن أطفال درعا هم من قاموا بكتابة الشعارات على الجُدُر، بل إن أغلب الشهادات التي جمعها فريق البحث في المركز العربي تشير إلى أن الأطفال لا علاقة لهم بالكتابة على الجُدُر، وبأنها من فعل ناشطين حزبيين. ويقول وائل أبو رشيدات (عم أحد الأطفال المعتقلين) في مقابلة شخصية أجراها باحثو المركز معه في الدوحة في 25/ 2/ 2012: إن اعتقال الأطفال جاء بناء على تقرير أمني رفعه أحد أفراد الشرطة في درعا البلد ضدهم. وكان هؤلاء الأطفال يرمون هذا الشرطي بالحجارة في أثناء مناوبته في أحد نقاط الشرطة «البورت كابين» في درعا البلد. وهذا الشرطي اشتكى للأمن السياسي الأطفال وعائلاتهم واتهمهم بأنهم يرمونه بالزجاجات الحارقة «المولوتوف»، وهذا هو السبب المباشر في اعتقالهم. أما تهمة الكتابة على الجُدُر فوجّهت إليهم في الأمن السياسي. وفي رواية أخرى عن سبب اعتقال الأطفال يذكر بعض أهالي درعا أن التهمة وجهت إلى الأطفال لأن أسماء بعضهم وجدت مكتوبة تحت شعارات «الشعب يريد إسقاط النظام».

(4) هناك روايات عدة عما جرى مع عائشة المسالمة، من بينها أن قوات الأمن قامت بتعذيبها وإهانتها وحلق شعرها قُبَيل الإفراج عنها. وحاولت عائلتها التستر على قصتها خشية الملاحقة الأمنية. ولم نتمكن من التأكد من صحة الروايات. راجع أيضًا: نصر الملقب بأبو أنس الشامي (لا يرغب في الكشف عن اسمه الكامل)، مقابلة شخصية أجراها معه باحثو المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة في 13/ 3/ 2013. والجدير بالذكر أن أبو أنس الشامي تحدث هاتفيًا إلى شقيق الدكتورة عائشة المسالمة بعد الإفراج عنها.

الناس بمناخ الربيع العربي، ولا سيما الثورتين التونسية والمصرية. وهذا ما جعل الناس تتفاعل معها بطريقة مختلفة عما سبق. وحصلت حوادث إهانة وتعذيب، وحتى جرائم قتل ارتكبتها قوات الأمن من دون أن تؤدي إلى هبّة شعبية، أو تضامن محلي على غرار ما حصل في درعا.

بالطبع توجد عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية ساهمت في إذكاء الاحتجاجات بعد انطلاقتها مثل التهميش والفقر وغياب الخطط التنموية عن مدينة درعا، والفساد نتيجة الصراع ما بين محافظ درعا، فيصل كلثوم (الذي يدعمه ماهر الأسد شقيق الرئيس)، ورئيس فرع الأمن السياسي عاطف نجيب (الذي يدعمه رامي مخلوف) اللذين سخّرا مقدّرات درعا الاقتصادية والمشاريع الإنتاجية والفرص الاستثمارية فيها للمنفعة الشخصية. لكن هذه العوامل على أهميتها كانت عوامل مساعدة زادت احتقان الناس وغضبهم على السلطة من دون أن تشكّل عوامل دافعة للاحتجاج والثورة. وتؤكد الشهادات كلها التي أجراها فريق «المركز العربي» أن مدينة درعا، مثل سائر المحافظات السورية، شهدت، بعد نجاح الثورة المصرية، حالة غير مسبوقة من النقاشات السياسية في أمور شتى مثل قضايا الإصلاح والديمقراطية وإمكانية حصول ثورة شعبية في سورية على غرار ما جرى في تونس ومصر واليمن والبحرين وليبيا. كما أن مناخ الثورات العربية انعكس إيجابًا على ناشطي أحزاب المعارضة في درعا (الاتحاد الاشتراكي، العمل الشيوعي، مناصري الإخوان المسلمين)، ودفعهم إلى التنسيق للقيام بوقفات احتجاجية في المدينة. ويذكر الناشط الدرعاوي نزار الحراكي، أن ناشطي أحزاب المعارضة، وعددًا من المحامين والمهندسين والأطباء وبعض الشبان المسيّسين نجحوا في إقامة تظاهرة أمام القصر العدلي في درعا في 15 آذار/ مارس 2013، طالبت بالإصلاح والحرية والإفراج عن المعتقلين السياسيين[5].

(5) نزار الحراكي، مقابلة شخصية أجراها باحثو المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات معه في الدوحة في 13/ 3/ 2013، ووائل أبو رشيدات، مقابلة شخصية أجراها باحثو المركز معه في الدوحة في 25/ 2/ 2012.

أمـا في شـأن قضية الأطفـال المعتقلين فجـرى نقلهم من درعـا إلى فرع الأمن العسـكري في مدينة السـويداء للتحقيق معهم، وتعرّضوا خلال التحقيق لتعذيب شديد قياسًـا على أعمارهم[6]. وحاول وجهاء درعا وشيوخها التوسط لإطلاق سراحهم، لكن رئيس فرع الأمن السياسي، عاطف نجيب، أمر بطردهم بعـد إهانتهـم. وانتشـرت مثل النـار في الهشـيم شـائعات عن أن رئيـس الفرع رمـى «العُقُل» (جمع عقـال وهو مـا يوضع فوق غطـاء الـرأس) التي وضعت أمامه على طريقة الدخيل والمسـتجير في سـلة المهملات، وأسـمعهم كلمات تطعن بشـرف نسـائهم، وأنهم ردوا على الإهانـة بغضب شـديد. والحقيقة أننا لم نتمكّن مـن التأكد من صحة هذه الشـائعات القصصيـة التصويرية. لكن من الواضـح أن الوفد تعـرّض للإهانة والإذلال لتبـدأ بعد ذلك ديناميـة احتجاجية ذات صيغـة تضامنيـة تقليديـة مثلت هبّـة عشـائرية ومحلية ضـد منهج الإذلال والإهانـة المتعمّـد[7].

تزامنت قضيـة أطفال درعا وتفاعلاتها مع انطـلاق أول تظاهرة احتجاجية في سـوق الحميدية في 15 آذار/ مارس 2011 رفعت شـعارات الحرية قبل أن تُحتـوى أمنيًا بإدخـال عناصر مؤيدة فـي داخلها تهتف لبشـار الأسـد، واعتقال بعض المشـاركين، ومع اعتصام قام به ناشطون وأكاديميون أمام وزارة الداخلية في دمشـق في 16 آذار/ مارس 2011 للإفراج عن المعتقلين السياسـيين، وهو ما سنعرضه بالتفصيل في الجزء المتعلق بحراك دمشق.

---

(6) هنـاك روايات وشـائعات كثيـرة ظهرت عـن تعذيب الأطفـال، تذكـر أن الأطفـال المعتقلين تعرضـوا للحرق والكي وقلع الأظفار... إلخ. وهذه الروايات كلهـا مبالغات غير صحيحة كما يبدو (كما تبيّـن لنا أيضًا من شـهادات متطابقة لوائل رشـيدات ورائد أبا زيـد ونزار الحراكي). صحيـح أن الأطفال تعرضـوا للتعذيب في فـرع الأمن في السـويداء، لكن مـا قيل عن حرق وقلـع للأظفار هو شـائعات، لم تتأكـد صحتها من أي مصدر. واستُغلّت لاحقًا لأغراض سياسـية تعبوية، أي إن الحادثة وظّفت سياسـيًا ضد النظام السـوري لإكسـابها رمزية وأهمية معنوية بشـكل مشـابه لحادثة البوعزيزي في تونس، وخالد سعيد في مصر. وهذا يوضح أثر الربيـع العربي بما فيه تضخيم الحدث، وضخه بطريقة تحفز الناس على الاحتجاج.

(7) وائـل أبـو رشـيدات، مقابلـة شـخصية أجراهـا باحثـو المركـز معـه فـي الدوحـة تاريـخ 25/2/2012.

استقبلت صفحات الفيسبوك تفاعلات قضية أطفال درعا، وتظاهرات دمشق باعتبارها مادة خبرية إعلامية موجّهة إلى الرأي العام السوري تشير إلى اندلاع الثورة في سورية التي حددت في 15 آذار/ مارس 2011 موعدًا لانطلاقتها، داعية الشعب السوري إلى جمعة «غضب» للخروج إلى الساحات العامة في 18 آذار/ مارس 2011 بما يُحاكي مسار الثورة المصرية. هذه النزعة لتحديد تواريخ لانطلاق الثورة بواسطة شبكات التواصل الاجتماعي هي نتاج الثورتين المصرية والتونسية. فقبلهما لم يكن ممكنًا تخيّل مجرّد وجود ناشطين يرصدون منسوب الغضب والاحتجاج الجاري بعفوية على الأرض، ويقومون بمحاولة عنونته تحت مسمى «ثورة»، بل وتحديد مواعيد لها.

ما جرى في درعا في هذا التاريخ يختلف تمامًا عن المسار الافتراضي الذي رُسم في صفحات الفيسبوك، إذ انطلقت احتجاجات درعا في هذا اليوم تحت عنوان «جمعة الفزعة أو الكرامة» التي جاءت انتصارًا للكرامة ضد إذلال رئيس فرع الأمن السياسي والمحافظ لأهالي درعا. كانت تظاهرات غضب ضد أسلوب تعامل الأمن مع أطفال درعا، ومع أهاليهم الذين أتوا يتوسّطون لدى الأجهزة على الطريقة الأهلية المتبعة في سورية، من دون أهداف سياسية أو مطلبية. لكن قوات الأمن قابلت التجمعات الاحتجاجية التي انطلقت من الجامع العمري في درعا البلد بإطلاق النار مباشرة على المحتجين ما أدى إلى استشهاد شخصين هما حسام عياش ومحمود الجوابرة، فهبّت درعا كلها لتشييعهم يوم السبت الواقع فيه 19 آذار/ مارس 2011 [8].

أطلقت في حشد التشييع الذي تحوّل إلى تظاهرة شعارات سياسية متأثّرة بمشاهدَ احتجاجية سابقة مثل هتاف «خاين يلي بيقتل شعبه» الذي سُمع في الاعتصام الشبابي أمام السفارة الليبية في 22 شباط/ فبراير 2011، و«الشعب السوري ما بينذل» الذي سُمعَ في تجمهر الحريقة. وكانت طريقة المواجهة

(8) رائد أبازيد، مقابلة عبر السكايب أجراها معه باحثو المركز في 3/ 9/ 2011.

الوحيدة التـي اتّبعهـا النظام ضد هـذه التظاهرات هي اسـتدعاء قـوات التدخل السريع، وقوات مكافحة الإرهاب لقمعها[9].

مثلمـا كانـت أجواء الثـورات العربيـة تصعّد أشـكال التعبيـر عن غضب أهالـي درعا، وتشـجّع علـى ابتكار عناويـن له، كان عنـف النظام منـذ تظاهرة درعا مسـكونًا بهاجس وأد الحراك المحلي في مهده قبل أن يستفحل ويتحوّل إلى ثورة. لكن خوف النظام من الثورة ومحاولته وأدها في المهد بالاسـتخدام المكثّـف لإطلاق النار علـى تظاهرات سـلمية أهليـة الطابع تحـوّل إلى نبوءة تحقق ذاتها. وأصبحت شـدة القمع والدماء الغزيرة التي سـالت في تظاهرات جمعة الكرامة في 18 آذار/ مارس 2011 محرّكًا يدفع الأمور إلى اتساع نطاق التظاهـرات وتحوّلهـا إلـى انتفاضة محليـة عارمة، ثـم إلى ثـورة وطنية. وكان التصوير بالهاتف المحمول ونشـر الصور في وسـائل التواصل الاجتماعي من الأدوات التي جعلت مناطق سـورية الأخرى تعيش الحدث، وتساهم في تنبيه الرأي العـام العربي والعالمـي، فحقّق القمع مـا أراد منعه. ومـن غير الواضح هـل كان الاحتجاج الأهلي في درعـا يهدف إلى التحوّل إلى بؤرة مشـتعلة في حـوران، ثم في ريف دمشـق، وحمص وسـورية كلهـا؟ وكما بيّنـا كان العمل قـد بدأ في مناطق سـورية عـدة وبمبادرات شـبابية من دون أي علاقة مباشـرة بانتفاضة درعـا، وأصبحت هـذه المبادرات الشـبابية لتنظيـم الاحتجاج لاحقًا

---

(9) بعد سـاعات مـن تظاهرة درعا فـي 18 آذار/ مـارس 2011، اسـتدعى النظام عبر الطائرات المروحيـة قوات التدخل السـريع، وقـوات مكافحة الإرهاب من دمشـق، لتتخذ من ملعـب درعا البلدي مركزًا لعملياتها. والجدير بالذكر أن هذه الفرق غير مألوفة للمواطن السـوري، حيث اتخذ قرار تشكيلها فـي عام 2005، لكنها لم تظهر داخليًا إلا في عام 2010، واسـتخدمها النظام فـي حالات نادرة في أثناء المداهمات الأمنية وملاحقة المهربين في أواخر عام 2010. ويرتدي أفراد هذه القوات زيًا عسكريًا لونه أسود، يختلف عن لباس الجيش وقوى الأمن والشرطة في سورية. وتفاجأ أهالي درعا بهذه القوات، فظن كثيرون أنهم عناصر من حزب الله استحضرهم النظام لقمع التظاهرات، وهو ما أدى إلى ظهور شعار «لا إيران ولا حزب الله»، وإلى قيام بعض ناشـطي درعا باتهام حزب الله بالمشـاركة في قمع الاحتجاجات فـي بداية الثورة. أبو أنس الشـامي، مقابلة شـخصية أجراها معـه باحثو المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات في الدوحة بتاريـخ 13/ 3/ 2013، وبلال تركية، مقابلة شـخصية أجراها معـه باحثو المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة في 13/ 3/ 2013.

نواة التنسيقيات التي ميّزت عمل الثورة السورية المدنية على مستوى القواعد الشعبية[10].

يصف نزار الحراكي ما جرى في درعا قبيل اقتحام الجامع العمري بالآتي: «خرج عشرات الآلاف في تشييع الشهيدين حسام عياش ومحمود الجوابرة في 19 آذار/ مارس 2011. وواجهت قوات التدخل السريع ومكافحة الإرهاب هذا الحشد بإطلاق الرصاص في الهواء من دون وقوع ضحايا. وبعد التشييع خرجت تظاهرة في حي المحطة قمعها الأمن أيضًا باستخدام السيوف والسلاسل الحديدية. وحصل ذلك في وقت كان اللواء رستم غزالة يُعزّي آل الجوابرة، ويُطالبهم بالتهدئة وعدم التصعيد، ويَعدهم بأن وفدًا يضم نائب وزير الخارجية فيصل المقداد، وأسامة عدي عضو القيادة القطرية لحزب البعث، سيزور درعا وينقل تعازي الرئيس ويستجيب للمطالب. وفي 20 آذار/ مارس 2011 توجّه كلٌ من فيصل المقداد وأسامة عدي إلى عزاء آل عياش لتخفيف الاحتقان في درعا. وفي أثناء العزاء خرج أحد شبان درعا وقال للمقداد باللهجة الدرعاوية: «روح قول لمعلمك يلي بيقتل شعبه خاين» في إشارة إلى الرئيس الأسد»[11]. وتصف الشخصية الدرعاوية نفسها مجريات الحوادث في 20 آذار/ مارس 2011 كالتالي: «طلب رئيس مكتب الأمن القومي، هشام الاختيار، زيارة المدينة وعَقْد اجتماعٍ مع وجهائها. وقبيل اللقاء خرجت تظاهرات في المدينة، فاستشهد الشاب الدرعاوي الثالث واسمه رائد أكراد. وفي اللقاء بدأ هشام كلامه بلهجة حادة تحمل تهديدًا مباشرًا، فقال لوجهاء حوران وأعيانها: أنتم كاذبون، بالأمس كنتم مئتي شخص، واليوم ألفين!! أنتم تتذرّعون بالأطفال

(10) يذكر الناشط عمر إدلبي في مقابلة أجراها معه الباحث في المركز حمزة المصطفى أن الناشطين اتفقوا بعد تظاهرات 15 آذار/ مارس 2011، على الخروج بتظاهرات في يوم الجمعة 18 آذار/ مارس 2011 كلٌ في محافظته بمعزل عن تطورات قضية أطفال درعا. ويقول إدلبي أنه بعث برسالة إلى إعلان دمشق من أجل تشجيع الناشطين والناس على التظاهر في هذا اليوم، إلا أن إعلان دمشق لم يستجب لأنه كان يعد لحراك نخبوي وحزبي يبدأ في عيد الجلاء في 17 نيسان/ أبريل 2011 باعتصام في بلدة « القريا» في محافظة السويداء عند ضريح قائد الثورة السورية سلطان باشا الأطرش.

(11) نزار الحراكي، مقابلة شخصية أجراها باحثو المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات معه في الدوحة في 13/ 3/ 2013. وروى لنا السفير نزار الحراكي الكلام الذي دار في اللقاء، إذ إنه شارك فيه بصفته أحد ممثلي الأهالي.

من أجـل التظاهر، وها هم الأطفال في الطريق إليكم!! أمامكم 24 سـاعة لحل القضية وإلا نحن نعرف كيف نحلها. وفي أثناء هذا الاجتماع بَلغَ هشام الاختيار أن المتظاهريـن أحرقوا بوابة القصر العدلي، وكسـروا زجاج المشـفى الوطني، فاسـتطرد في كلامه أمام الوفد: سـأجعل حـوران تندم على فعلتهـا، وتحلم بأن يكون لديها قصر عدلي أو مشـفى وطني. وتوجّه إلى وجهاء درعا قائلًا: سـوف أقلب درعا على رؤوسـكم إذا لم يُحَلّ الموضوع. بعـد ذلك احتدم النقاش بين وجهاء درعا وهشام الاختيار، فقام رجل طاعن بالسن وقال للاختيار: دمنا فداء للرئيس بشار، لكن كلامك مردود عليك. ثم تدخل عضو القيادة القطرية أسامة عـدي، وحاول تهدئـة الحال بين هشـام والوجهـاء، وطلب منهم بـذل جهدهم لتهدئة الأوضاع في درعـا». وبعد انتهاء الاجتماع، توجّه الاختيار ووجهاء درعا إلى ساحة الاعتصام، فظن المحتجون الذين تعرضوا للقمع حتى في أثناء وجود وفـود الدولة في درعـا، أن النظام أقنع الوجهـاء بالتخلي عن التظاهـر، وبتهدئة الأوضاع مـن دون تحقيـق المطالـب. ونتيجـة ذلك بـدأ المعتصمـون بالهتاف «كذّابـون، كذّابون»، رافضين التهدئة وفض الاعتصـام[12]. بل صعّدوا حراكهم، وأعلنـوا الإضراب العام فـي درعا يوم الاثنين 21 آذار/ مـارس 2011». تصور هذه الواقعة دينامية الحراك الاجتماعي الثوري؛ فالوجهاء يقابلون مسـؤولًا أمنيًا كبيرًا، ويحاولون الموازنة بين الولاء للرئيس (أو ادعاء الولاء على الأقل لحماية أنفسهم) وتمثيل قضية مدينتهم، وهي ما زالت بالنسبة إليهم قضية أهلية. لكنهم يواجهـون ضغطًا من مسـؤول أمني وضغطًا آخر من الشـارع المسـتنفر بالكامل والذي لا يهتم بالبحث عن وساطات مع جهاز الأمن السوري.

عـمّ الإضـراب العـام مدينـة درعـا فـي 21 آذار/ مـارس 2011، وجرى خلال هذا اليـوم اعتصام أمام فرع حزب البعث في درعا شـارك فيه مهندسـون وأطباء وحرفيـون ورفعت فيـه لافتات تُطالـب بالحرية والكرامـة والإفراج عن المعتقلين وإلغاء قانـون الطوارئ وإطلاق الحريات العامة فـي البلاد. وفي 22

---

(12) نـزار الحراكي، مقابلة شـخصية أجراها باحثو المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات معه في الدوحة في 13/ 3/ 2013.

آذار/ مارس 2011 بدأت الاحتجاجات تكتسب طابعًا تنظيميًا، حيث أنشأ المحتجّون مشفًى ميدانيًا لمعالجة الجرحى وحالات الاختناق على غرار ما حصل في ميدان التحرير إبان الثورة المصرية، كما شُكّلت لجنة مدنية لقيادة الحراك الاحتجاجي. بعد ذلك نزل الجيش إلى المدينة، ونصب الحواجز العسكرية على مداخلها، وعند مفترقات الطرق الرئيسة، واعتقل سبعة ناشطين ذوي انتماءات لتيارات أو لأحزاب معروفة(13). بعد ذلك بدأت دينامية جديدة في تعاطي النظام مع المحتجين تمثّلت باقتحام المسجد العمري في 23 آذار/ مارس 2011 وفض الاعتصام بالقوة. واعتقدت قوى الأمن أن اعتقال الناشطين السياسيين من جهة، واستخدام العنف مع المتظاهرين من جهة أخرى سوف يُحيّد المنظمين ويُخيف جمهور المحتجّين ويشتّت شملهم. فتبيّن أن الجمهور، بعدما يتجاوز حاجز الخوف، أصبح أكثر راديكالية وأقل قابلية للضبط والسيطرة من الناشطين السياسيين المنظمين.

يمكن القول إن مطالب أهل درعا لم تكن، في البداية، إلا الانتصار لكرامتهم المهدورة ومعاقبة المتسببين مثل عاطف نجيب (وهو قريب الرئيس عائليًا)، ومحافظ درعا فيصل كلثوم. لكن القمع الأمني حوّلها إلى مطالب سياسية إصلاحية بعدما أُلِّفت هيئات قيادية محلية من المثقفين وطلاب الجامعات وناشطي المجتمع المدني والأحزاب السياسية تولّت قيادة الاحتجاجات وتأطيرها في حراك سياسي منظّم له شعاراته ومطالبه الواضحة، ويعتمد النضال السلمي سبيلًا لتحقيق أهدافه.

ارتبك النظام في كيفية التعاطي مع تزايد عدد المحتجين في درعا؛ فالقسوة في إطلاق النار لم تجدِ نفعًا في قمعهم، والأساليب اللينة من خلال إيفاد وفد رسمي بقيادة رئيس مكتب الأمن القومي في حزب البعث العربي الاشتراكي هشام الاختيار إلى المدينة ربما أقنعت بعض الوجهاء، لكنها لم

(13) هم نزار الحراكي، محمد عمار، شكري المحاميد، عصام المحاميد، عيسى المسالمة، بسام المصري، عبد الرحمن المسالمة، وهم ينتمون إلى مشارب سياسية مختلفة: ثلاثة من الاتحاد الاشتراكي، واحد من حزب العمل الشيوعي، وثلاثة إسلاميين.

تقنع المتظاهرين. وعندما جرى التوصّل إلى تهدئة آنية خرقتها قوات الأمن، وانتصرت القوة السافرة على الخيارات الأخرى بعد قرار اقتحام المسجد العمري لفض اعتصام الأهالي، الأمر الذي أشعل انتفاضة شعبية في مدن حوران كلها (جاسم، الطيبة، نوى، أنخل، داعل، نصيب) جراء صور المهانة والإذلال والاستهانة بمقدّسات دينية لها حرمتها وقدسيتها، ولا سيما العبث بنسخ من القرآن الكريم داخل المسجد. فالنظام ذاته الذي كان يُعبّئ الرأي العام في وسائل إعلامه ضد تدنيس نسخ المصحف في سجن غوانتنامو، قام أفراد أمنه بما هو أبشع من ذلك عند اقتحام المساجد[14].

يصف بلال تركية[15] تفصيلات اقتحام المسجد العمري كالتالي: «حظي المسجد العمري بأهمية رمزية كبيرة لدى المحتجين باعتباره نقطة انطلاقة الثورة، ومركز اجتماع الناس، والمكان الذي يعلن فيه كل ما يخص الاحتجاجات. ونتيجة هذه الرمزية لم يقترب الأمن من الجامع العمري، وأقام حاجزًا بعيدًا منه. وفي مساء الثلاثاء الواقع فيه 22 آذار/ مارس 2011 بدأت قوات الأمن الدخول إلى الحارات الفرعية القريبة من الجامع، والتمركز فيها. هنا شعر الناس بالخوف، وأدركوا أن شيئًا قد يحصل. وفي فجر الأربعاء، الساعة 4 صباحًا، قُطعت الكهرباء عن درعا البلد، وخرجت قوات مكافحة الإرهاب والتدخل السريع من فرع الحزب وبدأت اقتحام الجامع. وعلت صرخات التكبير والاستغاثة من المعتصمين عبر مكبرات الصوت، فهبّ بعض الشبان لنجدتهم، لكن هذه القوات أطلقت الرصاص الحي عليهم، وقتلت ستة منهم، بينهم شقيق الطبيب محمد المصري الذي أُعدم ميدانيًا، وكانت هذه الحادثة هي الأولى في حالات الإعدام الميداني. بعد ذلك أذاع النظام عبر سيارات وضعت عليها مكبرات صوت أوامر تقضي بعدم الخروج والتجمع».

---

(14) هو أيضًا النظام نفسه الذي انساق وراء استنفار المشاعر الدينية وحاول أن يوجهها في خدمته حين شجّع تظاهرات ضد سفارة الدانمارك للاحتجاج على الرسوم المسيئة للرسول التي نشرتها صحيفة دانماركية، حين كان في حالة عزلة.

(15) بلال تركية، مقابلة شخصية أجراها معه باحثو المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة في 13/ 3/ 2013.

عـن ردة الفعل الشـعبية علـى اقتحـام الجامع العمـري يقول تركيـة: «بعد سماع نبأ اقتحام الجامع العمري، خرج شـبان من قرى درعا، ولا سيما الحراك والخربة والمسيفرة والصَوَرَة واتجهوا مشيًا إلى درعا. واستطاعوا الوصول إليها بالآلاف على الرغم من وجود حواجز عسكرية، لأن الجيش لم يتدخل لمنعهم أو إعاقتهم حينذاك. كما أن القوى الأمنية لم تعترضهم عند دخولهم على الرغم من وصولهم إلى سـاحة تشـرين بالقرب من مقـر المحافظ. لكـن عندما وصل المحتجـون إلى جانب مقر فـرع الحزب (القريب من الجامـع العمري) أطلقت قوات الأمن الرصاص المباشـر عليهم فسقط العشـرات منهم». ويذكر تركية أن المشفى الوطني في درعا استقبل في ذلك اليوم 25 جثة.

تشـرح تفصيـلات الأيـام الأولـى لانتفاضـة درعا باختصـار قصـة الثورة السورية. فالنظام تجاهل مطالب الناس وكرامتهم، ولـم يكلّف نفسه عناء البحث في الأسـباب الجوهرية التـي أدت إلى الانتفاضة، وحصر تفكيـره في كيفية وأد هذه الحـراك في مهده بالاحتـواء أو بالقـوة وبالإجبار من دون تلبيـة المطالب. واخترع النظام في هـذه المرحلة المبكرة (الأهلية/ المدنيـة المختلطة) من عمر الثورة رواية العصابات الإرهابية والمسلّحين والسـلفيين والمؤامرة لتبرير قمعه وقسـوته. وكل ما يُقال اليوم عن المؤامرة والمسلّحين المدسوسين قيل في هذه المرحلة المبكرة مـن عمر الثورة. كما أظهر التلفزيون السـوري صورًا لرزم من العملة الورقية وقطع سلاح في الجامع العمري في عملية فبركة غير متقنة لأدلّة مصـوّرة لإثبـات روايته. وجاء ذلـك حين كانت الثـورة ما زالـت انتفاضة أهلية مدنيـة غير مسـلحة وواضحة الأسـباب والدوافـع، ومـن دون أي عوامل دولية تتدخّـل فيها. ومنـذ تلك الفترة التـي كان فيها النظـام يقف أمام انتفاضة شـعبية أصيلة من أجل الكرامة بـدأ النظام يتحدث عن المؤامرة والإرهاب، وبدأ يفبرك الأدلّة.

علـى الرغم من القسـوة الأمنيـة في قمع التظاهـرات واستسـهال القتل إلا أن الثورة السـورية لم تشذّ عن قاعدة سـلمية الاحتجاجات في أشهرها الأولى، وهي سـمة الثورات العربيـة عمومًا. وسـلكت الحركة الاحتجاجية في سـورية

المسار نفسه الذي سلكته الثورة التونسية تقريبًا، حيث بدأت ردةَ فعلٍ جهوية شعبية على انتهاك مباشر وجسدي لحقوق الإنسان على خلفية حالة من الظلم السياسي والاجتماعي فشل النظام في امتصاصها واحتوائها. وكما في حالة تونس امتدّ الاحتجاج إلى مناطقَ جهوية في مدن ريف دمشق وحمص واللاذقية وحماة ودير الزور. وتجذّرت في هذه المدن بوصفها انتفاضة شعبية رفعت شعارات الحرية والإصلاح والتغيير من دون أن تستهدف النظام ككل. لكن الفارق بين الثورة التونسية والسورية كان في طبيعة النظام الذي تواجهه الثورة، وفي بنية المجتمع السوري ومحيطه الجيوبوليتكي. وهذه الخصوصية هي التي صنعت الفارق.

توقّف انتشار الانتفاضات الشعبية عند أبواب دمشق وحلب، على الرغم من أن الموقف السلبي من نظام الحكم في سورية منتشر في هذه المدن بقوّة لا تقلّ عن النواحي الأخرى. وتوقف الاحتجاج عند أبوابهما لأسباب أمنية ناجمة عن تركّز قوى الأمن فيها، وأخرى تتجلّى في قوة الطبقات المستفيدة من النظام وتركّزها في هذه المدن، والمؤثرة في فئات واسعة من المجتمع. وكانت هذه الفئات متردّدة وغير مطمئنة على المستقبل. ومن أسباب عدم الاطمئنان تخوّف الناس مما يمكن أن تفرزه بنية المجتمع السوري المتنوّعة طائفيًا في حالة تفجّر الثورة. وكان المثالان العراقي واللبناني، وما يمكن أن تكون عليه نتائج عدم الاستقرار الاجتماعي السياسي خصوصًا الانقسام الطائفي، حاضرَين في الأذهان. غير أن مشاركة المدن المليونية الكبرى (دمشق وحلب) بشكل واسع في الانتفاضة الشعبية في بدايتها، وتوطّن الاحتجاجات في الأطراف ومراكزها وفي مناطق الريف السوري، لا يعني في أي حال من الأحول أن الثورة السورية هي ثورة ريفية، أو تصنّف ضمن انتفاضات الفلاحين أو الفقراء. فالفقر كما توضح لنا الإرهاصات الاحتجاجية قبل الثورة قد يكون محركًا للاحتجاج، وقد يعلن عن نفسه باعتباره قوةً غاضبة، لكنه لا ينتج ثورات ترفع شعارات سياسية بالضرورة. وغالبًا ما يكون الاحتجاج الناجم عنه غير منظم، وغير مسيس. ويستطيع النظام السياسي في الدول المختلفة قمع هذا النوع من الاحتجاج فينسحب من دون أن يترك أثرًا إلا في توصيات لجان التحقيق. وتكتسب

احتجاجـات الفقراء طابع الاسـتمرارية في حالة وجود فئات واعية سياسـيًا بين الطبقـات الفقيـرة تسـتطيع توظيف طاقـة الاحتجـاج الاجتماعي لتعبئـة الفقراء على مسـتوى الهُوية أو على مسـتوى الوعي الطبقي بهدف تنظيم عمل سياسـي مثابر[16]. وفي ما عدا ذلك فإن الفقر في غياب التنمية يؤدي دورًا سـلبيًا مناقضًا للمشـاركة السياسية كونه يُهمّش فئات سكانية واسـعة ويعزلها عن الشأن العام، والتأثير السياسـي، ويدفعها إلى الخمول والفراغ الثقافي وسـهولة التبعية للنظام القائم نتيجة الانشغال بتلبية الحاجات اليومية[17].

لم يكـن الفقر والتهميـش الدافع الأسـاس في الثـورة السـورية، ولا كان الريف منطلقها، بل سـاهم التهميش الاقتصادي والاجتماعي في دفع الجماهير إلى المشـاركة في طرح مطالب ذات طابع سياسـي تحرري منذ البداية. فالثورة السورية توطّنت في مراكز الأطراف المهمشة والمفقرة (مدن وبلدات متوسطة) مقابل مركز قوي اقتصاديًا وسياسـيًا (حلب ودمشـق). لكن مَـن فجّرها وأطّرها وأكسـبها طابعًا سياسـيًا هي عواصم المحافظات (مراكز الأطراف) حيث توجد طبقة وسـطى، وفئـات مهنية ومثقّفة ذات وعي سياسـي معرّضة لإشـعاع ثورتي تونـس ومصـر، وراغبة فـي التغييـر. ومنها مـن كان له خبرة سـابقة فـي الدفاع عن حقوق الإنسـان أو فـي المعارضة، ومنها من لـم تكن له مثل هـذه الخبرة. تولّـت هـذه الفئـات قيـادة الحركـة الاحتجاجيـة وتنظيمها قبـل أن يلتحـق بها الريف السـوري والهوامش الطرفيـة للمراكز المدينية التي تشـكل أحزمة الفقر. كان جمهورهـا الأسـاس من الفئـات المتضـررة اقتصاديًـا من سياسـات النظام النيوليبراليـة فـي مرحلة حكم الرئيـس الحالي، لكنّهـا لم تكن ثـورة ريفية، ولا اقتصرت علـى الريف. ولم تُعِق الفوارق الطبقيـة والاجتماعية تحوّلها إلى ثورة وطنية عارمـة لأن القضايا المتعلقة بالاسـتبداد هي ذاتها فـي أي موقع. وبذلك يكون مسار الثورة السورية في بدايتها يشابه الثورة التونسية، وتكون تجربة مدينة درعا التـي فجّرت الثـورة السـورية، والتي تُعتبَـر المركـز الإداري والاقتصادي

(16) عزمي بشـارة، **الثورة التونسـية المجيدة: بنية ثـورة وصيرورتها من خـلال يومياتها** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 111.

(17) المصدر نفسه، ص 110-111.

لسهل حوران، تشابه تجربة سيدي بو زيد في تونس مع اختلافات مهمّة، أهمها ما سبق أن ذكرناه، ويتعلّق بالعوامل التي تحكّمت بانتشار الثورة وكيفية تطوّرها والمرتبطة بطبيعة الاستبداد في سورية، وبطبيعة المجتمع السوري وبنيته أيضًا. أما الفوارق الأخرى ذات العلاقة بالخبرة السياسية والتنظيمية لدى القوى المعارضة في سورية فظهرت في الفارق بين سيدي بو زيد ودرعا، ولاحقًا في أماكن انتشار الثورة كافة. فقد وجد في تونس هامش للعمل النقابي والحزبي، وطيف من الناشطين الحزبيين والسياسيين الذين لديهم تجارب سابقة في اتحادات ونقابات وأحزاب سرية ونصف علنية[18]. أما في سورية فمنعت شمولية النظام السلطوي أي نوع من النشاط السياسي أو المدني، أو حتى النقابي والأهلي. وتدرّب الشعب السوري على النضال والتنظيم في خلال الثورة وساهم في ذلك شبان الأحزاب والقوى المعارضة القائمة. لكن التيار الواسع للثورة الذي لم يراكم خبرات سابقة فقد تلقى تدريبه على العمل السياسي في ظل القمع وفي أثناء الثورة ذاتها.

ظهرت في بداية الثورة فئة من شبان الأحزاب المعارضة المناضلين، وفئة أوسع بكثير من المدنيين غير المؤطرين الواعين سياسيًا واجتماعيًا والمنتمين إلى الطوائف كلها. ظهر هؤلاء في المدن السورية كلها، بما فيها حلب ودمشق. ويعتبر قتل هؤلاء واعتقالهم بالآلاف، أو إجبارهم على الاختباء أو اللجوء إلى المنافي من أهم جرائم النظام التي أدت إلى تجريف البعد المدني للثورة السورية بالقوة. وما زال كثيرون من هؤلاء الناشطين الذين قادوا الثورة في بدايتها فاعلين في العمل الإغاثي والإعلامي. وهو عمل غزير بالتضحيات وعابر للطوائف والمذاهب، وقلة منهم انتقلت إلى العمل المسلح. لكن أغلبية جيل الناشطين هذه تعرّضت إما للقتل أو السجن أو المنافي. ولم يُعرف مصير الآلاف منهم، ولم تُعرف عنهم أي معلومات، وكما يقال في سورية «انقطعت أخبارهم منذ أن اعتقلوا». هؤلاء أبطال الثورة السورية الأوائل من المدنيين الديمقراطيين والناشطين الأهليين الذين تعامل معهم النظام بصفتهم أعداء.

---

(18) المصدر نفسه، ص 155.

ثانيًا: ثورة شعبية سلمية

طرحت الانتفاضة الشعبية على النظام إشكالية جوهرية لا يمكن حلها ببساطة، حيث إن نظامه الأمني كان العامل الرئيس في منظومة القمع، والسبب الرئيس لتذمّر المواطنين بشكل عام. لكنه كان، في الوقت ذاته، أداة النظام الرئيسة في التعامل السياسي مع المجتمع، وأداته الوحيدة في «معالجة» المعارضة والاحتجاج. ومع انتشار الاحتجاجات وتوسّعها أصبحت الأجهزة الأمنية، ولاحقًا الجيش نفسه، الفاعل الرئيس في المحافظات السورية. وسادت في سورية في العقدين الأخيرين بنية رسمية اسمية للسلطة (حكومة وحزب... إلخ)، وأخرى فعلية، لكنها خفية. ولا نقصد بذلك أنها خافية عن أعين الجمهور، أو غير معروفة، بل نقصد أنها غير منصوص عليها في قوانين الدولة، كما أنها لا تحمل ألقابًا رسمية واضحة. وكان جهاز الدولة الحقيقي معروفًا في سورية، بل حاضرًا في كل لحظة في حياة السوريين، لكنه لم يكن موضوع حديث أو نقاش في المجال العام. وكانت المؤسسة الأمنية صلة الوصل بين الرئيس والنظام والمجتمع، بما في ذلك رفع التقارير عن المزاج الشعبي ومدى الرضا الاقتصادي الاجتماعي، وليس السياسي وحده. وساهم تغوّلها وتغلغلها في مجالات الحياة المختلفة في أن تكون الفاعل الرئيس في الدولة بعد أن همّشت الحزب، وأصبحت الهياكل التمثيلية مثل مجلس الشعب، ومجالس الإدارة المحلية، وجهاز الحكومة مؤسسات لتنفيذ وظائف محددة ومتخصصة، وكذلك أدوات للمحسوبية والفساد. لقد كان الوزراء في الواقع مجرد موظّفين عاملين في مجال محدّد. وغالبًا ما يستخدم الوزير ورئيس الحكومة صلاحيات أقل بكثير من صلاحياته القانونية، ويكون، حذرًا من أن يتخذ أي قرار ذي طابع سياسي، أو أن يدخل في مجالات نفوذ الأمن والسياسة، أو أن يرتكب خطأ يُكلّفه حياته أو سمعته. أما صاحب المهمة السياسية بمعنى إدارة الدولة، وصاحب الرؤية الشاملة للمجتمع فهو الأجهزة الأمنية. وأصبح رجل الأمن في سورية الموظف الأعلى رتبة بين أقرانه من موظفي الدولة، حتى لو علوا عليه في المرتبة الرسمية. واشتكى كثيرون من مديري الدوائر والمؤسسات

الحكومية الرسـمية من أن رجل الأمن في مكتبهم، حتـى لو كان بوظيفة متدنية في مجال عمل المكتب والوزارة، يتمتع بنفوذ أوسع وأعمق من رئيسه.

قدّمـت المؤسسـة الأمنيـة للنظام حلـولًا للمشـكلات الحياتيـة المتفاقمة للمواطـن السـوري، بالرقابـة والقمع المباشـر، ما أدى إلـى ازديـاد النقمة على سياساته في أوسـاط الطبقة الفقيرة والوسـطى المفقرة (أحيانًا قام النظام بتفعيل آلية التحالف مع أصحاب النفوذ الاجتماعي والاقتصـادي وحتى الديني للتأثير فـي جمهورهـم. فحيـن أراد وتطلّبت مصلحتـه، تعامل هـذا النظـام «التقدمي» مـع المجتمـع باعتبـاره طوائـف وعشـائر). لكـن الاحتجاجات كسـرت جدار الصمـت وسـاعدت المواطن على تجـاوز حاجز الخـوف الذي بنـاه النظام في داخـل الأنفس على مدى عقـود. وكان حاجز الخوف هذا مصـدر قوة الأجهزة الأمنية فـي جمهورية الصمت هذه. وفي مـا يبدو، فإن تجـاوز الجماهير حاجز الخـوف بامتـداد الاحتجاجـات وكثافة المشـاركة هو مـا دفع الأجهـزة الأمنية إلى تصعيد العنف إلى مسـتويات وحشية غير مسـبوقة لإعادة الاعتبار إلى هيبة الـردع التي حطت منهـا الاحتجاجات، فتمثّلـت اسـتراتيجية القائمين على هذه المؤسسـة في أن القمع هو الحل، والسـبب في أنـه لم يكن شـديد الفاعلية في قمـع الاحتجاجـات، ليس لأن العـلاج كان خاطئًـا، بل لأن الجرعـة كانت غير كافية[19]. ويمكن تلخيص العقلية الأمنية هنا بمقولة: «حيث لا تنفع القوة، ينفع المزيد من القوة».

من المفضل التذكير بـأن هذا لا يعني أن الأمن يتحمّل المسـؤولية وحده وليس النظـام. فالنظام هو الأمن، والأمن هو النظام. وليس الأمن مضلّلًا للنظام

(19) نقل تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 128 في شـأن الشـرق الأوسط (1 آب/ أغسطس 2012) عن أحد المسـؤولين الأمنيين قوله: «كان الضباط يردون بعدوانية في كل مرة يتم التحدث إليهم عن مشـكلات الحل الأمني. إنهـم يكررون بأنهم يسـتطيعون وضع حد لـكل هذا خلال يوميـن لو أنهم أعطـوا الصلاحيات للقيـام بذلك. إنهـم يذكرون أنهـم لا يزالـون يعملون تحـت كثير من القيـود. وهذا صحيح، لأن الأوامر كانت تجنب العمليات واسـعة النطـاق التي يمكن أن توفر للغـرب ذريعة للتدخل. انظر: مجموعـة الأزمات الدولية، «الصراع وتحولاته في سـورية،» (تقرير الشـرق الأوسـط؛ رقم 128، دمشق؛ بروكسل، 1 آب/ أغسطس 2012)، ص 5.

بقدر ما هي خيارات النظام وبنيته وضروراته في الوقت ذاته. اختار صانع القرار الاقتراحات الأكثر تصلّبًا من بين الخيارات التي طرحتها الأجهزة التي غالبًا ما تختلف تقويماتها. واعترف الرئيس الأسد بذلك صراحة حين تباهى في خطابه في 30 آذار/ مارس 2011 بأن الكلام على أن المحيطين به هم المتصلّبون ليس صحيحًا، فهو الأكثر تصلبًا: «أؤكد نقطة أيضًا كما هي عادتي صريحٌ معكم. كان يسألني هذا السؤال أكثر من مسؤول مرّوا بسورية مؤخرًا من الأجانب... يريد أن يطمئن إلى أن الرئيس إصلاحي، لكن مَن حوله يمنعونه، وقلت له: بالعكس، هم يدفعونني بشكل كبير... النقطة التي أريد أن أصل إليها أنه لا يوجد عقبات، يوجد تأخير، ولا يوجد أحد يُعارض، ومَن يُعارض فهم أصحاب المصالح والفساد وأنتم تعرفونهم... قلة كانت موجودة ولم تعد موجودة الآن قلة محدودة جدًا تعرفونها بالاسم، لكن الآن لا يوجد عقبات حقيقية وأعتقد أن التحدي الآن، ما هو نوع الإصلاح الذي نريد أن نصل إليه، وبالتالي علينا أن نتجنّب إخضاع عملية الإصلاح للأحوال الآنية التي قد تكون عابرة كي لا نحصد النتائج العكسية»[20].

كانت محافظة اللاذقية على الساحل السوري من أوائل المدن السورية التي التحقت بانتفاضة درعا من حيث حجم المشاركة الشعبية في التظاهر في ساحة الشيخ ضاهر في وسط المدينة، ومعها مدينة جبلة التابعة لها، وذلك في 25 آذار/ مارس 2011. ومن ثم تراجعت الحركة الاحتجاجية لأسباب أمنية من نمط التظاهرات الشعبية في الساحة العامة للمدينة إلى الاعتصامات المستمرة في الأحياء التاريخية للمدينة مثل «الصليبة» وما حولها. وأفضى فك اعتصام «ساحة العلبي» في 8 نيسان/ أبريل 2011 وقمع تظاهرات عيد الجلاء في سورية في 17 نيسان/ أبريل إلى تقوقع الحركة الاحتجاجية في حي الرمل الجنوبي الطرفي العشوائي الذي تقطنه أغلبية من مهاجري محافظة إدلب وريف اللاذقية وفلسطينيين من اللاجئين في سورية. واستمرت التظاهرات في هذا

---

(20) «النص الكامل لكلمة السيد الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب بتاريخ 30 آذار 2011،» (موقع الرئيس بشار الأسد، 30/ 3/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.presidentassad.org/Bashar_Al_Assad/Assad_Parliament_March_2011_Speech.htm>.

الحي حتى منتصف آب/ أغسطس 2011 [21]. وسنترك هذا المسار عند هذه النقطة ونعود إليه لاحقًا عند الحديث عن مرحلة أخرى من الثورة السورية.

اكتسب الحراك الاحتجاجي في مدينة اللاذقية زخمًا معنويًا وشعبيًا لدى أهالي مدينة جبلة التابعة لها، وأهالي مدينة بانياس التابعة لمحافظة طرطوس المحاذية لجبلة مباشرة منذ يوم 25 آذار/ مارس 2011 وطوال نيسان/ أبريل 2011. ولوحظت في بعض الحالات نزعة لحمل السلاح لدى الشبان غير المنظمين. كما بدأت الحركة الاحتجاجية في عدد من مدن ريف دمشق وبلداته (دوما والتل وحرستا...) في 25 آذار/ مارس 2011 التي لم تتوقف طوال مرحلة التظاهرات السلمية في الثورة السورية. وينطبق ذلك على مدينة حمص وريفها.

لم تُسهم زيادة حدة القمع في تقليص الاحتجاجات أو الحد منها، بل على العكس، كانت الإجراءات القمعية التي تقوم بها قوات الأمن تدفع الأمور إلى أشكال من ردّات الفعل الشعبية غير المتوقّعة أمنيًا. ونتيجة ذلك، ما عادت قوات الأمن قادرةً على ضبط الأمور بقدر ما أصبح سلوكها محفّزًا لردّات الفعل المجتمعية التي لا تستطيع السيطرة عليها. والمفارقة هنا أن الأجهزة الأمنية التي افترضت معرفة المجتمع السوري بشكل جيد لأنها خبرته عبر عقود من الرقابة والتحكّم، أُصيبت بالتخبط والارتباك، فصارت غير قادرة على توقع ما سوف يحدث في الشارع، في حين أن الشارع بات يعرف تدريجًا ما تعتزم الأجهزة الأمنية القيام به كونها تعمل ضمن الآليات ذاتها المعروفة منذ حوادث حماة والتي لم تتغير جوهريًا. وبدا في الشهر الأول من الثورة السورية كما لو أن الميزان الاستخباري يميل لمصلحة المجتمع من خلال نشوء بؤر احتجاجية جديدة خارج توقّعات الأجهزة الأمنية وحساباتها[22]. كان العلاج الوحيد لدى

---

(21) شهادات جمعها الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات نيروز ساتيك من مجموعة من المثقفين والشخصيات السياسية مثل: ثائر ديب وشمس الدين الكيلاني وعلي رحمون وبسام يوسف في أماكن وتواريخ مختلفة.

(22) مجموعة الأزمات الدولية، «الصراع وتحولاته في سورية،» ص 5.

النظام تصعيد استخدام القوة ليتجاوز منذ بداية عام 2012 حدود وسائل القمع التي يستخدمها نظام ما داخليًا، إلى شن الحرب الفعلية التي تستخدم فيها الطائرات والمدفعية والصواريخ وتكتيك القصف والحصار والاقتحام وغيرها، ما أوصله إلى استخدام العنف بدرجة لا نعتقد أن أحدًا توقعها.

قبل ذلك، تُبين حوادث مثل اعتصام «ساحة الساعة» في مدينة حمص (18 نيسان/ أبريل 2011) وحوادث الجمعة العظيمة في دمشق (22 نيسان/ أبريل 2011) الفخ الذي أوقع النظام نفسه فيه. وسنتوقّف عندها باعتبارها حوادث مفصلية في الثورة. فحين واجه التظاهرات بالرصاص توسعت بؤرة الاحتجاج، وحين حاول أن يوقف إطلاق النار انضمت فئات جديدة إلى الاحتجاجات. وعلى سبيل المثال، سهّل امتناع النظام عن إطلاق الرصاص[23] على التظاهرات السلمية في جمعة الإصرار (15 نيسان/ أبريل 2011) انخراطَ معظم مدن الريف الدمشقي في الاحتجاجات، وبأعداد كبيرة، إلى جانب درعا وحمص واللاذقية، كما بدأت المناطق الكردية ومدينة دير الزور تنخرط فيها تدريجًا، إذ شهدت هذه المناطق في هذا التاريخ، وللمرة الأولى، انطلاق تظاهرات تُنذِر بإمكانية اشتعالها.

إضافة إلى عدم صدقية الرواية الرسمية للنظام في تبرير القتل، شكّل مسار الحوادث، وتوسيع نطاق الاحتجاج خلفيةً لقرار النظام الامتناع عن إطلاق النار على تظاهرات جمعة الإصرار في 15 نيسان/ أبريل 2011 [24]. ويهمّنا هنا أن نبرز العناصر التالية في هذه الخلفية:

- **مسار الحوادث على الأرض:** لم ينجح القمع الأمني في يوم الجمعة

(23) من الواضح أن خطوة الامتناع عن إطلاق النار اتُّخذت عقب اتصالات الأجهزة الأمنية ببعض الناشطين ووجهاء المحافظات، وبعد تقويمات داخلية أجراها النظام أدت إلى تخفيف وطأة إطلاق النار، وكذلك لقاءات الرئيس وجهاء المدن المنتفضة، وبعض أهالي الشهداء، وتأليف حكومة جديدة.

(24) لم يصدر تعهد حكومي بعدم إطلاق النار على المحتجين إلا في كلمة بثينة شعبان في 13 أيار/ مايو 2011، لكن الشهادات كلها التي أجريت في «المركز العربي» والتغطية الإعلامية تؤكد عدم قيام قوات النظام بإطلاق النار على التظاهرات منذ جمعة الصمود في 8 نيسان/ أبريل 2011 حتى 16 نيسان/ أبريل موعد كلمة الرئيس أمام حكومة عادل سفر.

التي أُطلق عليها «جمعة الصمود» (8 نيسان/ أبريل 2011) في تقليص حجم المشاركة في الاحتجاجات، بل اتخذ مسار الاحتجاجات منحًى تصاعديًا. وأدى سقوط نحو 20 شهيدًا وعشرات الجرحى في تظاهرات درعا إلى ردة فعل شعبية عكسية تمثّلت بخروج تظاهرات كبيرة في مدن محافظة درعا وقراها كلها (جاسم وانخل والحراك وداعل ونوى والصنمين وتسيل وكفرشمس). واستقرّت هذه التظاهرات في الساحات العامة، حيث أُعلِن عن اعتصام مفتوح في مدن محافظة درعا كلها حتى تحقيق المطالب[25]. ومنذ ذلك الحين ما عادت التظاهرات ردة فعل طارئة أو هبّة تضامنية تنتهي في حينها، بل راحت تخرج بوتيرة يومية في هذه المدن. كما انتشرت التظاهرات في المدن الأخرى مثل حمص واللاذقية وجبلة وبانياس ومدن ريف دمشق. وتميزت التظاهرات بسلميتها وطابعها الشعبي الذي كان يشبه الأعراس والتجمعات في الأفراح، وتميزت بالتصفيق وترديد الأهازيج الشعبية والأغاني الوطنية والهتافات.

- **هشاشة الرواية الرسمية**: منذ الأيام الأولى للتظاهرات السلمية اخترعت السلطة مصطلح «المندسين» أو «الطرف الثالث» ليصبح أحد أبرز مفردات الخطاب الرسمي في تبرير سقوط الشهداء والجرحى بشكل يومي. ويندرج هذا الاستخدام ضمن نظرية المؤامرة التي استخدمها النظام في تفسير ما يجري من احتجاجات اجتماعية - سياسية باعتبارها مؤامرة ضد «نهج سورية المقاوم». وتبنّى حلفاء النظام، ولا سيما إيران وحزب الله، هذا التفسير منذ الأسابيع الأولى للثورة. ففي 12 نيسان/ أبريل 2011 قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، رامين مهمان برست، عن الاحتجاجات في سورية طوال الأسابيع الثلاثة الماضية التي شهدت سقوط 200 قتيل وفقًا لتقديرات جماعات حقوق الإنسان: «إنها ليست حدثًا تلقائيًا بل نتاج تدخل أجنبي.

(25) تلخصت مطالب أهل درعا حتى ذلك التاريخ بإقالة المحافظ ومعاقبة عاطف نجيب، وتقديم اعتذار لذوي الشهداء في درعا، إضافة إلى مطالب سياسية كتبها ناشطو درعا على اللافتات الاحتجاجية وأصبحت في ما بعد مطالب جامعة وهي: إطلاق الحريات العامة، رفع حالة الطوارئ، إلغاء المادة الثامنة من الدستور السوري التي تنص على أن حزب البعث قائد للدولة والمجتمع.

ما يحدث في سورية عمل شرير ينفّذه الغربيون والأميركيون والصهيونيون خصوصًا. إنهم يحاولون بمساعدة إعلامهم خلق احتجاج مصطنع في مكان ما أو المبالغة في مطلب لجماعة صغيرة وعرضه باعتباره مطلب الأغلبية وإرادتها. ينبغي ألا تنطلي على أحد هذه اللعبة التي يلعبها الأميركيون»[26]. نذكّر مرة أخرى أن هذا البيان صدر في مرحلة التظاهرات السلمية.

أما حزب الله فأوضح موقفه من الثورة السورية، أول مرة، في أثناء كلمة لأمينه العام السيد حسن نصر الله في ذكرى تحرير جنوب لبنان في 25 أيار/ مايو 2011 تبنّى فيها رؤية النظام السوري وإيران في شأن الاحتجاجات في سورية. واعتبر نصر الله «أن إسقاط النظام السوري هو مصلحة أميركية وإسرائيلية». ودعا السوريين «إلى الحفاظ على نظامهم المقاوم والممانع، وأن يعطوا المجال للقيادة السورية لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة»[27]. لكنه كان أكثر حذرًا من الخطاب الرسمي الإيراني، فهو لم يعتبر التحرك الشعبي مؤامرة، واقتصر على القول إن إسقاط النظام يخدم مصلحة أميركية - إسرائيلية[28].

تلخّصت الرواية الرسمية في تبرير إطلاق النار على المتظاهرين بوجود «المندسين» الذين يطلقون النار على المحتجين وقوات الأمن معًا. وكانت هذه الرواية رواية مستهلكة وغير مقنعة شعبيًا، إلا أنها كانت حاضرة في بيانات وزارة الداخلية السورية كلها قبل أن يتم استبدالها في نهاية نيسان/ أبريل 2011 بعبارة «المجموعات التكفيرية»». والجدير بالذكر أن الرئيس نفسه استخدم فكرة الجراثيم في تشبيه حضور المؤامرة الميتافيزيقي الدائم بوجود الجراثيم

---

(26) «طهران: احتجاجات سوريا مؤامرة،» (الجزيرة نت، 12/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://aljazeera.net/NR/exeres/7713E80B-4510-4091-99E7-21B29EBF2C01.htm>.

(27) لمتابعة كلمة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، في 25/ 4/ 2011، انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=LRv5wU20It8>.

(28) تطور خطاب حزب الله ضد الثورة السورية لاحقًا مركزًا على الجماعات الإسلامية، وعلى «المؤامرة الأميركية الصهيونية الخليجية». وتجلى ذلك بشكل خاص في خطاب فارق للسيد حسن نصرالله في 26 أيار/ مايو 2013، أعلن فيه انخراط الحزب بشكل كامل في حرب النظام على الشعب السوري، مكرسًا نفسه طرفًا فاعلًا في محور طائفي مذهبي يشمل إيران وحكومة المالكي ونظام بشار الأسد.

في الجسـم دائمًا. والمقصود في هذه الحال أن المندسـين هـم جزء من مؤامرة دائمة على سـورية، وأنهم يمثلون تغلغلها في داخل جسـم الدولة أو المجتمع، وأن وجـود المؤامرة أمرٌ دائمٌ ومفروغ منه فـي رأي الرئيس مثل وجود الجراثيم في الجسـم. لكن المشـكلة هي مناعة الجسـم، في إشـارة إلى الضعفـاء الذين يقللون من مقاومة الجسم للجراثيم، أي لفاعلية المؤامرة ومن تدسّهم المؤامرة في جسد الدولة أو الشعب: «الجراثيم تتواجد في كل مكان على الجلد وداخل الأحشـاء ولـم يفكّر العلماء عبر تاريخ التطور العلمي بأن يقوموا بإبادة الجراثيم وإنما فكروا دائمًا كيف نقوّي مناعة أجسادنا، وهذا ما علينا أن نفكر به وهو أهم من التحليل بالنسبة للمؤامرة»[29].

كان عدد الشـهداء في «جمعـة الصمود» (8 نيسـان/ أبريل 2011) الأعلى حتى ذلك اليوم. وفي اليوم التالي لمجزرة درعا أصدرت وزارة الداخلية السورية بيانًا اتّهمت فيه «المندسّـين» بارتكاب الجريمة التي أدّت إلى سـقوط 20 شهيدًا فـي درعـا. لم يكـن فـي وارد السـلطات أن أحـدًا من الشـخصيات الرسـمية أو البرلمانية سـيخرج ويشـكّك في هذه الرواية. لكن الأجواء الجديـدة وردة الفعل الشـعبية الغاضبة على هذه المجزرة دفعت النائب في مجلس الشـعب السوري، ناصـر الحريري، إلى الظهـور على «قناة الجزيـرة» في 10 نيسـان/ أبريل 2011 ليحمّـل قوات الأمن مسـؤولية قتـل المتظاهرين، معتبـرًا ذلك «وصمـة عار» في جبين من أعطى الأوامر بإطلاق النار، وطالب الرئيس بتحمّل مسؤوليته في وقف سـفك الدماء. وفي اليوم ذاته شـكّكت، سميرة المسالمة، رئيسـة تحرير صحيفة تشرين السورية بالرواية الرسمية عن وجود «طرف ثالث» يتحمّل مسؤولية سقوط الشـهداء في درعا، وطالبت السـلطة بالتحقيق مـع قادة الأجهـزة الأمنية ومعاقبة المسؤولين الأمنيين عن تقصيرهم إذا كان ثمة «مندسّون» في التظاهرات. وأُقيلت المسـالمة بعد ذلك مباشـرة من منصبها في صحيفة تشرين السـورية. أما النائب ناصـر الحريري فأُجبر بعد دخول الجيش إلى درعا في 25 نيسـان/ أبريل 2011

(29) «كلمـة الرئيـس بشـار الأسـد علـى مـدرج جامعة دمشـق،» (موقـع الرئيس بشـار الأسـد، 20/ 6/ 2011)، على الموقـع الإلكترونـي: <http://www.presidentassad.org/Bashar_Al_Assad/Bashar_Al_Assad_Damascus_University_2011_Speech.htm>.

على التراجع عن قرار استقالته. ووضع تحت الإقامة الجبرية إلى حين تمكّنه من الهرب إلى خارج سورية في 23 آب/ أغسطس 2012 (30).

- **كلمة الرئيس الأسد أمام الحكومة الجديدة**: كان الخطاب الأول للرئيس الأسد أمام مجلس الشعب في 30 آذار/ مارس 2011 صادمًا لشرائح واسعة من المجتمع السوري، ومغايرًا في مضمونه للتوقعات الشعبية باتخاذ الأسد خطوات إصلاحية سريعة وجادّة تفتح الباب أمام معالجة الأزمة السياسية في سورية. وتنبّه النظام لردة فعل المحتجين السلبية على خطاب الرئيس في مجلس الشعب. ومن جديد بدأت الأوساط السياسية القريبة من دائرة صنع القرار في سورية، ووسائل الإعلام المحلية، الترويج لخطوات إصلاحية سريعة سوف يعلن الأسد عنها في «كلمته التوجيهية» للحكومة الجديدة برئاسة عادل سفر في 16 نيسان/ أبريل 2011. وكانت كلمة توجيهية فعلًا، إذ استخدم فيها الرئيس الأسلوب التربوي في عملية الأستذة على وزرائه، شارحًا لهم كيفية التعامل مع شكاوى المواطنين، وكيف يردّون على الرسائل. وصوّر التلفزيون السوري الوزراء وهم يكتبون كل كلمة يقولها الرئيس مثل تلامذة نجباء في صف مدرسي. ومع أن المشهد بدا سورياليًا إلا أنه كان مقصودًا. والهدف منه الإيحاء بأن الرئيس لا يتحمّل أي مسؤولية عن أي خطأ، فهو يعلّم الحكومات ما عليها أن تفعل، لكنها لا تقوم بواجبها وهذه الأمور من الأساطير التي عمل النظام على نشرها في سورية، ولكن في هذه المرة تم تصويرها وبثّها مباشرة إلى الناس. وكانت كلمة الأسد أمام الحكومة الجديدة في 16 نيسان/ أبريل 2011 مغايرة لخطابه أمام مجلس الشعب في اللغة المستخدمة، إذ ابتعد عن مفردات الفتنة والمؤامرة، وركّز على ضرورة الإصلاح، وشرعية التظاهرات الشعبية، وأحقية مطالب الناس. كما حمل خطابه وعودًا مُجَدْوَلة زمنيًا برفع حالة الطوارئ، وإصدار قانون ينظّم التجمع والتظاهر السلمي.

في سبيل تهدئة الأوضاع وتخفيف الاحتقان الشعبي قبيل كلمة الأسد، صدرت أوامر بعدم إطلاق النار على المحتجين، وقُدِّمت «تنازلات سياسية

---

(30) «المعايطة يؤكد لـ «عمون» وصول النائب الحريري إلى الأردن،» (عمون (موقع إلكتروني)، 23/ 8/ 2012): <http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=129768>.

كبيـرة» بمقاييس النظـام، وبحسـب نمط تفكيـره[31]؛ حيـث أُقيل محافظـا درعا وحمـص، وأحيل محافـظ درعا ورئيس فرع الأمن السياسـي فيهـا على القضاء، وأُلّفـت لجنـة للتحقيق فـي أحـداث درعـا، وأُعلِن عـن تأليف لجان تشـرع في

---

(31) أصدر الرئيس السوري بشار الأسد في 31 آذار/ مارس 2011 توجيهاته للجهات المختصة بتأليـف ثلاث لجان للقيام ببعض الخطـوات الإصلاحية. وبناء على هـذه التوجيهات ألّف رئيس مجلس القضـاء الأعلى لجنة قضائية خاصة لإجراء «تحقيقات فورية في جميع القضايا التي أودت بحياة عدد من المواطنين المدنيين والعسـكريين في محافظتي درعا واللاذقية». كمـا ألّفت القيادة القُطرية لحزب البعث العربي الاشـتراكي لجنة من كبار القانونيين لـ «دراسـة وإنجاز تشـريع يضمن المحافظة على أمن الوطن وكرامة المواطن ومكافحة الإرهاب وذلك تمهيدًا لرفع حالة الطوارئ على أن تنهي اللجنة دراسـتها قبل 25 نيسـان 2011». وشُكلت لجنة أخرى لـ «دراسـة تنفيذ توصية المؤتمر القُطري العاشر المتعلقة بحل مشـكلة إحصاء عـام 1962 في محافظة الحسـكة علـى أن تنهي اللجنة دراسـتها قبل الخامس عشـر من نيسان 2011 وترفعها للرئيس الأسد تمهيدًا لإصدار الصك القانوني الملائم».

بدأت لجنة التحقيق في القتلى الذين سـقطوا في حوادث درعا عملها في 5 نيسـان/ أبريل 2011 بالتحقيق مع رئيس فرع الأمن السياسـي عاطف نجيب. ولم تعلن اللجنة نتائج التحقيق إلا مع قرارها في 13 حزيران/ يونيـو2011 منع رئيس فرع الأمن السياسـي في درعا عاطف نجيب ومحافظ درعا السـابق فيصل كلثوم من السفر إلى خارج البلاد. انظر: «دمشق تمنع أحد أقرباء الأسد ومحافظًا سابقًا من مغادرة الأراضي السـورية،» **الشـرق الأوسـط**، 14/ 6/ 2011، على الموقـع الإلكترونـي: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=626456&issueno=11886>.

لكـن لم يُسـمع عن أي إجراء آخـر ضدهما إلا منع السـفر هذا. كما أصدر الرئيس بشـار الأسـد مرسومًا تشـريعيًا في 4 نيسـان/ أبريل 2011 رقم 48 يقضي بإحداث معهد الشام العالي للعلوم الشرعية واللغة العربية والدراسات والبحوث الإسلامية مقره مدينة دمشق ويرتبط بوزارة الأوقاف. انظر: «الرئيس الأسـد يصدر المرسـوم التشـريعي 48،» **البعث**، 4/ 4/ 2011، على الموقع الإلكترونـي: <http://www.albaath.news.sy/user/?id=1103&a=97999>.

كمـا أمـر الرئيس السـوري فـي 5 نيسـان/ أبريل 2011 بإعـادة المعلمـات المنقبـات (1200 معلمـة) إلى العمـل. وأغلق نـادي القمار الوحيد في سـورية «كازينو دمشـق». انظر: «سـعد: اعدنا عددًا مـن المدرّسـات المنقبـات إلـى عملهـن،» (سيريا نيـوز (Syria- News)، 6/ 4/ 2011)، علـى الموقـع الإلكتروني: <http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=131036>.

وأقر مجلس الوزراء في جلسـته التي عقدها في 19 نيسـان/ أبريل 2011 مشـروع مرسوم تشريعي يقضي بإنهاء حالة الطوارئ في أنحاء الجمهورية العربية السـورية كلها. كما أقر المجلس مشـروع مرسـوم تشريعي يقضي بإلغاء محكمة أمن الدولة العليا المحدثة بالمرسوم التشريعي رقم 47 لعام 1968 وتعديلاته وإحالة الدعاوى المنظورة أمامها إلى مرجعها القضائي المختص. إضافة إلى إقرار مشروع مرسوم تشريعي يقضـي «بتنظيـم حق التظاهـر السـلمي للمواطنين بوصفـه حقًا من حقوق الإنسـان الأساسـية التـي كفلها دسـتور الجمهورية العربية السـورية. انظر: «مجلس الوزراء يقر مشـروعات مراسيم اسـتراتيجية،» **البعث**، 20/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albaath.news.sy/user/?id=1117&a=99177>.

لكن القانون يعطي وزارة الداخلية الحق في منح الترخيص للتظاهرة. لكن كل مَن توجه إلى الوزارة لطلب رخصة تظاهرة جرى إما السخرية منه أو التنكيل به أو اعتقاله. وكان هذا الأمر مجرد إجراء إعلامي.

دراسة ثلاث حزم إصلاحية هي: إلغاء حالة الطوارئ، وإعداد قوانين الأحزاب والإعلام، وإعداد قانون يُنظّم التظاهر السلمي والتجمع. إضافة إلى ذلك قامت السلطة بالاستجابة لمطالب قديمة للمؤسسة الدينية، فأعلن التلفزيون السوري تأسيس معهد شرعي في دمشق، وإعادة مئات المُعلّمات المُنقّبات والمنقولات من سلك التعليم إلى العمل التعليمي مجددًا، وإغلاق كازينو دمشق[32].

---

(32) الإجراء الأخير هو كما يبدو من شروط البوطي لدعم النظام، إذ سبق أن اعترض عليها تحديدًا (نقل المنقبات من مهنة التدريس، والكازينو، ومسلسل «ما ملكت أيمانكم» الذي أثار ضجة في حينه بسبب إباحيته) ولم يحضر صلاة الاستسقاء بدعوة من رئيس الجمهورية. وكان «الرئيس بشار الأسد قد دعا في 5 كانون الأول/ ديسمبر 2010 وزارة الأوقاف إلى إقامة صلاة الاستسقاء بعد صلاة ظهر يوم الجمعة 10 كانون الأول/ ديسمبر 2010». وذكرت وكالة الأنباء الرسمية السورية (سانا) أن وزارة الأوقاف «أهابت بأئمة وخطباء المساجد إقامة الصلاة عقب صلاة الجمعة في جميع المحافظات السورية؟ انظر: «الرئيس الأسد يدعو إلى صلاة استسقاء يوم الجمعة المقبل،» (سيريا نيوز، 5/ 11/ 2010)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=125344>.

انتقد الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي الدعوة لصلاة الاستسقاء بالطريقة التي تمت بها في سورية، وأرجع عدم هطول الأمطار إلى بثّ مسلسل درامي في رمضان الفائت، وإلى قرارات صادرة عن وزير التربية السوري. وحذّر الشيخ البوطي في درسه الأسبوعي الذي تلا الدعوة إلى صلاة الاستسقاء من أن عدم الرجوع عن هذه القرارات الوزارية، وعدم توبة الممثلين في المسلسل ستؤدي إلى أخطار لم يحددها، إنما قال إن شح الأمطار هو بدايتها فحسب. وكان الشيخ البوطي قد قطع درسه الأسبوعي عند حديثه عما فعله المأمون بالإمام أحمد بن حنبل بعد تأثره بالمعتزلة، وقال للحضور إنه استخار الله في أن يحدثهم في «أمر من الأمور الناجزة التي تشغل بالنا اليوم». وأشار إلى صلاة الاستسقاء وشح الأمطار، وقال: «هناك أسباب لهذه البليّة إذا ارتفعت ستنهمر الأمطار بدون صلاة الاستسقاء، وإذا بقيت ستجدون أن هذه الحالة ستستمر وتتطور». وفي شرحه الأسباب أوضح البوطي أن **السبب الأول** هو ما سمّاه «المسلسل المشؤوم الذي بعث الشؤم في هذا البلد»، موضحًا أنه سبق ونبّه إلى هذا الخطر منذ أربعة أشهر، في إشارة إلى انتقاده مسلسل «ما ملكت أيمانكم» للمخرج السوري نجدت أنزور. وقال البوطي إن السبب هو انتقاد أصحاب المسلسل القرآن، من خلال اسمه، واتهامه القرآن بأنه «يرسخ الذكورية في المجتمع، ويُرسّخ مجتمع الجواري بين النساء ثم وجد من احتضن هذا المسلسل ونشره ونثره خلال ثلاثين حلقة».

أما **السبب الثاني** فقال البوطي إن الرئيس بشار الأسد أصدر توجيهًا بمنع النقاب في قاعات التدريس والدراسة وفي قاعات الامتحان. وأشار إلى أنه كان في مقدّمة من أيدوا ذلك القرار «لأن مجالس العلم سبب من أسباب الرخصة في ما يتعلق بالنقاب». وأضاف البوطي: «لكن وزير التربية، أصلحني الله وإياه، أصدر أمرًا بطرد حوالى 1200 مُدرّسة صالحة، قيل بسبب النقاب... وليس فيهن واحدة تفقد عقلها لتقف تُدرّس والنقاب على وجهها». وتابع البوطي: «لكن لماذا طُرِدن؟ لأنهن متديّنات ولأنهن حريصات على دينهن» وأشار البوطي إلى تأثير هذا القرار بالقول: إن هؤلاء المطرودات يبكين في الليالي الحالكات... يدعون الله... ظُلِمن بدون موجب، والنبي عليه الصلاة والسلام يقول: اتقِ دعوة المظلوم فليس بينها وبين الله حجاب». =

دخل استرضاء البرجوازية الدمشقية ورجال الدين وجمهور الأكراد في صلب محاولة النظام احتواء الثورة. فعلى الرغم من تحالف أوساط واسعة منها مع النظام، إلا أنه خشي من احتمال تأثرها بالحوادث الثورية الجارية. كما جرى استقبال ذوي شهداء درعا وبانياس في قصر الرئاسة. وأصدر الرئيس مرسومًا بمنح الجنسية لأكراد الحسكة المسجلين بصفتهم أجانب في السجلّات المدنية، واعتبر عيد «النوروز» عيدًا وطنيًا، وألغى المرسوم 49 المتعلق ببيع العقارات وشرائها في المناطق الحدودية[33].

أَمِلَ النظام السوري في أن تساهم «الخطوات الإصلاحية» التي اتخذت قبيل «جمعة الإصرار» (15 نيسان/ أبريل 2011) في تقليص المشاركة الشعبية

= أما السبب الثالث والأخير الذي أشار إليه البوطي في درسه، والذي يؤدي إلى شح الأمطار، فهو ما سمّاه المدارس الخاصة، في إشارة إلى الانذارات التي تلقتها المدارس الخاصة السورية جراء تشددها من الناحية الدينية. وقال البوطي: «نضع أولادنا بها كي نربيهم تربية دينية، ما دخلكم بنا...؟! سجادة الصلاة ممنوعة، والمصاحف الدينية ممنوعة، ولا يجوز فصل الذكور عن الإناث في المرحلة الابتدائية!! لماذا هذه المعاداة لمظاهر الدين؟» مضيفًا: «من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر»... لكن الشيخ البوطي ترك الباب مفتوحًا أمام النجاة من هذا الخطر وربطه بزوال هذه الأسباب، فقال: «إن زالت هذه الأسباب بإذن الله ستجدون الرخاء قد عاد، وإن بقيت هذه الأسباب، فالأمر خطر، هذه هي سنّة ربّ العالمين، استمرار هذا الأمر بهذا الشكل ينذر أكبر معين للماء بالنضوب». وفي حديثه عن كيفية زوالها، طالب البوطي مخرج مسلسل «ما ملكت أيمانكم» والممثلين فيه أن يتوبوا إلى الله ويعلنوا خطأهم، كما طالب بالتراجع عن قرارات وزير التربية وبـ «ردّ الظلامة عن المدرسات وإعادتهن»، وانتقد البوطي في الدرس ذاته الطريقة التي دعي الناس بها إلى صلاة الاستسقاء، وتحديدًا في أن يصلي الناس فرادى في مساجدهم ويتداعون في ما بينهم إلى التوبة ورد المظالم. وقال: «ليس هذا المأثور عن المصطفى». وذكّر أن صلاة الاستسقاء بحسب فقهاء المسلمين يسبقها صوم لثلاثة أيام، وتتم بشكل جماعي في مكان واحد لا بحسب المسجد الذي يصلي فيه. وأضاف البوطي: «إذا صلوا الاستسقاء بدون هذه الشروط، لن يستجاب الدعاء، وعندئذ ستكون نتيجة هذه الصلاة أن نسمع الاستهزاء والاستخفاف بنا...». وذكر البوطي في حديثه أنه في أيام الرئيس الراحل حافظ الأسد اقترح قيام صلاة الاستسقاء بشروطها وقيودها كاملة، وأبلغها إلى الرئيس الراحل، وتمّت الدعوة باسمه واجتمع حوالى نصف مليون من الناس في سوق الحميدية ومحيط المسجد الأموي بدمشق... وفي آخر الأسبوع هطلت الأمطار، ثم أعقبتها الثلوج». انظر: «البوطي: مسلسل «ما ملكت أيمانكم» وطرد المنقبات السبب في انحباس الأمطار،» (سيريا نيوز، 13/ 12/ 2010)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/var/articlem.php?id=12814>.

(33) **مسألة أكراد سورية: الواقع - التاريخ - الأسطرة** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 102-103.

فـي الاحتجاجـات. وبـدا واضحًـا أن النظـام السـوري بعـد «جمعـة الصمود» (8 نيسـان/ أبريل 2011) بـدأ يُعيـد حسـاباته فـي ما يتعلـق بالنهـج الأمني في مواجهة الانتفاضة، مع الميل إلى تغليب الحل السياسـي والاسـتجابة للمطالب الشعبية. لكن النظام لم يُدرِك تسارع الانتفاضة واتساعها وارتفاع سقف مطالبها، كما لم يُدرِك حالة «انعدام الثقة» لدى المحتجين بأركانه ومؤسسـاته، ولا سيما رئاسـة الجمهورية. وهذا ما يُفسّـر إصـرار المحتجين على اسـتمرارية حراكهم باعتباره وسـيلة الضغط التـي تجعل النظام لا يسـتجيب للمطالب فحسـب، بل يُطبّقهـا مـن دون أن يحنث فـي وعوده كما كان يجري سـابقًا. ومـن هنا واصل الشعب احتجاجه السـلمي، وشجّعته على مواصلة النبرة الإصلاحية للنظام، في حين كان هدف النظام من هذه النبرة وقف الاحتجاج.

ما لم يفهمه المراقبون، ومنهم أكاديميون وإعلاميون، أن الشعب السوري لا يعتبر تغيير القوانين تغييرًا حقيقيًا، لأنه يعرف أن النظام لا يحكُم بالقانون، بل يضع نفسـه وأجهزته فوق القانون. ولذلك فإن الشعب السـوري حين يسمع عن تغيير القوانين، يعرف أنها ليست خبرًا، حتى لو طالبت المعارضة بتغيير هذه القوانين.

ثمـة عامل آخر لم يفهمه النظـام وهو «عامل الزمن» فـي مرحلة التغيرات الثوريـة. فقد كانـت الخطوات الإصلاحيـة المتخذة تجري بأثـر رجعي، أي إن التنازلات التي قدّمهـا النظام قبيل جمعة الإصرار، كانت هي مطالب المحتجين في الأيام الأولى لانتفاضة درعا، وكانت كفيلة في حال اتخاذها في ذلك الوقت بتغييـر مسـار الاحتجاجات. لكنهـا صارت غير كافيـة حين وعد النظـام بها من دون ضمان التنفيذ، وعند ذلك رفع المحتجون مطالب جديدة، وأصبح التجمع والتظاهر ممكنًا أَسـمحت بـه الدولة أم لم تسـمح. كما أن التظاهرات الشـعبية أسـقطت حالة الطوارئ فـي الواقع قبل المراسـيم الثلاثة التي صـدرت في 19 نيسـان/ أبريل 2011، والتي ألغت حالة الطوارئ ومحكمة أمن الدولة ونظمت التظاهـر السـلمي كمـا وعـد الرئيس فـي خطابه قبـل ثلاثـة أيام مـن صدورها. وتطوّرت مطالب المحتجين إلى «تغيير النظـام» لا «إصلاحه». وفي ضوء ذلك ارتفعت في التظاهرات مطالب وشـعارات يمكن أن نسـتخلص منها بشكل عام

رؤية المحتجّين إلى التغيير في سورية، وهي تبدأ بتعديل الدستور (المادة الثامنة وصلاحيات رئيس الجمهورية)، والاستعاضة عنه لاحقًا بدستور جديد، وحل حكومة عادل سفر، وتكليف شخصية وطنية تأليف حكومة وحدة وطنية تقوم بإجراء حوار وطني ومجتمعي من أجل الانتقال الديمقراطي.

لم تلبّ الخطوات الإصلاحية التي عرضها الأسد في كلمته في 16 نيسان/ أبريل 2011 مطالب المحتجين، لكنها أثّرت في مزاج الشارع المحتج إيجابًا بعد انفتاح الأسد على المطالب الشعبية والاعتراف بأخطاء نظامه وبتأخّر عملية الإصلاح، إضافة إلى وعوده بعدم إطلاق النار على التظاهرات السلمية. شجّعت كلمة الأسد ووعوده الإصلاحية المحتجين على متابعة النضال السلمي لتحقيق مطالبهم من دون التطرّق إلى «إسقاط النظام»، وهو ما لم يفهمه النظام الذي توقع أن تنتهي التظاهرات بمجرد إعلان الرئيس استجابته للمطالب. فعاد على الفور إلى اتباع النهج الأمني نهجًا وحيدًا لمواجهة هذه الاحتجاجات، وتبين ذلك في مناسبتين شكّلتا انعطافًا في مسار الانتفاضة الشعبية، وساهمتا في تحوّلها إلى ثورة، هما اعتصام ساحة الساعة في حمص، والجمعة العظيمة.

1 - اعتصام ساحة الساعة في حمص

تميّزت حمص بقابلية الاحتجاج للأسباب ذاتها التي تم إيرادها سابقًا في شأن أوضاع سورية الاجتماعية والسياسية والحالة الثورية العربية بشكل عام. لكن عوامل متضافرة سرّعت انخراط المدينة في الحركة الاحتجاجية الناشئة. وجعلتها تبدو لأشهر طوال كأنها وحدها تحمل عبء الثورة، كما بدأت منها الاحتكاكات الأولى ذات الطابع الطائفي. ومن هذه العوامل ما يرجع إلى ما قبل الثورة، وأبرزها[34]:

---

(34) نجاتي طيارة، مقابلة شخصية أجراها معه الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حمزة المصطفى، في 3/ 8/ 2012، وعمر إدلبي، مقابلة شخصية أجراها معه الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حمزة المصطفى في الدوحة في 5/ 8/ 2012.

- **ممارسـات المحافظ**: يمكـن القول إن مثـال محمد إياد غـزال، محافظ حمـص، يُعتبَر مُجسّـمًا يشـرح واقـع النظـام التسـلّطي الأمنـي فـي تحالفه مع شـريحة رجـال الأعمـال. فقـد تضرّر سـكان مدينـة حمص بشـكلٍ كبيـر جراء سياسـات المحافظ، خصوصًا في ما يتعلق باستملاك الأراضي الزراعية (منطقة البسـاتين[35]، الميمـاس[36]، مشـروع مدينـة تدمـر). إضافة إلى مشـروع «حلم حمـص» الذي لم تمهله الثورة. لذلك من غير المسـتغرب أن يكون أول شـعار سياسي موجّه أطلق في حمص هو «الشعب يريد إسقاط المحافظ».

- **الـدلالات الرمزيـة لقضية طـل الملّوحـي**: اعتقلت طـل الملّوحي، ابنة التاسعة عشـرة، في 27 كانون الأول/ ديسـمبر 2009 على خلفية ما تكتبه على مدوّنتهـا من نقـد للنظام. ومـا لبثـت أن تحوّلت إلى رمـز من رمـوز المعارضة السورية. وبرّرت الرواية الرسمية اعتقال المدوّنة السورية طل الملوحي بأسباب مسّـت شـرف العائلات الحمصية بشـكل مباشـر (الملّوحي: إحـدى العائلات الحمصيـة العريقـة) حيث اتُهمت بالتجسـس لمصلحـة الولايـات المتحدة من خلال ضابـط نمسـاوي يعمل فـي قـوات «الأنـدوف» الموجودة فـي الجولان السـوري المحتل. وعلاوة على هذا التلفيق جرى الترويج أنه أقام علاقة جنسية غير شرعية معها، وجنّدها لمصلحة السفارة الأميركية في القاهرة. وكانت قضية طل الملّوحي «بصفتها امرأة مهانة» حاضرة في مطالب المحتجين في تظاهرات حمص منذ انطلاقتها. ولعل شـعار «بدنـا طل الملّوحي... بدنـا طل الملّوحي» الذي كان يتكرر في كل تظاهرة يشـرح، وبصورة معقـدة، كيف تحـوّلت قضيتها من قضيـة «مدوّنة» إلـى قضيـة «كرامة مدينـة»[37]. وتكـرّر المشـهد ذاتـه عندما ضربت واعتقلت الناشـطة الحمصية سهير الأتاسـي في اعتصام وزارة الداخلية

---

(35) بنـي على هذه المنطقة التي تم اسـتملاكها برجان سـكنيان فـي منطقـة «الغاردينيا»، وبيعت الشقة الواحدة من المشروع بمئة مليون ليرة سورية (2 مليون دولار).

(36) وضعـت المحافظـة خطة تطويـر طريق حمـص - طرابلس تقـوم على اسـتملاك الأراضي الزراعية على جانبي الطريق في منطقة الميماس، وتحويلها إلى منطقة عقارية فاخرة.

(37) محمد جمـال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سـورية: جدلية الجمـود والإصلاح** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 233.

في 16 آذار/ مارس 2011. حينئذٍ أصبحت طل الملّوحي وسهير الأتاسي رمزًا للكرامة المُهانة في حمص يتردد بشكل دائم في شعارات المحتجين: «يا سهير قولي لطل... الشعب السوري ما بينذل»[38].

– **الحملة الأمنية ضد التهريب:** في الربع الأخير من عام 2010 قامت الحكومة بحملة أمنية لملاحقة المطلوبين في قضايا جنائية واقتصادية، واستهدفت بشكلٍ خاص مهرّبي المازوت. وتضررت أحياء حمص الطرفية من التضييقات الأمنيةٍ على عملية تهريب المازوت التي كانت تمثل مصدر معيشة لمئات العائلات في دير بعلبة وبابا عمرو والسلطانية وحي عشيرة وجوبر. وسنجد بعد انطلاق الاحتجاجات في حمص أن الأحياء السابقة المتّسمة بانحدار سكانها من أصول بدوية ستكون الأكثر فاعلية وانخراطًا في المشاركة الشعبية، وستكون هذه الأحياء أول من حمل السلاح ضد النظام في حمص. علينا أن نذكر هنا أن الأحياء البدوية الأصل والمناطق الريفية الحدودية القريبة من مناطق التهريب (على الحدود مع لبنان بشكل خاص، وكذلك في المناطق الحدودية الأخرى) هي مناطق ينتشر فيها السلاح الخاص، كما تتداخل فيها علاقات معقدة بين الأجهزة الأمنية وعصابات التهريب التي يستفيد منها الضباط والمسؤولون الأمنيون ماليًا، كما تستخدم لمهمّات سياسية خاصة في نقل أسلحة وغيرها إلى تلك الدول. وليس لدينا شك في أن هذه الحقائق التي تبدو هامشية أثّرت في مسار الثورة في بعض المناطق وتوجيهها إلى المسار المسلح بسبب طبيعة المجتمعات وتشابكها مع النظام (الذي تحوّل إلى اشتباك) في مناطق معيّنة.

انضمت حمص إلى الحركة الاحتجاجية منذ جمعة الكرامة (18 آذار/ مارس 2011) عندما تجمع نحو مئتي شخص أمام مسجد خالد بن الوليد مطالبين بالحرية وبإسقاط المحافظ. وفي جمعة العزة (25 آذار/ مارس 2011) استبقت قوات الأمن خروج التظاهرات بحصار مسجد خالد بن الوليد، فنقل الأهالي والناشطون تجمّعهم إلى مسجد النور في الخالدية وإلى مساجد أخرى

(38) إضافة إلى هذه الشعارات، أنشئت منذ الأيام الأولى للثورة صفحة فيسبوك حملت عنوان «كلنا طل الملّوحي».

فـي حي البياضة ودير بعلبـة. وتفاجأت قوات الأمن بخـروج تظاهرات عدة في أكثر من حـي، وبسـرعة تجمّعها في تظاهرة واحدة وصلت إلى سـاحة السـاعة القديمـة في حمـص[39]. يقـول المعارض نجاتي طيـارة واصفًا حـوادث جمعة العـزة في حمص: «فوجئت بأخبار وصول التظاهرة بعد صلاة الجمعة إلى قلب حمص، إلى سـاحة السـاعة، فخرجت لأشـاهدها وإذا بقوات الأمن وسـيارات بيجو 504 منتشـرة في شـارع عبد الحميد الدروبي. وتمكّنتُ من الوصول إلى فتحة الشارع المطلة على الساحة، وإذا بتظاهرة كبيرة فعلًا، لا تحمل أي صورة للرئيس، وهذا كان مفاجئًا لي، إذ لم نشـهد في السابق أي تجمع كبير لا يحمل صورة الرئيـس. كان المنظر مفرحًا عندما رأيت نحو 7000 شـاب في مقدمهم شـابة محمولة على الأكتـاف تصرخ «يا سـهير قولي لطل الشـعب السـوري ما بينذل... الشعب يريد إسقاط الطوارئ»[40].

شـكّل وصول المحتجين إلى ساحة السـاعة في حمص حدثًا مفصليًا في مسـار الانتفاضـة في هـذه المدينة. فعلـى الرغم مـن أن المتظاهرين لـم يرفعوا شعار إسـقاط النظام، إلا أن قسـمًا منهم توجّه إلى مدخل نادي الضباط القريب من ساحة السـاعة، وقاموا بتمزيق صورة الرئيس بشار الأسـد، والرئيس السابق حافظ الأسد[41]. وكانت هذه الحادثة أول استهداف مباشر لرمزية رئيس الدولة في الحركة الاحتجاجيـة، وأوضحت، بما انطوت عليه من «التشـفي»[42]، حالة الاحتقان السياسي في المدينة.

تميز سـلوك قوات الأمن، في البدايـة، بقدرٍ عالٍ من الانضبـاط، فامتنعت

---

(39) لمشـاهدة تظاهرة سـاحة السـاعة في جمعة العزة، انظـر مقطع الفيديو فـي 25/ 3/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=8GkLTZyDV6c>.

(40) نجاتي طيارة، مقابلة شخصية أجراها معه الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حمزة المصطفى، في 3/ 8/ 2012.

(41) لمشاهدة تمزيق صور الرئيس بشار الأسد، والرئيس حافظ الأسد في جمعة العزة 25 آذار/ مارس 2011 انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=TI1be4XmkuI>.

(42) كان تمزيق صورة الرئيس عند مدخل نادي الضباط أشـبه بمشـهد احتفالي وكرنفالي تحول في مدن أخرى إلى ما يشبه الطقس الاحتفالي، إذ تسلق أحد الشبان باب النادي حتى وصل إلى الصورة، وقام بركلها بقدمه وضربها من ثم تمزيقها ورميها إلى الجمهور.

عن الاحتكاك بالمحتجين أو تفريق التظاهرة بالقوة. وحاول بعض ضباط الأمن التواصل مع المحتجّين لإقناعهم بفض التظاهرة سلميًا. وكان سعي قوات الأمن والشرطة إلى فض التظاهرة سلميًا يهدف إلى تجنب صدام طائفي في المدينة قد يترتب عليه ديناميات جديدة. وهذا ما حصل بالفعل[43]. فالاحتقان السياسي في حمص تضمّن أيضًا بُعدًا طائفيًا. ويصف الناشط نجاتي طيارة كيف انتهت تظاهرات جمعة العزة (25 آذار/ مارس 2011) بالقول: «أثناء التظاهرة، وصلت مسيرة مؤيدة للنظام إلى الساحة انطلقت من أحياء عكرمة والزهرة والنزهة، رافق المسيرة المؤيدة للنظام تعزيزات أمنية من فرع الأمن السياسي وعدد من سيارات «الشبيحة» الذين يحملون العصي. وما إن وصلت هذه المسيرة إلى الساحة حتى بدأ «الشبيحة» بالهجوم على التظاهرة، وفي هذه الأثناء قامت قوات الأمن برمي عبوات الغاز المسيل للدموع، وحصلت اشتباكات بين المسيرة المؤيدة والتظاهرة المعارضة تدخلت بعدها قوات الأمن، وقامت باعتقال مئات المحتجين في سجن القبو في حمص، حيث تم تعذيبهم بشدة قبل أن يطلق سراحهم على دفعات وبكفالات مادية. ومنذ ذلك الوقت أصبح وصول المحتجين إلى ساحة الساعة متعذّرًا بسبب انتشار الحواجز الأمنية في محيط الساعة وفي أحياء حمص كلها، حتى تمكّن المحتجون من العودة إلى الساحة بعد ثلاثة أسابيع في اعتصام 18 أبريل/ نيسان 2011»[44].

كانت التظاهرات في الفترة الزمنية ما بين «جمعة العزة» (25 آذار/ مارس 2011)، واعتصام الساحة تخرج بوتيرة يومية من دون انقطاع. ويعود ذلك إلى أن قوات الأمن كانت تتصدى للتظاهرات بالرصاص الحي فيسقط شهداء، ثم يخرج الناس إلى تشييعهم في اليوم التالي، فيتحوّل التشييع إلى تظاهرة تطلق

(43) نتج من تظاهرة جمعة العزة وتمزيق صور الرئيس استقطاب طائفي حاد بين الأحياء السُنية والعلوية في مدينة حمص ظهر في حوادث عدة مثل هجوم الشبيحة على مسجد النور في الخالدية، ما أدى إلى بروز شعارات طائفية لدى المحتجين مثل «بدنا نحكي على المكشوف.. علوية ما بدنا نشوف». بعد ذلك وقع عدد من حوادث الاغتيال مثل اغتيال الرائد إياد حرفوش (علوي)، والعقيد معين محلا (علوي) والعقيد عبدو خضر التلاوي (سُني).

(44) نجاتي طيارة، مقابلة شخصية أجراها معه الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حمزة المصطفى في 3/ 8/ 2012.

عليها النار من جديد فيسقط شهداء... وهكذا. وقد تطوّر مسار الاحتجاجات في حمص في جمعة الشهداء (1 نيسان/ أبريل 2011) بشكل سريع باعتبارها ردة فعل على قمع أمني تمثل بقتل قوات الأمن فتاة في حي البياضة هي تهاني الخالدي (23 عاما)[45] التي حاولت تصوير التظاهرة التي خرجت من مسجد خالد بن الوليد. بعد ذلك حصلت هبّة تضامنية شعبية في أحياء تير معلة وبابا عمرو وانتقلت إلى الخالدية[46].

تفسّر لنا الدينامية الكامنة في صيرورة التظاهرة (سقوط الشهداء - التشييع - التظاهرة - سقوط الشهداء) كيف تبلور اعتصام «ساحة الساعة» الكبير في مدينة حمص يوم 18 نيسان/ أبريل 2011. وكما ذكرنا سابقًا لم تُطلِق قوات الأمن الرصاص على التظاهرات في «جمعة الإصرار» (15 نيسان/ أبريل 2011) على الرغم من أن مدينة حمص شهدت تظاهرات كبيرة العدد، وفي عدد من الأحياء أبرزها باب السباع ودير بعلبة والخالدية. ولم تقنع كلمة الأسد أمام الحكومة (16 نيسان/ أبريل 2011) المحتجين في المدينة، فخرجوا في تظاهرات ليلية في اليوم نفسه للتعبير عن رفضهم لها. لكن قوات الأمن التي لم تُطلِق النار عليهم في «جمعة الإصرار» واجهت تظاهرات هذا اليوم بالرصاص الحي، وقتلت ما يزيد على 15 شابًا. وشهدت حمص في 16 و17 و18 نيسان/ أبريل أيامًا حافلة بالتظاهرات، وكانت ردات فعل النظام بالغة العنف. ولم تُبرز وسائل الإعلام ما جرى في تلك الأيام العصيبة، بل المجنونة، التي عاشتها حمص.

في 18 نيسان/ أبريل تحوّل تشييع سبعة شهداء من حي الحميدية وباب

(45) هي أول شهيدة في مدينة حمص. وتهاني الخالدي هي في الأصل من حي دير بعلبة، وشيّع جثمانها في حي دير بعلبة انظر مقطع الفيديو في 5/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=93YfYRgOWyE>.

أما أول شهيدة في سورية فكانت (سبته أكراد -17 عامًا) التي استشهدت في تظاهرات جمعة العزة في درعا في 25 آذار/ مارس 2011.

(46) حاولت السلطات الأمنية بتوجيه من المحافظ السابق إياد غزال احتواء الموقف بإقامة بيت عزاء للفتاة المقتولة ودفع «دية» لأهلها، لكن وجهاء حي البياضة ذوي الأصول البدوية قاموا بتنكيس «العُقُل» في إشارة إلى رفض هذا المسعى. انظر: باروت، ص 235.

الدريب وتل نصر إلى تظاهرة كبيرة انطلقت من المسجد الكبير في وسط المدينة، وتوجّهت إلى الساحة العامة حيث صلى المشيّعون صلاة الجنازة، قبل أن يتوجّهوا إلى مقبرة الشهداء القريبة لدفن الشهداء. وعلى خلاف ما كان يحصل في جنائز سابقة، لم يتفرّق المشيعون بعد انتهاء الدفن، بل بدأت الهتافات تعلو في جموعهم: «إلى الساحة»، «اعتصام». وبالفعل عاد المحتجّون إلى ساحة الساعة من دون أن تتمكن قوات الأمن من إطلاق النار عليهم بسبب كثرتهم العددية. وما إن وصل المحتجون إلى ساحة الساعة حتى بدأ أهالي المدينة بالتوافد إليها كما لو أن «فتحًا» حصل. وافتُتح بذلك مشهد اعتصام الساحة الذي انتهى بصورة مأساوية. كان لفكرة الاعتصام الجماهيري في ساحة عامة وقعًا سحريًا على الجمهور بعد اعتصام ميدان التحرير في القاهرة. ويبدو أن النظام لم يكن أقل تأثّرًا بالفكرة، ففعل كل ما يلزم لمنع التجمهر في ساحة مركزية في أي مدينة سورية.

كان اعتصام ساحة الساعة في حمص هو الثاني في الثورة السورية الذي يقام في مركز مدينة بعد اعتصام الجامع العمري في درعا (20 - 23 آذار/ مارس 2011). لكن ما ميّزه من اعتصام العمري أنه حصل في الساحة العامة للمدينة وبحشد بلغ عدد المشاركين فيه نحو 70 ألف شخص. لم يكن اعتصام حمص مطلبيًا بل كان سياسيًا، وحاول المعتصمون تكرار تجربة ميدان التحرير في مصر بصورها كاملة. ومنذ الساعات الأولى للاعتصام نُصبت الخيام من أجل استمراره، وشُكّلت لجان مدنية انحصرت مهمّتها بتفتيش الداخلين إلى الساحة حرصًا على الطابع السلمي للمعتصمين. وأُلّفت قيادة ضمت وجهاء وشخصيات وطنية ومشايخ بحيث يلتزم المعتصمون خطابها وتتولّى التكلم باسمهم[47].

---

(47) ثمة عوامل عدة دفعت المعتصمين إلى اختيار قيادة لهم بسرعة، بحيث تضم الوجهاء والمشايخ ولا تفرزها دينامية الاعتصام كما حصل في الثورة المصرية. وكان أبرز هذه الأسباب تخفيف الاحتقان الطائفي الموجود في حمص. فقبل الاعتصام كانت هناك مجموعات من المحتجين تريد الوصول إلى حي الزهرة العلوي للانتقام من اللجان الشعبية التي شكلها النظام في الحي، والتي قتلت بعض الشبان في الخالدية، وهاجمت مسجد النور في الحي نفسه. وبالتالي كان لا بدّ من وجود قيادة قادرة على ضبط ردات الفعل تلك. محمد صالح، مقابلة شخصية أجراها معه باحثو المركز العربي في اللاذقية في 30/ 11/ 2011.

خلال هذا اليوم، لم يرفع المعتصمون أيًا من شعاراتهم السابقة[48]. كان شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، أو حتى «الشعب يريد إسقاط الرئيس» هو الحاضر الجديد في شعاراتهم على الرغم من أن بعض الشخصيات حاولت أن تقنع الناس بضرورة عدم رفع السقف في هذه المرحلة[49].

لا يمكن فهم التجرّؤ على رفع الشعار من دون إدراك حجم الغضب الناجم عن قتل الأمن للمتظاهرين وسقوط أعداد كبيرة من الشهداء. وبالتالي فإن شعار «إسقاط النظام» صار يختصر مطالب المحتجين ويُعبّر عن يأسهم من حصول التغيير بقيادة النظام. ورفع المحتجون في حمص شعار إسقاط النظام قبل المدن السورية الأخرى. وفي ظل إطلاق النار الكثيف بدا لهم وجود الأسد على رأس هرم الدولة عائقًا رئيسًا أمام التغيير.

انتشر في تلك الفترة تفسير شعبي لسلوك الرئيس يتضمن أحد احتمالين: إمّا أنه دكتاتور يعطي الأوامر مباشرة بإطلاق النار على المحتجين ويرفض الاستجابة لمطالبهم، وبالتالي لا بدّ من إسقاطه، وإما أنه شخصية ضعيفة لا تمتلك التأثير في أركان نظامه وشخصياته الرئيسة، وبالتالي فهو غير مؤهل للحكم في ظل الازدياد المطرد في عدد الشهداء. وانصب الغضب على الأسد شخصيًا. وفي المحصلة ما عاد الأسد بالنسبة إلى أهالي مدينة حمص شخصية مؤهلة أو مقبولة لقيادة التغيير في سورية، بل أصبح في نظر المشاركين في الاعتصام المسؤول المباشر عن مسار الانتفاضة الدموي وتطورها إلى هذه المرحلة، وبالتالي لا بدّ من إجباره على التنحي كما في سائر الثورات العربية الأخرى.

---

(48) نقصد الشعارات التي لم ترق إلى شعارات إسقاط النظام، أو الرئيس شخصيًا.

(49) يورد الناشط نجاتي طيارة في شهادته على اعتصام الساحة ما يلي: «حرصت الكلمات التي ألقاها مشايخ ومثقفون على ضرورة دراسة معنى شعار إسقاط النظام قبل إطلاقه، لكن هذه الكلمات لم تلق صدى لدى الجموع الاحتجاجية، وعلى العكس قام المحتجون بإنزال صورة كبيرة للرئيس بشار الأسد موجودة على مبنى قيادة الشرطة في الساحة، وقاموا بتمزيقها، كما قاموا بإنزال علم حزب البعث العربي الاشتراكي». نجاتي طيارة، مقابلة شخصية أجراها معه الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حمزة المصطفى في 3/ 8/ 2012.

كيف انتهى اعتصام ساحة الساعة؟

كان احتمال تكرار مشهد ساحات «التحرير والتغيير» التي نجح في إسقاط النظامين التونسي والمصري مؤرقًا للنظام السوري منذ الأيام الأولى لبدء الانتفاضة الشعبية. وكانت المؤسسة الأمنية في سورية تدرك أكثر من غيرها قابلية المجتمع السوري للاحتجاج والثورة. لذلك فإن استراتيجية هذه المؤسسة قامت على منع أي اعتصام أو تجمهر احتجاجي كبير قد يحصل في ساحات المدن الكبرى أو المتوسطة، ويجتذب شرائح شعبية كبيرة بشكل يصعب قمعه، ويضع مسار الحركة الاحتجاجية في سورية في مسار مشابه للثورة المصرية والتونسية.

وقع اعتصام ساحة الساعة خارج الحسابات الأمنية للنظام. فمنذ تظاهرة 25 آذار/ مارس 2011 تنبّهت قوات الأمن إلى رغبة المحتجين في التظاهر في هذه الساحة ذات الرمزية التاريخية لمدينة حمص، لذلك فرضت حصارًا أمنيًا على مداخلها وعلى الشوارع الرئيسة المؤدية إليها، ولا سيما شارع عبد الحميد الدروبي، وعلى حيي الحميدية وباب السباع.

يمكن القول إن عنصر المفاجأة كان العامل الرئيس الذي ساهم في وصول المحتجين إلى الساحة، إذ لم تتوقع القوات الأمنية أن يحتشد نحو 30 ألف إنسان في تشييع سبعة شهداء، وأن يقرّر هؤلاء العودة إلى الساحة للاعتصام فيها[50] قبل أن يلتحق بهم مشيعو شهداء الخالدية والحميدية[51]. وهو ما كان له شأن كبير في انهيار التعزيزات الأمنية التي نجحت في منع وصول المتظاهرين إلى الساحة سابقًا.

---

(50) لمشاهدة تشييع الشهداء، انظر مقطع الفيديو في 18/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=ITjWd5WjMh4>.

(51) لمشاهدة الحشود الاحتجاجية في حي الحميدية قبل وصولها إلى ساحة الساعة في حمص، انظر مقطع الفيديو في 18/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=Gbcavh-zaiA>.

كما ساهمت المصادمات بين الأهالي والقوات الأمنية في حي عشيرة[52] في انهيار التعزيزات الأمنية، بعد تسليم جثمان الشيخ بدر أبو موسى، أحد زعماء عشيرة الفواعرة في حمص، الذي قضى تحت التعذيب في أحد فروع الأمن[53]. ونجم عن هذه المصادمات هبّة عشائرية شملت الأغلبية المتحدرة من أصول بدوية في حيي دير بعلبة وبابا عمرو. وانطلقت التظاهرات في هذه الأحياء ثم توجّهت إلى الساحة للانضمام إلى المعتصمين.

كان اعتصام حمص اختراقًا مهمًا لاستراتيجية النظام في قمع الثورة. وقرّر النظام وقف الاعتصام بالوسائل كلها، خصوصًا بعد المشاركة الجماهيرية الكبيرة لجميع أطياف المجتمع وشرائحه في المدينة[54]. وحاولت السلطات في البداية استخدام الأساليب اللينة لفض الاعتصام، فأرسلت في منتصف ليلة 19 نيسان/ أبريل 2011 مندوبًا عنها، وطلب من القيادة التي اختارها المعتصمون فض الاعتصام «لأن مطالب أهل المدينة برفع حالة الطوارئ، وإطلاق المعتقلين ستنفذ في اليوم التالي». كما لمّح الموفد إلى إمكانية وقوع صدام بين المعتصمين وقوات الأمن، لأن السلطة لن ترضى باستمرار الاعتصام إلى صباح اليوم التالي.

انتقلت السلطة إلى التهديد بفض الاعتصام بالقوة، وجاء الإنذار الأخير من أحد القادة الأمنيين الذي اتصل هاتفيًا في تمام الساعة 1.30 بعد منتصف الليل بأحد مشايخ حمص طالبًا منه فض الاعتصام في موعد أقصاه الساعة

(52) استخدم أهالي حي عشيرة في هذه المصادمات الحجارة والعصي وبعض الزجاجات الحارقة.

(53) باروت، ص 237.

(54) شكلت خيمة الوحدة الوطنية التي أقيمت في ساحة الساعة مكانًا تتقاطر إليه وفود المدينة لتعبر عن تضامنها مع المعتصمين، وإلقاء كلمات عبر منبر الوحدة الوطنية الذي أقيم في الساحة. وقد حضر وفد من تجار حمص وصناعييها إلى مكان الاعتصام، وحضر أيضًا وفد من الأحياء المسيحية عبّر عن تضامنه مع مطالب المعتصمين، وضرورة تجنب أي فتنة طائفية في المدينة. كما ألقى بعض الشبان السوريين من الطائفة العلوية كلمات حاولت تخفيف الاحتقان الطائفي في المدينة. إضافة إلى الشرائح السابقة انضم شبان الأحزاب ولا سيما حزب العمل الشيوعي والحزب السوري والقومي ولجان المجتمع المدني، وكانت بينهم الناشطة ميديا داغستاني التي أسست مع ناشطين آخرين في ما بعد «تجمع نبض» لدعم الحراك السلمي.

الثانية صباحًا، وإلا ستتدخل قوات الأمن لفضه بالقوة مهما بلغ عدد الضحايا. ويقول الناشط نجاتي طيارة الذي كان حاضرًا في الساعات الأخيرة قبيل فض الاعتصام: «لم يكن لدى الناس الوقت الكافي لفض الاعتصام. كان الهامش الزمني المسموح به 30 دقيقة فقط. حاولنا أن نقنع الناس بفض الاعتصام، لكن إطلاق النار حصل حتى قبل أن تنتهي مدة الإنذار. وبدأ إطلاق الرصاص في الساعة 1.50 دقيقة فجرًا من جهة قيادة الشرطة، ثم من شارع عبد الحميد الدروبي. لم يع الناس ماذا يحصل، وبدأوا الهرب في الاتجاهات كلها من دون أن يعرف أحد ماذا سيحصل في النهاية»[55]. ولم نتمكن حتى كتابة هذه السطور من معرفة أعداد الشهداء الذين سقطوا في أثناء اقتحام الساحة، إذ تختلف الروايات وتتباين بشدة في شأن المشهد الأخير لاعتصام حمص[56]. لكن ما هو مؤكد بالفعل أن 191 شخصًا ممن كانوا في الاعتصام هم في عداد المفقودين، قتلى أكانوا أم معتقلين[57].

هكذا نجح النظام في فض اعتصام ساحة الساعة بالقوة، لكنه لم ينجح في قمع الاحتجاجات في المدينة. غير أن الاحتجاج في الساحة بات عند ذلك مستحيلًا، فانتقلت التظاهرات إلى الأحياء ذات الكثافة السكانية الكبيرة مثل حي الخالدية، وحي بابا عمرو. وطوال أحد عشر شهرًا منذ نيسان/ أبريل 2011 وحتى بداية شهر آذار/ مارس 2012 أصبحت «ساحة الحرية» في حي الخالدية مقصدًا للمحتجّين في حمص، يجتمعون فيها في كل يوم جمعة بأعداد

---

(55) يبيّن مقطع فيديو لحظة إطلاق النار على المعتصمين في ساحة الساعة، انظر الفيديو في 19/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=57b1ko6cqfw>.

(56) أوردت وسائل الإعلام العربية مقتل أربعة أشخاص نتيجة فض الاعتصام، لكن أخبارًا في المدينة انتشرت آنذاك تحدثت عن مقتل نحو 400 شخص نقلوا في شاحنات إلى مقابر جماعية. لكن بعد الفحص تبين أن تلك الرواية - بحسب شهادة محمد صالح - كانت شائعة سربتها الأجهزة الأمنية في المدينة لتخويف الناس بهدف منعهم من القيام بتظاهرات غاضبة احتجاجًا على فض الاعتصام بالقوة في اليوم التالي. أما الناشط نجاتي طيارة فقد وثق بالأسماء مقتل تسعة أشخاص فقط.

(57) يعتمد هذا الرقم على إحصائية قام بها المعارض محمد صالح (حفيد الشيخ صالح العلي) بعد اعتصام حمص. محمد صالح، مقابلة شخصية أجراها معه باحثو المركز العربي في اللاذقية في 30/ 11/ 2011.

كبيرة لمتابعة الثورة. وفي مشهد تعبيري رمزي قام أهالي الخالدية ببناء مجسّم خشبي لساعة حمص، ثم وضع في وسط ساحة الحرية في الخالدية[58].

لم يكن الإجماع على شعار إسقاط النظام هو النتيجة الوحيدة لاعتصام حمص، بل ترتبت مجموعة من النتائج على طريقة تعامل النظام مع الاعتصام أبرزها:

- توزع العمل الاحتجاجي وتمركزه في أحياء مختلفة.

- زيادة الاحتقان الطائفي في المدينة على خلفية الصور الاحتفالية التي ظهرت لقوات الأمن والشبيحة وهم يرقصون في الساحة بعد فض الاعتصام، وهو ما سيفتح الباب لبروز حوادث طائفية من قتل واختطاف وتمثيل بالجثث سوف نتطرّق إليها في القسم المتعلق بالطائفية.

- بروز مظاهر مسلحة في الأحياء الطرفية ولا سيما أحياء بابا عمرو، وعشيرة ودير بعلبة، وهو نوع من التسلح الأهلي الدفاعي لرد الاقتحامات الأمنية على هذه الأحياء. كما انتشر هذا النمط من التسلح في الريف الحمصي الشمالي (الرستن وتلبيسة) والغربي (الحولة وتلدو وتلكخ).

- زج الجيش في الحوادث: حيث شهد حيا باب السباع والحميدية في حمص عملية عسكرية محدودة قام بها الجيش السوري في نهاية نيسان/ أبريل 2011، استهدفت، بحسب الخطاب الرسمي، «جماعات سلفية» تسعى لإقامة «إمارات إسلامية»، وسوف تحكم هذه المفردات الخطاب الرسمي لأشهر عدة.

في المحصلة، يمكن القول إن اعتصام حمص شكل نقطة تحوّل في مسار الثورة، وأدى فضه إلى اشتباكات الأحياء. وحملت هذه الصورة مؤشرات

(58) لمشاهدة مجسم الساعة في تظاهرات الخالدية، انظر مقطع الفيديو في 30/ 12/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=b92X-EvuU1g>.

مبكرة عما سوف يحصل للثورة السورية عمومًا، وأن منع الاحتجاجات المدينية المركزية لم يؤدِّ إلى وقف الثورة، بل ساهم في تحويل مجراها إلى مسارب أخرى مثل الريف والأحياء الطرفية، وإلى التحوّل التدريجي من التظاهر السلمي الغزير بالتضحيات إلى العمل المسلّح[59]. وجاءت نقطة التحول هذه نتيجة طبيعية لمسار الاحتجاجات، وهو مسار مشابه للثورات العربية الأخرى، لكن أحدًا في مصر أو تونس لم يجرؤ على إطلاق النار على اعتصام جماهيري. وعكس الاعتصام نمط الاحتجاج الذي تنتجه الحواضر المدينية والطبقة الوسطى، لكن طريقة التعامل معه وفضه بالقوة ساهمت في انحراف مسار الاحتجاجات إلى سياقات أخرى مسلحة وطائفية، ولا سيما حين ينتمي ضحايا إطلاق النار إلى مناطق حدودية تسكنها مجتمعات عشائرية موطّنة، وينتشر فيها السلاح، ويعتبر فيها التهريب أحد مصادر العيش الرئيسة. والسؤال البدهي في هذا الميدان هو: هل الثورة هي التي استقطبت حمص طائفيًا؟

لم يكن الاستقطاب الطائفي في حمص وليد انتفاضة الشعب السوري، وإنّما يعود إلى ستينيات القرن الماضي باعتباره أحد إفرازات الهجرة السكانية من الريف إلى المدينة؛ إذ تكررت حوادث غزو البدو حي الزهرة طلبًا للثأر جراء مقتل أحد الأشخاص الذي قتله أحد أبناء الحي. وهذه الحوادث تكررت خلال فترات زمنية متباعدة إلى حد ما كان آخرها في عام 2007. وغالبًا ما تمكّن رجال الدين من تهدئة النفوس. وفي عام 2006 قام ثلاثة رجال بذبح

---

(59) يُعتبر السلاح في المناطق التي انتفضت في حمص أمرًا تقليديًا محليًا وهو يعكس واقعها الاجتماعي والاقتصادي لأن أغلبها مناطق تهريب وذات طبيعة عشائرية (بابا عمرو - تلبيسة - تلكلخ - الرستن - القصير...). وتؤكد الأوساط القريبة من الأشخاص الذين حملوا السلاح أن تهريب الأسلحة من لبنان بدأ في أواخر نيسان/ أبريل 2011. لكن من دون أن يعني ذلك بشكل عام استخدامها ضد الجيش إلا عندما كان الجيش يقرر اقتحام المدينة أو البلدة كما حدث في الرستن وتلكلخ وتلبيسة والقصير. واقتحم الجيش مدينة تلكلخ في 14 أيار/ مايو2011، بينما اقتحم الرستن وتلبيسة في 30 أيار/ مايو 2011. واستخدم السلاح في البداية للخطف أو الاغتيالات الفردية (في يوم واحد في مدينة حمص من تموز/ يوليو خُطف وقتل نحو 30 شخصًا)، ثم تطور الأمر إلى الظهور العلني للسلاح في الشوارع في آب/ أغسطس 2011 وتشكّلت الكتائب المسلحة في تشرين الأول/ أكتوبر 2011. وكما يبدو موّل سعد الحريري عمليات تهريب الأسلحة من لبنان، والدليل على ذلك تسمية بعض الكتائب باسمه أو اسم والده.

عنصر من الأمن السياسـي من الطائفة العلوية فـي داخل جامع في باب الدريب وهربوا إلى المملكة العربية السعودية. كما كان شبان علويون يتعرضون للضرب أحيانًا في الأحياء ذات الأغلبية السُنية المحافظة[60]. **والعزلة الطائفية العلوية في المجتمـع الحمصـي قائمة منذ مرحلـة ما قبل الثـورة، وللأحيـاء العلوية اقتصاد وأسواق خاصة بها، والمجتمع معزول على أساس طائفي حتى في المدارس، إذ أصبح هناك عمليًا، وبشكل غير رسمي، مدارس سُنية ومدارس علوية**[61].

ظهر الاسـتقطاب الطائفي إلـى العلن في حمص عند وفـاة الرئيس حافظ الأسـد في 10 حزيران/ يونيو 2000، حين نزل شـبان من الأحياء العلوية، مثل الزهـرة وعكرمـة والحضارة، وهـم مسـلّحون بأسـلحة فردية خفيفـة، وبالعصي والسلاسـل إلى الشـوارع، وخصوصًا فـي مناطق التمـاس عنـد الخالدية وكرم الزيتون، من دون أن يفهم السبب الحقيقي لنزولهم: هل هو للردع في حال فسّر السُنّة وفاة الأسـد باعتبارها حالة ضعف للنظام؟ أم هو خطوة استباقية لمواجهة أي اعتـداء محتمل مـن الأحياء السُـنّية تجاههـم؟ وأدى وجود المسـلّحين في الشـوارع إلـى مواجهـات قُتـل خلالهـا وجرح عشـرة أشـخاص[62]. لكـن هذا السـلوك في الأزمات يكاد يكـون نمطيًا. فنحن نلاحظ محاولة اسـتباقية غريزية للـردع العنيف تُعبّر عـن مكنون الأنفس، وتكـرّرت هذه الحال فـي الثورة. كما أنها عبّرت عـن معنى الاهتمام باسـتقرار منصـب الرئيس والتعصّـب له، بغض النظر عن الموقف منه في الأيام العادية.

في الحقيقة كان أهالي الأحياء الحمصيـة العلوية ينظرون إلى النظام على أنه «نظام علوي»، وأنه الحامي والضامن لهم. وبالتالي كانت وفاة حافظ الأسد تعنـي الدخول في المجهول، وتطرح في مخيلتهم الأسـئلة التالية: هل سـترجع سـورية إلى ما قبل الأسـد؟ هل سـيعود اضطهادهم بصفتهم أقليـة كما طُبع في

---

(60) مقابلات شـخصية مع عدد من أهالي حمص الذين كانوا شهودًا على تلك الحوادث أجراها باحثو المركز في اللاذقية في الفترة الواقعة بين 5 و30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(61) مقابلات أجراها الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات حمزة المصطفى مع عدد أبناء حمص مثل عمر عبد اللطيف وفتحي بيوض... وغيرهما.

(62) ناجي طيارة، مقابلة شخصية أجراها معه حمزة المصطفى في دبي في 7/ 11/ 2011.

ذاكرتهم منذ العهد العثماني؟ هل سيفتقدون الامتيازات التي حصلوا عليها في دولة البعث؟ نحن نعتقد أن هذه الهواجس تقع في صلب السلوك الأقلياتي العنيف الذي تميزت به هذه الأحياء وأوساط واسعة من أبناء الطائفة الفقراء ومن ذوي مستويات التعليم المنخفضة، ومن العاملين في أجهزة الأمن السورية أيضًا. وتلاشى هذا المجهول بعد ترقية بشار الأسد إلى رتبة فريق، وتعيينه قائدًا عامًا للقوات المسلحة، ما مهّد الطريق أمامه لخلافة والده، فغابت تلك المظاهر الارتدادية التي أماطت اللثام عن جاهزية المجتمع الحمصي للدخول في مواجهات مسلّحة على أساس طائفي.

2 - الجمعة العظيمة: انتفاضة مدن الريف الدمشقي

جرت في دمشق محاولة شعبية جريئة لتنظيم اعتصام في ساحة العباسيين في يوم الجمعة العظيمة 22 نيسان/ أبريل 2011. ولا يمكن فهم هذه المحاولة من دون ربطها بسياقات انتفاضة مدن الريف الدمشقي، ولا سيما مدينتي دوما وحرستا، لأن سيرورة الحوادث في هذا اليوم أبرزت رغبة قادة الاحتجاجات في مدن الريف الدمشقي في تثوير العاصمة من خلال زحف الأطراف على المركز، مستدعين مشهدًا يمزج المشهد التونسي (زحف الأحياء الطرفية في تونس العاصمة إلى قلب المدينة) بالمشهد المصري (ميدان التحرير). لكن قمع هذا الاعتصام ثوّر مدن الريف الدمشقي بشكل كامل.

تتبع مدن الريف الدمشقي إداريًا إلى محافظة ريف دمشق، لكنها من الناحيتين البشرية والاقتصادية تعتبر جزءًا لا يتجزأ من مدينة دمشق. وتُعدّ دوما من أكبر مدن الريف الدمشقي، حيث يبلغ عدد سكانها نحو 134 ألف نسمة[63]، وتمثل مركزًا مدينيًا وحضريًا لمحيطها من مدن الغوطة الشرقية وبلداتها[64].

تضافرت عوامل عدة في دفع مدن ريف دمشق إلى الانخراط مبكرًا في

---

(63) باروت، ص 226.

(64) من أبرز مدن الغوطة الشرقية حرستا (107 آلاف نسمة)، عربين (54 ألف نسمة)، جوبر (61 الف نسمة)، زملكا (54 ألفًا).

الحركة الاحتجاجية في سورية، هذه العوامل اقتصادية واجتماعية فرضتها الآثار الوخيمة للسياسات الاقتصادية التي اجتمعت مع دوافع سياسية عكستها حالة الوعي السياسي لدى فئات الطبقة الوسطى المدينية التي تشبّعت بقيم الحرية والديمقراطية الناجمة عن الثورات العربية، وحاولت تكرار نموذج ثورتي تونس ومصر في سورية.

كان للريف الدمشقي حضوره الفاعل في المحطات التاريخية كلها لسورية. فهو الذي تحمّل العبء الأكبر للكفاح المسلّح ضد الاحتلال الفرنسي في العاصمة. ويحتفي التاريخ السوري بعدد من الشخصيات الوطنية من ريف دمشق التي ساهمت في تحرير سورية ووحّدتها، أبرزهم حسن الخراط أحد أبرز قادة الثورة السورية الكبرى (1920 - 1925). وبعد الاستقلال اتّسمت مدن ريف دمشق بقوة انخراطها في الشأن العام، وكانت دوما (أكبر مدن ريف دمشق) أبرز حواضن الفكر الناصري في سورية، وأحد معاقل الحركة الشعبية ضد نظام الانفصال (1961 - 1963). وفي منتصف الثمانينيات شهدت مدن ريف دمشق، خصوصًا دوما والتل، تحولًا أنتج مزيجًا فريدًا من الثقافة السياسية جمعت الإسلام السياسي إلى الفكر الناصري، فأصبحت هذه المدن إسلامية بخلفية ناصرية من دون أن تتنازل عن المواقف الناصرية العروبية. وساهمت في هذا التحوّل عوامل عدة منها تأثّر الريف الدمشقي بفكر شخصيات إسلامية دمشقية (من الاتجاه الوسطي المعتدل) تنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين في دمشق(65)، وأخرى سلفية موازية للاتجاه السابق. ونجح الاتجاه الإسلامي الوسطي في التغلّب على الفكر الناصري على مستوى القاعدة الشعبية، لكن من دون أن يُلغيه. وفي المقابل بقيت الاتجاهات السلفية والراديكالية موجودة في الريف الدمشقي، لكن محدودة التأثير والانتشار(66).

انخرطت مدن ريف دمشق في الحركة الاحتجاجية منذ جمعة العزة

(65) مثّله الشيخ عصام العطار وتلامذته، وهو اتجاه وسطي معتدل في جماعة الإخوان المسلمين كان على خلاف فكري مع الاتجاه الحلبي - الحموي الذي قاد الصراع المسلح للجماعة ضد النظام.

(66) رجاء الناصر، مقابلة شخصية أجراها معه باحثو المركز في الدوحة في 13/ 9/ 2011. وهو عضو في هيئة التنسيق الوطنية، وأمين سر حزب الاتحاد الاشتراكي العربي.

في 25 آذار/ مارس 2011 بتظاهرات تفاوتت بحسب الكثافة السكانية، كان أكبرها في مدينة دوما (نحو 1000 متظاهر)[67]، ومدينة التل (ما يقارب 1000 متظاهر)[68]، وتناولت شعاراتهم خلال هذه الجمعة الحرية والكرامة: «الشعب السوري ما بينذل»، «الله سورية حرية وبس»، وانطوت على مضامين تضامنية مع أطفال درعا «بالروح بالدم نفديك يا درعا». وتوسّعت المشاركة الشعبية في دوما بعد تظاهرات جمعة العزة في 25 آذار/ مارس 2011، حين أقام أهالي دوما في اليوم ذاته اعتصامًا ليليًا في ساحة الجامع الكبير، وصل عدد المشاركين فيه إلى خمسة آلاف شخص، ورفعوا شعارات «سلمية... حرية... حرية»، وشعارات «وحدة وطنية... إسلام ومسيحية»، «لا منكل ولا منمل... على بيوتنا ما بنفل»[69]. بعد ذلك جرى، ولأول مرة في الحركة الاحتجاجية، تأليف لجنة شعبية من وجهاء دوما، وانتُخب المعارض عدنان وهبة[70] رئيسًا لها، كما انضوت تحتها لجنة شعبية شبابية للعمل الميداني.

انعكس زخم التظاهرات في دوما على قرى الغوطة الشرقية وبلداتها التابعة لها إداريًا، أو تلك التي تحاذيها جغرافيًا. فعمدت السلطات منذ وقت مبكر إلى محاولة وأد الانتفاضة في هذه المدينة باستخدام القوة المفرطة. وبعد «جمعة العزة» (25 آذار/ مارس 2011) انتشرت قوات الأمن (ومنهم القنّاصة) عند المداخل المؤدية إلى ساحة الجامع الكبير. كما شكّل النظام ما يسمى «اللجان الشعبية» للتصدي لأي تظاهرة أو احتجاج في المدينة.

---

(67) لمشاهدة تظاهرة دوما في جمعة العزة، انظر مقطع الفيديو في 25/ 3/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=4_1JJWD0VR0>.

(68) للإطلاع على تظاهرة مدينة التل في جمعة العزة والشعارات المرفوعة، انظر مقطع الفيديو في 25/ 3/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=cFk8oAjGE1U>.

(69) تم التأكيد على هذا الشعار بعد ردة فعل شعبية ضد شعار ظهر في جمعة الغضب في دوما أطلقه بعض الأشخاص وهو « لا إيران ولا حزب الله... بدنا حكومة توحد الله». واتُهم المتظاهرون بالطائفية بسبب هذا الشعار في الإعلام الرسمي. لمشاهدة اعتصام دوما الليلي، انظر مقطع الفيديو على موقع «الجزيرة شارك» في 25/ 3/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://sharek.aljazeera.net/assignments/402/reports/13466>.

(70) ينتمي الطبيب الدكتور عدنان وهبة إلى حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، وهو أحد قادته في سورية. واستشهد في 2/ 6/ 2012 بعد أن أطلقت قوات الأمن النار عليه في عيادته فأردته قتيلًا.

لم تمنع الإجراءات الأمنية المفروضة أهالي المدينة من متابعة الاحتجاج، ولا سيما بعد خطاب الرئيس أمام مجلس الشعب في 30 آذار/ مارس 2011. ففي جمعة «الشهداء» (1 نيسان/ أبريل 2011)[71] انطلقت تظاهرات من مساجد عدة في دوما، وحاولت التجمع والوصول إلى ساحة الجامع الكبير (الساحة الرئيسة) في المدينة. لكن القنّاصة المنتشرين على المباني المطلّة على الساحة أطلقوا الرصاص الحي على المحتجين فسقط ستة شهداء[72].

كانت هذه أول مرة يستُخدَم فيها الرصاص الحي لقمع المحتجين في ريف دمشق. وشكّلت نقطة تحوّل رئيسة في حراك مدن ريف دمشق وقراه، وتحوّلت فورًا إلى محفِّز دفع أغلبية سكان الريف الدمشقي إلى الانتفاض ضد النظام والمشاركة بكثافة في الاحتجاجات اليومية التي توطّنت في هذه المدن. ويوضح مشهد تشييع شهداء دوما في 3 نيسان/ أبريل 2011 الذي شارك فيه نحو 60 ألف مواطن، الأثر العكسي للحل الأمني الذي اتّبعه النظام في مواجهة الانتفاضة[73]. ولم يردع العنف البلدات الأخرى عن الانخراط في الحركة الاحتجاجية، بل توسّعت رقعة الاحتجاجات بتناسب طردي مع ازدياد العنف وقسوته. وأضفى وجود قيادة سياسية للاحتجاجات في دوما طابعًا مدنيًا ووطنيًا على التشييع، ورُفِعت شعارات وطنية جامعة وغابت الشعارات ذات الدلالة الطائفية التي كانت تظهر بشكل متقطّع بين الحين والآخر[74]. ويُسجَّل في تشييع دوما ظهور شعار «واحد واحد واحد، الشعب السوري

---

(71) سميت هذه الجمعة بجمعة الشهداء ردًا على استخدام الرئيس بشار الأسد كلمة «الضحايا» في توصيف القتلى الذين يسقطون في احتجاجات سورية.

(72) الشهداء هم: إبراهيم موبايد وأحمد رجب وفؤاد بالة ومحمد علايا... إضافة إلى اثنين آخرين. انظر: «يوم دام بمظاهرات جديدة بسوريا،» (الجزيرة نت، 1/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/9e6b507b-5d71-432e-8eac-d733d157eca0>.

(73) لمشاهدة حشود المحتجين في دوما، انظر مقطع الفيديو في 3/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=1BIoArnoqh8>.

(74) كان هتاف «لا إيران ولا حزب الله... بدنا رئيس يخاف الله» يتكرر بين الحين والآخر في تظاهرات دوما وبعض قرى درعا. وحمل هذا الشعار دلالة طائفية تشير إلى الانتماء المذهبي للرئيس، ونجح قادة الاحتجاجات في دوما في احتواء هذا الشعار ومنع تكراره واستبداله بشعارات «إسلام ومسيحية... كلنا بدنا حرية» و«وحدة وطنية» و«لا سلفية ولا إرهاب. ثورتنا ثورة شباب».

واحد» أول مرة، الذي غدا في ما بعد أحد أبرز شعارات الثورة السورية.

تنبّه النظام إلى أثر القمع الأمني باعتباره سببًا في انتشار التظاهرات وازدياد المشاركة فيها، وحاول تغيير أسلوبه نحو تغليب الأساليب اللينة والانفتاح على مطالب المحتجين، كما جرى في خطاب بشار الأسد أمام حكومة عادل سفر، وفي التوقف عن إطلاق النار في جمعة 15 نيسان/ أبريل. وفي هذا الإطار استقبل الرئيس الأسد في 11 نيسان/ أبريل 2011 ذوي الشهداء الذين سقطوا في دوما، كما أمر بإطلاق سراح 191 معتقلًا من أبناء هذه المدينة[75]. ووعد الأهالي بعدم تعرّض قوات الأمن للمحتجين في المدينة. وتكرّرت هذه الاستقبالات في الأشهر الأولى للثورة في مدن مختلفة، وتقصّد استخدام العنف ثم استقبال وجهاء المدينة أو المحافظة لاحتواء الموقف، في نوع من سياسة العصا والجزرة. ففي سورية يعتبر مجرد اللقاء مع الرئيس حظوة كبيرة لا يحظى بها إلا وجهاء المجتمع، وهي أكرم لفتة يمكن أن يحظى بها إنسان. ومن لا يغير موقفه بعد مقابلة الرئيس يُعتبر كمن ارتكب جريمة كبرى، ولا ينفع معه شيء غير العنف. لم تؤد وعود الرئيس وكذلك معاقبة المسؤولين عن قتل المتظاهرين أو غير ذلك إلى تغيير في السياسات، ما جعل هذه اللقاءات تبدو تكتيكية. وما لبث هذا الأسلوب أن فقد فاعليته وتوقف.

بالفعل، التزمت قوات الأمن في «جمعة الإصرار» (15 نيسان/ أبريل 2011) عدم إطلاق النار على التظاهرات في ريف دمشق؛ وهو ما أدى إلى خروج تظاهرات يُقدر عدد المشاركين في كل واحدة منها بالآلاف في المناطق التي توطّنت فيها الاحتجاجات (جوبر – دوما – حرستا – المعضمية – داريا – عربين – الكسوة). وفي اليوم ذاته سُجّلت أول محاولة عفوية لإقامة اعتصام احتجاجي في ساحة العباسيين في دمشق.

بدأت هذه المحاولة بتوجه تظاهرة أهالي دوما إلى مدينة حرستا،

---

(75) «الرئيس الأسد يصدر قانونًا ينظم تملك الأشخاص غير السوريين للحقوق العينية العقارية،» الثورة، 11/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=23540768320110411013656>.

وتوحّـدت التظاهرتـان فـي مسـيرة كبيـرة باتجـاه سـاحة العباسـيين[76]. ويورد وائـل سـلام[77]، أحد المشـاركين فـي التظاهرة، ما يلـي: «لم يكـن أحد يعرف أن هذا سـوف يحصل، سـمع الناس في عربين وزملكا وعيـن ترما أن تظاهرتي دوما وحرسـتا سـتتوجهان إلى سـاحة العباسـيين. بدأ الناس يركبون سـياراتهم والدرّاجـات الناريـة للالتحاق بهـذه التظاهرة. وكانـت أعداد المشـاركين تزداد كلّما اقتربت التظاهرة من دمشق. وعند وصولها إلى جوبر بلغ عدد المتظاهرين نحـو خمسـة آلاف متظاهـر». واسـتطاع المحتجون فـي هذه الجمعـة الوصول إلـى نقطة تبعد عشـرات الأمتار عن سـاحة العباسـيين مـن دون أن يتمكّنوا من الوصول إليهـا لأن قوات الأمن أغلقت المدخل الشـرقي للسـاحة (جوبر)، ثم قامت بتفريق المتظاهرين باسـتخدام الهراوات والغاز المسـيل للدموع من دون أن تستخدم الرصاص الحي[78].

شـكّلت هذه المحاولـة تطورًا فـي ديناميـة الحركة الاحتجاجيـة في مدن الريف الدمشقي تمثل في قناعة المحتجين بضرورة نقل الانتفاضة من الأطراف إلى المركـز من أجل إكسـاب العمل الثـوري قدرة علـى التأثيـر والضغط على النظام الحاكـم. كما كانت هـذه المحاولة فرصة لقـادة الاحتجاجات ومنظميها في مدن الريف الدمشـقي للتعـارف والتواصل والتنسـيق في مـا بينهم من أجل تكرار المحاولة لاحقًا.

يقول وائل سـلام: «بعد جمعة الإصرار بيوم واحد بدأ التحضير والتنسيق بين منظمي الاحتجاجات في الغوطة الشرقية للتوجّه إلى الساحة وإقامة اعتصام

---

(76) لمشـاهدة التقاء تظاهرة دوما تظاهرة حرسـتا، انظر مقطع الفيديو فـي 15/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=lz0K0g1c_bg>.

(77) وائل سلام (المعروف حركيا باسم خالد العمر) هو أحد أبرز الناشطين في الغوطة الشرقية، كان عضوًا في اتحاد تنسـيقيات الثورة السـورية، ثم أصبح عضـوًا في الهيئة العامة للثورة السـورية، وهو الآن عضـو في المجلس العسـكري الثـوري في ريف دمشـق. وأجرى باحثـو المركز مقابـلات معه عبر السكايب، بشكل دائم وبتواريخ متعاقبة.

(78) «سـورية: الأمـن يسـتخدم الهراوات والغـاز لمنـع تظاهرة حاشـدة من الوصـول إلى مركز دمشـق،» (BBC عربـي، 15/ 4/ 2011)، علـى الموقـع الإلكترونـي: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/04/110415_syria_firday_demo.shtml>.

احتجاجي دائم فيها يوطن الثورة في دمشق. فجُهّزت الخيام لإقامة طويلة في الساحة، كما جُمِعت لوازم الإسعافات الأولية وبعض الأدوية لإقامة مشفى ميداني، وجرى توزيع منشورات على الناس في الغوطة، والنشر في صفحات الفيسبوك في شأن كيفية التعامل مع الغاز المسيل للدموع، واتُّفِق على ألا تتجمع التظاهرات في مسار واحد، بل يجب أن تسير في ثلاثة محاور (الزبلطاني وجوبر والتجارة) لتشتيت قوات الأمن»[79]. ويمكن القول إن استراتيجية تثوير دمشق نقلت الثورة من العفوية إلى التنظيم. وساهم في ذلك تأليف هيئات قيادية محلية تولّت الإشراف على خروج التظاهرات وضبط شعاراتها، وكتابة اللافتات التي تُعبّر عن سقف المطالب.

حُدّد 22 نيسان/ أبريل 2011 موعدًا لإقامة الاعتصام المبتغى في ساحة العباسيين، الذي يصادف مناسبة دينية لدى السوريين المسيحيين هي «الجمعة العظيمة» (أو الجمعة الحزينة) التي تسبق عيد الفصح. وفي سبيل دفع شرائح المجتمع كلها إلى المشاركة في الاحتجاجات، والتأكيد على وطنية الثورة السورية وشموليتها، تم اعتماد تسمية «الجمعة العظيمة» باعتبارها تسمية جامعة تلتزمها التظاهرات كلها في مختلف أرجاء سورية. وفي هذا اليوم توجّهت تظاهرات مدينة دوما إلى حرستا (تبعد 6 كلم عن ساحة العباسيين). وانطلق المشاركون في حافلاتٍ إلى مكان قريب من ساحة الاعتصام. وقبيل ذلك تحوّل التقاء شبان عربين وزملكا وسقبا مع شبان جوبر وكفربطنا إلى تظاهرة شارك فيها أكثر من عشرة آلاف شخص، سارت عبر شارع الزبلطاني باتجاه ساحة العباسيين. مثّلت هذه التظاهرة أبرز التحديات أمام النهج الأمني للنظام، فوصول المحتجّين إلى ساحة العباسيين يعني فشل محاولات عزل العاصمة عن الحركة الاحتجاجية في المدن الأخرى، وخصوصًا مدن ريف دمشق، وهي استراتيجية سعى إليها النظام منذ تظاهرات سوق الحميدية في 15 آذار/ مارس 2011. ويعني أيضًا إمكانية أن تتطوّر الاحتجاجات إلى مسارات تشبه اعتصام شارع الحبيب بورقيبة في تونس، أو ميدان التحرير

(79) وائل سلام، مقابلة أجراها معه باحثو المركز في الدوحة عبر السكايب.

في القاهـرة، حيث من الممكـن أن ينجح الاعتصام في جذب شـرائح واسـعة للمشـاركة فيه بشـكل يصعب فضه أو قمعه من دون خسـائر بشـرية كبيرة، كما حصـل في أثنـاء فـض اعتصام سـاحة السـاعة في حمـص (18 نيسـان/ أبريل 2011). والأمـر اللافـت لأي باحث في الحـركات الاجتماعيـة وتطوّرها، أن هذا الجمهور الواسع الذي حاول الوصول إلى ساحة العباسيين في دمشق كان على علم بما جرى للمعتصمين في سـاحة السـاعة في حمـص، والثمن الباهظ الـذي دفعوه بـالأرواح.

لـم تطلق القـوات الأمنيـة الرصـاص فـي البدايـة، وانتظرت في مـا يبدو تصريحًـا بذلك. فسـارت التظاهرات عبـر المحورين السـابقين مسـافة كيلومتر واحـد مـن دون أن تتعرّض للقمـع. لكن مـا أن وصلت إلـى منطقـة الزبلطاني حتـى بدأت القـوات الأمنية علـى الفور بإطـلاق النار علـى التظاهرتين بشـكل بـدا كأنه يهـدف إلى إسـقاط أكبر عـدد مـن الضحايا لمنع الحشـود مـن متابعة مسارها المرسوم إلى ساحة العباسيين، فقتلت في هذه الواقعة نحو 50 مواطنًا. وتمكّنت القوى الأمنية من تفريق المحتجين، فأفشلت موقّتًا عملية انتشار الثورة إلى العاصمة.

بـدا واضحًا مـن خلال توثيـق حوادث هـذا اليوم فـي مناطق أخـرى، أن الأوامـر بإطلاق النـار على المحتجيـن صدرت من المسـتويات القياديـة العليا إلـى القادة الأمنييـن في أنحاء سـورية كلها، حيـث حصلت مجـازر عدة خلال هذا اليوم في درعا (الحراك) ومدينة حمص، ووصل عدد الشهداء في «الجمعة العظيمة» إلى ما يقارب 100 شـهيد[80]. وكانت أرقام القتلى هذه في تظاهرات سـلمية تُعتبر هائلة وصادمة في نيسـان/ أبريل قبيل مرور شهر على بداية الثورة، أي قبل أن يسـتفحل العنف في عام 2012 الذي سـقط فيه قتلى بأرقام تُضاهي الأرقام التي يعرفها الناس في الحروب.

---

(80) «القتلى بالعشـرات فـي «الجمعة العظيمـة».. والمتظاهرون يحاولون الزحف إلى سـاحات المدن السورية،» الشـرق الأوسـط، 23/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=618567&issueno=11834>.

استنتجت السلطة من حوادث يوم الجمعة، الواقع فيه 15 نيسان/ أبريل 2011، أن تخفيف وطأة إطلاق النار يوسّع نطاق الثورة، فعادت إلى إطلاق النار بكثافة، وسوف تختبر لاحقًا أن هذا الأمر يصب الزيت على نار الثورة. وبلغت سورية في ذلك اليوم تلك المرحلة التي فقد فيها النظام شرعيته عند جمهور واسع بحيث أصبح هذا الجمهور يُعيد توجيه كل ما يفعله النظام ضده، أكان زيادة منسوب القمع أم تخفيفه، لأن هدف هذا الجمهور أصبح التخلّص من هذا النظام. ونحن نعتقد أن تلك الأيام في النصف الثاني من نيسان/ أبريل هي الأيام التي بدأت فيها الانتفاضات الشعبية في مناطق مختلفة بالتحول إلى ثورة وطنية شاملة تهدف إلى إسقاط النظام.

لم تنجح محاولة الوصول إلى ساحة العباسيين، وفشلت استراتيجية تصدير الثورة إلى العاصمة. لكن هذه المحاولة وما رافقها من إطلاق نار على المتظاهرين كانت نقطة تحوّل في مسار الثورة في ردة الفعل الشعبية العكسية، فازدادت بعدها أعداد المشاركين في التظاهرات، وارتفع سقف الشعارات. وبعد يوم الجمعة العظيمة رُفِع شعار «إسقاط النظام» في مناطق سورية المختلفة، وغدا شعارًا جامعًا يوحّد الثورة السورية ضمن الخريطة الجغرافية لانتشارها آنذاك. كما ألهبت حوادث الجمعة العظيمة أحياء دمشق الطرفية: القابون، القدم، العسالي، الحجر الأسود، إضافة إلى حي الميدان الشعبي في قلب العاصمة، ودفعتها إلى المشاركة بوتيرة يومية في الثورة السورية. كما انتقل الحراك الثوري إلى جامعة دمشق، خصوصًا في كلية العلوم وكليتي الآداب والحقوق، وكان هذا مشهدًا جديدًا في الثورة.

يمكن أن يرصد المتابع صيرورة الحوادث بعد الجمعة العظيمة وكيف تحوّلت الحركة الاحتجاجية في سورية من انتفاضات شعبية في مدنٍ بعينها إلى ثورة شعبية سلمية عارمة تعمّ سورية كلها، وتتبنى بوضوح ومن دون لبس مطلب «إسقاط النظام» الذي كثيرًا ما حاول المحتجون الابتعاد عنه أملًا في تغيير شامل في إطار النظام. ويُمكن المتابع أن يرصد كيف أن الثورة السورية بزخمها الشعبي المتعاظم نجحت في التحشيد الاحتجاجي الجماهيري في

عدد من المـدن (حماة وحمص ودير الـزور وإدلب) قبيل العمليات العسـكرية الكبـرى التـي اسـتخدم النظـام فيهـا الجيـش، والتي بـدأت في آب/ أغسـطس 2011. وكان مـن آثارها إخراج المحتجيـن من مراكز هذه المـدن إلى الأحياء الداخلية والفرعية (وإلى الريف أيضًا) وبدأ تشـكيل الحالة الاجتماعية السياسية التي مهّدت لحمل السلاح ضد النظام.

الفصل الثالث

الساحات الكبرى

نرصد في هذا الفصل نشوء التجمعات الكبيرة في الساحات والميادين الكبرى في مراكز المدن التي احتضنت حشودًا احتجاجية بمئات الآلاف، أكان ذلك في مدينتي حماة ودير الزور أم غيرهما في الفترة الممتدة بين حزيران/ يونيو وبداية آب/ أغسطس 2011، وهو تاريخ اقتحام الجيش النظامي هذه الساحات. وسوف نتناول الحراك في محافظة إدلب، ولا سيما مدن معرّة النعمان وسراقب وجسر الشغور، وفي مركز المدينة ذاته الذي ضم عشرات آلاف المحتجين حتى اقتحام المدينة في آذار/ مارس 2012.

أولًا: حماة: الذاكرة المستعادة

تُعدّ مدينة حماة من المدن الكبيرة سكانيًا، إذ يبلغ عدد سكان المحافظة كلها بحسب تقرير عدد السكان في سورية لعام 2010 نحو 1.592.993 نسمة، ويقطن في المدينة وحدها نحو 359.964 نسمة، في حين يبلغ عدد سكان المدينة مع النواحي المحيطة بها نحو 741.948 نسمة. انخرطت حماة في الثورة منذ جمعة العزة في 25 آذار/ مارس 2011، لكن جرى ذلك بأعداد صغيرة جدًا تراوحت بين 500 و1000 متظاهر في التظاهرة الواحدة. وكانوا يخرجون من مسجد عمر بن الخطاب في منطقة الحاضر، وهي المنطقة التي شهد بعض أحيائها مجزرة عام 1982 في أثناء الصراع المسلّح بين الإخوان المسلمين ونظام الرئيس السابق حافظ الأسد. لم تكن هنالك حماسة شعبية للانخراط في الحركة الاحتجاجية الناشئة والمثابرة التي قام بها عدد من شبان المدينة. وتدلّ على ذلك أعداد المتظاهرين المتواضعة مقارنة بعدد السكان باستثناء تظاهرة «جمعة العزة» (25 آذار/ مارس 2011) التي خرجت ردًا على اقتحام المسجد العمري في درعا. ويمكننا تقدير قيمة هذا التضامن إذا

أخذنا في الاعتبار البعد الجغرافي من جهة، وندرة التواصل والمشتركات بين المدينتين من جهة أخرى. فدرعا في المخيلة الجمعية للحمويين من أكثر المدن تأييدًا للنظام وانخراطًا في مؤسّساته الحكومية وأجهزته الأمنية والشرطية، والأكثر انتسابًا إلى حزب البعث (خزان البعث). وعلى عكس درعا، كان حراك مدينة حمص (47 كلم عن حماة) ذا تأثير مباشر في تهيئة مدينة حماة للانخراط تدريجًا في الثورة الشعبية، وخصوصًا أن النظام بطش بها منذ الأسابيع الأولى، ما استدعى نزعة تضامنية في حماة تصاعدت بعد استعانة النظام بأحياء علوية في حمص (لجان شعبية) لقمع احتجاجات المدينة.

أدّت الأسباب السابقة إلى ازدياد أعداد المشاركين في الاحتجاجات بشكل تدريجي. لكنها بقيت في الإطار المحدود (2500 - 3000 متظاهر) بما في ذلك في «جمعة الصمود» (8 نيسان/ أبريل 2011)، وبما يزيد على ذلك قليلًا في «جمعة الإصرار» (15 نيسان/ أبريل 2011). وتميّزت الأخيرة عن سابقتها بتمكّن المحتجّين من الوصول إلى مكان قريب من ساحة العاصي، وهي الساحة العامة للمدينة، حيث احتشدوا أمام مبنى الأحوال الشخصية بالقرب من مركز المدينة.

انحصر هدف الناشطين ومنظمي الاحتجاجات في مدينة حماة في كيفية الوصول إلى ساحة العاصي بسبب رمزيتها التاريخية[1]، ولقناعتهم بأن الثورات

(1) تعتبر ساحة العاصي رمزًا لمدينة حماة، فهي مركز المدينة، والساحة العامة الوحيدة فيها، وهي تتوسط المدينة بالقرب من نهر العاصي الذي يقسم مدينة حماة إلى شطرين (الحاضر/ السوق). إضافة إلى ذلك وتُعد أكبر وأشهر ساحة عامة في مدينة حماة، وإلى جانبها «حديقة أم الحسن» المتربعة على النهر، التي تحتضن أكبر نواعير حماة الأثرية. وتمثل الساحة مدخلًا رئيسا إلى شارع الدباغة وسوق الطويل (أكبر أسواق حماة وأشهرها وأعرقها أيضًا)، ومدخلًا إلى المدينة القديمة (الأثرية). وتوجد في الساحة أيضًا مؤسسات الدولة الرئيسة (مبنى المحافظة، فرع الحزب، قيادة الشرطة، الشركات، البنوك)، وتجري فيها الاحتفالات كلها، ولا سيما مهرجان الربيع الذي يُميّز المدينة. وشهدت ساحة العاصي حوادث تاريخية عدة، أبرزها دخول قوات الثورة العربية الكبرى ورفع علم الدولة العربية فيها. وشهدت أيضًا مواجهات مسلحة بين ثوار المدينة والقوات الفرنسية في بداية فترة الاستعمار الفرنسي، واحتضنت التظاهرات كلها التي خرجت ضد الاحتلال الفرنسي، وفي مرحلة لاحقة التظاهرات ضد البعث بعد استيلاء الحزب على السلطة في عام 1963.

السلمية تُحسم بالتجمع بشكل جماهيري في الساحات العامة، من النوع الذي يصعب تفريقه من دون ارتكاب مجازر كبرى. وكان هذا هو النموذج المصري الجذّاب الذي انتقل إلى اليمن فور إعلان انتصار الثورة المصرية وخلع مبارك. وفي سبيل ذلك عملوا على ضمان انخراط أكبر عدد من السكان في تظاهرات يوم الجمعة العظيمة في 22 نيسان/ أبريل 2011 بغية الوصول إلى مركز المدينة. وبالفعل استطاعت التظاهرات المختلفة التي انطلقت من مساجد عدة الوصول إلى ساحة العاصي قبل أن تفرّقها قوات الأمن بالرصاص الحي ليسقط أول شهيد في المدينة وهو صهيب سوتل[2].

كانت حماة الخائفة والمتوجّسة من مصير مشابه لحوادث الثمانينيات تراقب بحذر اتساع الاحتجاجات وشموليتها وتستجمع شجاعتها. ولم تكن المدينة بحاجة إلى مثير أمني، أو محفّزات اجتماعية أو اقتصادية كي تصنع أضخم حشد احتجاجي ضد النظام الحاكم في تاريخ سورية. إذ إن فيها من المظالم (المهجرون والمفقودون والقتلى واستملاك الأراضي) ما يكفي لتجعل سكانها، في معظمهم، مناوئين للنظام، إن لم يكونوا ناقمين عليه[3]، وخصوصًا

(2) لمشاهدة تظاهرة حماة في يوم الجمعة العظيمة انظر مقطع الفيديو في 22/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=u5cqMihTmjo>.

(3) اعترفت الدولة ببعض هذه المظالم رسميًا. والسؤال لماذا لا تتكتم الدولة على مظالم تقر بوجودها، ولماذا كانت تنكرها في السابق، ثم لماذا لا تصححها ما دامت تعترف بوجودها قبل أن يسقط قتلى؟ وقد كشفت قرارات لجنة التحقيق التي أُلّفت بقرار جمهوري من اللواء هشام الاختيار، رئيس مكتب الأمن القومي، وأسامة عدي، رئيس مكتب الفلاحين القُطري، وأحمد عبد العزيز، محافظ حماة، للتحقيق في المجزرة المروعة التي ألحقها جهاز الأمن العسكري بالمتظاهرين المدنيين في مدينة حماة، وأعلنت نتائجها في 12 حزيران/ يونيو 2011 عن اعتراف السلطة رسميًا بما كانت تخفيه من مظالم كبيرة وقعت على المدينة. ومما أشارت إليه قرارات اللجنة بوضوح بعض جوانب المظالم المزمنة التي عاناها أهالي حماة، وفي عدادها، علاوة على الضحايا والمفقودين، استيلاء الحكومة على الممتلكات، لذلك قررت اللجنة «إعادة جميع العقارات والأراضي المستولى عليها في حوادث عام 1982 إلى أصحابها خلال مدّةٍ أقصاها شهر»، وكانت تعود لمن اتهموا بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين، أو تم إعدامهم، أو غدوا بحكم المفقودين. ويُقدّر عدد هؤلاء بالألوف وبما لا يقل عن 15 ألف مفقود ومعدوم لم تمنح عائلاتهم قط شهادات وفاة، بما يمكن من خلالها تسوية القضايا المدنية المتعلقة بهم من زواج وإرث وملكيات... إلخ. انظر ملخص القرارات في: «أبرز قراراتها توقيف رئيس فرع الأمن العسكري واعتبار جميع الضحايا شهداء.. لجنة التحقيق في أحداث حماة تباشر مهمّاتها،» (عكس السير (موقع الكتروني)، 12/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http:// www.aksalser.com/?page=view_articles&id=b9b0d685bcb765b343c4ae7d144ee623&ar=430168300>.

أنهم خبروا ضراوة القمع في تظاهرات عام 1964، وحوادث الثمانينيات التي بدأت أيضًا بأعمال احتجاجية سلمية وظلت حوادثها في الذاكرة يتناقلون أخبارها جيلًا بعد جيل، مع ما يرافق التناقل الشفوي من شحن وجداني وأسطرة[4].

ما خشيَتْ منه مدينة حماة حقيقة هو الشك في مدى شمولية الثورة وامتدادها إلى أرجاء سورية كلها، لأن ذاكرتها الجمعية حاضرة بتخلي دمشق وحلب[5] عنها في حوادث الثمانينيات التي انتهت بمقتل عشرات الآلاف من سكان المدينة وتهجير كثيرين وحجز الدولة أموالًا وأراضيَ تعود ملكيتها إلى الأهالي بذريعة دعم أو احتضان مسلحين من حركة الإخوان المسلمين. ويصعب التأكد من حجم ما تعرّضت له حماة في تلك الأعوام، وكذلك من أعداد القتلى. فحوادث المدينة تحوّلت إلى رمز لتحشيد أعداء النظام ومعارضيه، ولا سيما التيار الإسلامي في الخارج. ومن هنا صنعت أساطير، وضاع كثير من الحقائق في عملية صنع هذا الرمز. لكن ليس هنالك شك في أن المدينة تعرّضت لمجزرة مروّعة وعقوبات جماعية منهجية استمرت

---

(4) نقترح المقاربة النقدية لحوادث حماة، والتمييز بين هذه المقاربة لاستعادة لحظة ما مثل لحظة اندلاع حركة الاحتجاجات، والإشارة إلى مسؤولية المتطرفين من الطرفين بمحنة حماة وكارثتها. ولا ريب في أن مسؤولية النظام هي الأخطر. لكن حتى عدنان سعد الدين، المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين آنذاك، اعتبر في شهادته لأحمد منصور أن ما حدث في حماة كان توريطًا للمدينة قام به المتطرفون. ويمكننا هنا الإشارة إلى أن مجزرة حماة بغض النظر عن كيفية حدوثها تحولت إلى رمز مريع ومخيف، وبقي منها حس المجزرة وآثارها الحقيقية. ومن هنا يتواصل التاريخي والسيكولوجي والسلوكي. وفي أي حال فإن تقليل أرقام القتلى من جهة، وتهويلها من جهة أخرى، والخلاف الكبير في شأنها هو نتاج الجانب السيكولوجي للمجزرة الذي يعمل وفق ديناميانه الخاصة وفي مقدمها دينامية المغالاة لتحقيق الانفعال المطلوب وتعبئة الأثر السلوكي المحتمل الناتج عنه. انظر: «عدنان سعد الدين.. عصر الإخوان المسلمين في سورية، ج 8،» (الجزيرة نت، 11/ 11/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/programs/pages/b7c1c496-9ecb-4dde-b379-3b8470495ace>.

(5) بدأ الصراع المسلح بين السلطة والإخوان المسلمين في عام 1980، وتحديدًا في مدينة حلب. وخلال ذلك العام قامت السلطة بسلسلة من الإعدامات الميدانية التي يفترض أنها طاولت عددًا من منتسبي جماعة الإخوان المسلمين، ولا سيما في حي المشارقة في حلب، لكنها شملت عددًا من الأبرياء. وبدا أن الدولة أرادت أن تعدم مواطنين بغض النظر عن «ذنبهم» أو براءتهم لغرض الردع. وتضامن سكان حماة مع ما يجري في حلب فأشعلوا انتفاضة بدأت باحتجاجات سلمية، ثم حوّلها تنظيم «الطليعة المقاتلة» إلى تمرد مسلّح ضد النظام.

فتـرة طويلة. فضلًا عن المجزرة التي تعرّض لها السـجناء في سـجن تدمر (26 حزيران/ يونيو 1980)[6].

بعد شـهرين تقريبًـا على اندلاع الاحتجاجات في سـورية بـدأت مخاوف سـكان حمـاة تتبدّد، حيـث أدركـوا أن ثمـة جديـدًا، وأن الاحتجاجات ليسـت انتفاضة جهوية يسـتطيع النظام الاستفراد بها وقمعها عسكريًا، وإنما ثورة شعبية

---

(6) تتفاوت الروايات عن أعداد ضحايا المجازر التي قام بها النظام في بداية الثمانينيات في حلب وإدلب وتدمـر وحماة. ولعل الروايات عن مجزرة حماة في شباط/ فبراير 1982 هـي الأكثر تباينا، إذ لا توجد أي إحصائية رسـمية أكانت صـادرة عن الدولة أم عن أحزاب سياسـية، ولا سـيما جماعة الإخوان المسـلمين التـي كانت أحـد أطراف الصـراع. تتحدث الرواية الشـعبية لأهالـي مدينة حماة عـن 40 ألف شـهيد، و20 ألف معتقل، وأكثر مـن 100 ألف مهجر. بالطبـع تنطوي هذه الأرقام علـى مبالغات. لكنها تعتبر مؤشرًا إلى هول ما حصل في المدينة خلال ثلاثة أسابيع في الفترة الممتدة بين 2 و20 شباط/ فبراير 1982. سـنعرض في ما يلي أبرز روايات الصحف الغربية عن مجزرة حماة بناء على عملية رصد قام بها مركز الشرق العربي في لندن الذي يديره الناطق الرسمي باسم جماعة الإخوان المسلمين في سورية زهير سالم:

* أوردت صحيفة **لوماتان** الفرنسـية في عددها رقم 1606 تاريخ 24 نيسـان/ أبريل 1982 تحت عنوان: «في سورية، الإرهابي رقم واحد هو الدولة» 20.000 (عشرون ألفًا) سجين سياسي، و10.000 (عشرة آلاف) قتيل و600.000 (ستمئة ألف) شخص موضوعون على اللائحة السوداء».

* أوردت مجلـة **الإيكونومسـت** في عددها الصادر فـي أيار/ مايو 2011 أرقامًـا تقديرية عن عدد الضحايـا (30 ألفًـا بمن فيهـم قتلى الجيـش نقلًا عن الإخوان المسـلمين) و9 آلاف بحسـب كشـوفات مستشـفيات المدينة. خالد الأحمد، «مجـزرة حمـاة الكبرى (1982)،» (مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستـراتيجية، 6/ 2/ 2006)، على الموقع الإلكترونـي: <http://www.asharqalarabi.org.uk/ruiah/hama-10.htm>.

وكتب باتريك سيل الذي استقى قسـمًا كبيرًا من معلوماته من النظام نفسه أن ضحايا مجزرة حماة في شباط/ فبراير 1982 راوح بين خمسـة آلاف وعشرين ألف قتيل. انظر: Patrick Seale, *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East*, with the Assistance of Maureen McConville (Berkeley: University of California Press, 1988), p. 339.

ومـن بين الروايات عن مجزرة حمـاة روايات لصحافيين غربيين تمكنوا مـن الدخول إلى المدينة بعد فتـرة قصيرة من المجزرة، أبرزهم روبرت فيسـك مراسـل صحيفـة **الإندبندنـت** البريطانية. وتحدث الأخير عن رقم تقريبي لعـدد الضحايا هو 10 آلاف قتيل، انظـر: «Robert Fisk: Conspiracy of silence in the Arab world: Where are the sheikhs when the Iraqi dead are fished out of the Tigris?,» *Independent*, 10/2/2007, on the Web: <http://www.independent.co.uk/voices/commentators/fisk/robert-fisk-conspiracy-of-silence-in-the-arab-world-435762.html>.

عارمة. فاستمرار الثورة في درعا وريف دمشق وحمص واللاذقية على الرغم من العمليات العسكرية وامتدادها إلى دير الزور والمناطق الكردية وريف حلب وأحياء في داخل دمشق، يكسبها صفة الشمولية المؤهّلة للاستمرار. كما أن ثورة الريف الحموي ولا سيما قرى الريف الشمالي الذي بقي مراقبًا في أثناء حوادث الثمانينيات، أو شاهدًا صامتًا عليها، شكّلت مُحفّزًا ودافعًا إلى الثورة والاحتجاج في المدينة. وليس هنا بالطبع ما يوحي بأن المجتمع الحموي درس ما يجري، وتوصّل إلى نتيجة قادته إلى التحرك. ففي الحالة الثورية تتغذى ديناميات الاحتجاج على نفسها، وتشكّل أي استثارة دفعًا لها.

في «جمعة أزادي» (20 أيار/ مايو 2011) اتسع نطاق التظاهرات وارتفعت شدّتها، وبرز فيها شعار جديد كُتب على أحد الجُدُر بطريقة بدائية في حي «الشمالية» القريب من جامع عمر بن الخطاب: «نُطالب بحل الجيش الخائن وإنشاء جيش وطني»[7]. عكس هذا الشعار انبعاث أحقاد وثارات الماضي والذاكرة المثقلة بعددٍ كبير من أبناء هذه المنطقة سقطوا ضحايا في أثناء مجزرة حماة في عام 1982. والجدير بالذكر أن بعض آثار ما تعرّضت له حماة في عام 1982 لا تزال مرئية وواضحة للعيان في أحياء البارودية والكيلانية والشمالية... حتى الآن[8]، وأدّت دورًا كبيرًا في توجيه سلوك المحتجّين وإثارته[9].

حدث في «جمعة أزادي» ما يمكن اعتباره «المحفّز المثير» لأهالي المدينة، إذ تمكّن رجال الأمن من القبض على أحد المحتجين، وهو عمران دويك، وكان مع آخرين يرمي قوات الأمن بالحجارة. لم يتصرّف رجال الأمن مع الشاب دويك على أنه معتقل، أو خارج على القانون، بل اجتمعوا من حوله وأوسعوه

---

(7) أحد منظمي الاحتجاجات في مدينة حماة (لا يرغب بكشف اسمه)، مقابلة شخصية أجراها معه الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حمزة المصطفى في الدوحة بتاريخ 10/ 9/ 2011.

(8) يمكن زائر مدينة حماة أن يعاين بشكل واضح أثار قصف حماة في عام 1982 مثل آثار الرصاص والمدفعية التي تظهر بشكل واضح على المباني في منطقة الشمالية، أو تدمير المنازل وهدمها في منطقة بين الحارين والبارودية والحميدية.

(9) محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 279.

ضربًا بالهروات ما أدى إلى إلحاق شلل دماغي به قبل وفاته[10]. وجرى تصوير هذا المشهد، وبثته محطات التلفزة. وانطوى مشهد ضرب عمران دويك على رأسه بالهراوات حتى الموت على سادية تحمل صور التشفّي والكراهية والانتقام. واختلطت صورة هذا المتظاهر بصورة الطفل حمزة الخطيب[11] الذي قضى تحت التعذيب في أحد الفروع الأمنية. وقد ألهبت هذه الحادثة المدينة المحتقنة سياسيًا ضد النظام، ورفعت نطاق المشاركة الشعبية إلى مستويات غير مسبوقة في المشهد السوري حتى ذلك التاريخ.

ظهرت الحشود الاحتجاجية الكبرى في المدينة في جمعة «أطفال الحرية» (3 حزيران/ يونيو 2011) حين خرجت تظاهرتان: **الأولى في** منطقة الحاضر، وضمت نحو 100 ألف متظاهر اتجهوا إلى ساحة العاصي؛ **والثانية** في منطقة السوق (نزلة الجزدان)، وضمت 50 ألف متظاهر اتجهوا إلى ساحة العاصي. وقبل وصول التظاهرة الأولى إلى ساحة العاصي أطلقت قوات الأمن النار على المحتجين مباشرة وقتلت نحو 150 مواطنًا. كانت المجزرة وبشاعتها كفيلة بخروج المدينة بأكملها ضد النظام، ولا سيما بعد انسحاب قوات الأمن

---

(10) للاطلاع على مشهد ضرب عمران دويك الذي بثته وسائل الإعلام في المنطقة والعالم، انظر مقطع الفيديو في 24/ 5/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=caAd9dgfAP4>.

(11) في 20 أيار/ مايو 2011 سلمت قوات الأمن جثة الطفل حمزة الخطيب إلى عائلته، وتبيّن بعد الكشف على الجثة وجود آثار تعذيب على جسده. وبغض النظر عن الفارق بين التعذيب السادي وانتفاخ الجثة، فإن صورة حمزة الخطيب دخلت في الثورة باعتبارها تجسيدًا لممارسات النظام وساديته والنفور منه. في هذه الصورة ظهرت التجليات الأولى لما يمكن أن نطلق عليه تسمية «جرائم الكراهية». واستخدم مؤلف هذا الكتاب تعبير جرائم الكراهية محذرًا من تبعات نشر صورها تعبويًا وطائفيًا. لكن منذ تلك المرحلة نشرت آلاف أشرطة الفيديو وصور القتل البشعة بشكل تجاوز أي خيال مريض: «الحالة التي عرضت، حالة الطفل حمزة، يمكننا القول الشهيد المرحوم حمزة، هي حالة متطرفة لأن من الصعب تخيل حتى في جهاز أمن سادي أن يقوم بهذه التصرفات... من الصعب الاعتقاد أن السبب متعلق بتحقيق أو أمن، فهو إمّا انتقام أو محاولات افتعال فتنة... في الحقيقة لم أستطع النظر طويلًا في الشاشة، وفي المناسبة هناك نقاشات مهمة عن وجوب بث مثل هذه الأمور في جميع وسائل الإعلام، فالحديث هنا هو عن جرائم كراهية تغذي الرغبة في الانتقام». انظر: «الربيع العربي وحراك التغيير» مقابلة مع عزمي بشارة، تاريخ 27/ 5/ 2011 في برنامج حديث الثورة، الجزيرة نت، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/programs/pages/8512dfe2-1818-4a7a-bc87-237c98fc85ae>.

من المدينة يوم السبت (4 حزيران/ يونيو 2011) لتمتلئ ساحة العاصي بمئات الآلاف من المحتجين، وواصلت الاعتصام أسبوعيًا في كل يوم جمعة حتى دخول الجيش السوري إليها في مطلع آب/ أغسطس 2011.

تصف المعارضة خُزامى عدي حجم المشاركة الشعبية في تظاهرة «جمعة ارحل» في مدينة حماة (1 تموز/ يوليو 2011) كما يلي: «كانت هذه التظاهرة الأكبر في المدينة. شاركت فيها جميع شرائح المجتمع في المدينة: الفقراء والطبقة الوسطى وقسم من الطبقة الغنية التي لم تتحالف مع النظام. لم تقتصر التظاهرة على الرجال والشبان، بل شارك النساء والأطفال أيضًا، إلى درجة يمكنني القول معها إن أحدًا لم يبق في منزله في هذا اليوم. ولم تنحصر المشاركة بسكان مدينة حماة، بل انضم محتجو الريف الحموي إليها، ولا سيما قرى الريف الشمالي، حتى أن بعض الوفود جاءت من قرى الريف الغربي (تقصد العلويين - المؤلف)، خصوصًا مدينة مصياف (التي يقطن فيها عدد كبير من أبناء الطائفة الإسماعيلية - المؤلف)».

عن الجانب التنظيمي والشعارات التي رُفِعَت في هذه التظاهرة تورد خزامى عدي: «كانت هذه التظاهرة الأكثر تنظيمًا بين تظاهرات مدينة حماة، حيث رسم المحتجّون بأجسادهم العلم السوري وتحدّوا به ما سُمّي بمسيرة أطول علم التي نظمها أنصار النظام في أوتوستراد المزّة[12]. وبدأت التظاهرة

(12) منذ الأسابيع الأولى لانطلاق التظاهرات الاحتجاجية في سورية بدأ النظام في تسيير مسيرات تأييد داعمة له وفق الطريقة ذاتها التي اتبعها الرئيس اليمني المخلوع علي عبد الله صالح في اليمن في أثناء الثورة اليمنية، والعقيد الليبي معمر القذافي إبان الثورة الليبية. كانت أولى مسيرات التأييد في سورية وأكبرها تلك التي خرجت في 29 آذار/ مارس 2011 في دمشق وحلب ودير الزور واللاذقية، وشارك فيها مئات الآلاف من المواطنين. جاءت هذه المسيرات قبيل خطاب الرئيس بشار الأسد في مجلس الشعب في 30 آذار/ مارس 2011، وكانت منظمة، أي إن الجهات الحكومية ومؤسسات الدولة والوزارات، ولا سيما وزارة التربية والتعليم العالي أصدرت أوامر توجيهية للعاملين والطلاب بضرورة النزول في مسيرات التأييد تحت طائلة المسؤولية. وشاركت شريحة كبيرة من المجتمع السوري أيضًا في هذه المسيرات طواعية بعد تصريحات نقلها نائب الرئيس السوري فاروق الشرع، والمستشارة السياسية والإعلامية في رئاسة الجمهورية بثينة شعبان عن رئيس الجمهورية تفيد بأن الرئيس بشار الأسد سيطرح في خطابه برنامجًا إصلاحيًا شاملًا يُسهم في حل الأزمة.
=

بالنشيد الوطني السوري، ثم بعد ذلك بدأت الهتافات بإسقاط النظام، ورحيل بشار الأسد، وتخلل التظاهرة كلمات وخطابات لوجهاء المدينة وبعض

= استمرت مسيرات التأييد للرئيس بشار بالخروج بشكل دوري كلما توسعت المشاركة في التظاهرات الاحتجاجية، واتّبع النظام السوري في بعض المحافظات نهج «شارع مقابل شارع». حصل ذلك في مدينة حمص، حين دعت «الفاعليات الأهلية والاقتصادية» (وهي الصيغة التي يستخدمها النظام في الدعوة إلى مسيرات التأييد، ويلاحظ غياب اسم حزب البعث ومنظماته الشعبية) إلى مسيرة مؤيدة للرئيس بشار بعد فض اعتصام ساعة حمص القديمة بالقوة في 18 نيسان/ أبريل 2011، وفي اللاذقية وبانياس أيضًا بعد دخول الجيش إليها في نهاية نيسان/ أبريل 2011. أما في دير الزور، ففي الأشهر الأولى للاحتجاجات كانت عشائر دير الزور تخرج أبناءها وأنصارها وبأعداد كبيرة في مسيرات التأييد ردًا على التظاهرات الثورية المحدودة التي كانت تخرج في المدينة. وتغيّر الواقع في دير الزور بعد حزيران/ يونيو 2011 عندما انضم كثيرون من أبناء العشائر إلى الثورة، فأصبحت التظاهرات الاحتجاجية المشاركة في الثورة هي الأكثر عددًا. كما حاول النظام السوري إخراج مسيرات تأييد في مدينة حماة لكنه فشل، حتى إن المسيرات التي كانت تنزل من الريف الغربي لم تنجح في تنظيم مسيرة مؤيدة في ساحة العاصي، إذ منع أهالي حماة أنصار الأسد القادمين من الريف الغربي من دخول المدينة.

في محافظات معينة مثل السويداء وطرطوس وحلب والحسكة التي لم تنخرط في الحركة الاحتجاجية، كانت المسيرات المؤيدة تخرج أسبوعيًا وبشكل دوري. كما دأب النظام السوري على إخراج مسيرات التأييد في مناسبات معينة منها:

* **خطابات الرئيس بشار الأسد**: فقبل كل خطاب كان يلقيه الرئيس الأسد كانت الحكومة تدعو إلى مسيرات تأييد له في المحافظات كلها، وكأن الأسد كان يقصد إظهار شعبيته قبل كل خطاب يلقيه. والجدير بالذكر أن الأسد لم يوجّه أي كلمة إلى الشعب السوري مباشرة، بل ألقى خطاباته كلها في حشد من أنصاره، أو أمام مجلس الشعب والحكومة حيث يرتفع التصفيق والهتاف بحياته، قبل أن يندفع أنصاره لمصافحته وتقبيله وأحيانًا تقبيل يده.

* **أحداث سياسية**: على سبيل المثال، كان النظام يخرج أنصاره في مسيرات مؤيدة بعد كل «فيتو» تستخدمه روسيا والصين في مجلس الأمن ضد مشاريع قرارات تدين النظام، وترفع خلال هذه المسيرات أعلام روسيا والصين وإيران وتوجّه عبارات الشكر والامتنان.

* **وفود تزور دمشق**: كان النظام أيضًا يخرج أنصاره تزامنًا مع زيارات عربية أو دولية إلى سورية، فمثلًا أخرج النظام مسيرة مؤيدة في ساحة الأمويين في دمشق عندما زارت اللجنة الوزارية العربية دمشق في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، وعند زيارة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف دمشق في 6 شباط/ فبراير 2012. وفي أثناء زيارة كوفي أنان سورية أول مرة في نيسان/ أبريل 2012.

* **نشاط الرئيس**: على سبيل المثال أطلق الرئيس بشار الأسد وزوجته أسماء الأسد فاعلية سمّيت «أطول علم سوري»، وقام الرئيس الأسد بالتوقيع على العلم الذي يبلغ طوله 2300 متر. وفي 16 حزيران/ يونيو 2011 خرجت في أوتوستراد المزة مسيرة مؤيدة حملت العلم السوري على طول الأوتوستراد. ثم تنقل هذا العلم في محافظات حلب واللاذقية وطرطوس.

توقفت المسيرات المؤيدة في دمشق وحلب وحمص ودير الزور مع تدهور الوضع الأمني، فمنذ تموز/ يوليو 2012 لم تخرج أي مسيرة مؤيدة في هذه المحافظات.

التجار الذين طالبوا بإطلاق سراح المعتقلين ومطالب خدمية أخرى»[13].

خلال هذه الفترة أيضًا شهدت المدينة عصيانًا مدنيًا شاملًا هو الأطول في تاريخ سورية (59 يومًا)، إذ غابت الدولة سياسيًا وحتى خدميًا، وتوّلت اللجان الشعبية والقادة المحليون والهيئات الأهلية مسؤولية إدارة شؤون المدينة. ولم ينكسر عصيان مدينة حماة إلا مع تدخّل الجيش مباشرة وإعادة «احتلال» المدينة عمليًا. وكان تدخُّل الجيش مباشرة هو ما أفسح في المجال لكسر عصيان حماة المدني الذي أدى إلى تحريرها عمليًا وإدارتها ذاتيًا لأشهر عدة بشكل أظهر قوة المجتمع الحموي.

ثانيًا: دير الزور
فاعلية المجموعات الشبابية ضد التهميش

تشابهت صيرورة الحوادث في دير الزور مع حراك مدينة حماة، وتباينت في الخلفية. فدوافع الاحتجاج في دير الزور كثيرة، منها ما ذكر سابقًا في ما يتعلق بالجفاف وغياب اهتمام الدولة ما أدى إلى تشرّد آلاف العائلات وفقدانها مصدر رزقها، وانتشار البطالة بين الشبان، الأمر الذي جعل محافظة دير الزور طاردة للسكان باتجاه الهجرة الداخلية أو الخارجية أو الدائرية الموقتة نحو لبنان مثلًا.

إضافة إلى ذلك ساد في مدينة دير الزور شعور بالغبن بسبب عدم ظهور آثار الإيرادات النفطية المستخرجة من أرضها في الخدمات والتنمية والتشغيل في المدينة. يضاف إلى ذلك دوافع سياسية بحكم ارتدادات المشهد العراقي على مدن المنطقة الشرقية، الأمر الذي جعل تحالفات النظام الخارجية خصوصًا مع إيران، ومن ثم الانفتاح على حكومة نوري المالكي في العراق، محلّ انتقاد واحتقان في أوساط سكان المنطقة الشرقية الذين تجمعهم روابط قرابة ومشتركات ثقافية إلى المدن العراقية المحاذية للحدود السورية. كما ساهم في ذلك دخول

---

(13) مقابلة شخصية أجراها الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حمزة المصطفى مع الناشطة حزامى عدي في الدوحة بتاريخ 3/ 8/ 2012.

اللاعب العشائري في مرحلة لاحقة، ومشاركة رؤساء العشائر مثل الشيخ نواف البشير من عشائر البقارة[14]، وآل الدندل الذي ينتمون إلى عشائر العقيدات[15]، مستعيدين في ذلك الدور السياسي السابق لآبائهم، مع فارق أن آباءهم تحالفوا مع البعث قبل حركة 8 آذار/ مارس 1963 (التحالف بين الشيخ راغب البشير وجلال

---

(14) تعتبر عشيرة البقارة من أكبر عشائر محافظة دير الزور. وتنتشر فروعها في اكثر من محافظة، لكنها نزلت تقليديا في الضفة اليسرى من نهر الفرات (طرف الجزيرة)، وتعتبر من المحيط العشائري المتاخم لمدينة دير الزور، فهي نزلت في الضفة اليسرى من نهر الفرات على بعد 70-80 كيلومترًا غرب مدينة دير الزور وانتشرت إلى بعد 40 كيلومترًا شرقي هذه المدينة نحو مصب نهر الخابور عند البصيرة. وقد تحضرت بشكل مبكر حيث صنفت منذ الأربعينيات في إطار ما يطلق عليه وصفي زكريا اسم «العشائر الريفية المتحضرة». وتميز رؤساء العشيرة بدورهم السياسي البارز بعد الاستقلال حيث شغل الشيخ راغب البشير مقعدًا في مجلس النواب. انظر: أحمد وصفي زكريا، **عشائر الشام: يبحث في جغرافية بادية الشام وتاريخها وعمرانها والأخلاق والعادات والشرائع في المجتمع البدوي وأنساب العشائر المتبدية والمتحضرة وأوضاعها وأخبارها في كل محافظة وقضاء**، 2 ج، ط 3 (بيروت: دار الفكر المعاصر؛ دمشق: دار الفكر العربي، 1997)، ص 566-567. ثم ورثه في مرحلة لاحقة ابنه نواف البشير. وهي مثل جميع العشائر مؤلفة من فرق متعددة، وقد ساهمت عمليات التحضر والتمدين في تفكك قسم كبير منها، لكن علاقات السياسة ومصالحها حاولت أن تحافظ على العصبية العشائرية للحفاظ على تمثيليتها أمام السلطة. فكان دور نواف البشير امتدادًا لدور والده الشيخ راغب في أوضاع مختلفة. ونتيجة لمحاولة أعيان المدن الحصول على أعلى أصوات انتخابية في مرحلة الانتخابات النيابية السورية على اساس الانتخاب المباشر في العام 1947 انتسب عدد من أعيان مدينة دير الزور إلى عشيرة البقارة، واعتبروا أنفسهم من البقارة مثل آل العايش وعياش وعبود، وقد خرج من هذه العائلات لاحقًا نواب ووزراء ومديرون عامّون.

(15) تعتبر عشيرة العقيدات مثل سائر العشائر نوعًا من اتحاد عشائري، ويشير اسمها «العقيدات» إلى معنى إبرام العقد والتحالف. وتعتبر من أكبر العشائر الريفية المتحضرة في بلاد الشام، وتنتشر في محافظة دير الزور، وهي مؤلفة من عشيرة بوسرايا التي هي إحدى أبرز فرق العقيدات. ومعظم المهاجرين من الأرياف إلى المدينة منهم. وشكل العقيدات تاريخيًا معظم سكان قضائي البوكمال والميادين، بل إن اسم البوكمال هو على اسم إحدى فرقهم. ونتيجة لعددها الكبير كان لها ممثلان في مجلس النواب السوري قبل وصول البعث إلى السلطة. ومثل معظم العشائر الأخرى سادت الصراعات بين رؤساء فرقها، لكن آل الهفل هم الذين مثلوها في مجلس النواب وتمتعوا بمكانة عليا. وبدأ التغير مع دخول عائلة الدندل إلى مجال المزاحمة، وبروز فرقة الحسون المتحدرة من الأبي كمال الأصليين والتي تزعمها الدنادلة. وكان من أبرزهم دحام الدندل الذي ترشح على قائمة البعث في انتخابات 1954، لكنه نجح بأصوات عشيرته وليس بأصوات البعثيين. عن العقيدات وتوزعهم وأصولهم انظر: المصدر نفسه، ج 2، ص 568-586. وينتسب الدنادلة ونواف الفارس الضابط والسفير المنشق إلى فرقة البوحسون في اتحاد العقيدات ومركزها البوكمال.

السيد بالنسبة إلى البقارة، وبين دحام الدندل والبعث بالنسبة إلى العقيدات). وقد كان البشير والدندل جزءًا من إعلان دمشق في السابق، وسجّلا تحولًا في مواقف الزعامات العشائرية من التحالف السياسي مع البعث قبل الوصول إلى السلطة، ومن ثم الولاء لنظامه بعد السلطة، ثم إلى الخروج عليه. وأضاف هذا الانضمام بُعدًا شعبيًا أهليًا إلى الاحتجاجات الناشئة في المدينة. كما شكّل حافزًا لتثوير المدينة بجموعها الاحتجاجية في ساحة الحرية التي حاكت مشهد ساحة العاصي في مدينة حماة.

كان هذا اللاعب العشائري نفسه محفّزًا لأول انشقاق دبلوماسي على النظام السياسي الذي تجلّى بانشقاق السفير السوري في العراق نواف الفارس، في 11 تموز/ يوليو 2012، والذي ينحدر من محافظة دير الزور ومن عشيرة العقيدات التي انخرط عدد كبير من شيوخها ووجهائها في الثورة السورية في مراحل متقدمة، وتعرّض أبناؤها لوطأة يد النظام الثقيلة مثل بقية أبناء محافظة دير الزور.

بدأ الحراك الاحتجاجي في دير الزور منذ جمعة العزة (25 آذار/ مارس 2011)، لكن المشاركة الشعبية فيه اقتصرت على عشرات الشبان الذين خرجوا تضامنًا مع درعا[16]. وظلّت المشاركة الشعبية محدودة جدًا طوال الشهر الأول من الانتفاضة. ونجد من خلال فحص أعداد المتظاهرين في «جمعة الشهداء» (1 نيسان/ أبريل 2011 [17])، و«جمعة الصمود» (8 نيسان/ أبريل 2011) أن عدد المشاركين لم يتجاوز 50 متظاهرًا في كل جمعة. وشهدت مدينة دير الزور في الشهر الأول للثورة مسيرات تأييد للنظام كانت كثيفة المشاركة مقارنةً بالتظاهرات المحدودة ضد النظام[18].

---

(16) لمشاهدة تظاهرة دير الزور في جمعة العزة، والشعارات المرفوعة، انظر مقطع الفيديو تاريخ 25/ 3/ 20111، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=nrNAVGzWZZQ>.

(17) لمشاهدة تظاهرة دير الزور في جمعة الشهداء في 1 نيسان/ أبريل 2011، انظر مقطع الفيديو التالي، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=0NU2KgCik00>.

(18) «وفاء لسورية،» الثورة، 30/ 3/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=23863548420110330023019>.

يمكن تسجيل مجموعة من العوامل التي تفسّر محدودية المشاركة الشعبية في مدينة دير الزور في بداية الثورة السورية، وهي:

- **البُعد الجغرافي**: تاريخيًا، ومنذ ما قبل تقسيم سايكس - بيكو للمشرق العربي، تتفوق المشتركات الاجتماعية والثقافية لأهالي مدينة دير الزور مع المدن العراقية (الأنبار والرمادي...) على تلك التي تجمعها إلى بقية المحافظات السورية. وإضافة إلى البعد الجغرافي ساهمت سياسة التهميش في عزل المنطقة الشرقية عن الدولة، ولا سيما في الخطط التنموية، ولم تساهم في ربطها ببقية المجتمع السوري بسبب صعوبة الاتصال والتواصل، إذ لم تتطوّر فيها بنية تحتية مثل شبكات المواصلات الحديثة[19]. وأكثر من ذلك فإن قدوم معلمين ومهندسين وموظفين في قطاع النفط من مناطق الساحل وغيرها كانت تثير حفيظة أهالي دير الزور لأن ذلك يأتي على حساب تشغيل الخريجين من أبناء المحافظة، وهو ما لم يخلُ من الغمز الطائفي في بعض الحالات. ولم تجد الانتفاضة التي بدأت في درعا باعتبارها حركة أهلية ضد الظلم صدًى لها لدى أهالي دير الزور في البداية. ويمكن القول إن التظاهرات المحدودة التي كانت تخرج وترفع شعارات تضامنية مع درعا كانت تُعبّر عن حراك مجموعات شبابية راغبة في الاحتجاج على النظام الحاكم، لدوافع سياسية تتعلّق برفض الاستبداد، وتتعدّى البعدَ التضامني المرفوع في الشعارات[20].

- **ولاء شيوخ العشائر**: لم تنجح الدولة السورية منذ الاستقلال في عام 1946 في تكوين هُوية وطنية تصهر المكوّنات الجزئية، وتتجاوز الهُويات ما قبل الوطنية. لذلك كانت طريقة السلطة في إدارة التنوّع الهُوياتي تقوم على ضمان الولاء السياسي من خلال توزيع الريع بصورة امتيازات وهبات وتسهيلات لشيوخ العشائر. وتجاوز النظام السوري ذلك البُعد بعد حرب العراق في عام

(19) تبعد مدينة دير الزور عن العاصمة دمشق 432 كم، وعن حمص 378 كم، وعن درعا 533 كم، وعن اللاذقية 538، و320 كم عن حلب.

(20) لمشاهدة تظاهرة دير الزور في جمعة الصمود في 8 نيسان/ أبريل 2011، انظر مقطع الفيديو المؤرخ في اليوم نفسه، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=PoGwuB7l3E4>.

2003 نحو خلق علاقات مصاهرة بين «العائلة الحاكمة» في سورية والعشائر في المنطقة الشرقية[21]. وشكّلت فئة «الشوايا» في المنطقة الشرقية عمومًا، وفي محافظة دير الزور خصوصًا أحد مصادر القوى البشرية للجيش وقوى الأمن في عهد بشار الأسد. إذ وجد هؤلاء في القوات المسلحة آلية للارتقاء الاجتماعي، والوصول إلى مركز القوة باعتباره تعويضًا عن «المنزلة» الدونية التي حشرهم فيها أعيان مدينة دير الزور منذ نشوء نواتها الأولى الحديثة في عام 1864 [22]. وينطبق ذلك في سورية كلها على فئات أخرى عانت التهميش الاجتماعي - الاقتصادي في عهود سابقة مثل العلويين الذين أصبحت الخدمة العسكرية سلّمهم إلى الصعود الاجتماعي منذ مرحلة الاستعمار.

- **السلوك الأمني**: اقتصرت تظاهرات دير الزور على المجموعات الشبابية المتنقلة التي تخرج للتظاهر يوميًا في أحياء عدة من المدينة. وعلى خلاف السلوك الأمني المتّبَع في مناطق أخرى، تجنّبت قوات الأمن استخدام أساليب عنيفة في قمع المحتجين مثل إطلاق النار المباشر، لأن سقوط القتلى سيؤدي إلى ردة فعل ثأرية بحكم العادات والتقاليد العشائرية السارية، الأمر الذي يُغيّر سلوك شيوخ العشائر من احتواء الاحتجاجات وتطويقها في المدينة إلى الانتفاض تضامنًا وثأرًا للقتلى الذين ينتمون إلى عشائر المدينة. وسنلاحظ كيف أن السلوك الأمني سيتغير بعد تعاظم التظاهرات في المدينة ليسقط

---

(21) من أبرز المصاهرات التي حصلت في عهد الرئيس بشار الأسد زواج شقيقه ماهر، من منال الجدعان وهي إحدى بنات قبيلة العقيدات.

(22) يطلق اسم «الشوايا» على البدو المتحضرين الذين تحولوا من نمط الإنتاج الرعوي إلى نمط الإنتاج الزراعي والقروي الحضري. وينتشر هذا الاسم في محافظات المنطقة الشرقية في سورية وامتدادها في ريف حلب. ويرفض بعض الشوايا إطلاق هذا التسمية عليهم لما تنطوي عليه من الضعة والمسكنة على حد تعبير مؤرخ عشائر الشام وصفي زكريا، ويعتبرونها تسمية تحقيرية تقوم على النظرة الدونية لدى أعيان المدن في المنطقة الشرقية للبدو المتحضرين. وفي مدينة دير الزور التي تتسم بتبلور العصبيات العائلية البلدية كان يعبر عن هذا التمييز بأمثال كثيرة منها: «الشاوي بدو باسبور ليدخل المدينة». واتخذت علاقة أعيان المدن الداخلية بفلاحي الريف شكل العلاقة التمييزية بين الأعيان المدينيين ملاكي الأراضي والغرافات التي تجر بواسطتها مياه الفرات وبين البدو المتحضرين أو الذين يجمعون ما بين الرعي والزراعة. انظر: زكريا، ص 562.

الشهيد الأول فيها، وهو عجيل أحمد العجيل، في 1 أيار/ مايو 2011 [23].

دخلت مدينة دير الزور فعليًا في الحركة الاحتجاجية في «جمعة الإصرار» (15 نيسان/ أبريل 2011)، حيث خرجت تظاهرة شارك فيها بين 500 و1000 شخص[24]، عبّرت عن نجاح المجموعات الشبابية في اجتذاب أعداد متزايدة من أهالي المدينة للمشاركة في الاحتجاجات بغض النظر عن موقف شيوخ العشائر وتحالفاتهم. وانطلاقًا من ذلك يمكن القول إن من أشعل الانتفاضة في مدينة دير الزور وأكسبها زخمًا شعبيًا هم الشبان المسيسون والمثقّفون الذين نشأوا وترعرعوا خارج البنى التقليدية العشائرية، وأن البنى التقليدية في مدينة دير الزور أدت دورًا مُثبطًا للحركة الاحتجاجية في البداية على خلاف دورها الإيجابي التضامني في مدينة درعا. وبعد جمعة الإصرار بدأت التظاهرات تخرج بشكل يومي في أحياء القصور والجبيلة والحميدية، كما أخذت المشاركة الشعبية تتوسّع تدريجًا لتضم شبان العشائر وبعض وجهائها مثل الشيخ نواف البشير، وهو أحد شيوخ قبيلة البقارة. كما انتقلت الاحتجاجات في «الجمعة العظيمة» (22 نيسان/ أبريل 2011) إلى مدن ريف دير الزور وقراه ولا سيما مدينتي البوكمال[25] والميادين[26].

واجه النظام في مدينة دير الزور إشكالية أمنية معقّدة، فالامتناع عن استخدام العنف لقمع الاحتجاجات، وتكليف وجهاء العشائر مهمّةَ احتوائها،

---

(23) يُعتبر عجيل العجيل أول شهيد مدني يسقط في مدينة دير الزور، وقُتِل قبله عامر الحنيت (عسكري رفض إطلاق النار). انظر قاعدة شهداء الثورة السورية على الموقع الإلكتروني: <http:// syrianshuhada.com/?a=la&p=muhafatha&v=%D8%AF%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%88%D8%B1>.

(24) لمشاهدة تظاهرة جمعة الإصرار في دير الزور في 15/ 4/ 2011 انظر مقطع الفيديو المؤرخ في اليوم نفسه، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=3JCkwlb_nUM>.

(25) لمشاهدة تظاهرة مدينة البوكمال في الجمعة العظيمة 22 نيسان/ أبريل 2011، انظر مقطع الفيديو المؤرخ في اليوم نفسه، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=iCAqmRnjkHM>.

(26) تجمع أهالي الميادين في الجمعة العظيمة أمام مبنى فرع الحزب وهتفوا بإسقاط النظام من دون أن تقمعهم قوات الأمن، لمشاهدة تظاهرة الميادين انظر مقطع الفيديو في 22/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=8qMDkkQXMzw>.

لـم ينجحا في تحييـد المدينة، بل على العكس، ازدادت المشـاركة الشـعبية في الاحتجاجـات الأسـبوعية بشـكلٍ أحـرج عشـائر المدينـة التـي اتهمهـا أبناؤها بالتحالف مـع نظام اسـتبدادي يطَلق النـار على الشـعب[27]. وفـي المقابل فإن إطلاق النار على المحتجّين الذي كان له تأثير عكسـي، وسّـع نطاق المشـاركة الشـعبية كما حصل في مدن درعا وريف دمشق وحمص، وكان له أثر مضاعف فـي مدينة ديـر الزور حين دفع العشـائر إلى الخـروج على النظـام والاصطفاف إلى جانـب المحتجّيـن. هنا يبـرز دور المفارقات العشـوائية والعوامل النفسـية السلوكية، وحتى الحماقات التي ترتكب في فهم التحولات، وهو ما يقصد غالبًا في الكلام على «السـبب المباشر». فردّة الفعل العشـائرية من الولاء للنظام إلى التضامن مع أبنائها هي في الواقع نقيض السردية السببية التاريخية التقليدية، فلا أسـاس هنا لحتمية وجود مغزى أو سـبب يقف خلف كل حـدث من الحوادث التـي تؤدي إلى حـدث عظيم. فلا يمكننا مثـلًا تجاهل الـدور المركب للعوامل النفسـية عند من يشعر أن ولاءه للنظام قوبل بقتل أبنائه، ولا يمكن أيضا تجاهل مشاعر التضامن الجهوية وعصبية البلدة وغيرها.

كان النظـام يفكـر فـي أحـد الخياريـن السـابقين مـن دون أن يبحث عن جوهر المشـكلة وطريقـة المعالجة الصحيحة التـي تؤدي إلى الإصـلاح القائم على الاعتراف بالمشـكلة، والمتوجّه إلـى تغيير ديمقراطي حقيقي بشـكل يلبي مطالـب المحتجيـن، ولا سـيما أن شـعاراتهم بلغـت سـقف «إسـقاط النظام». واختار النظام السوري الخيار الأسوأ، إذ فضّل مواجهة المحتجين بإطلاق النار المباشر عليهم، ليجد نفسه في مواجهة حشود شعبية كبيرة حيث صارت معادلة «الإخضاع بالقوة» لا تجدي نفعًا معهم بعد أن كسرت الثورة جدار الخوف.

توضح حوادث «جمعة التحدي» (6 أيار/ مايو 2011) كيف أصبح الخيار الأمني هـو الخيار الوحيـد للنظام فـي مواجهة احتجاجـات دير الـزور. وحاول المحتجون في هذا اليوم إقامة اعتصام مفتوح في سـاحة مسجد عثمان بن عفان

---

(27) مقابلات أجراها الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات حمزة المصطفى مع الناشط مهاب الحسيني (لا يرغب في كشف كنيته) في دير الزور عبر السكايب في تواريخ عدة.

الواقع في حي المطار القديم، بعد تظاهرات متفرقة خرجت من مساجد عدة في المدينة[28]. وكانت الاستراتيجية الأمنية للنظام كما تبيَّن بشكل واضح في درعا ودمشق وريفها وحمص تقوم على منع أي اعتصام جماهيري وإجهاضه خوفًا من أن تتكرّر مشاهد الثورات العربية التي نجحت في إسقاط أنظمتها. لذلك فتحت قوات الأمن النار بشكل مباشر على المحتجين لإفشال الاعتصام فسقط أربعة شهداء[29]. وكان سقوط الشهداء في مدينة دير الزور في مرتبة «المحظور» الذي وقع. فوجهاء العشائر[30] الذين اجتمعوا إلى الرئيس بشار الأسد في 3 أيار/ مايو 2011 ووعدهم بالاستجابة لمطالبهم[31]، وبعدم إطلاق النار على المحتجين، وجدوا أنفسهم في موقع محرج أمام أبنائهم بعد أن نكث النظام بوعوده.

أخرجت الانتفاضة في دير الزور وجهاء العشائر المتحالفين مع النظام من معادلة التأثير في المدينة لمصلحة شخصيات ووجهاء معارضين لهم، ولا سيما آل الدندل والشيخ نواف البشير. وتحوّل العامل العشائري من عامل مثبط للاحتجاجات إلى عامل محفّز لها. ويمكن الاستدلال على دوره من حجم المشاركة في الاحتجاجات؛ فالتظاهرات التي كانت تضم المئات تحوّلت إلى تظاهرات يشارك فيها عشرات الآلاف كما حصل في جمعة «أزادي – الحرية» في 20 أيار/ مايو 2011 [32]. وتابعت صفحات الفيسبوك المؤيدة للثورة اتساع الحراك في مدينة دير الزور خصوصًا، والمنطقة الشرقية بشكل عام، فعمدت

---

(28) لمشاهدة بداية الاعتصام في مسجد عثمان بن عفان في دير الزور 6/ 5/ 2011، انظر مقطع الفيديو التالي على الموقع الإلكتروني (تاريخ التحميل 7/ 5/ 2011): <http://www.youtube.com/watch?v=f0hFj7woKEw>.

(29) «30 قتيلاً في جمعة التحدي بسوريا،» (الجزيرة نت، 6/ 5/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/a6ae9cbe-daa6-4504-8b16-75a4ec492fdb>.

(30) طبعًا لم يجتمع معه جميع رؤساء العشائر، بل بعضهم فحسب. ومن أبرز شخصيات العشائر المؤيدين للنظام في مدينة دير الزور راغد القدروي، أحمد العبود، عبد الفتاح فتيح.

(31) «الرئيس الأسد يلتقي وفدًا من وجهاء محافظة دير الزور ويستمع إلى مطالبهم،» (سيريا نيوز، 3/ 5/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=132197>.

(32) لمشاهدة تظاهرة أزادي في دير الزور يوم 20/ 5/ 2011، انظر مقطع الفيديو المؤرخ في اليوم نفسه، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=pdg1rKwzPIw>.

إلى بث رسائل إعلامية وسياسية من شأنها تحفيز عشائر المنطقة الشرقية على الانخراط بشكل كامل في الثورة. كانت تسمية «جمعة العشائر» (10 حزيران/ يونيو 2011) أبرز هذه المعطيات، إذ أصر القائمون على صفحة الثورة السورية ضد بشار الأسد على اعتماد هذه التسمية شعارًا للحراك الاحتجاجي في سورية على الرغم من الاعتراض الواسع عليها بسبب تناقضها مع الخطاب الوطني الجامع[33]. وازدادت المشاركة في دير الزور، وبلغت نحو 50 ألف متظاهر خرجوا في أحياء القصور والجبيلة والحميدية والجورة والمطار القديم قبل أن يتجمعوا في ساحة الحرية في وسط المدينة[34]. وأمام هذه الجموع الكبيرة انسحبت قوات الأمن من شوارع المدينة ورابطت في داخل مقارّها. وغاب القمع والرصاص الحي، وأصبح الاحتجاج السلمي ممكنًا، فخرجت المدينة لتعلن موقفًا واضحًا مؤيدًا للثورة ومطالبًا بالتغيير ورحيل النظام. وتصاعدت الاحتجاجات مع غياب قوات الأمن حتى وصلت إلى مستويات غير مسبوقة في «جمعة أحفاد خالد بن الوليد» (22 تموز/ يوليو 2011) التي شارك فيها نحو 150 ألف شخص[35].

كانت تظاهرة جمعة «أحفاد خالد» هي الأخيرة التي تحصل في الساحة العامة. فالقوات الأمنية التي انسحبت في السابق من شوارع دير الزور بدأت حملة موسّعة في حي الحويقة يوم الخميس الواقع فيه 28 تموز/ يوليو 2011 وقتلت خلالها ستة أشخاص، واعتقلت المئات من أهالي الحي. وكانت هذه

(33) لقيت هذه التسمية معارضة التيارات المدنية والعلمانية الناشطة في المجال العام الافتراضي. وكان المعارض برهان غليون من أبرز الشخصيات التي عارضت هذه التسمية واقترح تسمية جمعة «بشائر الدولة المدنية».

(34) لمشاهدة الجموع الاحتجاجية في تظاهرة جمعة العشائر 10/ 6/ 2011 في دير الزور، انظر مقطع الفيديو المؤرخ في اليوم نفسه، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=818Gvso9IBA>.

(35) قدّر المرصد السوري لحقوق الإنسان أعداد المحتجين في هذه الجمعة بنحو 300 ألف متظاهر، وتحدثت لجان التنسيق المحلية في سورية عن 400 ألف متظاهر. لكن معاينة الحشود الاحتجاجية في ساحة الحرية في دير الزور تتيح لنا التوصل إلى رقم تقريبي يعكس إجمالي عدد المشاركين وهو 150 ألفًا. لمشاهدة تظاهرة جمعة «أحفاد خالد» في دير الزور انظر مقطع الفيديو في 22/ 7/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=JqvUb99jWI4>.

الحملة خطوة استباقية لردع الناس عن المشاركة في تظاهرات جمعة «صمتكم يقتلنا» (29 تموز/ يوليو 2011)، إذ لم تحتمل السلطة خروج مئات الآلاف من الناس إلى الشوارع مطالبةً بإسقاط النظام. ومرة أخرى، وفي مكان آخر، ظهر عدم فهم النظام المرحلة التاريخية التي تمر بها سورية ومتطلّبات التعامل مع هذه المرحلة ومحاولته إعادة عقارب الساعة إلى الوراء بالقوة.

في 1 آب/ أغسطس 2011 حاصرت 200 دبابة وآلية عسكرية مدينة دير الزور، وأعلن النظام عن عملية عسكرية في المدينة تستهدف «عصابات إرهابية روّعت المدنيين». واستطاعت العمليات العسكرية الكبرى التي قام بها الجيش النظامي في ذلك الشهر في حماة ودير الزور إنهاء الحشد الاحتجاجي ذي التأثير المعنوي العميق سياسيًا وإعلاميًا الذي دحض رواية النظام السوري عن محدودية المشاركة الشعبية في الاحتجاجات. وأوضحت الوقائع أن المدن السورية تحتجّ على نظام الحكم وتنتفض ضده بمجرد التأكد من أن تظاهراتها لن تتعرّض لإطلاق الرصاص المباشر. وتجلّت هذه الصورة في محافظة إدلب، لكن بشكلٍ مختلف عن حماة ودير الزور، حيث تبعت إدلب بجموعها الاحتجاجية مشهدَ ساحة العاصي في حماة من ناحية شكل الحشد، ولم يكن العدد نتيجة للتفاوت في عدد السكان.

ثالثًا: إدلب

تقع محافظة إدلب في شمال سورية، وتشكّل البوابة الشمالية التي تطل منها على تركيا وأوروبا. وتعتبر إدلب من المحافظات المحدثة إداريًا بقرار جمهوري أصدره الرئيس جمال عبد الناصر في عهد الجمهورية العربية المتحدة (1958 - 1961)، بعد أن كانت تتبع إداريًا لثلاث محافظات: حلب وحماة واللاذقية. وتبلغ مساحة المحافظة نحو 6100 كلم^2، يُحدّها من الشمال لواء الإسكندرون وتركيا بطول 129 كلم، ومن الشرق محافظة حلب بطول 159 كلم، ومن الجنوب محافظة حماة بطول 158 كلم، ومن الغرب محافظة اللاذقية بطول 29 كلم. وتأتي إدلب في المرتبة الخامسة في ترتيب المحافظات

السورية من حيث المساحة، ويقدر عدد سكانها بأكثر من 1.5 مليون نسمة.

كانت إدلب مركز تجمّع القوافل التجارية على طريق الحرير، ولا سيما القادمة من أوروبا والأناضول إلى الشرق. وهي ضمن التقسيمات الإدارية للدولة السورية نقطة الوصل بين المنطقتين الساحلية والوسطى، والمنطقتين الشمالية والشرقية، وتشكّل جسرًا بين مناطق الإنتاج الزراعي في الجزيرة السورية، ومناطق التصدير في ميناء اللاذقية. وتُقسم إلى خمس مناطق إدارية: منطقة إدلب المدينة، ومنطقة أريحا، ومنطقة معرّة النعمان، ومنطقة جسر الشغور، ومنطقة حارم. وتُعتبر من ناحية التضاريس أقرب إلى المناطق الجبلية أو الهضاب. ويشتد تعرج تضاريسها ووعورتها مع الانحراف إلى الشمال الغربي، أي منطقة جسر الشغور، وخصوصًا في قرى جبل الزاوية. لذلك، ومنذ القرون الوسطى، اعتُبرت السيطرة على هذه القرى مدخلًا للزحف باتجاه الجنوب والشرق. وفي فترة الانتداب الفرنسي (1920 - 1946) لم تستطع القوات الفرنسية السيطرة عليها، وغدت بطبيعتها الجبلية والحراجية مكانًا لتجمع الثوار المقاتلين ضد الاحتلال الفرنسي، وتكرّر الأمرُ ذاته خلال الثورة السورية.

تتعدّد دوافع الاحتجاج وأسبابه في إدلب، وجلّها دوافع اقتصادية واجتماعية متعلقة بالتهميش وغياب التنمية في مدن المحافظة وقراها التي يطلق عليها شعبيًا «المدن المنسية»، ليس لدلالتها التاريخية والحضارية فحسب، وإنما بسبب إهمال الدولة لها. يضاف إلى هذه الأسباب بعض الخصوصيات التي تنحصر في مدن وقرى معيّنة ضمن المحافظة، مثل مدينة جسر الشغور وقرى جبل الزاوية[36]، وإلى حد ما مدينتي معرّة النعمان وخان شيخون، إذ ارتكب

---

(36) ارتكب النظام السوري إبان حوادث الثمانينيات مجزرة في مدينة جسر الشغور حين طوّقت الوحدات الخاصة التي كان يرئسها آنذاك علي حيدر مدينة جسر الشغور وقصفتها بمدافع الهاون، ثم اجتاحتها في 10/ 3/ 1980. بعد ذلك أعدمت قوات الجيش ميدانيًا 50 شخصًا، وأحرقت ثلاثين منزلًا، وشهد هذه المجزرة توفيق صالحة، عضو القيادة القُطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي. انظر: خالد الأحمد، «مذبحة جسر الشغور،» (مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، 27/ 10/ 2005)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.asharqalarabi.org.uk/r-m/b-mushacat-m-j.htm>.

النظام مجازر عدة فيها إبان صراعه مع الإخوان المسلمين في ثمانينيات القرن الماضي. واجتمع الشعور بالأهمية التاريخية مع الإهمال ومجازر الثمانينيات ليدفع باتجاه انخراطها في الحراك السلمي في البداية، ثم حمل السلاح ومحاربة الجيش والقوات الأمنية في ما بعد.

كانت مدينة سراقب من أوائل مدن إدلب التي شاركت في الحركة الاحتجاجية، حيث تجمّع عشرات الشبان بعد صلاة الجمعة في 25 آذار/ مارس 2011 (جمعة العزة) وهتفوا: «ما ظل خوف بعد اليوم»، و«خاين يلي بيقتل شعبه»[37]، وهو الشعار الذي انتشر بعد اعتصام السفارة الليبية، قبل أن يُعمم في تظاهرات درعا. وتعتبر مدينة سراقب من المدن الأكثر انخراطًا في الثورة، أكان ذلك في مرحلة الاحتجاجات السلمية أم في مرحلة الكفاح المسلّح. والجدير بالذكر أن المدينة اشتهرت خلال الثورة بمدنية وجمالية شعاراتها، وبلوحاتها الجدارية التي ركزت على الانتماء الوطني الجامع، ونبذ الطائفية، والدولة المدنية الديمقراطية. وما زالت رسوم جُدُرها وتنوُّر حركتها الاحتجاجية من رموز الثورة السورية المشرِقة.

يميل كثيرون إلى تفسير انخراط سراقب المبكر في الثورة السورية في إطار العامل العشائري، فسكانها يتحدرون من عشائر بدوية تتقاطع مع الأفخاذ (القرابة البعيدة) في عشيرة البيجات (عشيرة صدام حسين) والنعيم والجبور، وهي عشائر تنتشر بشكل كبير في العراق، وكذلك العقيدات التي تسكن المنطقة الشرقية (دير الزور) من سورية، إضافة إلى أفخاذ من الموالي والحديديين. وكان لوشائج القربى والاشتراك في النسب العشائري مع الرئيس العراقي السابق صدام حسين، وإعجاب أبناء المدينة بنموذجه وشعاراته، بالغ الأثر في جعل هذه المدينة والقرى المحيطة معارضة للنظام، على خلفية عداء نظام حافظ الأسد لصدام حسين في فترة الثمانينيات. وتطوّع عدد من أبناء سراقب للقتال ضد قوات الاحتلال الأميركي في العراق في عام 2003. ونحن لا

(37) لمشاهدة تظاهرة سراقب في جمعة العزة، انظر مقطع الفيديو، في 25/ 3/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=R-lmmvmgbgM>.

نستخف بأهمية تضخيم رمزية الهُوية والنسب العشائري في منطقة مهمّشة في دولتها، لكن ذلك لا يفسر مشاركة سراقب في الثورة. فمن أطلق الاحتجاجات ورسّخها في المدينة هم مجموعة من الشبان المسيّسين (ناصريون وشيوعيون وإسلاميون) وبعض طلاب الجامعات. وتُعبر عن ذلك درجة تسييس الحراك الثوري العالية فيها، ونوع الشعارات التي رفعت وأساليب النضال التي اتبعت في مرحلة الثورة السلمية[38]. ويمكن المتابع أن يلاحظ محدودية المشاركة الشعبية في الشهر الأول من الثورة، واتساعها تدريجًا بعد أن أطّر الشبان أنفسهم في مجموعات متنقّلة كانت تتوزّع في كل يوم جمعة على مساجد المدينة، لإطلاق أكبر عدد ممكن من التظاهرات فيها. وسنجد في مرحلة لاحقة من عمر الثورة، خصوصًا بعد فقدان النظام السيطرة العسكرية على سراقب المدينة، أن هذه الهيئات القيادية تصدّت لكتائب إسلامية سيطرت على المدينة، مثل ألوية أحرار الشام، وصقور الشام وجبهة النصرة التي حاولت فرض توجّهاتها السياسية والدينية على أهالي المدينة، مثل إنشاء هيئات شرعية، أو رفع الرايات السود بدلًا من علم الثورة، واستطاعت هذه الهيئات القيادية انتخاب مجلس محلي للإشراف على مؤسسات الدولة في المدينة، ولا سيما الخدمية، وعلى القطاعات المرتبطة بحياة الناس اليومية مثل الكهرباء والمياه والصحة.

اتسعت رقعة الاحتجاجات في محافظة إدلب في جمعة الشهداء في 1 نيسان/ أبريل 2011، حيث خرجت معظم مدن جبل الزاوية وقراه (كفرعويد وجسر الشغور وبنّش وكفرنبل) في تظاهرات احتجاجية كانت أكبرها تظاهرة كفرنبل حيث شارك نحو ألف شخص في هذه التظاهرة، وردّد المتظاهرون هتافًا وحيدًا هو: «الله سورية حرية وبس». واشتهرت كفرنبل في الثورة السورية بلوحاتها الكاريكاتيرية وشعاراتها الذكية الموجّهة التي عكست الوعي السياسي لمنظّمي الاحتجاجات في المدينة. ولناشطي كفرنبل، وللهيئات القيادية المحلية

(38) من مظاهر تسييس الحركة الاحتجاجية وتنوّرها رفض سراقب فرض إملاءات دينية عليها من جانب الحركات المتطرفة التي سيطرت على المدينة في مراحل متأخرة من الثورة. وشهدت المدينة خلال أيار/ مايو 2013 صدامات بين السكان وهذه الحركات. لا نوردها هنا لأنها حصلت بعد الانتهاء من تأليف الكتاب، لكنها تؤكد تحليلنا لطبيعة الحراك السياسي في المدينة.

التي ظهرت خلال الثورة، إرثٌ في معارضة النظام، ولا سيما الأعضاء السابقين في حزب العمل الشيوعي الذين تعرضوا للاعتقال الطويل في سجون النظام. كما أن شخصيات عدة من كفرنبل ساهمت بفاعلية في ربيع دمشق (2000 – 2001)، وكان لها شأن كبير في إصدار وثيقة الـ 99، ووثيقة الألف في عام 2000 التي طالبت بالتغيير الديمقراطي في سورية. ومن أبرز هؤلاء عبد العزيز الشيكر، والروائي تاج الدين الموسى، وعبد القادر عبدللي. وشارك بعضهم ميدانيًا في احتجاجات المدينة، وكان لهم شأن في تأطيرها وتنظيمها. ونتيجة فاعلية دور الناشطين السياسيين والحزبيين والمثقفين وبعض أساتذة الجامعات، واظبت كفرنبل على احتجاجاتها السلمية حتى بعد بروز ظاهرة العسكرة. وحافظت المدينة على وطنية شعاراتها ومدنيّتها التي ركّزت (ولا تزال) على البعد الوطني الجامع للثورة السورية، وقيم الحرية والديمقراطية باعتبارها مبادئ رئيسة للثورة، ونبذ الخطاب التحريضي الطائفي. والجدير بالذكر أن التصاق المثقفين في كفرنبل بالشباب الثائر حال دون هيمنة شعارات وتوجّهات دينية حاولت بعض الكتائب فرضها على المدينة خلافًا لجارتها مدينة «بنّش» التي اشتهرت أيضًا بجمالية شعاراتها ومدنيتها خلال الثورة قبل أن تسيطر جبهة النصرة عليها في أواخر عام 2012، فغابت اللوحات والشعارات واللافتات وطغت الرايات السود والشعارات التي تطالب بالدولة الإسلامية على تظاهرات المدينة.

ساهم انخراط مدينة كفرنبل المبكر في الثورة السورية في تثوير القرى المحيطة بها التي تتبع لها إداريًا، مثل: حاس ومعرتحرمة وكفرعويد والفطيرة وحزارين ومعرزيتا ومعرة مصرين وكفرموسى. وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي طرحها الكتاب أن الثورة توطّنت في «المراكز المدينية للأطراف» حيث توجد فئات مثقفة ومسيّسة تشبّعت بقيم الديمقراطية والحرية التي أحيتها الثورات العربية، وحيث التهميش والبعد عن سياسة الاحتواء الاقتصادي والوظيفي في العاصمة وفي حلب. وكان لهذه المراكز الشأن الأكبر في تثوير الأطراف الريفية المهمشة القريبة منها وليس العكس.

أما مدينة معرّة النعمان فانخرطت في الثورة منذ جمعة العزة في 25

آذار/ مـارس 2011، لكـن مـن خـلال مجموعـات صغيـرة متنقّلة نشـطت في الشـوارع والأحيـاء الفرعيـة للمدينة. ولم يكـن التظاهر فـي معرّة النعمـان أمرًا سـهلًا، فالمدينة التي تقع على الطريق الدولية (دمشـق - حلـب) تحظى بأهمية اسـتراتيجية باعتبارها عقدة للطرق البرية الواصلة بين محافظتي الشـمال (إدلب وحلـب) ومحافظـات المنطقة الوسـطى والجنوبيـة. لذلك حـرص النظام، منذ بدايـة الثـورة، على قمـع أي احتجاجـات فيهـا مخافـة تطوّرها بشـكل يصعب السيطرة عليها، ما قد يؤدي إلى قطع الطريق بين دمشـق وحلب وعزل الشمال عن الجنوب. ونتيجة صعوبة التظاهر من داخل المدينة ابتدع الناشطون ما سمي «التظاهرات الراجلة»، أو «التظاهرات السـيارة»، بحيـث تتوجه تظاهرات القرى المحيطـة بالمعرّة إلـى مركز المدينـة. وطُبّقت هذه الاسـتراتيجية، أول مرة، في جمعـة الإصرار فـي 15 نيسـان/ أبريل 2011، ونجح ألفا متظاهـر في الدخول إلى وسط مدينة المعرّة، والتظاهر فيها قبل أن تفرّقهم قوات الأمن[39].

تكرر الأمر في الجمعـة العظيمة في 22 نيسـان/ أبريل 2011 لكن بأعداد كبيرة، إذ دخـل عشـرات آلاف المتظاهرين مدينـة المعرّة من ثـلاث جهات[40]؛ الشـرقية حيث تجمّعت تظاهرات تلمنس وجرجناز وسـنجار وغيرهـا؛ والغربية حيـث تجمعت تظاهـرات حاس وكفرومـة وكنصفـرة ومعرّة مصريـن وحزارين وكفرسجنة؛ والجنوبية الشرقية، حيث تجمعت تظاهرات بلدة التح وتحتايا ودير شرقي ومعرشمارين وتل خنزير. وكانت تظاهرة معرّة النعمان في هذا اليوم الأكبر في سـورية من ناحية الحشـد، واسـتطاع المحتجون خلالها قطع طريق دمشق - حلب الدولية[41]. وتكرّر المشهد في جمعة الغضب (29 نيسان/ أبريل 2011).

---

(39) لمشاهدة دخول متظاهري القرى المحيطة بالمعرة إلى وسط المدينة في جمعة الإصرار في 15 نيسـان/ أبريل 2013، انظر مقطع الفيديو المؤرخ في اليوم نفسـه، على الموقـع الإلكتروني: <http:// www.youtube.com/watch?v=Zz03WLVTKyA>.

(40) مقابلة مع الناشـط عمر شـاهين أحد منظمي الاحتجاجات في مدينة معرة النعمان (استشهد فـي 13/ 9/ 2011)، أجراهـا معـه الباحـث فـي المركـز العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسـات حمزة المصطفى عبر الهاتف في 22/ 4/ 2011.

(41) لمشـاهدة حشـود المتظاهرين في معرة النعمان في الجمعة العظيمة، انظـر مقطع الفيديو في 22/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=n93mYUGxTPk>.

وفـي هذه الجمعـة أشـعل المتظاهـرون الإطـارات المطاطية، ووضعـوا حواجز وموانـع ترابية على الطريق الدولية، ما أعاق حركة السـير يومًا كاملًا قبل أن تقوم آليـات تابعـة للحكومة بإزالتهـا. بعد ذلك نزلـت دبابات وعربـات تابعة للجيش السـوري وانتشـرت على طرفي الطريـق الدولية ابتـداءً من مدينة خان شـيخون، مـرورًا بالمعرة، وصـولًا إلى سـراقب[42]. وعندئذٍ ما عاد في إمـكان المتظاهرين الوصول إلـى الطريق الدوليـة، الأمر الـذي اضطرهم إلى التظاهر في السـاحات الداخلية للمدينـة. وحافظت تظاهرات معرّة النعمان علـى وتيرتها اليومية وكثافة الحشد (50 – 75 ألف شخص) حتى 16 حزيران/ يونيو 2011، عندما اقتحمها الجيـش النظامـي باعتبارهـا خطوة اسـتباقية لمنـع تكرار تجربة جسـر الشـغور، خصوصًـا أن شـبانًا مـن المدينة والقـرى المحيطـة بها حملـوا السـلاح لحماية التظاهرات السلمية، ما أدى إلى مواجهات مسلحة مع قوى الأمن الموجودة فيها. وتسبّبت العمليات والمواجهات العسكرية المتتالية بين الجيش النظامي والكتائب المسلحة في نزوح معظم سـكان المعرّة إلى مخيمات اللاجئين على الحدود مع تركيا، عدا عن الدمار الكبير الذي لحق بمبانيها السكنية وبنيتها التحتية.

لا تختلف مدينة جسـر الشـغور فـي سـيرورة احتجاجاتهـا وانخراطها في الثورة عـن بقية مدن محافظة إدلب وقراها، لكن ذاكرتها التاريخية شـكّلت أبرز الدوافـع إلى الانتفـاض على النظام والمشـاركة فـي الثورة، وإلـى حمل بعض أبنائها السـلاح في وقت مبكرٍ أيضًـا. فالمجزرة التي ارتكبهـا النظام في المدينة في عام 1980 كانت حاضرة لدى أهلها، وشكّلت مع عنف النظام روافد مغذية لحمل السـلاح والانتقام في مـا عرف بحادثة الهجوم علـى المقرات الأمنية في المدينة في 6 حزيران/ يونيو 2011.

عُرفت جسر الشغور إعلاميًا وسياسيًا باعتبارها مدينةً نقلت الثورة السورية من السلمية إلى العسـكرة، أكان ذلك بالهجوم على المقرات الأمنية فيها أم من خلال إعلان المُقدّم حسين هرموش انشقاقه على الجيش وتشكيل لواء الضباط

---

(42) مقابلـة عبر الهاتـف أجراها الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات حمزة المصطفى مع الناشط عمر شاهين في 2/ 5/ 2011.

الأحرار فيها، أو مسألة اللاجئين التي ظهرت بعد المواجهات العسكرية فيها. بيد أن هذا التوصيف يبخس نضال المدينة السلمي الذي ساهمت آلام الماضي وقسوة الحاضر في تغيير وجهته إلى مسارات أخرى لم تكن مرغوبة لدى كثيرين.

دخلت مدينة جسر الشغور على خط الاحتجاجات السلمية في جمعة الشهداء في 1 نيسان/ أبريل 2011، لكن بعشرات المتظاهرين الذي تجمعوا في مكان قريب من الساحة العامة ورفعوا شعارات تضامنية مع درعا، وشعارات «الله سورية حرية وبس». وبقي عدد المتظاهرين محدودًا (بالعشرات) في جمعة الصمود في 8 نسيان/ أبريل 2011، وجمعة الإصرار 15 في نيسان/ أبريل 2011 [43]. وقامت قوات الأمن بملاحقة المتظاهرين، واعتقال بعضهم.

في 17 نيسان/ أبريل 2011 سلّمت قوات الأمن جثة أحد المتظاهرين يدعى محمد كويس إلى ذويه، وبدت عليها آثار التعذيب، ما أثار غضب أهالي المدينة، وذكّرهم بالفظاعات والإعدامات الميدانية التي ارتكبها النظام في عام 1980 [44]، لذلك خرج أكثر من 1000 متظاهر في تشييع جنازته في 18 نيسان/ أبريل 2011، مرددين شعار «بالروح بالدم نفديك يا شهيد»[45]. وبعد الدفن قام المتظاهرون بقطع طريق جسر الشغور - حلب مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين، ومعرفة مصير أشخاص مفقودين منذ الثمانينيات.

أيقظت هذه الحادثة الذاكرة الجمعية لأهالي المدينة، ودفعتهم إلى الانخراط بكثافة في الاحتجاجات. ويمكن تلمّس ذلك في تظاهرة الجمعة

---

(43) لمشاهدة تظاهرة جسر الشغور في جمعة الإصرار في 15 نيسان/ أبريل 2011 انظر مقطع الفيديو، تاريخ التحميل 16/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=_NoXkZq_rzQ>.

(44) لمشاهدة آثار التعذيب والكدمات على جثة محمد كويس في 17/ 4/ 2011، انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=7T7bj-dif1Q>.

(45) لمشاهدة جنازة محمد كويس في 18/ 4/ 2011 انظر مقطع الفيديو التالي على الموقع الإلكتروني (تاريخ التحميل 20/ 04/ 2011): <http://www.youtube.com/watch?v=lzkPomNkRBA>.

العظيمـة التـي شـارك فيها مـا يقـارب 1500 شـخص[46]، وفي تظاهـرة جمعة الغضب فـي 29 نيسـان/ أبريل 2011 ازداد العدد إلـى 5000 متظاهر، وارتفع سـقف المطالب إلى إسـقاط النظـام[47]. واسـتمرت التظاهرة السـلمية بوتيرتها وكثافتها السابقة طوال أيار/ مايو 2011 [48]، إلا أن حوادث عدة حصلت خلال ذلك الشهر سـاهمت في توتير الأوضاع في مدينة الجسر والقرى المحيطة بها، فاتحةً الباب لبروز ظاهرة التسلّح الأهلي البدائي، ومن أبرز تلك الحوادث:

- استخدام قوات الأمن في الرصاص الحي لقمع التظاهرات السلمية، ولا سـيما جمعة أزادي (20 أيار/ مايو 2011)، ما أدى إلى سـقوط عدد من القتلى والجرحى. ونجـم عن ذلك هجـوم المتظاهريـن والأهالي على بعـض الدوائر الحكومية في المدينة، مثل مبنى البريد وشعبة الحزب.

- الاقتحامات الأمنية والعسـكرية المتتالية لقرى جسـر الشـغور ولا سيما

---

(46) لمشاهدة تظاهرة جسر الشغور في الجمعة العظيمة في 22/ 4/ 2011، انظر مقطع الفيديو في 23/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=E9XakO_m7vE>.

(47) لمشـاهدة تظاهـرة جسـر الشـغور فـي جمعـة الغضـب فـي 29/ 4/ 2011 انظـر مقطـع الفيديـو (تاريـخ التحميـل 30/ 4/ 2011)، علـى الموقـع الإلكترونـي: <http://www.youtube.com/watch?v=OUQM9n_yKts>.

(48) استمرت التظاهرات السلمية بالخروج في هذا الشهر:

– في جمعة التحدي في 6 أيار/ مايو 2011 احتشـد أكثر من 5000 شـخص في السـاحة الرئيسة لمدينة جسـر الشـغور ورفعـوا شـعارات تطالب بإسـقاط النظـام، وحملوا لافتـات تؤكد سـلمية الثورة، والوحدة الوطنية بين مكوّنات الشعب السوري كلها. لمشـاهدة هذه التظاهرة انظر مقطع الفيديو المؤرخ في اليوم نفسه، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=DgNWx9vrL2E>.

– في جمعة حرائر سـورية في 13 أيار/ مايو 2011، خرجت تظاهرة في السـاحة الرئيسـة لمدينة جسر الشغور التي سمّاها المتظاهرون «سـاحة الحرية» حاملين أول مرة علم الاستقلال. وأطلقت قوات الأمن الرصاص على المحتجين لتفريقهم. لمشـاهدة هذه التظاهرة، انظر مقطع الفيديو المؤرخ في اليوم نفسه، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=44pmgpw8LkI>.

– فـي جمعة أزادي فـي 20 أيار/ مايو 2011، قدم عدد مـن أعضاء حزب البعث العربي الاشـتراكي استقالاتهم أمام المتظاهرين، ورفع المحتجون لافتات تطالب بعدم دخول الجيش. انظر مقطع الفيديو المؤرخ في اليوم نفسه، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=-7FoZjzXIvY>.

– في جمعة حُماة الديار في 27 أيار/ مايو 2011، خرج أكبر حشـد احتجاجي في جسـر الشغور (نحو 8000 متظاهر)، لمشـاهدة التظاهرة، انظر مقطع الفيديو على الموقـع الإلكتروني (تاريخ التحميل 31/ 05/ 2011): <http://www.youtube.com/watch?v=FU24vTeDo5U>.

الجانودية ودركوش والناجية وبداما... وغيرها، ما دفع العديد من شبانها إلى حمل السلاح لصد هذه الاقتحامات.

– في 7 أيار/ مايو 2011 تعرّضت حافلة عمال قادمة من لبنان لهجوم مسلّح بالقرب من حمص، ما أدى إلى مقتل عشرة من ركابها وجرح اثنين. وكان ركاب الحافلة من أبناء قريتي الزيارة والذيابية اللتين تتبعان إداريًا مدينة جسر الشغور. واتّهم أهالي الضحايا «الشبيحة» بالهجوم على الحافلة، وقتل أبنائهم، ومنهم من دعا إلى الثأر لدمائهم.

ترافقت هذه الحوادث مع قيام النظام بنشر قوات عسكرية بالقرب من جسر الشغور والقرى المحيطة بها، وادّعى النظام أن التعزيزات العسكرية جاءت بعد مناشدات من الأهالي في المدينة لحمايتهم من العصابات المسلحة. ولدحض الرواية الرسمية عن مناشدات الأهالي للجيش ومطالبته بالتدخل، حمل المحتجون في المدينة أغصان الزيتون في تظاهرات جمعة أطفال الحرية في 3 حزيران/ يونيو 2011 لتأكيد سلمية الاحتجاجات، وعدم وجود العصابات المسلّحة التي روّج لها الإعلام الرسمي[49].

شعرت قوات الأمن بالطمأنينة بعد انتشار الجيش على أطراف المدينة، فتخلّت عن سلوكها الحذر في التعامل مع المحتجين. وتجنّبت قوات الأمن منذ خروج التظاهرات الكبيرة في جسر الشغور في 18 نيسان/ أبريل 2011 التسبب في مجزرة قد تدفع الناس إلى مهاجمة فروعها ومقرّاتها، وخصوصًا أن جسر الشغور مدينة حدودية بعيدة من مركز محافظة إدلب. لكن، في اليوم الذي رُفِعَت فيه أغصان الزيتون، فتحت قوات الأمن الرصاص على المتظاهرين، فسقط جرحى وقتلى من بينهم الشاب باسل المصري. وفي اليوم التالي 4 حزيران/ يونيو 2011 خرجت المدينة لتشييع شهدائها، لكن قوات الأمن واجهت المُشيّعين بالرصاص الحي أيضًا وارتكبت مجزرة راح ضحيتها عشرة

(49) لمشاهدة بيان أهالي جسر الشغور في 6/ 6/ 2011، انظر مقطع الفيديو المؤرخ في اليوم نفسه، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=ZxrUVVHFeHI>.

أشـخاص، الأمر الذي جعل بعض الشـبان يلجأ إلى السـلاح. وفـي يوم الأحد الواقع فيـه 5 حزيران/ يونيو 2011 وقعت اشـتباكات بين مسـلّحين أهليين في المدينة وقوات الأمن قُتِل في إثرها 27 شـخصًا، بينهم خمسـة من رجال الأمن بحسب المرصد السـوري لحقوق الإنسان[50]. وكانت هذه المواجهات الشرارة التي دفعت بعض شـبان المدينة، وآخرين قدموا من القرى المحيطة وقرى جبل الزاوية، إلى محاصرة مقرات الأمن في المدينة، وقتل جميع من فيها.

هناك من يعزو حادثة الهجوم على المقرات الأمنية إلى أسـباب أخرى ذات بعـد طائفي، فنداءات المناشـدة ومطالبة الجيش بالتدخل التـي صوّرها التلفزيون الرسـمي فـي المدينة أرسـلها الموظفـون الحكوميـون وعائلاتهم ورجـال الأمن الذين يتحـدرون في أغلبيتهـم من قرى عين جورين ودير سـمان واشـتبرق وهي قرى علوية[51]. ويعتقد أنصار هذا الرأي أن اسـتجابة الجيش لطلبهم، واستعداده لاقتحام جسـر الشـغور أفرز حالة من الاحتقان الطائفي دفعت الشـبان مع بعض الضباط والجنود المنشقين على الجيش، ومنهم المُقدّم هرموش إلى الهجوم على المقرات الأمنيـة، خصوصًا بعد المجـزرة التي وقعت في أثناء التشـييع، ما جعل الحادثـة تبدو في لحظاتها الأولى كأنها اشـتباك بين فصائل عسـكرية. ويُعزّز هذه الرواية مشـهد التظاهرة المسـائية التي خرجت فـي المدينة فـي 6 حزيران/ يونيو 2011 – بعـد الهجوم علـى المقرّات الأمنيـة – وحمل فيهـا المحتجون أغصان الزيتون الخضر، وأعلنوا رفضهم دخول الجيش إلى المدينة، واعتبروا أن النداءات التي أرسلت إلى الجيش وجّهها أشخاص ليسوا من سكان المدينة أصلًا[52].

على الرغم من تعدّد الروايات في شأن ما حصل، إلا أن النتيجة كانت واحدة،

---

(50) «منظمة حقوقية: مقتل 38 شخصًا في جسر الشغور بسورية،» (BBC عربي، 5/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/06/110605_syria_hama_strike_day2.shtml>.

(51) مقابلـة أجراهـا الباحـث حمـزة المصطفـى مع الناشـط عمر شـاهين عبـر الهاتـف في 12 حزيران/ يونيو 2011.

(52) لمشـاهدة التظاهـرة المسـائية التـي خرجت في مدينة جسـر الشـغور فـي 6 حزيران/ يونيو 2011، انظر مقطع الفيديو المؤرخ في اليوم نفسـه، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=n5fWXx_eA3k>.

وهي عملية عسكرية قام بها الجيش في المدينة في 10 حزيران/ يونيو 2011، نجم عنها نزوح 10 آلاف من سكان جسر الشغور إلى تركيا. بعد ذلك غابت المدينة عن مشهد الثورة، وأصبحت ثكنة عسكرية ونقطة تمركز لقوات الجيش السوري.

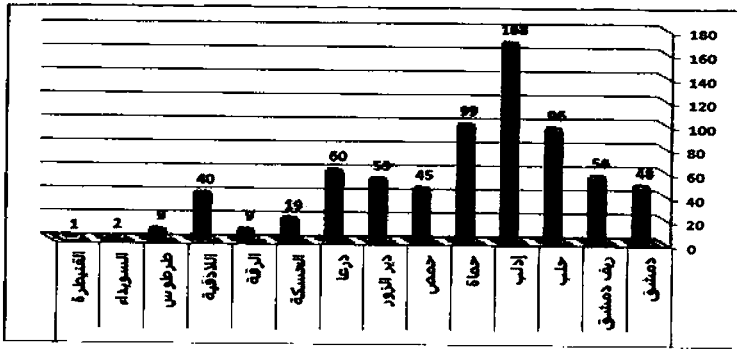
أما حراك مركز المحافظة، أي مدينة إدلب، فيتشابه مساره مع مدن المحافظة المذكورة. وشاركت مدينة إدلب في الحركة الاحتجاجية منذ بداية نيسان/ أبريل 2011، لكن مشهد الحشد الاحتجاجي والساحات الكبرى حصل بعد بروز الظاهرة المسلّحة في الثورة السورية حينما خضعت احتجاجات إدلب في الساحة الرئيسة في المدينة لحماية عسكرية من مسلّحين أهليين ومتطوّعين ومنشقين بشكل يردع قوات الأمن عن التدخل لقمعها. وانتشر هذا التبرير المبكر لحمل السلاح في وسائل الإعلام في تلك الفترة على لسان المتظاهرين وحاملي السلاح، وكذلك على لسان المعارضين السياسيين وصفحات الثورة. ويصعب تشخيص أصل مثل هذا التبرير، لكنه انتشر بالتأكيد. ويحق لنا أن نقرّر أنه لم يكن هدفًا مدروسًا، وأنه كان تبريرًا لحمل السلاح بأثر تراجعي. فحمل السلاح «للدفاع عن التظاهرات» يشكّل خطرًا أكبر على التظاهرات. ومن الواضح أن الدفاع عن المتظاهرين لم يكن الهدف من حمل السلاح، ولا كان ممكنًا أن يكون، وإنما طُرح باعتباره تبريرًا لحمل السلاح وأنه جاء ردةَ فعل في الريف وبين العشائر وفي المناطق الحدودية بعد أن اشتد عنف النظام.

حافظت مدينة إدلب على وتيرة احتجاجاتها وزخمها في الساحة الرئيسة حتى مطلع آذار/ مارس 2012 عندما اقتحمها الجيش النظامي وانسحبت الكتائب المسلّحة منها. وعلى الرغم من تنامي مظاهر العسكرة آنذاك، إلا أن محافظة إدلب ظلّت تتصدّر قائمة المحافظات السورية في عدد التظاهرات السلمية ونقاط التظاهر حتى إخراج القوات النظامية من معظم مدنها بمعدل 150 - 175 نقطة تظاهر بحسب إحصاءات الهيئات التنظيمية في الثورة السورية، مثل اتحاد تنسيقيات الثورة السورية، والمركز السوري المستقل لإحصاء الاحتجاجات في سورية. وسنعرض هنا بعض الرسوم البيانية التي تتضمّن إحصاءات قامت بها بعض الهيئات التنظيمية وتُبيّن عدد التظاهرات وترتيب المحافظات.

- جمعة الوفاء للانتفاضة الكردية (9 آذار/ مارس 2012)[53].

الشكل (3-1)

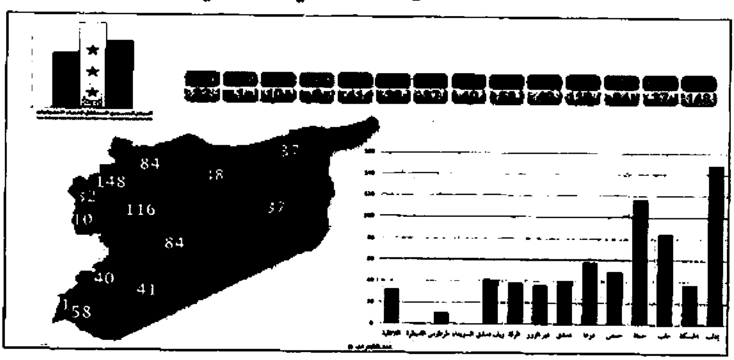
جمعة الوفاء للانتفاضة الكردية



- جمعة التدخل العسكري الفوري (16 آذار/ مارس 2012)[54].

الشكل (3-2)

جمعة التدخل العسكري الفوري



(53) «البيـان الإحصائي الختامي لنقـاط التظاهر في جمعـة الوفاء للانتفاضة الكرديـة،» (المركز السـوري المسـتقل لإحصاء الاحتجاجـات، 10/ 3/ 2012)، علـى الموقـع الإلكترونـي: <http://iscsp.wordpress.com/page/6/>.

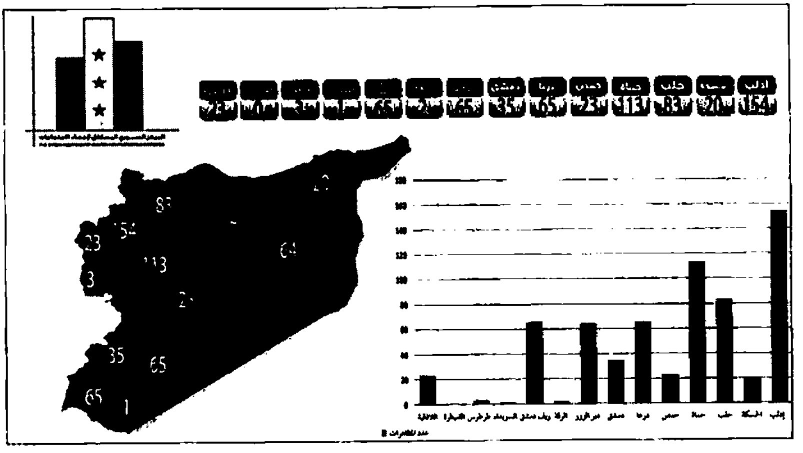
للاطـلاع على الملـف الإحصائي المفصـل (Excel) عن جمعة الوفـاء للانتفاضـة الكردية الذي يشـمل توزع التظاهـرات فـي المناطـق السـورية، انظـر الموقـع الإلكترونـي: <https://docs.google.com/spreadsheet/pub?key=0ApmYuUKngxu9dFp4blB2TUNlaERzb WpNajZvdHJJcEE&output=html>.

(54) نقـاط التظاهـر في جمعـة التدخل العسـكري الفوري (المركز السـوري المسـتقل لإحصاء الاحتجاجـات، 16/ 3/ 2012)، على الموقع الإلكترونـي: <https://docs.google.com/spreadsheet/pub?key=0ApmYuUKngxu9dFZZalBlQ1h6UkNwY TdEaVgyUS11UUE&output=html>.

- جمعة خذلنا المسلمون والعرب (30 آذار/ مارس 2012)[55].

الشكل (3-3)

جمعة خذلنا المسلمون والعرب



(55) البيـان الختامي لعدد التظاهرات في: «جمعة خذلنا المسـلمون والعرب» (المركز السـوري المسـتقل لإحصاء الاحتجاجات، 30/ 3/ 2012)، على الموقع الإلكترونـي: <https://docs.google.com/spreadsheet/pub?key=0ApmYuUKngxu9dG5md2xGMjF6eW1F R0ltWmdoTExXeXc&output=html>.

الفصل الرابع

المدن المليونية: حراك دمشق وحلب

لـم يقدّم النظام السـوري حلّا سياسـيًا للأزمـة في سـورية، واعتمد النهج القمعـي الأمنـي المفرط والعسـكري أيضًا. ومـع أن إقحام الجيش قـد تم على مراحل عبر عمليات عسـكرية محدودة مثل التي بدأت في درعا في 25 نيسان/ أبريـل 2011، وحمـص في 28 نيسـان/ أبريل، وجسـر الشـغور فـي 10 و11 حزيران/ يونيو من العام نفسـه، فإن اسـتمرارها كشـف عن اسـتراتيجية مُسـبقة لحصار المدن. وتوّجت هذه الاسـتراتيجية بتحوّل الجيـش إلى الطرف الرئيس في الحرب علـى الثورة منذ اقتحام المدن في صيـف 2011. وراهن النظام في خيـاره القمعي على تماسـك نظامه، ومناعة المؤسسـة العسـكرية من الانقلاب عليه، أو الانشقاق عليه بأسلوب الجيشين التونسي والمصري.

كان من اليسير نسـبيًا على النظام أن يستخدم الجيش ضد الشعب، مقارنة بما نعـرف في مصر وتونـس، وحتى بمـا نعرف عن الثـورة الإيرانيـة. فالجيش جـزء من النظام في سـورية، ويصعـب فصله عنه. وهـذا ما قصدناه سـابقًا حين تطرّقنا إلى ما سـمّيناه صعوبة فصـل الدولة عن النظام، ولا سـيما حين يتداخل المجتمع والجيش والنظام شـبه العسـكري عبر انتماءات أهليـة أو جهوية تربط هذه العناصـر بعضها ببعض، فتكاد، فـي هذه الحال، تغيـب الدولة، لأن الدولة تقوم علـى تمايز هذه العناصـر وليس على ترابطهـا الوشـائجي. ووظّف النظام الجيش في قمع انتفاضات المدن السـورية بشـكل كامل منذ آب/ أغسـطس في عام الثورة الأول.

عمل النظـام منذ البداية على إبقاء دمشـق وحلـب خارج الثورة السـورية. وأظهرت حوادث الجمعة العظيمة (22 نيسان/ أبريل 2011) أن النظام لن يتورّع عن استخدام القوة المُفرِطة لقمع أي محاولة لتثوير دمشق وحلب. كما أن تحالفه

مع البرجوازية ورأس المال في المدينتين سهّل له عملية عزلهما عن التفاعل مع الثورة. إلا أن ازدياد المجازر والفظائع المرتكبة أدّى إلى تململ شرائح عديدة في دمشق وحلب، وبدأت مرحلة تغير سلوكي مناوئ للنظام بعد اصطفافها إلى جانبه في بداية الثورة السورية وبقائها على الحياد مع تطوّر حوادثها واتساعها في مدن رئيسة، ولا سيما حمص وريف دمشق وحماة ودير الزور.

أولًا: دمشق

يمكن الادعاء بوثوق أن أحياء دمشق الطرفية المفقرة (القدم والعسالي والقابون وجوبر ونهر عيشة والتضامن)، إضافة إلى الأحياء الفقيرة في منطقة كفرسوسة والمزّة (بساتين الرازي وكفرسوسة البلد) انخرطت في الاحتجاجات منذ الأشهر الأولى، واستمرت على نهجها هذا طوال الثورة. وعند محاولة فهم ذلك يمكن العودة إلى العوامل التي أوردناها سابقًا، ولا سيما استملاك الأراضي، والاستقطاب الاجتماعي الناجم عن تضرّر مصالح هذه الفئات من سياسات النظام ونقمتها عليه. لكن لا يُمكننا الجزم في كون هذه الخلفية هي السبب في ثورية هذه الأحياء. لكن، ما يمكننا الجزم في شأنه هو أن لا مصالح تربط سكان هذه الأحياء بالنظام وتحول دون انضمامها إلى الثورة، وأن النقمة على النظام قائمة في هذه الأحياء وجاهزة لاستقبال أسباب جديدة للانتفاض ضده.

بيد أن تقويم الحراك الاحتجاجي في دمشق ضمن التحليل السابق يشوبه كثير من القصور. فدمشق هي من أشعلت شرارة الثورة وكانت نقطة انطلاقتها بعد تظاهرة سوق الحميدية (15 آذار/ مارس 2011)، ثم اعتصام وزارة الداخلية (16 آذار/ مارس 2011)، وقبل أن تتفاعل محنة أطفال درعا لتُعبّر عن نفسها في انتفاضة جهوية من أجل الكرامة. لكن كان من الصعب أن تتطوّر الثورة فيها إلى ثورة شاملة في ظل السيطرة الأمنية المُحكمة على المدينة واتساع فئات المصالح المرتبطة بالنظام واستقراره.

نورد هنا شهادة إحدى المشاركات في التظاهرات الأولى في دمشق التي تؤكد التأثر بأجواء الثورات العربية، وكيف التقت غيرها من الشبان الذين كانوا

يدعون إلى القيام بشيء ما، ومدى الصعوبة التي واجهها المتظاهرون في مجتمع خائف ومتردد. تروي الناشطة مروة الغميان[1] تفصيلات تظاهرة سوق الحميدية وهي شهادة شابة نعرف بوجود شبان وشابات كثيرين مثلها في دمشق في تلك الفترة ممن حملوا المشاعر ذاتها، وشاركوا في أعمال الاحتجاج، ومنهم من استشهد أو اعتقل أو خرج إلى المنافي، ومنهم ما زال فاعلًا في الثورة. تقول مروة: «منذ نجاح ثورتي مصر وتونس بدأت أدعو من حولي للقيام بشيء مماثل في سورية، لكنني كنتُ دائمًا أواجَه بالرفض والاستهجان، ليس من منطلق رفض الفكرة، وإنما بسبب الخوف وشدة القمع، ومن منطلق أنه يستحيل أن تحدث ثورة في سورية. لكنني وبعد أن صفعني رجل الأمن على وجهي أمام السفارة الليبية في 22 شباط/ فبراير2011، وأهانني على أرض بلدي، قرّرت أن أتواصل مع الآخرين للقيام بشيء ما. وأنشأتُ صفحة على الفيسبوك باسم وهمي «الحرة الدمشقية»، وانضممت إلى صفحة بعنوان «أما آن لجوري دمشق أن يُزهر». كانت هناك دعوات للتظاهر يومي 12 و15 آذار/ مارس. وتمت الدعوة إلى تظاهرة في الساعة الواحدة بعد الظهر عند الجامع الأموي في 12 آذار/ مارس، وحاولت أن اصطحب معي أصدقائي لكنهم لم يتفاعلوا معي، فقرّرت الذهاب وحدي حوالى الساعة الثانية عشرة ظهرًا، وانتظرت فترة طويلة، لكن شيئًا لم يحدث. أصبت بخيبة أمل كبيرة وذهبت إلى مقهى إنترنيت بما أن أهلي لا يعلمون شيئًا عن الموضوع. دخلتُ إلى مجموعة الفيسبوك، وعلمت أن أصدقائي كانوا موجودين في السوق، لكنهم لم يجرؤوا على الهتاف. لذلك قلت للأصدقاء: «إذا لم تخرجوا وتهتفوا في 15 آذار/ مارس، فسوف أهتف وحدي، ولا أريد منكم أي شيء إلا أن تؤمنوا لي التصوير». وتتابع الغميان شهادتها: «على الرغم من معارضة بعضهم، إلا أننا اتفقنا على التظاهر في 15 آذار/ مارس 2011. وبالفعل بدأ الشبان والشابات الهتاف «الله سورية حرية وبس» في سوق الحميدية. حاولت وصديقتي نورا أن نصعّد في لغة الشعارات، فهتفنا «خاين

(1) مقابلة شخصية أجراها الباحث في المركز نيروز ساتيك مع الناشطة السياسية مروة الغميان في 13/ 9/ 2011. ومروة الغميان ناشطة سورية، شاركت في اعتصام السفارة الليبية في 22 شباط/ فبراير 2011، وكانت أول شخص يخرج في تظاهرة الحميدية في 15/ 3/ 2011.

يلي بيقتل شعبه» من دون أن تحصل استجابة في البداية. لكن، بعد لحظات ردد الجميع الشعار الذي أطلقناه (خاين يلي بيقتل شعبه)».

هـذه باختصار تفصيلات الدقائق الأولى من تظاهـرة الحميدية التي قمعتها قـوات الأمن فـورًا. وفشـلت محاولـة أخـرى للتظاهر في اليوم نفسـه أمـام باب المسـجد الأمـوي. وعلى الرغم مـن قمع التظاهـرات التي خرجـت، أو حاولت الخروج في هذا اليوم، إلا أنها أحدثت هزّة إعلامية وسياسية في أوساط السوريين لا تقل عن جمهـرة الحريقـة، ودلّت على إمكانية لحاق سـورية بركـب الثورات العربية. وعزّز هذا الاحتمال الاعتصام الذي قام به ناشطون وأكاديميون ومثقفون وأهالـي المعتقلين السياسـيين أمـام وزارة الداخلية في 16 آذار/ مـارس 2011، للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين وإطلاق الحريات العامة في سورية.

كانت هـذه الحوادث جديدة كلّيًا على الشـارع السـوري علـى الرغم من حصـول مثيلاتها في أعوام سـابقة، فرياح الثـورات العربية ألقـت الضوء عليها، وحفّزت النـاس على متابعتها إعلاميًا أمـلًا في أن يتنبّه النظـام إليها، ويبادر إلى إصلاح سياسـي تجاهلـه ونكث بوعوده مرات عـدة. لكن النظام لـم يكن معنيًا إلا بقمع هـذه التظاهـرات والاعتصامـات ووأدها فـي مهدها. ويروي الناشـط ضياء دغمش[2] الذي شـارك في اعتصام وزارة الداخليـة بعض التفصيلات عن المنـاخ العام في دمشـق وعن القمع الأمنـي للاعتصام: «لم أسـتطع وأصدقائي اللحـاق بتظاهرة الحميدية والمشـاركة فيهـا، لذلك قرّرنا أن نقوم بشـيء ما في اليوم التالي لإطلاق الشـرارة الأولى لبداية الثورة. اجتمعنا في قهوة كولومبوس فـي سـاحة عرنـوس بدمشـق، واتفقنـا علـى أن نجتمع في حـي الشـيخ محيي الدين ونهتف للحريـة، وأن أقوم أنا بالهتـاف في البداية ويـردد الباقون ما أقول كي لا يشـعر أهالي الحي باختـلاف اللهجة عنهم، حيث إننـي كنت الوحيد في المجموعة من دمشق وأتكلم اللهجة الشامية، أما البقية فهم من قرى مختلفة في

(2) مقابلة شـخصية أجراها الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات نيروز ساتيك مع ضياء دغمش في الدوحة في 13/ 9/ 2011. وضياء دغمش ناشـط سوري، شارك في اعتصام وزارة الداخلية واعتقل.

منطقة مصياف. اخترنا حي الشيخ محيي الدين لأنه حي فقير وقد ينضم الناس إلينا». ويتابع دغمش ما جرى في هذا اليوم: «بعد مجادلات ونقاشات بين أفراد المجموعة قررنا المشاركة في الاعتصام أمام وزارة الداخلية في ساحة المرجة بدلًا من التظاهر في حي الشيخ محيي الدين. وعندما وصلنا كانت قوى الأمن قد بدأت بتفريق المتظاهرين وضربهم، فوجدت رجل أمن يقوم بجر فتاة بينما تحاول والدتها تخليصها منه. فسارعتُ لتخليص الفتاة، واعتقلني رجال الأمن ووضعوني في سيارة تابعة لهم». ويصف دغمش طريقة تعامل قوى الأمن معه ومع المعتقلين الآخرين كالتالي: «ضربنا رجال قوى الأمن بالأيدي والهراوات، ووجّهوا إلينا الإهانات والإذلال المتعمد. وعندما دخلت إلى فرع الأمن شاهدت رجل أمن يحقق مع شاب شارك في الاعتصام. سأله المحقق: ما اسمك؟ فقال الشاب: ريان سليمان. ثم عاد رجل الأمن وسأله: من أين أنت؟ فأجابه الشاب: من إحدى قرى طرطوس، فقال رجل الأمن له: حتى أنت؟! وقام بصفعه على وجهه، بعد أن تأكد من أنه ينتمي إلى الطائفة العلوية».

إذًا، ومنذ الأسابيع الأولى حاول بعض الشبان من أبناء الطبقة الوسطى، وطلاب الجامعات والمثقفين من مختلف الطوائف إطلاق التظاهرات وتنظيمها في ساحات العاصمة. ونجح هؤلاء في تنظيم اعتصامات قصيرة مثل اعتصام «جمعة العزة» (25 آذار/ مارس 2011) الذي شارك فيه نحو 1000 متظاهر في ساحة المرجة في قلب العاصمة دمشق[3]، وكذلك اعتصام دوار كفرسوسة في «جمعة العزة»[4] و«جمعة الإصرار».

كان الاحتجاج في ساحات العاصمة شبه مستحيل لكثافة الانتشار الأمني ووجود عناصر المليشيات فيها (التي تسمى رسميًا اللجان الشعبية، ويُطلق عليها شعبيًا تسمية «الشبيحة»)، الأمر الذي دفع هؤلاء الشبان إلى تغيير مواقع

---

(3) لمشاهدة تظاهرة ساحة العزة في دمشق في 25 آذار/ مارس 2011، انظر مقطع الفيديو (تاريخ التحميل 26/ 3/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=IhPmZKAHOOM>.

(4) لمشاهدة اعتصام دوار كفرسوسة في 25 آذار/ مارس 2011، انظر مقطع الفيديو التالي المؤرخ في اليوم نفسه، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=OO1LixnC5n0>.

نشاطهم باتجاه الأحياء المعارضة تاريخيًا للنظام مثل حي الميدان الذي احتضن الحراك السلمي الدمشقي، وكان واجهةً رئيسةً له، أو في الأحياء الطرفية التي يصعب اقتحامها أمنيًا، ومن أجل تأطير حراكها سياسيًا.

لم تخبُ جذوة الاحتجاجات في العاصمة خلال مسار الثورة، لكن الواقع الأمني الصعب في دمشق خصوصًا كثافة الحضور الأمني وانتشاره ساهم في الحد من فاعلية الثورة في داخل دمشق ومنع اتساعها. وكان حراك دمشق الاحتجاجي يتّخذ شكل الهبّات المتقطعة التي غالبًا ما تكون ردة فعل على حدث جلل أو مجزرة كبيرة. ونستطيع أن نذكر أبرز المناسبات في حراك دمشق السلمي على النحو التالي:

- **هبّة مسجد الرفاعي**: وقعت هذه الهبّة في ليلة القدر في 27 رمضان (27 آب/ أغسطس 2011) حين تجمّع آلاف المصلّين في مسجد الرفاعي لإحياء ليلة القدر. وسرعان ما تحوّل هذا التجمع إلى تظاهرات حاولت الانطلاق من المسجد نحو دوّار كفرسوسة باعتبارها ردّة فعل غاضبة من سكان دمشق على العمليات العسكرية التي قام بها الجيش السوري في حماة ودير الزور وريف دمشق تزامنًا مع بداية شهر رمضان. وفي أثناء تجمّع المُصلّين في داخل المسجد اقتحمت قوات الأمن والشبيحة المسجد واعتدت عليهم. وبعد سماع خبر اقتحام مسجد الرفاعي والاعتداء على الشيخ سارية الرفاعي خرج كثيرون من شبان دمشق في تظاهرات شملت معظم أحياء دمشق، وحاولت التجمّع في الساحات العامة، لكن قوات الجيش السوري التي نزلت أول مرة إلى شوارع دمشق أعاقت التقاء هذه التظاهرات وسهّلت قمعها.

- **تظاهرة المزّة**: ساهمت زيادة حدة القمع الأمني والعمليات العسكرية، ولا سيما في حي بابا عمرو في بداية شباط/ فبراير 2012، في تصعيد الحراك الاحتجاجي داخل البؤر التقليدية في دمشق، كما بدأت أحياء في المزة، وكذلك كفرسوسة (لكن خارج مناطقها الفقيرة) تنخرط بفاعلية في العمل الاحتجاجي السلمي، فكشفت عن تململ من النظام ونهجه العسكري لدى شرائح واسعة من سكان دمشق. وفي السبت 18 شباط/ فبراير 2012 شيّعت المزة ثلاثة

شهداء من الجامع الكبير، وشارك في التشييع ما يزيد على عشرة آلاف شخص، مع حضور نسائي كبير من سكان المزة لم يحدث ما يماثله سابقًا بهذه الأعداد الغفيرة، وخروج الأهالي إلى الشرفات والتهليل للشهيد والمتظاهرين، وهذا الأمر فاجأ النظام المطمئنّ إلى محدودية المشاركة في العاصمة. وتحوّل التشييع الذي انطلق بعد صلاة الجنازة مباشرة إلى تظاهرة بدأت الهتافات فيها بتحية الشهداء، وبهتافات مثل «ليش خايفين الله معنا» و«واحد واحد واحد الشعب السوري واحد»، ثم رفعت أعلام الاستقلال وارتفعت التحية للجيش الحر، مع شعارات «إسقاط النظام»، فتصدّت لهم أجهزة الأمن والشبيحة من منطقة الـ 86، وبدأوا باطلاق الرصاص عليهم والغاز المسيل للدموع، وتزامن ذلك مع هطول الثلج، فتفرق المتظاهرون في الأزقة الجانبية، وحوّل قسم منهم سيره إلى أوتوستراد المزة باتجاه البساتين[5]. وكان لهذه التظاهرة أثر كبير في رفع معنويات الرأي العام المؤيد للثورة، وخصوصًا أنها جاءت بعد استخدام روسيا والصين حق النقض للمرة الثانية ضد مشروع القرار الذي تقدّمت به جامعة الدول العربية. كما أظهرت فشل استراتيجية النظام بعزل دمشق عن الثورة، وفتحت الباب لدينامية احتجاجية جديدة في العاصمة ولا سيما في حي كفرسوسة الذي سيصبح مكانًا يتجمع فيه شبان دمشق في أثناء تشييع الشهداء للخروج بتظاهرات كبيرة العدد تدلّ على انخراط المدينة في الثورة[6].

- **إضراب دمشق**: شكّلت مجزرة الحولة (25 أيار/ مايو 2012) نقطة تحوّل مفصلية في الثورة السورية، بالتحديد في موقف البرجوازية الدمشقية من النظام والثورة، إذ ما عاد الوقوف على الحياد ومراقبة الجرائم والفظائع ممكنين في ظل تكرارها، لذلك جاءت ردّة الفعل في دمشق مختلفةً هذه المرة. إذ دخلت أسواقها التاريخية القديمة (الحريقة والحميدية ومدحت باشا وباب

(5) لمشاهدة تظاهرة المزة تاريخ 18/ 2/ 2012، انظر مقطع الفيديو التالي في التاريخ نفسه، على الموقعين الإلكترونيين: <http://www.youtube.com/watch?v=Gc1NPRMvQ6A>, and <http://www.youtube.com/watch?v=GQ1ZaneIhtA>.

(6) لمشاهد تشييع الشهداء في كفرسوسة في 31/ 3/ 2012، انظر مقطع الفيديو التالي في التاريخ نفسه، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=8DVxFfqptTs>.

سـريجة) في إضراب جزئي في 1 حزيران/ يونيـو 2012. وكان هذا الإضراب الجزئـي مقدّمـة لإضراب شـامل عـمّ مختلف أسـواق دمشـق لمدة ثلاثـة أيام اضطرت قوات الأمن خلالها إلى تكسـير المحلات لإجبـار التجار على فتحها وإنهاء الإضراب. وأشـار إضراب دمشق إلى احتمال تخلخل تحالف التجار مع النظام، وعكس أنماط الاحتجاج المدنية التي تبلورها الفئات الوسطى المدينية، والتـي تختلـف بدينامياتهـا وصيرورتهـا عـن المـدن المتوسـطة أو الهوامـش والأرياف. وتكرّر الإضراب في أسواق المدينة في 7 حزيران/ يونيو 2012 بعد اقتحام الجيش النظامي مدينة دوما في ريف دمشق. وعبّر الإضراب عن احتدام النقمـة على نهـج النظـام القمعي ومجازرِه بشـكلٍ جعل دمشـق تعيـش مرحلة الاسـتعداد للانتفاض بشـكل جماعي، مـا أرغم النِّظـام على تغيير اسـتراتيجيته الأمنية في دمشـق بإبقاء المدرّعـات العسـكرية والآليات الثقيلـة ووحدات من الجيش في شـوارعها وزيادة عدد الحواجز الأمنية وتكثيـف الدوريات وضرب مناطـق الريـف القريـب بقسـوة لإخمـاد احتجاجاتهـا والقضـاء علـى العناصر المسـلّحة المتحصّنة في هذه البلدات، ولا سيما قُدسَـيا والهامة وزملكا وجوبر وعربين، وبذلك دخلت دمشق مرحلة جديدة.

استـمرت ديناميـة الاحتجاج الشـعبي المدنـي بالتنامي في داخـل المدينة حتى بدء ما سُمّي «معركة تحرير دمشق» (17 تموز/ يوليو 2012) التي روّجت لها قنـوات الإعـلام المؤيدة للثورة، بالاشـتراك مـع بعض المعارضيـن والقادة العسكريين في اسـطنبول (الذين كانوا يُصدّرون أحيانًا بياناتٍ من دون أن يكون لهم اتصال فعلي بالأرض) باعتبارها مؤشّـرًا على انتقال المعركة العسكرية إلى قلب العاصمة، لكنها لم تكن إلا اشـتباكات مسـلّحة اسـتمرت أيامًا معدودات، وفي أحياء عدة شكّلت ملاذًا لجأ إليه المقاتلون من ريف دمشق (زملكا ودوما) نتيجة العمليات العسـكرية الحربية الطابع هناك، وسـرعان ما انسـحبوا من هذه الأحياء الدمشقية لافتقارهم إلى مقوّمات البقاء فيها.

لا بدّ في هذا السـياق من ملاحظة تقويمية: لم تكـن أول مرة ولا الأخيرة التي ضلّل فيهـا الإعلام المؤيد للثورة وتصريحات الناشـطين والضبّاط الفارين

الجمهور بخصوص معارك حاسمة. زادت هذه المغالطات والمزايدات في صدقية إعلام النظام (في نظر مؤيديه بالطبع)، وهو إعلام يقوم على الكذب والدجل، وفي تثبيط معنويات الثوار، وفي إحداث حالة فوضى في العمل الثوري المسلّح، إضافة إلى فوضى المعلومات. وفي رأينا، فإن هذه الظواهر الإعلامية المسيئة التي تدّعي كذبًا وجود خططٍ وتصوّرات مُعدّة سلفًا يوحي بها من يرافق بالتعليق عمليات عسكرية عفوية وغير مخطّطة، أطالت عمرَ النظام، وساهمت في زيادة عدد الضحايا، ليس لأنها نشرت أوهامًا وبالتالي إحباطًا فحسب بل لأنها أجهضت أي توجه لتنظيم العمل المسلّح وتطوير الخطاب الإعلامي معًا.

ثانيًا: حلب - التردّد والتوجّس

حاول النظام تحييد المدن السورية عن الثورة، وحصر الحراك الاحتجاجي والعمل المسلح في الأرياف كي يسهل عليه قمع الانتفاضة عسكريًا. وبرزت حلب باعتبارها أولوية في حساباته لأسباب عدة. فهي أكبر محافظة في عدد السكان، إذ يبلغ عدد سكانها (بريفها ومدينتها) نحو ستة ملايين نسمة. كما تُعتبَر العاصمة الاقتصادية لسورية حيث توجد فيها معظم الصناعات الرئيسة والنشاط التجاري. وتاريخيًا تُعتبر حلب مدينة تجارية منذ القِدَم، وكانت محطة رئيسة على طريق الحرير إلى ما قبل افتتاح قناة السويس في عام 1869.

كان للعوامل الاقتصادية شأن في تحديد معالم الحراك السياسي للمدينة منذ الاستقلال وحتى الآن، حيث أصبحت في الأعوام الخمسة عشر الأولى بعد الاستقلال مركزًا سياسيًا واقتصاديًا لا يقلُّ أهميةً عن العاصمة دمشق في التمثيل النيابي والسياسي. وتراجعت هذه الأهمية بعد الوحدة بين سورية ومصر في عام 1958، إذ نزعت سياسات التأميم التي اتّبعتها دولة الوحدة مركزية حلب وأهميتها التجارية والاقتصادية في سورية، وأدّت إلى هروب رؤوس الأموال باتجاه دول الإقليم، ولا سيما لبنان، الأمر الذي جعل البرجوازية السورية تتحالف مع الضباط الانفصاليين (كتلة الضباط الشوام) لإنهاء الوحدة مع مصر

بصيغتها التي كانت قائمة، والبحث عن صيغ أكثر مرونة، ما أدى إلى استقطاب في المدينة ذاتها بين قوى وحدوية قومية وأخرى انفصالية. واصطدمت البرجوازية الحلبية بنظام الحكم بعد وصول حزب البعث إلى السلطة في عام 1963 وإصراره على سياسات التأميم والنهج اليساري المتبع لدى الهيئات القيادية البعثية ولا سيما في عهد صلاح جديد.

مثّل وصول حافظ الأسد إلى السلطة، في البداية، التلاقي بين الصناعيين والتجار في حلب وغيرها مع حكم البعث على اعتبار أن الأسد الأب انتهج سياسة انفتاحية تأخذ في الاعتبار أهمية دور القطاع الخاص في سورية الذي كان مدينيًا بدرجة أساسية. والواقع أن الأسد نقل مواقع السلطة المدنية الشكلية أو «الواجهية» في المدن إلى نخب المدن المنضوية تحت لوائه، بينما بقي الجيش والأمن في يد الموالين مباشرة له، بمن في ذلك الموالون جهويًا وطائفيًا. وجرى ذلك ضمن استراتيجية الاحتواء والتوظيف وبناء أدوات الضبط والسيطرة. وبذلك تزامنت حلبنة حلب مع دمشقة دمشق، تحت شعار «حلب للحلبيين ودمشق للدمشقيين» منذ النصف الأول من السبعينيات. وبذلك شجّع النظام الهُويات الجهوية لا الدمج الوطني. ووضعت هذه السياسة «الفعلية» مداميك التميز الجهوي، وأُعيد إنتاجها في صراعات الحزب الداخلية طوال فترة السبعينيات، ثم في حلب بشكل خاص منذ أوائل الثمانينيات، حيث كانت تعني التخلّص من القادة الحزبيين العلويين. فبدا الأمر شكليًا وكأنه حلبنة لحلب، وذلك بتأكيد هُوية محلية من دون سلطات أمنية وسياسية. وكانت هذه بداية «إقطاع» المدينة لرجال الأعمال المحليين والقادة الحزبيين المحليين الموالين للنظام. هكذا بدأ يتشكّل كيان «أهل الدولة» الخلدوني، وطُبقت مقولته «الإمارة طريق التجارة»، والرياء كسبيل إلى الجاه، والجاه كسبيل إلى المال.

إلا أن هذا التلاقي لم يدم طويلًا، وعادت المواجهة الحادة بين البرجوازية الحلبية المحافظة والنظام الجديد عبر منافسة رجال الأعمال الجدد للبرجوازية التقليدية في الحصول على المغانم وإجازات الاستيراد والتصدير

وعقـود المناقصـات، وعلـى خلفية مـا اعتبرتـه تهميشًـا للمدينة، وعلـى خلفية صـراع النظام مع الإخوان المسـلمين أيضًا، إذ جرت عمليـات أمنية في المدينة في عام 1980، قُتِل خلالها مئات المسـلحين وغير المسلحين بتهمة الانتساب إلى جماعة الإخوان المسـلمين(7). وتعرّضت المدينة لحملات مداهمة وتفتيش منهجية دامت نحو ستة أشهر، شملت بيوت المدينة كلها. وقام الأسد بالتضييق علـى رؤوس الأموال الحلبية لمراقبـة قنوات دعم الجماعة، مـا أدى إلى هجرة كثيرين من الرأسـماليين إلى خارج سـورية. وهكذا أصبحت حلب في المخيال الشعبي السوري من المدن المناوئة للنظام وتتعارض مع نهجه في الحكم.

ظلّـت المدينة مهمّشـة ومهادِنـة يحكمها السـكوت الاضطـراري في ظل القمـع الأمني طول عهد الرئيس حافظ الأسـد، إلا أن تحوّلًا مفصليًا حصل بعد عملية التوريث في عام 2000 ووصول بشـار الأسـد إلى الحكم. حاول النظام السوري تمرير عملية التوريث والتقليل من فداحة هذا الفعل في نظام جمهوري، وذلـك من خلال الوعود الإصلاحية التي تصوّر الموضـوع برمّته باعتباره عملية إصـلاح ينتظرها المجتمـع السـوري، ولا يمكن أن يتجـرّأ أحد علـى القيام بها إلا إذا جاء من صلب النظام. واستُغلّت شـعارات الإصلاح لاحقًا للتركيز على لبرلـة الاقتصـاد بإصـدار تشـريعات وقوانيـن تُمهّد لدخول سـورية فـي اقتصاد السوق من دون تخفيف قبضة الدولة على السياسة والحياة العامة، وعبر تسخير اللبرلة الاقتصاديـة في خدمة عملية إثراء النخبة السياسـية والأمنية، وكذلك عبر علاقـات القرابة والمصاهـرة والولاء السياسـي. كما أعاد الرئيس بشـار الأسـد النظر جذريًا في سياسة والده، ووضع إنعاش حلب في صلب أولوياته، ما جعل

(7) مـن المجازر التـي تعرضت لهـا مدينة حلب **مجزرة المشـارقة** التي وقعت فـي عيد الأضحى الموافق 11/ 8/ 1980 على أيدي رجال النظام السوري، قُتل فيها أشخاص من آل عرعور والفيل ودودان. وجرت مداهمة مجموعات إخوانية مسلّحة في مخابئها السـرية المنتشـرة في الأحياء الشعبية مثل: بستان القصر (12/ 8/ 1980) والكلاسة في عام 1980.

تعتمـد هذه المعلومات على روايات أهالي حلب عن مجازر النظام السـوري في المدينة في أثناء الصراع مع الإخوان المسـلمين. وللمطابقة انظر أيضًا: «تاريخ نظام آل الأسـد الدموي في مدينة حلب.. ذروته مجزرة حي المشارقة،» **الشرق الأوسط**، 31/ 7/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://aawsat.com/details.asp?section=4&article=688815&issueno=12299>.

العلاقـات تتوثّق بين غرفتي التجـارة والصناعة والسـلطة المركزية. وبذلك ضُم كثيرون من رجال الأعمـال الحلبيين إلى طبقة رجال الأعمـال الجدد التي أُعيد تكوينها لاسـتقبال رؤوس الأمـوال الخليجية والسـورية المغتربـة، والباحثة عن الاستثمارات بالتحالف مع الحكومة. ومنح الأسد هؤلاء معظم عقود الاستثمار في منشـآت الدولة في المواقع ذات الطبيعة الأثريـة أو ذات الطبيعة التي تصلح للسياحة، ولمشاريع الاستثمار والتخديم البلدية.

تزامنت توجّهات بشار الأسدِ في ما يتعلق بإنعاش حلب مع تطوّر العلاقات السـورية التركية، وزيـادة التبـادل التجاري بيـن البلدين؛ ما جعل حلب تسـتعيد سـوقها التركيـة التاريخية، وتصبح سـوقًا للبلـدات التركية القريبة منها. ونشـأت شـراكات بين رأس المـال التركي ورأس المـال الحلبي، ما انعكـس إيجابًا على سـكان المدينة[8]. ويمكـن القول إن مدينة حلـب كانت أكثر المدن اسـتفادة من توجّهات النظام الاقتصادية الجديدة. ويُعتبر العامل الاقتصادي أحد أهم الأسباب التي أعاقت انخراط المدينة في الثورة، على الرغم من وجود مجموعات شـبابية متنقلـة كانت تتظاهر بشـكل دوري في الأحيـاء، وتحث الناس على المشـاركة، لكن من دون استجابة. وبقيت مدينة حلب محصّنة نسبيًا من الحركة الاحتجاجية على عكس ريفها الذي انخرط بمدنه وقراه كلها في الثورة منذ البداية.

ثمـة عوامـل أخـرى طارئة فـي مرحلـة الثـورة ذات طابع اقتصـادي أدَّت دورًا مهمًّا في خمول المدينة بالابتعاد من المشـاركة فـي الاحتجاجات، أبرزها اسـتفادة قطاعات التجـارة والخدمـات كافة، والمـلاك والعقاريـيـن الصغار في المدينـة مـن تدفق نحـو 300 ألـف مواطن مـن حمـاة وإدلب وحمـص نتيجة العمليات العسـكرية، حيث اسـتفاد بعـض من تأجيرهم الشـقق، كما انتعشـت الحركة التجارية في أسواق حلب نتيجة قدوم المهجّرين من المناطق المنكوبة، أو مـا سُـمي «السـياح الجـدد»، وبذلـك اسـتفاد قسـم مـن الحلبييـن (وكذلك الدمشـقيين) إلى حد ما، مـن دون قصد ولمرحلـة قصيرة، من نـوازل الآخرين

(8) محمـد جمال بـاروت، **العقد الأخير فـي تاريخ سـورية: جدلية الجمود والإصـلاح** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 374.

قبـل أن تحل بهم نوازل أعظم. وانشـغل سـكان الأحياء العشـوائية والفقيرة في مدينة حلب باسـتخدام يوم الجمعة الذي هو يوم عطلة رسـمية في سورية للبناء غير المرخّص في غياب الدولة، أو ما يسمى «بناء المخالفات»، وليس للتظاهر. ففي الوقت الذي كانت مدن درعا وحمص وريف دمشق تطلق على أيام الجمع تسـميات (العزة والكرامة والصمود) كان أهالي حلـب يطلقون على «جمعهم» تسـميات سـاخرة مثل «جمعة الصب»[9] و«جمعة البناء». وبالتالي فإن الحلبيين اسـتغلوا انشـغال قوات الأمن فـي مراقبة المسـاجد والسـاحات العامـة، للقيام بأعمال البناء المخالف للقانون بحرية، ومن دون مراقبة أو تضييق من الدولة.

بعد فشـل المجموعات المتنقّلة في اسـتنهاض مدينة حلب، حاول الريف الحلبي الذي انخرط في الثورة منذ بدايتهـا تثوير المدينة بطرائق عدة كان أبرزها «بـركان حلـب» (30 حزيران/ يونيـو 2011) حيـث أطلقت مجموعات شـبابية نزلـت من الريف الحلبـي تظاهرات في أحيـاء عدة في حلـب وبتوقيت متزامن. لكن هذه المحاولة فشلت بسـبب عدم تعاطي الحلبيين إيجابًا معها، ما أدى إلى قمعها بسهولة. وخيبت هذه الواقعة آمال الأوساط المؤيدة للثورة. واستفاد النظام عمليًا آنذاك من فشل الدعوة إلى «بركان حلب» حيث سيّر مسيرات حاشدة عدة جعلت حلب تبدو كما لو أنها منضوية كليًا في الولاء للنظام.

ما لـم يتنبه النظام له فـي حلب هو الامتـدادات الديموغرافيـة بين الريف الحلبي المنتفض وأحياء طرفية ومفقرة في المدينة. ونتيجة العمليات العسكرية الكبـرى التي بـدأت فـي آب/ أغسـطس 2011 وسـقوط كثير من الشـهداء في الريـف الحلبي، بـدأ الحلبيون مـن ذوي الأصـول الريفية، إضافة إلى الشـرائح المفقرة في المدينة، وفي إطار الصيغة التضامنية مع الريف الحلبي، باحتجاجات نمت ونضجت رويدًا رويدًا حتى وصلت إلى حشـود كبيرة في الأشـهر الأولى من عـام 2012، ويمكن معاينة ذلك بشـكل واضح في أثنـاء تفحص تظاهرات مدينة حلب في أحياء صلاح الدين والسكري وبستان الباشا والهلك والصاخور

(9) كلمة « الصب» مصطلح شعبي سوري يسـتخدم للإشارة إلى «بناء أساسات البيت الإسمنتية، والأعمدة البيتونية، وسقف المنزل».

وغيرها. والجدير بالذكر أن أعداد المشـاركين في تظاهرات حلب قبيل أسـابيع قليلـة من دخـول الجيـش الحر إلـى المدينة بلغـت نحو 200 ألـف في مجمل الأحياء السـابقة، وخصوصًا في حي صلاح الدين. ففي جمعـة «تجار وثوار... يد بيد إلـى الانتصار» (8 حزيران/ يونيو 2012) شـارك ما يُقـارِب 50 ألفًا من سـكان حي صلاح الديـن في تظاهرة هـي الأكبر من نوعها في حلـب منذ بداية الثـورة السـورية، وردّد المحتجـون هتافات تؤكـد أن حلب أصبحـت في قلب الثـورة، وما عادت خاملة وبعيـدة منها كما كانت توصف سـابقًا[10]. واضطرت قوات الأمن إلى إطلاق النار بشكل مباشر على المحتجّين لتفريق هذه التظاهرة الكبيرة التي التقت تظاهرة حـي الأعظمية وحاولتا التوجّه إلى مركز المدينة[11]، وسقط 11 شـهيدًا. وفي يوم جمعة «تجار وثوار» نفسـه شهد حي بستان القصر تظاهرة كبيرة قُدّر عدد المشاركين فيها بنحو 10 آلاف متظاهر[12].

إلى جانـب حراك هذه الأحياء تنامى الاحتجـاج الطالبي في داخل جامعة حلب بوتيرة يومية. وأصبحت الجامعة مختبرًا لفحص مشاركة الفئات الوسطى والمثقّفـة في الثورة السـورية ولا سـيما أن طلابها خليط مـن مختلف المناطق. وحفّزت الجامعة شـرائح أخرى في داخل حلب على المشـاركة، ومنها بشـكل خـاص نقابـة المحاميـن ونقابة الأطبـاء فـي المدينة. ونظّمـت نقابـة المحامين اعتصامات عدة منها:

- اعتصـام 27 تموز/ يوليو 2011 [13] الذي ضمّ نحـو 100 محامٍ طالبوا

(10) مـن أبـرز الهتافات في هـذه الجمعة « يا حلـب ثوري، ثـوري وهزي القصـر الجمهوري». لمشـاهدة تظاهرة حي صـلاح الدين في جمعة ثوار وتجـار في 8/ 6/ 2012، انظـر الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=G_BjV9kDAJk>.

(11) لمشـاهدة التقـاء المتظاهريـن فـي حـي صـلاح الديـن، مـع متظاهـري حـي الأعظميـة، انظـر مقطـع الفيديـو التالـي فـي 8/ 6/ 2012، علـى الموقـع الإلكترونـي: <http://www.youtube.com/watch?v=kFOsd1RdFUE>.

(12) لمشـاهدة تظاهرة حي بسـتان القصر في مدينة حلب، انظر مقطع الفيديو في 8/ 6/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=6AJItwfiwUs>.

(13) لمشـاهدة اعتصام المحامين فـي القصر العدلي في 27/ 7/ 2011، انظـر مقطع الفيديو في اليوم نفسه، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=8YfSl1Idtts>.

بالإفراج عن المعتقلين، وإيقاف الحل الأمني في التعامل مع التظاهرات. وفُضّ هذا الاعتصام بالقوة عندما انتهك الشبيحة حرم القصر العدلي، وقاموا بضرب المحامين واعتقال عدد منهم.

- اعتصام المحامين في القصر العدلي في 5 آذار/ مارس 2012 [14]، حيث تجمّع نحو 50 محاميًا في بهو القصر العدلي احتجاجًا على العملية العسكرية التي قام بها النظام في مدينة حمص، وطالبوا بالحرية وبإسقاط النظام.

- اعتصام المحامين في القصر العدلي في 4 نيسان/ أبريل 2012، حيث تجمّع نحو 100 محامٍ، وطالبوا بالإفراج عن المعتقلين ووقف العمليات العسكرية في المدن السورية المختلفة، وحصر مهمة الجيش في الذود عن جبهة الجولان وحدها[15].

كانت حلب مهيأة لحراك احتجاجي سلمي واسع مثل دمشق. وتشابه التنامي التدريجي للاحتجاجات فيها مع تطوّر الحراك في مدينة حماة حيث بدأ محدودًا، وتطور نتيجة زيادة القمع إلى ثورة عارمة في المدينة. لكن مجرى الثورة غير المتوقع فرض على حلب العكس. إذ تحوّل الريف الحلبي بعمله المسلّح إلى العنصر الحاسم في تقرير مسار الاحتجاج في المدينة ذاتها. ونجح المقاتلون الذين تجمعوا في الريف في نقل المعركة العسكرية ضد النظام إليها. وفجأة اتجهوا صوب المدينة في ما أُطلق عليه «معركة حلب».

كلّف نقل المعركة العسكرية إلى حلب المدينة والثوار خسائر لا تعوّض. ومع ذلك لم تحسم المعركة ضد النظام فيها خلافًا لما روّج الثوار والإعلام عنها مرات أكثر من أن تحصى. وحوّل النظام في ردّه المسلّح الشديد والعنيف والمتوقّع ضد أحياء حلب أجزاءً كبيرةً من المدينة إلى ساحة كرٍ وفر، وبالتالي

---

(14) لمشاهدة اعتصام المحامين، انظر مقطع الفيديو في 5/ 3/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=Q6zeaITZBIw>.

(15) لمشاهدة اعتصام المحامين، انظر مقطع الفيديو في 4/ 4/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=xcsINhJAGJ4>.

إلى ركام. وبرزت في حلب شراسة النظام في التمسك بالمدن، وعدم تسليمها إلا خرائب وأكوامًا من الحجارة. وتجدر الإشارة إلى أن الثوار فقدوا، في مرحلة ما في حلب، ولهذا السِبب، جزءًا من الحاضنة الشعبية التي لم تتفهم فكرة دفع الثمن الباهظ من أجل استراتيجية عسكرية لم تثبت نفسها وتعثّرت وأسفرت عن تدمير الأحياء الحلبية من دون نتيجة عسكرية جدية متعلقة بإسقاط النظام، ولم يكن واضحًا، في الأصل، ماذا تعني عبارة «تحرير حلب»، أو «المعركة الفاصلة» في حلب في القاموس العسكري. وفي أي حال لم يملك الثوار قاموسًا عسكريًا. وتحوّل «تحرير المدن» إلى عملية تحويلها إلى أنقاض مع أيدي النظام، واتضح أن المعركة العسكرية الحاسمة ضد النظام لا تكمن في تحرير أحياء سكنية من قبضته. فهو يعود ويقصفها بلا روادع كأنها لا تشكّل جزءًا من شعبه ودولته، مثبتًا بالملموس أنه استعمار داخلي. كان الثوار الذين دُفعوا إلى حملِ السلاح دفعًا أبطالًا عديمي الخبرة العسكرية. يُضاف إلى ذلك أن انضمام فئات اجتماعية واسعة إلى عملية حمل السلاح تحت عناوين شتى أسهلها «الجيش الحر» زاد من العناصر القابلة لارتكاب تجاوزات جنائية وجرائم في المدن «المحررة».

خلاصة الكلام في هذا الجزء المتعلّق بالاحتجاج السلمي نقول إن النظام، على الرغم من قسوته الأمنية لم يتمكّن من إخماد الاحتجاجات، كما أن ظاهرة عسكرة الثورة التي زادت حدّة وتوسعت بشكلٍ كبير لم تُلغِ الشكل الاحتجاجي المدني السلمي للثورة السورية بشكل مطلَق، إذ ظلّتَ التظاهرات - على محدوديتها - تفرض استمراريتها باعتبارها ظاهرة في مسار الثورة السورية. كما استطاعت الثورة السورية نزع الشرعية عن نظام حكم متشعّب العلاقات دوليًا كان قد نجح في إقناع العالم لفترة طويلة أن يتجاهل قمعيته بسبب حاجة الإقليم إليه باعتباره جزءًا من معادلة الاستقرار. وتمكّنت الثورة من فرض شرعيتها في المحيط العربي والإقليمي، الأمر الذي استدعى تحرّكًا عربيًا لوقف عنف النظام، ووضع الآليات لعملية الانتقال الديمقراطي.

فكانت المبادرة العربية الأولى (10 أيلول/ سبتمبر 2011)[16] التي نصّت على وقف العنف، وسحب السلاح الثقيل من المدن والبلدات السورية، وضمان حرية التظاهر السلمي، وإجراء حوار وطني بين النظام والمعارضة للانتقال إلى نظام ديمقراطي. وبعد رفض النظام التجاوب مع هذه المبادرة، ثم قبولها شكليًا وبشروط، ورفضها عمليًا بمواصلة إطلاق النار، عرضت جامعة الدول العربية المبادرة العربية الثانية (22 كانون الثاني/ يناير 2012) التي تنص على ضرورة نقل الرئيس الأسد صلاحياته إلى نائبه الأول، وتأليف حكومة وحدة وطنية، ما سنتطرّق إليه بالتفصيل في الفصل المتعلق بمبادرات الحل السياسي.

لكن النظام في مثابرته على طريق الحل الأمني وتصعيده إطلاق الرصاص بكثافة على التظاهرات واعتقال المتظاهرين وتعذيبهم واستخدام حتى السلاح الثقيل، ساهم مساهمة حاسمة في تحويل مسار الثورة من مدنية سلمية إلى ثورة اندفعت تدريجًا نحو التسلّح بحجة شرعية، في البداية، هي الدفاع الأهلي عن النفس، إلى أن وصلت إلى درجة الثورة المسلّحة. كما نجح النظام في الصمود أولًا كنظام، ثم كطرف مسلّح في ما يشبه الحرب. وبدلًا من الانهيار المدوّي تأكّل النظام بالتدريج أمام نضال غزير بالتضحيات لشعب بدأ أعزل وأصبح مسلّحًا. إن الشعب ذاته الذي لم يرفع عينيه في وجه النظام أربعة عقود أصبح يُشهِر السلاح ويحاصر النظام في كل بقعة. لكن النظام حرص على أن يكون ثمنَ التأكُّل التدريجي في قوة النظام السياسي هو التأكُّل التدريجي في سورية دولةً ومجتمعًا.

(16) سربت جريدة **الحياة** نص المبادرة العربية الأولى في 6 أيلول/ سبتمبر 2011، حتى قبل زيارة نبيل العربي إلى دمشق، وهي تعود إلى ما قبل ذلك بيومين، ولم يجرِ رسميا الحديث عن هذه المبادرة إلا في 10 أيلول/ سبتمبر 2011، لذلك اعتمدنا 10 أيلول تاريخًا للمبادرة العربية الأولى.

الفصل الخامس

الثورة المسلّحة خيار النظام

إذا كان الشعب السـوري تأثر بثورتي تونس ومصر باعتبارهما نموذجًا ساد الثورة السـورية لأشـهر طويلة فـي مواجهة الرصـاص، وإذا كان هنالـك من تأثر بنموذج الثورة الليبية معتبرًا أن طبيعة النظام أقرب إلى طبيعة النظام الليبي[1]، ولا سيما تداخل الأمن والسياسة وكثافة القمع وعدم السماح بالتجمعات الجماهيرية، فإن سلوك النظام السوري في التعامل مع أعمال الاحتجاج منذ وقوعها عزّز التيار الثاني في الثورة السورية. وهذا لا يعني أن الثورة السورية اتّبعت النموذج الليبي، فالأوضاع في هذا البلد أنتجت خصوصية المسار الثوري السوري.

بـدّد الاعتمـاد المتزايد على القـوة المفرطة في مواجهة الثـورة، والإفراط في اسـتخدام الأجهزة الأمنية والميليشـيات المدنية (الشـبيحة)، شـرعية النظام باعتباره مؤسسة حاكمة تجسّد سيادة الدولة. فعبر ظهورها كمركب أجهزة أمنية وجيش وميليشـيات غير رسـمية تعرّت الدولة في الوجدان إلـى كيان مختطف؛ كيان اختطفته السـلطة المافيوزية الجديدة وفق مجموعة المصالح المرتبطة بها، والتي تحوز الدولة، أي تمتلكها بالفعل. وهو ما سيفسـر ضيق المسافة الفاصلة بين السـلطة والدولة باعتبارها أجهزة مؤسسـاتية. ويمكـن تكثيف ذلك بمماهاة الدولة مع النظام الأمني الذي يظهر للناس بصورة سلطات اعتباطية وصلاحيات غير محدودة للأجهزة الأمنية وعناصرها.

كان معنى هذا المسار أن النظام في حالة حرب مع المجتمع. وما لبثت هذه الحرب أن تحوّلت في عام 2012 إلى حرب فعلية استُخدمت فيها الاستراتيجية

(1) كانت الكتائب العسـكرية التي سميت بأسـماء أبناء القذافي واحتلت مكان الجيش نفيًا لكيان الدولة، واقتصر نظامها على «النظام» المعتمد على هذه الكتائب وعلى ميليشيات شعبوية وعشائرية. وقد جابه النظـام الليبي أي محاولـة للتجمع بإطلاق النار الكثيـف لوأدها، متأثرًا هو الآخـر بنجاح التجربتين التونسية والمصرية.

العسكرية على نطاق واسع، وجرى توريط الجيش بشكل كامل في قمع الثورة. ونتيجة ذلك فقدت الدولة قيمتها المعنوية ورمزيتها السياسية عند أوساط واسعة من السوريين. وحتى مؤسسة الجيش العربي السوري التي كانت تحظى ببعض الشرعية عند السوريين قبل الثورة (على الرغم من معرفتهم بالفساد الذي ينخر فيها وشعورهم بعبء الخدمة فيه والإذلال الذي كان يرافقها) وجدت نفسها يومًا بعد يوم تغور في ملامح النظام ونهجه القمعي من دون أن تبعد منه مسافة ولو نسبية. ومَن حاول أن يحافظ على هيبة الجيش واستقلاليته باعتباره قوة تدافع عن حدود الوطن مثل وزير الدفاع الذي قاتل ضد إسرائيل ببسالة، علي حبيب[2]، وجد نفسه في أفضل الحالات مُبعدًا، أو تحت الإقامة الجبرية[3]. سقطت شرعية

---

(2) كان علي حبيب أحد أبطال معركة السلطان يعقوب الشهيرة إبان الغزو الإسرائيلي للبنان في عام 1982، التي أبيد فيها كامل اللواء الإسرائيلي، بحيث لم ينج منه وفق الرواية الإسرائيلية نفسها أكثر من بضعة أفراد. وكانت نتائج هذه المعركة التي قادها حبيب استراتيجية بكل معنى الكلمة لأنها حطمت الخطة الاستراتيجية الإسرائيلية في قطع الطريق الدولية بين دمشق وبيروت. وهي مأثرة في تاريخ الجيش السوري، وفي تاريخ العسكرية العربية ضد إسرائيل، وصفحة شرف.

(3) أصدر الرئيس بشار الأسد في 8 آب/ أغسطس 2011 مرسومًا يقضي بتعيين داود راجحة وزيرًا للدفاع خلفًا لعلي حبيب الذي أقيل من منصبه. وذكرت وسائل الإعلام الرسمية أن سبب إقالة علي حبيب يعود إلى أسباب صحية وأنه «قد ألـمّ به المرض منذ مدة وساءت حالته الصحية». وعلى خلاف الرواية الرسمية الهشة سادت رواية أخرى تداولتها صحف غربية وعربية وصحف لبنانية مقرّبة من النظام مثل جريدة **الأخبار** اللبنانية، وترجح السبب في إقالة علي حبيب إلى «الاختلاف حول إدارة الأزمة، ورفضه إنهاك الجيش عبر زجه في المدن، وضد الشعب، والذي أدى إلى انشقاقات صغيرة وكثيرة ومتتابعة في قطاعاته نتيجة مكوثه الطويل في المدن وعلى احتكاك دائم مع الأهالي». انظر: نقولا ناصيف، «اضطرابات سوريا بين الداخل والخارج: كلما رُتِقَت فُتِقَت،» **الأخبار**، 9/ 8/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-akhbar.com/node/18656>.

وتزامنت إقالة علي حبيب مع قيام الجيش السوري بعمليات عسكرية كبيرة في حماة ودير الزور. وهو ما عارضه على حبيب بشدة، وكان سببًا في إقالته. وبحسب شهادة أجراها فريق المركز العربي مع ضابط عامل في القصر الجمهوري (نتحفظ عن ذكر اسمه) أكد فيها أن سبب إقالة علي حبيب لا يعود إلى «أسباب صحية»، بل إلى أسباب أخرى. وأضاف الضابط: « قبل أشهر من إقالته بدأت حملة داخل مؤسسة الجيش تستهدف العماد علي حبيب، وتصفه بأنه غير كفؤ، ولا يصلح لمنصب وزير الدفاع، وأنه دمّر الجيش السوري، وأنه يُعيق تحرك الجيش للقضاء على المجموعات المسلحة». وذكر الضابط أن العماد علي حبيب وضع تحت الإقامة الجبرية بعد إقالته مباشرة. ووردت للمؤلف معلومات أخرى عن هذا الموضوع من المنطقة التي يقطن فيها العماد علي حبيب، لكنه يمتنع عن نشرها لعدم تمكّنه من التأكد من دقّتها.

الدولة ومؤسساتها في وجدان الثائرين، وتحوّل النظام إلى ما يُشبه «قوة احتلال» تفرض على الناس حماية نفسها من بطشها في البداية، ثم مقاومتها لردعها، ثم تنظيم نفسها من أجل الانتصار عليها. وضمن هذه الرؤية يمكن فهم دينامية العسكرة في الثورة السورية.

لم يكن الكفاح المسلّح في الثورة عفويًا غير ناجم عن مؤامرة وتخطيط فحسب، بل إن مشكلته الأساسية كمنت في عفويته، وتطوّره المحلّي التدريجي بموجب حاجات المناطق وظروفها. ولأنه كان عفويًا منطلقًا من المجتمع ككل، ولأنه لم تقف خلفه قوى سياسية منظمة، لم نشهد عملية تكوين سياسي أو تنشئة للثوري السوري حامل السلاح.

أولًا: بداية التسلح

ظهرت بوادر التسلح في الثورة السورية منذ الأشهر الأولى للاحتجاجات، بيد أنّ هذا لم يعنِ عسكرتها على الإطلاق. فطابع التسلح كان في البداية بدائيًا تقليديًا متولّدًا من واقع البنى الاجتماعية العشائرية والتقليدية التي في إطارها جرى حمل السلاح الموجود في المنازل باعتباره جزءًا من الواقع الاجتماعي القائم في أوساط العشائر، وكذلك في الريف والحالات العشائرية في المدن الجهوية والحدودية بشكل خاص. وكانت ردّة الفعل دفاعيةً ومشروعةً من النواحي كافة، إذ كانت دفاعًا عن النفس في مواجهة ميليشيات الشبيحة ورجال الأمن الذين هم فوق أي قصاص أو محاسبة، فحيث لا ثقة بوجود دولة ينعم المواطن بأمنها وقانونها لا يبقى إلا الشعور بسلطة فوق القانون، وجسّد التسلّح الدفاعي هذه الدينامية، وتجسّدت هذه الظاهرة في ردة الفعل على القمع بدفاعٍ بسيط عن النفس تشرعنه منطلقاته الدفاعية والحمائية بالمعنى الأهلي.

برز هذا الأمر بأشكال متعددة بعد عملية اقتحام الجامع العمري في درعا (23 آذار/ مارس 2011) وما ارتبط بها من الهول والإهانة اللذين أصابا شرائح الرأي العام السوري، لأن القوات الأمنية لم تتورّع عن مهاجمة الجامع وخرق حرمته، وهذا ما أدى ببعض الشبان المحليين إلى حمل السلاح للرد على

عمليات الإذلال والانتهاك التي تُمارسها قوات النظام والمليشيات التي أوجدها وناط بها هـذه المهمة بطريقة ممنهجة[4]. وكما ذكرنا سابقًا فإن عملية تهريب السلاح الدائمة عبر الحدود اللبنانية (في الاتجاهين) استغلت لتهريب أسلحة في نيسان/ أبريل لمصلحة قوى في أحياء حمص الطرفية. ونضيف هنا أن هذه الحال كانت حال بانياس أيضًا. إذ طالب محمد علي البياسي (أحد الأشخاص العاملين مع عبد الحليم خدام) بتسليح الأهالي الذين خرجوا في تظاهرات في بداية نيسان/ أبريل 2011. وقاد هذا الشخص عملية تأمين السلاح إلى بانياس[5]. وأدّت عمليات تهريب السلاح إلى مواجهات عسكرية مع الجيش السوري وقوى الأمن، لكنها بقيت مواجهات محدودة تم المبالغة فيها إعلاميًا على مدى يومين، بعد استهداف قافلة عسكرية في 10 نيسان/ أبريل 2011 كان فيها سبعة مسلحين على جسر المرقب الذي يقع على الطريق الدولي دمشق - بانياس - اللاذقية مقابل المدينة مباشرة[6].

طغى هذا الشكل من التسلّح البسيط خلال المرحلة الأولى من عمر الثورة السورية على مناطق مختلفة مثل بعض نواحي حوران وأحياء حمص الطرفية التي تتّسم بانحدار قسم كبير من سكانها من أصول بدوية. ومن أبرز تلك الأحياء حي بابا عمرو، وهو حي كثيف سكانيًا ملتصق تمامًا بمدينة حمص، وينتمي

(4) في مقابلة شخصية أجراها الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حمزة المصطفى في الدوحة مع الناشط السياسي خالد الجوابرة، أحد المشاركين في احتجاجات درعا في 19/ 3/ 2012، أكد الجوابرة أن عددًا من شبان درعا حمل السلاح بعد أسبوع من اقتحام الجامع العمري، وكان هؤلاء يرابطون على مداخل «درعا البلد» لمنع قوات الأمن من اقتحام الحي، وتكرار ما حصل في المسجد العمري في 23 آذار/ مارس 2011. وعن نوعية السلاح ومصدره أكد الجوابرة أن «الأسلحة التي كانت موجودة مع شباب درعا هي أسلحة صيد بدائية (بومبكشن) وعدد قليل من الكلاشينكوف. وقبل دخول الجيش إلى درعا في 25 نيسان/ أبريل 2011 لم تحصل إلا مواجهة واحدة بين قوات الأمن والشبان المسلحين.

(5) استطاع إدخال نحو 30 بندقية (20 روسية - 2 رشاش - 2 قواذف - 6 بومباشكين). قدّر لنا هذا العدد شخص من آل البياسي كان شاهدا على تلك العمليات وقريبًا ممن حملوا السلاح وروى للشاهد تفصيلات العمليات.

(6) من شهادة ناشط سياسي في حركة «معًا» من مدينة بانياس تحفّظ عن ذكر اسمه. وهذه الشهادة سجلها معه فريق البحث في القاهرة بتاريخ 7 أيار/ مايو 2013.

معظم سكانه إلى عشائر المشاهدة والفواعرة والعقيدات. وبدأت بوادر التسلح الأهلي في هذا الحي في 18 نيسان/ أبريل 2011 عندما سلمت سلطات الأمن جثمان الشيخ بدر أبو موسى، أحد زعماء عشيرة الفواعرة، الذي قتل تحت التعذيب بعد اعتقاله. وأعقبت ذلك اضطرابات ومواجهة مسلّحة بين شبان من جماعته وقوات الأمن قُتِل فيها 14 شخصًا وأصيب 50 آخرون. كما حمل بعض الشبان السلاح دفاعًا عن النفس في تلبيسة والرستن في ريف حمص الشمالي لرد الحملة الأمنية على البلدتين، بعد إقدام المحتجين في 15 نيسان/ أبريل 2011 على إحراق وهدم تمثال الرئيس السابق حافظ الأسد على الطريق الواصلة بين حمص وحماة[7]، واحراقه بطقس تحكمه ديناميات «التشفي» التي تعبّر عن انفجار مخزون الذل والإهانة الحبيس في الأنفس.

في تلك المرحلة كانت ظاهرة حمل السلاح فردية وأهلية (إذا صح التعبير). والسلاح متوافر في المجتمع السوري، واستخدم أحيانًا في نزاعات أهلية. لكن في مرحلة لاحقة من عمر الثورة ستشكّل هذه البلدات والأحياء معاقل للمعارضة المسلحة والجيش الحر الذي سوف يسيطر على أحياء حمص القديمة كلها تقريبًا لتتحول المدينة إلى ساحة صراع عسكري دائم بين قوات الجيش النظامي على مدار أشهر طويلة من الثورة، ما أدى إلى نزوح جماعي منها، ودمار شبه كامل لمعظم الأحياء القديمة (الحميدية والقصور وجورة الشياح والخالدية وباب السباع وباب الدريب). وبطريقة مشابهة لما جرى في حمص جرت عملية التسلح الدفاعي في بعض مدن الغوطة الشرقية في ريف دمشق وريف حماة وإدلب مع بعض الفوارق في العامل الاجتماعي والسياسي المحفّز للتسلح وتقسيماته دينيًا وعشائريًا وتنظيميًا وحركيًا.

تزامن نزوع بعض المحتجين السلميين في البداية إلى حمل السلاح مع بروز انشقاقات للضباط والمجندين على الجيش السوري النظامي، هللّ لها بحق الإعلام المرافق للثورة، واستخدمها غطاءً يحصر مظاهر حمل السلاح في بعض

---

(7) محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 237-238.

المدن والقرى السورية، متذرّعًا بأن من يحمل السلاح هم الجنود المنشقون على النظام الذين رفضوا إطلاق النار على شعبهم. وكان بذلك يرد دعائيًا على اتهامات النظام بوجود تمرّد مسلح تقوده جماعات متطرفة. لكن الحقيقة الثابتة التي رافقت الثورة منذ بداية التسلح هو أن أغلبية الثوار الذين تسلحوا كانوا من المدنيين غير المدرّبين على حمل السلاح، وليس من الجنود أو الضباط الفارين، خلافًا لما ادّعى الناطقون باسم الثورة؛ ولم يكونوا من الجماعات الإسلامية، خلافًا لما ادعى النظام. ومع أن قسمًا من الجنود والضباط التحق بالثورة وكان له دور مهمّ فيها، إلا أن أغلبية الضباط الفارين واصلوا طريقهم إلى الخارج مع عائلاتهم خوفًا من انتقام النظام. وهذا عنصر آخر في سياسة القمع السورية ينظر إليه كأنه أمر طبيعي، وهو انتقام السلطات الأمنية من عائلات الفارين من الجيش، أو من أهالي المعارضين السياسيين وأقاربهم، أو اعتقالهم ريثما يسلم المطلوب نفسه. وشاركت أغلبية الجنود الفارين في الثورة، كما شهدت الثورة المسلحة عودة ضباط من الخارج للمشاركة فيها، ومنهم من قاد مجالس عسكرية في منطقته بعد بدأ العمل المسلح المنظم.

شكّلت حادثة الهجوم على المراكز الأمنية في مدينة جسر الشّغور في مطلع حزيران/ يونيو 2011، بداية بروز الظاهرة المسلحة في الثورة السورية كظاهرة هجومية، إذ اختلفت في تجلياتها عن المظاهر السابقة، فجاء الفعل المسلح انتقاميًا لا دفاعيًا هذه المرة. وللتذكير فحسب، وقبل أن تتحول الثورة إلى الكفاح المسلح بشكل هجومي في كانون الثاني/ يناير 2012، وعند وقوع هجوم جسر الشغور على الأمن السوري، أي منذ بداية الثورة وحتى 10 حزيران/ يونيو 2011، كان قد قتل 2355 مواطنًا سوريًا موثقين بالصورة والمكان والزمان وطريقة القتل من بينهم 100 طفل، و76 امرأة، و91 مواطنًا قضوا تحت التعذيب الوحشي. ومن بين القتلى أيضًا 184 جنديًا منشقًا أغلبهم أُعدم ميدانيًا[8].

(8) مقابلة مع مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان، فضل شقفة، في 13 نيسان/ أبريل 2013 أجراها الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حمزة المصطفى.

ساهم في الاحتقان في جسر الشغور تصعيد النهج الأمني في أثناء التصدي للاحتجاجات الشعبية هناك. واستدعى مقتل 38 شخصًا في المواجهات التي وقعت بين المتظاهرين والأمن في مدينة جسر الشغور الذاكرة الشعبية الموروثة لعمليات الإعدام الجماعية الميدانية في المدينة إبان حوادث الثمانينيات من القرن الماضي، فاختلط الخوف بالغضب والنقمة، واختلطت الذاكرة الشعبية المحلية بانهيار هيبة النظام ما أدى إلى سلوك انتقامي مسلح تمثل بالهجوم على المراكز الأمنية وقتل 120 عنصرًا أمنيًا بحسب الرواية الرسمية في منحى يشبه «جرائم الكراهية» والانتقام، وهو بُعدٌ جديدٌ في الثورة السورية لم يميز تظاهراتها المدنية، وأصبح ظاهرة غير عابرة في الثورة السورية، ما جعلها تسير باستمرار على حافة الوقوع في هاوية الاحتراب الأهلي. وفي هذه المرة أيضًا تستّر الإعلام المؤيد للثورة على ما جرى. وانطلقت تصريحات إعلامية وبيانات تتهم الجيش بمقتل جنوده[9]. لقد كان هذا الإعلام أحد أسباب عدم القدرة على التفكير العميق والموضوعي بالثورة، لأن النقاش ظل يدور حول الحقائق ذاتها، وليس على الموقف منها. إن شرط إجراء حوار أو نقاش جدي في شأن الموقف من أعمال معينة هو أولًا الاتفاق على وقوع هذه الأعمال. أما إنكارها فيمنع مناقشتها جديًا، ويرتكب بالتالي خطيئتين: التضليل وفقدان الصدقية؛ وتمرير مثل هذه الأعمال من دون اتخاذ موقف منها. وتكرّر نمط السلوك هذا في إنكار وقوع حوادث قتل مسيئة للثورة، وتحميل مسؤوليتها للنظام بدلًا من اتخاذ موقف منها. وقد ساهمت وسائل الإعلام العربية المؤيدة للثورة في هذا التضليل بنشرها الروايات كما هي من دون تحقيق صحافي حقيقي. وكانت بشاعة المجازر التي ارتكبها النظام فعلًا حتى تلك المرحلة تدفع كثيرين إلى تصديق ما يلصق به من جرائم لم يقم بها، وتقل قساوتها كثيرًا عما قام به فعلًا.

(9) في مقابلة (نتحفظ عن ذكر نوعها) أجراها فريق الباحثين في المركز العربي مع أحد عناصر الشرطة (لا يرغب في ذكر اسمه) الناجين من مجزرة جسر الشغور، أكد أنه كان في إمكان السلطات السورية إنقاذ المحاصرين في الفروع الأمنية في المدينة، لكنها تركتهم ليلاقوا حتفهم. وهو يُقدر أنها فعلت ذلك للبرهان عن صدق روايتها في شأن وجود عصابات مسلحة إرهابية تقتل قوات الأمن والجيش. وهذا بالطبع تقديره هو، إذ يصعب على الباحث التأكد من النيات في مثل هذه الحالات، أو البناء على فرضيات.

كانت حوادث مدينة جسر الشغور مفصلًا في تاريخ الثورة. تزامَن وقوعها مع إعلان المقدّم المنشق حسين هرموش عن تشكيل لواء الضباط الأحرار في 9 حزيران/ يونيو 2011، والذي ناط بـه مهمة مواجهة الجيش النظامي والدفاع عن المدينـة آنذاك. وقد نتـج من المواجهات المسـلحة في المدينـة نزوح نحو عشـرة آلاف مواطن إلى تركيا، وأقام هؤلاء في مخيمـات اللاجئين التي أقامتها السلطات التركية في الجانب التركي من الحدود المشتركة[10].

توسّـعت الانشـقاقات على الجيش السـوري النظامي، وبـدأت تظهر في الفضـاء الافتراضـي والوسـائل الإعلاميـة تشـكيلات لكتائـب مسـلحة ادعـت أنها جـزء من «لـواء الضباط الأحـرار» بقيادة المقدم حسـين هرمـوش. ونتيجة هذه الانشـقاقات بـدأت الدعوات في وسـائل التواصـل الاجتماعي ومن بعض شـخصيات المعارضّـة إلـى حمـل السـلاح ودعـم المنشـقين لتأميـن حمايـة التظاهرات السـلمية. وهنـا نرصد تحوّل الهيئـات التنظيمية والصفحـات الناقلة لحـوادث الثـورة السـورية مـن إنـكار المظاهـر المسـلحة أو تبريرهـا بحمايـة المتظاهريـن أو تغطيتها باتهـام النظام بقتل أفراد الجيش (لأنهـم أرادوا الهرب) إلـى تحفيزها ونقلهـا كفعل ثوري احتجاجي[11]. في وسـط هـذه الأجواء أعلن العقيد المنشق رياض الأسعد تأسيس الجيش السوري الحر في 29 تموز/ يوليو 2011 باعتبـاره إطارًا جامعًا للضباط والجنود المنشـقين على الجيش النظامي، وناط بكتائبه التي انتشرت في معظم المدن السورية «حماية التظاهرات السلمية والتصـدي للاقتحامات الأمنيـة والعمليـات العسـكرية»[12]. ونـورد ذلك ليس لأهمية هـذه الإعلانات والخطـوات الفعلية علـى الأرض بل باعتبـاره نموذجًا لتبني فكرة الثورة المسلحة ليس مباشـرةً، بل بحجة حماية التظاهرات السلمية،

(10) لمشـاهدة بيان انشـقاق المقدم حسـين هرموش انظر مقطع الفيديو في 9/ 6/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=9z7nO8FiMEA>.

(11) حمـزة المصطفى، **المجال العـام الافتراضي في الثورة السـوريّة: الخصائص- الاتجاهات- أليـات صنع الـرأي العـام** (الدوحـة؛ بيـروت: المركز العربـيّ للأبحـاث ودراسـة السياسـات، 2012)، ص 139.

(12) لمشاهدة بيان إعلان تأسيس الجيش السوري الحر، انظر مقطع الفيديو في 29/ 7/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=V8STDsN_OzQ>.

وللخطاب السياسي - الإعلاميّ الذي بيّناه أعلاه. لكن طابع الثورة ظل بشكل عام، مدنيًا سلميًا من دون شك.

بدا واضحًا كما لو أن الثورة أو أوساطًا واسعة فيها على الأقل التي حرصت على إنكار المظاهر المسلحة سابقًا كلها، أصبحت في حاجة إلى لافتة أو جسم سياسي يشرعن انتقالها إلى خيار العسكرة. وبالفعل شكّل الإعلان عن تشكيل الجيش الحر هذه اللافتة، وأصبح هذا الجيش غطاءً عريضًا لأشكال التّسلح وأنواعه الفردية والأهلية كلها في مواجهة القوات الحكومية في عملياتها ضد المحتجين. وتنامت مظاهر العسكرة في عدد من المدن مع زيادة عدد الراغبين في حمل السلاح في الداخل. لكن خيار العسكرة لم يستطع أن يحجب الوجه المدني الاحتجاجي للثورة السورية الذي تواصل عبر أعمال الاحتجاج والتظاهر والتعبئة والتنظيم والنقاش السياسي غير المسبوق بكثافته في أوساط المثقفين وبين القوى السياسية المختلفة، وذلك في مجتمع حظرت عليه السياسة طوال عقود.

من اللافت، في الوقت الذي احتاجت فيه الظاهرة المسلحة إلى اسم وعنوان هو «الجيش السوري الحر» لتطلقه على نفسها، لم تتحوّل نواة الجيش الحر الفعلية والمؤلفة من جنود وضباط منشقين إلى جيش فعلًا، ونقصد الجيش باعتباره جسمًا موحدًا ذا هرمية قيادية، بل سمّت المجموعات التي حملت السلاح نفسها الجيش السوري الحر. لقد احتاجت هذه المجموعات إلى التسمية الموحدة أكثر مما نشدت الوحدة. وكان الانتقال الأول من تسلّح محلي أهلي دفاعي إلى عمل ثوري مسلح انتقالًا بالتسمية أو بالاسم فقط. فقد تطوّرت الأمور إلى «ثورة أهالي». أما تسمية «الجيش السوري الحر» فأدت إلى إسقاط تصوّرات متخيلة جاهزة لمجريات الأمور الفعلية. وبدأت الصحافة تبحث عن تصريحات لقادة هذا الجيش وكأنهم يعرفون ما يجري على الأرض، وكان بعض الضباط يتحدّثون من اسطنبول بشأن أمور سمعوا عنها من الإعلام. وبثّت وسائل الإعلام تصريحات ومواقف لمقاتلي الميدان المحليين كأنهم جزء من جيش يمتلك استراتيجية سياسية.

أمـا الأمر الثانـي اللافت فهو أن الثوار السـلميين والمسـلّحين اشـتركوا في تبرير انتشار ظاهرة التسـلّح بأنها لحماية المتظاهرين السـلميين. بمعنى أن قلة فحسـب تحدثت عن التسـلّح باعتبـاره خيارًا اسـتراتيجيًا ونهجًـا يقود إلى إسـقاط النظام. لكن تبرير حماية التظاهر السلمي بالسـلاح هو تبرير متناقض. فالسـلاح لا يحمي تظاهرة سـلميةً من إطلاق النار عليها، بل يزيد الأمور حدة وقسـوة، ويحوّل التظاهرة السـلمية إلى تظاهرة مسـلّحة. ومن الواضح أن هذا الأمر كان تبريرًا لنشوء ظاهرة جديدة غير النضال السلمي تحتاج إلى تبرير من خارجها، لأن مقوّمات نجاحها باعتبارها نهجًـا قائمًا بذاته كانت غامضة جدًا. ففي تلك الفترة كان النظام يواجه التظاهر السـلمي بقمع غير محدود، وإطلاق نار لا تصمد أمامه تظاهرات سـلمية فـي أي مجتمع بشـري. وكان العديد من السياسـيين يُراهن على التدخل الدولي لحماية الثورة بحسـب النموذج الليبي الذي كان حاضرًا فـي الأذهان. ولا نعتقد أن أحدًا في تلـك الفترة فكّر بجدية في أن الدفاع عن النفس الذي تحوّل إلى ظاهرة عصبوية مسـلّحة في النواحي والأريـاف وفي بعض مراكـز المحافظات، يمكنـه أن يهزم النظـام في مواجهة عسـكرية.

لـم تنتقـل الثـورة السـورية إلى طـور الثـورة المسـلحة إلا مع بدايـة عام 2012، وتحديدًا بعد انسـداد أفق النضال السـلمي داخليًا مع تـورّط النظام في عنف دموي تصعيدي ضد المتظاهرين، وبعد انسـداد أفق فرض الحل السياسي خارجيًا، واستخدام روسيا والصين الفيتو ضد مشروع قرار لحل سياسي تقدّمت به جامعة الدول العربية إلى مجلس الأمن في مطلع شباط/ فبراير 2012.

أصبح الكفاح المسلّح المكوّن الرئيس في الثورة السورية مع بداية النصف الثاني من العام نفسه. ففي تلك الفترة، أي أواخر عام 2011 وبداية عام 2012، كان عنف النظام في التعامل مع الاحتجاج السـلمي قـد أوصل القادة المحليين للاحتجاجات وفئات واسـعة من الشـعب السـوري إلـى قناعة بـأنّ التظاهرات السـلمية لن تتمكّن من إسقاط النظام، فسلميتها لا تشكّل رادعًا له عن استخدام العنف. واستمرّت حملته القمعية العنيفة واتّباعه استراتيجية تحييد المدن وعزل

الثورة في الأرياف وإحكام قبضته على المدينتين الأكبر حلب ودمشق. ولمن لم يدرك بعد الفارق بين سورية وليبيا من الشرائح والهيئات والقادة المنخرطين في الثورة والمعارضة السورية تبيّن من قرار مجلس الأمن المذكور عدم جدوى التعويل على إمكانية تطبيق النموذج الليبي أو أحد مشتقاته (تدخّل عسكري أو إمدادات ضخمة بالعتاد... إلخ)، ولا حتى فرض حل سياسي انتقالي كما تضمّنته مبادرة جامعة الدول العربية. وساهمت مكانة سورية الجيوسياسية والحسابات الدولية والإقليمية المعقدة، بما فيها تجربة الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، وتجنّب الصدام المباشر مع روسيا وإيران وعدم القلق من تدمير سورية، في استبعاد التدخل الخارجي وإحجام القوى الدولية الغربية حتى عن دعم الثورة المسلّحة، والاكتفاء بدعم إعلامي ولوجستي وإنساني كان هو الآخر محدودًا جدًا.

يمكن الإشارة إلى منتصف كانون الثاني/ يناير 2012 باعتباره بداية تبنّي الثورة السورية الكفاح المسلّح، بعدما بدا ما قدّمه المسلحون في الزبداني «نموذجًا» رأى الأهالي والناشطون السياسيون أن في الإمكان تعميمه، إذ سجل المسلّحون من أهالي الزبداني مقاومة شرسة في وجه الجيش السوري النظامي، وأخّرت هذه المقاومة اقتحامه المنطقة، واضطرته إلى عقد اتفاقٍ مع الأهالي يتضمن التزام الجيش السوري عدم دخول المدينة لقاء وقف مهاجمة المسلّحين المعارضين النقاط والحواجز العسكرية. وكان هذا الاتفاق سابقة صوّرت المقاتلين المدافعين عن الزبداني طرفًا مكافئًا للجيش السوري. كان هذا استنتاجًا مبكرًا ساهم في نشر القناعة بأن الكفاح المسلح الذي بدأ ردة فعل ودفاعًا عن النفس يمكن أن يتحوّل إلى استراتيجية.

هكذا تحوّلت واقعة الزبداني من حدث منفرد إلى سابقةٍ مؤثرة في ما بعدها. كما فتحت المجال لإعلان مطالب دعم «الجيش السوري الحر» بالسلاح. وتجلّى ذلك في تخصيص جمعة 13 كانون الثاني/ يناير 2012 لهذا الموضوع باسم «جمعة دعم الجيش السوري الحر». وكانت هذه الوقائع قد أشارت إلى نشوء مزاج سياسي ينحو باتجاه «عسكرة الثورة». وتسارع ظهور

ملامح الوجه العسكري للثورة، وبرزت ظاهرة «المدن المحررة» في حي بابا عمرو في حمص، ودوما في ريف دمشق[13].

ساهمت إمدادات السلاح - على محدوديتها - في توجيه المسار المسلّح للثورة من حالة المقاومة من أجل الحفاظ على استمرارية الثورة في مناطقها التقليدية إلى واقع يضطر النظام فيه إلى الانسحاب من بعض المناطق، وخصوصًا في أرياف محافظات إدلب وحلب وحمص ودير الزور، إضافة إلى عدد من مناطق ريف دمشق. ويمكن القول إنّ أغلب المناطق الريفية أصبحت مركزًا لعمليات المعارضة المسلحة، في حين أنّ مدن تلك المحافظات ظلّت تحت سيطرة الجيش النظامي. ونتيجة تنامي العمل المسلح برزت فكرة المجالس العسكرية التي طمحت إلى توحيد الكتائب في المحافظات تحت قيادة واحدة، أو على الأقل التنسيق في ما بينها.

ثانيًا: غياب التنسيق والتنظيم

على الرغم من الشجاعة والإقدام اللذين أظهرهما مقاتلو الجيش الحر في الدفاع عن الشعب السوري ضد قمع الاستبداد، ظلّ هذا الجيش عنوانًا سياسيًا وعسكريًا أكثر منه جسمًا تنظيميًا وقياديًا للعمل العسكري في الميدان، حيث لم يخضع نشاط الكتائب المسلحة التي ضمّت مسلحين أهليين وعددًا قليلًا من الضباط والجنود المنشقين لتحكم قيادة الجيش الحر ورقابته مركزيًا، على الرغم من حرص هذه الكتائب إعلاميًا على تأكيد تبعيتها للقيادة المركزية للجيش الحر الموجودة على الحدود السورية التركية. ونحن نُقدّر أن ذلك التأكيد، والإصرار عليه، كانا تعبيرًا عن رغبة حقيقية في إيجاد جيش تحرير مركزي للثورة يُبشّر بدولة منظمة، وعن اعتقاد راسخ أن العمل غير المنظم يفتقر إلى الشرعية الشعبية. لم تنشأ بنية جيش تراتبية، ولا تكوين سياسي عسكري

(13) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، «هل الثورة السورية أمام مرحلة جديدة؟،» (تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 27 كانون الأول/ ديسمبر 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/1d1ef5fd-9158-4d9b-8eab-d719eaa5dba9>.

للثائر السوري الذي يحمل السلاح، وأصبح الإعلان عن الانضمام إلى الجيش الحر يعني عمليًا الانضمام إلى الثورة المسلحة، من دون أن يترتّب عليه التزام تنظيمي واضح. ومع الوقت نشأت ألوية منظمة نسبيًا تَعدّ آلاف المقاتلين الملتزمين الخاضعين لقيادة لوائهم، لكن السهولة غير المحتملة في إطلاق التسمية من دون التزام تنظيمي بالحد الأدنى قدّمت غطاءً لشرعنة مجموعات مسلحة ذات طابع جنائي مؤلفة من أشخاص تلبسوا لبوس الثورة، أو لم تكن لديهم مناعة، وأصابهم حمل السلاح بنشوة القوة.

لم يكن لدى قادة الجيش الحر أي استراتيجيات عسكرية تلتزمها الكتائب في الميدان. واتخذ أداء الكتائب (الذي لم تعوزه البطولة والإقدام وغزارة التضحيات) أشكالًا متعدّدة تعكس نمط تموضعها وفق منهج حرب العصابات التي تحتضنها بيئة اجتماعية موحدة على غرار مدينة حماة وريفها وحمص وإدلب وريف دمشق وريف حلب الشمالي وبعض أحياء دير الزور ودرعا. وبالتالي فإن نشاطها انحصر في التصدي للاقتحامات الأمنية والعسكرية، واستهداف القوات النظامية والثكنات العسكرية أحيانًا، للحصول على إمدادات السلاح في ظل غياب مصادر الدعم. وعلى الرغم من أهمية هذا العمل في الحفاظ على استمرارية الثورة إلا أنه لم يُحدِث نقلة نوعية في مسارها من أجل تحقيق أهدافها، بمعنى التقدم ضمن استراتيجية نحو إسقاط النظام القائم.

كان هذا النمط من العمل موضع خلاف مع تيارات فكرية في الثورة رفضته بذريعة أن وجود مسلّحين يعطي المبررات للنظام لقصف المدن وتدميرها، كما أنه يفرض على الثورة السورية إدارة حياة الناس في المدن وتلبية حاجاتهم من دون أن تكون الفصائل المسلحة جاهزة لمثل هذا العمل. لكن الثورة لم تتقدم بناء على خطة، ولم يقدم أحدٌ بديلًا أمام إطلاق النار الوحشي الذي لا يمكن أن تصمد أمامه تظاهرات سلمية. ولم يرد في أذهان المقاتلين على الأرض أو القادة العسكريين التراجع عن خيار العمل المسلح. وكانت قناعتهم بأن هذا النهج الطريق الوحيدة لإسقاط النظام. ولم يكن لديهم الاستراتيجيا، ولا الأدوات التي تطبّقها، ولا الجيش المنظّم الذي

يلتزمها. ومن هنا اتخذ نشاطهم شكل مواجهات محلية برؤية محلية. وفي هذا السياق حُدّدت «أهداف» مثل تحرير هذه المدينة أو تلك، وهي أهداف تحتاج إلى جهد وتضحيات، لكن أثر السيطرة عليها محدود، وجاءت خارج سياق استراتيجية ثورية، أو على الأقل عسكرية. وليس في الإمكان تقويم السيطرة عليها سلبًا أو إيجابًا إلا ضمن مثل هذا السياق إذا توافر (من سخرية التاريخ أن التنظيم الأكثر راديكالية وعدمية، والأكثر ابتعادًا عن أهداف الثورة، وهو «جبهة النصرة»، كان التنظيم الذي عمل بموجب استراتيجية قُطرية ضد النظام مباشرة، لسبب بسيط، هو أنه تنظيم قُطري، وليس مجموعة فرق محلية، ولديه بالتالي هرمية تنظيمية تمكّنه من إبداء نوع من المثابرة والتناسق). وكانت استراتيجية النظام بسيطة للغاية وهي الحفاظ على فرق عسكرية ومطارات خارج المدن التي يفقد السيطرة عليها ثم قصفها باستمرار، ومحاصرتها، ثم اقتحامها حين يتمكن من ذلك.

شكّلت فكرة تأسيس المجالس العسكرية المحاولة الأكثر طموحًا لتنظيم عشرات الألوية والكتائب التي تعرّف عن نفسها أنها جزء من الجيش السوري الحر. وبدأ العميد المنشق مصطفى الشيخ بجهد أولي من أجل تعزيز التنسيق بين الفصائل والكتائب المسلّحة. وأنشأ في 5 شباط/ فبراير 2012 المجلس العسكري الأعلى للجيش السوري الحر ليكون هيئة تشرف على المجالس العسكرية التي بدأت تنشأ في المحافظات. كانت تلك بداية محاولات متعددة لتأليف قيادة موحّدة مناطقية وقُطرية للجيش الحر، أو للقوى المسلحة التي لم تنضوِ في إطاره. لكن مصيرها لم يكن أفضل من محاولات إقامة الأطر السياسية. ونعتقد أن التعدّد الميداني، وعدم تنظيم القوى المسلحة للثورة فاقا حالة اللاتنظيم واللاوحدة اللذين صاحبا عمل القوى السياسية المعارضة في الخارج التي صُنعت لها أُطر ذات ديمومة على الأقل.

ساهم تأسيس المجالس العسكرية، في البداية، في تطوّر التنسيق بين بعض الكتائب على مستوى المحافظات. وخلال الأشهر الخمسة الأولى

(شباط/ فبراير - تموز/ يوليو 2012) من عمل المجالس انتقل مركز ثقل تمثيل العمل العسكري إلى قادة هذه المجالس التي أصبحت المتحدّث الشرعي وصاحب السلطة في الجيش السوري الحر. وتغلّبت المجالس ظاهريًا على انقسام الكتائب ومرجعياتها. لكن كتائب عدة ظلت خارج المجالس، ولا سيما الكتائب السلفية الطابع مثل «أحرار الشام» و«صقور الشام» و«لواء الحبيب المصطفى» في ريف دمشق. وكان سجل المجالس على الأرض متفاوتًا، ولم تحقق إلا نجاحًا محدودًا في توحيد العمل العسكري وزيادة فاعليته. وساهمت الخلافات الشخصية بين القادة العسكريين، خصوصًا بين العميد مصطفى الشيخ والعقيد رياض الأسعد والعقيد قاسم سعد الدين على تمثيل الجيش الحر والتحدث نيابة عنه، إضافة إلى خلافات العسكريين مع المعارضة السياسية، إلى استمرار الانقسام والتشرذم في العمل العسكري حتى بعد تشكيل هيئة الأركان المشتركة بقيادة اللواء سليم إدريس التي أعلن عنها في مطلع كانون الأول/ ديسمبر 2012 [14].

كما استمرت كتائب عسكرية بالتوالد والنشوء في المناطق المختلفة من دون علاقة بالمجالس العسكرية، ولا سيما أن مصادر التسليح والتمويل المحلية والدولية كانت متنوّعة، ولم تتوحّد عبر قناة واحدة عسكرية أكانت أم سياسية. ساهمت الدول التي تدعو إلى توحيد المعارضة في تشظيها وبعثرة قادة العمل المسلح، لأنها أصرت على الدعم عبر قنواتها الخاصة، وليس عبر قنوات موحدة. واختلفت الدول الداعمة ذاتها في تقويمها الوضع على الأرض والقوى المسلحة الفاعلة وهُويتها السياسية، كما لم تتميز علاقاتها بالثقة المتبادلة. ويمكن القول إن قطر وتركيا عملتا بدرجة من التنسيق، أما السعودية وقطر فشاب علاقتهما كثير من الرواسب والشكوك والاختلاف في تقويم الموقف. وتوسّعت الخلافات أكثر في حالة التسليح من الجنوب، لأن الأردن غير المتحمّس لدعم الثورة، قوّم الأوضاع، بما في ذلك آثارها، بشكل مختلف

---

(14) «تشكيل مجلس القيادة العليا للجيش السوري الحر،» **المصري اليوم**، 9/ 12/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://almesryoon.com/permalink/64696.html>.

تمامًا عن الدول الثلاث المذكورة، كما كان أكثر تأثرًا منها بالتردد الأميركي، وحتى الامتناع الأميركي عن دعم الثورة.

تعتبر نزعة التشرذم والتشظي وعدم قبول المرجعيات والاختلاف على القيادة من أهم ظواهر الثورة السورية على المستويين السياسي والعسكري. فهذه الثورة لم تتطوّر بالتدريج من نواة صلبة مؤسّسة شكلت مرجعية تاريخية وانضم إليها الناس. بل تفجّرت عفويًا من المجتمع، وبالتالي فهي لا تعترف بفضل قيادة مؤسِّسَة كمرجعية. وكانت هذه حال الثورتين التونسية والمصرية أيضًا. لكن قصر المدة لم يسمح لهذه الصفة أن تنعكس سلبًا. وانعكست بشكل سلبي على المرحلة الانتقالية في مصر. لكن حالة سورية تختلف في أمرين:

أولًا، إن خلفية النظام السلطوية لم تسمح بأي شكل من أشكال التنظيم سابقًا، كما أن نزع غطاء الاستبداد المفاجئ والسريع صاحبه تنفيس فوري عن الحاجة العميقة إلى الحرية والرغبة الجارفة في تحقيقها، وعبّرت عن نفسها أحيانًا بنمو نزعات فردية وذاتوية ورفض الانضباط أو الانصياع للقيادة.

ثانيًا، إن الثورة طالت لفترة طويلة وعملت في أحوال شديدة التعقيد، ثم انتقلت إلى العمل العسكري. وكل بند من هذه البنود الثلاثة يحتاج إلى درجة عالية من التنظيم للتعامل معه، ما جعل غيابه من السلبيات البارزة للثورة.

ليس هذا تعميمًا بلا استثناءات. ففي المقابل تميز العمل المدني للتنسيقيات في تنظيم التظاهرات وفي الإغاثة والإعلام بمستوى عالٍ من التنظيم والجدية. كما تميز العمل العسكري في بعض الحالات بمستوى عالٍ من التنظيم محليًا، حيث تحقق قدر عالٍ من الانسجام المحلي بين عناصره.

في الخلاصة لا يمكننا في أي من الحالات الحديث عن استراتيجية عسكرية موحّدة للثورة السورية، بل عن تنسيقٍ محدودٍ في أفضل الحالات بين كتائب ومجالس عسكرية لا تتصل بأي نوع من أنواع هرمية القيادة. فالجيش الحر لم يسيطر بشكل كامل - باستثناء الرقة - على محافظة أو منطقة واسعة متّصلة في سورية. وبقيت هنالك دائمًا مراكز أمنية ومعسكرات، وحواجز

وقوى للنظام في كل منطقة. كما ظل الجيش الحر أسير استراتيجية حشر نفسه فيها: اقتحام مدينة أو قرية، يعقبه خروج الجيش منها، ثم قيام الجيش بقصفها من الخارج، تدمير التجمع السكاني ونشوء قضية لاجئين جديدة. ولذلك فإن أي منطقة تحرّرت، تحررت من سكانها أيضًا. وتبيّن تجربة مدينة حلب بدقة سلبيات اقتحام المدن والتحصّن فيها وتداعياتها السلبية، حيث أدّى تمركز مجموعات الجيش الحر فيها قبل حدوث أي مواجهات إلى حالات نزوح واسعة خوفًا من الآتي. وبلغت وتيرة النزوح ذروتها في حي صلاح الدين الذي نزح ما لا يقل عن 90 في المئة من سكانه وفق التقديرات الأدنى. وتحوّل إلى شبه حي مخرّب بعد اندلاع الاشتباكات لتنقل مجموعات الجيش الحر إلى الأحياء الأخرى المجاورة والكثيفة سكانيًا في حيي سيف الدولة والإذاعة متسببة بموجات غير مسبوقة من النزوح الداخلي في المدينة، فعجت الحدائق والمدارس بالنازحين الداخليين من الأحياء الأخرى، بينما ادعت هذه المجموعات أنها انسحبت من الأحياء تكتيكًا، لكن بعد ما عانته هذه الأحياء من خراب عمراني وبشري. والنقطة المهمة أن هذه «الاستراتيجية» الغريبة العجيبة لم تغير ميزان القوى العسكري الاستراتيجي مع النظام. وما فعل ذلك هو الزمن والتسلح وانضمام مقاتلين جدد واحتلال معسكرات (وحتى مطارات بين حين وآخر) وليس احتلال أحياء والتحصن فيها.

ثالثًا: معركة حلب: ثورة مدينة أم أن الريف يكتسح المدينة؟

بشّرت مؤشرات الحراك السلمي المتنامي كلها في المدينة بانخراط متزايد لسكان حلب في الثورة في ظل تغييرٍ سلوكي طرأ حتى على تعاطي البرجوازية الحلبية مع الثورة نتيجة المجازر المتكررة التي ارتكبتها قوات النظام، ولا سيما مجزرة الحولة في حمص، وحي القبير في حماة، حيث تجاوبت الأسواق الحلبية بأغلبيتها، وإن بشكل محدود، مع الإضراب الذي بدأ في دمشق في بداية حزيران/ يونيو 2012 واستمر ثلاثة أيام قبل أن تكسره القوات الأمنية في المدينة بالقوة. لكن سلوك بعض القوى المسلحة المحسوبة على الثورة التي تعرّضت للصناعيين والتجار أو ضغطت عليهم للتبرع بالمال،

وظواهر الاختطاف وغيرها، عاد ليُبعد القوى الاجتماعية الرئيسة عن الثورة ويشعرهم بأنها حالة غير موثوقة قد تؤدي إلى الفوضى، ودفعتهم إلى التمسك بالاستقرار. وتواترت أعمال الخطف لقاء الفدية التي طالت التجار وأبناءهم. كما تواترت حوادث الاستيلاء على سيارات خاصة بهدف الاستيلاء عليها لا غير. كما قامت القوى التي تعمل تحت عنوان الثورة في الريف الحلبي بإجبار التجار والصناعيين الحلبيين على دفع الأموال (الخوّة والفدية) لحماية مصانعهم الموجودة في قرى الريف الحلبي. ووقعت أعمال اغتيال لبعض التجار والصناعيين، وشخصيات عامة، وكان أبرزها اغتيال ابن مفتي الجمهورية أحمد بدر الدين حسون بذريعة دعم النظام أو تمويل الشبيحة[15]. ولا شك في أن عناصر من شبيحة النظام قامت بأعمال أعنف بهدف تمويل ذاتها، هذا عدا عنفها السياسي القمعي. وشكل ذلك نوعًا من إعادة إنتاج على نطاق أوسع لظواهر سابقة على الثورة. وكان شبيحة حلب قبل الثورة يؤجّرون خدماتهم في إجبار إنسان على دفع المال لمن يلجأ إليهم لـ «تحصيل حق» مقابل أجر أو حصة. وكانوا يستخدمون العنف مستظلّين بحماية السلطات لهم في فض الخلافات المدنية على الملكيات والديون والمنازعات بقوة التهديد و«السلبطة» خارج القانون والقضاء. واشتهرت مجموعات آل بري بهذا الاختصاص، وهي مجموعات مافيوزية منذ ما قبل الثورة.

ضمن الأحوال والمعطيات السابقة، كانت الثورة السورية تشهد تحوّلًا جذريًا في مسارها، إذ إن السلمية ما عادت سمتها الرئيسة، وذلك في ظل تزايد ظواهر العسكرة والمواجهات المسلّحة والمدن المحرّرة في أغلبية المناطق السورية التي نجح خلالها الجيش السوري الحر في تحرير معظم الريف الشرقي والشمالي لمدينة حلب ليغدو نقطة تجمّع رئيسة لكتائب الجيش الحر في حلب، ولا سيما في مناطق أعزاز والباب وعندان وحريتان ودارة عزة.

على الرغم من الأهمية الاستراتيجية الكبيرة لخروج الريف الحلبي من

(15) بعض هذه الحوادث، بما في ذلك اغتيال ابن المفتي حسون وقع قبل دخول الجيش الحر إلى المدينة.

سيطرة النظام، الذي استكمل في 19 تموز/ يوليو 2012 [16]، إلا أن ذلك لم يحدث فارقًا نوعيًا في مسار الثورة، إذ لم يلقِ النظام بالًا إلى واقع الريف المهمش الذي خرج من سيطرته باعتبار أن استراتيجيته الرئيسة تمحورت حول عزل المدن الكبرى عن الثورة، وقمع التحركات المناهضة له في داخلها. ونتيجة هذا الواقع بدأت كتائب الجيش الحر العاملة في ريف حلب، ولا سيما «لواء التوحيد» بالتعاون مع المجلس العسكري في المدينة الذي اتخذ من حي صلاح الدين مركزًا له، التفكير في استراتيجية عسكرية جديدة يستطيع الجيش الحر من خلالها السيطرة على حلب وإفقاد النظام مرتكزات قوته فيها ما يؤدي إلى خلل بنيوي في معادلات القوة القائمة على الأرض. وفعلًا بدأت المواجهات المسلحة في حلب في 20 تموز/ يوليو 2012 عقب دخول كتائب «لواء التوحيد» و«لواء الفتح» من الريف الحلبي إلى أحياء صلاح الدين والسكري والصاخور. وفي 22 تموز/ يوليو 2012 أعلن العقيد عبد الجبار العقيدي، قائد المجلس العسكري في المدينة، انطلاق معركة «تحرير حلب» طالبًا من الكتائب المسلحة في الريف الاتجاه إلى المدينة لتحريرها. ونجم عن استجابة كتائب الريف الحلبي لهذه الدعوة السيطرة على أحياء عدة في المدينة منها صلاح الدين وسيف الدولة والصاخور والسكري ومساكن هنانو وقاضي عسكر وبستان الباشا. ودخلت طلائع الثوار إلى مناطق قريبة من وسط المدينة من دون أن تتمكن من الوصول إليه.

فوجئ النظام بالوقائع الجديدة في حلب، فأعلن ضمن قنواته الإعلامية الرسمية والخاصة القريبة ما سمّاه «النفير والتعبئة» لاستعادة السيطرة على المناطق التي خرجت من سيطرته، وأطلق على معركة حلب، بحسب ما عنونت جريدة **الوطن** السورية القريبة من النظام اسم «أم المعارك»، معتبرًا أن معركة

(16) بعد فشل العملية العسكرية في مدينة إعزاز في ريف حلب، وقيام الثوار بتدمير أكثر من 11 دبابة في إعزاز وعندان، انسحبت قوات النظام من مدن الريف الحلبي الشمالي والغربي وقراه بشكل كامل، وتحصنت في معسكر السفيرة وفي مطاري النيرب وكويرس، وفي مقر الفوج 46 الذي سيطر عليه الثوار في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، وفي مدرسة المشاة التي سيطر الثوار عليها أيضًا في كانون الأول/ ديسمبر 2012.

حلب «ستكون المعركة الأخيرة التي يخوضها الجيش العربي السوري، وأنه بعد القضاء على الإرهابيين فيها ستخرج سورية من أزمتها وسيتم الإعلان رسميًا عن إخفاق «المشروع الإسلامي - التركي - القطري للسيطرة على الشرق الأوسط»[17]. وتغيّرت تكتيكات النظام العسكرية على الأرض حيث دخلت الطائرات الحربية أول مرة في المعركة ضد الثوار، كما انسحبت معظم قواته من منطقة جبل الزاوية على الحدود السورية التركية واتجهت إلى مدينة حلب لمساندة القوات الموجودة فيها بعد الخلل الذي أصابها نتيجة الأعداد الكبيرة من المقاتلين الذين دخلوا المدينة التي قدرت آنذاك بنحو 7000 مقاتل.

نجم عن استعمال الطائرات الحربية (سوخوي، ميغ 21، ميغ 23) في قصف حلب حركة نزوح كبيرة من أحياء المدينة إلى مخيمات اللاجئين في تركيا، وإلى قرى الريف الحلبي الخارجة على سيطرة النظام، وحرص النظام على استعمال القوة المفرطة، بغض النظر عن الخسائر البشرية والمادية، من أجل وقف زحف الثوار باتجاه ساحة سعد الله الجابري لأهميتها الرمزية والمعنوية في المدينة. واستطاعت قوات النظام السوري منع تقدم قوات الثورة إلى هذه النقطة، لكنها عجزت عن استعادة السيطرة على الأحياء التي تمركز الثوار فيها حتى الآن.

مع تقدم المسار العسكري واتساعه بشكل يومي، ترسّخت سيطرة الثوار على مناطق جغرافية جديدة تصل إلى تخوم العاصمة. وفرض خيار الكفاح المسلح استدامة الثورة، ومن دونه ما كان يمكن أن تستمر الثورة كتظاهرات تتعرّض لإطلاق النار بشكل منهجي، لكنه في الوقت ذاته طوّل مدتها ورفع تكلفتها. كان «خيارًا» عفويًا وقسريًا، أي إنه لم يكن في الواقع خيارًا. وعمليًا كان هذا خيار النظام الذي تجلّى في إصراره على قمع الثورة بأي ثمن، وفي غياب أي إجراءات رادعة من شأنها أن تمنع النظام من هذا الخيار بسبب تشابك المصالح الجيوستراتيجية بين القوى الدولية والإقليمية الفاعلة.

شكّلت حالة حلب بؤرة تكثّفت فيها سلبيات الثورة والعمل العسكري، ليس بوصفها ثورة ضد الظلم والاستبداد، وهكذا هي؛ ولا بوصفها ردّة فعل

---

(17) «مشروع تركي لإنشاء منطقة آمنة داخل سورية.. حلب أم المعارك،» **الوطن** (سورية)، 26/ 7/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwatan.sy/dindex.php?idn=126106>.

طبيعية على القمع الفائض، وهكذا هي أيضًا، بل لأنها تجسّد سلبيات المجتمع القائمة وتناقضاته بعد أن رفع عنها غطاء الاستبداد. فمعركة حلب بدت في الواقع هجومًا من الريف على المدينة. ولم تساهم هذه الحقيقة في تأكيد انتماء المدينة إلى الثورة، بل عمّقت حالة الاغتراب وعدم الثقة فيها. كما قاد ذلك إلى احتكاك الثوار بالسكان في أكثر من مناسبة. وقاد الاحتكاك بدوره إلى تجاوزات؛ فالعمل المسلح لم يكن منظمًا. وزاد تعدد الكتائب وكثرتها حدة حالة التمزق الاجتماعي القائم، كما أنه حال دون وضع استراتيجية للكفاح المسلح. وأدت السيطرة على حلب بدلًا من مهاجمة معسكرات الجيش حولها إلى تعريض المدينة لموجات من الكر والفر هدمت أحياءها من دون أن تحسم المعركة. كما أن النظام لم يبخل بالوسائل، واستخدم الطائرات القاذفة والمقاتلة في قصف الأحياء التي اضطر إلى الانسحاب منها.

دمّرت المواجهات العسكرية في حلب بحسب تصريحات وزير الصحة السوري، سعد النايف، في 20 كانون الثاني/ يناير 2013 أكثر من 48 مشفى أصبح 27 منها خارج الخدمة نهائيًا. كما أن أكثر من 400 سيارة إسعاف أصيبت في هذه المواجهات، وأصبح 200 منها خارج الخدمة نهائيًا[18]. وتوقفت أغلبية معامل الأدوية عن العمل ولم يبق إلا خمسة معامل تعمل بأدنى طاقة إنتاجية بسبب نقص الوقود والكهرباء[19]. كما أظهرت معركة حلب أعدادًا من المقاتلين العرب من خارج سورية، ودورًا بارزًا للتيارات السلفية، ومنها القريبة من «القاعدة» مثل «جبهة النصرة». وفرضت معركة حلب تمايزًا قطعيًا بين مجموعات الجيش الحر من جهة، و«جبهة النصرة» وحركات مثل «أحرار الشام» و«الجبهة الإسلامية» من جهة أخرى. فالأخيرة ابتعدت عن أعمال اللصوصية والاعتداء على المدنيين وممتلكاتهم، وعلى العكس قامت

---

(18) «دمشق ترفع سعر البنزين والقمح والدقيق: المسلحون دمّروا 48 مستشفى و400 إسعاف،» السفير (لبنان)، 22/ 1/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.assafir.com/MulhakArticle.aspx? EditionId=2389&MulhakArticleId=1129564&MulhakId=5398>.

(19) مقابلات أجراها الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات محمد جمال باروت مع عدد من التجار والصناعيين في مدينة حلب.

بالسيطرة على صوامع القمح ومراكز الغاز وقامت بتوزيعها على الناس في الأحياء. وهو ما روّج «صورة حسنة» لمجموعة متطرّفة تتناقض أفكارها بشكل جوهري مع قيم الثورة التي قامت من أجلها، ولا سيما قيم المواطنة والمساواة والديمقراطية. فجبهة النصرة باعتبارها حركة سلفية جهادية ترفض هذه المبادئ وتصنّف السوريين طائفيًا إلى مسلمين هم «السُنّة»، وذميين هم «غير المسلمين»، ومرتدّين يجب قتلهم وتهجيرهم[20].

---

(20) نضيف هنا ملاحظة اقتضت إضافتها بعد الانتهاء من تأليف الكتاب الذي يؤرخ للجاري ويتابع تطوراته حتى اللحظة الأخيرة. وتتعلق بوعي الجيش الحر مخاطر التجاوزات في حلب وضرورة مكافحتها. فعلى خلفية ازدياد أعمال السرقة والنهب والسطو المسلح التي تقوم بها كتائب تابعة للجيش الحر طلبت الهيئة الشرعية التي توافقت عليها الفصائل المقاتلة كلها العاملة في حلب (لواء التوحيد وكتائب الحق وأحرار الشام...) من الناس في الأحياء الخاضعة لسيطرة المعارضة التقدم بالشكاوى في شأن المسروقات والانتهاكات التي يقوم بها عناصر الجيش الحر، عممت الهيئة الشرعية هذا الطلب على صفحة الثورة السورية ضد بشار الأسد بتاريخ 12/ 5/ 2013، لتلقّي الشكاوى عبر الإنترنت.

بحسب الهيئة فإن أغلبية الشكاوى المقدمة كانت ضد حركة «غرباء الشام» في حلب، وخصوصًا قائدها «حسن جزرة». وطلبت الهيئة الشرعية في حلب من غرباء الشام تسليم 6 مطلوبين من بينهم «حسن جزرة»، وأعطتهم مهلة حتى ظهيرة 14/ 5/ 2013. لم تستجب «غرباء الشام» لطلب الهيئة الشرعية، فقامت الهيئة بتجهيز ألف مقاتل واقتحمت مقرات غرباء الشام، ووقعت مواجهات بين مقاتلي الهيئة وحركة غرباء الشام، قبل أن يهرب مقاتلو غرباء الشام إلى حي الانذارات والمنطقة الصناعية.

وجه بعض مقاتلي غرباء الشام نداءً إلى عبد القادر صالح، قائد لواء التوحيد، للتدخل والوساطة بين الهيئة وغرباء الشام، إلا أن قيادة لواء التوحيد أصدرت بيانًا أعلنت فيه «عن دعمها الكامل للهيئة الشرعية ولأي هيئة قضائية في محافظة حلب من أجل محاسبة كل من تسوّل له نفسه الاعتداء على المدنيين أو على الأموال الخاصة والعامة». انظر: «لواء التوحيد يصدر بيانًا حول أحداث الشيخ نجار يؤكد من خلاله على دعمه الكامل للهيئة الشرعية،» (حلب نيوز (موقع إلكتروني)، 14/ 5/ 2013): <http://halabnews.com/news/26088>.

ضبطت الهيئة المسروقات في مقرات الحركة، وطلبت من الناس المجيء لاستعادتها. والجدير بالذكر أن هذا الإجراء هو الأوسع والأول الذي تستخدم فيه الهيئة الشرعية القوة لمعاقبة عناصر الجيش الحر.

تتميز حلب من غيرها من مناطق سورية بسلوكيات الجيش الحر السيئة، ونشوء ظاهرة أمراء الحرب وقادة الكتائب الذين هجروا الجبهات والقتال ضد النظام، والتفتوا إلى المكاسب والغنائم وفرض سطوتهم على الناس، الأمر الذي جعل العقيد عبد الجبار العقيدي، رئيس المجلس العسكري الثوري في مدينة حلب، يوجه نداء في 15/ 5/ 2013 إلى قادة الكتائب في المدينة والريف بالعودة إلى ساحات القتال، وترك المقرات، ومتابعة النضال حتى يتحقق النصر. ودعا العقيدي قادة الجيش الحر إلى الإخلاص للثورة، وترك آبار النفط، قائلًا: «إن ثورتنا ليس ثروة، والثروة هي عندما ننتصر على النظام».

لمشاهدة كلمة عبد الجبار العقيدي، انظر مقطع الفيديو بتاريخ 15/ 5/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=L4Zyvzq70gg>.

لم تساهم معركة حلب في تعزيز الثورة أو تحسين صورتها؛ فلم تحسم المعركة سريعًا، وتعرّضت المدينة للتدمير على أيدي قوات النظام، وكشفت هذه المعركة، كما كشفت معركة حمص قبلها، عن مخاطر محدقة بمستقبل المجتمع في سورية بعد انتصار الثورة.

رابعًا: ملحمة ريف دمشق

كان الريف الدمشقي عنوانًا للهجرة السورية الداخلية، الدمشقية غالبًا، لأسباب اقتصادية. وتمركز السكان في دوما وحرستا وداريا والقابون وكفر بطنا وزملكا لقربها من فرص العمل ورخص الإقامة مقارنة بدمشق العاصمة. واتجه إلى السكن فيها في العقد الأخير دمشقيون غير قادرين على تحمل تكاليف العيش في دمشق. يضاف إلى ذلك موجات الهجرة المتلاحقة لفئات الدخل المحدود من الأقاليم المهمشة من مختلف المحافظات في مرحلة ما بعد الاستقلال السوري. وتمركزت موجات الانتقال السكاني في جرمانا وقطنا والقطيفة وقدسيا وحي تشرين بحثًا عن فرص العمل. وكذلك موجة مهجري الجولان التي أعقبت احتلاله، فقصد الأهالي مناطق سبينة وحي القدم والحجر الأسود وخان الشيخ والذيابية ومساكن برزة ونهر عيشة والست زينب...[21]. وبالمجمل، تحوّلت بلدات ريف دمشق وقراه إلى مدن متضخّمة سكانيًا مع فشل السياسات الحكومية في تحقيق تنمية تضمن الحياة الكريمة للسكان الأصليين والوافدين.

كانت مدن ريف دمشق وبلداتها أهم مناطق الاحتجاج في الثورة السورية في طابعها السلمي في الأشهر الأولى من الثورة تبعًا لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. وبعد القمع الذي تعرّضت له، سبقت بلدتا دوما والزبداني المناطق السورية الأخرى (باستثناء بعض المناطق في حمص) في تكريس

---

(21) يُقدّر عدد الذين هجرهم الاحتلال الإسرائيلي من الجولان بـ 137 ألفًا، ويربو عددهم حاليًا على 500 ألف، ولا يوجد إحصاء واضح. وهم يسكنون غالبًا في دمشق وريفها عدا عن مخيمات موجودة في درعا وحمص ومناطق في القنيطرة.

الطابع المسلح باعتباره نهجًا جديدًا في الثورة لإسقاط النظام مع نشوء ظاهرة «المدن المحررة» وعجز التظاهرات السلمية عن تحقيق الهدف تبعًا لقمعها الشديد من القوى الأمنية.

تصدّرت دوما ومن معها من المدن والبلدات في الغوطة الشرقية الممتدة عمرانيًا والمتصلة جغرافيًا وبشريًا واقتصاديًا (عربين وسقبا وحمورية والشيفونية وكفر بطنا وحرستا) المشهد الثوري في ريف دمشق في النصف الأول من عمر الثورة، حين بدأ مسلحون من الأهالي وبعض المنشقين على الجيش يسيطرون على أجزاء من دوما وحرستا بالتحديد، ويهاجمون الحواجز الأمنية والعسكرية ليلًا، فعملت القوات العسكرية على تطويق مخارج البلدات لتمنع تحويلها مركزًا للمتطوعين المقاتلين والمنشقين على غرار مدينة بنغازي في ليبيا. أما إمدادات السلاح لمقاتلي المعارضة فكان مصدرها ما يحصلون عليه من الهجمات على باصات الأمن والجيش.

لم تقرّر السلطات اقتحام دوما وحرستا في عملية عسكرية كبيرة نظرًا إلى قربهما الشديد من دمشق وجراء الكثافة السكانية المرتفعة والاحتضان الأهلي للمقاتلين إلا بعد واقعة الزبداني في كانون الثاني/ يناير 2012 عندما لم يتمكّن الجيش السوري من دخول تلك المدينة، وبعد أن تعاظمت قوة المسلّحين في دوما وحرستا. وفي نهاية كانون الثاني/ يناير 2012 شنّت القوات العسكرية هجومًا شاملًا على المدينتين، اشتركت فيه قوات الحرس الجمهوري أول مرة، وأسفرت عن أضرار بالغة في البلدتين على المستوى المادي والبشري، وعن انتقال السلاح والتسلّح إلى البلدات الأخرى في الغوطة الشرقية. وقاتلت خلال هذه العملية كتيبة «شهداء دوما» ونويات «لواء الإسلام»، إضافة إلى مجموعات أخرى غير معروفة.

في آذار/ مارس 2012 أصبح «لواء الإسلام» أكثر تنظيمًا، وبدأ ينشط في دوما وحولها. وتشكّل اللواء من المجموعات الأهلية السلفية بزعامة الشيخ زهران علوش، ونجح في التعاون مع كتيبة شهداء دوما بالقيام بالعديد من

العمليات العسكرية ومواجهة الحملات العسكرية للجيش السوري[22]. وفي الوقت ذاته تقريبًا (آذار/ مارس 2012) قامت مجموعة من الضباط المنشقين على الجيش بتشكيل «المجلس العسكري في دمشق وريفها» بالتعاون مع «لواء الفرقان». وقاد المجلس العقيد المنشق خالد الحبوس بهدف تنظيم العمليات العسكرية لكتائب الجيش السوري الحر المنضوية تحت قيادته[23]. وتبنّى المجلس العسكري عملية مبنى رئاسة الأركان في 2 أيلول/ سبتمبر 2012، بالتنسيق مع كتائب «الفاروق» وسرية الهندسة في لواء «الحبيب المصطفى»[24]. كما عاد المجلس العسكري واستهدف المبنى نفسه في 26 من الشهر ذاته بتفجيرات ضخمة[25].

على الرغم من استمرار الحملات الأمنية العسكرية على الغوطة الشرقية في المرحلة التالية، إلا أن الحملة العسكرية في حزيران/ يونيو 2012 على دوما شكّلت منعطفًا جديدًا في مستوى الدمار الذي خلّفته وراءها، وموجة نزوح الأهالي منها. وبلغت الذروة في العملية العسكرية في 15 تموز/ يوليو 2012 التي فر فيها المقاتلون إلى أحياء التضامن والحجر الأسود والميدان في دمشق. ولذلك حاول النظام توجيه ضربة استباقية إلى الثوار المتمركزين في الأحياء العشوائية المحيطة بدمشق والمناطق القريبة من العاصمة، ومن ثم في مجمل الريف الدمشقي، مستغلًا «تفجير مبنى الأمن القومي» في 18 تموز/ يوليو 2012؛ وهو التفجير الغامض في تفصيلاته ومضامينه[26] الذي قُتل فيه أعضاء خلية الأزمة.

---

(22) مجموعة الأزمات الدولية، «هل هو الجهاد؟ المعارضة الأصولية في سورية،» (تقرير الشرق الأوسط؛ رقم 131، دمشق؛ بروكسل، 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2012)، ص 21-22.

(23) للاطلاع على بيان تشكيل المجلس العسكري انظر مقطع الفيديو تاريخ 21/ 3/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=D26n7IxwJcU>.

(24) «بيان القيادة العسكري في دمشق وريفها بخصوص تفجير مبنى الأركان في العاصمة دمشق،» (المجلس العسكري في دمشق وريفها، 2/ 9/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.fsa-dam.com/main/188>.

(25) «بيان المجلس العسكري بشأن تفجيرات الأركان، 26/ 9/ 2012،» (المجلس العسكري في دمشق وريفها، 27/ 9/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.fsa-dam.com/official_letters/1742>.

(26) تبنى لواء الإسلام هذه العملية من دون أن يقدم أي دليل على قيامه بها.

لم تدم الاشتباكات في دمشق إلا أيامًا وفي أحياء معدودة كانت ملاذًا لجأ إليها المقاتلون من ريف دمشق (زملكا ودوما وحرستا) نتيجة العملية العسكرية التي نفّذها الجيش النظامي هناك. وسرعان ما انسحبوا منها لافتقارهم إلى مقوّمات البقاء فيها. أي إنّ العملية العسكرية التي قامت بها المجموعات المعارضة المسلحة لم تكن بالأهمية والحجم اللذين روّجت لهما بعض وسائل الإعلام عندما أطلقت عليها تسمية «معركة تحرير دمشق» على أساس أنّها مؤشر إلى انتقال المعركة العسكرية إلى قلب العاصمة.

في إثر هذه المعركة اجتمع قادة هذه الكتائب افتراضيًا بواسطة الـ «سكايب»، كذلك على الأرض أيضًا، وحاولوا تقويم نتائج المعركة والاتفاق على الخطوات المقبلة. وعزوا أسباب الهزيمة إلى نقطتين أساسيتين: ضعف العمل التنظيمي وانفراد كل مجموعة بالقتال وحدها؛ وضعف المعدّات العسكرية المتوافرة بين أيدي الثوار.

أنتجت سلسلة هذه الاجتماعات تأليف تكتلين عسكريين في ريف دمشق. **الأول**، تجمع ألوية وكتائب تطهير الشام، وضم كل من لواء أحرار حوران ولواء أحفاد الرسول وكتيبة شهداء دوما ولواء أمهات المؤمنين وكتيبة البراء. **الثاني**، أنصار الإسلام: لواء الإسلام وكتائب الصحابة ولواء الفرقان ولواء الحبيب المصطفى ولواء الحق. ولم يستطع كلا التجمّعين التوافق على الانضمام في مجموعة واحدة بسبب الخلافات الأيديولوجية في ما بينهم على مسألة حاكمية الله والعلاقة مع الغرب، حيث أصر التكتل الثاني على ضرورة تبني فكرة الدولة الإسلامية[27].

نظّمت معظم التشكيلات المقاتلة في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2012 نفسها في هيكلية واضحة أطلقت عليها اسم «المجلس العسكري الثوري

(27) مقابلة شخصية أجراها باحثو المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مع الناشط أبو أنس الشامي في الدوحة في 20/ 3/ 2013.

في دمشــق وريفهــا» واختارت بالانتخـاب العميد زيـاد فهد لقيادتـه[28]. وتألف المجلـس من قيـادة المجلس وخمســة مجالس عسـكرية ثورية هــي: المجلس العسـكري الثوري لمدينة دمشق، المجلس العسـكري الثوري للغوطة الشرقية، المجلس العسـكري الثوري للغوطة الغربية، المجلس العسكري الثوري للريف الشــمالي الغربــي لدمشــق، المجلـس العسـكري الثـوري للقلمون. وتــم إقناع الكتائـب التي رفضـت سـابقًا الانضواء تحـت إطـار المجالس بالانضمـام إلى المجالـس الثورية من خـلال العلاقات الشـخصية والاتفاق على تأجيل مسـألة الخلافـات الأيديولوجية إلـى وقت لاحق[29]. ولم يخرج مـن المجلس الثوري إلا «لواء المصطفى» و«كتيبة البراء» لأسـباب أيديولوجية وسياسـية وطموحات شـخصية لبعض قـادة الكتائـب[30]. كما عمـل المجلـس الثوري على التنسـيق مـع المجلس العسـكري في دمشــق وريفها في إطـار الهيكلية العامـة للمجلس العسكري الثوري[31].

---

(28) نص بيان التشـكيل ما يلي: بحمد الله ومنةٍ منه وفضل كريم تم تشـكيل المجلس العسكري الثوري لدمشـق وريفها بقيادة العميد الركن المجاز زياد إسـماعيل فهد في عاصمة الأمويين دمشق إيمانًا بضرورة الوحدة فـي تحقيق النصر، وأهمية العمل المشـترك المنظم في إسـقاط النظام الأسـدي القاتل. ويعمل المجلس لتحقيق الأهداف التالية:

1- اسقاط النظام عسكريًا وبالقوة المسلحة.
2- حماية المدنيين والمحافظة على السلم الأهلي قبل سقوط النظام وبعده.
3- حماية الممتلكات العامة والخاصة.
4- ضمـان عدم اسـتخدام السـلاح لتحقيـق أي هدف سياسـي أو حزبـي، والوقوف على مسـافة واحدة بين جميع أطياف الشعب السوري.

انظـر: «تشـكيل المجلـس العسـكري الثـوري لدمشـق وريفهـا،» (المجلـس العسـكري الثـوري لدمشـق وريفها، 27/ 10/ 2012)، على الموقـع الإلكترونـي: <http://www.damascuscouncils.org/?op=A&id=12>.

(29) أدى أفراد من حزب التحرير دور الوسـاطة في اقناع قادة الكتائـب بالانضمام إلى المجلس العسـكري الثوري، مقابلة شـخصية أجراها باحثو المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مع الناشط أبو أنس الشامي في الدوحة في 20/ 3/ 2013.

(30) مقابلة شـخصية أجراها باحثو المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات مع الناشـط أبو أنس الشامي في الدوحة في 20/ 3/ 2013.

(31) «المجلس العسـكري يتفق مع المجلس العسـكري الثوري الموحد على التنسـيق والتعاون بين المجلسـين،» (المجلس العسـكري في دمشـق وريفها، 29/ 10/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.fsa-dam.com/main/3887>.

أدى تنظيم الجماعات المقاتلة المعارضة في ريف دمشق وتخطيطها المشترك والتزود بالسلاح مع تبني الثورة الخيار العسكري بشكل حاسم إلى تمكُّن المقاتلين المعارضين بمختلف تنظيماتهم من اجتياح كتائب الدفاع الجوي، حيث استطاعوا في الأشهر الأخيرة من عام 2012 السيطرة على مطار مرج السلطان في الغوطة الشرقية، وسيطروا أيضًا على كثيرٍ من قواعد الدفاع الجوي كان أهمها قاعدتي عقربا وحرّان العواميد في ريف دمشق. وتمكّنت كتائب الريف الدمشقي من فرض حصارٍ محدود على مطار دمشق الدولي، وشلّت حركته جزئيًا. وتجاوزت أهمية اقتحام تلك القواعد العسكرية السيطرة على مناطق استراتيجية في الغوطة الشرقية، حيث كانت هذه العمليات فرصة ثمينة للتزود بأسلحة متطورة ومضادات الطيران، وهي المضادات التي تمكّنت من إسقاط طائرات ومروحيات عدة في ريف دمشق.

تشير المقارنة بين المراحل السابقة والحوادث السابقة والراهنة في دمشق وريفها إلى إعادة تجربة معركة حلب من ناحية «جمود الوضع القائم» (الستاتيكو) في المناطق العسكرية. وظلّت المناطق الواقعة جنوب المتحلق الجنوبي وشرقه نقاطًا للتوتّر والقتال. وتركّز القتال منذ منتصف تموز/ يوليو 2012 وحتى كتابة هذه السطور في نهر عيشة ومخيم اليرموك وزملكا وداريا. وبدا المتحلق الجنوبي في منزلة خط التماس بين المناطق الخاضعة لسيطرة النظام الحاكم وتلك التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة. ويعني هذا استمرار القتال حوله، لأن الجيش النظامي يحاول وقف تقدّم الجيش الحر عنده ومنع عناصره من التسلل إلى مناطق المركز في دمشق. وحتى مع نجاح المعارضة المسلحة في اختراق هذا الخط، لا يمكن التحدّث عن تغير في مشهد المعركة. ومن أجل قلب هذه المعادلة، حاول مقاتلو المعارضة خلق التواصل الجغرافي بين الغوطة الشرقية والغوطة الغربية (داريا والمعضمية)[32]. وهنا تكمن أهمية معركة داريا التي جرت في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 بقصد تطويق

---

(32) كان لداريا، ذات الطبيعة المعتدلة في تدينها، شأن كبير في التظاهرات السلمية، لكنها تأخرت عن اللحاق بالكفاح المسلح قياسًا على مناطق الريف الدمشقي الأخرى مثل حرستا ودوما.

دمشق بالوصل بين الغوطة الشرقية والغربية من طريق السيطرة على طريق المطار وعلى المناطق والنقاط الاستراتيجية التي تسهل دخولها بعد أن استطاع الثوار السيطرة على أجزاء كبيرة ومناطق استراتيجية في الغوطة الشرقية. وبالفعل تجاوز الثوار المتحلق الجنوبي في يومي 9 و11 شباط/ فبراير 2013، عندما سيطروا على حاجز جامع حرملة[33] وحاجز العدنان[34] في حي جوبر وحاجز جسر زملكا، ما أفسح في المجال للمقاتلين لدخول حي جوبر في تخوم العاصمة والسيطرة عليه على بعد مئات الأمتار من ساحة العباسيين. ويدرك النظام بالطبع أهمية هذه المواقع ولهذا فإنه يقوم بهجمات مضادة باستمرار لإعادة السيطرة على داريا وغيرها.

كان الدمار الذي تعرّضت له مدن ريف دمشق وبلداته هائلًا بالمقاييس كلها، بما فيها مقاييس الحروب. فمثلًا بلغ الدمار في حرستا 80 في المئة من المباني، ولا يمكن السيارات أن تسير عبر طرقاتها، وانعدمت فيها المحلات التجارية، ويكاد لا يعيش فيها إنسان إلا أفراد الجيش الحر، ولا تصلح حرستا للسكن نهائيًا. وفي دوما تم تدمير حيين بشكل كامل، وأصيبت الأحياء الأخرى بأضرار بالغة. أما في داريا فتم تهجير معظم سكانها وتدمير مداخلها الأربعة بشكل شبه كامل مع أغلبية مبانيها، وتحوّلت إلى ساحة قتال خالية من السكان[35].

يتضح من خلال هذا العرض مدى مركزية تنظيم المعارك العسكرية بين أطراف المعارضة المسلّحة في ريف دمشق ودورها في تحقيق التقدم العسكري. كما حدّ التنسيق بينها من تشرذم المجموعات المسلحة. ويُلاحظ

---

(33) لمشاهدة عملية السيطرة على حاجز حرملة، انظر مقطع الفيديو في 9/ 2/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=lxThiinK1j8>.

(34) «المعارضة تخوض معارك شرسة للسيطرة على محاور دمشق،» **الشرق الأوسط**، 11/ 2/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12494&article=716781&feature>.

(35) مقابلات عبر الـ «سكايب» أجراها الباحثان نيروز ساتيك وحمزة المصطفى مع عدد من الناشطين السياسيين وأهالي المنطقة.

أن الحاضنة الأهلية للثورة في مجتمع ريف دمشق لم تتراجع عن دعمها الثورة على الرغم من الدمار الفائق الذي لحق بمدنه وبلداته. فلم يكن الثمن الذي أحدثته المواجهة العسكرية إجمالًا العامل الوحيد في تحديد الموقف من الثورة، أو الانقلاب عليها، وإنما سلوكيات مقاتلي المعارضة مع الأهالي واحترامهم لحقوقهم وحرياتهم الشخصية. ولم تبرز ممارسات سلبية لمقاتلي المعارضة في ريف دمشق على نطاق واسع، خلافًا لممارسات بعض العناصر والجماعات في ريف إدلب وريف حلب. ويرجع ذلك كما يبدو لوجود حالة من التجانس على مستوى الثقافة بين المقاتلين والمجتمع في ريف دمشق، فالثوار في ريف دمشق هم غالبًا من أبناء المنطقة ذاتها، ما ساهم في الوصول إلى مستوى أعلى من التنظيم والتنسيق بين الفصائل. ولا شك في أن عوامل مثل التاريخ النضالي لهذه المدن والبلدات ودرجة التسييس المرتفعة نسبيًا والمستوى التعليمي والمقدرة التنظيمية أدَّت كلها دورًا في تعزيز القدرة على المثابرة والصمود.

خامسًا: الرقة هجوم صاعق

تُصنّف محافظة الرقة ضمن المناطق النائية في سورية، وهي تبعد عن العاصمة دمشق نحو 370 كيلومترًا، وتُعدّ من أكثر المدن السورية تهميشًا. وتعتبر جزءًا من المنطقة الشرقية ذات مؤشرات التنمية البشرية المتدنّية والمصدِّرة للهجرتين الداخلية والخارجية. كما تتصدّر قائمة المحافظات السورية في مستويات الفقر والبطالة والأمّية والتسرّب من التعليم الأساسي. وقد غابت الرقة عن الخطط التنموية الحكومية إبّان حكم الرئيس السابق حافظ الأسد على الرغم من تركّز كثير من المقدرات الاقتصادية فيها (سد البعث وبحيرة الأسد وسد الفرات وحقول النفط والقمح والقطن). ولم يتغير هذا الواقع في عهد الرئيس بشار الأسد إلا بعد غزو العراق في عام 2003، إذ تنبّه النظام إلى الخطر الأمني المحتمل في المناطق الشرقية والشمالية الشرقية القريبة من العراق، فأخذ يعمل على ضمان ولاء شيوخ العشائر عبر منحهم امتيازات وعطاءات وتسهيلات وصلت في بعض المراحل إلى حد تسليحهم، كما قدّم النظام لأبناء

العشائر الموالية له في ريف الرقة، خلال السنوات الأخيرة، تسهيلات للانتساب إلى الجيش والقوى الأمنية والشرطة ومؤسسات الحزب. وتفسّر هذه العوامل مجتمعة عدم التحاق الرقة بالثورة السورية في عامها الأول. كما تبين مدى نجاح شيوخ العشائر الموالين للنظام، ليس في إبعاد المحافظة عن الثورة فحسب، بل في دعم النظام أيضًا من خلال مشاركة بعض أبناء عشائرهم في قمع التظاهرات الصغيرة في مدينة الرقة، وكذلك في قمع الاحتجاجات في المحافظات السورية الأخرى. والجدير بالذكر، أنّ الرئيس بشار الأسد اختار مدينة الرقة مكانًا لأداء صلاة عيد الأضحى في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

فاجأت مدينة الرقة السوريين في الذكرى السنوية الأولى للثورة في 15 آذار/ مارس 2012 بخروج تظاهرات عدة فيها بأعداد صغيرة، وكأنّها تُعبّر عن رغبةٍ سياسية واعية بدحض الانطباع العام السائد عنها بأنّها من المدن الموالية للنظام. واجه النظام هذه التظاهرات بالرصاص الحي، ما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص. وفي 17 آذار/ مارس 2012 تحوّل تشييع القتلى في حي المنصور في المدينة إلى تظاهرة كبيرة شارك فيها أكثر من 100 ألف متظاهر، لتكون هذه التظاهرة أكبر حشد احتجاجي في الثورة خلال عام 2012 (36). وأوضحت هذه التظاهرات أنّ ما يُعيق مشاركة أبناء الرقة في الثورة ليس انحيازهم وتأييدهم للنظام، بل الدور الذي أدّته بعض القوى الاجتماعية التقليدية (العشائر) في قمع الاحتجاجات الصغيرة وإعاقة تطورّها أسوة ببقية المحافظات، ولا سيما محافظة دير الزور القريبة والمشابهة للرقة في تكوينها الاجتماعي.

لم تنضم الرقة إلى الكفاح المسلّح ضد النظام حتى أيلول/ سبتمبر 2012 لأسباب عدة، أبرزها:

- أن الثورة المدنية نفسها تأخرت في هذه المحافظة، وهذا يعني أن النظام لم يستخدم العنف بالكثافة التي عرفتها المناطق الأخرى.

---

(36) يمكن مشاهدة الحشود الاحتجاجية في مدينة الرقة، انظر مقطع الفيديو في 17/ 3/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=BXNetPtcyYI>.

- اعتماد النظام بصورة متزايدة على العشائر الموالية له وتسليحها لمواجهة أي عمل احتجاجي أو مسلح في المحافظة.

- نزوح مئات الآلاف من السوريين إلى مدينة الرقة باعتبارها ملاذًا آمنًا وبعيدًا عن المعارك بين الطرفين؛ إذ اقتضت مصلحة الجميع عدم إدخالها في أتون الصراع المسلح، وساد ما يشبه الاتفاق الضمني على هذا الشأن. أما حين انطلقت المواجهات العسكرية، فإنّها جاءت من مصادر من خارج الرقة. وبدأت المواجهات العسكرية في منتصف أيلول/ سبتمبر 2012 ضمن ما سمّاه الثوار آنذاك معركة المعابر الحدودية. وبالفعل، استطاعت كتائب ثورية السيطرة على معبر تل أبيض على الحدود السورية - التركية، تلتها السيطرة على مدينة تل أبيض كلها في 20 أيلول/ سبتمبر 2012. وبعد ذلك انسحبت قوات الجيش السوري من ريف الرقة وتمركزت في المقرات الأمنية والعسكرية في مدينة الطبقة (55 كيلومترًا غرب مدينة الرقة) القريبة من السدود الاستراتيجية وآبار النفط، وفي مقر الفرقة 17 والفروع الأمنية في داخل مركز المدينة. وشجّع انسحاب قوات النظام عددًا من فصائل المعارضة المسلحة (أبرزها الجبهة الإسلامية السورية بما فيها أحرار سورية وكتائب الفاروق وجبهة النصرة) على التقدم ومحاصرة قوات النظام في مناطق وجودها، ومن ثم السيطرة عليها بشكل متتابع: السيطرة على سد البعث في 4 شباط/ فبراير 2013، السيطرة على مدينة الطبقة وسد الفرات (أكبر السدود في سورية) في 11 شباط/ فبراير 2013، اقتحام السجن المركزي في 3 آذار/ مارس 2013، الاستيلاء على مركز المدينة وفرع الأمن السياسي وفرع أمن الدولة، وفرع المخابرات الجوية، وقصر المحافظ، وفرع الحزب في 4 آذار/ مارس 2013، وأخيرًا السيطرة على فرع الأمن العسكري في 7 آذار/ مارس 2013.

بالاستيلاء على المدينة أصبحت محافظة الرقة (مساحتها 19620 كيلومترًا مربعًا، أي نحو 10.6 في المئة من مساحة سورية، وعدد سكانها 921 ألف نسمة) خارج سلطة النظام بشكل شبه كامل، باستثناء مقر الفرقة العسكرية

17 ومطار الطبقة العسكري[37]. وأول مرة في مسار الثورة السورية أيضًا، تمكّن الثوار من أسر المحافظ وأمين فرع حزب البعث ورؤساء الأفرع الأمنية والعسكرية.

ساهمت عوامل عدة في سيطرة الثوار على محافظة الرقة، أهمّها: خروج ريف حلب الشمالي والشرقي بشكل شبه كامل عن السيطرة العسكرية للنظام، علمًا بأنّه يشكل امتدادًا جغرافيًا للريف الشمالي الغربي لمحافظة الرقة، ما دفع عددًا من الكتائب الثائرة إلى التوجه شرقًا للسيطرة على بعض المواقع الاستراتيجية ولا سيما آبار النفط والسدود. كما أدى قيام النظام بسحب جزء من قواته العسكرية من محافظة الرقة وإرسالها إلى مدينة دير الزور لوقف تقدم الثوار فيها ومنعهم من السيطرة على مطارها وعلى المعابر الحدودية مع العراق إلى ضعف سلطته في الرقة. يضاف إلى ذلك، انتقال معارك ريف دمشق إلى تخوم العاصمة (جوبر والقابون وبرزة)، ما فرض على النظام وجود فرق عسكرية، بشكل دائم، لحماية دمشق، وهو ما حدّ من قدرته على إرسال تعزيزات عسكرية إلى محافظة الرقة. كما جاءت معركة الرقة متزامنة مع عملية عسكرية واسعة للنظام في حمص القديمة في بداية آذار/ مارس 2013، إذ حاول خلالها حشد ما توافر من فرق وكتائب عسكرية للسيطرة عليها بعد حصار طويل، ما أعاق إرسال تعزيزات عسكرية سريعة لمنع الثوار من السيطرة على الرقة.

أما العامل الأهم في السقوط السريع والمفاجئ للمدينة (بعد ثلاثة أيام فقط من القتال) فتمثّل في حصول تعاون وتنسيق بين مسلّحين من داخل المدينة والكتائب الثائرة خارجها، وكذلك تخطيط غير معهود. فالرقة التي أصبحت ملاذًا آمنًا للآلاف من السوريين باعتبارها منطقة تقع خارج دائرة القتال، تحوّلت إلى أكثر المدن قابلية للسقوط بيد الثوار للسبب نفسه. فنتيجة حصول بعض الشبان النازحين إلى داخل المدينة وكذلك القادمين إليها، خصوصًا من ريفَي

(37) استمر النظام في استخدامه لقصف مدن المحافظة بموجب استراتيجيته المعروفة في تلك المرحلة.

دير الزور وحلب، على السلاح، شكّلوا قوة قتالية لا يستهان بها. وشارك هؤلاء بفاعلية في الاستيلاء، وبسرعة، على المقرات والمراكز الأمنية والحكومية فور إعلامهم بساعة انطلاق الهجوم الذي تعتزم شنّه الكتائب الثائرة للسيطرة على المدينة.

شكّل هذا التعاون بين الثوار في داخل المدينة وخارجها مفاجأة كبيرة لقوات النظام. ويمكن القول إنّ التكتيك الذي اتّبع في الاستيلاء على الرقة كان شبيهًا بما حصل في معركة تحرير طرابلس الغرب خلال الثورة الليبية، عندما ثارت المدينة من الداخل بالتزامن مع هجوم الثوار عليها من الخارج. وأدت تركيا وقطر دورًا مهمًا في تسهيل التنسيق بين الثوار وتسهيل إمدادهم بكميات من الأسلحة، ما ساعد في حسم معركة الرقة خلال فترة قصيرة نسبيًا. ومع السيطرة على محافظة الرقة استطاع الثوار خلق تواصل جغرافي لأول مرة بين المناطق المحررة في الشمال والشرق، التي ظلت حتى سقوط المدينة جُزُرًا معزولةً تحاصرها قوات النظام. ومنح هذا التطور الثوار حرية الحركة، والقدرة على نقل المقاتلين والأسلحة إلى المنطقة الشرقية ولا سيما مدينة دير الزور والمعابر الحدودية مع العراق. ومع ذلك كان التطور الأبرز في معركة الرقة هو ظهور حالة غير مسبوقة من التنظيم والتخطيط والتنسيق الميداني بين قوى الثورة المسلّحة.

الفصل السادس

عن استراتيجية النظام

أولًا: الخطاب الرسمي

ألقى بشار الأسد خطابه الذي انتظره الناس بفارغ الصبر أمام مجلس الشعب في 30 آذار/ مارس 2011. وكما أسلفنا فقد ساد اعتقاد في بداية المرحلة الأولى للثورة أن خطاب الأسد سيكون خطابًا إصلاحيًا يحاول فيه احتواء الثورة. لكنه في هذا الخطاب خيّر السوريين بين الوقوف مع النظام في حلّه الأمني، أو ضد النظام، معتبرًا الثورات العربية «موجات افتراضية»، و«صرعات» دوافعها ومسبباتها خارجية[1]. واعتمد على خوف السوريين من عدم الاستقرار باستخدام مفردة الفتنة التي كرّرها 17 مرة في خطابه[2]، مراهنًا على تخويف «الأقليات». أسّس الأسد خطابه على فكرة المؤامرة الخارجية والفتنة الطائفية، وجعل صلابة النظام وعدم استجابته للضغط شرطين لمواجهته. وتفاخر في خطابه أنه شخصيًا الركن الأكثر تصلّبًا في النظام. وتلخّصت فكرته بإجبار «الآخرين» على التراجع، واعتبار أي تنازل للمحتجين تشجيعًا لهم. فالعلاقة بين الدولة والمجتمع، بحسب رؤية بشار الأسد، تُبنى على الولاء للنظام، وتلبية الحاجات في مقابل هذا الولاء. أما تلبية الدولة لهذه الحاجات تحت الضغط الشعبي فيعتبر «ضعفًا»، وأن المواطن الذي يعوّد دولته على الخضوع لضغطه سيجعلها ترضخ لضغط الخارج. وهذا يعني أن من يحاول أن

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، «الخاص والعام في الانتفاضة الشعبية السورية الراهنة،» (تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نيسان/ أبريل 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/6c2be6d4-eacd-46e6-b06d-845801896c2f>.

(2) غسان سعود، «بشار الأسد في أمر اليوم: مواجهة «الفتنة» ثم الإصلاح،» **الأخبار** (لبنان)، 31/ 3/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-akhbar.com/node/8033>.

يضغـط على الدولة لتلبية حاجـات الناس ومطالبها، إنما يقـوم بعمل خياني في خدمة عدو خارجي. ونحن نجد في شرنقة هذا الخطاب نواة الأفكار التي بُنيت عليها الدعاية الرسـمية التحريضية كلها. فقد جاء في خطاب الأسد أمام مجلس الشـعب 30 آذار/ مارس 2011 ما يلي: «أما إذا قلنا إنها حصلت تحت ضغوط حالة معينة أو ضغوط شـعبية فهذا ضعـف، وأنا اعتقد أن النـاس الذين يعوّدون دولتهم على أن تكون خاضعة للضغوط في الداخل، فيعني سـتخضع للضغوط في الخارج. فالمبدأ خطأ. العلاقة بين الدولة والشعب ليست علاقة ضغوط. لا تُبنى على الضغـوط. تُبنى على حاجـات المجتمع التي هي حـق للمجتمع»[3]. أما إذا لم تلبّ الدولة حقـوق المجتمع هذه، فليس من حق المجتمع أن يضغط عليها لتلبي حاجاتـه. الاعتراف بالحقوق هنا نظري، بل هو كلام فحسـب، لأن أي مطالبة بها تقود إلى تُهمة العمالة للخارج.

سـاوى النظام مـرة أخرى بيـن مطالب شـعبه وضغطه لتحقيقهـا، وضغط الخارج، تمامًا كما كانـت أجهزة أمنه المتخصصة بمكافحة جاسوسـية الخارج تكاد تقتصر في عملها على مكافحة المعارضين في الداخل. ونحن نرى أن هذه العقليـة التي تكلّمت بهذه اللغة هـي ذاتها التي أدّت في النهايـة إلى التعامل مع الشـعب باعتباره عدوًّا، أو شـعبًا «آخر» خصمًـا أو «خارجًـا»، وتجلى ذلك في قصف المدن المأهولة بالطائرات والمدفعية، وعمليًا في قرار شن الحرب عليه. فالشـعب هو شـعب بالنسـبة إلى هذا النظـام فحسـب إذا كان مواليًـا و«هادئًا»، ولضمان هدوئـه تعمل أجهزة الأمن ليل نهار على قمـع أي صوت، أو معارضة أو تشـكيك طوال أيام السـنة، وذلك في حرب خفية لكنها جارية باستمرار ضد الشـعب. أما الاحتجاج علـى النظام فيحوّل الشـعب إلى عـدو علني، والحرب عليه إلى حرب بالمعنى التقليدي للحروب.

يمكن تلمّس ذلك بشـكل واضح فـي خطابات عدة للرئيس الأسـد، منها خطابه على مدرج جامعة دمشـق في 10 كانـون الثاني/ يناير 2012 عندما قال:

---

(3) «كلمة السـيد الرئيس بشـار الأسـد أمام مجلس الشـعب في 30 آذار 2011،» (زهرة سـورية (موقع إلكتروني)، 30/ 3/ 2011): <http://www.syriarose.com/ar/news/view/31825.html>.

«هذه ليست ثورة. فهل من الممكن أن يعمل الثائر لمصلحة العدو بما يعني ثائرًا وخائنًا؟ هذا غير ممكن. وهل من الممكن أن يكون من دون شرف ولا أخلاق ولا دين؟ لو كان لدينا فعلاً ثوار حقيقيون بالصورة التي نعرفها لكنت أنا وأنتم وكل الشعب الآن نسير معهم وهذه حقيقة». أمّا من هم الثوار الذين يعرفهم بشار الأسد في بيئته الاجتماعية، ومتى تعرّف إليهم، فهذا سؤال لا يخطر في باله أن الناس يمكن أن تسأله. صنف الأسد الثائرين على نظامه في مرتبة «العدو» عندما استخدم مصطلح «الحرب» مبكرًا في توصيف الصراع السياسي في سورية، مؤكدًا وجوب وضوح هذا الأمر: «إن القضية قضية إرهاب، فنحن لم نعد في الإطار الداخلي السياسي، بل نحن نواجه الآن حربًا حقيقية، والتعامل مع حرب يختلف عن التعامل مع خلاف داخلي أو مع أطراف سورية، وهذه النقطة يجب أن تكون واضحة». كما طالب الأسد في كلمته أمام حكومة رئيس الوزراء السابق رياض حجاب في 20 حزيران/ يونيو 2012 الحكومة بتعبئة الطاقات للانتصار في هذه الحرب: «نحن نعيش كما قلت في خطابي أمام مجلس الشعب حالة حرب حقيقية بكل جوانبها وبكل ما تعني هذه الكلمة من معنى. وعندما نكون في حالة حرب فكل سياستنا وكل توجّهاتنا وكل القطاعات تكون موجهة من أجل الانتصار في هذه الحرب، وفي معاركها». كما قسّم الأسد في خطابه أمام مجلس الشعب في 3 حزيران/ يونيو 2012 السوريين إلى أغلبية عظمى تؤيّده وتؤيد برنامجه الإصلاحي، وقلّة مرتهنة للخارج تعيش على الدماء والخراب: «هل الملايين من السوريين التي نزلت إلى الشوارع نزلت دعما للأخطاء، أم نزلت لأنها ضد الحرية، أم نزلت لأنها تدعم الفساد والرشوة؟ إن هذه الملايين هي أكثر من يعاني هذه الأخطاء وأكثر من يقف ضدها. لكنها ميّزت الزمن وعرفت أن هذا الوقت ليس وقت الحديث عن هذه الأمور، وعرفت أن الهدف هو استبدال هذه الأخطاء بكوارث كبرى، هذا ما فهمته هذه الملايين التي نزلت إلى الشارع. اليوم وبعد 14 شهرًا ثبتت رؤية الأغلبية العظمى من المواطنين. إن المشكلة أنه لدينا أشخاص، وهم قلة لحسن الحظ، لا يتعلمون إلا على خلفية من الدماء والأشلاء». فلنلاحظ كيف يمكنه تعليم هذه «القلة»!

لم يتراجع الرئيس الأسد عن فهمه للتغيير والإصلاح كما عبّر عنه في خطابه الأول في أواخر آذار/ مارس، على الرغم من أنه أبدى نيّات في استعداده للتنفيذ في أثناء الكلمة التوجيهية لحكومة عادل سفر في 16 نيسان/ أبريل 2011 التي جاءت منفتحة أكثر من السابق في المراهنة على «الإصلاح»، بغضّ النظر عمّا سيكون عليه هذا الإصلاح. وتقدّم آنذاك ببوادر «حسن نيات» تمثّلت في إعلانه الاستعداد للإسراع في تطبيق رفع حالة الطوارئ في مدة لا تتعدّى أسبوعًا. وبدا الأسد حين أبدى الألم حيال الدماء التي هدرت في سورية، واعتبر جميع من سقطوا من مدنيين وعسكريين شهداء، كمن يرد على الهجوم على خطابه السابق الذي ورد فيه تعبير الضحايا من دون إبداء أي أسف عليهم. وأخيرًا وعد الأسد بتحييد آلات القمع الدموية وعدم إطلاق الرصاص على المتظاهرين. لكن اتضح بسرعة أنه لم يغير موقفه، وأنه تنازل على مستوى الخطاب فقط نتيجة النقد الذي لقيه خطابه الأول، وظل الرهان على الأرض محصورًا بسياسة القوة، والمزيد من القوة في القمع.

استمرت آلات القمع الدموية في عملها، متّبعة أساليب أكثر شدة، وازداد عدد الشهداء فارتفع سقف المطالب إلى «إسقاط النظام»، وتحوّلت الانتفاضة التي بدأتها مدينة درعا إلى ثورة شعبية عارمة في معظم المناطق السورية، وأصبح لها مسمّى تاريخي هو «الثورة السورية»، وتاريخ محدّد لقيامها هو 15 آذار/ مارس 2011 في مناسبة خروج تظاهرة سوق الحميدية، أو 18 آذار/ مارس 2011 كما يفضّل العديد من الناشطين كونه يُمثل تاريخ انطلاق التظاهرات الاحتجاجية في درعا. وفرضت الثورة السورية بالتدريج استحالة أن يستمر النظام السوري على حاله. ومن البداية كان واضحًا أن على النظام أن يتغيّر، أو يُغيّره الشعب السوري. واختار النظام ألا يتغير، ومن هنا قرر الشعب تغييره[4]. وكان العامل الرئيس في انتشار الانتفاضة الشعبية، وتحوّلها إلى ثورة وتعمّق مطالبها إلى درجة المطالبة بإسقاط النظام، وحتى رفض الحوار معه، هو

---

(4) عزمي بشارة، «أفكار حول الثورة السورية تحديدًا،» (الجزيرة نت، 10/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://aljazeera.net/pointofview/pages/5d9423e7-10b6-4889-a556-08c2dfe7f76f>.

القمع الشامل وغير المسبوق الذي كان يقود سورية نحو المجهول، لأنه لم يترك للشعب خيارًا إلا التقدم إلى حالة اللاعودة. وكان تقدّمًا غزيرًا بالتضحيات.

دأب النظام السياسي في سورية على تعريف الثورة أو وصفها منذ بدايتها بأنها «مؤامرة خارجية» تستهدف سورية بسبب مواقفها «الممانعة» غير المنسجمة مع السياسات الغربية في المنطقة، متجاهلًا بذلك بُعدها الشعبي العفوي الأصيل ودوافعها المعروفة المتجذّرة في الواقع الاجتماعي والسياسي السوري، ومضامينها السياسية الثورية. لكن النظام تبنّى سياسة تهدف إلى القضاء على الثورة مبرّرة دعائيًا بهذه الرؤية. ومنذ أواسط شباط/ فبراير 2011، أي مباشرة بعد سقوط رئيسي تونس ومصر واندلاع الاحتجاجات في ليبيا والبحرين واليمن، طُلب إلى الأجهزة الأمنية أن تعمل أوقاتًا إضافية لرصد أي تحركات يمكن أن تتطور إلى احتجاجات واسعة. كما حاول النظام السياسي أن يظهر للأوساط المحلية والدولية أن الرئيس السوري يحظى بشعبية واسعة في بلده على خلاف الأنظمة العربية المخلوعة، إذ خرج بشار الأسد في 15 شباط/ فبراير 2011 إلى الجماهير بعد الصلاة في الجامع الأموي التاريخي في وسط دمشق بمناسبة عيد المولد النبوي الشريف[5]. وتعبيرًا عن الثقة بالنفس، ألغت الحكومة السورية في 8 شباط/ فبراير 2011 الحجب عن أربع خدمات حاسوبية مهمّة كانت محظورة في سورية، وهي مواقع «اليوتيوب» و«الفيسبوك» و«بلوغر» و«مكتوب بلوغ». وأرادت الحكومة السورية البرهنة بذلك عن الثقة بينها وبين المواطنين بعد امتناع المواطنين عن التجاوب مع دعوة الخامس من شباط/ فبراير للخروج في تظاهرات ضد نظام الحكم[6]. ومع ذلك، قامت الأجهزة الأمنية باستدعاء بعض رموز المعارضة (عارف دليلة وميشيل كيلو

(5) «شارك في الاحتمال بذكرى المولد النبوي الشريف.. الرئيس الأسد يُحيّي عشرات آلاف المواطنين المحتشدين لتهنئته بالعيد.. ويؤدي صلاة الظهر في جامع بني أمية الكبير،» الثورة، 16/ 2/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=238921120201102160305 48>.

(6) «بعد الفيسبوك واليوتيوب... Blogger «البلوج»، أيضًا خارج المواقع المحجوبة في سورية،» (دي برس (موقع إلكتروني)، 8/ 2/ 2011): <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=73508>.

ومـازن عـدي وأكرم البني وحازم نهـار) وأبلغهم رئيـس فرع الأمـن الداخلي، حافـظ مخلـوف، أن القوى الأمنيـة تتبّعت دعوات الفيسـبوك التـي تحض على الخروج في تظاهرات، ووجدت أن مصدرها إسـرائيلي، ولذلك سـوف تتعامل السـلطة مع من يتفاعل مـع تلك الدعـوات على أنـه «متعاون مع إسـرائيل»[7]. وكان ذلـك تهديدًا مباشـرًا لرموز المعارضـة بأن كل من يتجـاوب مع مثل هذه الدعوات سـوف يُتّهم بالعمالة لإسـرائيل، ومؤشـرًا مبكرًا على نيّات السـلطات السـورية منذ مرحلة ما قبل الثـورة، أنها تنوي تلفيق التُهم، وأنها سـوف تتعامل مع أي حراك شعبي على أنه مؤامرة خارجية، بل تعاون مع العدو.

يُدرك النظام السـوري مثل غيره أن الثورة لا تنشـأ بقرار حزبي أو شخصي، وإنمـا من حالـة احتقان في أوضـاع اجتماعية واقتصادية وسياسـية سـائدة. وبعد ثورتي تونس ومصر صدرت تعليمات إلى الوزراء بأن يصغوا لشكاوى المواطنين، كما أبدى المسؤولون المحليون اهتمامًا غير معتاد بالاحتياجات الشعبية. وحاول النظـام أن يُلبّي حاجـات المواطنين واسـتيعاب المناطق التي تتوافـر فيها القابلية للثورة جـراء الأوضاع الاقتصادية والرابطة الأهليـة التضامنية. ففي محافظة درعا الجنوبية، على سـبيل المثـال، قام ممثّلـون عن الحـزب والدولة بزيـارة قرى لم يكونوا قد زاروها من قبـل، حيث وعدوا بتقديم بعض الخدمـات العامة[8]. وفي السـابع من آذار/ مارس 2011 وضع الرئيس بشـار الأسد بنفسـه حجر الأساس لمشروع جـر مياه نهر دجلـة في قرية عين ديـوار في منطقة المالكيـة في محافظة الحسـكة[9]. كما زار وعقيلته بعد أسـبوع من ذلك التاريخ قرى فقيرة في محافظة السـويداء (الخالديـة والبثينة والحقـف والسـالمية وداما وعراجة) ووعـد أهاليها

(7) مقابلـة شـخصية أجراهـا الباحثان فـي المركـز العربـي للأبحاث ودراسـة السياسـات حمزة المصطفى ونيروز ساتيك مع حازم نهار في الدوحة بتاريخ 15/ 8/ 2011.

(8) مجموعة الأزمات الدولية، «الاحتجاجات الشـعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (VI): ثورة الشـعب السـوري ذات الإيقاع البطي،» (تقرير الشـرق الأوسـط؛ رقم 108، دمشـق؛ بروكسـل، 6 تموز/ يوليو 2011)، ص 6.

(9) «وضـع حجـر الأسـاس لمشـروع جـرّ ميـاه دجلـة إلـى الحسـكة.. الرئيس الأسـد لوجهـاء الحسـكة وفعالياتهـا: المنطقـة الشـرقية ستشـهد عنايـة كبيرة لتحسـين أوضـاع الأهالـي فيها،» **الثـورة**، 8/ 3/ 2011، علـى الموقـع الإلكترونـي: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=66302567420110308021828>.

بتنميتها[10]. وجرى تأجيل بعض خطط التحرير الاقتصادي وقراراته بما في ذلك فرض ضريبة القيمة المضافة ورفع الدعم عن «الفيول»، وسُحِبت المسوّدة الأخيرة للخطة الخمسية للأعوام 2011 - 2015 من التداول خشية أن يُسهم محتواها الذي يتضمن مزيدًا من إجراءات لبرلة الاقتصاد إلى تفاقم الاحتقان الشعبي[11].

أما على المستوى السياسي، فلم تقدم الحكومة السورية على أي مبادرة توحي بنيّتها الإفساح في المجال للانفتاح السياسي. وبعدما أصدر الرئيس في 7 آذار/ مارس 2011 عفوًا عامًا عن المعتقلين السياسيين، عاد وسحب المرسوم. ويستدل على ذلك من حذف وكالة الأنباء الرسمية «سانا» المرسوم بعد نشره بنحو ثلاث ساعات[12]، ليقتصر العفو على مرتكبي الجرائم الصغرى ومن هم فوق السبعين. وفي هذا السياق أفرج حينها عن المعتقل السياسي هيثم المالح بسبب عمره المتقدم[13]. واللافت أن الوكالة نفت خبر المرسوم الأصلي متذرّعة بأن «عملية فبركة حصلت باستخدام أحد برامج تصميم الصور، وأن موقعها استُخدم في نشره لإعطائه صفة الصدقية»[14].

---

(10) «ضمن مشروع تنموي متكامل لتنمية المناطق الريفية.. زيارة الرئيس الأسد إلى السويداء بعيون مواطنيها: التفاتة كريمة تجاه شعبه الذي يحبه ويرتبط به وجدانيًا،» **الثورة**، 15/ 3/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName= 88694451520110315025634>.

(11) مجموعة الأزمات الدولية، «الاحتجاجات الشعبية،» ص 6.

(12) مقابلات شخصية مع عدد من المثقفين السوريين والعاملين في مجال الإعلام أجراها الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات نيروز ساتيك في دمشق في أواخر عام 2011. انظر أيضًا: «سانا تنشر خبرًا عن مرسوم رئاسي يقضي بالإفراج عن المعتقلين السياسيين ثم يسحب بعد 3 ساعات من نشره، لتعود و تنفي الخبر متأخرة،» (حزب الحداثة (الموقع الإلكتروني)، 8/ 3/ 2011): <http://www.hadatha4syria.de/2010-07-08-20-03-56/1813--3-.html>.

كما أوردت وكالة سانا تصريحًا لوزير الداخلية أكد فيه المباشرة في تنفيذ أحكام هذا المرسوم فورًا وتسليم المعتقلين لأهاليهم من سجني صيدنايا وعدرا بتاريخ 12/ 3/ 2011.

(13) «سورية: الإفراج عن هيثم المالح في إطار العفو الرئاسي العام،» (BBC عربي، 8/ 3/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/03/110308_ syriapardon_maleh.shtml>.

(14) «مصدر إعلامي: لاصحة لما نشرته بعض المواقع الالكترونية عن صدور مرسوم عفو زعمت أنه لمعتقلين سياسيين،» **الثورة**، 11/ 3/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra. alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=18314334201103110l5225>.

أجمل رئيس الوزراء السوري السابق، رياض حجاب، في شهادته أمام المؤلف وفريق «المركز العربي للأبحاث» وضع النظام السياسي في مرحلة ما قبل الثورة كما يلي: «تنبّه النظام السياسي إلى موجة التغيير التي تعصف بالوطن العربي ابتداءً من الثورة التونسية، وازداد قلقًا بعد الثورة المصرية. ولذلك لفت نظر المسؤولين الحكوميين إلى ضرورة الاستجابة لمطالب المواطنين. ولكن تقدير الأجهزة الأمنية كان متفائلًا لاعتبارات تتعلق بدور الجيش في عملية الحسم في كل من مصر وتونس، إضافة إلى شعبية الرئيس في الشارع السوري. أما القيادة القُطرية لحزب البعث فشكّلت لجنة لدراسة عملية الإصلاح في سورية. وقررت تسريع وتيرة الإصلاحات وتطبيق قرارات المؤتمر القُطري العاشر في عام 2005، ومنها إصدار قانون للأحزاب وتغيير الحكومة والتواصل مع المواطنين بشكل أوسع، وإعادة النظر في النتائج السلبية للسياسات الاقتصادية واتفاقيات التجارة الحرة، خصوصًا مع تركيا. لكن فترة التقويم والدراسات المتاحة كانت قصيرة، أي قبل أقل من شهرين من بداية الثورة السورية»[15].

راوح تقويم النظام للثورة بين اتهامها إعلاميًا في عملية فبركة عن سبق الإصرار والترصّد بأنها نتاج مؤامرة خارجية، والقناعة الداخلية بأن أسبابها ودوافعها مطلبية عادلة، وبالتالي فإن حل المشكلة يكمن في تلبية بعض المطالب المُلحّة للناس. لكن لم يخطر في بال النظام، ولا يمكن أن يخطر في باله، أن المشكلة هي النظام السياسي الأمني، أي هو ذاته.

غالبًا ما اتهم النظام خصومه السياسيين بالتعاون مع العدو الصهيوني، أو أميركا، أو البعث العراقي، أو «الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية»، هكذا دفعة واحدة وبشكل عام. وكانت هذه التهمة حاضرة ضد جميع من انتقده. وجعلت هذه التهمة الحاضرة ضد وطنيين وقوميين وإسلاميين عداءه لإسرائيل

(15) مقابلة شخصية أجراها باحثو المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مع رياض حجاب في الدوحة في 12/ 3/ 2013. والدكتور رياض حجاب هو رئيس الوزراء السوري السابق المنشق عن النظام.

موضع شك. فهو يستسهل استخدام الموضوع أداتيًا بشكل يثير الشبهة في مدى عدائه لإسرائيل حقًا وأهمية فلسطين له، فيما يتجاوز استخدامها (ضد الفلسطينيين أنفسهم في كثير من الأحيان). وفي حالة الصراعات الطويلة والمهمة ضد خصوم النظام السياسيين تنظّم حملات ومحاضرات وشهادات واستكتابات وندوات تلفزيونية لـ «إثبات» عمالة الخصوم لطرف خارجي، وتنسج روايات وقصص خيالية في مطابخ الافتراءات المخابراتية من دون دليل ولا إثبات، وتوزع عبر شبكات إعلانية موالية في صحف ومواقع، مثلما حصل في حالة الصراع مع الإخوان المسلمين في حماة، أو كما في حالة الصراع مع «حركة فتح» في لبنان، وفي حالة الثورة الحالية. وهنالك عدد من الكتّاب والصحافيين من أتباع النظام، خصوصًا في سورية ولبنان، وفي دول أخرى مثل الأردن أيضًا، يستدعون للقيام بدور المحللين والمروّجين عند الحاجة. وعادة ما يكون المتضرّر الرئيس في هذا السياق هو الطرف الذي تستهدفه حملة التحريض، أما المتضرر على المدى البعيد فهو القضايا التي يجري الحديث عنها مثل القضية العربية، وقضية فلسطين، والعداء للاستعمار، إذ تربط في ذهن ضحايا هذا التحريض ومن ينفرون منه بعملية الكذب والدجل هذه.

الحقيقة هي أن النواة الصلبة في النظام كانت تُدرِك منذ البداية أن المشكلة بالنسبة إلى الناس هي النظام ذاته. ومع أنها تعاملت مع الثورة إعلاميًا كأنها قضية مؤامرة، إلا أنها عبّرت داخليًا عن «الرغبة في تلبية بعض المطالب الحارقة» (تسمّى هذه في لغة النظام رغبة في الإصلاح، وهي ليست كذلك، إنها رغبة في تسكين بعض الألم لاحتواء الاحتجاج، من دون إجراء إصلاح). لكن استخدام القوة كان استراتيجية النظام الرئيسة في التعامل مع الاحتجاج الشعبي، لأن هدف الثورة هو إسقاط النظام. وتعتقد نواة النظام الصلبة أن هذه هي رغبة الناس الحقيقية حتى لو لم يعبّروا عنها، وحتى لو لم يدركوها. لذلك تعامل الأسد مع التظاهرات السلمية بقتل المتظاهرين بالنار الحي، حتى قبل أن يُرفع شعار إسقاط النظام. ولم تُعر هذه القوى المركزية في داخل النظام الدعاية الرسمية الإعلامية و«الرغبة في تلبية المطالب الحارقة» أهمية كبيرة. وعندما سمحت لآخرين أن يقوموا بها، فإنما كانت كمن يفسح في المجال لإثبات وجهة نظره، أي كمن

يريـد أن يثبت أن المتظاهرين (ومن يقف خلفهم) لا يسـتجيبون لهذه المبادرات لأن الهـدف الحقيقي هو إسـقاط النظام، وحوّلـوا هذه المقولة إلـى نبوءة تحقّق ذاتها بالقمع، وبإطلاق النار، واعتقال قادة المتظاهرين وتعذيبهم.

قرر النظام عـدم التراجع أمـام المطالب. وعندما أصبح شـعار الاحتجاج إسقاط النظام اعتبر الموضوع حربًا مفتوحة. ولا شك في أنه قرر أولًا أن يُحوّلها إلى حرب، ثم أن ينتصر في هذه الحرب، أو على الأقل أن يخرج باعتباره طرفًا قويًا في تسـوية مقبلـة. وفي ما عدا اسـتخدام العنـف كان هدفـه تحويل صورة الطرف الآخـر من ثوار مدنيين من أجل الديمقراطية إلى «إرهابيين إسـلاميين»، ثم إلى «تكفيريين» بحيث يمنع قيام تحالـف دولي داعم للثورة، وبحيث يفكك الجبهـة الداخلية للثـورة بتنفير الناس منها. ولا شـك في أن نمـوذج الاحتراب الأهلي فـي الجزائر بعد عام 1988 وخـروج حكم الضباط منها سـالمًا، لأنهم استخدموا القوة من دون روادع، ولأن المعركة كانت ضد «الإرهاب الإسلامي» منحـت النظام في سـورية بعض الأمـل في النجاح؛ هـذا على الرغـم من أن ما جرى في الجزائر لم يكن ثورة شـعبية، والثورة السـورية كانت ثورة مدنية حين قرر النظام مواجهتها بالقـوة، والتكفيريون الذين انضموا إلـى الثورة في مراحل متأخرة كانوا حتى في أوج قوتهم أقلية.

ثانيًا: الاستراتيجية الدعائية

علـى الرغم من معرفـة النظام السـوري الأسـباب الاقتصادية والسياسـية والاجتماعيـة التـي تدفع النـاس إلى الاحتجـاج، وعلـى الرغم مـن معرفته بأن قضيته الاسـتراتيجية الأهم هي التوافق مع أميركا على دوره في المنطقة، وعلى الرغم مـن عودته قبل الثـورة إلى تلمّس طرائق التفاوض مع إسـرائيل بوسـاطة تركية، إلا أنه تبنّى في دعايته فكرة اسـتهداف سـورية من الخارج بسبب موقفها الممانع، وفكرة الإرهاب الإسـلامي أيضًـا. ويركز النظام على فكـرة الممانعة، وعلـى الإرهاب الإسـلامي في الدعايـة المُقدمة إلـى الغرب، مُحـاولًا أن يُقبل في نـادي مكافحة الإرهاب في الغرب عبر التركيز علـى جبهة النصرة وتضخيم

دور السلفيين وغير ذلك[16]. وربما تُصدّق قلة من غير السوريين دعاية النظام بسبب انطلاء الدعاية في شأن المقاومة والممانعة، أو بسبب ظهور المعسكرات الإقليمية ذات الطابع الطائفي التي تُبنى على التعصّب لها، وليس على تصديق الكلام أو الثقة بمصدره.

أما في الداخل فليس النظام مهتمًا بأن تصدَّق دعايتُه بقدر ما هو مهتم بأن يتظاهر الناس بتصديقها، تمامًا كما كان النظام منذ عهد حافظ الأسد، مهتمًا بإنتاج حالة من النفاق والتظاهر بشعبية النظام أكثر مما كان مهتمًا بشعبيته الفعلية، ما يذكر بمقولة الطاغية الروماني كاليغولا: «ليكرهوا شرط أن يطيعوا». لم يستند النظام في سورية إلى كاريزما من أي نوع، ومع ذلك أصرّ على إضفاء هالة من التبجيل والتمجيد والتعظيم على الأسد الأب، من دون أن تكون لذلك فاعلية في إحداث هيمنة ثقافية على الشارع السوري. وقام النظام في سورية بشكل عام بتقليد الأنظمة الشمولية في بناء التماثيل وتنظيم المهرجانات وغيرها من دون نجاح يذكر، إذ بقي التقليد الرث واضحًا. حتى التماثيل البرونزية التي نسخت من التقاليد الستالينية والفاشية صنعت في سورية من الجبس والآجر وخرجت غير متقنة وقبيحة ومجوفة من الداخل.

وعلى الرغم من الفشل البيّن أصرَّ النظام السوري على الاستثمار في هذا المسعى، والتفسير بسيط هو أنّ النظام لا يُصر على إقناع الناس بسحر الكاريزما، فهذه لا يمكن إقناع الناس بها، لكنه يفضّل النفاق والكذب على عدم احترام الزعيم. فالنفاق والكذب دليلان على هيبة النظام والخوف منه، ولا يلبث أن ينشر المنافقون والخائفون الكذب والنفاق على المجتمع عمومًا ما يُساهم في إعادة إنتاج الخوف العمومي من النظام. «إن ظاهرة تقديس الأسد هي استراتيجية للسيطرة قائمة على المطاوعة بدلًا من الشرعية. وينتج

(16) في أثناء تحرير هذا الكتاب ألقى بشار الجعفري كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 أيار/ مايو 2013 بذل فيها جهدًا مكثفًا لإثبات أن سورية تحارب الإرهاب، وأن هذا هو الموضوع. وذكر في ما ذكر من أدلّة أن الثوار قاموا بحرق كنيس يهودي تاريخي في ريف دمشق بعد نهبه وبيع محتوياته.

النظام المطاوعة من خلال المشاركة الإجبارية في أشكال الامتثال الزائفة الجلية لأولئك الذين يخترعون هذه المظاهر ولأولئك الذين يستهلكونه»[17]. والمطلوب هنا هو، باختصار، الامتثال بغض النظر عن دوافع هذا الامتثال لخوف أكَان أم لمصلحة أم لغيرها. وما دام الكذب مُتاح لهذا الغرض فهو ينطلق من هنا ولا يعرف حدودًا، ليصل إلى حد العبث. ولا ضرر ولا ضرار في أن يبدو الكذب فاضحًا، أو أن يناقض نفسه. فليس هدفه الاقناع، بل إن الكذب ظاهرة مرغوبة ما دام تعبيرًا عن الامتثال والطاعة. فالتظاهر بالحب أهم من الحب ذاته لأنه يقوم على الخوف. ومن نصائح مكيافيللي التي تبعها الأسد (سواء قرأه أم لا) النصيحة التالية: من الأفضل للأمير أن يكون مُهابًا على أن يكون محبوبًا. التظاهر بالحب هنا إظهار للخوف وتثبيت للهيبة. وإضافة إلى ذلك لمن المؤكد أن الأسد اهتم بوضعه في الجيش والأمن أكثر من شعبيته في الشارع، تمامًا على طريق نصائح مكيافيللي للأمير: «صداقة الجنود المسلّحين أفضل من صداقة الشعب الأعزل».

انتشرت ظاهرة البيعات للأسد أو قسَم البيعة بعد هزيمة الإخوان في حماة في عام 1982، واتخذت شكل إعلانات في الصحف ورسائل موجّهة إلى الرئيس وملصقات وشعارات، ثمَّ أخيرًا ظاهرة توقيع الشبان بالدم على رسائل البيعة. وشُيّدت النُصُب التذكارية والتماثيل في تمجيد الأسد. وكانت ظاهرة تمجيد الأسد قد بدأت منذ مرضه ومحاولة أخيه، رفعت، الاستيلاء على السلطة[18]. وما لبثت أن ظهرت أيضًا ظاهرة تقديس باسل الأسد بعد وفاته في عام 1994، ففي ما عدا مهرجانية التشييع، ومشاركة وفود المحافظات ومسؤوليها الحكوميين والحزبيين جميعهم، أطلق اسم باسل الأسد على عدد من الساحات والمعاهد، وبُنيَت له التماثيل وهو يمتطي الحصان، ما خلق الانطباع عن وجود عائلة مقدّسة في سورية. ولم يكتف النظام بالهتافات والأهازيج والصور والتماثيل والمسيرات

(17) ليزا وادين، **السيطرة الغامضة: السياسة، الخطاب، والرموز في سورية المعاصرة**، ترجمة نجيب الغضبان (بيروت: دار الريس، 2010). وتشرح وادين هذه الظاهرة بإسهاب على طول صفحات هذا الكتاب.

(18) المصدر نفسه، ص 116.

وغيرها بل أصرَّ على صدور كتب تنظّر لمفهوم البيعة والعطاء أيضًا[19].

بين الامتثال والطاعة من جهة، وعدم التصديق من جهة أخرى، يوجِد الإنسان لنفسه آلية تساعده في الاستمرار والحياة؛ ومن الآليات الأكثر توفيقًا بين التناقضات آلية السخرية والضحك والنكات التي تؤلّف عن النظام وعبادة النظام والخضوع له، بما في ذلك السخرية من الذات. فبدلًا من خداع الذات تمنح الكوميديات الإنسان إمكانية السخرية من الذات للعيش مع التناقض بين القناعة والسلوك. وهي ليست حاجة إنسانية عند الإنسان كي يستمر بالنفاق فحسب، وإنما هي فسحة يتركها النظام له ليفعل ذلك، بل قد يساعده في هذا عبر التسامح مع الكوميديا النقدية في بعض الحالات، إلا إذا مسّت مقدّسات مثل الرئيس وغيره. فالكوميديا النقدية لم تكن مصدر إزعاج للنظام بقدر ما كانت آليةَ بقاءٍ مسموحًا بها، ليس للتنفيس فحسب كما يُروّج عنها بعض منتقديها، بل كي يتمكّن الإنسان من العيش مع تناقضاته، باعتبارها أسلوبًا للتعايش بين شخصية الإنسان الخاصة، وشخصية الإنسان العمومية القائمتين في ذات المواطن. وأقصد بالإنسان العمومي ذلك الذي يُظهر في العلن، بما في ذلك ما يُظهِر من آراء ومشاعر وولاءات أمام الناس، أما الخاص فهو ما يؤمن به ويشعر به فعلًا، ولا يظهره للناس أو يظهره لمن يثق بهم.

لم يتمكن النظام من تحقيق هيمنة ثقافية تُغنيه عن الاستخدام المتواصل للعنف. وكما هو معروف، ميز غرامشي بين السيطرة بالقوة والهيمنة الثقافية. لكنني أشعر بالحاجة إلى إضافة تعبير ثالث خاص بالاستبداد، وهو اضطرار الناس لـ «الاعتراف بالخوف»، أو«المجاهرة بالرعب»، أو إجبار الناس على «استعراض الجبن»، و«التباهي بالتخلي عن شجاعتهم». وهي أنماط سلوكية

(19) كأمثلة لذلك كتاب حمدان مكارم وتوفيق كُتّاب، **مسيرة الوفاء والعطاء**، وهو كتاب ينظّر لمفهوم البيعة ويظهرها بالصّور، هذا فضلًا عن الكتب الأكثر من أن تُحصى التي تشرح «فكر الأسد» وتتغنى بـ «بسالته» و«رجولته» وغيرها. وهناك كتاب هاني خليل المعنون بـ: **حافظ الأسد: الأيديولوجية الثورية والفكر السياسي**، وكتاب **حافظ الأسد: الدولة الديمقراطية الشعبية**. والأغرب هو كتاب لشخص اسمه عزت السعدني عنوانه **باسل في عيون المصريين**، وهو كتاب عن باسل الأسد صدر في القاهرة في عام 1995، ويتضمن فصلًا مخصصًا لبشار الأسد بعنوان: بشار الأمل.

تحكمهـا ديناميات التمثّل والاستبطان الظاهريـة المنافِقة اتقـاءً للعقاب، وجلبًا لـ «المثوبـة»، أو دفعًا للمضـرّة، وهي ديناميات المُـرَاءاة و«الـولاء المنافق» في النظم التسلطية.

لا يجـوز هنا أن نخلط بين هذا النمط من السـيطرة الثقافية بقوّة التخويف والإرهـاب، والهيمنة الثقافية التي تنتـج توافقًا اجتماعيًا يبـدو طبيعيًا أو منطقيًا. صحيح أن هنالك في الحالتين سـيطرة لثقافةٍ ما أو تسـييدها، لكن تسييد «ثقافة النظـام» بالقوّة والتخويـف لا تُغني عن اسـتخدام العنـف والقوّة كمـا في حالة الهيمنـة الثقافية بـل يقوم عليها، لكن الخـوف والنفاق يجعلانه قـادرًا في بعض الحالات على التلويح بها من دون استخدامها. والتلويح بها يتطلّب استخدامها في حالات معينة وبشـكلٍ ثابـت، ومن دون تبريرٍ واضح، كـي يتذكّر الجميع ما يحتمـل أن يتعرّضوا له إذًا لـم ينافقوا أو يكذبوا. وبالتالـي يُصبح من الضروري إظهار الجبن، وعرض حالة الخوف.

دأب النظام السياسـي السـوري منذ بداية الثورة على بث روايات مختلفة تناقـض ما يجـري علـى أرض الواقع، مسـتغلًا عدم وجـود إعـلام محايد ينقل الحـوادث على حقيقتها. بـدأت تلك الحملة بإطلاق وصف «المدسوسـين» أو «المندسّين» على التظاهرات السـلمية منذ اعتصام وزارة الداخلية في 16 آذار/ مارس 2011 للمطالبة بالعفو عن المعتقلين السياسـيين. هكذا وصفت صحيفة **الثـورة** الاعتصـام: «لـدى مراجعـة بعض الأهالـي لتقديـم طلبات خطية بشـأن ذويهم الموقوفين بجرائم مختلفة حاول بعض الأشخاص المدسوسين استغلال الموقـف والدعوة للتظاهر مـن خلال إطلاقهم بعض الشـعارات التحريضية في منطقـة المرجة بدمشـق التي تزدحم بشـكل طبيعـي بالمواطنيـن، حيث تصدى لهم أصحاب المحلات التجارية الموجودة بالمنطقة والمواطنون بشـكل عفوي وردّدوا شـعارات وطنيـة مُعبّرين عن رفضهـم محاولات بـث الفوضى والعبث بأمن الوطن»[20]. لنلاحظ أن صحيفة **الثورة** تدّعي ليس أن المتظاهرين الشجعان

---

(20) «الداخليـة: مدسوسـون اسـتغلوا مراجعـة ذوي الموقوفيـن بجرائـم لإطـلاق شـعارات تحريضية،» **الثورة**، 17/ 3/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=27617284201103170209 53>.

مندسون فحسب، بل إن «المواطنين» تصدّوا لهم بالهتافات أيضًا. وعلى عكس الواقع تمامًا، غالبًا ما يكون من يتصدى للمواطنين المحتجين أشخاص دسّهم النظام، أو رجال أمن بلباس مدني.

عندما انطلقت الانتفاضة الشعبية في درعا قام الإعلام الحكومي بتوصيف ما يجري من قمع للاحتجاجات بأنها من فعل «مدسوسين» أيضًا: «بعض الأشخاص المدسوسين يقومون بجولات على عدد من المراكز الأمنية والجهات الأخرى منتحلين صفات شخصيات أمنية وضباط رفيعي المستوى ومدّعين أنهم يحملون توجيهات صارمة إلى عناصر الشرطة باستخدام العنف والرصاص الحي لاستهداف أي تجمع مشبوه»[21]. وبدت الفبركة هنا واضحة وسطحية، لأن من غير الممكن في سورية حتى تخيل جولات لمدنيين ينتحلون صفة ضباط ويحملون أوامر إلى الجهات الأمنية. ومنذ تلك الأيام ظهر الإهمال وعدم الإتقان واضحًا في فبركة الشائعات، وعدم العناية كي تبدو صحيحة.

يرمي الاستمرار في بث الكذب المفضوح وغير المُتقَن في رأيي إلى ثلاثة أهداف ودوافع:

الأول، إن تصديق الكذب حتى لو كان تصديقًا مفتعلًا، أي تظاهرًا بالتصديق، هو علامة على الولاء. فعلى المواطن أن يتظاهر بتصديق ما يُكتَب أو يُبَث في وسائل الإعلام الرسمية حتى لو لم يصدقه. فحتى التظاهر بالتصديق، ولا سيما الجماعي منه، هو علامة ولاء مهمة، أو علامة خوف. والأمر سيان بالنسبة إلى نظام مستبد.

الثاني، إن هدف الدعاية الرسمية في مثل هذه الحالات هو أن يختلط على الناس الحقيقة والكذب، كأنهما روايتان متساويتا القيمة، والفارق أن إحداهما تخدم الوطن والثانية تخدم الأعداء.

---

(21) «مدسوسون يجولون على مراكز أمنية وجهات أخرى مدعين حمل توجيهات للشرطة باستخدام العنف،» **الثورة**، 21/ 3/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=67057835620110321012644>.

الثالث، ليس الهدف من الكذب الإعلامي في هذه الحال إقناع الناس بصحة الرواية الرسمية، بل جعل الناس تشكك في روايات الآخرين.

بعد حوادث مدينة بانياس في منتصف نيسان/ أبريل 2011 التي تصدّر الشيخ أنس عيروط قيادة الاحتجاجات فيها، والقمع الوحشي لاعتصام حمص في 18 نيسان/ أبريل 2011 وما رافقها من دعوات إلى «الجهاد»[22] التي لم تكن أكثر من تعبير حاد في رفض القمع الوحشي للاعتصام والرد عليه، أضفى النظام صفة جديدة على الاحتجاجات هي صفة «التنظيمات السلفية». إذ اتهم بيان وزارة الداخلية في 19 نيسان/ أبريل 2011 المجموعات «السلفية المسلّحة» بمقتل بعض الضباط والمدنيين في حمص[23]. بيد أن الأوساط الأهلية المحلية في حمص أكدت أن من قام ببعض هذه الأعمال هو «اللجان الشعبية» (المسمّاة شعبيًا بالشبيحة) في إطار حملة التجييش الطائفي، وبالتحديد في هذه المدة الزمنية (16 -19 نيسان/ أبريل 2011)[24]. نقول ذلك ونؤكد

---

(22) «قتلى بحمص وسوريا تتهم سلفيين»، (الجزيرة نت، 19/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/61DDFD7B-C501-4D66-AE41-7DBE218E8CBA.htm>.

(23) «أكدت أنها ستتعامل بحزم لفرض الأمن وملاحقة الإرهابيين أينما وجدوا.. الداخلية: ما شهدته أكثر من محافظة من قتل واعتداء.. تمرد مسلح تقوم به مجموعات سلفية،» **الثورة**، 19/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=448349115201104190059O9>.

(24) كان من غير الواضح أسباب مقتل العميد عبدو خضر التلاوي وولديه وابن شقيقه مع بعض التشويه في جثثهم في حمص. انظر: «يد الغدر والإجرام تفصح عن وجهها.. مجموعات مسلحة إرهابية تغتال ضابطًا وولديه وابن شقيقه وتمثل بجثثهم،» **الثورة**، 19/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=44836052620110419020537>.

فإن مقتل عقيد ورائد وعقيد طيار في الجيش السوري والمخترع السوري الشاب عيسى عبود في حيي النزهة والزهراء في حمص في 17 و18 نيسان/ أبريل 2011، جاء نتيجة سياسة التجييش الطائفي التي اتبعتها القوى الأمنية، مع العلم أنها اتهمت «الجماعات المسلحة» بقتل جميع هؤلاء. انظر: «مجموعات مسلحة في حمص تهاجم قسمي شرطة البياضة والحميدية وتجرح 6 من عناصرهما.. تشييع الشهداء العقيد خضور والمساعد محرز والمجند الدبكو الذين استهدفهم رصاص الغدر،» **الثورة**، 20/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=66278811020110420012721>.

روّجت القوى الأمنية في حيي النزهة والزهراء أن أهالي باب السباع سرقوا سيارة عسكرية، وأنهم =

أن نيسـان/ أبريل 2011 لم يخلُ من أعمال انتقام متبـادل ذات طابع طائفي في حمص وبانياس.

منذ بدأ تسـرّب صور القمع ضد الاحتجاجات الشـعبية، دأب النظام على اتهام وسـائل الإعلام العربية والدولية بفبركة الصـور ومقاطع الفيديو التي تنقل الحوادث في سـورية في إطار «المؤامـرة الكونية» التي تواجههـا. لكن الحقيقة أن الإعلام الرسـمي السـوري، بتوجيه من الأجهـزة الأمنية، هو مـن بدأ أعمال الفبركـة واختلاق حوادث غير حقيقية، حيث عرض التلفزيون السـوري في 26 آذار/ مـارس 2011 مقابلـة مع مواطن مصـري «من حاملي الجنسـية الأميركية ويعمل في سـورية اعترف بأنه زار الكيان الإسرائيلي سـرًا وأنه يتلقى أموالًا من الخارج لقاء إرسال صور ومقاطع فيديو عن سـورية»[25]. ثم ظهر هذا المواطن بعد أشهر عدة في مقابلة تلفزيونية على إحدى القنوات المصرية شرح فيها كيف تـم إجباره علـى الإدلاء بهذه التصريحات بعـد اعتقاله في الجامـع الأموي بعد حملة الاعتقالات التي تلت تظاهرات 25 آذار/ مارس في دمشق[26]. وفي إطار

= ينـوون مهاجمة الأهالي في الأحياء ذات الأغلبية العلوية. وبالفعل هاجمت سـيارة هذه الأحياء، وأطلقت النار على المارة في شـارع اسـكندرون، ما أدى إلى مقتل العقيد معين محلا وجـرح 3 آخرين، كما ذكرنا في ملاحظة سـابقة. بينما قتل الرائد إيـاس حرفوش عند دوار حي النزهة بعد إطلاق النار عليه من سـيارة مارة. وخلال محاولة إسعافه بالسيارة إلى المستشفى لاحظت اللجان الشعبية السيارة مسرعة ولم تتوقف، فأطلقت النار عليها، ما أدى إلى مقتله وجرح المسعف. أما المخترع عيسى عبود (من الطائفة العلوية وهو يبلغ 27 عامًا من حي النزهة في مدينة حمص) فقتل على حاجز للجان الشـعبية (الشبيحة) بعد أن طلبت منه التوقف على الحاجز ولم يستجب لذلك. والأمر نفسـه تكرر مع العقيد الركن محمد خضور، إضافة إلى تشويه جثته في شـارع الأناقة في كرم اللوز (محمد صالح، مقابلة شـخصية أجراها معه باحثو المركز العربي في اللاذقية في 30/ 11/ 2011). وفي هذا السـياق يجري تمويه القتل الخطأ بتشويه الجثة ليظهر كأنه فعل قتل عن سـبق إصرار المجموعات السـلفية، أو علـى خلفية طائفية والدليل هـو التمثيل بالجثة. وهكذا يتم تحقيق غايتين: اتهام الطرف الآخر بالقتل وتعبئة العواطف ضده بسبب التمثيل بالجثة.

(25) «خيـوط الفتنـة والاسـتهداف الخارجي تتكشـف.. مصري يحمـل جنسـية أميركية: زرت إسـرائيل.. وأتلقى أموالًا مقابل إرسال صور وفيديـو،» **الثورة**، 27/ 3/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=66908679020110327025021>.

(26) يبيـن مقطع الفيديو فـي المقابلـة التلفزيونية التي أجراها الإعلامي المصري باسـم يوسـف في قناة أون تي في مع المواطن محمد رضوان الذي ظهر على شاشـة التلفزيون السـوري كأحد «أدوات المؤامرة»، انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=J6-4OkcWbZ0>.

حملته الإعلامية التي تدّعي وجود مسلحين بين المحتجين كمبرر لإطلاق النار على التظاهرات السلمية، عمل التلفزيون السوري في 8 نيسان/ أبريل 2011 على تجنيد بعض الأشخاص وصوَّرهم على أنهم مسلحون يطلقون النار في درعا على قوات الأمن[27]. وكان ذلك الشريط من علامات الدعاية السورية الفارقة، حيث ظهرت مجموعة رجال تطلق النار بقوة وكثافة في ما يشبه عملية القنص ضد هدف مجهول، وكانت عدسة التلفزيون السوري على مقربة منهم. وكانت تلك محاولة مبكرة مستميتة من النظام لإثبات أنه يواجه مسلحين في مرحلة التظاهرات السلمية التي كان يحصدها بالرصاص.

لم يسمح النظام السوري لوسائل الإعلام العربية والأجنبية بدخول سورية وتغطية وقائع الثورة حتى يُبقي على حالة التشكيك في الحوادث التي تنقلها وسائل الإعلام العربية المؤيدة للثورة، وكي يغطّي جرائمه في قمع التظاهرات. ولم يقدم على السماح لبعض وسائل الإعلام (المؤيدة له أو المحايدة) من دخول سورية إلا مع المبادرة العربية الأولى في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2011. كما عمل على ضرب صدقية وسائل الإعلام التي تُغطّي يوميات الثورة. ولذلك كان يستحضر «شهودًا عيانًا» في بعض الحالات يمجّدون الرئيس أو يشتمون وسائل الإعلام العربية أو بعض القادة العرب دلالةً على أن تلك القنوات لا تتمتع بالموضوعية في اختيار الأشخاص «لنقل الحوادث أو فبركتهم للقصص». وأحيانًا كان يعمد إلى عرض أشخاص على شاشة التلفزيون السوري بعد أن تكون صفحات الفيسبوك ووسائل الإعلام العربية تناقلت أخبار وفاتهم على أيدي قوات الأمن (أحمد البياسي، زينب الحصني...)، أكانت القوى الأمنية هي من رتّبت القضية، أو كان الإعلان عن وفاتهم تسرّعًا من المعارضين عند ظهورهم في وسائل الإعلام.

(27) «اعتداءات على الأملاك العامة وحرق سيارات شرطة في محافظة حمص.. 19 شهيدًا و75 جريحًا من الشرطة والأمن وإصابة عدد من المواطنين بنيران مجموعات مسلحة في درعا،» **الثورة**، 9/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=88056271820110409002104>.

لم يكن هدف النظام السياسي جراء هذه الادعاءات اقناع الشعب السوري بوجهات نظره في رواية الحوادث، وإنما الهدف هو أن يصعِّب على الناس تمييز الحقيقة من الكذب لكثرة التفصيلات والروايات والشائعات التي ساهم في نشرها، وخلق حالة نقاش أو جدال عن الثورة ونتائجها التي يمكن أن تكون كارثية، ولذلك كان يركّز في خطاباته على مفردات مثل (الأمن والفتنة الطائفية والسلفية وتصدى أصحاب المحلات التجارية للمتظاهرين... إلخ) كي يترسّخ انقسام المجتمع السوري في الأذهان.

تعامل النظام السوري مع الشعب على أنه مقسّم إلى فئات لها مطالبها، لا باعتباره شعبًا يهدف إلى تحقيق الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ولذلك نجد أن الرئيس السوري كان يستقبل وفودًا من أهالي دوما ودرعا وحماة من منطلق أن لهم مطالب خاصة لمجتمعهم المحلي. وحتى في حالة الإصلاحات السياسية أو الدعوات إلى الحوار كانت هذه الشؤون تتخذ أبعادًا فئوية مثل إصدار الرئيس بشار الأسد مرسومًا في 7 نيسان/ أبريل 2011 يقضي بمنح المسجّلين في سجلات أجانب الحسكة الجنسية العربية السورية[28]، أو دعوة قادة الأحزاب الكردية في 4 حزيران/ يونيو 2011 للاجتماع إلى الرئيس السوري[29]، أو توجيه رسالة بطريقة غير مباشرة في 4 حزيران/ يونيو 2011 إلى المراقب العام السابق «للإخوان المسلمين»، علي صدر الدين البيانوني، من أجل لقاء الرئيس السوري بشار الأسد[30].

قصارى القول إن النظام السياسي حاول أن يصوّر الثورة على أنها أزمة مماثلة لأزمة الثمانينيات (حماة وما قبلها وما تبعها من صراع مع حركة الإخوان

---

(28) «إعفاء محافظ حمص من مهمته.. الرئيس الأسد يصدر مرسومًا يقضي بمنح المسجلين في سجلات أجانب الحسكة الجنسية السورية،» **الثورة**، 8/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=66611471720110408004213>.

(29) «الرئيس الأسد يعتزم الاجتماع بقيادة الأحزاب الكردية»، (دي برس (موقع إلكتروني)، 6/ 4/ 2011): <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=85907>.

(30) مقابلة شخصية أجراها باحثون من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مع علي صدر الدين البيانوني في الدوحة بتاريخ 7/ 10/ 2012.

المسلمين) من خلال التركيز على أن قوات الأمن تواجه حركات مُسلّحة مُنظّمة، أو استحضار حوادث من ستينيات القرن الماضي وثمانينياته عبر التركيز على صور الجثث المشوّهة خصوصًا مع استحضار خطاب «المجموعات السلفية» في منتصف نيسان/ أبريل في حالتي بانياس وحمص ليوحي أن البديل من النظام القائم هو فقدان الأمن والفتنة الطائفية والتشدد الإسلامي[31]. ولتحقيق هذه الأهداف جنّد النظام آلةً إعلاميةً لصوغها بوسائل وطرائق مختلفة ونشرها في وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي كي يوازي قوة الفاعل الجديد في المجال العام الافتراضي وصفحات الثورة السورية والقنوات الإعلامية الداعمة للثورات العربية. وحاول النظام السوري أن يُحاكي تجربة صفحات التواصل الاجتماعي باعتبارها وسيلة لنقل الأخبار، فأنشأ ما أُطلِق عليه اسم «الجيش السوري الإلكتروني» في بداية الثورة السورية، والغاية، بعباراته، التصدي لوسائل الإعلام العربية والغربية المنحازة إلى المجموعات الإرهابية التي قامت بقتل المدنيين والجيش العربي السوري وتدمير الممتلكات الخاصة والعامة[32]، وعمل على اختراق عدد من المواقع الإعلامية والصفحات المؤيدة للثورة السورية[33]، كما عُرف عنه نشر الشائعات

---

(31) تروي بعض الشخصيات المقرّبة من النظام السياسي أن غض النظر عن حالات تهريب السلاح إلى سورية في الأشهر الأولى من عمر الثورة السورية كان القصد منه توريط المحتجين بحمل السلاح كي يبرر النظام قمعهم وقتلهم، وترسيخ روايته بأنه يواجه حركات مسلحة منظمة. وفي إطار الحملة الإعلامية التي تحاول أن تصور الثورة على أنها أزمة مماثلة لأزمة الثمانينيات ركّزت قناة «الدنيا» غير الرسمية على مقتل المواطن نضال جنود الذي شوّهت جثته في بانياس في 10 نيسان/ أبريل 2011. انظر تقرير «الدنيا»، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=JgXiqleqL38>.

كما أورد الإعلام الحكومي حوادث تشير إلى تلك المرحلة، مثل إلقاء أهالي منطقة البرامكة القبض على شخص يحاول مهاجمة عدد من الطالبات المحجبات وينتزع حجابهن أمام كلية الهندسة المدنية، بينما كان شخص آخر يصوّر هذه المشاهد. انظر: «أهالي البرامكة يضبطون شخصًا يهاجم الطالبات المحجبات»، البعث (سوريا)، 11/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albaath.news.sy/user/?id=1108&a=98500>.

والجدير بالذكر أن هذه الأعمال كان يقوم بها رجال رفعت الأسد في الثمانينيات من القرن الماضي.

(32) للاطلاع على موقع الجيش السوري الالكتروني انظر: <http://syrian-es.org/>.

(33) «الجيش السوري الإلكتروني يتبنى ضربة «العربية» ويعلن حربًا مفتوحة،» (إيلاف (موقع إلكتروني)، 26/ 4/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elaph.com/Web/news/2012/4/731931.htm>.

والقذف والتشهير بالمعارضين السياسيين بقصد تشويه سمعتهم أمام الرأي العام السوري والعربي.

تولّت قنوات الإعلام السورية واللبنانية في حالة وسائل الإعلام التقليدية عملية بث دعاية النظام وتشويه خصومه بشكل مبرمج، ومنها قنوات لبنانية (إن بي إن والمنار وأو تي في) وتولت قناة «الدنيا» وصحيفة **الوطن** السوريتين وصحيفة **الديار** اللبنانية، وصحف ومواقع لبنانية وسورية أخرى، عملية فبركة الشائعات وقصص المؤامرات، وبث ما تسرّبه الأجهزة الأمنية السورية، هذا عدا شبكات الصحافيين المرتبطين بأجهزة المخابرات السورية والإيرانية والمرتزقين منها، والعاملين في صحف ووسائل إعلامية عدة. وأنشأت أجهزة النظام والمحسوبون عليها، قبل الثورة وبعدها، عددًا من المواقع الإلكترونية يصعب حصره، مثل موقع «الوحدة» (الذي أنشأه السفير السوري في الأردن بهجت سليمان)، وسيريانا وشام برس وعكس السير ودماس بوست، لتقديم تحليلات وآراء ذات مضامين اقتصادية ودولية واجتماعية تشكك في نتائج الثورة السورية، وتخدم السياق العام لمفردات النظام السوري ورواياته عن المؤامرة وتردد أكاذيبه وشائعاته بشكل شبه كامل. وساهم بعض أنصاره في صوغ شائعات وأكاذيب، وهو ما يسمى عادة بـ «التنظير» لدعاية النظام ضد الثورة، مساجلة مؤيدي الثورة وإثارة الشكوك فيهم، وطرح أفكار لم تخطر حتى في بال واضعي الدعاية الرسمية.

غيّر النظام وصفه للثورة والثوار بموجب حاجاته الدعائية الخارجية والداخلية حتى استقر في النهاية على وصفها بأنها جماعات تكفيرية وعصابات إرهابية. رددت وسائل الإعلام والدعاية الرسمية والأقلام المتحمسة لها أو المأجورة في خدمتها شعارات المرحلة الجديدة بشكل منظم. وفي المرحلة التي كانت فيها صورة الثورات العربية زاهية في الإعلام والرأي العام قبل بدء أزمات ما بعد الثورة في تونس ومصر اجتهد إعلام النظام كثيرًا ليثبت أن ما يجري في سورية ليس ثورة. ورافق ذلك «تنظير» مثير للاستغراب لما يجب أن تكون عليه الثورات. لكنه ما لبث أن تخلّى عن هذا الجهد وركّز على استثارة

المشاعر الطائفية، وتشويه صورة الثورة، واختزالها إلى جماعات إسلامية في أوصاف موجّهة إلى المخاوف الغربية. وفي المرحلة الأولى منذ بداية الثورة، وحتى نهاية نيسان/ أبريل 2011 كانت الرواية الرسمية تتهم « مندسين» بإطلاق النار على المحتجين وقوات الأمن معًا لتبرير إطلاق أجهزة الأمن النار على التظاهرات السلمية. وفي المرحلة الثانية كانت الرواية الرسمية تتحدث دائمًا عن «العصابات المسلحة». وظهر مصطلح الجماعات التكفيرية مرة واحدة في الإعلام الرسمي في نهاية نيسان/ أبريل 2011 بعد دعوات من بعض مساجد حمص إلى «الجهاد» في أثناء اقتحام الجيش السوري المدينة في 28 نيسان/ أبريل 2011، وفي أثناء عملية جسر الشغور في 6 حزيران/ يونيو 2011 أيضًا. وفي ما عدا ذلك كان الإعلام الرسمي يستخدم مصطلح «العصابات المسلحة» لتوصيف قمع المتظاهرين. أما في المرحلة الثالثة فراج مصطلح «التنظيمات الإرهابية» (أواخر عام 2011 - نهاية أيار/ مايو 2012). وبدأ هذه المصطلح يظهر في الإعلام الرسمي بعد التفجيرات الانتحارية التي بدأت في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2011 بانفجار سيارتين مفخختين استهدفتا إدارة أمن الدولة في كفرسوسة وفرع أمن المنطقة بالقرب من البرامكة. وأخيرًا في المرحلة الرابعة رست الدعاية الرسمية على «جبهة النصرة» و«تنظيم القاعدة» و«التكفيريين». ففي اليوم التالي لمجزرة الحولة في 25 أيار/ مايو 2012 قام مسلّحون معارضون بالهجوم على قرية الشومرية القريبة من الحولة وقتلوا عائلة تنتمي إلى الطائفة الشيعية. كما هاجم مسلحون قرية تلدو وقتلوا عائلة علوية فيها. واتهمت السلطة أول مرة تنظيم القاعدة بالقيام بهذه الجرائم. وبعد ذلك شاع مصطلح «القاعدة»، و«التنظيمات الإرهابية المرتبطة بها». وفي المراحل كلها ظل تصوير الدعم المتأخر لدول الخليج للثورة كأنه هو جوهر الثورة وسببها، واستمر تفسير الثورة باعتبارها مؤامرة قطرية تركية سعودية، وأدخلت أميركا وإسرائيل من حين إلى آخر باعتبارهما من المتآمرين بحسب اللغة وجمهور المتلقين، على الرغم من موقفيهما غير الداعم للثورة على أقل تقدير.

إن هذا التوجه لنشر تُهَم التآمر والعمالة للخارج، ونشر روايات التآمر والرشوة وقبض الأموال عن بعض الثوار يتلاءم تمامًا مع محاربة خصم سياسي والقضاء عليه، وليس محاورته من خلال الاعتراف بعدالة جزء من مطالبه ودوافعه الوطنية. وأثبت النظام باستراتيجيته الدعائية منذ اليوم الأول أنه ينوي الحفاظ على نمط الحكم الاستبدادي كله من دون نقصان، لأنه الإمكانية الوحيدة لتحكم فئة بعينها بقية المجتمع، ولتتعامل مع الدولة باعتبارها مزرعتها الخاصة. وتطلّب ذلك القضاء على الخصوم معنويًا وجسديًا، بقتل شخصياتهم وقتل شخوصهم. ومن هنا لم تعرف دعاية النظام الحدود، حيث توجّهت إلى الرأي العام العربي بادّعاء أن الثوار مدسوسون، وهم جزء من مؤامرة دولية وإقليمية للقضاء على نهج النظام الممانع. وتطلّب ذلك قدرًا كبيرًا من الكذب والفبركة. وفي المقابل، توجهت تلك الدعاية إلى الرأي العام الغربي بالادعاء أن نظام الحكم هو نظام علماني يُحارب سلفيين إسلاميين، وأنه جزء من الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتطلّب ذلك نوعًا آخر من الكذب والفبركة. ولم يأبه النظام بكم التناقضات، فالمهم هو تشويش الصورة في الشرق كما في الغرب، أما حسم المعركة فيكون بالقوة، وعلى الأرض، ويشمل ذلك إنتاج الفوضى، ثم إدارة الفوضى، وهذه لعبة يعرفها النظام ويُتقنها.

ثالثًا: التشخيص الفعلي والاستراتيجية

في بداية حوادث الثورة السورية كان ممكنًا التمييز بين جناحين في داخل النظام بحسب درجة التشدّد في التعامل مع الثورة (في البداية فحسب، ثم سيطر أقصى التشدّد خلال الثورة). لكننا نرجّح أن الأمزجة المختلفة في ما يتعلق بأسلوب التعامل مع الاحتجاجات لا تستحق أن تُسمّى أجنحة أو تيارات، ولا سيما أن القرار في النهاية موجود في يد شخص واحد يتلقّى تقارير ومعلومات من مصادر عدة، أهمها الأجهزة الأمنية. ولأننا في هذا الكتاب نجزم أن النظام أراد قمع الثورة إذا كان احتواؤها تحت سقفه غير ممكن من دون تلبية مطالبها، فإننا نفضل أن نسِمَ هذه التباينات التي ظهرت في البداية بمصطلح «ازدواجية الخطاب» عند النظام، الذي قد يُعبّر عن خلاف في الرأي في بعض الحالات،

لا أن نُسمّيها «أجنحة مختلفة». ويمكن استخلاص هذه الفرضية التفسيرية من الوقائع التالية:

- إن المسؤولين الأمنيين المتحالفين مع فئة رجال الأعمال الجدد هم من شكّل ميليشيات خاصة مأجورة وجنّدها وموّلها مهمتها الأساسية قمع التظاهرات[34]. وكان الرئيس يتعرض لانتقاد أفراد عائلته الضيقة عندما كان يقيل رؤساء الفروع الأمنية من أقاربه لإعطائهم أوامر بإطلاق النار على المحتجين[35]. ولا بدّ من التذكير هنا بأن النقد جاء على مجرد إقالتهم وليس محاسبتهم أو معاقبتهم، لأنه لم يعاقب أحدًا منهم.

- مُعاقبة المحتجين بعد أي تظاهرة ترفض خطابات الرئيس بشار الأسد؛ حيث لوحظ أن قوى الأمن كانت تمتنع عن استخدام القوة المفرطة ضد المحتجين قبل أي خطاب للرئيس الأسد، وذلك منعًا لإثارة مزيد من الاحتقان. وحصل في «جمعة الإصرار» في 15 نيسان/ أبريل 2011 حين امتنعت قوى الأمن عن إطلاق النار على المحتجين، ولم يقتل أي مواطن في أنحاء سورية كلها على الرغم من محاولة المحتجين في ريف دمشق اقتحام ساحة العباسيين للاعتصام فيها، لأن الرئيس الأسد كان سيُلقي خطابًا في 16 نيسان/ أبريل أمام الحكومة الجديدة بقصد تهدئة الأنفس[36].

عقب ذلك الخطاب وجراء استمرار التظاهرات استُخدِم عنفٌ شديد،

---

(34) مقابلة شخصية مع أحد هؤلاء الرجال المأجورين أجراها باحث من المركز في دمشق بتاريخ 10/ 11/ 2011.

(35) انظر الحوار الذي دار بين شيخ باب السباع أنس سويد والرئيس بشار الأسد كما يرويه أنس سويد. انظر: «سويد يروي تفاصيل لقاءاته مع الأسد،» (الجزيرة نت، 13/ 1/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/01e8584c-dd89-4c73-aaa7-4ae07a42f7ff>.

عزل الرئيس الأسد أمجد عباس وهو رئيس فرع الأمن السياسي في بانياس من مهمّاته لظهوره في مقطع فيديو يقوم بالدعس على المحتجين. انظر: «إقالة مسؤول والتظاهر مستمر بسوريا،» (شبكة سما الإخبارية، 20/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.samaa-news.com/news4900.html>.

(36) «سوريا الأمن يستخدم الهراوات والغاز المسيل للدموع لمنع وصول تظاهرة إلى مركز دمشق،» (BBC عربي) 15/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/mobile/middleeast/2011/04/110415_syria_firday_demo.shtml>.

وفُضَّت الاعتصامات بطريقة وحشية في اللاذقية في 17 نيسان/ أبريل وحمص في 18 نيسان/ أبريل. وعندما أعلن الرئيس بشار الأسد في 21 نيسان/ أبريل «إلغاء حالة الطوارئ وإلغاء محكمة أمن الدولة وقانون التظاهر السلمي»[37]، عوقب المحتجّون في اليوم التالي لرفضهم تلك القوانين، حيث سقط نحو 100 قتيل برصاص قوات الأمن في أنحاء سورية يوم «الجمعة العظيمة» في 22 نيسان/ أبريل 2011 [38]. وكان هذا الأمر قد وقع في المراحل الأولى وقبل أن يدخل النظام في حالة حرب دائمة مع الثورة.

- انعكست ازدواجية الخطاب ووحدانية الفعل في رفض الأجهزة الأمنية ترجمة مقررات مؤتمر الحوار الوطني الذي أمر الرئيس السوري بتأليف هيئة للإعداد له في الأول من حزيران/ يونيو 2011 [39]. وعقد المؤتمر في 11 و12 تموز/ يوليو 2011 وأصدر عددًا من التوصيات تكفل على الأقل حرية التظاهر[40]. وعندما عقدت بعض شخصيات المعارضة السورية وشخصيات

---

(37) «الرئيس الأسد يصدر 4 مراسيم.. إنهاء حالة الطوارئ.. إلغاء محكمة أمن الدولة.. الضابطة العدلية لاستقصاء الجرائم... تنظيم التظاهر السلمي،» **الثورة**، 22/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=17890793201104220115 37>.

(38) «سورية: مقتل 13 بتشييع ضحايا الجمعة، والإجمالي يفوق مئة قتيل،» (BBC عربي، 23/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/04/110423_syria_killings_latest.shtml>.

(39) «قرار جمهوري بتشكيل هيئة تؤسس للحوار الوطني وآلياته وبرنامجه الزمني.. الرئيس الأسد: صياغة أسس الحوار وتوفير مناخ ملائم للتعبير عن أفكار كل الاتجاهات الوطنية،» **الثورة**، 2/ 6/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=28095091420110602022009>.

تألفت الهيئة من السيد فاروق الشرع والدكتور صفوان قدسي وهيثم سطايحي وياسر حورية والسيد نمر وعبد الله الخاني ووليد إخلاصي ومنير الحمش وإبراهيم دراجي.

(40) «البيان الختامي لـ (اللقاء التشاوري): هيئة الدولة جزء من التفويض الوطني.. الحوار لإنهاء الأزمة.. تحرير الجولان هدف وطني،» **الثورة**، 13/ 7/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=2997793892011071301»4>.

أكد المجتمعون في مؤتمر الحوار الوطني القواسم المشتركة التالية: **أولًا**، إن الحوار هو الطريق الوحيدة التي توصل البلاد إلى انهاء الأزمة. **ثانيًا**، إن الاستقرار في البلاد ضرورة وطنية عليا وضمانة لتعميق الاصلاحات. **ثالثًا**، إن التسامح قيمة مُثلى للخروج من الوضع الدقيق السائد. **رابعًا**، رفض الاعتداء على الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة، ومن أي جهة تبادر إليه. **خامسًا**، ضرورة الإفراج =

ثقافيـة واجتماعية فـي 27 حزيران/ يونيو 2011 مؤتمرًا تشـاوريًا تحت عنوان «سـورية للجميـع في ظـل دولـة ديمقراطيـة مدنية» في فنـدق سـميراميس في دمشـق للخروج بتوصيات من شـأنها أن تجد مخرجًا للأوضاع في سورية[41]، هلّلت ورحّبت بعض أطراف النظام السياسـي، فيما ظـلّ منظمو المؤتمر حتى سـاعات الصباح الأولى غير متيقّنين من أن السـلطات السـورية ستسـمح لهم بعقـد مؤتمرهم[42]. ومـن الواضـح أن أصحاب القرار لـم يكونوا متفقيـن في هذاالشـأن.

- حـاول الرئيس السـوري فـي المرحلة الأولى مـن الثورة أن يـزاوج بين الحل الأمني الذي لـم يتخلّ عنه في أي مرحلة من المراحل، وبعض الخطوات

= الفوري عن جميع المعتقلين السياسـيين ومعتقلي الرأي الذين لم تشملهم مراسـيم العفو السابقة والذين لم يرتكبـوا جرائم يعاقـب عليها القانـون، والتأكيد على أن حق إبـداء الرأي غير قابـل للانتهاك ومصون تحت سـقف الوطن والدستور، وأن الحريات العامة حق لكل المواطنين. **سادسًا**، التوصية بإطلاق سراح جميع الموقوفين خلال الحوادث الأخيرة ممن لم تثبت إدانتهم أمام السـلطات القضائية. **سابعًا**، ضرورة إعلاء قيمة حقوق الإنسـان وصونها وفق أرقى المعايير الدستورية والإنسـانية والعصرية والتوصية بإنشاء مجلس أعلى لحقوق الإنسـان في سـورية. **ثامنًا**، إن المعارضة الوطنية جزء لا يتجزأ من النسيج الوطني السـوري. **تاسـعًا**، إن هيئة الدولة جزء مـن التفويض الوطني وهـي تهدف إلى الحفاظ علـى كرامة وأمن الوطـن والمواطن. **عاشـرًا**، إن توجّـه اللقاء هو من أجـل إقامة دولة الحـق والقانون والعدالـة والمواطنة والتعددية والديمقراطية التي تعتمد صناديق الاقتراع أساسًـا للتفويض السياسـي. **حادي عشر**، إن سورية وطن للجميع وهي بلد التعددية بأنموذجها الأمثل. **ثاني عشـر**، رفض أي تدخل خارجي بشـؤون سورية الداخليـة وعلى رأسـه ما يدعى بمبدأ التدخل الإنسـاني المسـتخدم كذريعـة للنيل من مبدأ السـيادة وهو المبدأ المقدس غير المسـموح المس به إطلاقًا. **ثالث عشـر**، تطبيق مبدأ سـيادة القانون وإنفاذه بحق كل من ارتكب جرمًا يُعاقب عليه القانون ومحاسـبة الجميع من دون اسـتثناء. **رابع عشر**، تسريع آلية مكافحة الفسـاد. **خامس عشـر**، التأكيد والبناء على ما تم انجازه بمسؤولية تاريخية. **سـادس عشر**، إيلاء الاهتمام بجيل الشـباب السـوري والاسـتماع إلى صوته وإلى متطلّباته. **سـابع عشـر**، إن تحرير الجولان يعتبر من القضايا الأساسـية ومـن الأهداف الوطنيـة التي تمثـل إجماعًا وطنيًـا. **ثامن عشـر**، التأكيد علـى الثوابت الوطنيـة والقوميـة المتصلـة بالصـراع العربـي - الصهيوني وتحريـر الأراضـي العربية المحتلـة وضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني.

(41) من أبرز المشاركين فيه ميشيل كيلو ولؤي حسين ومنذر خدام وفايز سارة.

(42) «المعارضة تدعم الانتفاضة السلمية والحوار في 10 تموز،» **الأخبار**، 28/ 6/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-akhbar.com/node/15583>.

التي كان يقصد منها إعطاء الانطباع بأنه منفتحٌ على الإصلاح[43]. فأصدر جملة من القوانين الجديدة مثل قانون الأحزاب وقانون الإعلام وقانون الانتخابات ووضعَ دستورًا جديدًا للبلاد. لكن هذه القوانين لم تمس سطوة الأجهزة الأمنية، ولم تَعِد باتخاذ إجراءات بحقها أو إعادة هيكلتها. كل ما كانت تهدف إليه هو إيجاد انطباع بوجود نيّة للإصلاح، أما من حيث مضمون القوانين فسعى الأسد إلى إطالة عمر النظام لأطول فترة زمنية ممكنة. ونص قانون الأحزاب الصادر في 5 آب/ أغسطس 2011 مثلًا على تأليف لجنة تأسيس الأحزاب برئاسة وزير الداخلية، ما يعني امتلاك الحق المطلق للسلطة في منح التراخيص أو منعها[44].

في الدستور الجديد الصادر في 27 فبراير/ شباط 2012 الذي نص على

---

(43) أصدر رئيس الوزراء السوري عادل سفر في 5 يونيو/ حزيران 2011 قرارًا يقضي بتأليف لجنة تتولى «مهمة إعداد وصياغة مشروع قانون جديد للأحزاب يتضمن الرؤى والمنطلقات والآليات الناظمة لتأسيس أحزاب سياسية وطنية في سورية». وضمّت اللجنة الدكتور فاروق أبو الشامات والدكتور حسن البحري والمحامي إبراهيم المالكي والدكتورة أمل يازجي والمحامي محمود مرشحة. انظر: «لجنة لإعداد وصياغة مشروع قانون للأحزاب خلال شهر،» **الثورة**، 6/ 6/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=»38739820110606022921>.

وفي 5 آب/ أغسطس 2011 أصدر الرئيس الأسد المرسوم التشريعي الذي ينظم آلية عمل الأحزاب في سورية. انظر: «الرئيس الأسد يصدر مرسومًا خاصًا بقانون الأحزاب،» **الثورة**، 6/ 8/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName= 30404926220110805230406>.

أما قانون الانتخابات فصدر بشكله النهائي في 26 تموز/ يوليو 2011 ونقل سلطة الإشراف على الانتخابات من السلطة الإدارية إلى السلطة القضائية. انظر: «استكمالًا لخطوات الإصلاح.. الحكومة تُقر مشروع قانون الانتخابات العامة،» **الثورة**، 27/ 7/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=30232070820110727014925>.

وعن الدستور الجديد أعلن الرئيس السوري نيّته تعديل الدستور أو وضع دستور جديد للبلاد في 20 حزيران/ يونيو 2011، لكن الدستور لم يعمل به حتى 27 شباط/ فبراير 2012. انظر: «السوريون يقرّون دستورهم الجديد... المشاركون 8376447 بنسبة 57.4٪... الموافقون 7490319 بنسبة 89.4 ٪... غير الموافقين 753208 بنسبة 9 ٪... أوراق ملغاة 132920 بنسبة 1.6 ٪،» **الثورة**، 28/ 2/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=53574641520120228011722>.

(44) «الرئيس الأسد يصدر مرسومًا خاصًا بقانون الأحزاب،» على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=30404926220110805230406>.

عدم جواز ترشّح الرئيس أكثر من ولايتين (منذ سن القانون)، أشار ضمنًا إلى إمكانية أن يبقى بشار الأسد في الحكم حتى عام 2028 على اعتبار أن مدة الولاية 7 سنوات تبدأ منذ انتهاء ولاية بشار الأسد في 2014 [45].

اتخذ بشار الأسد قراره المتشدّد مرجّحًا الاعتماد على أدواته الأمنية في إدارة الأزمة، ما أدى إلى إقصاء أو تهميش التيار الذي يطالب بإيقاف الحل الأمني والبدء بإصلاحات من أمثال نائب الرئيس فاروق الشرع ووزير الدفاع علي حبيب وبعض الشخصيات الحزبية البعثية[46]. ويحدد حجاب في شهادته الجناح المقرب من الرئيس السوري بـ «أولاد خاله محمد مخلوف، حافظ

---

(45) يقول رياض حجاب عن دور الحكومة في الإصلاحات: «لم يكن للحكومة السورية الجديدة أي دور في «حل الأزمة»، بل كان رئيسها عادل سفر يصر على أن الحكومة هي جهاز تنفيذي بحسب الدستور لا علاقة لها بالقضايا الأخرى، مهتمًا بمصالحه الشخصية فقط. وكل «حزمة الإصلاحات» التي أقرتها الحكومة كانت تتم بأوامر مباشرة من الرئيس السوري بشار الأسد وعلى الحكومة أن تقرها فقط». انظر: «السوريون يقرّون دستورهم الجديد،» على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=53574641520120228011722>.

(46) يقول حجاب عن فاروق الشرع: «كان الشرع يقف ضد طريقة المعالجة الأمنية، وكان يُطالب بإصلاحات حقيقية وإعطاء الأولوية للحوار تحت سقف الرئيس السوري، ولكن بشار الأسد همّش الشرع لمدة عام تقريبًا ولم يلتقِه. وألمح إليّ أنه سوف يقوم بعزله من منصبه كنائب للرئيس وتعيين وليد المعلم بدلًا منه، وأنه سوف يعين فيصل المقداد وزيرًا للخارجية. لكنه عاد واستقبله وحده ساعتين ونصف الساعة في اجتماع القيادة القُطرية بعد تفجير مقر الأمن القومي. ولكن الأسد لم يكن مرتاحًا لحديث الشرع بشكل دائم... وبعد اجتماع الشرع إلى الرئيس عقد اجتماع للقيادة كلها مع الرئيس طلب فيه الشرع حق الكلام للتعبير علنا وبقوة عن ولائه الشخصي للرئيس». انظر مقابلة السيد فاروق الشرع مع جريدة **الأخبار** اللبنانية التي شرح فيها ضرورة وقف العنف وناشد السوريين تحقيق تسوية تاريخية: «الشرع يخرج عن صمته: الحسم العسكري وهم... والحلّ بتسوية تاريخية،» **الأخبار**، 17/ 12/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-akhbar.com/node/173812>.

كما تمت تنحية وزير الدفاع السوري علي حبيب من منصبه بعد أيام عدة من دخول الجيش السوري حماة (3/ 8/ 2011) وتم تعيين داود راجحة بدلًا منه في 8/ 8/ 2011. انظر: «العماد داوود راجحة وزيرًا للدفاع،» **الثورة**، 9/ 8/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=30454662420110809020035>.

وتم تعيين العماد فهد جاسم الفريج نائبًا لرئيس الأركان، وتعيين آصف شوكت نائبًا لوزير الدفاع بعد أن كان نائبًا لرئيس الأركان. انظر: «تعيين آصف شوكت نائبًا لوزير الدفاع،» (عكس السير (موقع إلكتروني)، 13/ 9/ 2011): <http://www.aksalser.com/?page=view_news&id=50b5026fe42b3aaceb420b6122f6af24&ar=45091740>.

ورامي»، أي التيار الأمني المرتبط برجال الأعمال الذي يدير شبكة واسعة من العلاقات الأمنية والاقتصادية لمصلحة الفئات الرأسمالية على حساب باقي فئات المجتمع السوري وطبقاته، ولذلك ظهر النظام السياسي في سورية (نظام توزيع الثروة والقوة) كأنه كتلة واحدة مركزها الرئيس السوري، وبالتالي لم تحدث انشقاقات واسعة في بنية النظام السياسي على الرغم من المجازر كلها التي حصلت في سورية على مدار أكثر من عامين.

يقول رياض حجاب عن تعامل النظام مع المسؤولين غير الموافقين على السياسات القمعية: «حاول النظام إسكات اعتراضاتنا على النهج الأمني بأن يعرض علينا سبعة منازل، لي ولأهلي بدلًا من منازلنا التي تضررت في دير الزور. ثم أرسل إليّ شخص مقرب من الرئيس لعرض تقاسم الأرباح من صفقة استيراد مازوت من إيران بنحو 20 مليون دولار للشخص الواحد. وعندما كنت أعرض على الرئيس أولوية مكافحة الفساد يقول لي لا نملك أدلّة ووثائق ضد الفاسدين. بمعنى أنه لم يكتف بعدم محاربة الفساد فحسب، بل استخدم الفساد في ديمومة سلطته واستبداده. والمسؤولون السياسيون الباقون في السلطة كلهم خائفون على أموالهم ومن شبهات الفساد التي تحوم حولهم»[47]. وكانت «المسيرات الشعبية» المؤيدة تُنظّم قبل كل خطاب للرئيس وبعده حتى يظهر للرأي العام المحلي والعربي والدولي أن الرئيس ما زال يحظى بشعبية في الشارع السوري. في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 وافق النظام بعد مماطلة (موافقة مشروطة) على المبادرة العربية الأولى التي تنص على الحوار، أي بعد صدورها بما يقارب الشهرين، لكنه رفض المبادرة العربية الثانية في 22 كانون الثاني/ يناير 2012 «جملة وتفصيلًا». وهي تنص على تفويض نائبه فاروق الشرع صلاحيات الرئيس[48].

---

(47) مقابلة شخصية أجراها باحثو المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مع رياض حجاب في الدوحة بتاريخ 12/ 3/ 2013.

(48) «الاتفاق بين سورية واللجنة الوزارية العربية على خطة العمل...وزراء الخارجية العرب: نقدر حكمة القيادة السورية وعلى المعارضة الاستجابة للجهد العربي... السفير أحمد: الحل والخيار سوريان بدعم عربي مخلص.. وبنود الورقة تنطلق من ثوابتنا،» الثورة، 3/ 11/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=96045087820111103024320>، و«سورية ترفض =

بعد ثلاثة أيام من رفع الشعب السوري شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» في الجمعة العظيمة استخدم الرئيس الجيش في درعا، بمعنى أنه حاول نقل الإشكالية من شخص الرئيس إلى مؤسسة الجيش عن طريق إقحام الجيش في الصراع بشكل مبكّر جدًا قبل أن تسلك الثورة النهج المسلح. فالهدف هو أن ينتقل الثوار إلى الاصطدام بالجيش، وأن يتحوّل المدافعون عن النظام إلى الدفاع عن «جيش الوطن» أو «الجيش العربي السوري»، محاولًا تصوير القضية على أنها تمس سورية كدولة وليست صراعًا ضد الاستبداد.

إن التساهل النسبي للنظام مع بعض التظاهرات المحدودة العدد التي لا تُشكل خطرًا، أو حتى بعض التظاهرات الكبيرة في حالات قليلة ومحددة، لم يعن التسامح معها أو تلبية مطالبها، بل كان يُحاول احتواءها. وحين لا ينجح في ذلك يتلوها العقاب الشديد بإطلاق النار. وكانت نتيجة توجيهات الرئيس السوري بعدم إطلاق النار على التظاهرات تعمّد القوى الأمنية خرق تعليماته في حالات كثيرة، من دون أن يستطيع محاسبتها. ما يدل على أنها لم تكن تعليمات حقيقية بقدر ما كانت مواقف للاستهلاك، أو أنها في الحالات القليلة كانت تصدر في موازاة تعليمات أخرى للأجهزة مباشرة. فعندما «اقتنع» الرئيس السوري من خلال لقاءاته وفود الأهالي التي كان يستقبلها بأن المشكلة الأساس لدى المواطن السوري هي السطوة الأمنية وانتهاكها كرامته الإنسانية عمل على إصدار قرارات داخلية تقلّص الصلاحيات القمعية للقوى الأمنية، لكنها لم تتحوّل في أي يوم من الأيام إلى قرارات قابلة للتنفيذ.

علينا أن نُميّز هنا الخيار السياسي الذي يسعى إلى حل القضايا وتلبية المطالب والتوصل إلى صيغ انتقالية عبر الإصلاح، من الخيار الأمني الذي قد يُعطي تعليمات بعدم إطلاق النار أحيانًا، لمنح الفرصة للمتظاهرين كي

= قرارات المجلس الوزاري العربي خارج إطار خطة العمل العربية والبروتوكول: تجاهل للخطوات الإصلاحية وانتهاك للسيادة وتدخل سافر في الشؤون الداخلية.. البيانات التحريضية تعكس الدور التآمري لأدوات باتت مكشوفة.. الشعب السوري أثبت تمسكه بالوحدة الوطنية والتفافه حول قيادة الرئيس الأسد،» الثورة، 23/ 1/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=44871184620120123034325>.

يتراجعوا، لكن من دون تلبية مطالبهم. فالنظام في هذه الحال يعود إلى إطلاق النار، إما لأن هذه التعليمات (أو الوعود) لم تُحترَم أصلًا، أو لأن وقف إطلاق النار بحد ذاته لم يوقف أعمال الاحتجاج. وتحكّم قادةُ الأجهزة الأمنية المحيطون ببشار الأسد وعائلته في البداية بالموقف ميدانيًا. ومع مرور الزمن على الثورة السورية، وتحول النظام إلى الحرب الشاملة ضد الشعب تحول الرئيس السوري بشار الأسد إلى جزء لا يتجزأ من قيادة جيش في حالة حرب، وجرى تهميش حتى قادة الأجهزة الأمنية، وأضحى القادة العسكريون هم أصحاب القرار الفعلي في تنظيم العمليات العسكرية على الأرض.

يقول حجاب: «خلال عملي كمحافظ للاذقية كانت التوجيهات تأتي بشكل متكرّر من خلية الأزمة، ومن رئيسها محمد سعيد بخيتان بالتحديد، وهي تأمر بعدم السماح بإسالة الدماء ومحاسبة القاتلين وعدم إطلاق النار على التظاهرات، ويؤكد لنا بخيتان في اتصالاته بأن هذه التعليمات هي توجيهات الرئيس السوري بشار الأسد. لكن تعامل القوى الأمنية على الأرض كان يختلف تمامًا خصوصًا خلال الاعتقال وفي السجون. كما أُعطيت تعليمات بأن يكون رئيس الفرع الأمني موجود مع عناصره في الشارع كي يتم ضبط الأمور والحوادث لأنه كان يحدث أحيانًا إطلاق نار من جهة غير معروفة ويقع قتلى من دون أن نعرف من الذي أطلق النار». وعن قضية علي حبيب ودور الأجهزة الأمنية في تنحيته: «كانت الأجهزة الأمنية تنتقد علي حبيب بشكل متكرر وتتّهمه بأنه غير فاعل، وأنه ليس شديدًا، ولا يُعطي تعليمات حازمة منذ حوادث درعا مرورًا بحوادث جسر الشغور حتى دخول الجيش حماة».

أما عن قصف الجيش السوري لدير الزور والتخبّط في إصدار الأوامر ودور الأجهزة الأمنية في اتخاذ القرارات فقال لنا حجاب: «طلبت من الرئيس السوري ألا يقصف الجيش دير الزور. وبالفعل أكّد لي أن الجيش لن يُقدِم على هذه الخطوة، وأنه كرئيس يرفض مثل هذه العمليات. وطلب مني أن أنقل ذلك إلى وزير الدفاع ورئيس الأركان اللذين طلبا من القطع والحواجز العسكرية عدم قصف المدينة. وأكدا لي أنه لا يوجد قصف على المدينة، حتى إنهم

بـدّلا قائد الفرقـة الموجودة في دير الـزور. لكن التعليمات الفعليـة كانت تأتي من المخابرات والأجهزة الأمنية والمقرّبين من بشـار الأسـد، وكانت معاكسة، حتى إن بيت أختي احترق، وبيتي قُصِـف وتضرر». ويضيف حجاب: «إن قائد المخابـرات الجويـة، جميـل حسـن، كان يُعطي التعليمـات بالطلعـات الجوية للطائـرات الحربيـة، وليس قائد سـلاح الجو السـوري. كما أن هنـاك عمليات عسـكرية لم يكن يعلم بها حتى رئيس الأركان ونائبه». ويسـتطرد حجاب وهو يشـرح مركزيـة الأمن في اتخـاذ القرار وتحوّل بشـار الأسـد إلى رهينـة خياره الأمنـي ورهينة الأجهزة الأمنيـة: «تحدث إليّ ذات مرة ذو الهمة شـاليش فقال إن مدير المراسم، محيي الدين مسلمانية، حاول التوسط لزوج أخته بعد توقيفه لدى المخابـرات الجويـة. فأعطى الرئيـس توجيهات بإطلاق سـراحه، فرفض جميل حسـن إطلاقه. فاتصل ذو الهمة شاليش للتوسـط له، قائلًا: من المعيب رفض توجيهات الرئيس. فقال له جميل حسـن سوف أخرجه كرامة لك وليس من أجل بشـار الأسـد»[49]. وبغـض النظر عن صحه رواية شـاليش هـذه فإنها انتشرت في أوسـاط النخبة السياسية الحاكمة للبرهان عن مدى سطوة الأجهزة الأمنـيـة وتعسف قادتها، وربما من أجل نشر أسطورة الرئيس الطيـب والبطانة السيئـة.

شـكل النظام السياسـي منـذ الأيـام الأولى للثـورة مجموعة عمـل تتألّف من كبـار الضبـاط الأمنيين والعسـكريين اصطلح على تسـميتها «خليـة الأزمة» كان هدفهـا الرئيس إجهاض الثـورة. وحُدِّدَت مهمتها بتقديـم الاقتراحات لحل الأزمة، وليس اتخاذ القرار في كيفية الحل[50]. كما جرى تشـكيل غرفة عمليات للأجهـزة الأمنيـة والعسـكرية، ووضـع الخطـط وتوجيـه الأفـراد والجماعات المشـاركة فـي حـل الأزمـة علـى الأرض وحشـد المتطوعيـن مـن النقابـات والمنظمـات، خصوصًا البعثيـن منهم، بهدف المسـاعدة على مواجهـة الثورة،

(49) مقابلة شخصية أجراها باحثو المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مع رياض حجاب في الدوحة في 12/ 3/ 2013.

(50) هذا بالطبع يتعارض مع كون الأسد رهينة الأجهزة، إلا بمعنى أنه أسير اقتراحاتها وتوصياتها وتقاريرها.

ميدانيًا على الأرض، أو عبر وسائل الإعلام. ويمكن القول إن الجهد الذي بُذِل لتعبئة المنظمات البعثية لمواجهة الثورة لم ينجح إلا في حالة «الاتحاد الوطني لطلبة سورية» الذي يرئسه أحد رجال ماهر الأسد، عمار الساعاتي، بالتعاون مع مجموعة من رجال الأعمال[51].

رئس الخلية الأمين القُطري المساعد لحزب البعث، محمد سعيد بخيتان، ثم تولّى رئاستها معاون نائب الرئيس، العماد حسن توركماني، لعجز بخيتان أو لتقصيره عن حل الأزمة، أو إدارة الأزمة بشكل ينسجم مع توجّهات القادة الأمنيين. واستُبعِد من الخلية أيضًا وزير الدفاع السوري، علي حبيب، لاعتراضاته المتكررة على سياسة إدارة الأزمة[52]. وفي النهاية، ضمّت خلية الأزمة معاون نائب الرئيس، العماد حسن توركماني، رئيسًا لها، ووزير الدفاع، العماد داود راجحة، ونائب وزير الدفاع، العماد آصف شوكت، ووزير الداخلية، اللواء محمد الشعّار، والأمين القُطري المساعد لحزب البعث، محمد سعيد بخيتان، ورئيس المخابرات العامة، اللواء علي المملوك، ورئيس شعبة الأمن السياسي، اللواء محمد ديب زيتون، ورئيس المخابرات الجوية، اللواء جميل حسن، ورئيس شعبة المخابرات العسكرية، اللواء عبد الفتاح قدسية، ورئيس مكتب الأمن القومي، هشام الاختيار، واللواء المتقاعد صلاح النعيمي، بصفته أمين سر الخلية.

بدأ النظام استراتيجيته في التعامل مع الثورة بمحاولة دفع المحتجين إلى حمل السلاح من خلال تجنيد أفراد مأجورين «الشبيحة» لافتعال المشكلات معهم ودفعهم إلى استخدام العنف حتى يُبرّر للقوى الأمنية قمعهم بطرائق

(51) مقابلة شخصية أجراها باحث في المركز مع إحدى الشخصيات التي كانت شاهدًا على تشكيل هذه الخلية ولا ترغب في الكشف عن اسمها جرت المقابلة في القاهرة بتاريخ 25/ 11/ 2012. كما أكد هذه المعلومات رئيس الوزراء السوري حجاب في شهادته، وأضاف أن الساعاتي هو من الشخصيات التي حرضت على الحوار الوطني الذي أجراه الشرع ورفضت مقرراته.

(52) مقابلة شخصية أجراها باحثو المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مع رياض حجاب في الدوحة في 12/ 3/ 2013.

وحشية[53]، وهي تجربة تحاكي طريقة تعامل النظام المصري السابق مع المحتجين في السنوات العشر الأخيرة. وكان الهدف الأساس للنظام إيقاف الاحتجاجات بأي طريقة والانتقال إلى المواجهة العسكرية. ونستطيع هنا أن نُميّز بين حالتين: اللاذقية وحمص. ففي حمص وبعد أن بدأ الاشتباك مع ثوار مسلحين ومنظمين في جماعات[54] توقفت القوى الأمنية عن إطلاق النار على المتظاهرين بعد آب/ أغسطس 2011 إلا إذا حاولوا الاعتصام في إحدى الساحات العامة، فيما تركّزت المواجهات مع المسلحين[55]. أما في حالة اللاذقية فتركّزت التظاهرات في حي الرمل الجنوبي، حيث عجزت القوى الأمنية عن قمعها نظرًا إلى تكرارها اليومي، وإلى الطبيعة العشوائية للحي. وعلى الرغم من وجود قليل من السلاح في داخل الحي، لكنه لم يُستخدم ضد حواجز الجيش والأمن، ولم يستعمل الأهالي إلا تفجيرات بدائية (الديناميت) لإبعاد قوى الأمن والجيش عند هجومهم على الحي. ومع ارتفاع سقف التظاهرات إلى مطلب «الشعب يريد إعدام الرئيس» عمدت قوى الأمن والجيش في 14 آب/ أغسطس 2011 إلى حشد قواتها بالقرب من حي الرمل (عربات نقل الجنود بي أم بي ومدافع ودبابات) وقصفته بقذائف عربات «بي أم بي»[56]. وكان الهدف من هذه العملية العسكرية هو معاقبة الأهالي وتخويفهم وإرهابهم لوقف التظاهرات السلمية الليلية، ووضع حد للاحتجاجات خصوصًا في المراكز المدينية، واعتقال الناشطين المنظمين لتلك التظاهرات بعد أن عجز الأمن في الفترة السابقة عن اعتقالهم جراء التضامن الأهلي بين سكان الحي.

---

(53) مقابلة أوردناها سابقًا قام بها باحث في المركز مع أحد الرجال المأجورين.

(54) ساعد في توفر السلاح في حمص موقعها الجغرافي وقربها من لبنان، ما سهّل تهريب السلاح، وكذلك البعد الديموغرافي الذي يتعلق بالطبيعة العشائرية البدوية لسكان أحياء حمص التي عادة ما تكون مسلحة بطابعها التقليدي الاجتماعي. أما في أحياء حمص المدينة الأصلية فظل النضال مدنيًا لفترة طويلة وتعرّض للقمع الدموي قبل أن ينتقل الاحتجاج إلى الأحياء الطرفية المسلحة.

(55) محمد صالح، مقابلة شخصية أجراها معه باحثو المركز العربي في اللاذقية في 30/11/2011.

(56) مقابلات شخصية أجراها باحث في المركز مع عدد من المعارضين السياسيين في المدينة منهم الكاتب والباحث شمس الدين الكيلاني.

وهـو ما يفسّـر عدم وقوع عـدد كبير مـن القتلى خـلال العملية علـى الرغم من استمرارها ثلاثة أيام.

يعنـي ذلـك أن النظـام السياسـي خيّـر الشـعب السـوري إمـا إيقـاف الاحتجاجـات والقبول «بإصلاحاتـه» أو المواجهة العسـكرية. وعندما تسـرب حديث الرئيس بشـار الأسد في 28 أيلول/ سبتمبر 2011 في لقائه رئيس وزراء لبنان الأسبق، سـليم الحص، عن أن سـورية لن تشـهد أيامًا صعبة مجددًا، وأن «الحوادث الأمنية تجري في حمص ولا تمتد إلى مناطق أخرى»[57]، كان يقصد بها فـي الحقيقة أن قوات الأمـن قمعت التظاهرات والاحتجاجـات في المراكز المدينية السـورية كلها (خصوصًا حماة ودير الزور واللاذقية ودرعا) بعد تدخل الجيـش، ما عدا حمـص التي بـدأ الاحتجاج فيهـا يتحول إلى عمل مسـلح من السهل على الجيش السوري القضاء عليه.

بعد أن تحوّل طابع الثورة الرئيس من السـلمي إلى المسلّح في مطلع عام 2012 وتمركَز المقاتلون فـي مناطق معينة، خصوصًا فـي الريف، أو في بعض الأحياء علـى أطراف المدن، سـعت قوات الجيش والأمن إلى حسـم المسـألة عسـكريًا بغض النظـر عن نتائجها، ولذلك اسـتُخدِمت القوة العسـكرية بشـكل كبير في حي بابـا عمرو في المعركـة التي جرت في شـباط/ فبراير 2012. كما دُمِّرت مناطق مأهولة كاملة في حرستا ودوما في ريف دمشق، وذلك في معارك عسـكرية مسـتمرة حتى كتابة هذا النص، عدا عن تدمير قرى عديدة في مختلف الأرياف السـورية. وظل سـلاح الطيران مُحيّـدًا فيما بدا وكأنه السـقف الدولي المحدد له في العمليات العسكرية، ليثبت لاحقًا أن ليس ثمة سقف دولي يحدد للنظام الدرجة القصوى لاستخدام العنف المسلح.

خلقت ثنائية الريف والمدينة حالة توازن بيـن مقاتلي المعارضة والجيش السوري على الرغم من أنّ ميزان القوى كان يميل إلى مصلحة الجيش النظامي

---

(57) «الحص: الأسـد طمأننـي أن الأيام الصعبة لن تراها سـوريا مجـددًا،» (النشـرة الإلكترونية اللبنانيـة، 28/ 9/ 2011)، علـى الموقـع الإلكترونـي: <http://www.elnashra.com/news/show/389911/news/>.

ما دامت قوى المعارضة متناثرة في قرى الريف، وما دام الجيش السوري مسيطرًا على المدن. ولذلك حاول النظام ما أمكن حصر الصراع المسلح في الأرياف وتحييد المدن السورية كي يَسهُل قمع الانتفاضة المسلحة(58).

في 18 تموز/ يوليو 2012، قُتل عدد من أعضاء «خلية الأزمة» (آصف شوكت وداود راجحة وحسن توركماني وهشام الاختيار) في ما اصطلح على تسميته «تفجير مبنى الأمن القومي»(59). وعُيّن العماد فهد جاسم الفريج وزيرًا للدفاع ونائبًا للقائد العام للجيش والقوات المسلحة(60). كما أُعيد توزيع قادة الأجهزة الأمنية، فعُين اللواء علي المملوك مديرًا لمكتب الأمن القومي في سورية، واللواء رستم غزالة الذي كان مديرًا لفرع دمشق للأمن العسكري رئيسًا للأمن السياسي، وديب زيتون الذي كان في الأمن السياسي رئيسًا لإدارة أمن الدولة(61). وبعدها بدأ استخدام سلاح الطيران بشكل ثابت. ويصعب التحديد

---

(58) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، «هل الثورة السورية أمام مرحلة جديدة؟،» (تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 27 كانون الأول/ ديسمبر 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/1d1ef5fd-9158-4d9b-8eab-d719eaa5dba9>.

(59) يقول حجاب عن تفجير مبنى الأمن القومي: «الحادثة كما رواها لي وزير الداخلية، جرت في اجتماع للخلية ضم (توركماني وراجحة والشعار والاختيار وشوكت وصلاح النعيمي)، وقد انفجرت فيهم الغرفة حيث كانت هناك عبوة موضوعة تحت الطاولة، وقتل من كان الأقرب إليها مثل توركماني وشوكت وراجحة، بينما توفي الاختيار بعد يومين ونجا الشعار والنعيمي. وضع العبوة الناسفة عنصر من أمن الدولة يعمل في الأمن القومي الذي يتبع لعلي المملوك. والعنصر من ريف حلب يعمل حاجبًا وتمكّن من الهرب ولم يعرف عنه أي شيء حتى الآن». مقابلة شخصية أجراها باحثو المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مع رياض حجاب في الدوحة بتاريخ 12/ 3/ 2013. انظر: «استشهاد العماد داوود راجحة والعماد آصف شوكت والعماد حسن توركماني في تفجير إرهابي استهدف مبنى الأمن القومي في دمشق،» (سانا (الوكالة العربية السورية للأنباء)، 18/ 7/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://sana.sy/ara/336/2012/07/18/432148.htm>.

(60) «مرسومان بتعيين العماد الفريج نائبًا للقائد العام للجيش والقوات المسلحة ووزيرًا للدفاع.. استشهاد وزيرالدفاع العماد راجحة.. والعماد شوكت.. والعماد توركماني في تفجير إرهابي استهدف مبنى الأمن القومي في دمشق،» **الثورة**، 19/ 7/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=84001486620120719021626>.

(61) « تعيين اللواء علي مملوك رئيسًا لمكتب الأمن القومي،» (سيريا نيوز، 24/ 7/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=150762>.

هـل كانـت عمليـة التفجير هـي السـبب أم معركـة حلب التـي خرقـت التوازن وتزامنت مع هذه العملية.

مثّلـت معركـة حلـب فـي 20 تموز/ يوليـو 2012 تجـاوزًا لاسـتراتيجية النظام في حصـر الثورة فـي الأرياف، وإخلالًا بتـوازن القوى القائم منذ أشـهر عدة، إضافـة إلى انتقـال الثـوار في ريف دمشـق إلى أحيـاء دمشـق الطرفية في حيي الميدان والتضامن بعد العمليات العسـكرية في الغوطة الشرقية في حرستا ودومـا[62]. وعلـى الصعيد الدولي اسـتخدمت روسـيا والصين فـي 19 تموز/ يوليـو 2012 الفيتو فـي مجلس الأمن للمـرة الثالثة في المسـألة السـورية ضد مشـروع قرار غربي يدعو لوضع خطة أنان تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[63].

ربما دفعت التطـورات الثلاثة (عملية الاغتيال ودخول القوى المسـلحة إلـى مدينة حلـب، والحمايـة التـي أمّنها الفيتـو الروسـي - الصينـي) مجتمعة القيادة السـورية للانتقال إلى استخدام سـلاح الجو لقصف الثوار في المناطق السـورية المختلفة، حيث استُخدمت المروحيات العسـكرية في معارك دمشق وحلـب فـي 22 تموز/ يوليـو 2012 [64]. وعندمـا أعلـن الثـوار بـدء معركـة تحريـر حلب فـي 22 تموز/ يوليـو 2012، ومن ثـم محاولتهم السـيطرة على وسـط المدينة في الرابع والعشرين من الشهر ذاته، اسـتخـدم الجيش السوري

---

(62) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسـات، وحدة تحليل السياسات، «هل الثورة السورية أمام مرحلة جديدة؟».

(63) «فيتـو مـزودج آخـر.. روسـي صينـي يُحبـط مشـروع قـرار غربـي جائـرًا ضد سـورية.. الجعفـري: الـدول الغربيـة تصرّ بقـوة علـى إفشـال أي حلـول سياسـية والبعـض دأب علـى تسـعير الأزمـة.. الحـل لا يمكـن أن يكـون إلا سـوريًا وعبـر عمليـة سياسـية سـورية جامعـة،» الثـورة، 20/ 7/ 2012، علـى الموقع الإلكترونـي: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=105378820520120720021812>.

(64) «قتال شـرس يهـز العاصمة السـورية وحلـب،» (رويتـرز (عربـي)، 22/ 7/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE86L02A20120722>.

رشاشات المروحيات لمنعهم[65]. وفي 25 تموز/ يوليو 2012 استخدم الجيش السوري، أول مرة، المقاتلات الحربية العسكرية في حلب في القتال ضد الثوار[66]، وجرى قصف وتدمير منهجي للأحياء والمدن التي تحصّنوا فيها. وما لبثت أن شملت طلعاتها المناطق السورية المختلفة، وتحوّلت سورية كلها إلى ساحة حرب.

دفعت حاجة القوات النظامية إلى سند ميليشياوي يجري تدريبه بسرعة أطرافًا من النظام إلى تشكيل ما سمّي «جيش الدفاع الوطني» أو «الجيش الشعبي» في منتصف صيف عام 2012 من طريق وكلاء ضباط عسكريين أو أمنيين يزورون المناطق التي لم تشارك في الثورة. وفي 18 كانون الثاني/ يناير 2013 أعلن مصدر سوري لقناة «روسيا اليوم» عن نيّة السلطات السورية تشكيل هذه الميليشيا «كرديف للقوات النظامية التي تتفرغ للمهمّات القتالية». وشُكّلت هذه الميليشيات المسلّحة من عناصر مدنية أدّت الخدمة العسكرية إلى جانب أفراد «اللجان الشعبية» (الشبيحة). وحدّدت مهمّاتها بحماية الأحياء من هجمات مسلحي المعارضة، لقاء رواتب شهرية. وقدر عدد المتطوعين بنحو 8000 -10000 مقاتل[67]. كما تم إنشاء وحدة نسائية تابعة لـ «قوات الدفاع الوطني»[68]. وبغض النظر عن مدى جدية أو حقيقة هذه الوحدة النسائية، فإنها كانت في أساسها رسالة تذكير للغرب بأن النظام السوري علماني في مقابل زيادة أعداد المتشدّدين الإسلاميين في سورية. كما بدأ النظام يستعين بعناصر

(65) «نشطاء سوريون: المعارضة تشن هجومًا للسيطرة على وسط حلب،» (BBC عربي، 24/ 7/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/07/120724_syria_aleppo_fighting.shtml>.

(66) «اشتباكات وقصف بالطيران الحربي في حلب لأول مرة،» (BBC عربي، 25/ 7/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/multimedia/2012/07/120725_syria_field_bbcreport.shtml>.

(67) ««روسيا اليوم»: «جيش دفاع وطني» رديف للقوات النظامية في سوريا،» (المرصد السوري لحقوق الإنسان، 8/ 1/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syriahr.com/index.php?option=com_news&nid=2500&Itemid=2&task=displaynews>.

(68) «إنشاء أول وحدة نسائية لقوات الدفاع الوطني في سورية،» (روسيا اليوم (موقع إلكتروني)، 23/ 1/ 2013): <http://arabic.rt.com/news/605802>.

إيرانية للقتال مع تطور الحوادث في سورية، إضافة إلى عناصر من حزب الله في الزبداني والقصير، أي على الحدود السورية - اللبنانية[69].

لم يتوان النظام السياسي في المحصلة عن استخدام الوسائل كلها التي تكفل بقاءه حتى لو أدت إلى تدمير سورية عمرانيًا واجتماعيًا. فهو لم يكن جاهزًا لإفلات المجتمع والدولة من قبضته. ولا يكفي ارتكاز النظام على مجموعة من المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية المتضافرة وشبكاته الزبونية لتفسير هذا السلوك التدميري. واختار النظام العنف الشديد الرسمي والميليشياوي طريقًا لقمع التظاهرات، ثم استخدم الحرب، بما فيها القصف التدميري، في مكافحة المسلحين، ولم يختر طريق المفاوضات لتغيير نظام الحكم، ولو تدريجًا، في أي مرحلة. البديل الذي طرحه النظام على الشعب السوري هو وقف الثورة والدخول في حوار غير ملزم بأي نتائج. ومن الواضح أن النظام لم يدافع عن عقيدة مقاومة أو ممانعة، أو عقيدة عسكرية من أي نوع. فهو لم يقبل حلولًا وسطا تبقي له الجيش والعقيدة العسكرية ويتخلّى فيها عن السلطة المدنية وعن تدخّل أجهزة الأمن في حياة الناس ونهب الاقتصاد، ولم يطرح بدائل تشبهها. ولا شيء يفسّر استراتيجيته العسكرية التدميرية إلا الغضب على مَن تمرّد عليه من عبيد «المزرعة» وضرورة معاقبتهم في المرحلة الأولى، وتدمير «المزرعة» إذا لم يتمكّن من السيطرة عليها كاملة. فهي إما له، ملكه، أو لا تكون لأحد.

اللافت في هذا السياق أنه خلال القمع العسكري الكلي من خلال الحرب الشاملة على الثورة، لم يُغير صفاته المعروفة ومنها الفساد. فكما يمكن أن يحوّل جهازه الأمني والإداري كل شيء من العطاءات الكبرى والجمارك وحتى مخالفات السير وبطاقات توزيع المعونات إلى باب للفساد في أوقات السلم، كذلك لم يتخلّ عن تحويل الاعتقال وأذونات الخروج والدخول إلى باب للفساد في زمن الحرب. فقد اعتقل رجال النظام الآلاف مقابل فدية تدفع

---

(69) مقابلة شخصية أجراها باحثو المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مع رياض حجاب في الدوحة في 12/ 3/ 2013.

لهذا الضابط أو ذاك، وجرت المساومة مع أهالي القتلى حتى على تحرير الجثث لدفنها لقاء مبالغ مالية.

رابعًا: الشبّيحة

يُمكن اعتبار العنف غير المؤطّر في مؤسسات الدولة، حتى الشكلي، أحد أدوات تنفيذ استراتيجية النظام الرئيسة. ومنذ بداية الثورة سمع الناس لفظ «الشبّيحة» العامي، إذ ظهر باعتباره إحدى المفردات المتداولة في الإعلام. واصطلح عليه في وصف الرجال المأجورين من غير قوى الأمن، أو من الجنائيين والمجرمين والعاطلين عن العمل الذين يستخدمهم النظام في قمع التظاهرات. وهذه الظاهرة ليست خاصية سورية، بل وجدت في أغلبية الثورات العربية وبأسماء مختلفة: البلطجية في مصر، البلاطجة في اليمن، المرتزقة في ليبيا. لكن الحالة السورية كانت الأكثر تنظيمًا، إذ بدا أنها تحظى برعاية رسمية حيث يرافق الشبيحة قوات الأمن، وتتخذ هذه الظاهرة لنفسها تسميات مقبولة لغويًا مثل «اللجان الشعبية» وغيرها. ويبدو أن اللغة أصرّت على مفردة «الشبيحة» للدلالة على شذوذ الظاهرة وسوقيتها، فرفضت ترجمتها إلى الفصحى، أو قبولها فيها، وظلّت على حالها نافرة بين المفردات. كما أن المنعوتين بالمصطلح هذا تقمصوه فخرًا واعتدادًا بالنفس حتى سُمِع من تجمهُرِهِم هتافُ: «شبّيحة للأبد لجل عيونك يا أسد»!

انتشر مصطلح «الشبّيحة» بعد تظاهرات مدينة اللاذقية يومي 25 و26 آذار/ مارس 2011 التي سادها جو من التوتر الاجتماعي والتخوف من وقوع احتكاكات ومناوشات بين المحتجين وبعض المدنيين المؤيدين للسلطة أكانوا موظفين في الدولة جنّدتهم بعض الشخصيات السلطوية المرتبطة بشبكة من الفساد والمحسوبية[70]، أم موظفين لدى عائلة آل الأسد في اللاذقية. واستحضر

(70) قامت بعض الشخصيات مثل رئيس اتحاد الفلاحين في اللاذقية، علي مرتكوش، بتجنيد شبيحة لاختلاق المشكلات مع المحتجين أسفرت عن وقوع كثير من الجرحى بين الطرفين. وعلي مرتكوش شخص معروف بعلاقاته المشبوهة والفاسدة. وأعفته القيادة القُطرية من مهمّاته في 1/ 7/ 2011. شهادات جمعها فريق البحث من الشخصيات الثقافية في مدينة اللاذقية في أوقات مختلفة.

المحتجون مصطلح «الشبّيحة» من ذاكرتهم القريبة ممارسة من يحملون هذه التسمية في مدينة اللاذقية على مدى عقود من حكم «آل الأسد».

حمل الاستخدام الواسع للمصطلح مغالطات كبيرة نتيجة قلّة المعرفة والخبرة في المجتمع السوري. إذ يعود ظهور مصطلح «الشبّيحة» إلى ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته، وكان يُطلق على «الحمايات الشخصية» لإخوة الرئيس السابق حافظ الأسد وأقاربه في محافظة اللاذقية الذين مارسوا أعمال النهب وامتهان كرامة المواطنين من الفئات الاجتماعية المختلفة في المدينة. وزاد عددهم ونفوذهم وتمركزوا في حي الزراعة في اللاذقية مع احتراف بعضهم عمليات تهريب البضائع إلى سورية إما من طريق لبنان، أو من طريق البحر المتوسّط، أو على شكل شركات للتخليص الجمركي من ميناء اللاذقية. ثم اتّسعت الدائرة عندما قلّد الضباط الكبار والمسؤولون ورجال الأعمال الذين ينتمون إلى مناطق الساحل السوري سلوك أقرباء الأسد، وأصبح لكلٍّ منهم «حمايته الشخصية» ورجاله الذين احترفوا التهريب تحت غطاء سلطتهم باعتباره مصدرًا للإثراء وجمع المال. واصطدم هؤلاء مرّاتٍ كثيرة بالدولة، وقوّات الجيش، حين تخاصموا مع أطراف في النظام تعتبر نفسها أقوى من رُعاتهم، أو حين تمادوا وتجاوزوا الحدود في اعتبار أنفسهم فوق القانون. وكان أشهر المواجهات تلك التي حصلت في بداية تسعينيات القرن الماضي في منطقة جبلة وبيت ياشوط في الطريق الجبلية الواصلة بين حماة واللاذقية، حيث سيطروا على الطريق وأنشأوا الحواجز وقاموا بأعمال التشليح للسيارات التي تعبره، فتدخّلت وحدات من الحرس الجمهوري واضطرت إلى مواجهتهم. وبعد ذلك اقتصر حضورهم على مناطقَ معينة في ريف جبلة والقرداحة، مسقط عائلة الأسد.

تعرّضت هذه الشريحة لانقلاب مفاجئ في طبيعة حياتها بالانتقال من العيش البسيط في الريف السوري إلى العيش في المدن السورية مع تمتّعها بحماية السلطات الأمنية أو عائلة آل الأسد، فأصبحت فوق القانون، وصار من العسير محاسبتها على أعمالها الإجرامية. وفقدت هذه الشريحة القيم التضامنية

الإيجابيـة السـائدة فـي الريـف، واحتفظـت بالتخلـف الثقافـي والاجتماعـي. وسـكنت علـى هامـش المدينـة مـن دون أن تتبنّـى نمـط الحيـاة المتمـدن[71]. ويشتبك «الشبّيحة» جسديًا بضحاياهم، ويسـتخدمون الطعن بالسكاكين والقتل بالهـراوات والسلاسـل الحديديـة، ومـن هنا فـإن القسـوة والقـوة العضلية من المؤهـلات المرغوبـة فيهم. وأغلـب أعضاء هـذه الميليشـيات مـن المجرمين وأصحاب السوابق ذوي السمعة السيئة في مناطقهم.

يصف الكاتب السـوري عزيز تبسـي ظاهرة الشـبيحة بالقول: إنّ الشبيحة منتوج عضوي لنظام الطغمة العسكرية الحاكمة وفسادها السياسي والاقتصادي وانحطاطها الأخلاقي، وبعض من قاعدتها الطائفية. وقامت هذه الظاهرة بتأطير حثالات المجتمـع من جنائييـن ومهرّبين وجنـود وضباط سـابقين عاطلين عن العمل فـي خدمة الأسـرة الحاكمة في منطقـة اللاذقيـة للقيام بأعمـال التهريب وجمـع الخـوّات وفـرض الإتـاوات على التجّـار ورجـال الأعمـال، وتخليص البضائع مـن ميناء اللاذقية وغيرها. وبدأت هذه الظاهـرة في إطار جمعية الإمام المرتضـى التي كان يقودها جميل الأسـد، شـقيق حافظ الأسـد، ومـا لبثت أن تحوّلـت بالتدريج إلى ظاهرة قُطريـة، إذ عمّمها قمع الثورة السـورية إلى ظاهرة شـاملة تشكّل جيشًـا من الجنائيين الذين يسـتخدمون العنف بلا رادع في خدمة النظـام. وجمعـوا بين قمـع خصوم النظـام، والاعتداء علـى الأبريـاء وابتزازهم لأغراض «التمويل الذاتي».

خلال الثورة السورية، تولّت جمعية «بستان الباشا الخيرية» في مدينة جبلة التي يملكها رامي مخلوف، عملية تجنيد هؤلاء الأشـخاص وتسـليحهم. وهي من المؤشـرات على التركيبة الفكريـة لجماعات المصالح في النظام السياسـي التـي لا تتوانى عن تحويل مؤسسـة تزعم أنها جمعية خيرية تحمل قيمًا إنسـانية إلى مؤسسـة للقمع والإذلال والإجرام، ما يدل على أنها فاقدة لأي حس وطني أو حضاري، وتعنى بمصالحها فحسب.

---

(71) تتضمـن روايـة **مشـهد عابر** الصـادرة عـام 2007 للروائـي السـوري المعروف فـواز حداد تصويرًا روائيًا لهذه الظاهرة.

شارك «الشبيحة» في قمع التظاهرات في معظم المدن السورية. ونهجوا سلوكًا قمعيًا إذلاليًا في جبلة وبانياس، ولعلّ حادثة قرية البيضا الشهيرة في بداية الثورة لا تزال حاضرةً بصورها المذلّة في الوجدان الجمعي للثورة السورية. إذ تحوّل الشبّيحة إلى فرق موت فاشية بكلّ معنى الكلمة، تتلقّى رواتب شهرية ومخصّصات ولا تتورّع عن ارتكاب فظائعَ سادية.

رأى المحتجّون في استحضار الشبّيحة سلوكًا طائفيًا على خلفية انتماء أجزاء منهم إلى الطائفة العلوية، وبدأت تُسمع اتّهامات تأخذ الطائفة كلّها بجريرة هؤلاء. وهذا غير صحيح تاريخيًا ومُجافٍ للواقع، وذلك لأسباب عدة، أبرزها وجود كثير من المناضلين الديمقراطيين من أبناء الطائفة العلوية الذين دفعوا سنوات من حياتهم في سجون الاستبداد نتيجة مواقفهم السياسية ومطالبهم الديمقراطية. كما أنّ «الشبّيحة» مصطلح واسع جدًّا حصره الإعلام العربي، وبعض القنوات الدعائية، بالانتماء إلى طائفة بعينها، مع أنّ المشاركين في القمع لا يقتصرون على هذه الفئة المذكورة سابقًا، بل هو جهاز تُشرف عليه أجهزة الأمن، يضمّ رجالًا مأجورين، ومجرمين جنائيين، وحزبيين من الطوائف والإثنيات المختلفة. فعلى سبيل المثال تولّى رجال العشائر الموالية للسلطة قمع التظاهرات في مدينة حلب وريفها، وفي دير الزور والرقّة. وفي المناطق التي يسكنها أكراد (عفرين وعين العرب والحسكة والقامشلي) تولّى محازبو حزب الاتحاد الديمقراطي في مراحل معيّنة قمع التظاهرات الكردية بعد أن اصطفّ إلى جانب النظام لأسباب أيديولوجية قومية تتعلّق بالموقف التركي المناوئ للنظام. وفي درعا والسويداء ودمشق شارك أتباع النظام المحليين في قمع التظاهرات. وشجّع النظام إقامة «اللجان الشعبية»، وقام بتسليحها في كثير من الأحياء لقمع الاحتجاجات فيها. وقام بعض سكّان السويداء بقمع محاولات تنظيم تظاهرات في البلدة بقسوة.

لم يقتصر الشبيحة على السوريين فحسب، بل شارك فلسطينيون ينتسبون إلى جماعة أحمد جبريل (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامّة) في قمع تظاهرات الفلسطينيين المشاركين في الثورة، خصوصًا التظاهرات التضامنية

مع الشعب السوري في المخيمات، ولا سيما في عدرا واليرموك، وأدى ذلك إلى اشتباكاتٍ بين الفلسطينيين، وإلى هجوم سكان مخيم اليرموك على مقرّ الجبهة الشعبية - القيادة العامة بعد سماح النظام لشبان فلسطينيين بالتدفّق عبر الحدود إلى الجولان السوري في ذكرى النكبة (1948)، وذلك في أيار/ مايو 2011. وجاء ذلك الهجوم ردًّا على استخدام قضية فلسطين بشكلٍ مكشوف لخدمة النظام، إذ أدّت محاولة توجيه الأنظار عن القمع المتّبع ضد الاحتجاجات إلى مقتل الشبان الفلسطينيين خلال توظيفهم لتحقيق غاياتٍ إعلامية وسياسية عبر دفعهم إلى عبور الحدود في لبنان وسورية. انطلاقًا من ذلك يمكن القول إنّ معايير تجنيد الشبّيحة لأغراض القمع لا تنحصر في الخلفية الطائفية، وإنّما في درجة الولاء والتأييد للنظام والبدل المادي والاستعداد لارتكاب الجرائم. وتختلف هذه بحسب خصوصية كلّ منطقة في سورية.

دأب النظام على الاستفادة من مراسيم العفو التي يصدرها من أجل تجنيد المجرمين الجنائيين الذين يُطلق سراحهم لتوظيفهم في عمليات القمع. وتحوّل قسم من هؤلاء إلى عصابات قامت بعمليات الخطف والسرقة والقتل باسم النظام أحيانًا، وباسم الثورة في أحيان أخرى. كما أن بعض المجرمين الذين أطلق سراحهم بمراسيم كانوا من أوائل من حمل السلاح ضد النظام في مرحلة التظاهرات السلمية، ومن أبرزهم بلال الكن في مدينة حمص.

إنّ المحدّدات السابقة متجذّرة في الوعي الجمعي السوري باعتبارها حقيقة، لكن التفاعلات المجتمعية غالبًا ما كانت تُحرّف هذا الفهم باتجاهات فرعية أخرى، خصوصًا في المدن التي تضمّ طوائفَ متعدّدة. إذ أدّى تجنيد الشبيحة من القرى العلوية في ريف اللاذقية إلى استقطابٍ طوائفي حادّ. لكن الفاعليات الأهلية وآليات الضبط الاجتماعي المتمثّلة برجال الدين الوسطيين ووجهاء المدينة استطاعوا تخفيفَ حالة الاحتقان في اللاذقية واحتواءَها بشكلٍ منَع حدوث أي مواجهة طائفية في المدينة منذ نيسان/ أبريل 2011. وتكرر الأمر ذاته في حمص، إذ أدى تجنيد الشبان من حيي الزهرة وعكرمة (ذات الأغلبية العلوية) إلى قمع التظاهرات في الخالدية والبياضة وكرم الزيتون (ذات

الأغلبية السُنّية) إلى انقسام حادّ شابه مشهد بيروت إبان الحرب الأهلية اللبنانية. ونجم عن ذلك حوادث طائفية متبادلة أسّست لمواجهة مسلّحة، وردّات فعل ثأرية متبادلة.

في العام الأول من الثورة كان النظام يستخدم الشبيحة أو ما يُسمّيهم «اللجان الشعبية» لأغراض القمع الهمجي والإذلال وردع الناس عن المشاركة في الثورة، أو عن تأييدها على الأقل. وكان النظام نفسه يُسرّب بين الحين والآخر مقاطع فيديو يظهر فيها أفراد من الشبيحة وهم يقتلون ويُعذّبون، والهدف تعريف الناس إلى المصير الذي قد يواجههم في ما لو شاركوا في الثورة. إلا أن سلوكيات الشبيحة ولّدت ردة فعل معاكسة لدى الناس بالإصرار على الثورة، حيث ذكّرتهم بطبيعة النظام الذي يثورون ضده، ويرفضون العودة إلى العيش في ظله.

تغيرت وظيفة الشبيحة منذ منتصف عام 2012، فبعد أن تحوّلت الثورة إلى ثورة مسلّحة وازدادت نسبة المنشقّين على الجيش، وتراجعت نسبة الملتحقين بالخدمة العسكرية إلى مستويات متدنّية جدًا، أصبح من الضروري تعويض هؤلاء بآخرين. وتأسيسًا على ذلك قام النظام بمأسسة اللجان الشعبية والمجندين من المدنيين في جهاز مستقل له قيادة مستقلة عن جهاز الأمن، وهو ما أعلن عنه لاحقًا باسم «جيش الدفاع الوطني». واستعان النظام بهذا التنظيم في حرب المدن، ولا سيما في حمص، كما قام بإرسال بعض قادته إلى إيران لإجراء دورات تدريبية سريعة على مهمّات عسكرية. ووضع «جيش الدفاع الوطني» في المقدمة في أثناء اقتحام حمص القديمة في 4 آذار/ مارس 2013، إلا أن جيش «المتطوعين» المرتزقة هذا الذي لم يجرب المواجهات العسكرية، تكبّد خسائر بشرية كبيرة ما أدى إلى فشل عملية الاقتحام[72].

المفارقة في سورية، أن النظام لا يستنكر أعمال الشبيحة، كما هي حال الأنظمة العربية التي شهدت ثورات واحتجاجات ضدها، بل يمتدحها ويعتبر

(72) معلومات جمعها حمزة المصطفى من قادة بعض الكتائب في حمص القديمة لا يرغبون في الكشف عن أسمائهم.

ما يقومون به واجبًا وطنيًا وأخلاقيًا في الدفاع عن الوطن. فهؤلاء في نظره هم الرد الشعبي على المؤامرة الخارجية. وهو أسلوب قديم مخادع اتبعه حزب البعث المغيّب حاليًا عن مواجهة الثورة. ففي الماضي حين كان يحصل نقاش في مجال عام، في ندوة مثلًا، أو إذا تجرّأ أحدهم على احتجاج من أي نوع، كانت تتصدى للمعارضين أو للمخالفين عناصر مدرّبة من «التنظيمات الشعبية» التابعة للحزب مثل «اتحاد الطلاب» و«اتحاد العمال» و«اتحاد الفلاحين»، بالهتافات والضرب، فيبدو الأمر وكأن الشعب السوري هو الذي لديه مشكلة مع هؤلاء، وليس النظام.

خلال الثورة غضّ النظام النظر عن سلوكيات إجرامية وأعمال مشينة قام بها الشبيحة علانية، وكان لها دلالات طائفية مقيتة مثل «سوق السُنّة» في حمص، حيث كان الشبّيحة يبيعون فيه المسروقات من البيوت التي نُهبت في أثناء قمع الثوار في أحياء حمص السُنيّة (أدوات كهربائية وأثاث وذهب...) من دون أن يتدخّل النظام لمنعهم. كما أقام الشبيحة في أكثر من منطقة سورية ولا سيما في قرية دير شميل بريف حماة سجونًا خاصةً غير تلك التي تتبع الدولة، واحتجزوا فيها المخطوفين لمبادلتهم بفديات مالية. وأدت هذه السلوكيات إلى زيادة حالة الشحن الطائفي في المدن والمناطق المختلطة.

في المقابل سلك بعض مقاتلي الكتائب سلوكيات الشبّيحة في السرقة والخطف والقتل. وأصبح للثورة «شبّيحة» أيضًا يعتدون على الناس وعلى من يخالفهم الرأي والتوجه، ولهم أيضًا «شبيحة» إعلاميون يستخدمون الخطاب الطائفي والشعبوي لتخوين بعض شخصيات المعارضة وقمعهم. وظهر «شبيحة الثورة» في البرامج الإعلامية، فقاموا بضرب خصومهم وشتمهم بطريقة رثة ورديئة، لا تختلف عن طريقة «شبيحة» النظام الإعلاميين. فمن الواضح أن ممارسات النظام وفساده وعنفه وانحلاله الأخلاقي أصابت بلوثتها المجتمع السوري.

الفصل السابع

تريييف الحزب وتطييف الجيش
خلفيات الخطاب والعنف الطائفيين

نُراجع في هذا الفصل مظاهر الطائفية والعنف الطائفي في الثورة السورية. ولهذا الغرض نعود إلى جذور الطائفية وخلفياتها البنيوية في الدولة القائمة والمتداخلة بالنظام السياسي وبنية المجتمع. وليس هذا السياق ملائمًا لمراجعة نشوء ظاهرة الطوائف والطائفية في بلاد الشام وتاريخها بشكلٍ مفصل، كما ليس المجال متاحًا هنا لفضح زيف الأيديولوجيا الطائفية، وإنما نتطرّق إليها في هذا الكتاب نقديًا بصفتها مُتغيّرًا اجتماعيًا وأيديولوجيًا ذا أثر في أنماط سلوك النظام السياسي والمجتمع.

المجتمع السوري هو مجتمع مركب طائفيًا وإثنيًا، ولم ينجح نظام الاستبداد في عملية بناء الدولة الوطنية، أو في دمجه وطنيًا. وعلى الرغم من تغلغل الانتماء العروبي عميقًا لدى السوريين منذ مراحل الاستعمار، وعلى الرغم من اكتساب الأحزاب القومية شعبية حقيقية لمراحل طويلة بعد الاستقلال، ظلّت الأيديولوجية القومية العلمانية أيديولوجية فوقية لم تنجح في علمنة المجتمع بسبب طبيعة النظام الذي حملها. فإلى جانب الشعارات القومية استخدم النظام الانتماءات الجهوية والطائفية في عمليات محاصصة لكسب الولاءات، كما استسهل التعامل مع الرموز الدينية والتقليدية لاحتواء قطاعات اجتماعية، بدلًا من التعامل مع مواطنين متساوي الحقوق. وتبلور مع الوقت في قطاعات واسعة من الشعب السوري مزاج سياسي ثقافي يرى في النظام السياسي وأيديولوجياته غطاء لسلطة طائفية أقلياتية. من هنا نشأ الخطر المميت، أي أن يتحول الصراع ضد النظام من نضال ضد الاستبداد من أجل الديمقراطية، إلى صراع طائفي. ولذلك كان من المُفضّل أن يجري التغيير في سورية وفي بلدان المشرق العربي بشكل

عام بالإصلاح التدريجي السلمي[1]. وهو ما لم يكتف النظام برفضه، بل حاول نقل المعركة كي تبدو صراعًا طائفيًا أو صراعًا ضد إرهابيين.

تشكّل الثورة بصفتها حركة للمجتمع بشكل عام مناسبةً لتأثير مضاعف للظواهر الاجتماعية. فالثورة ضد المستعمِر غالبًا ما توثق أواصر الوحدة الوطنية. لكن في حالة الثورة على النظام الحاكم، وتحييد الدولة أو انسحابها الموقت نتيجة فقدان شرعية النظام، تبرز المظاهر الاجتماعية المحض، أي ما قبل الدولتية، وتُعلن حضورها بقوة. أما في حالة سورية فالأمر أعقد بكثير، حيث سادت في وعي أوساط سكانية واسعة قناعة بأن النظام الحاكم يتماهى مع طائفة بعينها.

لاحظنا في المقابل محاولات قامت بها دولة إقليمية مثل إيران، والنظام السوري نفسه في كثير من الحالات، لتصوير الثورة كلها باعتبارها صراعًا طائفيًا، حيث إنه إذا لم يتم قمع الثورة فإن السيناريو الثاني هو أن تنتهي بتسوية طائفية يكون فيها النظام طرفًا. كانت هذه هي الاستراتيجية الدعائية الروسية في الإشارة الدائمة إلى قواعد النظام الاجتماعية. فالثورة على الاستبداد تنتهي بنهاية الاستبداد، أما الحروب الطائفية والإثنية فليس فيها من الناحية الأخلاقية حق يجب أن ينتصر، وباطل لا بدّ من أن يُدحر، وهي في العالم المعاصر لا

---

(1) سبق أن عبّر المؤلف مرات عدة عن تحليل وموقف شبيهين في بداية الثورة: «تتشابه الأنظمة العربية من حيث استبدادها، ولكن ما يختلف هو بنية المجتمعات. وفي بنية مجتمعات المشرق العربي قد تؤدي الحرب إلى نتائج غير محدودة العواقب، فقد تُطيح النظام، لكنها قد تطيح أيضًا أشياء عديدة أخرى. لدينا لبنان حالة من الطائفية السياسية تبث أيديولوجيات طائفية عبر وسائل الإعلام وعبر ثقافة فيها اعتزاز بالثقافة الطائفية، وهي حالة من الحرب الأهلية الباردة أو الساخنة، ويسمون الحرب الباردة (تعايشًا)، لكن هناك طوال الوقت وعلى أي قضية حالة من الصراع الطائفي. وفي العراق، حالة حرب تتخذ شكل التدخل الأجنبي وإثارة الفتنة الطائفية. والآن بقيت سورية كدولة وطنية متماسكة، أيديولوجيتها الرسمية قومية عروبية، كنا نعتقد أن هذا القلب سوف يحافظ على نفسه، وعلى العكس كنا نعتقد أنه سوف يتوسع ويكون سدًا لمنع انتشار الطائفية، فإذا به انهار هو أيضًا، وسوف نخسر المشرق العربي كله، أي إن مسؤولية النظام ليس عن سورية فحسب، وإنما عن المشرق العربي كله. وإذا لم يجرِ التحول المطلوب ويُغيّر النظام سلوكه في التعامل مع الشكليات نحو تحول ديمقراطي حقيقي فسوف نذهب إلى المجهول». انظر مقابلة على قناة الجزيرة في حزيران/ يونيو 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=MFxOMIjabgQ>.

تنتهي إلا بالانفصال في كيانات مختلفة، أو بالتسويات الطائفية. والتسويات الطائفية هي انفصال أيضًا، لكنه انفصال منظّم دستوريًا في داخل الدولة. وهذا يعني أن يكون النظام في أسوأ الحالات طرفًا في تسوية. ولا شك في أن أخطر ما واجهته الثورة السورية من عقبات هو تحويل الصراع إلى صراع طائفي على مستوى سورية، ثم إلى تطابق بين محاور جيوسياسية وطائفية على مستوى المشرق بما في ذلك التعبئة الشعبية الطائفية التي تفسد المجتمعات.

أولًا: جذور تطييف الجيش وعسكرة الحالة الطائفية

ورث المجتمع السوري ظاهرة الطائفية من التاريخ غير البعيد؛ من أزمنة احتكار الشرعية الدينية في عهد الدولة العثمانية، واتهام الأقليات المذهبية في دينها، واضطرارها إلى إخفاء شعائرها الدينية، أي إخفاء هُويتها المذهبية، ما أورث بعض الطوائف روح المظلومية. ويُضاف إلى ذلك الفعل الاستعماري داخل الدولة العثمانية بحجّة حماية «الأقليات»، والامتيازات الاستعمارية التي تعللت بذلك.

تشكل حوادث حلب في عام 1850، ودمشق في عام 1860 مثالًا واضحًا على الموروث الطائفي في التاريخ غير البعيد، وهي تضافرت كلّها مع عوامل خارجية. فحوادث حلب بدأت بانتفاضة أطلقها فقراء المدينة ضد نظام الضريبة والتجنيد العثماني، فهاجموا بيوت وجهاء المدينة المسلمين والأحياء المسيحية الغنية. ثم انحرفت صيرورة هذه الانتفاضة إلى حوادث طائفية بعد هجوم البدو من خارج المدينة، واستهدافهم الأحياء المسيحية قتلًا ونهبًا، ما أطلق دعوات خارجية عدة لحماية المسيحيين بعد أن صُوِّر الصراع على أنه طائفي بحت[2]، وكان كذلك فعلًا في وعي الناس. أما حوادث دمشق، فكانت امتدادًا لحوادث العنف الطائفي الذي شهده جبل لبنان، حيث استهدفت الهجمات الطائفة المسيحية بشكل خاص، وقُتل في أثنائها نحو 20 ألف إنسان

(2) محمد جمال باروت، حركة التنوير العربية في القرن التاسع عشر: حلقة حلب، دراسة ومختارات، قضايا وحوارات النهضة العربية؛ 17 (دمشق: وزارة الثقافة، 1994)، ص 30-31.

مـن المسـيحيين، ودُمِّـرت 380 قريـة مسـيحية، و560 كنيسـة، و400 دير في مجمل بلاد الشام، علاوة على ما تكبّده المسلمون من خسائر وضحايا[3].

تشـير المصـادر كلهـا إلـى تدخّل عـدد مـن وجهـاء مدينة دمشـق لوقف حملات العنف، مـن بينهـم الأمير عبد القـادر الجزائري شـخصيًا، بوصفه بطلًا جزائريًـا له مكانتـه الاجتماعيـة والرمزية في المجتمع الدمشـقي. لكن شـواهد عديـدة، ومن ضمنهـا خطب تأليبيـة في المسـاجد، ومعارضة المؤسسـة الدينية في سـورية لإصلاحـات التنظيمـات العثمانيـة، أشـارت إلى أن هذه المؤسسـة التـي يدعمهـا التجـار المتضـررون مـن المنافسـة الناجمة عـن دخـول التجارة الدولية، سـاهمت في التأليب، مثل ردة فعل مُحافِظة ضـد إصلاح الدولة الذي عُرف تاريخيًا بالتنظيمات العثمانية التي أدخلـت مفهوم المواطنة بدلاً من ثنائية المسـلم والذمي. وأدركت الدولة العثمانية مخاطر اسـتخدام القـوى الأوروبية العظمى هذه المذابح حجة للتدخل في شؤونها، فبذلت جهدًا في إزالة آثار هذه الحوادث ومعاقبة مرتكبيها.

مـع تخطّي هـذا الموروث، فـي إطار بنـاء الدولـة الحديثة، كانـت الثورة العربية الكبرى على الحكم العثماني في بلاد الشام مقدّمة تبلور سورية الطبيعية باعتبارها كيانًا سياسـيًا، حاملـه الأيديولوجي هو القومية العربية التي شـارك في حملها وبلورتها مثقّفون ومفكّرون من أبناء الطوائف والمذاهب كافة، واستمدّت أفكارهـا من حراك الجمعيات العربية التي نشـطت لإنتاج واقع مخالف وقطيعة تاريخيـة مع الدولـة العثمانية، وبناء الدولـة العربية المسـتقلة. وانتصر المجتمع السـوري لنفسـه مرة أخرى فـي مواجهة الانتداب الاسـتعماري الفرنسـي الذي سـعى إلى إنتاج كانتونات جغرافية سياسـية ببعد طائفي، أي تقسـيم سورية إلى دويلات. وجاءت الثورة السورية الكبرى في عام 1925 ردة فعل شعبية منظّمة ضدّ محاولة التقسيم هذه. وتبنّى المجتمع السوري بعدها مبادرات لإنتاج هُوية جامعة ضد سياسات التقسيم الفرنسـية التي حاولت عزل المنطقة الساحلية عن سـورية باعتبارها كيانًا سياسـيًا، بذريعة أن أقليـة علوية متمايـزة دينيًا تقطن هذه

(3) سيار الجميل، **تكوين العرب الحديث** (عمان، الأردن: دار الشروق، 1997)، ص 433.

المنطقة. وعمل الحاكم الفرنسي لمنطقة العلويين، نيجر، في عام 1920 على الحصول على وثيقة من القاضي الشرعي الإسلامي لمدينة اللاذقية الشيخ محمد العجّان تؤيد فصل العلويين عن الإسلام باعتبار العلوية مذهبًا خاصًا، وعمل على إقامة محاكم مذهبية خاصة بهم[4]. لكن مؤتمر علماء أهل السُنّة الذي عُقد في شباط/ فبراير 1939 رفض قانون الأحوال الشخصية الفرنسي، وأكد المجتمعون فيه وحدة المسلمين[5].

كما رفض وجهاء العلويين ومشايخهم في العام ذاته أن يكون لهم قانون أحوال شخصية مستقل يُميّزهم من الدين الإسلامي[6] (مع وجود أقلية بين وجهاء العلويين أيّدت الانفصال)، بينما رفضت فرنسا هذه القرارات وأصرّت على التعامل بقانون الأحوال الشخصية الفرنسي[7]. ومن الواضح أن الموضوع بالنسبة إلى المؤسسة الدينية الإسلامية في حينه لم يكن مجرد خلافات تفصيلية أو غير تفصيلية مذهبية، بل كانت هذه المؤسسة على أتم الاستعداد للتعالي على الخلافات المذهبية بدوافع سياسية وطنية في مواجهة المستعمِر.

كان العداء للاستعمار عاملًا موحِّدًا وجامعًا لمختلف فئات الشعب السوري، وكان له شأن كبير في تكوين الهُوية الوطنية، لكنه لم ينتج تكاملًا وطنيًا جامعًا نتيجة ضعف التواصل بين أنحاء سورية، وأحوال المعيشة الصّعبة، وضعف الواقع التنموي، وانعزال المدينة في سورية عن الريف، ونتيجة ممارسات الاحتلال ذاته في التعامل الرسمي مع الناس بصفتهم تابعين لطوائف.

---

(4) يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسيّ**، ذكريات؛ 17 (بيروت: دار النهار، 1983)، ص 41 و68.

(5) ستيفن همسلي لونغريغ، **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، 1978)، ص 295.

(6) جمال باروت، «الطَّائفية: الصِّناعَة والوَعي الزَّائف،» ورقة قدمت إلى: «الثورة العربيّة والديمقراطية: جذور النّزعات الطائفيّة وسبل مكافحتها،» (ندوة علميّة نظمها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 28 كانون الثاني/ يناير 2012).

(7) لونغريغ، ص 295.

ظهرت بعد الاستقلال، مجددًا، قضية بناء الدولة على أسس مدنية، وعلى أساس التكامل الوطني. وأثّر بناء الدولة الوطنية في مجالات عديدة، منها التنموية، مثل تقليص الفروقات المجتمعية والتعليمية والسياسية، وظهور تنظيمات وطنية جامعة سمحت بتمثيل جميع فئات الشعب وتمثيل المواطنين المنتمين إلى أقليات دينية في لوائح الأحزاب القومية مثل حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب السوري القومي، والحزب الشيوعي، إضافة إلى كتلة المستقلّين والعشائر. ولم تظهر في دولة الاستقلال إرهاصات فتنة طائفية إلاّ في زمن العقيد أديب الشيشكلي في خمسينيات القرن المنصرم[8].

أدى التفرّد في الحكم بعد وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة عقب الانقلاب العسكري في 8 آذار/ مارس 1963 إلى عسكرة الحزب تدريجًا. وجرى ذلك في البداية عبر «الحرس القومي»، ثم عبر إخضاع الترفيع في مراتب العضوية من نصير إلى عضو عامل لشرط الخضوع لدورة عسكرية سُمِّيت دورات العمل الفدائي، ثم دورة ممارسة قتالية على الجبهة. وتوقفت هذه العسكرة خلال السبعينيات، ثم عادت في عام 1980 من خلال تشكيل الفصائل المُسلّحة في المنظمات الشعبية والحزب، وعسكرة منظمة الشبيبة وفق منهج فاشي. وأدى ذلك إلى تحكّم نخب اجتماعية سياسية تعتبر الجيش وسيلتها الرئيسة للحراك الاجتماعي، بمعنى الصعود في السلم الاجتماعي. وكانت هذه حال الأطراف المهمشة والفقيرة والأقليات الدينية، وكان الجيش هو المسار الذي يمكن أن يسلكه شاب من أسرة في هوامش البلاد لتوفير وظيفة وللتقدم اجتماعيًا من حيث المنزلة. وكان الجيش في مرحلة الانتداب فتح أبوابه لهذه الفئات. وينبغي ألا ننسى أن التمثيل النسبي المرتفع للمتحدّرين

---

(8) شهد المجتمع السوري إرهاصات فتنة طائفية بعد مواجهة عسكرية بين قوات من الجيش السوري وأهالي جبل العرب في عام 1954، راح ضحيتها مئات من السوريين الدروز. وحصلت المواجهات العسكرية عندما أصدر الشيشكلي أمرًا باعتقال قائد الثورة السورية الكبرى سلطان باشا الأطرش بسبب موقفه المعارض لإجراءات ألغت امتيازات شيوخ القبائل والشخصيات الوطنية، بغية دمج الأقليات مثل الأرمن والأكراد والدروز في المجتمع السوري بالإكراه والتعسف (وكان الأطرش رمزًا وطنيًا كبيرًا في سورية وجرى العرف أن يطلب الرؤساء السوريون تأييده). انظر: كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011** (بيروت: دار النهار للنشر، 2011)، ص 131.

من هذه الفئات لم يُغيّـر حقيقة أن الجيش هو التنظيم الأقوى والأكثر حداثة في دولة ما بعد الاستقلال. لكن استئثار حـزب البعث بالحكم وتقييـد الحريات، بما في ذلك حرية التعبير والتنظيم السياسـي وغيرها، أدّيا في النهاية إلى اعتماد الحزب على الأمن وما يرتكـز عليه من فئات اجتماعيـة، وتقليص قدرة الفئات الاجتماعية والسياسية الأخرى على التأثير سياسيًا.

لكن الأثر الأهم كان سيطرة العسكر على حزب البعث، ثم على السلطة بشكل عام بعد معارك مفصلية حُسِمَت في داخل الجيش وفي داخل الحزب. ويمكن القـول إن عملية تحزيب المؤسسـة العسكرية السـورية وتطييفها مرّت بأربع مراحل أساسية:

- **مرحلة الاحتلال والانتداب الفرنسي على سورية حتى الجلاء (1920 - 1946)**: اتّسـمت هـذه المرحلـة ببـروز الوحـدات الإثنيـة الطائفيـة والأقوامية في داخل الجيش. وقامت السياسـة الفرنسـية خـلال هذه الفترة، كما في سـائر المسـتعمرات الفرنسـية، على تجنيد وحدات محلية في الجيش الفرنسي دُعيت في سـورية ولبنان بجيش الشـرق. ووفق دراسـة حديثة نسـبيًا فإن نسبة إجمالي عناصـر السُـنّة في جيش الشـرق أعلـى من نسـبة المتحدّريـن من أصـول دينية وأقواميـة اعتبرت «أقليات» بالتسـمية الفرنسـية. لكن تلك السياسـة قامت على تركيز بنـاء أفواج أو وحدات أو مفارز ذات تركّز إثنـي طائفي أو أقوامي[9]، مثل الفَوْجيـن «الكلدو - أشـوريين» في الجزيرة السـورية، أو ما دعـي بـ «المجتمع الدرزي» بالنسـبة إلى الدروز، أو مفارز ووحدات الخيّالة الشـركس والعلويين، بينمـا كان الأكراد والإسـماعيليون ثم بعـض الشـيعة الإثني عشـرية (المتاولة) موزّعين على هذه الوحدات كلّها.

لم ينشـأ جيش سـورية المسـتقلة من فراغ، بل ورثت الدولة الوطنية بعد الجـلاء (17 نيسـان/ أبريل 1946) جيـش الشـرق. وبلغت حصة سـورية من الوحدات المسـلّحة نحو 17 ألف رجـل، بينما كانت حصة لبنان سـبعة آلاف

---

(9) N. E. Bou-Nacklie, «Les Troupes Speciales: Religious and Ethnic Recruitment, 1916-46,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 25, no. 4 (November 1993), pp. 645-660.

رجل[10]. غير أن وزارة الدفاع السورية قلّصت عديد الجيش في منتصف عام 1948 إلى ما يُقارِب سبعة آلاف رجل فحسب[11]، بدعوى تفكيك «التكتلات العنصرية» في الجيش السوري[12]. وأدّت عملية وراثة الدولة الوطنية جيش الشرق إلى ظهور تمييز بين ما دعي شفويًا بضباط الجيش السوري وضباط الجيش الفرنسي (الذين كانوا أصلًا في الجيش الذي تسلّمته الحكومة السورية من الفرنسيين). وبدأ تخريج ضباط الجيش السوري وفق هذا التمييز مع الدورة الأولى لخريجي مدرسة حمص العسكرية في عام 1945 الذين انتشرت في أوساطهم الأفكار السياسية والأيديولوجيات الجديدة مثل اليسار والقومية العربية. وازدادت قابليتهم للأدلجة مع تجربة معظمهم المُحبطة في حرب فلسطين، وولادة أولى حركة الانقلابات العسكرية. ولم يكن «ضباط الجيش الفرنسي» كتلة متجانسة، بل كان بعضهم قريبًا من الضباط الجدد، وكان أبرزهم أديب الشيشكلي المتحالف حتى عام 1952 مع أكرم الحوراني، زعيم حزب الشباب وأحد القادة الثلاثة التاريخيين لحزب البعث العربي الاشتراكي. وولد في مرحلة التحالف أول تنظيم عسكري عقائدي سري في داخل الجيش وشكّل سابقة للجنة العسكرية البعثية اللاحقة في فترة الوحدة السورية - المصرية، التي يتحدر بعض أعضائها من تنظيم الشيشكلي - الحوراني السابق. وحاول الشيشكلي (الكردي الأصل) تسنين الجيش وتعريبه وتفكيك النفوذ الكردي فيه، غير أن إجراءاته الفعلية كانت جزئية وطاولت المسيحيين أكثر من غيرهم. وبسبب قصر فترة حكمه لم يستطع مواصلة هذه السياسة. ودخل الجيش السوري مع الانقلاب الأول في مرحلة التسييس والخروج من الثكنات من دون العودة إليها. وساهم احتدام الحرب الباردة وتحوّل سورية إلى حلبة مهمة من حلبات هذه الحرب في رفع وتائر

(10) نزار الكيالي، **دراسة في تاريخ سورية السياسيّ المعاصر، 1920-1950** (دمشق: دار طلاس، 1997)، ص 195.

(11) عارف العارف، **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، 1947-1952**، 6 ج (صيدا؛ بيروت: المكتبة العصرية، 1956)، ج 2، ص 349 و358.

(12) أحمد الشراباتي (وزير الدفاع)، الجلسة الثانية في 28 آب/ أغسطس 1948، في: **الجريدة الرسمية** (دمشق) (4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948).

التحزب والتكتلات العسكرية العقائدية والجهوية في الجيش السوري في الخمسينيات، ولا سيما بعد إسقاط دكتاتورية الشيشكلي (أواخر 1951 - شباط/ فبراير 1954).

- **مرحلة الكتل العسكرية العقائدية والجهوية المتصارعة (1954 - 1963)**: تمتد هذه المرحلة من إسقاط الشيشكلي في عام 1954 إلى 8 آذار/ مارس 1963. وفيها انقسم التنظيم العسكري العقائدي الذي شكّله تحالف الشيشكلي - الحوراني إلى كتلتين كبيرتين: الكتلة التحريرية (نسبة إلى حركة التحرير العربي التي أسّسها الشيشكلي) والكتلة الاشتراكية (التي كان الحوراني أبرز الفاعلين فيها)، يضاف إليهما الجناح العسكري للحزب السوري القومي الاجتماعي بقيادة العقيد غسان جديد، ومجموعة الضباط اليساريين المتأثرين بالحزب الشيوعي السوري. وانبثق في سياق هذا الاستقطاب كتلة ثالثة كبيرة أقرب إلى المهنية العسكرية من غيرها هي كتلة «الضباط الشوام» التي التفّت حول العقيد عدنان المالكي، واستقطبت بعض الضباط المستقلين والمحافظين. وتعرّضت الكتلة السورية القومية الاجتماعية (غسان جديد) إلى عملية اجتثاث بعد اغتيال العقيد عدنان المالكي (نيسان/ أبريل 1955)، وبعد العدوان الثلاثي على مصر. واعتبر أن الشقّ السوري لهذا العدوان يتمثل بما سُمّي يومئذ المؤامرة العراقية على سورية. وبعدما فقد «الضباط الشوام» المحافظون ركنهم الأبرز، أي العقيد عدنان المالكي، حصل الاستقطاب باتجاه الكتلتين الكبريين: الاشتراكية والتحريرية (ضباط الشيشكلي). وهدد احتدام الصراع في أواسط الخمسينيات بين هاتين الكتلتين الجيش السوري بالانشطار الداخلي المكشوف في سياق تفكّك النخب السياسية والاجتماعية السورية.

شكّلت الوحدة بين سورية ومصر في عام 1958 المخرج من هذا التفكك. وقبلت هذه الكتل مبدأ عبد الناصر في عزل الجيش عن الحزبية والعمل السياسي. لكن هذا القبول كان موقتًا؛ فما إن شرع عبد الناصر بتفكيك تلك الكتل وإحالة رموزها إلى مواقع مدنية، أو إلى مواقع أخرى في الجيش الثاني في مصر، حتى تكتّلت من جديد ضده. وكان أبرز المتكتّلين تنظيم البعث

الذي شكّل بعضُ ضبّاطه في مصر «اللجنة العسكرية» السرية التي تحدَّر معظم مؤسسيها من الطائفتين العلوية والإسماعيلية. ونشير إلى هذه الحقيقة مع أن في هذه الفترة لم يكن للعوامل الطائفية أي شأن فاعل ملموس في قيام هذه الكتل، بل كان الانقسام يجري على قضايا السلطة والسياسة في مرحلة الحرب الباردة.

نجت كتلة «الضباط الشوام» من التفكيك بسبب مهنيتها وبُعدِها عن التحزّب بالمعنى العقائدي أو التورّط في المؤامرات والاصطفافات الانقلابية في الخمسينيات، فاعتمد عليها عبد الناصر. لكن من هذه الكتلة بالضبط خرجت مجموعة الضباط التي قامت بحركة الانفصال في 28 أيلول/ سبتمبر 1961، وتشكّل منها ما عُرف بضباط «ثورة الثامن والعشرين من أيلول». وحاولت هذه الكتلة تفكيك من تبقى من الضباط البعثيين، لكن، كانت لهؤلاء شبكتهم التنظيمية والسياسية القوية العاملة في الجيش، وتيارها الفكري الواسع في المجتمع. وتحالفت «اللجنة العسكرية» البعثية مع تنظيمات عسكرية سرية أخرى اتسمت بالوحدوية أو الناصرية ونادت بالعودة الفورية إلى الجمهورية العربية المتحدة. وهي الكتل نفسها التي تحلّقت حول العقيد جاسم علوان. لكن هذا التحالف كان هشًّا بسبب محاولة كل طرف خداع شريكه والتسابق معه على الاستيلاء على السلطة. وتفجر ذلك في انقلابات 28 آذار/ مارس – 1 نيسان/ أبريل 1962، إذ وقع انقلاب «الضباط الشوام» (ضباط حركة 28 أيلول/ سبتمبر) على الحكم المدني الذي قام في البداية برعايتهم؛ وانقلاب الكتلة الوحدوية بقيادة جاسم علوان؛ وانقلاب الكتلة البعثية (اللجنة العسكرية). وتمخض عنه قيادة جديدة للجيش انبثقت من مؤتمر عسكري عُرف بِـ «مؤتمر حمص». وحتى تلك اللحظة كانت الانقسامات الجهوية والسياسية ومحاولات مجموعات الضباط التنافس في السيطرة على السلطة هي المهيمنة على سائر المستويات الأخرى. لكن لاعبين جديدين فاعلين قياسًا على اللاعب البعثي السابق الذي يعود بروزه إلى الخمسينيات، ظهرا وهما اللاعب الوحدوي الناصري واللاعب الشامي.

لأسباب اجتماعية وطبقية وحزبية - سياسية كانت نسبة الأعضاء العلويين والدروز والإسماعيليين غالبةً أو بارزةً في اللجنة العسكرية البعثية، بينما كانت نسبة السُنّة بارزة في تشكيلات الضباط الشوام المحافظين والوحدويين أو الناصريين. وكانت نسبة الضباط المسيحيين بارزةً في شبه تحالف مع الضباط الشوام، أما الضباط المستقلون فمال كثيرون منهم إلى أحد الأطراف وبدرجات من التقلّب وتغيير التحالفات. لكن لم يطرح أي من قادة هذه الكتل نفسه (أو كتلته مجتمعة) على أساس طائفي، بل على أساس أيديولوجي أو سياسي أو مهني. لكن عوامل القرابة العائلية والمحلية والجهوية وروابط «إخوة الدورة» كان لها شأن في إيقاظ العصبيات، وفي الاصطفاف والتكتل. وتُذكّر «أخوة الدورة» برابطة الجنود المماليك التي تحدث عنها ابن إياس في تاريخه، مثل عصبية المجموعة المهنية أو الحرفية أو الطوائفية، أي مجموعة فئوية أخوية، وليس مجموعة طائفية مذهبية. ومع تضعضع نفوذ كتلة «الضباط الشوام» ومعهم عدد كبير من الضباط المسيحيين بين نيسان/ أبريل 1962 وآذار/ مارس 1963، وإخفاق بقايا كتلة الضباط الشوام في التحالف مع جماعة الإخوان المسلمين في حركة انقلابية فاشلة في كانون الثاني/ يناير 1962، أُخليَ المسرح للكتلتين الأساسيتين البعثية والناصرية، ومن يدور في فلكهما من المستقلّين. وقامت حركة 8 آذار/ مارس 1963 الانقلابية على خلفية ترنّح الحكم الانفصالي، ووصول التعاون بين الوحدويين والبعثيين إلى أعلى مستوياته في الأشهر الستة التي سبقت سقوط نظام الانفصال، أكان ذلك في السياسة أم المجتمع أم الجيش في شكل حركة بعثية - ناصرية يساندها الوحدويون. وأدى الصراع على السلطة بين البعثيين والناصريين بعد إخفاق ميثاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق في نيسان/ أبريل 1963 إلى وقوع الصدام الدامي في 18 تموز/ يوليو 1963 (انقلاب جاسم علوان الفاشل) الذي أفضى إلى سير البعث حزبًا ولجنة عسكرية في الطريق القاتلة، طريق احتكار السلطة.

خلال فترة تموز/ يوليو 1963 - شباط/ فبراير 1966 انفرد البعث بالحكم. وانتقل الصراع إلى داخل المجموعة البعثية العسكرية - المدنية، وأدّى احتدام الصراع إلى زيادة وتائر التكتل والتجمّع والاصطفاف، واستثمار

العوامـل الجهوية والشـخصية والطائفيـة في الاصطفـاف. وفي سـياق الصراع البعثي - البعثي الداخلي اتهمت مجموعات الضباط والمدنيين الموالين للقيادة القومية للحزب اللجنة العسـكرية بممارسة الطائفية لتحشـيد الأنصار وتقويض شـرعية الحزب، بينما كانت اللجنة تشهد بدورها صراعًا داخليًا على قيام بعض أعضائها بعملية التنظيم العسـكري على أسس طائفية بدعوى تجانس الولاء، ما تسبّب بنفي رئيسها اللواء محمد عمران في عام 1964.

بحلـول عـام 1965 زكمـت الروائـح الطائفيـة الأنـوف، وبـات الخطـاب الطائفـي علنيًـا فـي الجيش نتيجة اسـتثمار الضبـاط الجـدد الذين اسـتُدعوا إلى الخدمة أو انضموا إلى الجيش على أساس بعثي. وكانوا في معظمهم ينتمون إلى «الأقليات»، أو إلى منطقة درعا. واتخذ الصراع شكل مواجهة بين الفريق السُنّي، أميـن الحافظ، واللـواء العلوي، صلاح جديد. وحُسِـم هذا الصـراع في انقلاب 23 شـباط/ فبراير 1966 الـذي شـقَّ التنظيـم البعثـي لأول مرة على المسـتوى القومي، وجـرى تطهير الجيش من القـادة الموالين للقيادة القوميـة البعثية. ولمّا كانت «المصادفـة» أن معظم الضبـاط الناصريين والمسـتقلين الوحدويين الذين تمـت تصفيتهم فـي عامـي 1963 و1964، ولا سـيما بعد انقـلاب 18 تموز/ يوليـو 1963، ومعظم الضباط البعثييـن (الموالين للقيـادة القومية) الذين جرت تصفيتهم في شـباط/ فبراير 1966، كانوا من السُـنّة، فإن معظم الضباط القدامى والجـدد ممـن يتحـدرون من الأقليـات الأخـرى، ولا سـيما العلوييـن والدروز والإسـماعيليين غـدوا في الجيش بنسـب أعلى بكثير من نسـبتهم بين السـكان. وعبّرت حركة 23 شـباط/ فبراير1966 على الرغم من خطابها اليسـراوي الذي يصوغ الخلاف بتعابير يميني ويسـاري، عن استقطاب ريفي - مديني، وعلوي - إسـماعيلي - درزي، يضاف إليه وزن فلاحي درعاوي في مقابل المتحدرين من المدن السـورية الرئيسـة. وهو صراع شـديد التركيب، ليس طبقيًا فحسـب، ولا طائفيًا أو جهويًا أو أيديولوجيًا أو سياسـيًا محضًا، بل هو هذه العناصر كلها معًا، لكن جرى صبّه على سطح السياسة والأيديولوجيات باعتباره صراعًا بين اليمين واليسـار. لكن خصوم حركة 23 شـباط الذين قوّموها من زاوية طائفية وصفوها بتحالف «العدس»، وهي الحروف الأولى من العلويين والدروز والإسماعيليين.

أما المدن السُنية الداخلية المهمشة فباتت تضع سيطرة مجموعات «العدس» في إطار سيطرة أشمل، وهي سيطرة الريف لأول مرة في التاريخ السوري الحديث منذ نهاية الدولة العثمانية على المدن السورية، وتحويل «أعزّتها» إلى «أذلّة».

لكن هذه المدن لم تكن متجانسة، فقد اخترقها الخطاب اليساري وسلسلة التحوّلات الاجتماعية - الاقتصادية المتمثلة في نشوء القطاع العام وتوسّع طبقة العمال، مسنودًا بالتطور الاجتماعي - الطبقي الحقيقي الأشد تأثيرًا، وهو إنشاء طبقة الفلاحين الصغار والمتوسطين نتيجة تطبيق الإصلاح الزراعي بشكل واسع الذي وصل إلى ذروته في أعوام 1966 إلى 1969 التي تميزت باللغة السياسية اليسارية الصاخبة. وأكمل هذا التطور حلقة تاريخية بدأها عبد الناصر في سورية في عام 1958 في تحرير الفلاحين من الملكية الإقطاعية الكبيرة وأدرجها في حقل السياسة العامة، بينما من سيرفع وتيرتها إلى الحد الأقصى هو الحقبة الشباطية بقيادة صلاح جديد.

لاحقًا، وبدءًا من الأعوام الأولى لمرحلة حافظ الأسد، وتحديدًا منذ عام 1974 فصاعدًا سيتوقّف تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في إطار تخفيف وطأة السياسات اليسارية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالتزامن مع الانفتاح الواسع نسبيًا على القطاع الخاص الذي كان يعني نوعًا من إنعاش المدينة السورية، أي مركز هذا القطاع وقاطرته. وهي كلها إجراءات معتدلة اتخذها حافظ الأسد، وكانت تُدمغ بالنزعات اليمينية في مرحلة السبعينيات التي انتشرت فيها اللغة الأيديولوجية اليسارية. ومما لا شك فيه أن مرحلة حافظ الأسد تبنّت هذه الاتجاهات الموصوفة باليمينية في تلك الفترة.

- **المرحلة الأولى للجيش العقائدي:** يُمكن تقسيم هذه المرحلة إلى مراحل فرعية عدة متداخلة. لكننا سنركّز عليها في فترتها التكوينية والمؤسسية نظرًا إلى ما لها من دور مؤثر في التطوّرات اللاحقة للمؤسسة العسكرية السورية وعلاقتها بالمجتمع، ونظّر لها التقرير العقائدي للمؤتمر القومي السادس للبعث في عام 1963 تحت اسم «بعض المنطلقات النظرية» الذي كتبه ياسين الحافظ باعتباره دليلًا نظريًا منهجيًا للحزب بعد حسم الصراع مع الناصريين واحتكار

السلطة. وجرى تجسيد هذه الصيغة النظرية بشكل مؤسسي في ما عُرف بـ «تبعيث الجيش» وفق عقيدة رسمية قومية يسارية جديدة من الناحية الرسمية. أما الضباط المهنيون الذين رفضوا الانضواء الحزبي فاعتُبروا «رفاق سلاح»، لا «رفاق عقيدة». وفُكِّكت مجموعات «رفاق السلاح» بشكل متسارع، أو أُحيلت إلى مواقع مكتبية وتدريبية هامشية. وبحلول النصف الأول من الثمانينيات، لم يبق منهم إلّا عدد محدود للغاية. وفي مرحلة 1966 - 1970 احتدمت ديناميات الانقسام والاستقطاب في المجموعة البعثية العسكرية القيادية للحزب والجيش العقائدي، فأدّت محاولة سليم حاطوم القيام بانقلاب لمصلحة القيادة القومية في أيلول/ سبتمبر 1966 إلى تصفية معظم الضباط المتورّطين معه. وكان معظمهم من الضباط الدروز. فتراجعت نسبة الضباط الدروز في الجيش، ثم تراجعت نسبة الضباط الإسماعيليين جراء صراعات ما بعد الخامس من حزيران/ يونيو 1967 التي تكلّلت بانتحار العقيد عبد الكريم الجندي، رئيس مكتب الأمن القومي في سياق حمّى الصراع المستعر بين الفريق حافظ الأسد (وزير الدفاع) واللواء صلاح جديد (الأمين القُطري المساعد).

من ناحية الشكل الطائفي تركّز الاستقطاب في هذه الفترة بعد تراجع نسبة الضباط الدروز والإسماعيليين في الجيش العقائدي في ثلاث مجموعات ضاربة، يشكّل الضباط المتحدرون من الطائفة العلوية قادتها. وهي مجموعة اللواء صلاح جديد مهندس عملية تبعيث الجيش منذ أن شغل منصب مدير شؤون الضباط في عام 1963، وهو المنصب الذي كان يسيطر منه على مفاصل أساسية في الجيش والأمن؛ ومجموعة اللواء المعتقل محمد عمران الذي لم يفرج عنه إلا بعد الخامس من حزيران/ يونيو 1967 التي كانت تمتلك تنظيمًا عسكريًا سريًا قويًا مؤلفًا من الضباط الصغار ومتوسطي الرتب الذين جلب محمد عمران معظمهم إلى الجيش في عامي 1964 و1965، ثم في عام 1966 بُغية الاستفادة منهم في تشكيل النواة الأولى للجيش الخاص بحماية الثورة، والتي ستتطور بعد سنوات معدودة من مجموعة صغيرة إلى جيش داخل الجيش العام حمل اسم «سرايا الدفاع»؛ ومجموعة اللواء حافظ الأسد التي كانت الأضعف لكنها استمدت قوتها من اصطفاف جماعة عمران والضباط

البعثيين السنّة والضبّاط المسيحيين والمستقلين خلفها، إذ وجدوا أنفسهم أقرب إلى الأسد في صراعه مع صلاح جديد بسبب كراهية هذه المجموعات لصلاح جديد وسياسته التبعيثية اليسارية العاتية للحزب والمجتمع والجيش والدولة، ومحاولته تحطيم ما تبقى من قوة اقتصادية واجتماعية للمدن الداخلية السورية لمصلحة الأرياف، وبنائه جهاز مخابرات أرعبَ حتى مؤسّسه الأكبر عبد الكريم الجندي.

على خلاف مجموعتي جديد والأسد المختلطتين طائفيًا ومذهبيًا والممتدتين في الحزب، كانت مجموعة عمران مؤلفة برمّتها من الضباط العلويين وأقرب إلى مجموعة عسكرية ضعيفة الامتداد في الحزب ويحكمها الولاء الشخصي لعمران، لكنها قوية عسكريًا من حيث إنها تمسك بقيادة الوحدات. وتحالف عمران مع صلاح الدين البيطار الذي كان قد ترك البعث بعد حركة 23 شباط/ فبراير 1966 متهمًا الضباط البعثيين «اليساريين» بالفاشية، وحاول أن يعمل على بناء «الحركة العربية الواحدة».

كانت أطروحة «الجيش العقائدي» تموّه هذه الانقسامات. وكان جميع الضباط المنخرطين في الصراع بعثيين. وتطوّرت مجريات صراع معقدة بين جناحي جديد والأسد في مرحلة ما بعد الخامس من حزيران/ يونيو 1967 على مستوى العلاقة بين الدولة والمجتمع، واستراتيجية الصراع ضد إسرائيل، والعلاقات العربية والدولية، والسياسة الاقتصادية - الاجتماعية تجاه المدن الداخلية السورية، والموقف من المقاومة الفلسطينية الناشئة، ثم دخول العامل الأخطر وهو عامل الصراع على السلطة الذي مثل فيه جناح الأسد التيار المعتدل والأقرب إلى البراغماتية والمرونة، بينما مثل جناح جديد التيار الأقرب إلى الراديكالية والمبدئية والتصلّب. وتمكّن الأسد بيسر من الوثوب على السلطة، والإعلان عمّا عرف بـ «الحركة التصحيحية» في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 ضد ما وصفه بـ «العقلية المناورة»، فدخل المعجم البعثي السياسي السوري السلطوي الجديد مصطلح جديد هو مصطلح «العقلية المناورة» بعد دخول مصطلح «اليمين المشبوه» في وصف تيار الأسد.

- **تحوّلات الجيش العقائدي في مرحلة إعادة بناء الجيش السوري (1970 - 1983)**: يمكن تفريع مرحلتين من هذه المرحلة الرئيسة. **الأولى** هي مرحلة (1970 - 1973) التي كان فيها الأسد يُحضّر مع أنور السادات لحرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وانتهت بتطوّر قوة الجيش السوري، ثم تحويله سورية إلى دولة إقليمية بعد التدخل السوري في لبنان في عام 1976. وعلى مستوى التطور الداخلي الاجتماعي الخاص للمؤسسة العسكرية، كان التجنيد في هذه المرحلة يشدد على دفع العلويين إلى التطوّع في الجيش. لكنه كان حذِرًا في داخل الطائفة نفسها، ولا سيما عند تجنيد أبناء عشائر الحدادين وبدرجة أقل عشائر الخياطين بصفتهم محترفين، حيث جرى التأكد أولًا من ولاء المجندين قبل تفريغهم في الجيش، والسبب هو أن صلاح جديد يتحدر من عشيرة الحدادين، ومحمد عمران يتحدر من الخياطين، كما استُبعد الحيدريون (أو المواخسة) المنتشرين في مناطق متعددة أكثفها سكانيًا المنطقة الممتدة من دمسرخو شمال اللاذقية حتى لواء الإسكندرون. وهم يشكلون مذهبًا علويًا يعرف بهذا الاسم، وظلت نسبتهم في الجيش والأمن محدودة جدًا منذ ذلك الوقت. ويعود أمر استبعادهم إلى أن الحيدريين شكلوا أحد مواقع قوة صلاح جديد. بينما تم فتح الباب أمام تجنيد أبناء طائفة المرشديين الذين خضعوا لاضطهاد شديد طوال فترة البعث في الستينيات (1963 - 1970)، في نواة الجيش الخاص الذي كان ينشئُه رفعت الأسد شقيق الرئيس حافظ الأسد. وشكّل هؤلاء المرشديون المهمّشون والذين اضطهدتهم بالفعل العشائر العلوية الأخرى، أحد أهم القوى الضاربة في «سرايا الدفاع»، وهي الفرقة التي أسس نواتها اللواء محمد عمران لـ «حماية الثورة». وتمت الصفقة على أن يقدم المرشديون الولاء لحافظ الأسد مقابل رفعه الاضطهاد عنهم، وتمكينهم من أداء صلاتهم بحرية من دون تطبيق قانون العقوبات عليهم الذي كان ساريًا حتى عام 1969 على الأقل.

على الرغم من أن قضايا الصراع بين الأسد وجديد لم تكن طائفية قط، كما ليس ممكنًا تقويم هذين الرجلين بمعايير الضابط الطائفي، فإن حسابات

السلطة والولاء تحكّمت بتهميش الحدادين والحيدريين، وبنسبة أقل الخياطين، لمصلحة التوسع في جذب الموالين من فخذ «النميلاتية» من عشيرة المتاورة ذات الميراث التاريخي المحارب، ومن أفخاذ عشيرة «الكلبية» التي يتحدّر منها الرئيس حافظ الأسد. فشهدت هذه المرحلة نهاية عصر الزعامات العشائرية العلوية التقليدية، بل نهاية عملية تحطيمها لمصلحة ما سيظهر لاحقًا، أي حلول الضباط العلويين الكبار الجدد في مكانهم. والواقع أن العسكريتاريا العلوية العقائدية كانت قد حطمت بشكل كبير سلطة قادة العشائر العلوية.

في **المرحلة الثانية** صدر مرسوم جمهوري بتأسيس الحرس الجمهوري، لكنه لم ينفّذ بشكل ملموس يستحق الاهتمام به. وفي المقابل بنى رفعت الأسد «جيشه الخاص» في إطار الجيش العام بشكل مدروس. وكان هذا الجيش متنوع الأعضاء، لكن نوياته المقاتلة والصلبة كانت طائفية وعشائرية وفق مراتبها العليا على أساس منطق الولاء. وكان رفعت الأسد يحمل في جيشه الخاص اسم «القائد»، بينما كان حافظ الأسد يحمل اسم «السيد الرئيس»، أما باسل الأسد الذي سيبزغ نجمه لاحقًا فسيحمل اسم «المعلم». وتغري هذه الأسماء بتحليل سيميولوجي لديناميات العلاقات ما بين العائلات والسياسة والسلطة. وحاولت ليزا وادين في كتابها **السيطرة الغامضة: السياسة، الخطاب، الرموز في سورية المعاصرة**[13] دراسة ذلك، لكنها درستها من باب السيميولوجيا الطقسية والشعارية الخارجية الظاهرة للعيان والتي يعرفها أي سوري متوسّط. ولم تستطع قط فهم السيميولوجيا الأهم وهي الداخلية.

في إطار تطوّر مقولة «الجيش العقائدي»، تبنّى رفعت الأسد خطابًا يساريًا يقطع في الظاهر مع أفكار أخيه الرئيس وسياساته، وسوّقه بعض أقطاب الحزب الشيوعي السوري المتحالف مع البعث في الجبهة الوطنية التقدمية بوصفه «كاسترو» سورية، وذلك في ضوء العلاقة بين رفعت الأسد والسوفيات، التي ظهر تأثيرها بوضوح في لقاءات حيدر عليف معه لتهدئة

---

(13) ليزا وادين، **السيطرة الغامضة: السياسة، الخطاب، والرموز في سورية المعاصرة**، ترجمة نجيب الغضبان (بيروت: دار الريس، 2010).

حركته الانقلابية[14]. وفي السبعينيات تمكّن رفعت الأسد من أن يكون العنوان الأبرز لما يعرف بيسار البعث لفظيًا بتبنّيه لغة الشباطيين لمنح البعد الريفي الطائفي بُعدًا أيديولوجيًا يساريًا، بينما كان التحالف الفعلي لرفعت الأسد مع الأمراء السعوديين. وتعزّزت هذه العلاقة على الطريقة الشرقية بتصاهر الأمير عبد الله بن عبد العزيز مع إحدى العائلات العلوية. وكان في الواقع يواصل في ذلك خطًا بدأه الملك سعود بن عبد العزيز حين صاهر العلويين وتزوج إحدى العلويات.

في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي بدأ تنظيم «الطليعة المقاتلة» المنشق على جماعة الإخوان المسلمين عملياته في شكل اغتيالات طالت شخصيات علوية لمجرد انتمائها العلوي، وذلك لأن هذه المجموعة كانت ترى في النظام نظامًا طائفيًا. وتكلّلت هذه العمليات بمجزرة مدرسة المدفعية (حزيران/ يونيو 1979)، حين أخرج منفذو العملية من يسمونهم بـ «أبناء السُنّة» من «حفلة الإعدام»، بينما أبقي على العلويين لقتلهم رميًا بالرصاص، واستخدم ذلك الأمر للتسعير الطائفي المجنون الذي يمتلك نويات مفهومة، بينما كان تعبيره السلوكي فظًا ووحشيًا[15]. ولاحقًا تورّط

(14) زار حيدر عليبف دمشق إبان احتدام الأزمة، وشكلت زيارته دعمًا للرئيس حافظ الأسد، وقام في إطار هذه الزيارة بالاجتماع إلى رفعت الأسد مستفيدًا من العلاقات الوثيقة بين السوفيات وبينه لتهدئته، وجعله يتراجع عن عمليته الانقلابية. وكان رفعت الأسد ينتظر هذا اللقاء للخروج من الورطة الانقلابية بعد تضاؤل إمكانيات نجاحها. وقد ساهم عليبف في التسوية التي عينت رفعت الأسد نائبًا للرئيس مع كل من زهير مشارقة الأمين القُطري المساعد وعبد الحليم خدام، وتسفير الضباط الكبار المنخرطين في الأزمة إلى موسكو، حيث كان برفقتهم فاروق الشرع وزير الخارجية. ولجمع معلومات موثقة عن هذه اللحظات يمكن العودة إلى شهادات مسجلة في أرشيف المركز مع بعض القادة الأساسيين الذين كانوا في زيارة حيدر عليبف لرفعت الأسد، أجراها محمد جمال باروت مع بعض أبرز مساعدي الرئيس حافظ الأسد. وانظر أيضًا: محمد جمال باروت، «حزب البعث العربي الإشتراكي في سورية... من «الحركة التصحيحية» إلى تصفية مراكز الجنرالات، إنشاء «الجبهة الوطنية» لا يمنع أحزابها من الإنشقاقات... وعمليات «الطليعة» الإسلامية تسابق التدخل في لبنان (2 من 3)،» الحياة (لندن)، 15/ 6/ 2000.

(15) شكلت مجزرة مدرسة المدفعية مناسبة لإعلان مجموعة أطلقت على نفسها اسم «الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين» مسؤوليتها عن العمليات التي وقعت منذ عام 1976 وحتى تاريخ المجزرة. وأضافت عبارة «الإخوان المسلمين» إلى تسميتها (وهي في الأصل «الطليعة المقاتلة») لتوريط الإخوان =

تنظيم الإخوان نفسه في العمل المسلح بعد أن لوحق مثلما لوحق تنظيم الطليعة المقاتلة. وفي هذه الفترة، أي قبل مجزرة مدرسة المدفعية، وضعت سياسات تجنيد الشبان، وكان أبرزها المعسكرات الجامعية لطلاب الجامعات مقابل الإعفاء من ستة أشهر من الخدمة العسكرية الإلزامية. وكان التدريب العسكري مادة يتوقف التخرج على النجاح فيها، مع أنها لا تدخل في حساب المعدلات. فكانت دينامية سلطوية بحتة، لكنها حوّلت مؤسسة التدريب الجامعي إلى «مكب نفايات» لكل من ليس مرغوبًا في بقائه في القطعات العسكرية. فكان معظم الضباط المفرزين إلى مؤسسة التدريب الجامعي ممن ينتمون إلى السُنّة والمسيحيين والأرمن، وممن هم من أصحاب الخطاب اليساري أو المستقلين وغير الحزبيين، وحتى «الكسالى» الذين رغبوا في هذا النوع من الخدمة. ومع ذلك فإنها تعتبر مؤسسة عسكرية ذات نمط تعيينات يعكس سياسة مضمرة لتجنب الانقلابات والتخلص من غير الموثوقين، بينما اعتُبر الضباط العلويون موثوقين، فكانت نسبتهم متدنّية في الندب إلى هذه المؤسسة، وهذا هو الجوهر.

مهما يكن الأمر، ففي نهاية هذه المرحلة وتحديدًا في نيسان/ أبريل 1983 تم تفكيك «سرايا الدفاع» أقوى جيش خاص بسبب إخفاق محاولة رفعت الأسد الانقلابية (أواخر 1982 - آذار/ مارس 1983)، وتفكيك معظم مراكزها في الحزب والأمن، وذلك بعد أن سيطرت كتلة رفعت الأسد على القيادة القُطرية المنبثقة عن المؤتمر القُطري السابع (1979 - 1980). لكن

= ونفّذت المجزرة في «الندوة» وهي كافيتريا عسكرية. وخط منفذو العملية على حائط «الندوة» العبارة التالية: «نفّذت العملية كتيبة الشهيد مروان حديد انتقامًا لروح الشهيدين موصلي وعطار»، وهما كادران من الطليعة سقطا قبل أيام عدة من المجزرة. وكان بيان الطليعة ذلك أول إعلان رسمي عن هذه المجموعة. وتضمن البيان اللعب الواضح على التوتير الطائفي بين السُنّة والعلويين. انظر في شأن المعطيات التي أدت إلى اتخاذ الطليعة قرارًا لا مجزرة، محمد جمال باروت، «سوريا: أصول وتعرجات الصراع بين المدرستين التقليدية والراديكالية في الأحزاب والجماعات الإسلامية،» في: فيصل درّاج ومحمد جمال باروت، منسقان، **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلاميّة؛ مشروع نشأة الحزب السياسيّ وتطوّره ومصائره في الوطن العربيّ في القرن العشرين**، 2 ج، ط 4 (دمشق؛ صنعاء: المركز العربيّ للدراسات الإستراتيجيّة، 2006)، ج 1، ص 279.

هذه القيادة وقفت مع الرئيس حافظ الأسـد واصطفّـت ضد رفعت إبان محاولة الانقلاب. ودشّن ذلك مرحلة جديدة في تطوّر مؤسسات الجيش السوري.

– **مرحلـة «قائدنا إلى الأبـد... الأمين حافظ الأسـد»** (1983 – 2000): بعـد تحطيـم انقلاب رفعت الأسـد بشـكل نهائي، قـاد مصطفى طـلاس (الذي أصبـح العمـاد مصطفـى طلاس) وزيـر الدفـاع عمليتيـن: **الأولـى**، زيـارة كافة الوحدات شـخصيًا فور تداعي المحاولة الانقلابية، وتسـطير رُقـع ممهورة بدم الضبـاط والجنود عربون وفـاء للرئيس، وعليها شـعار «قائدنا إلـى الأبد الأمين حافظ الأسـد». ومنذ ذلك الوقت ساد هذا الشـعار رسميًا في سورية. وانتشرت ظاهـرة التوقيـع بالدم لاحقًا فـي تظاهرات الولاء بيـن المدنيين، وهي سـيميائيًا كناية عن تأكيد الاسـتعداد للتضحية وبذل الدم، وربمـا تعني هنا التأكيد الرمزي لعلاقـة دم بديلـة من أخـوة الـدم الحقيقية مـع رفعـت. **والثانية**، تحويـل القرار القديـم المهمل بإحـداث الحرس الجمهوري إلى مؤسسـة فعليـة. فقام طلاس بإحـداث الحرس من خـلال إعادة هيكلـة بعض الفـرق، وتحـوّل الحرس إلى «جيش خاص» حلّ في مكان سـرايا الدفاع المقوّضة[16]، فبدأت مرحلة جديدة في تطوّر الجيش السوري.

فـي مرحلـة (1983 – 2000) قـام اللواء علـي دوبا، رئيس شـعبة الأمن العسكري، بهندسة نفوذ الضباط في جهاز الأمن وفق أصولهم العشائرية العلوية بشكل نسبي وتحاصصي للحفاظ على التوازن بينها. وطُبِّق ذلك بشكل منهجي أو وفق سياسـات (بمعنى Policy) في شعبة الأمن العسـكري. لكنها امتدّت إلى المجتمعات المحليـة العلوية، حتى على مسـتوى محاصصـات أعضاء مجلس الشـعب وقادة الفرق والشـعب الحزبية، ولا سـيما فـي محافظة اللاذقيـة، بينما ظلـت محافظة طرطـوس بعيدة عنهـا، وإن جـرت محاولات لمـد المحاصصة العلويـة الداخلية إليها. وفي هذه المرحلة تكرّسـت المحاصصـات في الهيئات القياديـة للدولـة، الحزبيـة والمدنيـة والتمثيليـة (مثـل أعضـاء مجلس الشـعب والإدارات المحلية... إلخ) وعلى مستوى المجموعات الإثنية كلها وليس على

(16) مصطفى طلاس، ثلاثة أشهر هزت سورية، ص 25–27.

مستوى قوى الطائفة العلوية وحدها، حتى وصلت إلى درجة التركيب العمودي من قمة مجلس الوزراء إلى مجالس البلدات والشعب الحزبية في المدن المتوسطة والصغيرة.

تخصصت محافظة إدلب بكونها الخزان البشري لقوى الشرطة والأمن الداخلي، بينما ظل جبل العلويين والعشائر البدوية في محافظات مختلفة مثل حمص وحلب ودير الزور وحوران، وبعض العائلات الكبيرة الموالية في محافظة درعا، المعين البشري الأكبر في تجنيد الضباط، ومثيلها من العائلات والعشائر الموثوقة في المحافظات الأخرى.

في عام 1986 انتهى الصراع مع رفعت الأسد، ولكن، في المقابل، سادت مرحلة بريجنيفية، اتسمت بالطقوس الحزبية الرتيبة التي لا يصدقها أحد كما في الاتحاد السوفياتي، وبافتعال شعبية لشخصية غير كاريزمية[17]، وبتضخيم عدد الجيش لتحقيق نظرية «التوازن الاستراتيجي»، ليستقر عدده العامل على نصف مليون رجل. وشكّل الجيش المتضخم أكبر رب عمل في سورية، واستوعب عشرات الآلاف من الشبان في صفوفه، وكان معظمهم من المناطق التي تُعتبر موالية للنظام وفي مقدمها المناطق الجبلية العلوية والبدوية في البادية السورية التي تتبع في معظمها محافظة حمص، فهنا كان تذرر ملكية الأرض بسبب نظام الإرث، علاوة على ضعف عائدية الزراعة، ومواسم الجفاف وانهيار النظام الزراعي - الرعوي في البادية، وكان ذلك مصدرًا أساسيًا لضخ الشبان إلى الثكنات التي تضخمت مع عملية التضخم العسكري للأجهزة الأمنية، بحيث بات كل منها يشتمل على عشرات الفروع، وارتفعت موازنات جهاز المندوبين والمخبرين الذين تغلغلوا في المؤسسات الحكومية والاجتماعية من أعلاها إلى أدناها. وتحوّلت الأجهزة الأمنية إلى أجهزة موازية لمؤسسات الدولة ووصيّة عليها؛ ففي كل جهاز أمني كانت هناك شُعَب للتربية والتعليم العالي

(17) ربما أدى الحكم الفردي المطلق والإمساك بخيوط الحكم كلها، وعدم الظهور العلني في السنوات الأخيرة إلى نشوء حالة من الغموض الكاريزمي في شأن الشخص، وهو ناجم عن السطوة والغياب أكثر منه عن سحر الظهور أو الحضور الآسر. لكن الشخصية ظلت غير شعبية في حال.

والاقتصـاد وحتى للأديان. أمـا المحافظات فتكرّس هيكلهـا القيادي من خلال اللجنـة الفرعية التي تضم رؤسـاء أجهزة الأمـن المحلية والمحافـظ وأمين فرع الحزب.

أدى الوجود العسكري في لبنان دورًا خطرًا في تعميم الفساد في المؤسسة العسـكرية جراء نشـوء شـبكات التهريب، وتحوّل «الخط العسـكري» بين لبنان وسـورية إلى خط للتهريب أكثر منه للمقتضيات العسـكرية. وانتشـر الفسـاد في الجيش والأجهزة الأمنية والحكومية والقضائية التي باتت تعيش على الدولة، ولا تعيش من أجلها. وانتشـرت في الجيش ظاهرة «التفييـش»، وتعني منح إجازات شـبه مفتوحة لبعض المجندين (خدمة إلزامية) مقابل رشـوة محددة أو مجموعة هدايا للضابط. كما دخلت سـورية في مرحلة جمـود دورة النخب، فتعطّل عقد المؤتمـر القُطـري حتـى عـام 2000، وتمثلـت حالـة الجمـود البيروقراطي في اسـتمرار حكومة محمود الزعبـي (1987 - 2000)، واسـتمرت كذلك القيادة القُطرية والقيادة العسكرية الأخرى على رأس مواقعها. وبلغة العلوم الاجتماعية استكمل النظام السياسي السوري بنيته الزبونية في هذه المرحلة.

في هذه المرحلة، اتخذت عملية هجرة الريف إلى المدينة شـكل انضمام واسـع لأبناء الطائفـة العلوية إلى الجيـش والأجهزة الأمنيـة. وخرّجت مدارس الضبـاط دورات فيها أغلبية واضحة مـن العلويين، واتخذ الولاء الأمني شـكلًا طائفيًـا. وامتدّ التطييف إلـى التعيينات في داخل مؤسسـات الدولة عمومًا. وبما أن الحياة الاقتصادية كلها ارتهنت للعلاقات الزبونية بالدولة، أصبحت شبكات الفسـاد عابرة للطوائف، لكـن من الواضـح أن الطرف الأقوى فيهـا هو الطرف الأمني المعرّف طائفيًا لدى السكان.

لذلك اتخذ النقد شـكل مـرارة طائفية عند المواطـن المتضرر، وحتى عند الرأسـمالي أو التاجر المسـتفيد من هذه العلاقة، الذي بات يشعر بالمرارة جراء اضطراره إلى مشـاركة أصحاب النفوذ الأمني في مصالحـه وأرباحه. وتطوّرت بالتدريـج فئة من الأثرياء الجـدد من أبناء الضبـاط والسياسـيين العلويين الذين وُلدوا في المدينة، والذين ذهبوا إلى مدارس أبناء العائلات السُـنية والمسـيحية

الغنيـة التي تعاملت مع الأجهـزة الأمنية من منطلق مصلحـي من جهة، ونظرت إلى الحزب باسـتعلاء من جهة أخرى. وهنا نشـأت القاعدة الاجتماعية لمرحلة حكم بشـار الأسـد، وهي القاعدة والتي تسـتخف بالحزب وتتعامـل ببراغماتية مع الأجهزة الأمنيـة باعتبارها نظامًا حاكمًا، تتصدّرها «الذئاب الشـابة» من أبناء المسـؤولين الأمنييـن والسياسـيين، وأبنـاء العائـلات الغنيـة القديمـة والأغنياء الجدد.

ثانيًا: القاعدة الاجتماعية للبعث وعملية التربيف

كُتب الكثير عن تاريخ الطوائف في سـورية في العهـد العثماني وفي ظل الحكم الفرنسـي. كما كتب الكثير عن محـاولات المرحلة الاسـتقلالية تجاوز هـذا الإرث، ولـن نحلل هنا مـدى نجاح هـذه المحـاولات. لكـن الواضح أن مرحلة البعث والعسكرة أدخلتا عاملًا جديدًا هو ترييف الجهاز الإداري للدولة. والحقيقـة أن لا مشـكلة فـي ذلك حين تكـون دولة حديثـة قوية منطلقـة ونامية وقادرة على اسـتيعاب هجرة الريف. لكن المشـكلة تبرز حيـن لا تكون الدولة قد تحدّثت بعد بحيث تسـتوعب هـذه الهجرات، وحين يترافـق ذلك مع حزب أيديولوجي وعسكرتاريا. وعرضنا حتى الآن تأثير العسكر، وسوف نعرض تأثير القاعدة الاجتماعية للحزب والعسكر، وسنعتمد أساسًا معطيات مصدر مهمّ هو كتاب المؤرخ الفلسطيني حنا بطاطو.

اسـتند حزب البعث في انقلابه عـام 1963 إلى نخبة عسـكرية تنتمي في جذورهـا إلـى الريـف السـوري، وتجمعهم توجّهـات ريفيـة متشـابهة. وكانت هذه النخبة التي يحصرهـا بطاطو بضباط اللجنة العسـكرية البعثية الذين تقلّدوا مناصـب قياديـة فـي الحـزب والدولة بيـن عامـي 1959 و1968 مـن طوائف مختلفـة، ومن محافظات مختلفة، لكن أغلبيتها متحـدرة من أصول ريفية أكانوا ملاكين كبارًا، أم متوسطين أم فلاحين صغارًا[18]:

---

(18) Hanna Batatu, *Syria's Peasantry, the Descendants of its Lesser Rural Notables, and their Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), pp. 146-149.

الجدول (7-1)
أعضاء اللجنة العسكرية ومنابتهم الاجتماعية والطائفية

الاسم	المنشأ	الطائفة	الطبقة
مزيد هنيدي	ريف السويداء	درزي	فلاحية (ملاك صغار)
محمد عمران	المخرم الفوقاني في ريف حمص	علوي	فلاحية (ملاك صغار وأعيان دينيون)
بشير صادق	دمشق	سُني	تجارية متوسطة
عبد الغني عياش	حماة	سُني	صناعية متوسطة
صلاح جديد	جبلة	علوي	فلاحية متوسطة (أعيان)
أحمد المير	مصياف - حماة	إسماعيلي	من أصول إقطاعية (أعيان دينيون)
حافظ الأسد	القرداحة - جبلة	علوي	فلاحية (ملاك صغار)
عبد الكريم الجندي	سلمية - حماة	إسماعيلي	فلاحية (ملاك متوسطون أعيان)
عثمان كنعان	لواء الإسكندرون	سُني	فلاحية (ملاك صغار)
منير الجيرودي	جيرود _ ريف دمشق	سُني	فلاحية (ملاك صغار)
حسين الملحم	سرمين - ادلب	سُني	فلاحية (ملاك صغار)
حمد عبيد	السويداء	درزي	فلاحية (ملاك متوسطون أعيان)
سليم حاطوم	ريف السويداء	درزي	فلاحية (ملاك متوسطون)
محمد رباح الطويل	اللاذقية	سُني	طبقي وسطى مدينية (أعيان دينيون)
مصطفى الحاج علي	خربة غزالة - درعا	سُني	فلاحية (ملاك صغار)
أحمد سويداني	نوى - درعا	سُني	فلاحية (ملاك متوسطون)
موسى الزعبي	المسيفرة - درعا	سُني	فلاحية (ملاك متوسطون)
مصطفى طلاس	الرستن - حمص	سُني	فلاحية (ملاك متوسطون)
أمين الحافظ	حلب	سُني	طبقة مدينية وسطى

نُلاحظ أن أغلبية أعضاء اللجنة العسكرية هم من الفلاحين المتوسطين والصغار، والقليل منهم، مثل عبد الغني عياش وبشير صادق، ينتمي إلى طبقة التجار أو الصناعيين، وهؤلاء تفرغوا للمهمّات والأمور الدبلوماسية في الخارج[19]. وكما أسلفنا شهدت اللجنة العسكرية البعثية تغيرات عدة في قيادتها، وشهدت عمليات إقصاء متكررة لأعضائها. فمنذ عام 1960 تسلّم

(19) المصدر نفسه.

محمد عمران قيادة اللجنة خلفًا لمزيد هنيدي، واستمر في منصبه حتى آب/ أغسطس 1962 عندما تسلّم صلاح جديد القيادة، وقاد حركة 8 آذار/ مارس 1963 التي أدّت إلى استيلاء حزب البعث على السلطة. وبعد نجاح الحركة مباشرة أُعيد محمد عمران إلى منصبه في قيادة اللجنة العسكرية، واستمر فيه حتى تموز/ يوليو 1963. ثم استُبعد عمران وتولّى أمين الحافظ قيادة اللجنة العسكرية، أما صلاح جديد فتسلّم في تموز/ يوليو 1963 منصب مدير شؤون الضباط في الجيش السوري وهو عمليًا أهم المواقع القيادية. وذكر بطاطو أنه بعد عام 1963 أصبحت عناصر القوة ضمن اللجنة العسكرية بيد عمران وجديد وحافظ الأسد[20].

كان لانتماء ضباط اللجنة العسكرية إلى طبقة فلاحية زراعية (ريفية) آثارٌ غير محدودة في المجتمع السوري، حيث بدأت طبقة الفلاحين تتوسع ويزداد تأثيرها وترتقي اقتصاديًا واجتماعيًا بخلاف العهود السابقة، لتُوازِن طبقة سكان المدن، وتتحكّم بها في مراحل لاحقة. وبالطبع اتبعت اللجنة العسكرية سياسات اقتصادية واجتماعية لمصلحة الريف. فعلى سبيل المثال ساهمت سياسات التأميم والإصلاح الزراعي في ارتفاع نسبة ملّاك الأراضي (الصغار والمتوسطين) والذين يملكون بين 10 و100 هكتار إلى 58.7 في المئة بين عامي 1960 و1971 بعد أن كانت 36 في المئة في عام 1955، و33 في المئة في عام 1940[21]، ما جعل فئة القرويين تفرض حضورها على المجتمع السوري كونها تعتمد على مواردها الاقتصادية الذاتية، وباستقلالية نسبية عن المدن، وأصبحت هذه الفئة تتحكّم ببيروقراطية الدولة. يقول بطاطو: «إن أعضاء هذه الطبقة قاموا بجلب أقاربهم أو معارفهم أو أبناء طوائفهم من أجل التوظّف في مؤسسات الدولة، وبالتالي أصبح سكان الريف (حوران وحماة وجبال اللاذقية وإدلب) هم الشريحة الأكثر حضورًا في بيروقراطية الدولة». ويقتبس بطاطو من وزير الإعلام السوري السابق سامي الجندي قوله: «بدأت قوافل القرويين من السهول والجبال تتدفق على دمشق لدرجة أنك تسمع

(20) المصدر نفسه، ص 155.

(21) المصدر نفسه، ص 156.

القاف في الشوارع والمقاهي وغرف الانتظار»[22]. ويذكر بطاطو أن عدد سكان دمشق زاد من 529 ألفًا في عام 1960 إلى 836 ألفًا في عام 1970، بسبب حركة الهجرة من المناطق الريفية (من الطوائف كافة) إلى دمشق، واختراقهم الجهاز الإداري للدولة، أي إن نسبة الزيادة السنوية في سكان دمشق بين عامي 1960 و1970 بلغت 46.7 في المئة، بينما كانت 26.3 في المئة بين عامي 1970 و1981، أي إن كثافة حركة الهجرة الريفية كانت في ستينيات القرن الماضي أعلى منها في السبعينيات[23]. وإضافة إلى تفسيرات بطاطو الذي قرأ الزيادة بعامل الهجرة الداخلية، فإن المحدد الأساس لهذه الهجرة نتج من الخدمة العسكرية الإلزامية أو المهنية وتمركزها في المنطقة الجنوبية، وكذلك تمركز أجهزة الدولة وتوسّع كوادرها في دمشق.

كتب بطاطو يقول: «مما لا شك فيه أن أبواب البيروقراطية فُتحت في عهد البعث لسكان الريف خصوصًا بعد عام 1964 تزامنًا مع تأميم الشركات الصناعية الكبرى حيث توافرت وظائف لكثير من القرويين، وفي عام 1965 أيضًا نتيجة حركة التأميم الثانية وازدياد دور الحكومة في الحياة الاقتصادية. وأدى ذلك إلى تضخّم مطّرد في عدد العاملين في القطاع الحكومي الذين ينتسبون إلى حزب البعث من 33979 في عام 1960، إلى 198097 في عام 1971، فإلى 546146 في عام 1981 إلى 717387 في عام 1992»[24]. والجدير بالذكر أن شريحة الموظفين في القطاع الحكومي كانت الأكبر عددًا بين الأعضاء كاملي العضوية في حزب البعث في عام 1968. وأن شريحتي الفلاحين والطلاب كانتا الأكبر عددًا بين الأعضاء المرشحين لنيل العضوية باعتبارها مدخلًا للوظيفة في مؤسسات الدولة (انظر الجدول التالي):

---

(22) يشير استخدام حرف «القاف» أو «الكاف» أو «الغاف» في سورية إلى سكان الريف السوري، فعلى سبيل المثال يستخدم أبناء ريف حماة وحمص وإدلب وطرطوس واللاذقية «القاف المفخمة» في حديثهم، في حين يستخدم أهالي حوران «الكاف» أما أبناء ريف دير الزور والرقة وحلب فيستخدمون «الغاف»، وهذا يميزهم في حديثهم من سكان المدن الذين يستبدلون حرف القاف بالهمزة «أ».

(23) Batatu, p. 160.

(24) المصدر نفسه.

الجدول (7-2)
التركيبة الاجتماعية لحزب البعث في عام 1968

الفئة الاجتماعية	العضوية (عضو عامل) (في المئة)	المرشحون (نصير) (في المئة)
العمال	12	14
الفلاحون	16	28
الطلاب	20	32
الموظفون	32	7
المعلمون	16	4
آخرون	4	4

يذكر بطاطو أيضًا تذمّر سكان المدن، خصوصًا طبقة التجار المدينيين لاضطرارهم إلى التعامل بشكل متكرر مع جهاز بيروقراطي من أصول فلاحية لا يعرف المعاملات التجارية ويفتقر إلى خبرة إدارة المؤسسات، أو يضمر العداء لسكان المدن والتجار، ما أدى إلى عرقلة أعمالهم، والتضييق عليها. وضاق تجار سورية وصناعيوها ذرعًا بالسياسات البعثية، ولا سيما تأميم الشركات والمصانع، وباختراق الفلاحين والريف للجهاز الإداري وتحكّمه بمؤسسات الدولة. وضمن هذا الإطار نفهم لماذا ساند تجار حلب ودمشق حافظ الأسد في انقلابه على صلاح جديد في ما عُرف بـ «الحركة التصحيحية» في عام 1970؛ فحافظ الأسد كان يدعو إلى تفعيل القطاع الخاص وإعطائه دورًا في الاقتصاد الوطني والحد من السياسات الراديكالية اليسارية «الانتقامية» التي طبقها صلاح جديد. ويذكر بطاطو كيف أن تجار حلب ودمشق أرسلوا المتظاهرين إلى شوارع المدن الكبرى حاملين لافتات تقول: «طلبنا من الله المدد، فأرسل لنا حافظ الأسد»[25].

على الرغم من انفتاح حافظ الأسد على سكان المدن ونسجه علاقات

(25) المصدر نفسه، ص 175.

مع تجارها ورجال الأعمال فيها، وتعهّده تأمين التسـهيلات التي تضمن ازدهار أعمالهم إن هـم محضوه الولاء السياسـي، إلا أن الأسـد لم يحـدث قطيعة مع سياسـات البعث في السـتينيات، فاسـتمرت الهجرة الريفية إلى المدن، واستمر تضخم الجهاز الإداري للدولة الذي شكل الحاضنة لسكان الريف. وظل حزب البعث العربي الاشتراكي حتى مطلع التسعينيات من القرن المنصرم الأداة الأهم للنظام في السـيطرة على تفصيلات الحياة السياسـية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي كان لا بدّ من تعزيز دوره من خلال ربط التوظيف والترقي الوظيفي في مؤسسات الدولة، بالانتساب إلى الحزب، الأمر الذي ساهم في تضخم القاعدة الحزبية[26].

فـي غيـاب المؤسسـات المدنيـة والرقابـة الاجتماعيـة وتداخـل الأمنـي بالسياسي، ساهم توسـع القطاع العام، وتحسـن أحوال القطاع الخاص، وتدفّق المسـاعدات الخليجية بعد حرب 1973 إلى ظهور «طبقـات برجوازية طفيلية» اغتنـى أفرادهـا من الصفقـات والرشـاوى والفسـاد والتهريـب. وأصبحت هذه الطبقة وتفرعاتهـا مكوّنًا لقاعدة النظام الاجتماعية إلى جانب الفلاحين والعمال والموظفيـن في الدولـة. ونلاحظ هنا كيف تحـوَّل القادة البعثيـون الريفيون من قادة حزبييـن وعسـكريين في السـتينيات إلـى موظفيـن تابعين في السـبعينيات والثمانينيـات ليصبحـوا «برجوازية جديدة» إلـى جانب «البرجوازيـة المدينية»، وتحديدًا برجوازية دمشق وحلب التي ضَمِن حافظ الأسد مصالحها لقاء الولاء السياسي. وأدى ذلك، علاوة على التغيرات الدولية التي تمثلت بتفكك الاتحاد السـوفياتي وتراجع التحالفات الدولية فـي مرحلة الحرب البـاردة، إلى تقليص دور الحـزب باعتبـاره أداة تحكّـم وسـيطرة علـى المجتمـع وحاضنـة للقواعد الاجتماعية التي كان النظام يرتكـز عليها (فلاحون وعمال وموظفون) لمصلحة الطبقة الجديدة. وبدأ النظام إجراء تغييرات لملاءمة الواقع الجديد حيث أعطى مجالًا أوسع، ونسـبة تمثيل أكبر لأصحاب المصالح والشـركات ورجال الدين وزعماء العشـائر في المقاعد المستقلة في مجلس الشـعب، وشكل هؤلاء نحو

(26) المصدر نفسه، ص 177.

33.2 في المئة من مجلس الشعب منذ عام 1994 [27]. لكن تمثيلهم كان، كما هو معروف، تمثيلًا غير سياسي.

منذ ذلك الحين، بدأت الطبقة الجديدة تتوسع ويزداد تأثيرها على حساب القواعد الاجتماعية الرئيسة لحزب البعث، وشهدنا في نهاية عهد حافظ الأسد تراجع دور الحزب وحضوره بشكل كبير في المجتمع السوري. وصار النظام غير معني بالحزب إلا في ما يتعلق بالشق الدستوري، إذ إن الدستور السوري الدائم لعام 1973 ينص على أن تقوم القيادة القُطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي بتقديم مرشح من الحزب لرئاسة الجمهورية إلى مجلس الشعب من أجل الموافقة عليه، وذلك قبل عملية الاستفتاء الشعبي. وبناء عليه نظر النظام إلى الحزب على أنه وسيلة، إما للتجديد للرئيس حافظ الأسد، أو لتوريث الحكم لابنه بشار الأسد.

ورِث بشار الأسد عن والده قواعد اجتماعية في حالة تغير، وطبقة طفيلية متعفنة في داخل جهاز الدولة، وفي المساحة الواقعة بين جهاز الدولة ومجال الأعمال. لكن مرحلته أتمت عملية الانزياح في التحالفات الاجتماعية التي بدأت في ظل الفساد والاستبداد، لتنقلب قواعد النظام القديمة ضده. وكنا قد تناولنا هذه المرحلة في الفصل الأول من الكتاب عند الحديث عن خلفية الثورة الاجتماعية والسياسية في مرحلة بشار الأسد. وفي هذه المرحلة الجديدة تلاشى دور الحزب بشكل شبه كامل، في ما عدا بعض الوظائف التسييرية. ودمّرت السياسات النيوليبرالية القواعد الاجتماعية التي ارتكز عليها الحزب في لحظة توليه السلطة في عام 1963، وزادت سنوات الجفاف (2005 - 2009) من مآسيها، خصوصًا في المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية، ونتج منها أكثر من مليون نازح إلى المدن السورية بحثًا عن فرص عمل جديدة[28]، ما شكّل عبئًا جديدًا على المدن السورية، فتضخّمت أحزمة الفقر والبناء العشوائي التي

---

(27) المصدر نفسه، ص 277.

(28) «مليون سوري يواجهون خطر سوء التغذية بسبب الجفاف،» (BBC عربي)، 2/ 10/ 2008، على الموقع الإلكتروني: <http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_7647000/7647931.stm>.

ناءت بحملها المدن المريَّفة أصلًا، وازداد انتشار الجريمة واتساع أنماط التديّن المتطرّفة.

من ناحية أخرى زوّدت الهجرة الريفية المدينة السورية بالشريحة المؤهلة للاحتجاج، إضافة إلى العوامل المساعدة له. وبالطبع يختلف وعي الشريحة الريفية التي استقرت في المدن عما كان وعيها قبل أربعة عقود؛ حيث أدى انتشار التعليم، ولا سيما التعليم العالي، إلى زيادة الوعي لدى الشرائح التي توطّنت في المراكز المدينية أو مراكز الأطراف، ما جعلها ناضجة ثقافيًا وسياسيًا، ومتذمّرة من أوضاعها وراغبة في التغيير. وتلقفت هذه الشريحة انطلاق الربيع العربي للخروج على النظام والمطالبة بالإصلاح في البداية، وفي مرحلة لاحقة راحت تطالب بـ «التغيير الكامل» لأن النظام رفض القيام بالتغيير بنفسه.

بدأت علاقة بشار الأسد بقيادة الجيش في حياة والده لتسهيل التوريث. ويمكن تقسيم مرحلة حكم بشار الأسد من زاوية العلاقة بالمؤسسة العسكرية إلى مرحلتين: تميزت المرحلة **الأولى** (2000 - 2005) بمسايرته هذه المؤسسة شكليًا وتوازنيًا وفق الدورة الطبيعية باسم تطبيق قانون الجيش. بينما تميّزت المرحلة **الثانية** (2005 - 2010) بقيامه بمحاولة إعادة الهيكلة. وفي هذه العملية أفرغ الأسد الابن الجهاز القيادي القديم من الضباط الذين ورثهم عن والده، وسلّمه إلى الضباط الذين نشأوا معه، واعتمد على الحرس الجمهوري الذي يدين بالولاء له. كما تضخّمت سلطات شقيقه العقيد ماهر الأسد في الفرقة الرابعة التي ورثت سرايا الدفاع المنحلة منذ عام 1984، وبات ماهر (المتورط مباشرة في مجال الأعمال والعمولات) مركز قوة كبيرة صاعدة تحاول أن تمتد إلى الألوية كلها في الفرق العسكرية الأخرى، وتربط ولاء ضباطها به مباشرة. وبهذا الأمر جرت محاولة جديدة تذكّر بسلطة رفعت الأسد القديمة لكن بدرجات وشروط مختلفة، إذ سادها في بعض الشروط حالات توتّر بين الأخوين لكنها لم تصل قط إلى مستوى التوتر بين رفعت وحافظ. فقد ورث بشار الأسد منصبًا رئاسيًا أقوى بكثير من منصب حافظ الأسد الذي استقر

أخيرًا بعد صراعات داخل المؤسسة وخارجها، وبعد قمع شامل لخصومه السياسيين وصل إلى حد إرهاب فئات واسعة من المجتمع واضطهادها، إلى أن استقر الحكم على مجتمع خائف ومفزوع. في السنوات الأخيرة من حياته فحسب بانت معالم سلطاته التي لا يحدّها حد في داخل سورية، ولا توجد أي فقرة في الدّستور تحد من سلطة الرئيس، فهو دستوريًا «كلي القدرة»، أي إن هنالك أساسًا دستوريًا لتقديس الحاكم. وهذا ما ورثه بشار الأسد.

في المرحلة الثانية من حكم بشار الأسد (2005 - 2010) التي اتّسمت بالتخلّص من مراكز القوى القديمة التي اعتمد عليها والده في حكمه، اعتمد الأسد الابن على إحكام السيطرة على مؤسسات الجيش بالتدريج بواسطة تعيين الموثوقين له من ضباط الحرس في المناصب التي تخلو. **وغدت وحدات الحرس الجمهوري نوعًا من «جيش خاص» لرئيس الدولة في إطار الجيش العام، كما كُرّست أول مرة شكليات عمل الجيش باعتباره مؤسسة لمصلحة عائلة رئيس الدولة، حيث صور رئيس الدولة على صدر كل ضابط وجندي في زيّه الرسمي، وانتشرت على بعض السيارات الصورة الثلاثية: حافظ الأسد وبشار الأسد وماهر الأسد وتحتها عبارة: «هكذا تنظر الأسود»؛ وهذه الصورة أبرزت بشكل واضح مظاهر الإفصاح عن «عائلية النظام».**

كانت حصيلة ما قام به بشار الأسد خلال هذه الفترة التخلّص من الطاقم القديم لحافظ الأسد، وهو ما نجح فيه على الرغم من تبجّح الحرس القديم باستحالة ذلك، كما وضع الحزب في مكان هامشي بعد رفض قيادة الحزب ورئيس مجلس الوزراء مشروع فصل الحزب عن سلطة الدولة وفق آلية مرحلية. وسرّع ديناميات التحرير الاقتصادي التي فكّكت تحالفات النظام البعثي بوتيرة خطرة مع قواعده الاجتماعية التقليدية الموالية له، والتي هي خزان سلطته. وكانت النتيجة تدعيم سلطات بشار الأسد والنخبة المؤلفة من رجال الأعمال والأقارب والأمنيين التي يعتمد عليهم على حساب المؤسسات التي تعرّضت للإضعاف الشديد في ما عدا المؤسسة الأمنية.

وثارت أسئلة كثيرة وشائعات عن مدى قوة الرئيس الشاب، وسيطرته على

مؤسسات الدولة، وشغل الإعلام الغربي والعربي بالتشكيك في قدراته. وكان رأي مؤلف هذا الكتاب حتى في تلك المرحلة أن هذا الرئيس أقوى بدرجات من والده عندما تسلم الرئاسة. ذلك أن والده احتاج إلى أكثر من عقدين لبناء هذا المنصب بسلطاته المطلقة. لكن بشار الأسد ورث هذا المنصب القوي والمطلق جاهزًا، بغض النظر عن صفات من يتقلّد المنصب وتواضع قدراته وكفاءته الشخصية.

برزت بالفعل سلطات الفرد بشكل جلي بحسب قرارات مؤتمر حزب البعث في عام 2005 الذي كان بشار الأسد سيّده المُطلَق، وكان يفترض القيام بخطوات إصلاحية مرحلية ملموسة، لكن بشار الأسد جمّدها كلها بسبب قناعته بأن اللبرلة الاقتصادية والاندماج بحركة الأسواق عبر الرأسمال الخليجي والمغترب، بل والأجنبي، هو الحل. فسار على خطى زين العابدين ومبارك حرفيًا، بينما عطّل أي مسار انفتاحي سياسي ومدني مواكب إلى درجة أن مشروع قانون الجمعيات الجديد تم حصره في قنوات سرّية مشددة. وساهم بشار الأسد نفسه في إطالة أمد إقراره للتوقف عند الملاحظات، بينما تمثلت الحقيقة في رفض أي مشروع على هذا المستوى البسيط من التحديث. وكانت نتيجة ذلك مشروع قانون استغرق النقاش فيه نحو أربع سنوات من دون التوصل إلى صوغه. وحين لمعت شرارات الثورة كانت هذه الصيغة ما زالت محل أخذ وجدل. وفي الحقيقة، كان بشار الأسد عائقًا أمام أي إصلاح، وهو الذي جاء بخدعة إنه رجل الإصلاح لتمرير التوريث.

في عام 2011 كانت المحصلة أن القواعد الاجتماعية التقليدية والنمطية للسلطة انخرطت في الثورة على النظام، وكان أشد الحركات المقاوِمة للنظام هي التي شكلت في الماضي القواعد التاريخية للبعث. إذ شارك في الثورة عشرات الآلاف من العمال والفلاحين والمثقفين الذين كانوا أعضاء في حزب البعث. ولوحظ ذلك في محافظة درعا التي كانت تُعتبَر، باللغة السياسية السورية الدارجة، «خزان البعث»، كما شاعت طرفة تقول إن معظم الأنصار والأعضاء العاملين في فرع إدلب للحزب هم محرّكو الثورة ومؤججوها. ولهذه الطرفة

نصيب كبير من الصحة؛ فالبعثيون في حزب من ملايين الأعضاء القسريين غالبًا، هم من أبناء الشعب المتضررين مثله من سياسة النخب الجديدة التي تتصدّرها «الذئاب الشابة». في حين أصبح أعداء البعث التاريخيين من قطاعات رجال الأعمال ودعاة الاستقرار وتوثيق العلاقات مع السعودية ودول الخليج بشكل عام، والداعمين لفكرة السلام مع إسرائيل، هم حلفاء النظام. أما قواعده الاجتماعية القوية فاقتصرت على العصبية الطائفية.

ثالثًا: صعود فئة «الذئاب الشابة» ونظام «التشبيح والتشليح» أبناء الأغنياء القدامى والجدد والنخبة الأمنية والسياسية

من المفيد أن نذكر هنا أن المقارنات مع نظام البعث بقيادة صدام حسين في العراق غير مُجدية دائمًا. صحيح أن النظامين استبداديان أمنيان، إلا أنه لم يجر تطييف واضح لأجهزة الأمن في العراق في أي مرحلة. كما أن الدولة العراقية دولة ريعية توزّع ريع النفط على مرافق البنية التحتية والخدمات التي تُقدّمها الدولة، وعلى المجتمع مباشرة في بعض الحالات، وتكاد لا تجبي منه أي دخل فعلي، والنظام يقمع من يُعاديه، أما من يحالفه فيمكن أن يستفيد. لكن النظام السوري ليس ريعيًا. فهو يجبي من المجتمع معظم ما يُعيل الدولة. لكن الفساد يؤدي إلى جهاز الدولة جباية غير رسمية لا تلبث أن تؤدي إلى إعفاءات من الضرائب لقاء رشاوى وإتاوات وحتى شراكات مع قادة الأجهزة الأمنية وأبنائهم والمقرّبين منهم. وهذا يعني، خلافًا للعراق، أن حتى حلفاء النظام لا يسلمون منه نفسه. فرموز النظام ترغب في مشاركتهم في ثروتهم وفي أمور أخرى، ما يحوّل النظام في سورية إلى نوع من حكم السارقين أو «كليبتوقراطيا»، وبالعامية السورية «نظام تشليح». والتشليح باللهجة العامية السورية يعني السرقة.

لكن الجباية المالية غير القانونية لمصلحة شبكات الفساد تجلب معها شبكات عنف غير رسمية من خارج جهاز الدولة، وهي شبكات وعصابات «الشبّيحة»، ما يجعل النظام السوري في مراحله النهائية «**نظام التشليح**

والتشبيح»؛ وهو عكس الدولة الريعية التي توزّع المال وتكسب الولاءات. و«نظام التشليح والتشبيح» هذا هو حالة فذة ونظام فريد في الحكم.

لم يعترف في هذه المرحلة بالعلويين طائفةً مستقلةً. ففي محاولته حكم أغلبية السكان كان على بشار الأسد أن يهمش الحدود الفارقة بين الأقلية والأكثرية، بحيث لا تظهر الأقلية باعتبارها جماعةً طائفيةً، وبالتالي أقلية. فقُضي على مصادر معيشتها الأصلية بتحويل اعتماد أفرادها على الجيش والأمن ووظائف الدولة الأخرى. وتطوّرت عملية طحن الطائفة العلوية باعتبارها كيانًا خارج الدولة وتحولت إلى الاعتماد الكامل على النظام والتماهي معه كأنه نظامها. وجرى قمع عنيف لأي محاولة لتنظيم معارضة سياسية في داخل هذه الطائفة. وبالتدريج توجّهت الطاقات السياسية النقدية فيها إلى مجالات ثقافية وفنية غير مضرّة بالنظام، ولا تشكّل خطرًا سياسيًا عليه.

في ميدان لبرلة النموذج التسلّطي السياسي اقتصاديًا جرت عملية إعادة بناء شريحة رجال الأعمال الجدد الذين اندمج قسم كبير منهم برأس المال السوري والخليجي المغترب في مرحلة بروز فوائض مالية ضخمة في الدول النفطية العربية تبحث عن مطارح استثمارية. وكانت هذه الوتيرة نتيجة التوجه الجديد واستمرارًا لعملية تحديث التشريعات والقوانين التي بدأت في عام 2000، لكن ارتفاع هذه الوتيرة خلال عامين 2005 و2006 ارتبط بمحاولة جذب تلك الفوائض، فصدر في عامي 2005 و2006 ما يقارب 160 مرسومًا تشريعيًا وقانونًا، يتعلق أكثر من 50 في المئة منها بتحديث مناخ الأعمال وبيئة الاستثمار. أما مجموع المراسيم والأوامر الإدارية خلال الفترة نفسها فتجاوزت 1200 مرسوم وقرار[29]. وأُعيد بناء شريحة رجال الأعمال على وجه التحديد في هذا السياق للشراكة مع هذه الاستثمارات، وتهيئة استقبالها من النواحي

---

(29) محمد جمال باروت، «التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع سورية 2025، محور الاقتصاد والانتاجية: مسح المسارات الاقتصادية الكلية وتحليل اتجاهاتها الأساسية في سورية (1970-2005)،» (الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، [د. ت.]، ص 265.

كلهـا، وتحوّلت هذه الشـريحة وفـق المنهجين التونسـي والمصري التسـلّطيين المتلبرليـن اقتصاديًـا إلـى نوع مـن «قاطـرة» لعمليات الاسـتثمار التي تناسـبت طـردًا مع تراجـع دور الدولة[30]، وتركزت هذه الاسـتثمارات، كمـا كان متوقعًا وكما حدث بالفعل، في قطاع الخدمات، ولا سـيما فـي المجالات العقارية، ما سـرّع تفكيك ما يمكن تسـميته تجاوزًا العقـد الاجتماعي - السياسـي التقليدي السـابق بين نظام الدولة وقواعده الاجتماعية التقليديـة المرتكزة على الفلاحين المسـتفيدين من الإصلاح الزراعي والريف عمومًا وعمّال القطـاع العام. وكان من أبـرز علامات التحول نشـوء التحالف بين بيروقراطية النظـام الأمني بدرجة أولى وهذه الشرائح.

نعتبـر، هنـا فـي هـذا الكتـاب، أن بيروقراطيـة النظـام هـي النقيـض التام لبيروقراطيـة مختلفـة مـن حيـث النـوع عـن نمـط الدولـة الريعيـة الصافـي أو النموذجي كونها تعتاش على الجباية المشوّهة وليس على التوزيع. فبيروقراطية الدولة الريعيـة توزّع الريوع علـى المجتمع وتعتاش من الدولـة. أما بيروقراطية الفسـاد والأمن السـورية فتعتاش من الدولة بواسـطة اسـتغلال السـلطة الجبايةَ لنفسها وليس للدولة، بما يشـبه الإقطاع «الأمني - البيروقراطي» الذي يستخدم القوة في جباية القيمة الفائضة. ولهذا كان لكل خدمة ثمن إضافي مشوّه يُفرض على تأديتها، وهو ما تُعرف درجاته البسيطة بالرشوة.

يقـوم اقتصاد سـورية على فائـض العمـل الزراعي والخدمـي والصناعي، وهي ليسـت دولة ريعية. وتعتاش الدولـة عمومًا من فائض القطـاع العام. لكن هـذا الفائض لا يسـمح لها بإعالـة جهازها الضخم إلا بشـق الأنفـس. ومن هنا فإن دخـولَ الموظفيـن الصغـار والكبار هي دخـولٌ منخفضـةٌ، ويتولّى الفسـاد الصغير سد النواقص للموظفين الصغار والمتوسطين، بينما يتولّى الفساد الكبير تكوين رسـملة كبيرة في ما عرف بـِ«البرجوازيـة البيروقراطية»، والأدق التراكم

(30) فـي ما يخـص الحال فـي تونس انظـر: عزمي بشـارة، **الثـورة التونسـية المجيـدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسـة السياسـات، 2012)، ص 15-35.

الرأسمالي الناتج من استغلال حيازة الدولة، أو تحكم السلطة بالدولة. أما القطاع الخاص فقلما تُجبى منه الضرائب وينتشر فيه التهرب الضريبي. ويعتبر الفساد من أهم وسائل التهرّب الضريبي، بل إن كل تهرّب ضريبي صغيرًا أكان أم كبيرًا محكوم بصفقة فساد ولسخرية التاريخ وعلم الاقتصاد، ليس الفساد إلا جباية، لكنها جباية مباشرة يقوم بها أصحاب النفوذ لمصلحتهم وليس لمصلحة الدولة. بدلًا من التزام الدولة والمصلحة العامة يلتزم رجل الأعمال، وحتى المواطن البسيط، الدفع مباشرة للمسؤول الكبير أو الصغير الذي يُسهّل له إجراءاته والحصول على حقوقه في حالة المواطن؛ والحصول على امتيازات وتراخيص وخرق القانون والتهرب الضريبي في حالة رجل الأعمال. ويفوق المقابل الذي يتلقّاه المسؤولون الفاسدون الدخول الرسمية بأضعاف مضاعفة. وفي حالات الخدمات والجمارك والحدود والشرطة حيث الدخل من الرسوم والمخالفات يبلغ أرقامًا خيالية تقوم «شبكات إقطاعية بيروقراطية» أو «إقطاعية أمنية» بتوزيع الدخل الناجم من الفساد، من أصغر شرطي يُجبي مخالفة سير أو رشوة على الحدود حتى الضابط الكبير الذي وظّفه في مكانه. فيبدو الأمر وكأن المسؤولين قد أُقطعوا مجالات لنهبها.

تغلغل الفساد في سورية في مجالات الحياة كافة حتى غدا بنيويًا، ويكاد يستحيل تمرير أي إجراء روتيني من دونه، وانتشرت معه منظومة قيمية ومعيارية جديدة تُعلي من شأن الشطارة والفهلوة والتحايل والتلاعب بالقانون، وتُعطي من يتّصلون بالمراكز العُليا أو من يسمون «المفاتيح»، ومنهم من يُسمّى «كسّاب وهّاب»، قوةً اجتماعية في النفوذ والتأثير. ووصلت هيمنة هذا النموذج إلى درجة تفاخر أولئك بعلاقاتهم مع تلك المراكز باعتبارها علامة على القوة. وسمحت اللبرلة الاقتصادية المتسارعة للبيروقراطية الأمنية والسياسية العليا التي تكوّنت رسملتها من نهب الدولة أو «التعيش منها» بأن تندمج بالسوق من خلال شبكتها العائلية، أو من خلال أبنائها أو أصهرتها، ولهذا ما كان ممكنًا أن تجد مطعمًا في جبل قاسيون على سبيل المثال إلا يعود

إلى أحد أقوياء تلك البيروقراطية[31]. ومن هنا، وما إن بدأت الاستثمارات الجديدة بالتدفق حتى اندمج أقوياء هؤلاء البيروقراطية من خلال أبنائهم أو أصهرتهم بالشركات الجديدة القابضة التي شكّلتها تلك الشريحة، وكان من أهمها شركة «شام القابضة»، والشركة «السورية القابضة»[32]. ونظّمت

(31) أكد مدير مشروعات الاستملاك في محافظة دمشق، محمد مالو، في تصريحات صحافية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 أن: «لا مطاعم مرخصة في قاسيون سوى ثلاثة (دوميانا - لامونتانا - أحلى طلة). أما الطاولات غير المرخصة فقد تم قمعها». وهذه المطاعم يملكها رجال الأعمال النافذين في الدولة. انظر: «ثلاثة مطاعم مرخصة على جبل قاسيون فقط... والبقية برسم المخالفة،» (دي برس (موقع إلكتروني)، 21/ 11/ 2010)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=63454>.

(32) **شركة «شام القابضة»**: أسسها 71 رجل أعمال برأسمال قدره مليار و350 مليون دولار أميركي. وكان رامي مخلوف ومحمد كامل شرباتي، صاحبي أكبر حصة فيها. بينما رئس مجلس الإدارة رجل الأعمال الدمشقي محمد نبيل الكزبري المغترب في النمسا. أما المساهمون في شركة شام القابضة فهم: نبيل رفيق الكزبري - محمد كامل صباغ شرباتي - أسامة قرواني - شركة صندوق المشرق الاستثماري ممثلها رامي مخلوف - محمد صباغ - محمود فرزات - هاني عزوز - إيهاب مخلوف - سنيح غزال - محمد رستم - سعد الله كردي - نادر قلعي - خالد علبي - مالك خضير - رامي كويفاتي - موفق أحمد القداح - شركة فرست ممثلها هاني الرفاعي - شركة الأجنحة ممثلها محمد عباس- محمد عمر شورى - سمير حسن - عصام خير الله انبوبا - عماد الغريواتي - شكري شاهر صقال - شركة الزين للاستثمار ممثلها وليد الزين - محمد مرتضى - محمد الدندشي - أديب الفاضل - أحمد غسان بنشي - نزار جميل أسعد - نقولا انتقلي - غسان مهنا - عمر ميشيل كركور - محمد غياث الحبال - حسان عبد القادر العلي - الشركة الوطنية للتأمين ممثلها حسان عبد القادر العلي - وهيب مرعي - محسن شيخ الأرض - صخر التون - مازن الطباع - مجموعة كحالة الدولية: رياض كحالة - محمد عماد بولاد - أيمن محمد القلعي - نظريت يعقوبيان - أيمن جابر - سامر الدبس - المكتب الفني للهندسة والمقاولات: أبو خاطر أخرس وعارف الأخرس - خالد عيد سماوي - محمد ماجد عيد سماوي - هيثم الأتاسي - شركة أوراسور: عبد الرحمن العطار - علي حسان العلي - وائل الطباع - ناجي شاوي - أحمد عبد القادر فحل - أنس سيفي - منذر البزر - جوزيف مارينا - منصور مارينا - عبد القادر عبد الله صبرة - رهيف أتاسي - لبيب وفريز إخوان - ليلى صفا جانودي - خليل جرجي طعمة - ماهر محمد جميل الرفاعي - بسام غراوي - عمار البردان - فارس بن أحمد الشهابي - أيمن بن أحمد الشهابي - حسام بن أحمد الشهابي - سليمان محمود معروف - ماهر محمد دسوقي - معاوية ظبيان. أما أهم المساهمين في شركة سورية القابضة فهم: سعيد الزعيم، ريم عبد الغني ناصر، عبدو منير، حسان الدبس، سعد الله كردي، رامي حورية، غياث الحبال، كريم خوندة. أما **شركة «سورية القابضة»** فقد أسسها مجموعة من رجال الأعمال (23 مساهما برأسمال قدره 4 مليارات ليرة سورية). ويعتبر هيثم جود رجل الأعمال اللاذقاني أبرز المساهمين فيها. لمزيد من التفصيلات انظر: محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 72.

اسـتثماراتها بتعاون وثيـق مع الحكومة التـي أقرت الأماكن الاسـتثمارية، كما وافقت على خطط الاسـتثمار ومشروعاته التي لـم يذهب إلا جزء محدود جدًا منها إلـى الصناعة، بينما ذهـب الباقي إلـى الخدمات والعقـارات. أما الزراعة التـي كان يقـوم عليها الاقتصـاد السـوري وقواعد النظـام الاجتماعيـة فكانت الغائب الأكبر. وقدّر رامي مخلوف في تصريحات نشـرتها صحيفة **الاقتصادية** حجم نشـاط مؤسسي شـركة شـام القابضة وحدها بـ 60 في المئة من النشاط الاقتصادي السـوري[33].

وتنتشـر فـي المدن السـورية، ولا سـيما بين رجـال الأعمال، شـائعات لا تُحصى عن الشـراكات وتوزيع الوكالات وصفقات الفسـاد. والأمر اللافت هو أن الشائعات غالبًا ما يكون لها أساس من الحقيقة. وينتشر على مواقع الإنترنت كثير من هذه القصص والروايات التي يصعب تعقبها. أما الأسماء في الشركات القابضة الرئيسـة فهي أسـماء رسـمية، وهي لا تدين أصحابها، فليس بالضرورة أن يكون كل مستثمر فاسـدًا. فهناك الفاسدون الذين اغتنوا، وهنالك المغلوبون على أمرهـم الذين لا يُمكنهم الاسـتثمار إلا بالتحالف اقتصاديًـا على الأقل مع أصحاب النفـوذ، وهنالك المتهربـون من الضرائـب الذين ما كان فـي إمكانهم مُراكمة ثـروات بهـذا القدر لولا التهـرب. وقد انضـم جزء من رجـال الأعمال إلـى دعم الثـورة، وهـذا الانضمـام بحد ذاتـه ليس بالضـرورة أن يكـون حكمًا قيميًـا إيجابيًا. ونحن لـم نقصد أن نقـوم بمحاكمات أخلاقية، بل أردنا تجسـيد بنية قطاع الأعمال السـوري وتداخلاته بالأمن والسياسة، وهو بحد ذاته معرّض لسيطرة طغمة من المقربين.

نشـرت مجلة **الاقتصاد والنقل** السـورية في عام 2010 قائمة بأسماء أهم مئة رجل أعمال في سـورية، مع أن المجلة لم تتجرّأ على نشـر أسـماء عدد من رجال الأعمـال الذين ينتمـون إلى الكتلـة العائليـة لآل الأسـد والمتمثلة بكتلة

(33) رامـي منصـور، «تـوظيـف الآلاف خـلال السـنوات القليلـة القادمة: أكبر شـركة مسـاهمة خاصة في سـورية «شـام القابضة» برأسـمال 350 مليون دولار،» **الاقتصادية**، العـدد 276، على الموقع الإلكترونـي: <http://www.iqtissadiya.com/archives_detail.asp?id=1446&issue=276&category=local> (Accessed 27/5/2013).

مخلوف - شاليش وعائلات خدام وطلاس والشهابي وسليمان... إلخ، فإذا توقفنا عند أسماء «الكبار» فإن القائمة التي نشرتها المجلة تمثل الوضع العام بشكل معقول. ويُبيّن تحليل هذه العيّنة التي يمكن اعتبارها تمثيلية أن 23 في المئة هم أبناء مسؤولين أو شركائهم أو واجهاتهم، و48 في المئة رجال أعمال جدد، لكن لمعظمهم علاقات وطيدة ولولبية بأجهزة الدولة، و22 في المئة من عائلات تجارية كانت موجودة قبل التأميم واستعادت دورها عبر شراكاتها مع قيادات الدولة، ونحو 7 في المئة هم رجال أعمال يتمركز نشاطهم الرئيس خارج سورية. وكان من اللافت أن معظم رجال الأعمال السوريين يتركز نشاطهم في سورية وحدها. وبتحليل العيّنة نفسها، بحسب المذهب، تبيّن أن نحو 69 في المئة منهم سُنّة، ونحو 16 في المئة علويون، لكن عددًا منهم هم الأكثر ثراء بين رجال الأعمال وبفارق كبير (أي إنهم قلة من رجال الأعمال، لكنها تمتلك الحصة الأكبر من الثروات)، ونحو 14 في المئة مسيحيون، و1 في المئة شيعة، بينما لا يوجد أي درزي أو إسماعيلي أو كردي.

أما من حيث تمركز هذه المجموعة فتأتي دمشق في المقدمة، ثم حلب، فاللاذقية، ثم المنطقة الوسطى، أي حمص وحماة؛ بينما لا يوجد في المحافظات الشرقية (الرقة ودير الزور والحسكة) إلا مجموعة واحدة بين أكبر 100 مجموعة أعمال في سورية. وبالطبع فإن أخذنا أهم 10 رجال أعمال في داخل سورية فإن معظمهم علويون. والمثال الأشهر في سورية عائلة مخلوف التي تنشط في قطاعات عدة، خصوصًا احتكار قطاع الهاتف الخليوي والأسواق الحرة وقطاع النفط (كومسيون شركات الإنتاج والبيع والشراء)، وتُساهم في عدد غير قليل من المصارف وشركات التأمين الخاصة، إضافة إلى المقاولات والتجارة ومئات الوكالات وغيرها[34]. وليس لدينا شك في أن هذا التوزيع استغلته البرجوازية السورية التي لم تُستوعَب في هذه التحالفات في التعبئة الطائفية ضد النظام.

---

(34) سمير سعيفان، «سياسات توزيع الدخل ودورها في الانفجار الاجتماعي في سورية،» (ورقة بحثية مقدمة إلى المركز ستصدر قريبًا في كتاب يضم مجموعة أبحاث عن سورية).

قامت المنافسة هنا كما في سائر النُظُم التسلّطية المتبرلة اليمنية والمصرية والتونسية على ما يمكن وصفه بلغة محمود عبد الفضيل بـ «المنافسة الاحتكارية»، أو احتكار القلة (Oligopolies) في القطاع الخاص[35]. ولعل المثال الأبرز لهذه «المنافسة الاحتكارية» التي يخرج من مصفاتها «احتكار القلة» هو تخصيص شركتي الخليوي لعائلة مخلوف ولشريكهم نجيب ميقاتي في لبنان، وتم استبعاد الشركات الأخرى كلها التي شاركت في الإعلان عن مشروع الهاتف الخليوي في سورية على الرغم من أن عائلة مخلوف لم يكن لها أي نشاط في قطاع الاتصالات، ولا يمكن تأهيلها. لكنهم استخدموا نجيب ساويروس (موبينيل) في البداية، وبعد نيل رخصة المشروعين تم التخلص منه بطريقة فجة. وأدى تصدّي عضو مجلس الشعب رياض سيف لهذه الصفقة الفاسدة إلى اعتقال عشرة معارضين من بينهم رياض سيف وعارف دليلة ووليد البني ورفاقهم في أيلول/ سبتمبر 2001. إضافة إلى ما تقدّم قام الرئيس بشار الأسد بإصدار القانون 10 لعام 2009 الذي يقضي بتحويل مؤسسة الاتصالات الحكومية إلى شركة مساهمة تخضع لقوانينها الخاصة وليس لقانون الدولة، ومنحها سنتين لتكييف أوضاعها والاستعداد للتحول إلى شركة مساهمة. وكان هذا القرار تمهيدًا لاستيلاء عائلة مخلوف عليها[36]. وكان امتياز الشركتين «بقرة مقدّسة» لا يجوز المساس به، أما ثمن هذا المساس حين يحدث فهو الاعتقال والسجن، بما يعنيه ذلك من أن المسافة غدت شديدة الضيق بين رجال الأعمال وقرارات السلطة وإجراءاتها، لتتحول السلطة إلى نوع من أداة بيد هؤلاء ضد كل من يهدد مصالحهم أو يثير الأسئلة عنها.

ينتشر نمط إجبار رجال أعمال ناجحين على مشاركة أبناء الأسر الأمنية والسياسية الحاكمة، إما لتسهيل معاملاتهم في الدولة، أو الحصول على إعفاء ضريبي، أو لـِ «الحماية» (أي التهديد للحصول على إتاوات على شكل حصص

---

(35) انظر: محمود عبد الفضيل، **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2000)، ص 195.

(36) سعيفان، «سياسات توزيع الدخل ودورها في الانفجار الاجتماعي في سورية»، للمزيد من التفصيل، انظر: **تجربة رياض سيف: هموم في الصناعة والسياسة** (دمشق: [د. ن.]، 1999).

في الشـركة)، ثم الاسـتيلاء على هـذه الشـركات أو الـوكالات، والتخلص من الوكيل الأصلي أو من صاحب الشركة الأصلي.

هـذه الشـريحة الاجتماعيـة - الاقتصاديـة المتداخلـة بالأمـن والسياسـة والمسـتفيدة من النظام والمسـتفيدون مباشـرة منها هي نواة النظـام الصلبة التي تشـمل الأمن والأسـرة الحاكمـة. ومن نافل القـول إن هذه الفئـة حرصت على علاقات ممتازة بدول الخليج والدول الغربية وتركيا، كما أيدت «عملية السـلام مع إسرائيل»، وللحفاظ على مصالحها ليس لها أي اعتبار لقضايا مثل المقاومة والممانعـة وقضية فلسـطين. فالنظام بالنسـبة إليها ليس ممانعـة ولا مقاومة ولا حتـى طائفة، بل هو مصالـح اقتصادية ونفـوذ اجتماعي واقتصـادي ونفوذ أمني وسياسـي في خدمة هذه المصالـح. ومن الواضح أنها تفضل نمـط حياة ليبراليًا غربيًا ومنفتحًا في سورية، لكنها كانت مستعدة دائمًا لأن تساير اعتبارات النظام، وأن تكتفـي بنمط حياة يُشـكّل نوعًا مـن الثقافـة الفرعية الخاصة بهـا في بيوتها وفنادقهـا ومرافقهـا التـي أتاحها النظام فـي ظل حكم مَـن ينتمي إليهـا أكثر من انتمائه إلى الحزب وهو بشار الأسـد. لكن من الواضح أن هذه الفئة باعتباراتها الخاصة ليسـت المركب الوحيد في النظام، فثمة مركبات أخرى لديها اعتبارات أخـرى. ثمة أجهزة أمنية وجهـاز دولة وقاعدة اجتماعية طائفيـة. لكن فئة رجال الأعمـال من الذئاب الشـابة المتداخلـة بالأمن أصبحت في مرحلة حكم بشـار الأسد الفئة الاجتماعية الأكثر تأثيرًا في النظام.

ليس بشـار الأسـد قريبًا من إيران أو حزب الله في مواقفـه أو نمط حياته، وهو يشبه في هذا الأمر الفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها. لكن الدفاع عن نظامه في وجـه الغرب مـرة، وفي وجه شـعبه مـرات، دفعه إلـى ترسـيخ تحالفاته مع الشيعية السياسية التي تتبنّى خطاب المقاومة.

الفصل الثامن

كشف غطاء الاستبداد وظهور الكراهية الطائفية

بدأت الثورة السـورية مدنيـة بالمعاني كلها، وكان الناشـطون الفاعلون في التنظيم والإغاثة والإعلام من الطوائف كافة. كما أن الواجهات السياسية للثورة، التي تشكّلت خارج سورية، حافظت على بنية مختلطة من الطوائف كافة، وتبنّت خطابًا مواطنيًـا ديمقراطيًا في وثائقها كلها، وقلّما حدث أن قام سياسـي سـوري بالتعبيـر عن موقـف طائفي حتى لـو كان موقفًا فرديًا. يُسـتثنى مـن ذلك حالات فردية هامشـية تكاد تكـون عصابية، وبعض الوعـاظ الدينيين الذيـن لم يكن لهم منصب سياسـي في المعارضة، وكذلك بعـض الباحثين عن شـعبية عبر مخاطبة الغرائز. لكن أحدًا منهم لم يتولّ منصبًا أو مسـؤولية سياسـية في الثورة السورية. لكـن ثلاثـة تطـوّرات وقعـت وأدّت إلى ظهـور تعبيـرات طائفيـة أكثر حـدة من السـابق، وإن لم تُهيمِن على الوعي، أو على مطالب الثورة وبرامجها السياسـية، ولـم تحـول الثورة إلـى حرب أهلية، مـع أنه جـرى الدفع باسـتمرار نحو نموذج الاحتراب الأهلي الذي لا ينتهي إلا بتسويات.

أولًا، قمع الناشـطين المدنيين بالقوة في مراحل الثورة الأولى، أكان ذلك بالقتل أم السجن أم النفي، ثم انتقال الثورة إلى فئات اجتماعية واسعة لا تصوغ وعيها من خلال برامج سياسـية، إنما تعبِّر عما يشـعر به عموم الناس في وعيهم اليومي، إذ تنتشر القناعة بأن النظام الأمني في سورية هو نظام علوي.

ثانيًا، إصرار النظام على قراءة الثورة تـارة باعتبارها مؤامرة خارجية وتارة فتنة طائفية، وتصاعد دور ميليشيات النظام خلال الثورة.

ثالثًـا، ظهور محـاور إقليمية تؤثر في خطابـات الأزمة السـورية وتتأثر بها مـع بـروز تحالـف الحكومـة العراقيـة والإيرانية وحزب الله بشـكل منسـق في دعم النظام السـوري ماديًا وعسـكريًا. والحديـث هنا عن قوى ثـلاث تحكمها

أحزاب شيعية سياسية عقائدية. وهذا ما لا ينطبق على الحلف المؤيد للثورة الذي يتسامح مع بُعدٍ طائفي في مخاطبة قواعده الاجتماعية، ولا سيما في الخليج، لكن لا تُهيمِن عليه أحزاب سياسية دينية عقائدية، كما في حالة إيران وحزب الله.

أولًا: مسارب الطائفية خلال الثورة

إن مقولة «الفتنة الطائفية»، وإن لم تفتقر إلى روافد ومغذيات مجتمعية، هي جزء من خطاب سياسي استحضره النظام في الأزمات التي تواجهه. ولم يتردّد الرئيس بشار الأسد في خطاب 30 آذار/ مارس 2011 في وصم الحركة الاحتجاجية بمصطلحات «الفتنة الطائفية» التي تهدف إلى ضرب الاستقرار وإشاعة الفوضى. وبدا واضحًا في خطابه أن النظامَ معني بالتخويف من فتنة طائفية إلى درجة الاستفزاز كي يثبت أنّ الدولة السلطوية وحدها تحافظ على وحدة المجتمع والدولة في سورية، وأنّ الاستجابة للمطالب الديمقراطية سوف تؤدّي إلى الفتنة والانقسام. لكننا لا نستثني احتمال أن النظام، ونتيجة معرفته بسياساته التي حوّلت الطائفة العلوية إلى نواة النظام الصلبة، شعر بأن الثورة هي ردّة فعل على مركزة الثروة والسلطة، وكان واعيًا أنها لا بدّ من أن تحمل شحنات طائفية ضده أو حتى ضد الطائفة العلوية.

أدى كشف غطاء الاستبداد عن فتح مسارب لظهور الكراهية الطائفية. وبدأت الإشكالات الطائفية بالظهور من خلال الاستقطاب السياسي بين مؤيد ومعارض، خصوصًا بعد استحضار مقولة الفتنة الطائفية. إلا أنها لم تُعبّر عن نفسها بشكلٍ عنيف في بداية الثورة. واتخذ الاستقطاب السياسي منحًى طائفيًا على شكل وعيٍ شعبي في المناطق المختلطة، كما تمثل الفارق بحقيقة تركز الاحتجاجات في التجمعات السكانية ذات الأغلبية السُنيّة في مقابل تخلّف معظم الجماعات الأهلية الأخرى عن اللحاق بالتظاهرات الاحتجاجية.

وصف النظام الثورة، منذ الأيام الأولى، بالفتنة الطائفية والمؤامرة الخارجية، كما برّر إطلاق النار على تظاهراتها السلمية بوجود المندسّين

المسلحين. وساهم هذا الخطاب في ظهور حالة من الشحن الطائفي في المجتمع زاد من حدّتها أيضًا بعض المتحدثين باسم الثورة في الخارج، أمثال مأمون الحمصي الذين وصفوا النظام السوري في الإعلام صراحة بأنه نظام طائفي، أو بأنه نظام علوي(1). وعلى المنوال نفسه سار رجال دين معروفون، منهم الشيخ يوسف القرضاوي الذي يحظى بتأثير واسع بين جمهور مستمعيه عبر قناة «الجزيرة» وعبر كتبه وفتاويه. ففي خطبة الجمعة في 25 آذار/ مارس 2011 دعم الشيخ القرضاوي الاحتجاجات التي شهدتها سورية، لكن الشيخ القرضاوي حمل في خطبته رموزًا طائفية عندما وصف الرئيس السوري بأنه «أسير طائفته»، وأن «الشعب السوري يُعامله على أنه سُني»(2)، ما يعني أن التأثير السيئ يأتي من انتمائه إلى الطائفة العلوية التي بموجب هذا الخطاب تتحكّم به ضد الأغلبية «السُنيّة»(3).

ساهم في إذكاء الشحن الطائفي أيضًا قنوات تبث من الخليج، وخطب الشيخ عدنان العرعور في قناتي «صفا» و«وصال»(4) اللتين تبثان من المملكة

---

(1) أحد الأمثلة على الخطب الطائفية للمعارض مأمون الحمصي الكلمة التي سجلها ونشرها على موقع يوتيوب في 18/ 12/ 2011، وقال فيها: «تحية إلى أبطال سورية إلى سنّة سورية... بعد اليوم أيها العلويين الحقيرين إما أن تتخلوا عن الأسد، وإما سورية ستكون مقبرتكم.. كفاكم صمتًا.. كفاكم قتلًا بالسنة.. العين بالعين والسن وبالسن والبادئ أظلم.. انتظروا بعد اليوم.. لا أقلية ولا طائفية.. إذا لم تتخلوا عن الأسد بعد اليوم سنمسحكم من سورية.. سنجعل من سورية مقبرة للعلويين.. ستعلمون من هم هؤلاء السنّة بعد اليوم». انظر مقطع الفيديو في 18/ 12/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=MWLH8HQw_lg>.

(2) «القرضاوي: بشار الأسد أسير طائفته.. وندعم الثورة السورية،» **اليوم السابع**، 25/ 3/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=376925>.

(3) الجدير بالذكر أن القرضاوي انتقل في عام 2013 إلى تكفير الطائفة العلوية على درب ابن تيمية، حيث قال في مؤتمر عقده الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في الدوحة لنصرة الشعب السوري في 30 أيار/ مايو 2013: «إن الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد ينتمي لطائفة أكفر من النصارى واليهود، كون أتباعها لا يقومون بأي شعيرة من شعائر الإسلام»، انظر: «وصفه بأنه زعيم «حزب الشيطان»: القرضاوي يهاجم نصر الله،» (الجزيرة نت، 1/ 6/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/fa9bc401-8ab3-49b9-8210-9014d5ad62fc>.

(4) عدنان العرعور: رجل دين سوري الجنسية، ولد في مدينة حماة، ودرس فيها قبل تخرجه في كلية التربية في جامعة دمشق. تربى العرعور في حي « الجراجمة»، أحد أحياء مدينة حماة الذي شهد في ثمانينيات القرن المنصرم مواجهات مسلحة بين الجيش السوري وجماعة الإخوان المسلمين في أثناء =

العربيـة السـعودية. وشـكّل الأخيـر ظاهرة شـعبوية خطـرة مموّلة مـن الخارج (السـعودية)، تراهـن على إثـارة الغرائـز الطائفيـة والمذهبيـة بمخاطبـة الوعي الشـعبي، وصوغ ما يرغب الناس في قوله ويخشـون قوله علنًـا أو صراحةً. ولا تنسـى هذه المدرسـة أن تنهي الخطـاب التسـعيري الطائفي بالتعبير عـن الرغبة فـي العيش المشـترك مع العلوييـن ومع الطوائـف الأخرى، لكـن بعد توصيف المجتمـع علـى أسـاس طائفـي محـض، والتأسـيس لمفهـوم الحكـم للأغلبية الطائفية. وهذا يعني في النهاية أن يكون الحكم للذين نصّبوا أنفسـهم متحدّثين باسم هذه الأغلبية، وهم ليسوا إلا مثيري العصبية الطائفية أنفسهم.

جسّدت الحالة السـورية نموذجًا مهمًّا للبحث في صناعة الوعي السياسي الطائفـي، وإخراجـه من خانـة «غير اللائـق اجتماعيًـا» الذي يخجـل الناس من الحديث عنـه إلـى الديماغوجيا السياسـية التي تبـدأ بالتحريض علـى الطوائف الأخرى من منطلق المظلومية التاريخية، وتقسـم المجتمع على أسـاس طائفي، ثم تُحـدّد الأكثريـة الطائفيـة باعتبارها أكثريـة ديمقراطيـة ينطقون هم باسـمها، وكـأنهم حـزب الطائفة. وفي المقابل تتبلور عصبيات طائفية حول النظام تغلّف طائفيتهـا بخطاب علمانـي، وكأن أي نقد للنظام هـو طائفية، حتى لـو كان نقدًا ديمقراطيًـا لطائفيـة قائمة في النظام فعـلًا، وكأن أي دفاع عـن النظام هو موقف علماني حتى لو كان هذا الدفاع مدفوعًا بدوافع طائفية أقلياتية.

فـي حالة سـورية، كمـا هـي الحال فـي الثـورات العربيـة الأخـرى، كان المسـجد المـكان الرئيس (وليـس الوحيد) للتجمـع وانطـلاق التظاهرات، ولا سـيما في يـوم الجمعـة. كما ظهـرت عادة إطلاق تسـميات سياسـية علـى أيام

= التمرد المسـلح الذي قادته الحركة في ما عرف بـ «حوادث حمـاة 1982». تلقى العرعور تعليمه الديني على رجال دين أبرزهم الشـيخ محمود الحامد، والشـيخ الألبانـي. لكن بعد خروجه من سـورية وإقامته في العربية السـعودية بـدأ العرعور إنتاج خطاب ديماغوجي إسـلامي يجمع بين السـلفية الوهابية والفكر الإخواني. اختص العرعور في كتاباته بِـ «المذهبية في الإسـلام»، فأظهر انتقادات واسعة للمذهب الاثني عشر «الشيعي» و«الصوفية»، ووصل في انتقاده لهم إلى درجة تكفيرهم. انظر: حمزة المصطفى، **المجال العام الافتراضي في الثورة السوريّة: الخصائص- الاتجاهات- أليات صنع الرأي العام** (الدوحة؛ بيروت: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 95.

التظاهر الرئيسة وهي أيام الجُمع، ويوم الصلاة الأسبوعي في المسجد. لكن التظاهر ما عاد يخرج من المساجد حين اجتاح بقية أيام الأسبوع، وحين تبيّن للناس أنْ لا حرمة للمساجد عند النظام على الإطلاق. وبما أن سورية دولة متعدّدة الطوائف والمذاهب، حوّل بعض المثقفين حقيقة الخروج من المساجد في أيام الجُمع إلى موضوع للنقاش. وتبيّن أن النخب السياسية والثقافية في سورية مختلفة في موقفها من النظام والثورة، وأنها تبرّر اختلافاتها أحيانًا بمحرّكات التظاهر ودوافعه، وبالحكم على نوع الجمهور المشارك فيها. وظهر للوهلة الأولى أنّ الحركة الاحتجاجية في سورية هي حراك شارع معين وطائفة معيّنة (السُنيّة) ضدّ النظام. ومع تصاعد التطوّرات وامتداد التظاهرات إلى مناطقَ جديدة ووصولها إلى مناطق تقطنها تركيبات طائفية متعدّدة ازدادت المخاوف من وقوع عنف طائفي. لكن هذه المخاوف تبلورت واقعيًا باضطرابات متقطعة، ومهّدت لظهور المجازر الكبرى ذات الطابع الطائفي، مثل الحولة والقبير والتريمسة[5]، ومن أبرز هذه الاضطرابات:

- **حوادث اللاذقية**: كانت المدينة ذات الأغلبية السُنيّة من أوائل المدن التي هبّت لنُصرة درعا في 25 آذار/ مارس 2011 [6]. وتطوّرت بعض التظاهرات في أحياء التماس مثل الحرش وقنينص إلى اشتباكات بالأيدي بين سكان الحي الواحد المنتمين إلى طوائف مختلفة، سرعان ما تطوّرت إلى

(5) وقعت في أثناء تحرير هذا الكتاب مجازر طائفية مروِّعة في جديدة الفضل والبيضا وبانياس.

(6) يعتبر رئيس الوزراء السوري المنشق رياض حجاب أن العامل الطائفي كان عاملًا أساسيًا في حراك مدينة اللاذقية. فمن خلال تجربته القصيرة بصفته محافظًا للاذقية اكتشف أن نسبة موظفي الدولة في مدينة اللاذقية الذين ينتمون إلى الطائفة السُنية لا تتعدى 20 في المئة. في المقابل يحظى أبناء الطائفة العلوية نتيجة سطوة عائلة الأسد ومخلوف بأفضلية التوظيف في هذه المؤسسات. ويذكر أن مؤسسات الدولة في اللاذقية غارقة في البطالة المقنعة، حيث يوجد آلاف الموظفين الذين لا يعرفون أماكن عملهم، ومع ذلك يتقاضون رواتب شهرية من الدولة. وأضاف حجاب أنه عندما التقى أهالي حي الصليبية والسكنتوري بعد انطلاق الاحتجاجات ووعدهم بألف وظيفة حكومية، تقدم ما يزيد على 12 ألفًا من أبناء هذه الأحياء بطلبات توظيف. وعدا عن ذلك يذكر حجاب أن الأحياء التي تقطنها أغلبية سُنيّة في مدينة اللاذقية مثل الصليبية والسكنتوري وقنينص والرمل الفلسطيني تفتقد إلى الخدمات بشكل كبير، ولا سيما النظافة والصحة. (مقابلة شخصية أجراها باحثو المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مع رياض حجاب في الدوحة في 12/ 3/ 2013).

هجمات متبادلة بين الأحياء السُنيّة والعلوية. ووقعت هذه الهجمات نتيجة حالة الذعر التي سادت المدينة بعد تجوّل سيارات مجهولة الهُوية في الأحياء السُنيّة والعلوية أطلقت عبر مكبرات الصوت تحذيرات للأهالي من مغبة هجوم الأحياء الأخرى المختلفة طائفيًا. وأدى ذلك إلى مصادمات طائفية بين الطلاب في جامعة تشرين. ووصلت حالة الاحتقان الطائفي ذروتها عندما حاولت أعداد كبيرة من السيارات جاءت من القرى العلوية دخول مدينة اللاذقية في 25 آذار/ مارس 2011 للهجوم على الأحياء السُنيّة بعد ذيوع شائعات عن وقوع أكثر من قتيل بين قوى الأمن طعنًا بالسكاكين[7]. أنذر هذا الهجوم بوقوع مصادمات طائفية واسعة لولا تدخّل قوات الجيش والأمن التي منعت المهاجمين من التقدم عند دوّار جامعة تشرين على مدخل اللاذقية. وتنبّهت القيادات الأهلية الدينية والمحلية إلى خطورة الاستقطاب والشحن الطائفي في مدينة اللاذقية، وأدّت دورًا بارزًا في التهدئة الاجتماعية بشكل خفف من حالة الاستقطاب ومنع تحوّلها إلى أعمال عنف طائفي لا يمكن السيطرة على نتائجها[8].

- **حادثة قرية البيضا:** تُعتبَر مدينة بانياس على الساحل السوري من المناطق المتعددة الطوائف التي يقطنها المسلمون العلويون والسُنّة والمسيحيون. وشهدت المدينة انقسامًا طائفيًا بين الأحياء السُنيّة والعلوية على خلفية الموقف من النظام والثورة، خصوصًا بعد أن انخرطت الأحياء السُنيّة في الحركة الاحتجاجية منذ البدايات. وتعزز هذا الاستقطاب وقسّم المدينة إلى قسمين على أساس طائفي. بدأ العنف الطائفي في النصف الأول من نيسان/ أبريل 2011، وذلك مع إطلاق شبّيحة من القرى العلوية المجاورة النار على جامع في أثناء صلاة الفجر في التاسع والعاشر من ذلك الشهر. وفي تلك الفترة

(7) لا تزال هذه الرواية متداولة في الأحياء العلوية في مدينة اللاذقية، لكن من دون أي دليل أو إثباتات عن وقوعها، ومن دون أي معرفة أسماء القتلى من قوات الأمن. كما أن الإعلام الرسمي لم يورد أي خبر عن هذه الحادثة في ذلك الوقت، ما يرجح أن هذه الرواية كانت جزءًا من التحشيد الطائفي مجهول المصدر الذي ساد المنطقة آنذاك.

(8) معلومات جمعها فريق الباحثين في المركز في بداية الثورة، وهي تعتمد شهادات من الأهالي في الأحياء السُنيّة والعلوية.

كان أهالـي بانياس يخرجـون يوميًا للتظاهـر، وأدى إطلاق النار على المسـجد إلى مقتل شـخص يدعى أسامة الشـيخة. وخرجت الأحياء السُنيّة في تظاهرات ارتـدى فيها عـدد مـن المتظاهريـن أكفانهم فـي دلالة رمزيـة على اسـتعدادهم للشـهادة[9]. وما زاد الاسـتقطاب الطوائفي حدةً تعرّض «حافلة مبيت» عسكرية في اليوم التالي لهجوم مسـلح أدى إلى استشهاد تسعة عسكريين بينهم ضابطان فـي الجيـش[10]، هذا إضافـة إلى مقتـل مواطن يدعى نضـال جنود مـن الطائفة العلويـة والتمثيـل بجثتـه وقطـع أعضائـه الذكريـة. وبينمـا أكـد أهالـي بانياس المعارضين أنهم قتلوه لأنه من «الشبّيحة»، وأنه كان يُطلق النار على المتظاهرين خلال صلاة الفجـر، قالوا إنهم لم يمثلـوا بجثته[11]. وفي خضـم هذه الأوضاع وحالـة الاحتقـان الطائفي وقعـت حادثة قرية البيضـا عندما قام عـدد من رجال الأمـن و«الشـبيحة» في منتصـف نيسـان/ أبريل 2011 بجمع أهالـي البيضا في ساحة القرية وإذلالهم بطريقة لا إنسانية بالدوس عليهم وهم على الأرض. وتم تصوير هذه الأعمال وبثت على الـ «يو تيوب»، ثم في وسـائل الإعلام. وكانت هذه الحادثة سببًا في استثارة الشارع المحتج جراء ما حملته من إيحاءات رمزية تمثلت في اسـتخدام اللهجة السـاحلية في كلام رجال الأمن بعضهم مع بعض. إذ اسـتخدم الجُناة من رجال الأمن والمليشيات أسـماء توحي بأنهم من الطائفة العلوية (مثل بو علي) خلال قيامهم بتقييد المتظاهرين ودوسـهم بالأرجل وهم ممدّدون على الأرض، والقفز على ظهورهم، وركلهم بطريقة هستيرية، وتمريغ رؤوسـهم في الأرض، وشـتم أعراضهم ودينهم، وضربهم بالعصي[12]. كرّست

---

(9) لمشـاهدة متظاهري بانياس وهم يرتدون الأكفان، انظر مقطع الفيديو في 9/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=k_HUVosX0Vk>.

(10) ««سـانا»: مقتل 9 عسـكريين بينهم ضابطان أثر تعـرض وحدة من الجيش السـوري لكمين مسـلح في بانياس،» (روسـيا اليوم (موقـع إلكترونـي)، 11/ 4/ 2011: <http://arabic.rt.com/news_all_news/news/67358>.

(11) مقابلـة شـخصية أجراها أحد باحثي المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات مع بسـام يوسـف في اللاذقية بتاريـخ 21/ 11/ 2011. وبعد التقصي تبين لنا أن الحقيقة هـي أن القَتَلة مثلوا فعلا بجثته، وأنه ممن كانوا يجندون الشبيحة.

(12) انظـر مقطـع الفيديـو المنشـور بتاريـخ 14/ 4/ 2011، على الموقـع الإلكترونـي: <http://www.youtube.com/watch?v=wGLMX-DicHY&feature=related>.

هذه المظاهر صورة إجرامية مبكرة لرجل الأمن تجمع بين الشراسة والنذالة في الدوس على أشخاص مقيدين، وعزّزت شعور الكراهية، وشرعية الانتقام من «الشبيحة». ومهّدت هذه الحادثة الطريق لمواجهات طائفية محدودة في جبلة وتلكلخ في نيسان/ أبريل 2011.

- **اضطرابات حمص:** ساهم القمع الأمني والعسكري للاحتجاجات في هذه المدينة التي تعيش فيها طوائف متعددة في استقطاب نَجَمت عنه اضطرابات اجتماعية بدأت متقطعة منذ نيسان/ أبريل 2011 من خلال حوادث خطف واغتيال في الأحياء السُنيّة والعلوية، لكنها برزت منذ أواخر عام 2011، وتكرّرت في أحياء التماس، ولا سيما حي الخالدية (السُني) وحيي الزهرة وعكرمة (العلوييْن) قُبَيل أن تصل الاضطرابات إلى ما يمكن تسميته بالجرائم الطائفية الكبرى التي بدأت منذ آذار/ مارس 2012. وسبق أن تناولنا خلفيات هذه الصدامات بشكلٍ أكثر تفصيلًا في الجزء المتعلق بالثورة في حمص.

ولّدت استراتيجية النظام القمعية ردة فعل مسلحة أدّت إلى غياب سلطة الدولة عن كثير من المناطق. وأتى هذا التطور على خلفية وضع اجتماعي خطر هو هشاشة الهُوية الوطنية، وضعف المجتمع المدني، وميل منتشر لرؤية النظام باعتباره نظامًا علويًا. كما ساهم عنف النظام ودخول جمهور واسع إلى مجال العمل السياسي العام في بروز نمطٍ من التدين الشعبي الجديد يختلف عن التدين الشعبي التقليدي المعروف بتنوّعه وتسامحه، إذ تطعّم بالتدريج بمصطلحات سلفية، وذلك بواسطة الإعلام الديني المتلفز وتأثيره في الوعي الشعبي، والعمل في الخليج والتأثر بأنماط التدين في السعودية، وكذلك عبر الجمعيات الخيرية والوعظية وغيرها. لكنه ظلّ يتمايز عن التدين السلفي بمعناه المحدّد الذي يرتبط بالمرجعية الوهابية أو النجدية أو السلفيات الواضحة الحدود. وانتشر هذا النوع من التدين في الوسط الريفي الذي تعرّض خلال السنوات الأربع الأخيرة إلى تدهورٍ كبير في مؤشّرات تنميته البشرية، ولا سيما في مؤشّرات الفقر والدخل والتعليم والصحة والحرمان وضعف الأمن الإنساني.

يُعَـدّ هذا التديّـن عمومًا تديّنًـا احتجاجيًـا أو اعتراضيًا، مفهومًـا لدى هذه الفئـات نتيجـة تدهـور وضعهـا المعيشـي وأحوالها الحياتية بشـكل عـام. لكن هذا النمط لا يُفسّـر أسـباب الاحتجاج، بل يفسـر شـكل الوعي العـام المندفع إلى المواجهـة. فالتناقض اجتماعي وسياسـي، لكنه يتّخذ شـكل تناقض طائفي في مجتمع مركب الهُوية، حيث تختلط السـلفية الشـعبوية مع الطائفية التقليدية في الوعي الشـعبي، وتتخذ طابعًـا تحريضيًا يُعزّز الانحرافات الجارية، ويُرسّـخ الشـرخ والاسـتقطاب المجتمعـي اللذيـن يحصـلان فـي الأزمـات الكبرى في المجتمعات المتعددة دينيًا وطائفيًا[13]. وسـاهم هذا الخطاب في تشـكيل وعي مقلوب عن الصراع في سـورية في بعض المناطق، وأدّى إلى بروز نهج إقصائي يُحيد في أهدافه عن النهج المدني الديمقراطي العام للثورة السـورية. وكما بيّنا سـابقًا ترجع فاعلية هذا الخطاب وتأثيـره في مدينة حمص إلى مـا قبل انطلاق الثورة، فالاسـتقطاب الطائفي الذي عاشـته هذه المدينة لم يتولّـد نتيجة الثورة، وإنما يمتـد إلى سـنوات سـابقة. وزادت سياسـات محافظها السـابق إياد غزال في حدته، التي كانت أبرز المحفّزات المحلية المباشـرة الدافعة للاحتجاج[14]، وأوجدت للخطاب الطائفي جمهورًا يتفاعل معه.

بـدأت جرائـم الانتقـام الجماعي تظهر بشـكل واضـح مع مطلع تشـرين الثاني/ نوفمبر 2011. ففي الأول من هذا الشهر هاجم مسلّحون معارضون في حمص حافلة ركاب تعمل على خط حمص - جب عباس العلوية، وكانت تنقل

---

(13) المركـز العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، وحـدة تحليـل السياسـات، «التّفجيـرات فـي سـورية، هـل فتحـت مرحلـة جديـدة؟،» (تحليـل سياسـات، المركـز العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، الدوحة، حزيران/ يونيو 2012)، على الموقـع الإلكترونـي: <http://www.dohainstitute.org/release/87a0af3d-1508-4c88-8176-73c18e0ac6f9>.

(14) سـاهم مشـروع حلم حمص الذي تبنّاه محافظ المدينة، إياد غزال، في عام 2005، ورفضه أهالي حمص، ثم الإصرار على تنفيذه في عام 2010، في تعزيز الحزازات الطائفية، حيث توافرت قناعة لدى أغلبيـة الأهالي فـي أحياء حمص القديمة التي سيقام عليها المشـروع أن هذا المشـروع يسـتهدف وجودهم ديموغرافيًا في حمص، ويُسـهم في تغيير ملامح التوزع الديموغرافي فيها. والحقيقة أن الفئات التجارية المتضررة منه في حمص عبأت الناس ضده على أسـاس طائفي، مع أنه لم يكن مشروعًا طائفيًا، بل مشروعًا استثماريًا.

مواطنيـن من المدينة إلـى القرية، وقتلـوا كل من فيها. ولم يُعـرف الرقم الدقيق الـذي تراوح بيـن 9 و11 راكبًـا[15]. وفي اليـوم الثاني هاجم مسـلّحون موالون للسـلطة معملًا في بلدة كفرلاها في الحولة ردًا على اسـتهداف الحافلة، وقتلوا 11 عاملًا[16]. وفي التاسـع عشر من الشهر نفسه اسـتهدف مسلحون معارضون حافلة «سـرفيس» تقـلّ عمالًا بالقرب من قرية المشـرفة في شـرق حمص. وقد أدّت الحادثة إلى مقتل 11 شخصًا وجرح ثلاثة آخرين[17].

انتقل نمط العنف الطائفي وجرائم الكراهية والانتقام الجماعي من استهداف الحافلات أو الرجـال الموالين أو المعارضين إلى نمط أكثر خطرًا هو اسـتهداف العائلات بنسـائها وأطفالهـا مع ملامح التشـفّي والتمثيل بجثثهـم، وهو نمط من جرائم الكراهية تتداخل فيه مشـاعر الثأر والشرف، ما سـيفتح المجال أمام ردات فعل أكثر عنفًا. ففي 26 كانون الثاني/ يناير 2012 استهدف مسلّحون معارضون في حمص أحياء النازحين ووادي الذهب والزهراء ذات الأغلبية العلوية بقذائف «آر بـي جي»، ما أدى إلـى مقتل أربعة أشـخاص بينهم امرأتـان، وجرح نحو 20 شـخصًا[18]. وفي اليوم نفسه أيضًا قتل مسلّحون موالون للسلطة من الأحياء ذات الأغلبية العلوية 14 شخصًا، بينهم ثمانية أطفال في حي كرم الزيتون السُني[19] ردًا على الهجوم السابق. وردّ مسلّحون معارضون في 27 كانون الثاني/ يناير 2012

---

(15) «سـوريا توافـق علـى الخطـة العربيـة والانسـحاب مـن المـدن،» (رويتـرز (عربـي)، 2/ 11/ 2011)، على الموقـع الإلكترونـي: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE7A10OH20111102?sp=true>.

(16) «مقتـل 15 جنديًـا ورجـل أمـن في محافظـة حمـاة بأيـدي منشـقين،» (المرصد السـوري لحقـوق الإنسـان، 2/ 11/ 2011)، علـى الموقـع الإلكترونـي: <http://www.syriahro.org/2-11-2011-syrian%20observatory.htm>.

(17) «ارتفـاع عـدد القتلى في سـوريا رّغـم من قـرب انقضاء مهلـة الجامعـة العربيـة،» (رويترز (عربـي)، 19/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكترونـي: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE7AI0GE20111119?sp=true>.

(18) مقابلـة عبر السـكايب أجراها أحـد باحثي المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات مع أحد أهالي حي الزهراء (تحفّظ عن ذكر اسمه) بتاريخ 27/ 1/ 2012.

(19) «مقتل 14 من أفراد أسرة في هجوم طائفي في سوريا،» (رويترز (عربي)، 27/ 1/ 2012)، علـى الموقـع الإلكترونـي: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE80Q00U20120127?sp=true>.

على جريمة حي كرم الزيتون، بالهجوم على عائلة شيعية في الحي نفسه[20].

استمرت حوادث القتل بطرائق بدائية، وكان أسوأ مشاهدها فظاعةً ما حصل في حي كرم الزيتون في مدينة حمص عندما اقتحمت ميليشيات مسلحة من حي عكرمة (ذي الأغلبية العلوية) حي كرم الزيتون بين 9 و11 آذار/ مارس 2012، وقتلت 47 شخصًا أغلبيتهم من النساء والأطفال. وجاءت هذه الحادثة ضمن الفعل الثأري لجثثٍ مشوّهةٍ وجدت في حي عكرمة آنذاك. وتكرّر مشهد حي كرم الزيتون مجددًا في حي الرفاعي في مدينة حمص في الحادي عشر من الشهر نفسه، عندما أقدمت مليشيات طائفية موالية للنظام على قتل 39 شخصًا من الحي بعد اقتحام الجيش له وخروج المسلحين منه. وتكرّرت في هذه الجريمة مشاهد التّمثيل والتّقطيع والحرق كما في الجرائم الطائفية السابقة. وكانت تلك المذابح طائفية حقيقية تكررت منذ ذلك الحين ضد أحياء وقرى سُنيّة، في حين كان النظام وحلفاؤه يروّجون لمقولة حماية الأقليات التي لها وقع إيجابي على الأذن الغربية، ولا سيما في الدول ذات الماضي الاستعماري في المنطقة.

ثانيًا: مجازر النظام وأعوانه ضد المدنيين

بعد موافقة النظام السوري على خطة كوفي أنان في 25 آذار/ مارس 2012، ودخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ في 12 نيسان/ أبريل 2012، تراجعت العمليات العسكرية والمواجهات المسلحة، وانخفضت وتيرة العنف المجتمعي والطائفي، وقلّت حالات الاختطاف والقتل الطائفي، وغابت بدرجة كبيرة مشاهد الجثث المشوهة. وأمام واقع الهدوء النسبي، نشطت الفاعليات الأهلية والوساطات لإشاعة المصالحة والإفراج عن المخطوفين. إلا أن مناخ التهدئة لم يدم طويلًا حتى حصلت مجزرة الحولة (تلدو) في 25 أيار/ مايو 2012 التي قُتل فيها أكثر من 100 شخص - أغلبيتهم من الأطفال والنساء -

(20) محمد صالح، مقابلة عبر السكايب أجراها معه باحثو المركز في 28/ 1/ 2012. حاول كلٌ من المعارضة والسلطة اختصار أي جريمة على أنها جريمة واحدة، متهمًا الطرف الآخر بتنفيذها نظرًا إلى تشابه أسماء العائلات.

بطريقة بدائية تذكّر بجرائم الكراهية السابقة. ورافقت المجزرة مجموعة ملابسات زادت من شكوك السكان في من وقف خلفها، منها استعداد الجيش السوري لاقتحام المدينة، إضافة إلى جرائم عنف طائفي وقعت في قرى علوية قريبة من الحولة من بينها استهداف مسلّحين لسيارة أجرة كانت متّجهة إلى مصياف ومقتل ركابها الخمسة. تبع تلك الوقائع قيام ميلشيات من قرى علوية محاذية لمدينة الحولة بالهجوم على المدينة، وقتل الأطفال والنساء انتقامًا لحادثة السيارة وحوادث طائفية سابقة. وفي اليوم التالي لمجزرة الحولة، أي في 26 أيار/ مايو قام مسلّحون معارضون بالهجوم على قرية الشومرية القريبة من الحولة وقتلوا عائلة تنتمي إلى الطائفة الشيعية. كما هاجم مسلحون قرية تلدو وقتلوا عائلة علوية فيها. واتهمت السلطة، أول مرة، تنظيم القاعدة بالقيام بهذه الجرائم[21].

حملت مجزرة الحولة وغيرها من عمليات القتل الجماعي الانتقامي في ثناياها كمًا من صور الإهانة والإذلال وملامح الكراهية، ما بين فقء العيون، والطعنات الحادة المتكررة، والتقطيع والحرق. وأطل بوجهه القبيح والراعب كابوس العنف ضد «الآخر القريب» في حالات انقسام المجتمع. هذا النوع من العنف الجسدي الذي يشمل التمثيل بالجثث والإذلال المصحوب بجرائم الاغتصاب والمس بالشرف هو العنف المصحوب بالمرارة، والذي يُميّز الاقتتال الداخلي بين جيران على خلفية طائفية أو قبلية أو مذهبية تبرّر عقوبات جماعية على الهُوية، وتُعبّر عن كراهية. ولا يشفع في هذه الحال التغنّي بالجيرة الحسنة والتعايش الطويل الأمد الذي كان سائدًا. فجرائم الكراهية والعنف الجسدي السادي الطابع تميز الجيران بالذات.

ثمة علاقة مباشرة بين العنف الجسدي والقرب الجسدي والشعور بالخيانة الذي يرافق العداء بين جيران، أو الاكتشاف أن القريب تحديدًا هو

---

(21) «مجزرتين بالشومرية وتل دو بريف حمص.. ودمشق تتهم تنظيم «القاعدة»،» (دي برس (موقع إلكتروني)، 26/ 5/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=121648>.

فـي الواقع عـدو[22]. لم تتّهم الدولة لا الجيش ولا الشـبيحة مـن القرى العلوية بمجزرة الحولة، بل تستّرت على مرتكبيها، مـا زاد الانطباع أن الصراع طائفي، وأن الدولة التي سـارعت إلى اتهـام تنظيم القاعدة بقتل عائلة شـيعية، ولـم تتهم أحدًا بمجزرة ضد بلدة كاملة، هي بذاتها دولة طائفية.

تشـبه المذابح الطائفية التي نفّذتها ميليشـيات «الشـبيحة» بمشاركة قوات من الجيـش (أو العكس) خـلال الثورة السـورية نمطًا نعرفه مـن مناطق أخرى في العالـم تنتظم فيها القوة المسيطرة علـى الدولة بعقلية أقلياتيـة (حتى لو لم تكـن تلك المجموعة السـكانية أقلية كما في حالة الأحزاب الشـيعية السياسـية في العـراق وميليشـياتها وميليشـيات وزارة الداخليـة التي تعمل بعقليـة أقلوية ومخـزون ذاكرة المظلوميـة الأقلياتية حتى حين تقوم بارتـكاب الجرائم) حيث ترافقها بنى ميليشياوية عسـكرية من داخل جهاز الدولة ومن خارجه. وفي هذه الحال تعتمد الميليشـيات ذات العقلية الأقلوية على الردع والقسـوة الجسـدية لـردع الأكثرية التـي تُهدّدها، ولذلـك ترد علـى أي فعل يرتكبه فـرد من القوى الأخـرى مثل قتل جندي أو اغتيال زعيم أو غيره، بمذبحة عشـوائية في المكان الذي يفترض أن الفاعل أو الفاعلين خرجوا منه أو اسـتخدموه. ووجه الكراهية أو الطائفية في ذلـك هو أن القرى أو الأحياء أو الجماعات السـكانية التي تُنفَّذ ضدها المذبحة عشوائيًا هو تعريف القتلة لانتمائها باعتبارها هُوية مضادة. وقد يكون وراء ذلك هدف سياسـي محسـوب تحجبه نار الانتقام والشـهوة للقتل، مثل تهجير السـكان لإضفاء تجانس سـكاني على منطقة ما، وذلـك بتخويفهم من احتمال التعرض لأمر شبيه، ونعني ما سمي في البلقان بِـ «التطهير الإثني». ولا شـك في أن هاجس التطهيـر الإثني وتهجير السُـنّة من مدن السـاحل ومن حمـص ومحيطها لإقامـة دولة علوية كان هاجسًـا دائمًا في الوعي الشـعبي في هذه المناطق خلال الثورة.

(22) لا علاج لذلـك في رأينا إلا قمـع الأعمال الطائفية بالقـوة بداية، ثم تنمية الهُوية المشـتركة والمواطنة المتسـاوية ومشـاعر المشـاركة في المشـروع الوطني الواحد، وتحييد الدولة عن الفوارق بين الهُويـات المختلفة. وعلى الرغم من المحاولات المتكررة للتغطية على العنف الطائفي، أو إنكاره، تؤكّد مجريات الثورة السورية أن هذه التحدّيات تُعتبر من أهم قضايا بناء الديمقراطية في سورية.

لا نود أن نستفز مشاعرنا ومشاعر القارئ بأمثلة كثيرة، ومنها ما قد يساء فهمه. فالموضوع الذي وصل إليه بحثنا ليس موضوعًا عاديًا، بل متعلّق بالشر الإنساني، وبتوحش الإنسان. لكننا اخترنا نمطًا قريبًا جغرافيًا وثقافيًا من سورية وهو نمط «القوات اللبنانية» عند تنفيذ المجازر ضد الفلسطينيين والمسلمين أيضًا خلال الحرب الأهلية. وليس صحيحًا أن المجزرة تقع وحدها بلا سبب، إذ غالبًا ما يسبقها فعل قتل شخص أو أكثر من المحسوبين على «الأقلية» الحاكمة أو القوية، كما ذكرنا أعلاه في تفصيلنا بعض المذابح المروعة في سورية. وتحصل أحيانًا مجازر في أثناء الحروب أو الصراعات الأهلية من دون أن يسبقها حدث أو عملية تستفز حصولها، وذلك خلال العمليات العسكرية، أو نتيجة الحقد المتراكم فحسب.

لكن من حق من تبقّى من الضحايا أن يحتفظ بذاكرة تنص على أنه لم يكن ثمة سبب للمذبحة، ذلك أنهم لم يفعلوا شيئًا فعلًا، والمجرمون اختاروهم للتنكيل بهم وقتلهم بسبب هُويتهم أو موقعهم الجغرافي. أما البحث العلمي في صيرورة الظواهر الاجتماعية هذه على قباحتها فيختلف عن ذاكرة الضحايا والمجرمين. وكأمثلة على فرضيتنا أعلاه نذكر الأمثلة التالية:

• **السبت الأسود:** في 6 كانون الأول/ ديسمبر 1975 نفّذت ميليشيات حزب الكتائب بقيادة بشير الجميل حمام دم في بيروت، حين خطفت 300 شخص (من اللبنانيين المسلمين والفلسطينيين وغيرهم ممن صادفوه في طريقهم واختطفوه بسبب لهجته أو بطاقة هُويته)، وقتل ما لا يقل عن 70 آخرين في ما عُرف لاحقًا بِـ «السبت الأسود»، واعترف حزب الكتائب بمسؤوليته وألقى باللائمة على العناصر «المتمردة» و«غير المنضبطة» في صفوفه الذين نفّذوا «ردّات فعل غير مسؤولة» على مقتل أربعة من الحرس الخاص لبشير الجميل[23]، وطاولت عمليات القتل مَن وُجِد من العمال المسلمين في مرفأ

(23) يزيد يوسف صايغ، **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949-1993**، ترجمة باسم سرحان (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 2002)، ص 532-533.

بيروت، ووصل الكتائبيون إلى مداخل الأحياء الإسلامية (الباشورة) وأطلقوا النار على المارة. ولاحظ الباحث سمير قصير أنَّ المسيحيين لم يتعرضوا لحملات انتقام جماعية، حيث سارعت القيادات الفلسطينية وأحزاب اليسار إلى منع ردّات فعل مماثلة[24]. ونحن نلاحظ أيضًا أن القرى الشيعية والعلوية في سورية لم تتعرّض حتى كتابة هذا الكتاب لمذابح مضادة بسبب ما ارتكب الجيش والشبيحة من جرائم خلال الثورة السورية.

• **تل الزعتر**: في آب/ أغسطس 1976 عُقد اتفاق هدنة بين م. ت. ف. وحزب الكتائب حيث كان مخيم تل الزعتر يتعرّض للحصار منذ أوائل تلك السنة. وفي 8 آب/ أغسطس 1976 قام شاب فلسطيني من المخيم بقتل القائد العسكري الكتائبي وليم حاوي، فردَّ بشير الجميل الذي تسلم قيادة «القوات اللبنانية» للتو بضم قواته إلى قوّات كميل شمعون، وشنّ هجومًا حاسمًا استمرّ حتى 12 آب/ أغسطس أُجبر فيه المدافعون عن المخيم على الانسحاب.

يمكن القول إن مقتل قائد عسكري في الكتائب كان «سببًا» لانفضاض اتفاق الهدنة، واقتحام الميليشيات الكتائبية المخيم، لكن هذا السبب لا يشرح حيثيات وقوع المجزرة التي لم تكن لتحدث لولا المساندة العسكرية التي قدّمها الجيش السوري[25] للميليشيات اللبنانية، لتصبح مجزرة تل الزعتر

(24) سمير قصير، حرب لبنان: من الشقاق الوطنيّ إلى النزاع الإقليميّ، 1975-1982، نقله عن الفرنسيّة سليم عنتوري (بيروت: دار النهار، 2007)، ص 134.

(25) تجاهلت القيادة السورية من خلال الضوء الأخضر، والمساعدة العسكرية للميليشيات الكتائبية والفتك قتلًا وتدميرًا وتهجيرًا بمخيم تل الزعتر معطيات الحس القومي والعروبي المقاوم الذي يمتلئ خطابها السياسي بمفرداته، عندما استشهد مئات الفدائيين والمقاتلين الفلسطينيين الذين خاضوا معارك بطولية ضد إسرائيل في داخل فلسطين المحتلة وخارجها ولا سيما معركة الكرامة في عام 1968 التي تُعتبر صفحة ناصعة تسجل للعمل المقاوم المسلح في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وهؤلاء المقاتلون الذين عانوا الملاحقة في الأردن بعد حوادث أيلول الأسود، والتضييق من القيادة السورية، لجأوا إلى لبنان لاستكمال نضالهم المسلح ضد إسرائيل، ووجدوا أنفسهم يُقتلون على أيدي مليشيات حزبية وطائفية متعصبة تُظهر العداء علانية للقضية الفلسطينية، وهي ذاتها لقيت في عدوانها على الفلسطينيين في لبنان دعمًا سياسيًا ولوجستيًا وعسكريًا من النظام السياسي السوري الذي يستند في شرعيته إلى أيديولوجيا القومية العربية والقضية الفلسطينية.

«نموذجًا» خاصًا بالميليشيات اللبنانية (حصار وقصف وتدمير واقتحام والسماح بدخول الميليشيات لارتكاب المجازر)، ساهم فيها النظام السوري بتحالفه مع الجبهة اللبنانية. والجدير بالذكر أن النظام السوري طبق نموذج تل الزعتر بحذافيره في الداخل السوري أكان ذلك في الثمانينيات في أثناء صراعه مع الإخوان المسلمين (مجزرة حماة 1982)، أم في المجازر المرتكبة خلال الثورة السورية.

حوصر مخيم تل الزعتر على أيدي قوات الجبهة اللبنانية، ولا سيما الميليشيات الكتائبية، ودُكَّ على مدى 62 يومًا بمختلف أنواع الأسلحة، وقُطِعَتْ عنه الإمدادات كلها بما فيها إمدادات الطعام. وفرض على سكانه سياسة تجويع شاملة، وتصدّت القوات السورية للمحاولات العسكرية كلها التي قامت بها الحركة الوطنية والفلسطينيون لتخفيف القصف عن مخيم تل الزعتر[26]، بما

(26) يمكن القول إن القوات السورية بتحالفها مع «الجبهة اللبنانية» ساهمت في إسقاط تل الزعتر، وساهمت أيضًا في تشتيت جهد القوات المشتركة من خلال الصدام المباشر معها بحيث أعاقتها عن نجدة تل الزعتر (مع أن تل الزعتر مثله مثل النبعة وجسر الباشا كان يعتبر منطقة ساقطة عسكريًا لانقطاع طرق الإمداد عنه... إلخ).

في ما يلي جدول تدخّل القوات السورية في لبنان، وتسلسل الأحداث حتى سقوط تل الزعتر:

1/ 3/ 1976	بداية حصار تل الزعتر.
31/ 5/ 1976	دخول 2000 جندي سوري إلى عندقت والقبيات في عكار.
1/ 6/ 1976	دخول 4000 جندي سوري إلى البقاع.
9/ 6/ 1976	مجلس جامعة الدول العربية يقرر تأليف قوات أمن عربية تحل محل القوات السورية. ووصلت طلائع هذه القوات إلى مطار بيروت في 21/ 6/ 1976، وصارت القوات السورية جزءًا منها.
13/ 6/ 1976	معارك في أعالي صنين (فاريا وعيون السيمان) بين القوات السورية والقوات المشتركة.
23/ 6/ 1976	تصعيد كبير في القتال في النبعة (شيعة) وتل الزعتر (فلسطينيون).
23/ 6/ 1976	المؤتمر الرباعي في الرياض (السعودية ومصر وسورية والكويت) يقرر تأليف قوات الردع.
5/ 8/ 1976	سقوط النبعة.
12/ 8/ 1976	سقوط تل الزعتر.
28/ 9/ 1976	القوات السورية تتقدّم نحو منطقة المتن، والقوات المشتركة تنسحب منها.
10/ 10/ 1976	قوات الردع العربية (السورية) تنتشر في بيروت.

فيها قيام القوات السورية بفك الحصار الذي فرضته قوات الحركة الوطنية على مدينة زحلة، وقامت القوات السورية بتشتيت القوات الفلسطينية القادرة على الوصول إلى منطقة المخيم. وباختصار ترك المخيم تحت قصف الميليشيات حتى سقط في 12 أب/ أغسطس 1976، واندفعت الميليشيات الكتائبية إلى اقتحام المخيم، ووقعت مجزرة مروّعة، وسجلت بذلك أول مجزرة ارتكبها عرب بحق فلسطينيين. وبلغ عدد القتلى أكثر من ثلاثة آلاف فلسطيني، جرت تصفية معظمهم بإعدامات ميدانية طالت عائلات بأكملها. والجدير بالذكر أن ميليشيات الكتائب تعهدت عبر مكبرات الصوت، بترك المدنيين سالمين إذا خرج المقاتلون من المخيم، لكنها نكثت بوعدها، وقتلت في ساعات قليلة ما يقارب 1000 – 2000 مدني فلسطيني، ومثلت بجثثهم أيضًا[27].

• **صبرا وشاتيلا:** كانت أقذر المذابح وأقساها وأجبنها، إذ لم تسبقها أعمال قتالية، ولم يكن يوجد من الفلسطينيين بعد انسحابهم من بيروت من يُدافع عن المدنيين، إلا أفراد. وقاد هذه المجزرة إيلي حبيقة بالتواطؤ مع إسرائيل. وهو الذي أصبح لاحقًا أحد رجال سورية في لبنان، ووزيرًا محسوبًا عليها في الحكومة اللبنانية. بعد انقضاء أسبوعين على خروج القوات السورية والفلسطينية من بيروت، وقع انفجار في مقر حزب الكتائب في الأشرفية في بيروت أسفر عن مقتل بشير الجميل و30 من رفاقه. واتهمت القوات اللبنانية سورية بالوقوف وراء العملية عبر المنفّذ حبيب الشرتوني الذي انتمى سرًا إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي الموالي لها. واتفق مسؤول شعبة الأمن السياسي في القوات اللبنانية إيلي حبيقة مع وزير الدفاع الإسرائيلي أريئيل شارون، بأن أفضل انتقام لبشير الجميل يكون بتنفيذ الاتفاق المسبق بين القوات اللبنانية وإسرائيل بدخول المخيمات الفلسطينية وتصفية «المخربين». وبدأت المجزرة في 16 أيلول/ سبتمبر 1982 واستمرت ثلاثة أيام، وبلغ عدد ضحايا المجزرة 3500 شهيد فلسطيني منهم عدد كبير من الأطفال والنساء والحوامل المقيمين في المخيمين، بموجب تقدير أشمل بحث عن المجزرة أعدّته الباحثة

(27) صايغ، ص 571-572.

بيان نويهض الحوت[28]، إضافة إلى عدد من المناضلين والفدائيين الفلسطينيين الذين خبروا جولات المواجهة مع إسرائيل في أماكن عدة (قلعة الشقيف وإقليم التفاح وصيدا)، وهؤلاء جميعًا تم إعدامهم والتنكيل بهم والتمثيل بجثثهم بشكل أعاد إلى الذاكرة صورة مخيم تل الزعتر[29].

على هذا النمط وقعت المجازر ضد المدنيين في مناطق مؤيدة للثورة السورية التي دُفعت بمشاعر الكراهية، والتي اتسمت بالعنف والقسوة البالغين. ولم تكن المجازر حالة استثنائية لأن قمع النظام السوري للثورة كان على العموم استثنائيًا، والقسوة إلى حد ارتكاب الفظائع كانت هي القاعدة. وكان النظام يقصف القرى والمدن التي يوجد فيها ثوار من الأرض والجو طوال عام 2012 وحتى الانتهاء من تأليف هذا الكتاب، فيقتل المدنيين عشوائيًا. لكن ما نقصده هنا هو المجازر التي تُنفّذ عن قرب ضد الناس الآمنين بعد اقتحام أحيائهم للقتل، أو بعد السيطرة على قراهم وأحيائهم. وسبق أن تطرّقنا إلى بعض هذه الحالات المأسوية لكننا نذكر ما لم نفصله حتى الآن في ضوء النموذج الذي نقترحه في فهمها:

- **مجزرة كرم الزيتون** (9 -11/ 3/ 2012): منذ بداية أيلول/ سبتمبر 2011 بدأت الجرائم الطائفية تظهر في مدينة حمص بأشكال مختلفة مثل الخطف على خلفية طائفية، أو تهجير عائلات واغتيال شخصيات واستهداف حافلات... إلخ. وفتحت هذه الأفعال الباب لظهور جرائم الكراهية الكبرى في المدينة مثل مجزرة كرم الزيتون. وفي بحثنا عن أسباب حصول هذه المجزرة وجدنا أن حوادث طائفية عدة حصلت في هذا الحي قبل شهرين من المجزرة.

---

(28) انظر: بيان نويهض الحوت، **صبرا وشاتيلا، أيلول 1982** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 2003)، ص 557. وقد أجرت الباحثة إحصاءات واستدلالات من الوثائق والتسجيلات والمقابلات وغيرها في بحث شامل عن المجزرة. ونحن نأمل أن يقوم باحثون في المستقبل بإعداد دراسات شبيهة في شأن ما جرى في سورية. وحاولنا توخي الدقة قدر الإمكان في ذكر المجازر التي ارتكبت في سورية، لكننا لم نقم ببحث خاص عنها كما تستحق.

(29) كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011** (بيروت: دار النهار للنشر، 2011)، ص 589.

فعلى سبيل المثال استهدف مسلحون معارضون في 26 كانون الثاني/ يناير 2012 أحياء النازحين ووادي الذهب والزهراء في حمص بقذائف «آر بي جي» ردًا على قصف أحيائهم، ما أدى إلى مقتل أربعة أشخاص بينهم امرأتان، وجرح نحو 20 شخصًا[30]. وردًا على ذلك قتل مسلّحون موالون للسلطة في اليوم ذاته يسكنون في الأحياء ذات الأغلبية العلوية 14 شخصًا، بينهم ثمانية أطفال من أفراد أسرة بهادر في حي كرم الزيتون[31]. وفي اليوم التالي رد مسلحون معارضون بقتل عائلة شيعية في الحي ذاته (عائلة عبد الغني بهادل)، وقتل في إثرها رجلان وخمسة أطفال وخمس نساء[32]. ولّدت هذه الحوادث الأحقاد والرغبة في الثأر من «الآخر الجار» عندما تسمح الفرصة الملائمة. وسنحت هذه الفرصة مع العملية العسكرية التي قام بها الجيش في حي كرم الزيتون (9 - 11 آذار/ مارس 2012)، واقتحام الحي بعد انسحاب المقاتلين منه. وبعد انتهاء العملية العسكرية اقتحمت الحي ميليشيات أغلبها من عائلة «هلول» التي تسكن في حي عكرمة ذي الأغلبية «العلوية» وقتلت 47 شخصًا أغلبيتهم من الأطفال والنساء ونكّلت بجثثهم. والجدير بالذكر أن الشبكة السورية لحقوق الإنسان أحصت مقتل 224 شخصًا كمحصلة كلية للعملية العسكرية في هذا الحي.

لم يكن مشهد القتل يوحي بمواجهة أو انتقام ثأري، أو أي أسباب عينية، إذ يفسر نمط التمثيل بجثث القتلى واستخدام الأدوات الحادة (السيوف والسكاكين) بعدًا جرميًا على خلفية طائفية. وعلى الرغم من تعرّف الأهالي إلى أسماء من ارتكب المجزرة إلا أن الحكومة رفضت حتى استدعائهم أو التحقيق معهم، فبدت كمن يُبرّر لطرفٍ أفعاله، بل يُشجّعه عليها.

مثّل السلوك الإعلامي للنظام في تعاطيه مع الحوادث الطائفية أحد

(30) مقابلة عبر «سكايب» مع شخص من أهل حي الزهراء تاريخ 27 كانون الثاني/ يناير 2012.

(31) «مقتل 14 من أفراد أسرة في هجوم طائفي في سوريا،» على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE80Q00U20120127?sp=true>.

(32) محمد صالح، مقابلة عبر «سكايب» أجراها معه نيروز ساتيك، اللاذقية، في 28/ 1/ 2012.

مبررات استمرار هذه الحوادث حتى تطوّرت إلى شكلها الحالي. بل إن وسائل الإعـلام القريبـة من الدولـة حاولـت تكريـس الصبغـة الطائفية مـن خلال بث رمزيات تقسـيمية وضعت الحوادث فـي إطار منهج مجموعـات تكفيرية تقطن في حي القرابيص خططت للاسـتعانة بالمدنيين لمواجهـة الدولة، وقامت بقتل هؤلاء لأن منهجهم وسطي دينيًا ولا يريد المواجهة مع القوات النظامية.

- **حـي الرفاعي** (21/ 3/ 2012): في اليوم التالـي لمجزرة كرم الزيتون، قام مسـلحون معارضون بالرد على هذه المجزرة باسـتهداف عائلات علوية في حي كرم اللوز، قتل في إثرها 15 شـخصًا، بينهم أطفال، مع التنكيل بجثثهم في نمط يشـابه الحادثة السابقة[33]. فتكرر مشهد حي كرم الزيتون في حي الرفاعي، إذ قـام الجيش بعملية عسـكرية ونجـح في اقتحـام الحي، ثم تدخل مسـلحون وارتكبـوا مجزرة في الحـي. كان حي الرفاعي في حمص مكانًـا لجرائم كراهية حيكـت مثيلاتهـا في حـي بابا عمـرو والعدويـة وكـرم الزيتون، حيـث أحصت الهيئة العامة للثورة السـورية 39 جثة مشوّهة في الوجه أو في الأبدان، واتهمت «شبيحة» مسلّحين من الأحياء العلوية بارتكاب هذا النوع من الجرائم.

- **معـرزاف - حـي القبيـر** (6/ 6/ 2012): وقعـت المجـزرة بالتزامـن مع عملية عسـكرية واسـعة قـام بها الجيـش النظامي فـي ريف حماة الشـمالي والغربـي، ورافق الجيش في اقتحامه شـبّيحة علويون من قريـة أصيلة المجاورة لقريـة معـرزاف، وتوجّهـوا إلى حـي زراعـي ملاصق للقريـة يدعى حـي القبير وارتكبوا مجزرة طائفية قتل فيها نحو 88 شخصًا، بينهم 22 طفلًا، وعدد مشابه من النسـاء. وتنوّعت وسـائل القتل بيـن الإعـدام الميداني بالرصـاص، والقتل بالسكاكين والأدوات الحادة والقتل حرقًا حيث تم معاينة ثماني جثث متفحمة. والجدير بالذكر أن مجزرة معرزاف كانت ردة فعل طائفية على حوادث حصلت قبلها في الريف الحمـوي الغربي. ففي آذار/ مارس 2012 قُتِل خمسـةُ علويين مـن قرية أصيلة على أيدي مسـلّحين معارضيـن من قرية حلفايـا، كما اختُطفت معلمـة علويـة تنتمي إلى تلـك القريـة بذريعة مشـاركة أهالي القرية فـي اقتحام

(33) محمد صالح مقابلة عبر السكايب في 14/ 3/ 2012.

حلفايا، ووقعت مواجهات طائفية شارك فيها مسلحو قرية معرزاف. وبدا واضحًا أن السلوك العنفي الذي قام به سكان «أصيلة» جاء ضمن الفعل وردة الفعل الثأرية الانتقامية.

- **التريمسة** (12/ 7/ 2012): وقعت المجزرة في محافظة حماة بعد قصف القرية واقتحامها، ورافقت ذلك إعدامات ميدانية وذبح بالسكاكين ارتكبها جنود من الجيش السوري والشبيحة، وقُتِل خلالها مئات، بينهم 67 من غير المقاتلين. لم تسبق مجزرة التريمسة عمليات قتل أو اعتداء مباشرة، فالمجزرة حصلت بعد العملية العسكرية التي نفّذها الجيش في القرية واستهدف اجتماعًا لقادة من الجيش الحر في ريف حماة، وشارك في قتل سكان التريمسة المدنيين أفراد الميليشيات (الشبيحة)، ولا سيما من أبناء قرية الصفصافة القريبة من التريمسة.

- **حي الشماس**: وقعت مجزرتان في هذا الحي، **أولهما** في 13 أيار/ مايو 2012 عندما شن مسلحون علويون هجومًا على حي الشماس في حمص، وقتلوا 25 شخصًا من بينهم شيخ جامع على الرغم من أن هذا الحي لم يشهد عمليات عسكرية أو أمنية سابقًا. ويُرجّح أن يكون السبب المباشر هو ظاهرة الجثث المرمية في الطرقات والأحراش التي كانت تظهر بين الحين والآخر في أحياء مدينة حمص. أما المجزرة **الثانية** فوقعت في 11 آب/ أغسطس 2012 بعد اقتحام الجيش النظامي والشبيحة الحي والاشتباك مع الثوار، حيث اعتقل الجيش والشبيحة 350 من أهالي الحي وقاموا بإهانتهم، وتعذيبهم في الساحة الرئيسة، ثم قاموا بإعدام 22 منهم ميدانيًا بحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

- **الذيابية في ريف دمشق** (26/ 9/ 2012): وقعت المجزرة في محافظة ريف دمشق بعد قصف بالمدفعية واقتحام المنازل وإعدامات ميدانية وذبح بالسكاكين قامت بها ميليشيات شيعية وعلوية في منطقة السيدة زينب. ووقعت المجزرة على خلفية طائفية بسبب اقتراب الاشتباكات من مقام السيدة زينب، ما جعل ميليشيات شيعية مؤلفة من سوريين وغير سوريين، ومجموعات علوية

تشارك قوات الجيش في اقتحامه قرية الذيابية القريبة من السيدة زينب. والجدير بالذكر أن مجزرة أخرى حصلت في الذيابية في 18 شباط/ فبراير 2013 بعد سقوط قذيفة هاون على مقام السيدة زينب، وراح ضحية هذه المجزرة أكثر من 100 شخص أغلبيتهم من الأطفال والنساء الذين قضوا ذبحًا بالسكاكين، أو رميًا بالرصاص.

- **جديدة الفضل في ريف دمشق**[34] **(10/ 4/ 2013): في الخامس عشر**

---

(34) الحقيقة أن المجازر في ريف دمشق أكثر من أن توثّق في كتاب أكاديمي، وتحتاج إلى ملف حقوقي خاص بها تُعدّه مؤسسات. ولن نعرضها هنا، وتجنّبنا المجازر التي تمت بعد أو في أثناء عمليات القتال، مع أن عمليات القتال لا تبرر قصف المدنيين، فقتل المدنيين الذي يرتكب في ظل العمليات القتالية هو جرائم حرب.

بعد بروز ظاهرة المدن المحررة في الزبداني ودوما بدأ الجيش السوري بعمليات عسكرية واسعة في مناطق عدة من ريف دمشق، ولا سيما الغوطة الشرقية. وارتكب النظام خلال العمليات العسكرية والاقتحامات الأمنية مجازر عدة تفاوتت في عدد القتلى. وشملت الأساليب المستخدمة القصف بالهاون، ومدافع الدبابات، والقصف الجوي، والطرائق البدائية من قتل وذبح وحرق قام بها الشبيحة، لكن من الصعب إدراج هذه المجازر التي سنذكر أبرزها في خانة المجازر الطائفية:

- **مجزرة حمورية:** في 20 شباط/ فبراير 2012 اقتحم الجيش النظامي بلدة داريا بعد مواجهات مع الثوار في داخلها، وارتكب فيها مجزرة راح ضحيتها 48 شخصًا بحسب توثيق لجان التنسيق المحلية. انظر: «معارضون سوريون: 163 قتيلًا... و«مجزرة» بحمورية،» (CNN العربية، 21/ 2/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.cnn.com/2013/middle_east/2/21/syria.unrest21feb/index.html>.

وقد عثر بعد انسحاب الجيش على جثث مذبوحة بالسكاكين، وأخرى متفحمة. انظر مقطع الفيديو في 20/ 2/ 2012 (تاريخ التحميل 23/ 2/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=oLK7b9u58z0>.

- **مجزرة حمورية:** في 30 آذار/ مارس 2012 عثر على 9 جثث في البلدة بعضهم قُتِل ذبحًا بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، واتهم أهالي البلدة الشبيحة بارتكاب هذه المجزرة. انظر مقطع الفيديو في 30/ 3/ 2012، وتاريخ التحميل نفسه، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=VCSIXQI-UOw>.

- **مجزرة زملكا:** في 30 حزيران/ يونيو 2012 اقتحمت قوات الأمن السوري والشبيحة البلدة، وقتلت مواطنًا يدعى عبد الهادي الحلبي. وفي اليوم نفسه خرج أربعة آلاف شخص في البلدة لتشييعه. وفي أثناء سير الموكب سقط صاروخ رجح الأهالي أنه أطلق من مروحية وأحدث انفجارًا كبيرًا. وفي لحظة تحول 72 من المشيعين إلى جثث متفحمة، وجرح 400 شخص بحسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان. لمشاهدة لحظة سقوط الصاروخ على جنازة عبد الهادي الحلبي في 30/ 6/ 2012، انظر مقطع الفيديو (تاريخ التحميل 30/ 6/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=y9bd4WFhXvY>. =

من نيسان/ أبريل 2013 وقعت اشتباكات بين كتائب من المعارضة المسلّحة وقوات النظام على أحد الحواجز المحيطة بالبلدة الذي كان أفراده يقومون بإذلال الأهالي يوميًا بشكل مريع. وفي اليوم التالي قامت أعداد كبيرة من وحدات الجيش بتطويق البلدة من جهاتها الأربعة ومنعت الدخول إليها أو الخروج منها، كما قطعت الكهرباء والاتصالات عن البلدة بشكل كامل كعادتها في أثناء تنفيذ عملياتها. وجرى نشر القناصة لإحكام الحصار. وبعد اقتحام الجيش القرية دخلت عناصرُ الشبّيحةِ القادمون من أحياء السومرية ومساكن الشركة. وقتل في المجزرة 191 شخصًا (17 مسلحًا و174 مدنيًا)، إضافة إلى عشرات المفقودين وأكثر من 120 معتقلًا بحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان (501 شخص بحسب لجان التنسيق المحلية).

• **بانياس (2-4/ 5/ 2013)**: بدأت الحوادث بعد قيام النظام بالقبض على أحد المطلوبين الذي أخبر عن مكان وجود مطلوبين آخرين (رفاقه) في قرية البيضا. فتوجّهت قوات من الجيش إلى اعتقال المطلوبين وحدث اشتباك

= - **مجازر معضمية الشام**: مع كل اقتحام عسكري لهذه المدينة كان النظام يرتكب مجزرة، وإعدامات ميدانية فيها. وحصل ذلك في 28 تموز/ يوليو 2012، حيث قامت قوات الأمن بإعدام عائلة كاملة من آل رجب، وآخرين من آل الجب ومنصور. لمشاهدة مجزرة المعضمية 28/ 7/ 2012، انظر مقطع الفيديو (تاريخ التحميل 28/ 7/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=wUfKbnIgWqI>.

حصل ذلك في 6/ 8/ 2012 عندما أعدم الشبيحة سبعة شبان من أهالي المعضمية ومثّلوا بجثثهم. لمشاهد مجزرة المعضمية 6/ 8/ 2012. انظر مقطع الفيديو (تاريخ التحميل 6/ 8/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=WNlbZQrk3mc>.

أصبحت المجازر في معضمية الشام مشهدا متكررًا في يوميات الثورة السورية.

- **مجزرة جديدة عرطوز البلد**: حصلت في 1 آب/ أغسطس 2012 بعد اقتحام الجيش البلدة، راح ضحيتها 47 شخصًا جرى توثيق مقتلهم بالاسم والصورة بحسب اتحاد تنسيقيات الثورة السورية، بينما يُقدّر أهالي المدينة عدد القتلى بـ 72 قتيلًا، منهم من أُعدِم ميدانيًا بالرصاص، وقضى بعضهم ذبحًا بسكاكين الشبيحة.

- **مجزرة داريا**: 25-26/ 8/ 2012، وهي المجزرة الأبشع في ريف دمشق، بلغ عدد ضحاياها المئات، وحصلت بعد فشل النظام في اقتحامها بسبب المقاومة الشرسة، فقرر النظام الانتقام منها بوابل من الصواريخ التي كانت تُطلَق من مطار المزة العسكري ومن أطراف المدينة، الأمر الذي أدى إلى مقتل 300 شخص خلال يومين، أغلبهم من النساء والأطفال.

معهم، ثم اقتحم الجيش القرية، وتركها لقمة سائغة لميليشيات طائفية لتقتل أهلها وتذبحهم. والبيضا هي القرية ذاتها التي تطرقنا لها في العرض التاريخي لبداية الثورة. ووصفت الشبكة السورية لحقوق الإنسان، والمرصد السوري لحقوق الإنسان المجزرة بأنها تطهير طائفي. إذ بلغ عدد القتلى 459، بينهم 92 طفلًا و71 امرأة أغلبيتهم قضوا ذبحًا بالسكاكين أو حرقًا. ووقعت المجزرة في منطقتين هما: منطقة البيضا (قُتل فيها 246، بينهم 36 طفلًا و28 امرأة)، ومنطقة رأس النبع (قتل فيها 195، بينهم 56 طفلًا و43 امرأة).

- **مجزرة خربة السودا في ريف حمص** (15/ 5/ 2013): على خلفية الاشتباكات التي كانت تجري بين قوات المعارضة والنظام في قرى الحولة، اقتحمت قوات النظام السوري والشبيحة قرية خربة السودا وقتلت 18 رميًا بالرصاص وذبحًا بالسكاكين.

- **مجزرة بساتين الوعر** (18/ 5/ 2013): يحتضن حي الوعر نحو 500 ألف نازح من أحياء حمص القديمة وقرى حمص، وشهد اشتباكات بين مسلحين وقوات النظام. وفي 18 أيار/ مايو 2013 بدأ النظام قصف الحي من الكلية الحربية، ثم اقتحمته ميليشيات طائفية وارتكبت مجزرة قُتل فيها 17 شخصًا ذبحًا بالسكاكين. ويعتقد أهالي حمص الذين قابلناهم لمعرفة التفصيلات أن «هجوم العلويين» كان يهدف إلى طرد السكان من حي البساتين والاستيلاء عليه.

الفصل التاسع

بين العنف الثوري وذيول المراحل السابقة

نُركّز فـي هذا الفصل على مظاهـر العنف الاجتماعي. وبذلك نُميّز نسـبيًا العنف الاجتماعي من العنف السياسـي الذي وقع نتيجة الثورة بدوافع سياسية، بما فيه الكفاح المسـلح. ففـي أحوال الأزمـات وحالة عدم الاسـتقرار يتداخل العنف الاجتماعي بالعنف السياسي. وتسـتند بعض أشكال العنف السياسي في مظاهرها إلـى ديناميات العنـف الاجتماعي، ومنهـا وجود انقسـامات اجتماعية أو عصبيـات اجتماعية من أنـواع مختلفة تحرّكه. كما أنّ هنـاك كثيرًا من مظاهر العنف الاجتماعي التي تتغطّى بأهداف سياسـية. ونحن نعتبر العنف الاجتماعي والعنـف السياسـي ظاهرتيـن متمايزتيـن، لكنهمـا تتداخـلان إبـان التحـوّلات الاجتماعية الكبرى مثل الثورات التي تهزّ كيان المجتمع. ونُميّز في هذا الفصل أيضًـا بين مـا يُمكن اعتبـاره عنـفَ الثورة السـورية المسـلّح (علـى التّجاوزات القائمة فيه من دون شكّ) والعنف الاجتماعي والسياسي الذي كان قائمًا خارج الثـورة، والذي تداخل بعنـف الثورة وولّـد انطباعًا بوجود تجـاوزات أخطر في الثورة السـورية من التجاوزات الناجمة عنها مباشـرة. وعلينا أن نذكر أن أغلبية الثوار الذين حملوا السـلاح جاءوا من المجتمع الواسـع، من دون تدريب على تحمّل المسـؤولية التـي يعنيها حمل السـلاح. وكمـا أن أغلبيتهـم تدفقت على صفوف الثوار مـن الفئات المتضررة من الاسـتبداد، بهدف الدفـاع عن النفس، أو التحـرر، أو كليهما، فـإن بينهم أقليـة مؤدلجة ذات أهداف سياسـية لا علاقة لهـا بأهداف الثورة، وأقلية أخرى جنائية، أو أشـخاص ذوي سـلوكيات منحرفة سنحت لهم الفرصة لحمل السلاح.

تفاعلـت مظاهـر العنف فـي الثورة السـورية بشـكلٍ مطّـرد منـذ بداية عام 2012، واسـتحوذت على اهتمام سياسي وإعلامي واسـع، كونها أضحت أحد المؤشّـرات الدالّة على ديناميات اجتماعية قديمة تُعبّر عن نفسـها بعد انكشـاف

غطاء الدولة، أو على ديناميات أخرى جديدة تحصل عادة خلال الثورة أو ترافقها، وما عاد بالإمكان تجاهلها أو غضّ الطرف عنها. لكن بعض أشكال العنف الجنائي كان قائمًا في ظل الدولة وغالبًا بإدارة من أجهزتها التي تستخدم عصابات في جباية الخوّات وفي التهريب، إذ إن «التشبيح» لأهداف السرقة والسطو وغيرها في ظل تستر أجهزة السلطة عليها، أو حتى تواطؤ بعض شخصياتها معها في علاقة لولبية (وحتى في خدمة الأسرة الحاكمة أو أجهزة الأمن) كانت قائمة، كما بيّنا أعلاه. كما أدارت السلطة عددًا من الصراعات الأهلية للتحكّم بالمجتمع. وأتقن النظام السوري تقنية إدارة الصراعات الأهلية القائمة أصلًا، وزرع هذه الصراعات حين يلزم الأمر، ومنها صراعات البدو والدروز في السويداء، والإسماعيليين والعلويين في قدموس ومصياف، والأكراد والعرب في القامشلي والحسكة، والصدامات الدورية للعائلات والعشائر المافياوية في حلب: بري - حميدة، والغساسنة - البقارة، والماردل - العرب، والبتوش - العقيدات[1].

اختلطت المواقف وطريقة التوظيف السياسي لمظاهر العنف خلال الثورة بين النظام السياسي القائم والمعارضة، حيث دأبت آلة الضخّ الإعلامي الرسمية والخاصة ضمن أساليب الدعاية السياسية على الربط بين الثورة الشعبية (بشقّيها الاحتجاجي المدني والكفاحي والمسلّح) وتلك المظاهر العنفية بخلفياتها المتنوّعة الجنائية والجهادية والطائفية أيضًا، في حين كان خطاب المعارضة السياسي والإعلامي يتّهم السلطة بتدبير هذا العنف ضمن نسقٍ ديماغوجي واستيراد نظرية المؤامرة إلى صفوف المعارضة بشكلٍ يسمح لها بالتهرّب من مواجهة هذه المظاهر باعتبارها تحدّيًا مجتمعيًا آنيًا ومستقبليًا تتطلّب معالجته قيادة سياسية تعي المخاطر الراهنة، وتكون قادرةً على رسم استراتيجية وطنية واضحة لتجاوزها. وعزّز عنف الدولة غير المسبوق في ضراوته قدرة القوى الثورية على اتهام النظام بتدبير بعض الحوادث العنيفة، ونقصد حتى تلك التي

(1) عزيز تبسي، «ظاهرة الشبيحة: مؤشرات مبكرة على انحطاط الطغمة العسكرية،» دمشق (لندن): العدد 1 (آذار/ مارس 2013)، ص 59.

لم تنفّذها قوى تابعة أو مؤيدة للنظام، ولا يتحمّل النظام المسؤولية عنها.

تعرض الشعب السوري منذ بداية الثورة لسياسة قمع أمني شامل تجلّت في إطلاق النار على المتظاهرين المدنيين السلميين بشكلٍ منهجي ومثابر، والتعذيب، ثمّ قصف المدن والأحياء المأهولة والتدمير والتهجير. ولا يجوز لأي تحليلٍ لمظاهر العنف في الثورة أن يغفل الحقيقة الأساس، وهي عنف النظام ضد المجتمع والإنسان، وهو عنف شامل وغير محدد بقوانين أو قيم أو روادع. وتحوّل الصراع في سورية إلى صراعٍ مسلح نتيجة إصرار النظام على خيار القمع المسلّح طوال أكثر من عامٍ ونصف العام. وانتشار مظاهر العنف على هامش الصراعات المسلحة ليس بالأمر الشاذ، ولا سيما حين يتسلّح الشعب ذاته، بما في ذلك قطاعاته الاجتماعية المهمّشة أيضًا. وزاد الطين بلة أن الثورة لم تتمكن من تنظيم جهاز أمني يضبط النظام العام ضد التجاوزات، فقوى الثورة تكاد لا تتمكن من تنظيم الدفاع عن نفسها.

في الأشهر الأولى للثورة، هددت الحملات الأمنية الشرائح الشبابية المثقفة من الناشطين بالاعتقال والقتل لإبعادها عن الحركة الاحتجاجية المدنية السلمية ولتعطيل «دينامو» النشاط، وقطع الرأس السياسي للحركة الشعبية، وتسهيل قمعها واحتوائها. وبعد تواصل القمع الأمني والعنف السلطوي ضد التظاهر السلمي والاحتجاج السياسي بدأت التفاعلات الاجتماعية تُنتج مظاهر عنف أخرى، بعضها دفاعي لشبانٍ في مواجهة نهج الإذلال والإهانة الذي سلكته القوى الأمنية وأدى إلى حمل السلاح وتشكيل كتائبَ مسلّحة من المتطوّعين الأهليين والعسكريين المنشقّين؛ وهذه الكتائب انتدبت نفسها لحماية التظاهرات السلمية وردّ الاقتحامات العسكرية التي سبق أن حللناها باعتبارها خطابًا تبريريًا لعملية حمل السلاح دفاعًا عن النفس. وساهم في ذلك أيضًا انشقاق عناصر وضبّاط في الجيش السوري وانضمامهم إلى صفوف الثورة.

مع توسّع الصدام مع النظام الذي ركّز على قمع الثورة باعتبارها وظيفة رئيسة للدولة في هذه المرحلة، غابت سلطة الدولة عن مساحاتٍ جغرافية كبيرة

من البلاد، وأدّى ذلك إلى بروز مظاهر عنف اجتماعي ساهم في إذكائها ضعف المجتمع المدني المواطني، وانحدار آليات الضبط الاجتماعي. وشمل العنف الاجتماعي جرائمَ وأفعالًا جنائية، وبعض الأعمال الطائفية كما تبيّن سابقًا، وتجاوزات قام بها مسلّحون يحملون لصيقة الجيش الحر. كما برزت مظاهر عنفية لجماعات جهادية يمتدّ تاريخها إلى ما قبل الثورة، وانضمّت إلى الثورة لمناصرتها من منطلق عدائها المتأصّل للنظام، قبل الثورة، وليس بسبب التزامها مطالب الثورة وشعاراتها وأهدافها.

أولًا: العنف الحركي الجهادي

أدى هذا النوع من العنف دورًا مهمًّا في الثورة السورية. وأوردناه في هذا الفصل لتمييزه عن أنماط اجتماعية جنائية من العنف، لأن هناك من يميل إلى الخلط بينها. ويُعد هذا النمط من العنف سابقًا على الثورة السورية، لكنّه لم يؤدّ إلى ثورة شعبية في الماضي. فوجوده في حد ذاته لا يميز الثورة السورية. لكنه انتشر بشكل واسع في النصف الثاني من عام 2012 مع اشتداد الأعمال القتالية. ومنذ البداية، تميّزت الثورة السورية بأنها ثورة شعبية مدنية بمطالبها الديمقراطية البعيدة من هذا النوع من العنف المسلح الديني. كما تميّزت بوجود معارضة سياسية ذات تاريخ، كذلك بتأسيس هيئات شبابية ومدنية جديدة قادت الحراك الثوري طوال أشهر مثل التنسيقيات، ولجان التنسيق المحلية، وهيئات مدنية عديدة أخرى. كما أُنشِئت بنى محلية نظمت التعليم والصحة ومرافق مدنية أخرى في المناطق المحررة وفي مناطق اللجوء. وهذا يختلف تمامًا عن حالة المقاومة العراقية والأفغانية ضد الاحتلال الأجنبي. لكن هذه الحقائق لم تزعج الخطاب الرسمي والدعائي للنظام في شأن الثورة.

أُقحم هذا النوع من العنف عُنوةً في صيرورة ثورة سلمية مدنية تصدّى لها نظام سياسي بالقمع المسلح، ويُمكن معاينة بداياته في التفجيرات الانتحارية والمُفخّخة في نهاية كانون الأوّل/ ديسمبر 2011، التي تكرّرت بشكلٍ متقطّع منذ ذلك الحين.

انطلقت الثورة السورية من أجل الكرامة والحرية، وتبنّت منذ الأيام الأولى لانطلاقتها شعارات وطنية جامعة، وحدّدت نظام الاستبداد خصمًا نتيجة ممارساته الدكتاتورية وإحكام قبضته على الحياة السياسية، وحصر الثروة ضمن فئةٍ قليلة من المجتمع السوري بآليات الفساد والاستبداد. ولم تنطلق الثورة احتجاجًا على خلفية النظام الأيديولوجية أو سياساته الخارجية، بل بدأت باعتبارها انتفاضات شعبية مدنية تُعبّر عن الغضب، ثم تحوّلت إلى المطالبة بالإصلاح، وبعد الرد العنيف للنظام على التظاهرات السلمية، واتضاح خياره في قمع الثورة بالقوة، انتقلت الثورة إلى المطالبة بإسقاط النظام، وصمدت في طابعها السلمي فترة طويلة قبل أن تتحوّل بالتدريج إلى العنف المسلح.

مثّلت المحدّدات السابقة الدافع الرئيس لاتّساع الحركة الاحتجاجية وانخراط فئاتٍ أوسع من الشرائح المجتمعية في الثورة. ونشطت على هامش الحركة الاحتجاجية تيارات دينية مُتشدّدة نشأت قبل الثورة، ولها مرتكزاتها الأيديولوجية وعقيدتها الفكرية، ثم تطوّرت في قلب الثورة ذاتها في مرحلة العسكرة والتعبئة. وعلاوة على الخلفية الاجتماعية ساهمت عوامل عدة في نشوء حالة من التديّن الشعبي المتسلفن والاحتجاجي الطابع في عدد من المناطق المهمّشة في سورية، ولعل أهمها انتشار خريجي المعاهد الدينية والثانويات الشرعية. وكانت وظيفة المعاهد تخريج كادر ديني يخدم وظائف الضبط الاجتماعي السلطوي في المجال الديني الرسمي. لكن الخريجين، ومعظمهم من أبناء الريف والبلدات المفقرة، لم يتم احتواؤهم في هذه الوظيفة؛ إذ تخرّجوا بصفتهم شيوخًا صغارًا، وواجهوا في فضاء السلطة المشيخية الرسمية تراتبيات ومراكز قوى متطاحنة على النفوذ والسلطة وتقسيم المنافع، وكان توزيع المساجد عليهم للخطابة أو للجنائز، شبيهًا بآليات توزيع السلطة السياسية الحاكمة لمواقع النفوذ بين زُبُنها وأتباعها، وكلها ذات نتائج ملموسة على مستوى «الغنم والغرم».

هذه المؤسسة المشيخية كانت نوعًا من «منظمة شعبية» في مجالها (على نمط المنظمات الشعبية لحزب البعث)، يُضبط مجالها على غرار ضبط اتحاد

العمال للعمال بـِ «نقابيته السياسية»، والحيلولة دون مطالبهم النقابية، وعلى غرار ضبط الفلاحين بواسطة اتحاد الفلاحين، فهي على المستوى الوظيفي مؤسسة من مؤسسات السلطة. لكن التمايزات الكبيرة في هذه المؤسسة أفرزت ظاهرة ثورة الشيوخ الصغار عليها، مع أنهم من خريجيها وكوادرها؛ وانضم هؤلاء بصفتهم فئة اجتماعية ناقمة إلى الثورة، وتنطّعوا لمهمّات الفتوى، وشكّلوا القوام الأساس للمحاكم الشرعية الناشئة في «المناطق المحرّرة»، إذ كانت وضعيتهم جزءًا من وضعية الفئات المذلة المهانة والمقهورة، وليست جزءًا من مزايا الشرائح العليا في الجهاز المشيخي المسيطر.

منذ مراحل سابقة اتّسم بعض خريجي هذه المعاهد بالتشدّد، وتأثروا بنتائج احتلال العراق في عام 2003. ولم يصطدم هؤلاء بالنظام الحاكم لأسباب عدة أبرزها غض النظام الطرف عن نشاطهم الدعوي والتنظيمي الهادف إلى محاربة الغزو الأميركي انطلاقًا من تفسير عقيدي صرف، وتسهيل السلطات السورية إرسال مجموعات المقاتلين السلفيين إلى العراق مثل مجموعة صقور القعقاع. كما سهّلت الدولة مرور سلفيين وجهاديين متشدّدين آخرين من دول أخرى عبر سورية إلى العراق. بقيت هذه الظاهرة محدودة في المجتمع السوري، وانحصرت في بعض القرى الريفية المهمّشة. وضيّقت عليها السلطة الرسمية بعد نشوء تقاطعات مصلحية مع الإدارة الأميركية في شأن العراق بدءًا من عام 2007، تمخّض عنها زيادة التنسيق الأمني والاستخباري بينهما، بما في ذلك ملاحقة الجماعات الجهادية، وتبادل المعلومات عنها.

تقاطعت هذه التيارات مع الثورة في عدائها للنظام السياسي في سورية، لكنّها اختلفت في المنهج والأهداف (ولا سيما في ما يتعلّق بهدف إقامة الدولة الإسلامية). ودعت هذه التيارات في وقتٍ مبكر إلى حمل السلاح في سورية، بذريعة أنّ «التظاهرات السلمية ليست قادرة على إسقاط النظام». ومثلت «جبهة النصرة لأهل الشام» الواجهة الحركية الأبرز للجماعات الجهادية في سورية لاهتمام وسائل الإعلام المعادية للثورة بها. ولانتشار القناعة أنها من تشعّبات النظام.

لم يكن لجبهة النصرة عند دخولها إلى سورية مقاتلون يواجهون قوات النظام مباشرة، وكانت تعتمد على الانتحاريين والسيارات المفخخة التي تستهدف المراكز الأمنية. وتبنّت الجبهة معظم التفجيرات التي ووقعت في سورية[2]. لكن الساحة السورية شهدت نشاط منظمات مماثلة قبل اندلاع

---

(2) في ما يلي أبرز التفجيرات المفخخة والانتحارية:

استهدفت سيارتان مفخختان في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2011 إدارة أمن الدولة في كفرسوسة وفرع أمن المنطقة بالقرب من البرامكة ما أسفر عن 44 قتيلًا و166 جريحًا، إضافة إلى أضرار مادية كبيرة في المباني والشوارع المحيطة. انظر: «عمليتان إرهابيتان في دمشق نفذهما انتحاريان بسيارتين مفخختين.. الداخلية: طريقة وأسلوب تنفيذ العمليين الإرهابيين الانتحاريين واختيار المكانين اللذين يتصفان بالازدحام تشير إلى بصمات القاعدة،» (سانا (الوكالة العربية السورية للأنباء)، 23/ 12/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://sana.sy/ara/336/2011/12/23/390162.htm>.

حصل تفجير انتحاري في 6 كانون الثاني/ يناير 2012 في حي الميدان، أبرز الأحياء الدمشقية المنتفضة على النظام، وأدى إلى مقتل 26 شخصًا، وجرح 63 شخصًا آخر من المدنيين وقوات حفظ النظام. انظر: «تفجير إرهابي في حي الميدان بدمشق يوقع 26 شهيداً و63 جريحاً معظمهم من المدنيين،» (سانا، 7/ 1/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://sana.sy/ara/336/2012/01/07/392646.htm>.

حدث انفجاران في 17 آذار/ مارس 2012 في دمشق، استهدف الأول مبنى إدارة المخابرات الجوية في ساحة التحرير، أما الانفجار الثاني فاستهدف إدارة فرع الأمن الجنائي في ساحة الجمارك، ونجم عن الانفجارين مقتل 40 شخصًا وإصابة 140 آخرين، أغلبيتهم من المدنيين. انظر: «سوريا: انفجاران يهزان دمشق ويوقعان قتلى في صفوف المدنيين ورجال الأمن،» (BBC عربي، 17/ 3/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/03/120311_damascus_bombs.shtml>.

وقع انفجار بسيارة مفخّخة في منطقة السليمانية في حلب في18 آذار/ مارس 2012، استهدف مبنى الأمن السياسي وأدى إلى مقتل شخصين وإصابة ثلاثين آخرين. انظر: «استشهاد اثنين وإصابة ثلاثين من المدنيين وحفظ النظام بانفجار سيارة مفخخة في حي السليمانية بحلب،» (سانا، 19/ 3/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://sana.sy/ara/336/2012/%E2%80%8B03/18/406829.htm>.

في 10 أيار/ مايو 2012، وقعت الانفجارات الأعنف في منطقة القزاز التي يوجد فيها مركز الأمن العسكري - فرع فلسطين وفرع الدوريات، ومبانٍ أمنية أخرى، وقُتل فيها 55 شخصًا. وتبنت جبهة النصرة تفجيري القزاز. انظر: ««جبهة النصرة» تتبنى تفجيري دمشق.. ومسؤول سوري: مئات العناصر من «القاعدة».ينتشرون بالعاصمة ومشارفها،» (دي برس (موقع إلكتروني)، 12/ 5/ 2012): <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=120139>.

استهدفت سيارة مفخخة في 19 أيار/ مايو 2012 مباني سكنية (مساكن حي غازي في دير الزور) فيها فرع المخابرات العسكرية والمخابرات الجوية والمشفى العسكري، وأدى الانفجار إلى مقتل تسعة مدنيين، وإصابة 100 أغلبيتهم من المدنيين. انظر: «الإرهاب يضرب في دير الزور،» **الوطن** (سوريا)، 20/ 5/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwatan.sy/dindex.php?idn=123040>.

الثـورة، وضمت، بدرجة أساسـية، العائدين مـن الجهاد في العـراق، إضافة إلى طيف مـن الجهاديين الفلسـطينيين والعرب. وفي أي حال كان بعض السـلفيين في طليعة التظاهرات الأولى، ورُصد ذلك في جبل الزاوية وريف حلب (عندان وتل رفعت بشـكل خاص، ومـارع إلى حد ما)، فقـد كانوا منذ البداية ناشـطين ومبادرين.

علاوة على عمليـات التفجير المذكـورة في الهامش السـابق، كان اللافت تبنّـي جبهة النصرة فـي بيانٍ لها فـي 4 حزيران/ يونيو 2012 إعـدام 13 عنصرًا من قـوّات الأمن السـوري فـي دير الـزور. وجاء فـي بيانهـا: «مكّن الله أسـود الشـرقية فـي دير الـزور الثلاثـاء من رقاب شـرذمة مـن كلاب الأجهـزة الأمنية والشبيحة فاسـتجوبوهم وأخذوا من فمهم وبألسـنتهم وصفًا لجرائمهم وتعدادًا لخزاياهـم وكان الجزاء العادل فيهم القصاص». مثلت هذه الحادثة أبشـع صور العنـف المضادّ الذي حمـل في طيّاته مشـاهد من التنكيـل والإذلال لا تختلف عن العنـف الممنهـج الذي يمارسـه النظـام ضـدّ المحتجّين. بعد ذلك نشـأت بعض الفصائـل والكتائب الجهادية التـي تتماثل من حيث الهـدف والتوجّه مع جماعة النصـرة، انضوى بعضها تحت عنوان الجيش الحر مع احتفاظها بهيكلها ومسمّياتها ومرجعيتها السياسية والعقيدية. وسـاهمت أحكام المحاكم الشرعية التابعـة للكتائـب الجهادية فـي انتشـار مظاهر الإعدامـات الميدانية مثـل حادثة إعـدام شـبيحة «آل بـري» فـي 1 آب/ أغسـطس 2012، وحادثـة اقتحـام ثكنة هنانو إذ أُعدِم عشـرين جنديًا نظاميًا بعد أسرهم يوم 10 أيلول/ سبتمبر 2012. وضاعفت مظاهـر الإعدامات الميدانية مخاوف السـوريين من فوضى السّـلاح والمجموعات التي تتحكّم به، وطريقة اسـتخدامه بشكلٍ يتناقض مع سلوكيات مفترضة للثوّار ومع طرائق النظام وممارساته القمعية.

غـدا العنـف الحركـي (الجهـادي) وفـق نمـوذج «جبهـة النصـرة»، أو المجموعات المتقاطعة معها فكريًـا من أبرز المخاطر التي تُهدّد الثورة بحراكها السلمي والمسلّح، ولا سيما عنف السيارات المفخّخة والتفجيرات الانتحارية. وتتجلّـى نتائجه المعنوية الرمزية بالنسـبة إلى منتسـبي هذه التيـارات في القدرة

على استهداف المقرّات الأمنية أو مرتكزات قوّته الرئيسة، بيد أن نتائجه المادية كانت مقتل العشرات من المدنيين لأنّهم وُجدوا مصادفة في أماكن التفجيرات. ويظهر التفجير الانتحاري الذي وقع في مدينة السلمية في 21 كانون الثاني/ يناير 2013 وتبنّته جبهة النصرة[3] فداحة النتائج المادية والمعنوية الناجمة عن هذا النمط من التفجيرات مقارنة بنتائج معنوية رمزية تعتبرها تلك الجماعات نتائج عظيمة. استهدف التفجير الانتحاري شعبة حزب البعث في المدينة، لكنه أدى إلى مقتل 25 مواطنًا مدنيًا من أبناء مدينة السلمية، وهي مدينة ينتمي معظم سكانها إلى الطائفة الإسماعيلية، وانخرطت في الثورة بفاعلية منذ الأشهر الأولى، وساهمت في إضفاء بعدٍ وطني جامع دحض اتهامات النظام وأنصاره للثورة بأنها حراك شارع معين في سوريّة (السُنّة). وتكرّرت التفجيرات المفخّخة والانتحارية في حي المزرعة في دمشق في 21 شباط/ فبراير 2013، وفي ساحة السبع بحرات في دمشق في 8 نيسان/ أبريل 2013، وقُتل فيها عشرات المدنيين الذين وجدوا مصادفة في مكان التفجير.

تعتبر هذه التيارات التضحية بالمدنيين، في دمشق أو في حلب أو دير الزور أو السلمية، أمورًا يسيرة مقارنة بتحقيق «الهدف السامي» الذي لا يتجاوز في بعض الحالات الانتقام و«الاقتصاص» و«إلحاق العقوبة»؛ وهذا ما يميز التفكير الشمولي واحتكار الحقيقة. وفي حين تُخضع هذه التيارات

---

(3) بيان جبهة النصرة رقم 207: «الحمد لله القوي القهّار، والصلاة والسلام على رسول الله محمد المختار وعلى آله وصحبه الأخيار، وبعد: في تمام الساعة 7:28 من مساء يوم الاثنين 21/ 1/ 2013 قام الاستشهادي البطل «أبو عبد الجبار النجدي» من أبطال جبهة النصرة في حمص بتفجير شاحنة isuzu محملة بـ 3.5 طن من المواد المتفجرة في منطقة السلمية، وفي أشدّ المناطق الأمنية تحصينًا؛ حيث تمكن البطل من الإقدام نحو هدفه متوكلًا على ربّه، عازمًا على الانتقام من هؤلاء الكفرة الذين نكلوا بأهلنا في حمص وارتكبوا أفظع المجازر بحق المسلمين هناك، إذ تقدم الاستشهادي إلى منطقة تجمع أمني عسكري تضم معمل «السجاد» (وهو مكان مهجور يقطنه الآن العشرات من الشبيحة)، وتضم المنطقة إلى جوار المعمل بيتَ مدير المنطقة (وهو من الشبيحة)، إضافة إلى شعبة الحزب. وتم توقيت العملية لتكون بعد المغرب حيث يتجمع في هذا الوقت رؤوس الشبيحة من الحواجز، فمحى ضوء الانفجار سواد مخططاتهم ولله الحمد والمنة». انظر: «عملية معمل السجاد الاستشهادية،» (رايات سوداء (موقع إلكتروني)، 26/ 1/ 2013): <http://raayaatsawdaa.blogspot.com/2013/01/207.html>.

المعايير الأخلاقية لأهدافها، وبالتالي تهمّش الأحكام الأخلاقية، يُخضع النظام المعايير لبراغماتية الحفاظ على السلطة مهما كان الثمن. ومن هنا تجمع سهولة التضحية بالمدنيين الجهاديين إلى النظام الذي يقصف مناطق مأهولة بالطائرات لقتل مسلّحين مختبئين فيها، مع الفارق في مقدار العنف وعدد الضحايا. وأدّى سلوك هذه الحركات إلى انتشار حالة من الذعر الاجتماعي والخوف النفسي الذي يلاحق المواطن في تفصيلات حياته اليومية في المواصلات العامة أو التجمّعات البشرية، وحتّى في أثناء مراجعته الدوائر الحكومية، ويذكّره بكابوس مشاهد التفجيرات العراقية التي أثرت كثيرًا في المزاج السياسي السوري بعد عام 2003، ودفعته إلى نشدان الاستقرار على الرغم من الفساد والاستبداد. كما عادت بالوبال على الثورة عندما تمكّن النظام من تصوير الثورة باعتبارها فعل جماعات تكفيرية، ما أثر في قاعدتها الاجتماعية القائمة والمحتملة وفي صورتها دوليًا.

منذ منتصف عام 2012 بدأت تظهر حركات سلفية وجهادية عدة تولّت العمل المسلح ضد النظام. وعلى عكس الموقف الشعبي منها في بدايات الثورة أصبحت هذه الحركات مقبولة لدى الشارع المؤيد للثورة. ولم يحصل هذا التغير من فراغ، بل كانت لذلك أسباب أهمها[4]:

أولًا، انتشار القناعة بأن لا حل إلا الانتقال إلى العمل المسلح، وأن التظاهرات السلمية لن تستطيع إسقاط النظام مع استمرار حملته القمعية المسلّحة واستراتيجية تحييد المدن وعزل الثورة في الأرياف وإحكام القبضة على العاصمتين حلب ودمشق. وتقاطعت هذه القناعة مع أطروحات الجماعات السلفية والجهادية عن عدم جدوى النضال السلمي، ما جعل حضورها شرعيًا ومقبولًا اجتماعيًا كلما استعرت عدوانية النظام وضراوته.

ثانيًا، في غياب التدخل العسكري، واتضاح قرار الدول الغربية عدم

---

(4) مجموعة الأزمات الدولية، «هل هو الجهاد؟ المعارضة الأصولية في سورية،» (تقرير الشرق الأوسط؛ رقم 131، دمشق؛ بروكسل، 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2012)، ص 8-9.

التدخل عسكريًا ضد النظام في سورية، فشل رهان شرائح عدة في الثورة والمعارضة السورية على إمكانية تكرار السيناريو الليبي في سورية بمجرد توفير أوضاع مشابهة مثل العنف المفرط للنظام وبدء الكفاح المسلح، والخشية الدولية من أن يقضي النظام على الثورة، وغيرها. وأدى الإحباط من المجتمع الدولي في موازاة ارتفاع محصلة القتلى المدنيين، إلى انتشار التعويل على هذه الجماعات باعتبارها فاعلًا رئيسًا في محاربة النظام. فهي تحمل السلاح، وفي الوقت ذاته لا تنتظر تدخلًا غربيًا، بل تسعى إلى الحصول على سلاح من مصادرها، ودعم مالي من شبكات متبرّعيها، وقلّما يكون هؤلاء دولًا، أو أوساطًا رسمية يمكن التحكّم بها، أو محاسبتها دوليًا.

ثالثًا، نذكر هنا الأسباب الثلاثة نفسها التي ذكرناها وأدت إلى بروز الخطاب الطائفي. ونؤكد هنا المجازر المتكررة التي ارتكبها النظام بالاشتراك مع مسلّحين من أحياء علوية أو قرى علوية قريبة من عدد من المدن والقرى السورية. وتنامى الخطاب الطائفي في الثورة ليشمل شريحة واسعة، وبالتالي صار التحفّظ على خطاب هذه الجماعات غير قائم كما كان في السابق. كما ساهم في ذلك التحريض المذهبي ضد النظام باعتباره نظامًا علويًا لا نظام استبداد، وهو ما روّجته وسائل إعلامية وأوساط قليلة ذات صوت مرتفع. كما ساهم في ذلك انضمام بعض الدول إلى دعم الثورة ليس بسبب موقفها من الاستبداد، بل بسبب صراعات سياسية واستراتيجية تتّخذ عندها شكلًا طائفيًا. ووقفت بعض الدول ضد الثورات في المنطقة العربية؛ والسعودية هي الحالة الأبرز على ذلك في مقابل دول تحكمها قوى سياسية مذهبية (شيعية سياسية) ونقصد إيران والعراق إضافة إلى حزب الله، وتقف إلى جانب النظام من دون قيد أو شرط.

نشأت مع استمرار الثورة لفترة طويلة أوساط تصوغ موقفها من الاستبداد بطرائق غير ديمقراطية. وهؤلاء ليسوا سلفيين متدينين دائمًا، بل قد تجد بينهم تجارًا علمانيين يشعرون أنهم متضرّرون من هيمنة النظام الأمنية على الاقتصاد، ويُعبّرون عن مواقفهم بطرائق طائفية. وشكلت هذه التطوّرات بداية التحول

نحو التشدّد داخل مجموعات المعارضة المسلحة. وبالتدريج، أصبح التيار السلفي والجهادي حاضرًا بقوة في الثورة وفي الصراع ضد النظام. كما انضم كثيرون من المسلّحين الأهليين، والكتائب الشعبية إلى هذه المجموعات، ربما لتقليد عملها طمعًا بالتمويل والإمداد بالأسلحة من جهات سلفية في الخليج. والجدير بالذكر أن المجموعات السلفية مثل جبهة النصرة وأحرار الشام وصقور الشام كانت في المراحل الأولى من عملية التسلّح محط حسد من كتائب الجيش الحر لقدرتها على الحصول على الدعم والتمويل المستمر مقابل ندرة التمويل وانقطاعاته من مصادر أخرى. ولا يمكننا هنا حصر الكتائب والمجموعات الجهادية كلها في سورية، لكن يمكن تقسيمها بحسب مرجعياتها الفكرية، وأحوال تشكّلها إلى ما يلي:

- **الصنف الأول:** مجموعات تتبنّى السلفية الجهادية (العالمية) وفق نهج القاعدة. ومن أبرز هذه المجموعات جبهة النصرة التي ظهرت في أواخر كانون الثاني/ يناير 2012، وتبنّت مجموعة من التفجيرات الانتحارية، وأنشأت إمارات إسلامية عدة في سورية، يرئس كل منها «أمير»، وتتبع لها محاكم دينية وشرعية. وتجنّبت النصرة الاختلاط بكتائب الجيش الحر في البداية. وتعتبر جبهة النصرة أن إسقاط النظام هو نصف الطريق إلى النجاح الذي يتحقّق بإقامة الدولة الإسلامية على نهج السُنّة والسلف الصالح. وتُعدّ النصرة أكثر المجموعات الجهادية تنظيمًا في سورية لوجود قيادة لديها، وهرمية تنظيمية تحكم عملها على المستوى الوطني القُطري. يقود جبهة النصرة في سورية أبو محمد الجولاني، ويُعرَف بين أعضاء الجبهة بلقبه «الفاتح». أما عن رؤيتها «الفكرية» فيحددها كتيّب **استراتيجية الحرب الإقليمية على أرض الشام**[5] الذي كتبه أحد أعضاء تنظيم القاعدة، ويُدعى «عبد الله بن محمد». وتستند هذه الرؤية إلى ثلاثة ركائز رئيسة طبّقتها الجبهة عمليًا، ويمكن تلخيصها في ما يلي:

---

(5) بحسب مقابلات أجراها باحثو المركز مع عدد من المقاتلين في إدلب، ومع ناشطين كانوا في إدلب، قال هؤلاء «إن هذا الكتيب موزع على جميع منتسبي جبهة النصرة في سورية»، وهو يعتبر المنهج الذي تتبعه النصرة، وموجود في الشبكة العنكبوتية.

• **اعتماد «استراتيجية المرونة في التمركز والحركة»**: سورية بالنسبة إلى النصرة «ساحة حرب طويلة الأمد، وبعيدة التأثير»، وهو ما يتطلّب وجود قوة قائمة بذاتها تتمتّع بمرونة في حالتي التمركز والحركة بحسب الأحوال التي تفرضها المعركة. ومن خلال تفحص أحوال نشأة جبهة النصرة وتوسّعها في سورية نجد أن هذه الجبهة استطاعت تنفيذ هذا البند بنجاح. ودخلت الجبهة إلى سورية بعدد قليل من الأشخاص الذين قاموا بتفحّص البيئات الأهلية التي يمكن أن ينشط فيها أعضاء التنظيم. وشكّل ريف حلب الشمالي وريف إدلب الغربي البيئة الأفضل لاستقرار مقاتلي الجبهة لأسباب تتعلّق بنمط التدين السلفي في هذه المناطق، والفقر، وقربها من الحدود مع تركيا. بعد ذلك بدأت الجبهة إدخال عدد محدود من المقاتلين الذين انتقلوا مباشرة إلى خطوط القتال على الجبهات الأصعب ضد النظام. وسرعان ما وجد هؤلاء القبول، بل الترحيب، من الثوار السوريين لشجاعتهم في المعارك الضارية. ومع تدفّق المقاتلين والمتطوّعين العرب والأجانب انتقلت النصرة إلى تصدير نشاطها القتالي إلى مدن مختلفة تم اختيارها بعناية بحيث تكون مؤهلة لتقبّل فكرة التنظيم الجهادي، أو على الأقل عدم معارضته.

كانت سورية تُعتبَر ممرًا في فكر القاعدة والحركات الجهادية قبل الثورة، لكنها في الثورة تحوّلت إلى ساحة للجهاد «الأممي» الإسلامي، وللنصرة العينية لجماعة القاعدة، ما يعني الانتقال من ساحة إلى ساحة أخرى بحسب الأولويات. لم يتطوّر هذا الموقف دفعة واحدة، بل تطور من اعتبار سورية ممرًا أو ساحة، وفي النهاية غدت ساحة بما يشبه الرتل الأممي في الثورة الإسبانية. ثم سمحت النصرة للشباب والمقاتلين السوريين بالانتساب إليها، فانضم إلى الجبهة كثيرون من هؤلاء لأسباب مختلفة بعضها يتعلق بالتقاطعات الفكرية مع رؤية النصرة، وبعضها الآخر يتعلّق برغبة هؤلاء الشبان في الحصول على إمدادات دائمة من السلاح تستطيع جبهة النصرة توفيرها فيما عجزت الكتائب الأخرى عن ذلك.

البعد الآخر في «استراتيجية المرونة في التمركز والحركة» الذي طبّقته

الجبهة هو عدم التمركز في أي حي مدني كثيف سكانيًا يسهّل على قوات النظام حصاره، ولتجنّب الاصطدام بالمدنيين وكتائب الجيش الحر، خصوصًا أن الجبهة تنظر بعين الريبة إلى قادة الجيش الحر الذين قد يعقدون صفقة مع أطراف دولية في المستقبل للقتال ضد الجبهة[6].

انتقلت الجبهة بعد زيادة عدد أعضائها إلى محاصرة القواعد العسكرية الحصينة مثل الفوج 46، وقاعدة الشيخ سليمان، ومدرسة المشاة في حلب. وتمكّنت بعد اقتحام هذه القواعد من الحصول على كمية كبيرة من الذخيرة، والعتاد العسكري من دون الحاجة إلى التمويل الخارجي، كما سيطرت على معابر حدودية عدة بشكل مكّنها من التأثير في معادلة خطوط الإمداد والتمويل. ويبدو أن جبهة النصرة قامت بتوزيع السلاح على عدد من الكتائب التي تتبع مرجعيات سياسية أو فكرية مختلفة. وهذه العوامل مجتمعة ضمنت للنصرة تعاطفًا وتأييدًا غير مباشرين. ولم يعلن أي تنظيم عسكري في سورية تأييده الخطوة الأميركية بإعلان جبهة النصرة تنظيمًا إرهابيًا يحظر التعامل معه.

• **الدور الوظيفي**: يرى عبد الله بن محمد في كُتيّب **استراتيجية الحرب الإقليمية على أرض الشام** أنه يجب أن يكون هناك دور وظيفي محدد للجهاديين في سورية. وهذا الدور يجب أن يقتصر في البداية على الدور العسكري لأن «من سيمتلك القوة على الأرض سيمتلك بقية أنواع القوة الموجودة تبعًا لذلك». نلاحظ في هذا البعد مراجعة لتجربة «دولة العراق الإسلامية» الفاشلة التي اعتمدتها القاعدة في العراق، وأنشأت خلالها وزارات ومسؤولين إداريين. وعلى الرغم من أن النصرة فرضت سيطرتها على أحياء معيّنة في حلب، الأمر الذي استتبع إدارتها، لكن هذه الإدارة بقيت في النطاق الضيق مخافة الاصطدام بالمدنيين في ما يتعلق بتطبيق حدود الشريعة. وبهذا تجنّبت النصرة تكتيكات دولة العراق الإسلامية في سورية[7].

---

(6) حسين جمو، «"جبهة النصرة": استراتيجية خشنة للاستيلاء الناعم على الثورة عبر 3 مداخل،» **الحياة** (لندن)، 8/ 1/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://alhayat.com/Details/470180>.

(7) المصدر نفسه.

- مبدأ «استمرار الصراع»: أي إن الأهداف كلها ما دون إقامة الدولة الإسلامية هي أهداف ثانوية تفرض استمرار الجهاد. ولجبهة النصرة سلسلة من الأعداء في سورية تبدأ مما تعتبره «النظام النصيري»، وتنتهي بالعدو الصهيوني. ويضاف إلى هذه السلسة عدو محتمل هو أي نظام بديل من النظام السوري يخالف نهج القاعدة. وذكر ذلك صراحة زعيم جبهة النصرة في سورية في تسجيل صوتي دعا فيه «أهل الشام» إلى عدم استبدال النظام القائم بنظام «غربي».

دخلت عناصر الجبهة إلى سورية في أواخر عام 2011، وأصدرت الجبهة في 24 كانون الثاني/ يناير2012 بيانها التأسيسي الذي تلاه المسؤول العام في جبهة النصرة «الفاتح أبو محمد الجولاني». ولم ينشر هذا البيان رسميًا في موقع «المنارة البيضاء» التابع لتنظيم القاعدة إلا في 25 أيار/ مايو 2012. ودعا البيان[8] السوريين إلى الجهاد وحمل السلاح في وجه النظام السوري، واعتبر أن حمل السلاح ليس مشينًا، بل المشين رؤية الدماء تنزف، والأعراض تُنتَهك. كما دعاهم إلى الالتفاف حول راية «لا إله إلا الله» لأنها تمثل التغيير الحق الذي يجب الجهاد من أجله مهما كلّف. واستنكر دعوات التدخل الخارجي والاستنجاد بما سمّاه «العدو الغربي» الذي يقتل في مشارق الأمة ومغاربها، وبالنظام التركي الذي هو «عصا لأميركا»، يسعى إلى خداع المسلمين، أو حتى بجامعة الدول العربية وفريق المراقبين العرب الذي اعتبره مشروع محكوم عليه بالفشل. وذكر البيان أن جبهة النصرة نشأت كي لا يستنصر المسلمون في الشام بمن سمّاهم «الغرباء». وهذا تعبير صريح عن التناقض بين التدخل الغربي ووجود النصرة الجهادية لأهل سورية. واعتبر البيان أن الجهاد في الشام يُجسّد المقاومة للمشروع الصفوي الإيراني. ولم يتطرّق البيان التأسيسي إلى تبعية الجبهة لتنظيم القاعدة.

بدأت النصرة القتال في سورية بعدد متواضع من المجاهدين. وأظهر البيان

---

(8) لمشاهدة البيان التأسيسي لجبهة النصرة في موقع « المنارة البيضاء»، انظر مقطع الفيديو في 25/ 5/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v= Q3ERodHVHgo>.

التأسيسي الذي نشره موقع «المنارة البيضاء» توزّع جبهة النصرة على المناطق السورية على الشكل التالي: إدلب (10 - 15 مقاتلًا)، درعا (10 مقاتلين)، غوطة دمشق (5 مقاتلين)، دير الزور (25 مقاتلًا) البوكمال (15 مقاتلًا)، الأمر الذي يوضح أن أعداد مقاتلي جبهة النصرة عند تأسيسها لم يتجاوز العشرات. وانضم عدد من المقاتلين السوريين خلال عام 2012 إليها، لكن ذلك لا يعني أن باب الانتساب كان مفتوحًا للجميع، إذ خضع الراغبون في الانتساب إليها لاختبارات كثيرة ولإعداد ديني قبل قبولهم في صفوفها. وتدرّجوا فيها ضمن هيكلية واضحة، إلى حين إرسال من يتأهل منهم إلى جبهات القتال. وتميزت جبهة النصرة بالانضباط الفائق، فكل منطقة يولّى عليها «أمير» يكون مسؤولًا عنها، ويعمل بالتنسيق مع أمراء المناطق الأخرى. ويقوم الأمير بتوزيع المقاتلين على مجموعات يُحاسب قادتها على أدائها، وبالتالي ليس فيها مكان للارتجال أو التعسف[9].

تجنبت النصرة ما أمكن «المرابطة» على الجبهات. وهي تميل أكثر إلى المشاركة في المعارك والعودة إلى معسكراتها القائمة في محيط القرى والمدن، وتتجنب ما أمكن الاختلاط بالناس حتى في أثناء العمل الإغاثي والخدمي. وغالبًا ما تشارك الجبهة في المرابطة إذا ما كان الموقع المستهدف يضم مستودعات للأسلحة أو الغنائم، كما حصل في خان طومان في حلب عندما سيطرت النصرة مع فصائل أخرى على أربعة مستودعات كبيرة جدًا للأسلحة[10].

استفادت الجبهة لاحقًا من كميات الأسلحة، وقامت بتوزيعها على مجموعات صغيرة. وفي مدينة حلب ذاتها لا تتبع الجبهة إلى أحد التشكيلات

---

(9) شهادات ومعلومات جمعها باحثو المركز من بعض المقاتلين الذي اشتركوا في معارك في صفوف جبهة النصرة، منهم عبد الرحمن المصطفى في الغوطة الشرقية، وسامر أحمد في مخيم اليرموك، وعبد الرحمن البكار في حلب، والحاج بكري في ريف حماة، وأبو البراء في معرّة النعمان.

(10) لمشاهدة كميات الأسلحة التي استولى عليها المقاتلون في خان طومان، انظر مقطع الفيديو في 16/ 12/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=aOx5wSA5sEw>.

المقاتلة في المدينة مثل لواء التوحيد ولواء الحق والمجلس العسكري الثوري. وسيطرت على حقول نفطية في دير الزور، وخاضت معارك ضد كتائب في الجيش الحر، ولا سيما كتيبة الفاروق للاستحواذ عليها.

الجدول (9-1)

أعداد المقاتلين في جبهة النصرة بحسب جنسياتهم (تقريبًا)

تقديرات مختلفة (شهادات وسائل إعلام وتقديرات الحكومة الأميركية)

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
سورية	1200	جزائرية	45
سعودية	380	تركية	40
أردنية	350	شيشانية	40
عراقية	330	أفغانية	35
لبنانية	250	مغربية	30
يمنية	180	سودانية	25
فلسطينية	150	أوزبكية	25
مصرية	100	طاجيكية	20
تونسية	90	أوروبية	20
أميركية	20	باقي دول العالم	20

يقدّر الباحث حسن أبو هنية عدد مقاتلي جبهة النصرة في سورية بـ 4000، بينهم 1500 سوري[11]. وفي أي حال فإن تقديراتنا وتقديرات باحثين جديين في شؤون الحركات الإسلامية تؤكد أن الأرقام المتداولة في الإعلام مبالغ فيها بشكل مفرط.

تباينات جبهة النصرة

لا شك في أن تبعية جبهة النصرة للقاعدة يعتبر معلومة بدهية. ومع ذلك

(11) «يشكل الأردنيون فيها النسبة الأكبر: جبهة النصرة بسوريا تعلمت من أخطاء الماضي،» (الجزيرة نت، 11/ 3/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://aljazeera.net/news/pages/e4ec8d8a-ead8-4132-9299-7ce2d9e458e2>.

تجنّبت خلال عام 2012 الإعلان عن ذلك رسميًا في بياناتها المنشورة في موقع «المنارة البيضاء»، أو موقع «رايات سوداء»، ولم يحصل ذلك إلا في نيسان/ أبريل 2013. ففي 9 نيسان/ أبريل 2013 ظهر شريط مسجل لأبي بكر الحسيني القرشي البغدادي، أمير ما يُسمى «دولة العراق الإسلامية»، أعلن فيه اندماج «جبهة النصرة لأهل الشام»، و«دولة العراق الإسلامية»، وتأسيس ما سمّاه «الدولة الإسلامية في بلاد الشام والعراق». ودعا البغدادي التيارات الإسلامية «المقاتلة» في كلا البلدين التي سمّاها «المجاميع الجهادية»، إلى التخلي عن أسمائها والانصهار في تنظيمه الجديد، معلّلًا ذلك بالقول: «إن الضرورة الشرعية الأسمى الآن هي الانضمام إلى ما هو على درجة أعلى من النمو والسمو»، في إشارة إلى التنظيم الجديد[12].

خصّ البغدادي جبهة النصرة بقسم كبير من كلمته، فأوضح أن النصرة ولدت من رحم «دولة العراق الإسلامية»، وأنه انتدب الجولاني للقتال في الشام، وقال: «عندما تخلّى أهل الأرض عن نصرة أهل الشام، انتدبنا (الجولاني) ومعه مجموعة من أبنائنا، دفعنا بهم من العراق إلى الشام على أن يلتقوا بخلايانا في الشام، ووضعنا لهم الخطط، ورسمنا لهم سياسة العمل، ورفدناهم بما في بيت المال مناصفة في كل شهر، وأمددناهم بالرجال ممن عرفوا ساحة الجهاد، فأبلوا إلى جانب إخوانهم من أبناء الشام الغيارى أيما بلاء»[13]. كانت هذه النبرة الأبوية بعيدة من الحقيقة، ويبدو أنها كانت محاولة للاستحواذ على رصيد النصرة التي أصبحت تحظى بشعبية واحترام في أوساط السلفيين في المنطقة العربية في تلك المرحلة.

في 10 نيسان/ أبريل 2011 أعلن موقع «المنارة البيضاء» عن كلمة لأبي محمد الجولاني ابتدأها بآيات قرآنية تتحدث عن الفتنة، بعدها نفى الجولاني

---

(12) «إعلان «الدولة الإسلامية في بلاد الشام والعراق»،» الشرق الأوسط، 9/ 4/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12552&article=724119#.UZS_-rVTDBs>.

(13) لمشاهدة كلمة أبو بكر البغدادي في موقع يوتيوب، انظر مقطع الفيديو في 9/ 4/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=C1fnPh--en4>.

علمه بقرار البغدادي في ما يخص مسألة الدولة. وعلى الرغم من اعتراف الجولاني بأنه كان ضمن دولة العراق الإسلامية، وأن البغدادي انتدبه للقتال في الشام، وأن دولة العراق الإسلامية «شاطرت جبهة النصرة الأموال، ودعمتها بعدد من الرجال»، إلا أن الجولاني أشار إلى أن النصرة استخلصت من تجربتها في العراق «ما سرّ قلوب المسلمين في الشام». ودعا الجولاني البغدادي إلى الارتقاء إلى ما هو «أسمى»، مُبايعًا زعيم تنظيم القاعدة، أيمن الظواهري. كما أعلن الجولاني أن رايات الجبهة ستبقى على حالها من دون تغيير(14). بعد ذلك، وبحسب معظم الشهادات التي جمعها فريق البحث في «المركز العربي»، شهدت الجبهة تباينات داخلية، فقسم من قادة الجبهة، خصوصًا في دير الزور والرقة وريف حلب الشرقي، استجاب لدعوة البغدادي وبايعه أميرًا للدولة الإسلامية في الشام والعراق، وقسم بقي تحت إمارة الجولاني في درعا والغوطتين وريف حماة، وإدلب.

أما القسم الآخر (المنتسبون السوريون) ففضّل عدد منها الانسحاب من الجبهة والانضمام إلى حركة أحرار الشام الإسلامية، أكبر الفصائل في الجبهة الإسلامية السورية. ويُعزز الطرح السابق ظهور مقاطع مصوّرة تحت اسم «الدولة الإسلامية في الشام والعراق»، كما حصل في الرقة عندما قامت مجموعة جهادية باسم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» بإعدام ثلاثة ضباط أمام الناس في 14/ 5/ 2013 (15)، أو عندما أعلنت «الدولة الإسلامية في العراق والشام» في 12/ 4/ 2013 عن تفجير سيارة مفخخة في تجمع لجيش المهدي في العراق(16).

- **الصنف الثاني**: مجموعات سلفية تقتصر أهدافها على سورية بإسقاط

---

(14) لمشاهدة كلمة الجولاني، انظر مقطع الفيديو في 10/ 4/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=QXZ3YpzF4Mw>.

(15) لمشاهدة فيديو اعدام الجنود، انظر مقطع الفيديو في 14/ 5/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=soEoaKz1X2s>.

(16) لمشاهدة تفجير السيارة المفخخة في العراق، انظر مقطع الفيديو في 12/ 4/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=6nFdGxEtgS4>.

النظام وإقامة نظام إسلامي. وهي حركات أوسع وأشمل من جبهة النصرة. وتتمثل القيم السلفية التي تؤمن بها في الأسماء والخطاب والرموز. لكن ما يُميّزها من جبهة النصرة أنها تعمل تحت لافتة الجيش الحر وتنسق وتتعاون مع المجالس العسكرية في المحافظات. كما تختلف عنها في سلوكها، فهي لا تفرض الحدود الإسلامية، وليس لديها محاكم شرعية خاصة، بل تخضع للمحاكم الشرعية المشتركة. من أبرز هذه المجموعات: كتائب أحرار الشام وصقور الشام في إدلب، لواء الإسلام في مدينة دوما، تجمّع أنصار الإسلام في دمشق، كتائب الأنصار في مدينة حمص، جبهة ثوار سورية التي أُعلن عنها في اسطنبول، لواء التوحيد الذي يُعتبَر أكبر قوة مقاتلة في حلب، لواء المصطفى في الغوطة الشرقية. واتحد عدد من الكتائب الإسلامية في جبهة واحدة سميت الجبهة الإسلامية السورية.

منذ نهاية عام 2012 بدأت كتائب سلفية كانت تُنسّق مع جبهة النصرة وتشترك معها في معظم العمليات العسكرية مثل أحرار الشام، وصقور الشام تميز نفسها، وتحاول أن توضح شخصيتها بمعزل عن النصرة أكان ذلك من خلال رفع رايتها الخاصة، أو توحيد اللباس العسكري (البزة العسكرية)، أو من خلال تعديل الخطاب بحيث يكون مقبولًا. وعلى سبيل المثال، قال أحد قادة صقور الشام الموجود في منطقة مطار أبو الظهور في مقابلة مع الجزيرة الإنكليزية في 15/ 5/ 2013: «إن لواء صقور الشام، هو حركة إسلامية تؤمن بالدولة الإسلامية». وعندما سُئل عن الفرق بين اللواء والكتائب الجهادية الأخرى قال: «إن بضاعتنا واضحة ونحن نعرضها على الناس، ولا نفرضها عليهم، والشعب بعد سقوط النظام هو من يقرر شكل الحكم والدولة»[17].

في شهادة لأحد المواطنين يدعى إبراهيم عبد الكريم استمع إليها فريق البحث في منطقة منبج في ريف حلب الذي تسيطر عليه حركة أحرار الشام قال: «إن علم الأحرار موجود في كل مكان، كما أن علم الثورة موجود أيضًا، وأن الحركة أقامت محكمة شرعية ليحتكم إليها الناس، لكننا لا نجد تطبيقًا

---

(17) تاريخ المشاهدة 15 أيار/ مايو 2013.

للحدود الإسلامية. الأحكام هي إما السجن أو الغرامة فقط». وقال: «إن مقاتلي الحركة يتمركـزون في مقرات خارج المدينة باسـتثناء عناصر أصبحوا في منزلة الشـرطة المدنية، وأعلنـت الحركة عن فتح بـاب التطوع لأهالـي منبج للخدمة في الشـرطة المدنيـة، كما أن دوائـر الدولة والشـركات الخاصة تعمـل بانتظام، ولا توجد انتهـاكات إلا ما ندر». وقـال إبراهيم: «مؤخرًا تراجـع ظهور الرايات السوداء في المدينة، واستبدل بعلم الحركة الأبيض»[18].

هناك سـبب أخر لتمايز حركة أحرار الشـام من جبهة النصرة وهو تأسيس الجبهة الإسـلامية السـورية التي انضمت إليهـا حركة أحرار الشـام. وأُعلِن عن تأليـف الجبهـة الإسـلامية السـورية فـي 22/ 12/ 2012 علـى لسـان الناطـق الإعلامي باسـمها الملقب «أبو عبد الرحمن السـوري»، وجاء فـي بيانه: «نحن الطيف الأوسـع من الكتائب السورية العاملة نُعلن عن تشكيل الجبهة الإسلامية السـورية. تتمثـل الجبهة الإسـلام دينًا وعقيدة وسـلوكًا وفـق منهج أهل السُـنّة وبفهم السـلف الصالح من دون غلوّ. وتسـعى الجبهة إلى بناء مجتمع إسـلامي حضاري يحكم بشرع الله».

أما الكتائـب المنضوية فـي الجبهة عند التأسـيس فهـي[19]: كتائب أحرار الشـام في كافة المحافظات، لواء الحق في حمص، حركة الفجر الإسـلامية في حلـب وريفها، جماعة الطليعة الإسـلامية فـي ريف إدلب، كتائب أنصار الشـام في اللاذقيـة وريفها، كتيبة مصعب بن عمير في ريـف حلب، جيش التوحيد في دير الزور، كتيبة صقور الإسـلام في دمشـق وريفها، كتائب الإيمان المقاتلة في دمشق وريفها. سـرايا المهمّات الخاصة في دمشـق وريفها، كتيبة حمزة بن عبد المطلب في دمشـق وريفها. ويرئس الجبهة التي تعتبر من أهم القوى العسكرية في الثورة «أبو عبد الله السوري»، وهو قائد حركة أحرار الشام، وترفض الجبهة

(18) مقابلـة مـع إبراهيم عبـد الكريـم فـي 10 أيار/ مايـو 2013، أجراها فريـق البحث لفحص الوقائع بعد الانتهاء من تأليف هذا الكتاب، وقبل دفعه إلى الطباعة.

(19) لمشاهدة البيان التأسيسي للجبهة الإسلامية السورية، انظر مقطع الفيديو في 22/ 12/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=YySOTYEwKLw>.

الإعلان عن الاسم الصريح لقائدها. وتعتبر الجبهة الأكثر فاعلية في سورية، وإن لم تكن الأوسع من الناحية العددية والتمثيلية. وهي تعلن عن عملياتها ومشاركتها في المعارك بشكل متتابع في صفحتها على الفيس بوك[20].

- **الصنف الثالث:** يُمثّل مجموعات أخرى تشبه في تركيبتها وثقافتها المجتمع الذي نشأت فيه مع بدء عملية التسلح، وهو مجتمع متدين على نمط التدين الشعبي أو الفطري، كما تشمل عددًا من غير المتدينين، كما هو حال المجتمع. لكنها تسلفنت ضمن تفكير براغماتي للتقرّب من المانحين، أو بسبب ظاهرة التديّن خلال القتال والأمثلة عليها عديدة في سورية، أبرزها كتائب الفاروق التي عكست عند تأسيسها في حمص نمط التسلح الأهلي الدفاعي، لكن سرعان ما تحولت إلى النهج الجهادي، وأسست هيئة شرعية ومحاكم دينية خاصة. ومن الجدير بالذكر أنّ كتائب الفاروق تختلف عن الكتائب الجهادية السابقة في أحوال نشأتها وسياقات تبلورها. وتزامنت أحوال نشأتها مع بروز الظاهرة المسلحة في الثورة السورية في منتصف عام 2011، ولم يكن لها عنوان عقائدي أو أيديولوجي معيّن، بل عكست حالة التدين الشعبي في مدينة حمص التي يمكن تلمّسها بين منتسبيها الذين هم في أغلبيتهم شبان سوريون انخرطوا في الحراك الاحتجاجي السلمي وتحوّلوا إلى الكفاح المسلّح نتيجة عنف النظام الممارس ضدّهم، إضافةً إلى ضبّاط وجنود منشقّين على الجيش السوري، أبرزهم قائدها العسكري السابق الملازم عبد الرزاق طلاس وغيره من الضباط المنشقين.

كانت كتائب الفاروق العنوان السياسي الوحيد للعسكرة في مدينة حمص الذي يحظى بحاضنة ودعم شعبيين، خصوصًا في أحياء حمص القديمة (الخالدية والبياضة)، والأحياء الطرفية مثل حي بابا عمرو الذي كان مركزًا لقيادتها حتى نهاية شباط/ فبراير 2012 بعد سيطرة الجيش النظامي عليه. ونتيجة شهرة كتائب الفاروق وتنامي قوّتها بدأت مجموعات سلفية في

(20) صفحة الجبهة على الفيس بوك (Facebook): <https://www.facebook.com/Islamic.Syrian.Front?hc_location=stream>.

الانضمام إليها، فجلبت معها الدّعم والتمويل من الجهات والقوى السلفية في الخليج. ونتيجة تأثير المال السياسي شهدت كتائب الفاروق انشقاقات في قيادتها، فاستُبعد عبد الرزاق طلاس من القيادة، ويُزعَم أن الاستبعاد جرى على خلفية «فعل فاضح» يتنافى مع «أحكام الشريعة الإسلامية» التي أصبحت المرجعية الفكرية لكتائب الفاروق[21]. وشُكّلت لجان وهيئات سياسية تحت هذه المرجعية، وأسّست محاكم شرعية لإنتاج فتاوى تنظّم عمل مقاتليها. ولا يقتصر وجود كتائب الفاروق على محافظة حمص، بل تنتشر في إدلب وريف حماة وريف دمشق.

نشأت حالات منظمة عدة من هذا النوع في الثورة السورية وتجمعها «جبهة تحرير سورية الإسلامية»، وهي تحالف لمنظمات تعتبر أن لها مرجعية إسلامية بشكل عام، لكنها ليست منظمات ذات صبغة أيديولوجية محددة. وتضم هذه الجبهة عددًا كبيرًا من الكتائب الفاعلة في سورية، وتشكل من حيث العدد والعدة العمود الفقري للجيش الحر الذي تشارك في هيئة أركانه العامة. وأعلن عن تأسيسها في 12 أيلول/ سبتمبر 2012، وتلا البيان التأسيسي قائدها العام أبو عيسى (أحمد الشيخ، قائد صقور الشام). وتهدف الجبهة بحسب بيانها التأسيسي إلى: «1 - إسقاط نظام الأسد بجميع أركانه.2 - حماية جميع السوريين على اختلاف معتقداتهم ومذاهبهم. 3 - ضبط السلاح وحفظ الأمن بعد سقوط نظام الأسد. 4 - التمسّك بسيادة سورية ووحدتها واستقلالها».

ضمت الجبهة في بداية تأسيسها أكثر من 20 فصيلًا مسلحًا من مختلف الاتجاهات: مجالس ثورية وعسكرية، وكتائب إسلامية قريبة من الإخوان المسلمين، وأخرى سلفية أبرزها صقور الشام وكتائب الفاروق ولواء الإسلام. وانضمّ إليها لواء التوحيد في مطلع عام 2013. وفي ما يلي المكوّنات

(21) ظهر في موقع يوتيوب مقطع فيديو للملازم عبد الرزاق طلاس يظهر فيه في مشهد فاضح، ومع أن طلاس أنكر الفعل وادعى أن النظام فبرك الشريط، إلا أن الهيئة الشرعية لكتائب الفاروق أعلنت في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2012 عزل عبد الرزاق طلاس من منصبه، وتعيين «بو سايح الجنيدي» بدلًا منه. وقد تعاقبت الانشقاقات والتغييرات في قيادة الكتائب.

المنضوية في جبهة تحرير سورية الإسلامية (حتى الانتهاء من كتابة هذا الكتاب): 1. ألويةُ صقور الشام في مختلف المحافظات، 2. كتائبُ الفاروق في مختلف المحافظات، 3. كتائب الفاروق الإسلامية، 4. لواء الإسلام في دمشق وريفها وحلب وحمص والقصير ودير الزور والبادية، 5. لواء التوحيد في حلب وإدلب وحمص والرقة، 6. مجلسُ ثوار محافظة دير الزور (لواء الفرقان ولواء حمزة وكتائب الأنصار)، 7. لواءُ عمرو بن العاص في حلب (جيش محمد)، 8. كتائبُ صقور الكرد في القامشلي، 9. لواء عباد الرحمن (معرّة النعمان/ إدلب)، 10. لواء الفتح في حلب، 11. لواء حمص العدية، 12. كتيبةُ محمد بن عبد الله (حمص)، 13. كتيبةُ الشهيدِ أحمد عودة (حمص)، 14. حركة التحرير الوطنية بقيادة العقيد فاتح حسون (حمص)، 15. لواء أهل البيت (حماة)، 16. تجمّع الاستقلال في محافظة اللاذقية الذي يضم كتائب الهجرة إلى الله، كتيبة الناصر صلاح الدّين في جبل الأكراد، كتائب العزّ بن عبد السلام، 17. مجلس بانياس وطرطوس العسكري.

كانت الجماعات الإسلامية الجهادية جزءًا من الجيش الحر، لكن وجودها أثار مخاوف كبيرة بين السوريين، خصوصًا أن تنامي وجودها ترافق مع معطيات تخرج عن أهداف الثورة ورموزها مثل انتشار الرايات الإسلامية السود التي تشير إلى علم القاعدة، وظهور المحاكم الدينية الشرعية وانتشارها. إضافة إلى إعلان دولة إسلامية في الشمال السوري ردًا على تأليف الائتلاف الوطني السوري (11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012). كما انعكست هذه المظاهر على الثورة سلبًا، حيث بدت سلوكيات بعض القوى الثورية متناقضة تمامًا مع أهداف الثورة وشعاراتها الديمقراطية والوطنية الجامعة. واستفاد النظام من هذه المظاهر، ولا سيما الخطاب المتطرف والمذهبي، علاوة على سلوكيات تطبيق الحدود والمحاكم الدينية، لتدعيم روايته الإعلامية التي ساقها عن الثورة منذ بدايتها.

قاد النظام السوري بسلوكه ورفضه الإصلاح والتغيير إلى ثورة مسلحة ظلت عفوية جراء كثرة تشكلاتها وتعدد أنماطها التنظيمية. ولم يكن في إمكان

الثورة المدنية الصمود أمام عنف النظام المسلّح. ومن هنا حافظ العمل المسلح على ديمومة الثورة، ومن دونه كان النظام سيقضي عليها بالقمع والمجازر. لكن العمل المسلّح لم يتحول إلى جيش منظم ذي تراتبية، وولّد في الوقت ذاته الدينامية الشعبية والإقليمية التي تصعب عليه الانتصار. وسبق أن تطرقنا إلى هذا الموضوع، لكننا أضفنا في هذا الفصل تمييزًا بين العنف السياسي المسلح والعنف الجنائي لفهم دينامية تداخلهما.

ثانيًا: الأشكال الجنائية

ساهمت حالة عدم الاستقرار الأمني والمجتمعي الناجمة عن اختلال النظام العام وضعف المجتمع المدني في انتشار ظاهرة الجرائم الجنائية على هامش الثورة. وتجلّت هذه الظاهرة في عمليات القتل على خلفية جنائية وشخصية بحت مثل مدخل الثأر، أو حسم الخلافات في غياب سلطة القانون التي تمثل تُربةً خصبةً لنشاط المجرمين الجنائيين. ووجد هؤلاء في الثورة غطاءً يختبئون وراءه لتبرير جرائمهم بحق الداعمين للثورة والمؤيدين لها تحت مسمَّى «تأييد النظام ودعمه»، أو العكس، أي باسم الثورة ضد من يتهمون بأنهم يدعمون النظام. والظواهر السابقة أمرٌ متوقّعٌ سوسيولوجيًا في الثورات التي تدوم لفترات طويلة وتغيب فيها سلطة الدولة، وتتعطل وظيفتها في حفظ الأمن، وتُمس هيبتها قبل نشوء سلطة بديلة. وتزداد هذه الحالة خطرًا في الأطراف المهمشة والمجتمعات المركبة.

يضاف إلى ذلك أن سورية في السنوات الأخيرة قبل الثورة شهدت ارتفاعًا في نسبة الجريمة، ولا سيما بعد إفقار فئات واسعة من السوريين، واقتلاع مجموعات سكانية من أماكنها مع خراب الزراعة في بعض المناطق، وتدفّق اللاجئين من العراق. كما تعمّقت ظاهرة الفساد، وانتشرت في أجهزة الدولة، ومنحت حماية لمظاهر العصابات المسلحة التي تقوم بعمليات التهريب في المناطق الحدودية.

كانت مظاهر عدم الاستقرار الاجتماعي، خصوصًا الأشكال الجنائية،

حاضرة بقوة قبل الثورة السورية، ويمكن تبيّن ذلك على الرغم من التعتيم الإعلامي الرسمي. وعبّرت هذه الحال عن نفسها من خلال تحوّل عدد من المناطق إلى مناطق غير آمنة، فطريق الأوتوستراد الدولي الرقة - دمشق لم تكن آمنة قط في السنوات العشر الأخيرة، وغدا السفر عليها يعرّض صاحبه لاحتمال السلب والنهب والاغتصاب وغير ذلك. وكانت طريق حماة - اللاذقية الجبلية المعروفة باسم «بيت ياشوط» غير آمن أيضًا، ويخضع بشكل كامل لسيطرة ميليشيات وعصابات إجرامية تنتشر بكثافة ليلًا. وينسحب ذلك على الطرق الفرعية التي تصل مراكز المدن بالنواحي والقرى ولا سيما البعيدة منها.

شجّع هذه المظاهر تحوّلُ جهاز الشرطة إلى جهاز يعتاش من الدولة وعلى حسابها، ويغادر وظيفته الأصلية المتعلقة بحفظ الأمن وتنفيذ العدالة. إضافة إلى بحث أفراده المستمر عن مصادر دخل ناجمة عن سوء استغلال السلطة. فانتشرت قبل الثورة ظاهرة شراء المهربين واللصوص خطوط المرور لمدد زمنية محددة. وكانت هذه العصابات تتفق مع أقسام الشرطة والأمن والجمارك، ويتم تقاسم الغنائم والمكاسب. وبحلول عام 2011 كان هناك ما لا يقل عن 64 ألف مطلوب للعدالة وخارج العقاب[22]، وهؤلاء ظلوا طلقاء بسبب تواطؤ الشرطة والأجهزة الأمنية معهم.

في السنوات الأخيرة انهارت الثقة بكفاءة جهاز الشرطة وأهليته، كما فقد هذا الجهاز هيبته. وكمثال على هذا الانهيار لم تستطع الأجهزة الشرطية والرقابية حتى تطبيق مرسوم منع التدخين في وسائل النقل والمرافق العامة، وهو المرسوم الذي صدر قبل الثورة. والأدق أن نقول إنها فرحت بهذا المرسوم، كما بمرسوم حزام الأمان الإلزامي عند قيادة السيارة، لأن مثل هذه

(22) في 20 حزيران/ يونيو 2011 أصدر الرئيس بشار الأسد عفوًا عامًا عن الجرائم كلها المرتكبة قبل هذه التاريخ. وفي الخطاب الذي ألقاه على مدرج جامعة دمشق في هذا اليوم، أعلن الأسد أن هناك 64 ألف مطلوب للعدالة من أصحاب الجرائم السابقة، ولا يعرف إذا كان العفو سيشملهم أم لا. انظر: «مظاهرات مؤيدة للرئيس وأخرى ضده: قتلى باشتباك أنصار الأسد ومعارضيه،» (الجزيرة نت، 21/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/1225afdf-3147-4899-af6c-b6d916ae7e72>.

المراسيم العامة والتي تعالج مخالفات شائعة تتحوّل إلى مصدر يومي للرزق والرشى الصغيرة لرجال الشرطة. كما أن الدولة لم تهتم أصلًا ببناء جهاز شرطة قوي. فالمعروف أن قوى الأمن الداخلي (الشرطة) هي الأقل عددًا، والأضعف من بين أجهزة أمن النظام.

ارتفعت وتيرة الجرائم المسجلة على مختلف أنواعها وتصنيفاتها خلال الأعوام 2001 - 2006 التي تتوافر لدينا بيانات عنها، والاتجاه العام هو الازدياد المطرد، فنلاحظ من الجدول (9-2) أن جرائم الجنايات والجنح ازداد نحو 52 في المئة خلال خمسة أعوام (2001 -2006)، ليصل معدّل الزيادة المقدّر في عام 2007 إلى نحو 20 في المئة. والارتفاع العام في حجم الزيادة السنوية يدل على استشراء الجرائم أكثر فأكثر في المجتمع السوري على الرغم من شدة القبضة البوليسية للدولة. ومع كثرة ما يُحكى عن الاستقرار والأمن نؤكد أن الاستقرار الاجتماعي الأمني كان نسبيًا في أقل تعبير، وارتفعت مؤشرات تدهوره أكثر فأكثر قبل الثورة السورية.

نلاحظ أن نسبة الزيادة في عدد الجرائم في عام 2002 على العام الذي قبله (2001) كانت نحو 8 في المئة، وفي عام 2003 ازدادت 7 في المئة، وفي عام 2004 ازدادت 17 في المئة، وفي عام 2005 ازدادت 23 في المئة، وفي عام 2006 ازدادت 9 في المئة. وتشير الأرقام الأولية إلى أن مجموع جرائم الجنايات والجُنَح المُبلّغ عنها كان في أيلول/ سبتمبر 2007 بحدود 84333 جريمة، ما يعني أن الزيادة في الجرائم في عام 2007 ربما تزيد على 20 في المئة. كما نلحظ في الخلاصة الكلية أن الجنايات ازدادت نحو 52 في المئة خلال خمسة أعوام (2001 - 2006).

انظر التفصيلات أعلاه وبيانات أخرى إضافية في الجدول التالي[23]:

---

(23) راجع بيانات إدارة الأمن الجنائي في وزارة الداخلية السورية التي قُدمت كبيانات كمية لتقرير: محمد جمال باروت، محرر، **حالة سكان سورية، التقرير الوطني الأول 2008** (دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2008).

الجدول (9-2)

الجرائم بين عامي 2001 و2006

عام	الجنايات	الجنح	جرائم الآداب والاخلاق العامة	الجرائم المتعلقة بالاموال	قضايا المخدرات
2006	6812	77521	1001	4147	3833
2005	6847	70661	1127	3888	2982
2004	6204	56768	992	3143	2132
2003	5996	47212	830	2875	1934
2002	5156	44663	955	2619	1550
2001	4455	41564	918	2149	1100

الجدير بالذكر أن كثيرين من المجرمين الجنائيين شملتهم مراسيم العفو المتكرّرة التي أصدرها الرئيس بشار الأسد خلال الثورة. ومنهم من وظّفتهم الحكومة لقمع التظاهرات، في حين استغل آخرون هشاشة الوضع الأمني وغياب الاستقرار لمتابعة أعمال السرقة والنهب والخطف، وحصل كثير منها تحت عباءة الثورة. وأدى امتداد الثورة السورية لفترة طويلة، وظهور المناطق الرمادية التي لا سلطة فيها للدولة إلى انتشار العنف الجنائي المسلح. وهي في الأصل دولة لا تشكّل فيها مكافحة الجريمة أولوية لنظامها الحاكم وأجهزته الأمنية. ويضاف إلى ذلك شرعية المظاهر المدنية المسلحة اجتماعيًا خلال الثورة باعتبارها موجّهة ضد النظام بالنسبة إلى المجتمع الثائر، أو بصفتها ضد الثورة في حالة الشبيحة. وانتشر هذا العنف على تخوم الكفاح المسلح، في سياق العداء للمجتمع الذي تُعبّأ به الميليشيات المؤيدة للنظام، التي تقوم هي أيضًا بعمليات قتل ونهب وخطف باعتبارها «مصدر دخل إضافي» لا علاقة له بمهمّاتها الأصلية؛ أو لتمويل نفسها بعد أن ترك لها النظام مهمة إعالة نفسها ذاتيًا.

توثق المنظّمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية[24] التي تعمل

(24) يصدر تقرير يومي يوثّق هذه الحوادث التي تعدّ خارج مسؤولية النظام والمعارضة، وهذا التقرير تصدره الهيئات التالية: «لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية =

من دون ترخيص رسـمي، عشـرات الحوادث من هذا النوع دوريًا، وتنسبها إلى مجهولين. إضافةً إلى ذلك تنامت ظاهرة الخطف للحصول على الفدية النقدية، حيـث وجـد فيها بعـض المجرميـن الجنائييـن مـوردًا للدخل. واسـتهدف هذه النوع من الجرائم الأغنياء والتجّـار ورجال الأعمال وعائلاتهم، بهدف تحصيل فدية مالية، فيهرع المسـتهدفون إلى دفعها مباشـرةً لإنقاذ المختطَفين من القتل. تركّزت هذه الظاهرة في المدن الكبرى بشكلٍ عامّ، ولا سيما في حلب ودمشق، كونها تضمّ أغلبية الشـريحة البرجوازية في سـورية، ووصلـت فدية المختطفين إلى مبالغَ كبيرة[25]. وما لبث أن انتشر خطف شبان وشابات لقاء دفع مبالغ أقل، يتبعه مصير أقل وضوحًا.

تزامـن وقوع هـذه الجرائم مـع مظاهر السـلب والنهـب (التشـليح) التي انتشـرت علـى الطـرق الرئيسـة، حيـث دأب مسـلّحون مجهولون علـى إيقاف السـيارات واحتجازهـا بهدف الحصـول على مبالـغَ نقدية مـن أصحابها بحجّة دعم الثـورة أو الجيش الحرّ. وانتشـرت أعمال السـطو هذه على طريق دمشـق - حلب الدولية، وفي مناطق حمص وريـف حماة وريف إدلب، وأحدث ذلك نفورًا لدى بعض الشرائح المجتمعية من الثورة والمحتجين. وتزايدت معدّلات حوادث الخطف مقابل الفدية والأفعال الجرميـة الأخرى في حلب بعد احتدام الصـراع بين الجيـش النظامي وقـوّات المعارضة المسـلّحة التي سـيطرت على أجـزاء مـن المدينة. وبـرزت فـي المقابـل محاولة عـدد مـن الكتائب الشـعبية المسـلّحة المنضوية تحت الجيش السـوري الحرّ تطويق الانحرافات ومحاسبة القائميـن بها للحد منها. وفي حالاتٍ عدة قامـت مجموعات معارضة بعمليات الخطف مقابل الفدية، واسـتهدفت تجّارًا ووجهاء عشائر لتمويل عملية التسلّح

= (ل.د.ح.)، اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سـورية (الراصـد)، المنظّمة العربية لحقوق الإنسـان في سـورية، منظّمة حقوق الإنسان في سـورية (ماف)، المنظّمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية، المنظّمة الكرديـة للدفاع عن حقوق الإنسـان والحريـات العامّة في سـورية (DAD)». ويقوم موقع الشـبكة العربية لحقوق الإنسان بنشر هذا التقرير إلكترونيًا: لمشـاهدة ذلك انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.anhri.net/>.

(25) وصلت المبالغ المطلوبة في دمشـق فـي حالة متطرفة إلى نحو مليـون دولار، كما في حالة تاجر دمشقي، ومبالغ أقلّ في حلب وحمص ودير الزور.

مبرِّرةً هذا الفعل بوقوف المخطوفين إلى جانب النظام ودعمه. حصل ذلك في مدينة مسكنة في ريف حلب(26)، وفي مناطقَ أخرى من سورية، بما فيها الأحياء والمدن المحيطة بالعاصمة دمشق(27).

اختلطت في حالاتٍ أخرى الجرائم الجنائية بالعنف الطائفي الذي يمارَس في المناطق المختلطة، ولا سيما في حمص وريف حماة الغربي وحيَّيْ تشرين والقابون في دمشق(28)، إذ تكرّرت حالات الإفراج عن بعض المختطفين في المناطق السُنية والعلوية بعد دفع مبالغ مالية للجهات الخاطفة أكانت كتائب معارضة مسلّحة أم مجموعات الشبيحة، أم من سكّان المنطقة. وفي كثير من الحالات كان المقابل إطلاق سراح مخطوفين محتجزين، أي ظاهرة تبادل المخطوفين.

كما برزت ظاهرةٌ أخرى في السياق ذاته، لكنّها أخفّ وطأةً، ولها مسبّباتها الواقعية، يمكن وصفها على سبيل استعارة المصطلح بـ «الصعلكة». والمقصود مجموعات مسلّحة رافقت الثورة، ونشطت في أثناء العمليات العسكرية وحصار القوات النظامية للمدن، فعمد هؤلاء إلى «السرقة» من الأغنياء وتوزيع ما سرقوه على المحتاجين الذين عانوا شظف العيش عندما تعطّلت أعمالهم، وافتقدوا مصدر رزقهم نتيجة الحصار الأمني وحظر التجوّل والعمليات العسكرية. وانتشر سلوك آخر، وهو إجبار الأغنياء تحت التهديد

---

(26) في مدينة مسكنة حصل خلاف بين عشائر موالية للنظام وكتائب من الجيش الحرّ من خارج المدينة. قامت الأخيرة باختطاف أحد وجهاء عشائر الخفاجيين (الملقب شعبيًا بالأحنف ابن قيس لاشتهاره بفض الخلافات والنزاعات) الموالية للنظام وطلبت فدية 15 مليون ليرة سورية، الأمر الذي رفضته هذه العشيرة وتحوّل إلى صدامٍ مسلّح انتهى بنزوح قسم كبير من العشيرة من مدينة مسكنة، وما لبث النازحون أن عادوا إليها بالتدريج.

(27) «الغارديان: الجيش الحر يسعى لتوحيد زيّه ويعتمد الخطف مصدرًا للتمويل،» (دي برس، 10/ 9/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=130603>.

(28) في شهادات جمعها باحثو المركز مع سكّان في حيي تشرين والقابون المختلطين طائفيًا، تحدّثوا عن حواجز أقيمت عند مدخل كلّ شارع، وتنوّعت كثيرًا، فمنها ما هو عائد للجيش النظامي ومنها للجيش الحرّ، ومنها لعائلات سُنية وعلوية قامت بعمليات الخطف من الطرفين بهدف الحصول على فدية نقدية.

على التبرّع بمبالغ ماليـة أو هباتٍ عينيـة للمتضرّرين من العمليات العسـكرية. وشـاع هذا الفعل في حمص وحماة ودير الزور وفي درعا إلى حدٍ ما. وتعرّض رجال الأعمال لابتزاز مباشـر من الدولة بإرغامها على الدفع لتمويل ميليشيات «الشبيحة».

ثالثًا: الخطف المسيس

نُسـمّيه كذلـك لتمييـزه من الخطـف الجنائـي وعمليات الاختطـاف على خلفيـات طائفية وفرعية بيـن مكوّنات المجتمع السـوري، ولتمييـزه من العنف السياسـي المنظّم في الكفاح المسـلّح، علـى اعتبار أنّ دوافعـه جنائية في بعض الأحيـان، وطائفية فـي أحيانٍ أخـرى، أي إنّه عنف لـه ديناميا تـه المجتمعية غير منظمة، وغالبًا ما يتّخذ له شـعارًا سياسـيًا بعد وقوع الخطف، أو يُغلّف بأهدافٍ سياسية.

مورس هذا النوع من العنف ضد رعايا دولٍ أو أحزابٍ تؤيد النظام الحاكم وتدعمه اقتصاديًا ولوجسـتيًا، أو تتخذ موقفًا سـلبيًا مناوئًا للثـورة يصل إلى حد مباركة النظام على نهجه وقمعه الأمنيـين. ويسود المشهد السوري موقفٌ سلبي من إيران وحـزب الله وبعض القوى العراقية ناجم عـن تأييد هذه القوى للنظام السياسـي مـع مباركة أعمالـه ونهجه، ولـو ترافق هـذا التأييد مع ضريبة شـفوية بالحـض على الإصـلاح بموجب فهم السـلطة الحاكمة في سـورية لـه لتجميل موقـف هذه الأطـراف المنحاز تمامًا للنظـام (بإصلاح ومـن دون إصلاح) ضد الشعب السوري.

دفع هـذا الموقف بعـض الأشـخاص والمجموعات إلى القيـام بعمليات خطـفٍ لرعايا هذه الـدول والقوى السياسـية ومحازبيها قبل تورّطهـا في القتال مباشـرة. واختلط الموقف السياسـي بالدوافع الطائفية والوعـي المقلوب الذي سـاهمت فيه بعـض القنـوات الدعوية السـلفية. وبالطبـع لا يبـرّر الموقف هذه الأفعال كونها تأتي خارج سياق سلوكيات الثوّار المفترضة، وتبتعد من مضامين الثورة وأهدافها الجامعـة، وتحيد بالصراع والنضال ضد الاسـتبداد، ولا تتوافق

مع مطالب الثورة، علاوة على أنها أدّت دورًا منفّرًا إقليميًا ودوليًا، إذ يرتبط السلوك الثوري فيها بصورٍ ذات طابع جرائمي تُسيء إلى صورة الثورة وتُحرج المدافعين عنها. ومن أبرز أعمال الخطف المسيس ما يلي:

- اختطاف سبعة فنيين إيرانيين يعملون في محطة جندر الكهربائية في كانون الأوّل/ ديسمبر 2011. وتبنّت جماعة أطلقت على نفسها «حركة مناهضة المدّ الشيعي في سورية» عملية الاختطاف، وربطت هذه الجماعة مصير المختطفين الإيرانيين بتوقّف إيران وحزب الله عن دعم النظام السوري ومساندته[29].

- اختطاف 11 حاجًّا من الحجّاج الإيرانيين في سورية في 26 كانون الثاني/ يناير 2012 [30]. وقد نفذت هذه العملية مجموعة مسلّحة تبيّن لاحقًا أنها تابعة للجيش الحر. وحصلت بعد ذلك وساطة تركية أفضت إلى الإفراج عن الفنّيين والحجّاج الإيرانيين في 7 شباط/ فبراير 2012 [31]، الأمر الذي وضع الجيش الحرّ والكتائب المسلّحة في حرجٍ أمام الرأي العام السوري بعد إشراف تركيا على الوساطة للإفراج عن الحجاجِ الإيرانيين، وكشف عن مدى النفوذ التركي وتغلغله وتأثيره في قيادات الجيش الحر وكتائبه. ولم تستفد الثورة من مثل هذه العمليات، لكن تركيا استفادت منها موقتًا لأنها استخدمتها لتسجيل نقاطٍ لمصلحتها في العلاقات التركية - الإيرانية.

- اختطاف 11 مواطنًا لبنانيًا شيعيًا في ريف حلب الشمالي في أثناء عودتهم برًّا من زيارة العتبات الدينية في إيران عبر تركيا في 22 أيار/ مايو

---

(29) «حركة معارضة سورية تتبنّى خطف 5 إيرانيين لـ أسباب مذهبية،» (سيريا بوليتيك (Syria Politic) (موقع إلكتروني)، 4/ 1/ 2012): <http://syria-politic.com/ar/Default.aspx?subject=284#.T9BWndWP9ic>.

(30) «خطف 11 من الحجّاج الإيرانيين في سورية،» الشروق (مصر)، 27/ 1/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?id=eb82eb2f-1c20-422f-9003-68ac5d0171ff>.

(31) «الإفراج عن الزوّار الإيرانيين المختطفين في سوريا،» (قناة العالم (موقع إلكتروني، إيران)، 7/ 2/ 2012): <http://www.alalam.ir/news/975794>.

2012. ونفى الجيش الحر مسؤوليته عن عملية الاختطاف، كما اتهمت المعارضة النظام بهذه العملية مباشرة، وهو من نوع الاتهامات الفورية المُعدّة سلفًا، التي تؤثر في صدقية من يُدلي بها. إلا أنّ جماعةً أطلقت على نفسها اسم «ثوّار سورية - ريف حلب» تبنّت عملية الاختطاف في 31 أيار/ مايو 2012، وأعلنت الاستمرار في احتجازهم بعد فشل وساطة تركية لإطلاق سراحهم. وطالبت المجموعة بدايةً بفديةٍ مالية، ثمّ اشترطت لاحقًا اعتذار الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، عن مواقفه الداعمة للنظام في سورية، وإطلاق سراح المقدّم المنشق حسين هرموش الذي اعتقلته السلطات السورية بعملية استخبارية في الأراضي التركية[32]. وأثار اختطاف الحجاج اللبنانيين انتقاداتٍ واسعةً حتّى ضمن الوسط الشعبي والسياسي المؤيد للثورة. ووقعت الحادثة قبل تورّط حزب الله مباشرة بالقتال، وقبل أن تصبح مثل هذه الأعمال شرعية في نظر الثوار السوريين.

- هنالك حالة بدت كأنها تنتمي إلى النوع أعلاه، لكن شكل إدارتها كشف عن وعي سياسي مرتبط بالثورة. إذ اختطفت كتيبة البراء التابعة للجيش الحر 48 إيرانيًا في حافلة كانت متّجهة من منطقة السيدة زينب إلى مطار دمشق الدولي في 5 آب/ أغسطس 2012، وادّعت هذه الجماعة انتماء المخطوفين إلى الحرس الثوري الإيراني الذين يقاتلون إلى جانب القوات النظامية[33] استنادًا إلى وثائقَ عسكرية وُجدت لدى أحد المخطوفين. وأكّدت الخارجية الإيرانية وجود «متقاعدين» من الحرس الثوري بين المخطوفين، طالبةً وساطة تركية وقطَرية للإفراج عنهم. وتعقّدت قضية الإفراج عن المخطوفين الإيرانيين بعد تصريح قائد الحرس الثوري الإيراني، محمد علي جعفري، في 16 أيلول/ سبتمبر 2012 الذي أقرّ بوجود عناصر من الحرس الثوري الإيراني في سورية يعملون «مستشارين» لمساعدة النظام السوري على الخروج من أزمته، وهدّد

---

(32) «جماعة سورية تتبنّى اختطاف 11 لبنانيًا،» (الجزيرة نت، 31/ 5/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/b346624d-c6b6-45d3-ada9-1da47dfe0373>.

(33) لمشاهدة بيان كتيبة البراء، انظر مقطع الفيديو في 5/ 8/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=LBQ6UEflsoU>.

عبد الناصر الشمري بحجب المعلومات عن المختطفين الإيرانيين ما لم يستجب النظام السوري بالإفراج عن المعتقلين السوريين[34].

نجحت وساطة قطَرية - تركية في إبرام صفقة تبادل أسرى بين الجيش الحر والنظام السوري في 9 كانون الثاني/ يناير 2013 أطلق بموجبها الجيش الحر المختطفين الإيرانيين، لقاء الإفراج عن 2126 معتقلًا في السجون السورية[35]. وأدى حسن إدارة قضية المخطوفين لدى المسؤولين عن احتجازهم إلى تحقيق إنجازات للثورة، وإلحاق ضرر بالنظام الذي بدا حريصًا على إطلاق سراح مواطنين إيرانيين أكثر من حرصه على إطلاق سراح أسراه الذين كانوا في أيدي الجيش الحر.

- اختطاف مواطن لبناني من الطائفة الشيعية يدعى حسّان المقداد في دمشق في 13 آب/ أغسطس 2012. وأعلنت كتيبة ادّعت أنها تابعة للجيش السوري الحر[36] مسؤوليتها عن الخطف مُتذرّعةً بأنّ المخطوف من قادة حزب الله الموجودين في دمشق لمساعدة النظام السوري. ونفت القيادة المشتركة للجيش السوري الحر في الداخل تبعية هذه الكتيبة لها[37]، ووجّهت تهمة الاختطاف بشكلٍ ضمني إلى النظام السوري ضمن النسق الديماغوجي السابق. وفتحت هذه العملية الباب لأفعالٍ مضادة عندما قامت ميليشيات عشيرة آل المقداد في لبنان باختطاف عشرين من العمّال السوريين في لبنان، ووجّهت إليهم اتهامات بانتسابهم إلى الجيش الحر، وربطت الإفراج عنهم

---

(34) «عناصر من الحرس الثوري الإيراني بسوريا»، برنامج «ما وراء الخبر» على قناة الجزيرة الإخبارية، في 16/ 9/ 2012، ويمكن مشاهدة البرنامج على موقع يوتيوب (You Tube): <http://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=ldXMOywTCaU>.

(35) «تبادل أسرى بين «الحر» والنظام: إيرانيون مقابل سوريين وأتراك،» **الشرق الأوسط**، 10/ 3/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=712508&issueno=12462>.

(36) لمشاهدة اختطاف حسان المقداد انظر مقطع الفيديو في 13/ 8/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=FWCVQbGVDAU>.

(37) «القيادة المشتركة للجيش الحرّ تنفي علاقتها باختطاف حسان المقداد،» (كلّنا شركاء في الوطن (موقع إلكتروني)، 15/ 8/ 2012): <http://all4syria.info/Archive/51276>.

بتحرير المختطف حسان المقداد، وذلك قبيل تحرير بعضهم في عمليةٍ نفّذها الجيش اللبناني في الضاحية الجنوبية.

فحصنا هذا النمط من العنف باعتباره ظاهرة يختلط فيها الجنائي بالسياسي. لكن لا بدّ من إضافة ملاحظة أن مثل هذا الخطف لم يجر في إطار أي استراتيجية ثورية جرى التفكير فيها، كما أنه نجم في كثير من الحالات عن حالات جنائية كانت قائمة قبل الثورة. ونجمت في دوافع أخرى مثل العنف المدفوع سياسيًا عن قلّة الحيلة وانسداد الأفق أمام حجم العنف الذي يتعرّض له المدنيون والثوار، ما يؤدي إلى اللجوء إلى خطوات انتقامية وغير محسوبة النتائج. ولا شك في أن حالة فوضى العنف سمحت للنظام السوري في بعض الحالات باختراقه والقيام بأعمال تسيء إلى الثورة. فلدى هذا النظام خبرة واسعة في إدارة العنف والأزمات واختراق الجماعات المسلحة ذات الدوافع السياسية والجنائية لارتكاب أعمال لمصلحته.

الفصل العاشر

المعارضة السياسية والثورة

لم تكن المعارضة السورية المنظّمة حاضرة بكثافة جماهيرية في المجتمع السوري قبل انطلاق الثورة، كما أن أغلبية المحتجّين تعرفوا إلى قيادات المعارضة بمختلف أطيافها في أثناء الثورة وعلى هامش التغطية الإعلامية المرافقة لها. لكن هذا لا يعني أنها لم تكن موجودة؛ حيث عملت أحزاب وقوى سياسية معارضة مثل التجمع الوطني الديمقراطي في أحوال صعبة، وكانت في قلب الحراك السياسي في ما سُمّي بـ «ربيع دمشق». ويرجع ذلك بالطبع إلى طبيعة النظام الحاكم في سورية الذي أحكم قبضته الأمنية على الحياة السياسية، ودجّنها حزبيًا من خلال الجبهة الوطنية التقدمية التي ضمّت مجموعة من الأحزاب اليسارية والاشتراكية، وقبلت بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي للدولة والمجتمع وفق ما نصّت عليه المادة الثامنة من الدستور الدائم الذي أقرّ في عام 1973، وجرى تعديله بعد الثورة.

لم تكن ثنائية «النظام مقابل الإخوان» هي الشائعة في الوسط السياسي الشعبي في الثمانينيات، على الرغم من أن حركة الإخوان المسلمين خاضت صراعًا مسلّحًا ضد النظام في ثمانينيات القرن المنصرم انتهى بخروجها من سورية، وتجريم منتسبيها بحسب القانون 49 لعام 1980. فالساحة السياسية في سورية كانت زاخرة بالتنظيمات والأحزاب المعارضة ذات الفاعلية والتأثير النخبوي، ولا سيما أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي المعارض[1] الذي كان

---

(1) التجمع الوطني الديمقراطي تحالف سياسي يمثل المعارضة السياسية المعروفة في سورية، ظهر في عام 1979 في فترة الصدام بين النظام السوري وحركة الإخوان المسلمين. يضم التجمع الأحزاب التالية: الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، حزب العمال الثوري العربي، حزب الشعب الديمقراطي (سابقًا الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي)، حركة الاشتراكيين العرب، حزب العمل الشيوعي (انضم إلى التجمع الوطني الديمقراطي في عام 2008)، حزب البعث العربي الاشتراكي الديمقراطي (لم يحضر أي ممثل لهذا الحزب لقاءات قيادة التجمع منذ 20 سنة على الأقل). وللتجمع الوطني الديمقراطي قيادة مؤلفة من 10 أعضاء بمعدل عضوين لكل حزب سياسي.

يضم مجموعة من الأحزاب الاشتراكية والشيوعية التي رفضت الانضمام إلى الجبهة الوطنية التقدمية بسبب الخلاف على المادة الثامنة من الدستور التي تمنح حزب البعث مكانة الحزب القائد للدولة والمجتمع. إضافة إلى هذه القوى كانت الأحزاب الكردية على اختلاف مشاربها الفكرية والأيديولوجية حاضرة بشكل فاعل في العمل السياسي الكردي، لكن على أسس قومية (كردية) لا على أسس وطنية سورية، وأبرزها البارتي وأزادي ويكيتي. وفي الفترة التي لوحق فيها الإخوان المسلمون تعرّض اليسار أيضًا للملاحقة، والتقى ناشطو التيارَيْن في السجون طوال ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته، وتعرّضوا جميعًا للتنكيل والتعذيب. لكن نصيب الإخوان المسلمين من القمع والقتل كان الأكبر. وكما يظهر من أدب السجون ومذكّرات السجناء، فاق تعذيب الإسلاميين والتنكيل بهم في السجن أي خيال شرير.

أولًا: حراك المعارضة السورية قبل الثورة

1 - ربيع دمشق (2000 - 2001)

بعد وصول الرئيس بشار الأسد إلى الحكم في عام 2000، وإطلاقه الوعود الإصلاحية والديمقراطية، نشطت القوى الديمقراطية في سورية في ما سمّي «ربيع دمشق»، حيث عاشت سورية مرحلة غير مسبوقة من النقاشات الديمقراطية التي تناولت قانون الطوارئ والمادة الثامنة من قانون الأحزاب والانتخابات التعددية... وغيرها. وشهدت هذه الفترة القصيرة بروز عدد من المنتديات السياسية وتنظيمات المجتمع المدني التي كانت ترعى نقاشات المثقفين من أجل صوغ استراتيجية وطنية تضع سورية على طريق الإصلاح السياسي.

كان ربيع دمشق أشبه بالطفرة في الحياة السياسية في سورية منذ وصول البعث إلى السلطة في عام 1963. وما ميّز حقبة ربيع دمشق القصيرة أن انطلاقتها جاءت نتيجة مبادرات فردية وشبه جماعية من القطاعات الثقافية

والاقتصادية والاجتماعية المختلفة في سورية، أي إنها ابتدأت من «تحت» وليس من «فوق». وتنطبق على ناشطي هذا الربيع صفة المثقفين أكثر مما تنطبق عليهم صفة السياسيين بالمعنى الضيّق للكلمة، مع أن قسمًا كبيرًا منهم كان على صلة بأحزاب المعارضة، ولا سيما التجمّع. وكما في أي مكان بدا المثقّفون والناشطون في العمل الاجتماعي أكثر طلبًا للتغيير وحضًا عليه. لذلك يمكن القول إن «ربيع دمشق» كان نشاط نخبة ثقافية أكثر من كونه تعبيرًا عن تلوينات حزبية وعقائدية مختلفة ومتباينة، وهو ما أمّن له باستمرار دخول قطاعات جديدة من خارج المعارضة التقليدية، ومنع بالتالي أي حزبٍ أو جماعة من احتكاره ورهنه لها[2].

نشاط المنتديات

درجت الدراسات التي تناولت الوضع السوري على ربط انطلاقة ربيع دمشق بوصول الرئيس بشار الأسد إلى السلطة. وهذا صحيح من ناحية التأريخ لبداية المرحلة ونهايتها. لكن الحراك النخبوي السياسي والاجتماعي الناقد للسياسات الحكومية، والمطالب بالإصلاح والديمقراطية ظهر علانية في السنوات الأخيرة من حكم حافظ الأسد التي شهدت ظهور منتديات علنية، بعضها رسمي، مثل جمعية العلوم الاقتصادية السورية التي كانت تعقد لقاءاتها في كل ثلاثاء، وتناقش بجدية وفاعلية السياسةَ الاقتصاديةَ التي تتبعها الحكومة السورية، وزاد نقاشاتها لهيبًا حضور بشار الأسد قبيل تسلّمه الرئاسة بعض ندواتها، ما جعل البعض يعتقد أنها «مغطّاة»[3] بشكل أفسح في المجال لظهور نقاشات بهامش حرية أوسع. وبعضها الآخر غير رسمي مثل منتدى «أبو زلام» للدراسات الحضارية في منطقة البرامكة، ومنتدى «دُمّر الثقافي»، اللذين جذبا كثيرًا من المثقفين السوريين لمناقشة القضايا السياسية والتعبير عن الرأي

(2) **ربيع دمشق: قضايا، اتجاهات، نهايات،** اعداد وتقديم رضوان زيادة، سلسلة قضايا الإصلاح؛ 17 (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص 10.

(3) مغطاة: تعبير سوري دارج بمعنى أن الحكومة لا تعارض هذا النشاط، ولا تعتبره مناهضًا لها.

بصـورة أكثر جرأة. وغضّت السـلطة النظر عن نشـاط هذه المنتديـات وحراكها المتنامي[4].

ثـم جـاءت انتخابات مجلس الشـعب فـي عـام 1999 لتبرز شـخصيات معارضـة تطرح مطالب أكثـر جرأة، وكان عـارف دليلة أبرز تلك الشـخصيات، وتميّـز بتسـييس حملتـه الانتخابية بصفتـه معارضًا مرشـحًا عن قـوى الإصلاح والتغيير. وإضافة إليه ترشّـح رجل الأعمال رياض سـيف. والاثنان ترشّحا عن مدينة دمشـق مطالبَيْـن بتعديل قانـون الانتخابات، وتفعيل دور مجلس الشـعب فـي المراقبـة والمحاسـبة. وفي هـذا العـام أيضًـا خـرج الرئيس حافظ الأسـد بخطـاب مختلفٍ عـن خطب سـابقة، إذ تحدّث خـلال افتتاح الدور التشـريعي السادس عن الفسـاد في الدولة وضرورة محاسبة الفاسـدين، وعن البيروقراطية وابتداع أسـاليب إدارية جديدة. وتحدّث حافظ الأسد أيضًا عن ضرورة التطوير والتحديث في الدولة.

بـدا واضحًا أن الرئيس حافظ الأسـد حسـم خيـاره في ما يتعلـق بتوريث الحكـم لابنـه بشـار، وكان لا بدّ مـن ثمن لتمريـر انتقـال السـلطة، فكانت هذه الجرعات المضبوطة في ما يتعلق بمكافحة الفسـاد وتحديث القوانين والانفتاح الاقتصـادي. ويمكن القول إن هذه الخطوات لم تكن جـزءًا من مراجعة قام بها النظام آنـذاك، وإنما جزء من مخطـط توريث الحكم، تهدف قبل أي شـيء إلى تجميل صورة النظام في الخارج، ولا سيما في الغرب. ولا نستبعد وجود حملة إعلامية قام بها النظام السوري في نهاية عهد حافظ الأسد عبر كتّاب وصحافيين غربييـن روّجوا لهذه الخطوات علـى أنها بداية لعملية تغييـر جوهرية في النظام السـوري سـوف يكمّلها الوريث المتوقع «بشار الأسـد»، ما قد يؤدي إلى تغيير سـلوك النظام في ما يتعلق بالعلاقات مع الغرب، وعملية السـلام مع إسـرائيل. ومـن أبرز الكتّـاب الغربيين الذيـن روّجوا لعمليـة التوريث في سـورية الكاتب البريطانـي باتريـك سـيل والباحـث الأميركـي مايـكل آيزينشـتادت[5]، حتى إن

(4) ربيع دمشق، ص 11.

(5) انظر: ميشال ايسينستادت، «من يحكم سوريا؟،» في: ربيع دمشق، ص 75-79.

كتّابًا وباحثين غربيين حلفاء لإسرائيل ومحسوبين على المحافظين الجدد مثل ديفيد وورمسر[6]، الباحث في معهد «أميركان أنتربرايز»[7]، والباحث الأميركي الصهيوني، روبرت ساتلوف، المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، والباحث في مؤسسة أرميتاج، بول جورداني، والباحث الإسرائيلي في جامعة تل أبيب، إيال زيسر، أوصوا في كتاباتهم وأبحاثهم أن تدعم الإدارة الأميركية[8] والغرب عمومًا، الوارث الجديد بشار الأسد، وسورية الجديدة التي ستتّجه بفضل التحوّل نحو الليبرالية لتصبح دولة حليفة للغرب، ومستعدة لتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل.

توفي حافظ الأسد في 10 حزيران/ يونيو 2000، وفور الإعلان الرسمي عن وفاته اجتمع مجلس الشعب السوري في جلسة طارئة نُقلت على الهواء مباشرة، وهي حالة نادرة في تاريخ جلسات مجلس الشعب السوري، نعى فيها الرئيس حافظ الأسد، وأعلن على الفور أسماء اللجنة التي ستتولّى مناقشة تعديل المادة 83 من الدستور السوري الدائم الصادر في عام 1973، التي تشترط للمرشح إلى منصب رئاسة الجمهورية أن يكون قد أتم الأربعين. واجتمعت اللجنة لمدة نصف ساعة وأقرّت بـ «الإجماع» تعديل المادة 83 بحيث تشترط في المرشح لرئاسة الجمهورية أن يكون مُتممًا الرابعة والثلاثين (عمر بشار الأسد آنذاك)، وعرض اقتراح اللجنة على مجلس الشعب، فوافق أعضاؤه بالإجماع أيضًا.

بعد انتهاء الشق الدستوري، أصدر النائب الأول لرئيس الجمهورية، عبد الحليم خدام، في 11 حزيران/ يونيو 2000، أي بعد يوم من وفاة الرئيس حافظ الأسد، مرسومين تشريعيّن يقضيان بترقية العقيد الركن بشار الأسد إلى رتبة فريق، وتعيين الفريق بشار الأسد قائدًا عامًا للجيش والقوات المسلحة.

(6) كتبنا في المتن أسماء آيزنشتادت وورمسر ككما تلفظ بالإنكليزية، وليس كما وردت في المصدر العربي في ملاحظتي الهامش السابقة والتالية.

(7) انظر: ديفيد وورمسار، «على واشنطن مساعدة بشار،» في: **ربيع دمشق**، ص 57-59.

(8) انظر: إيال زيسر، بول جورداني وروبرت ساتلوف، «أسد جديد... وسوريا جديدة،» في: **ربيع دمشق**، ص 69-73.

وبعد ذلك أُقر عقد المؤتمر التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي في 17 حزيران/ يونيو 2000، فجرى تأليف قيادة قُطرية جديدة، أمينها القُطري بشار الأسد ليجمع بعد ذلك المنصب العسكري بصفته قائدًا عامًا للجيش، إلى المنصب الحزبي بصفته أمينًا قُطريًا للحزب، وبشكل تلقائي وفوري رئيسًا للجبهة الوطنية التقدمية. ثم قامت القيادة القُطرية بترشيح بشار الأسد لمنصب رئيس الجمهورية. وقدّمت الترشيح إلى مجلس الشعب بحسب الدستور السوري. ومن جديد وافق مجلس الشعب بإجماع أعضائه على ترشيح الأسد، وحُدّد موعدٌ للاستفتاء في 10 تموز/ يوليو 2000، حصل بعدها بشار الأسد على 97.94 في المئة من المشاركين في الاستفتاء ليصبح بذلك رئيسًا لسورية.

جرت ترتيبات التوريث بسرعة فائقة ضمن آليات ومؤسسات النظام ذاته، ولم يجر حوار منظم مع أي من أحزاب المعارضة، أو القطاعات الثقافية والاجتماعية في سورية لضمان موافقتها أو تأييدها، أو على الأقل لتحييد معارضتها لهذه العملية، ما أظهر أن النظام السوري حتى في ظل الانفتاح الجزئي في السنوات الأخيرة للرئيس حافظ الأسد لم يرغب في أي نوع من المشاركة السياسية، وإنما كان يسعى إلى احتواء المعارضة بعد حصرها في الإطار الثقافي النخبوي. واكتفى النظام بالإيعاز إلى قادة الأجهزة الأمنية أن تتصل بالمعارضة، فأجريت عشرات، بل ربما مئات الاتصالات الإيجابية النبرة مع أفراد معارضين ومثقّفين وفاعليات قبل إجراءات التوريث وفي أثنائها.

جاء خطاب الرئيس بشار الأسد في 17 تموز/ يوليو 2000 حاملًا نبرة مختلفة على صعيد احترام الرأي الأخر وطرح «التغيير» مجدّدًا. وأتْبع خطابه بخطوات عملية مثل الإفراج عن 600 معتقل سياسي، وإغلاق سجن المزة، وعدم اتخاذ إجراءات بحق المثقفين والمعارضين مثل الاستدعاء الأمني للتحقيق أو المنع من السفر وغيرها. وكانت تلك الخطوات على محدوديتها كفيلة بزيادة نشاط السوريين في المجال العام. فانتشرت المنتديات بشكل كبير في أغلبية المحافظات السورية. ومن أشهر المنتديات التي أُسّست في تلك الفترة منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي الذي كان يعقد جلساته

في منزل جمال الأتاسي في منطقة المزة بدمشق، ومنتدى الحوار الوطني في دمشق بإدارة النائب السابق رياض سيف، والمنتدى الثقافي لحقوق الإنسان بإدارة المحامي خليل معتوق، ومنتدى حمص للحوار بإدارة محمد نجاتي طيارة، ومنتدى الريس بإدارة النائبة البعثية سهير الريس في محافظة اللاذقية التي حصلت على ترخيص رسمي من الدولة.

بدت المنتديات أشبه بنويات التغيير المقبلة من حيث سرعة الانتشار وجرأة الطرح واجتراح المبادرات السياسية التي تهدف إلى توحيد العمل المعارض للنظام من أجل الانتقال إلى نظام ديمقراطي حديث يقطع الصلة بعهد الاستبداد خلال العقود الأربعة الماضية. ومن أبرز المبادرات السياسية التي حملت بُعدًا نقديًا مرتفع السقف بيان أصدره 99 مثقفًا[9] دعوا فيه السلطة إلى تحقيق مطالب مُلحّة وعاجلة:

- إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية المطبّقة في سورية منذ عام 1963.

- إصدار عفو عام عن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والضمير، والملاحقين لأسباب سياسية، والسماح بعودة المشرّدين والمنفيين السياسيين جميعًا.

- إرساء دولة القانون وإطلاق الحريات العامة والاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية وحرية الاجتماع والصحافة والتعبير عن الرأي وتحرير الحياة العامة من القوانين والقيود وأشكال الرقابة المفروضة عليها بما يسمح للمواطنين بالتعبير عن مصالحهم المختلفة في إطار توافق اجتماعي وتنافس سلمي وبناء مؤسساتي يتيح للجميع المشاركة في تطوير البلاد وازدهارها.

كان هذا البيان في منزلة الرد على النقاشات الجارية ضمن النظام والمطالبة بتأجيل الإصلاح السياسي، والقيام بإصلاح اقتصادي وإداري من

(9) «مثقفو سوريا يطالبون بإلغاء حالة الطوارئ وإطلاق المعتقلين،» في: ربيع دمشق، ص 293-295.

أجل تحديث الدولة وتهيئة المناخ للإصلاح السياسي. ورأى الموقّعون عليه أن «أي إصلاح اقتصاديًا أكان أو إداريًا أو قانونيًا لن يُحقق الطمأنينة والاستقرار في البلاد، ما لم يواكبه بشكل كامل وجنبًا إلى جنب الإصلاح السياسي المنشود، فهو الوحيد القادر على إيصال المجتمع السوري شيئًا فشيئًا إلى بر الأمان مُعيدًا الدولة إلى المجتمع والمجتمع إلى السياسة»[10]. وبهذا تلخّص الجانب «الثوري» في البيان، إذ إنه تجاوز المطالب العينية إلى الدعوة إلى إصلاح نظام الحكم السياسي ذاته. وبعد صدور بيان الـ «99 مثقفًا» ظهرت مبادرة أخرى عرفت ببيان «الألف» أو «الوثيقة الأساسية للجان إحياء المجتمع المدني»، حيث وقع 1000 مثقف وسياسي وناشط سوري وثيقة حملت المطالب السابقة مثل إلغاء قانون الطوارئ والتعددية السياسية وإطلاق الحريات العامة، إضافة إلى مطالب أخرى جديدة أبرزها:

- إعادة العمل بقانون المطبوعات الذي يكفل حرية الصحافة والنشر، والذي تم تعطيله بموجب الأحكام العرفية.

- إصدار قانون انتخاب ديمقراطي لتنظيم الانتخابات في المستويات كلها بما يضمن تمثيل فئات الشعب كافة تمثيلًا فعليًا، وجعل العملية الانتخابية برمّتها تحت إشراف قضاء مستقل، ليكون البرلمان مؤسسةً تشريعيةً ورقابية تمثل إرادة الشعب، ومرجعًا أعلى للسلطات كلها، وتعبيرًا عن عضوية المواطنين في الدولة، ومشاركتهم الإيجابية، في تحديد النظام العام.

- استقلال القضاء ونزاهته، وبسط سيادة القانون على الحاكم والمحكوم.

- إحقاق حقوق المواطن الاقتصادية المنصوص معظمها في الدستور الدائم للبلاد، وأهمها: حق المواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية ومن الدخل القومي، وفي العمل الملائم والحياة الكريمة، وحماية حقوق الأجيال المقبلة في الثروة الوطنية.

---

(10) رضوان زيادة، «ظاهرة المنتديات في سوريا... بين متاهة القانون وجدوى السياسة،» في: ربيع دمشق، ص 290-291.

– إعادة النظر في علاقة الجبهة الوطنية التقدمية بالسلطة، وإعادة النظر في مبدأ الحزب القائد للدولة والمجتمع، وأي مبدأ يُقصي الشعب عن الحياة السياسية.

شعرت السلطة بخطر المنتديات نتيجةَ الحراك السياسي والاجتماعي الذي أحدثته، وقدرتها على اختراق قطاعات اجتماعية واقتصادية وثقافية أوسع في المجتمع السوري. وخشيت أن تكون المنتديات رأس جبل الجليد الذي يخفي تحته إرادة الشعب السوري وتوقه إلى الحرية والديمقراطية على الرغم من طول عهد الاستبداد. ولم تكن المشكلة في تجمع مجموعة مثقفين بقدر ما كمنت في احتمال أن يشجع ذلك جماهير واسعة على أن تعبّر عن طموحها إلى الانتقال الديمقراطي ولو بشكل تدريجي. كما تطوّرت النقاشات في داخل هذه المنتديات وتجاوزت شكر النظام على إتاحته هذه الفرصة إلى إحداث القطيعة مع عهد التفرّد بالحكم، والتجرّؤ أيضًا على تاريخ هذا النظام ومصدر شرعيته، وما رافقه من مظاهر الفساد والاستبداد.

بدأ النظام التضييق على المنتديات في مطلع عام 2001، حين وجّه وزير الإعلام السوري آنذاك، عدنان عمران، انتقادات حادة لدعاة المجتمع المدني ووصفهم بأنهم «جزء من استعمار جديد». والاستعمار الجديد، بحسب عمران، لا يحتاج إلى جيوش، بل إلى تنظيمات، ومؤسسات يتغلغل من خلالها[11]. تبع ذلك قيام الأجهزة الأمنية بفرض إجراءات تعجيزية على القائمين على المنتديات من أجل استكمال شروط عملها أبرزها: الإبلاغ عن اسم المحاضِر في أي ندوة، وعن عنوان المحاضرة قبل 15 يومًا، والإبلاغ عن أسماء الحضور، وتقديم صورة عن المحاضرة إلى فروع الأمن من أجل مطابقتها مع مبادئ الدستور والقوانين. وقلّصت هذه الإجراءات نشاط المنتديات الصغيرة، إلا أن المنتديات الكبيرة مثل «منتدى الحوار الوطني»

---

(11) «عمران ينتقد... دعاة المجتمع المدني: جزء من استعمار جديد،» في: ربيع دمشق، ص 367–369.

ومنتدى «جمال الأتاسي» استمرت في العمل من دون أن تستجيب لتلك الإجراءات[12].

بعد ذلك اشترطت الحكومة حصول المنتديات على ترخيص رسمي من وزارة الشؤون الاجتماعية لمزاولة نشاطها. وبالفعل، قدّمت أغلبية المنتديات طلب الحصول على الترخيص، إلا أن وزارة الشؤون الاجتماعية رفضت الطلبات كلها المُقدّمة إليها باستثناء منتدى «جمال الأتاسي» شريطة أن يرّخص له كـ «منتدى ثقافي»، وليس منتدًى سياسيًا. وساهمت هذه الخطوة في تجميد نشاط أغلبية المنتديات، لأن عملها أصبح مخالفًا للقانون، ويترتب عليه ملاحقة أمنية. ولم يبق في سورية إلا منتديان: «منتدى الريس»، بإشراف سهير الريس التي حاولت أن تؤدي دورًا يقرب وجهات النظر بين السلطة والهيئات المجتمعية والمدنية المعارضة؛ ومنتدى جمال الأتاسي[13] الذي كان الأكثر استمرارًا وفاعلية. واستمر في الانعقاد شهريًا إلى أن عقد ندوته عن الإصلاح التي قُرِئت فيها ورقة باسم جماعة الإخوان المسلمين، فاعتقل أعضاء مجلس الإدارة آنذاك في أيار/ مايو 2005. ومنهم سهير الأتاسي وحسين العودات وحازم نهار وعلي العبد الله. وأُفرج عنهم بعد أسبوع، باستثناء علي العبد الله، وأغلق المنتدى بشكل نهائي. وبإغلاقه طُوِيت صفحة المنتديات الثقافية السياسية في سورية.

2 - إعلان دمشق (2005 - 2008): حراك المعارضة الحزبية

انتظرت أحزاب المعارضة السورية أن يقوم الرئيس الجديد بشار الأسد بعملية إصلاح سياسي تُنهي عقودًا من تفرد البعث في حكم سورية. إلا أن تجربة «ربيع دمشق»، وإفشالها برهَنَت عن عدم رغبة النظام في السير قدُمًا في

(12) «تجميد نشاط المنتديات بعد طلب السلطة «موافقة مسبقة»،» في: ربيع دمشق، ص 507.

(13) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، «الخاص والعام في الانتفاضة الشعبية السورية الراهنة،» (تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نيسان/ أبريل 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/6c2be6d4-eacd-46e6-b06d-845801896c2f>.

عملية الإصلاح كما وعد الرئيس بشار الأسد في خطاب القسم في تموز/ يوليو 2000.

بعد سقوط نظام صدام حسين في العراق في عام 2003، أَمِلت المعارضة السورية في الداخل في أن يستفيد النظام السوري من الدرس العراقي، وأن يُبادِر إلى خطوات إصلاحية ديمقراطية، وإجراء حوار وطني يُحصّن سورية من التوظيف الاستعماري لمسألة «الديمقراطية» التي اتخذها ذريعة لتبرير التدخل العسكري الخارجي في العراق. كما أن بعض قوى المعارضة راهنت على التدخل العسكري لإحداث التغيير في الداخل وفق السيناريو العراقي، واعتقدت أن مثل هذا التدخّل أصبح واقعيًا مع وجود القوات الأميركية على مقربة من سورية. وكانت ردة فعل النظام مخالفة تمامًا لتوقعات المعارضة السورية في الداخل. وضيّق النظام على المعارضة، وزجّ ببعض شخصياتها في السجن، وتجاهل أي إصلاح سياسي بذريعة أن الأوضاع الدولية لا تسمح في الوقت الراهن. وتعزّز هذا النهج بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في 14 شباط/ فبراير 2005. وكان في إمكان النظام أن يتذرّع بوجود مؤامرة أميركية لفرض شروط سياسية عليه، لكنه لم يكن يحتاج إلى نظرية المؤامرة. إذ أعلن المحافظون الجدد مواقفهم علنًا، كما أن زيارة كولن باول (وزير الخارجية الأميركية آنذاك) إلى سورية (3 أيار/ مايو 2003) بعد احتلال العراق ترافقت مع قائمة شروط سياسية شبه علنية شاع أن النظام رفضها؛ وهو في الواقع لم يُعلِن رفضها، بل ماطل وراهن على الزمن. ومن هنا كان في وسع النظام أن يُراهِن على وضوح عدوانية المحافظين الجدد تجاهه، والنفور الواسع في أوساط الرأي العام العربي ضد العدوان الأميركي على العراق.

في حزيران/ يونيو 2005 عُقد المؤتمر القُطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي، وجاءت نتائجه بعكس ما رُوِّج له، إذ لم يحمل وعودًا بالإصلاح والانفتاح والتطوير والتحديث. ونتيجةَ ذلك تداعت أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي ولجان إحياء المجتمع المدني، وعقدت جلسات حوار ومناقشات متعددة، توصّلت بعدها إلى صيغة وثيقة «إعلان دمشق للتغيير

الديمقراطي» التي صدرت في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2005 [14].

اعتبرت وثيقة إعلان دمشق في أحد بنودها النظامَ السوري القائم «بأنه العائق الوحيد لعملية التغيير الديمقراطي في سورية، وأنه غير راغب، أو غير قادر على القيام بأي إصلاح وتغيير جدي». هذا البند تحديدًا نقل خطاب المعارضة في سورية من خطاب يعوّل على النظام ويناشده القيام بالإصلاحات المطلوبة، وانتظار مبادرته تجاه المعارضة والمجتمع، إلى خطاب يصوغ تصوّرًا للتغيير الديمقراطي بمعزل عن النظام، خصوصًا بعدما ظهر أن النظام قد أدار ظهره لدعوات المعارضة إلى الإصلاح والتغيير.

مثّل إعلان دمشق آنذاك أكبر إطار سياسي جامع للمعارضة، خصوصًا بعد انضمام حركة الإخوان المسلمين خارج سورية إليه. لكنه بقي أسير خلافات القوى المنضوية فيه، واختلافاتها الفكرية والأيديولوجية وتحالفاتها الخارجية، ونورد هنا أبرز الأسباب التي عطّلت مسيرة إعلان دمشق في ما عدا القمع والملاحقة التي تعرّض لها نشطاؤه:

- الخلافات على أولوية القضايا العربية المركزية، إذ انقسمت قوى إعلان دمشق إلى معسكرين: **أولهما** يطالب بتركيز إعلان دمشق على مسألة الديمقراطية في سورية فحسب، وعدم إبداء الرأي في القضايا العربية (القومية العربية والقضية الفلسطينية والاحتلال الأميركي للعراق)؛ **وثانيهما** يرى أن القضايا العربية المركزية هي أولوية بالنسبة إلى إعلان دمشق شأنها شأن قضية الديمقراطية، وأن الإعلان يجب أن يصوغ رؤية واضحة تجاهها لمنع مزاودة النظام على المعارضة في ما يتعلق بهذه القضايا.

- قيام طرف وازن في الإعلان، وهو «الإخوان المسلمون»، بعقد تحالف مع نائب الرئيس السوري المنشق، عبد الحليم خدام، في ما سُمّي «جبهة

(14) حازم نهار، **مسارات السلطة والمعارضة في سورية، ٢٠٠٠-٢٠٠٨: نقد الرؤى والممارسات**، سلسلة قضايا الاصلاح (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2009)، ص 105.

الخـلاص»، وهو ما وضع قوى الإعلان في الداخل فـي موقف حرج، وزاد من حدة تعامل السلطة معها. ففي ما عدا كون عبد الحليم خدام منشقًا على النظام، فإن الموقف الشـعبي منه هو أنه أحد رموز الاسـتبداد والفسـاد في سورية، وأنه انشق على خلفية قضية الحريري وتحالفه السابق معه.

- نقل الخلافـات الداخليـة بين أحزاب التجمـع الديمقراطـي إلى داخل الإعـلان، ما أوجد محـاور واتجاهـات متصارعة يتخذ صراعها شـكل المناكفة أحيانًا.

- ظهور «إعلان دمشـق - بيروت» في عام 2005 الذي وضع المعارضة السـورية في موقف تحالف خارجي مع قوى «14 آذار» فـي لبنان التي يدعمها الغرب وبعض دول الخليج. واسـتغل النظام السـوري الموقف الشعبي السلبي من هذا الإعلان، ليضيّق على المعارضة ويحدّ من نشاطها بشكل نهائي.

فـي 14 أيار/ مايـو 2006 قامت السـلطات السـورية بحملـة اعتقالات واسـعة كانـت الأكبر منذ إجهـاض «ربيع دمشـق» فـي عـام 2001، إذ قامت باعتقـال الكاتب المعروف ميشـيل كيلـو، عضو لجان إحيـاء المجتمع المدني وعضو اللجنة الموقتة لإعلان دمشـق. وكان السـبب المباشـر للاعتقال توقيعه وثيقة «إعلان بيروت - دمشـق» التي صدرت عن نخبة من المثقفين السوريين واللبنانييـن بلـغ عددهم 272 مثقفًا وناشـطًا وسياسـيًا، وتتحـدّث عن رؤيتهم لتصحيـح العلاقـات بيـن الشـعبين والدولتيـن فـي سـورية ولبنـان، وضرورة إرسـائها على أسـس صحية وندّية. أما التُهـم التي وجّهت إليه فهـي، كالعادة، إضعاف الشـعور القومي، وإيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية، ونشـر أخبار كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن تنال من هيبة الدولة أو مكانتها، والذم والقدح بحـق رئيس الدولـة، وهـي التُهم ذاتهـا التـي وجّهت إلى المعتقلين السـابقين واللاحقيـن.

بعد اعتقال كيلو توالت الاعتقالات علـى الخلفية ذاتها، وطالت عددًا من المثقّفين والسياسيين وناشطي حقوق الإنسان الذين وقّعوا وثيقة «إعلان بيروت

– دمشـق»: سـليمان الشـمر القيادي في حزب العمـال وعضو اللجنـة الموقتة لإعـلان دمشـق، والمحامـي محمود مرعـي أمين سـر المنظمة العربيـة لحقوق الإنسـان في سـورية، والمحامي أنور البني الناشـط في مجال حقوق الإنسـان، وغالب عامر من بلدة شـهبا في محافظة السـويداء والقيادي فـي حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، ونضال درويش من محافظة الحسكة وهو عضو في لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سورية، ومحمود عيسى وهو مترجم من مدينة حمص وقيادي في حزب العمل الشيوعي، وخليل حسين العضو القيادي فـي تيـار المسـتقبل الكـردي فـي سـورية، والمهنـدس محمد محفـوض عضو مجلس إدارة منتدى جمال الأتاسـي للحوار الديمقراطي، وصفوان طيفور وهو ناشـط اجتماعي من مدينة حمص. وعـلاوة على ذلك قامت السـلطات الأمنية باسـتدعاء عدد من الناشـطين في الحقـل العام، ومنهـم حازم نهـار عضو قيادة التجمـع الوطنـي الديمقراطي، والكاتب فايز سـارة، والناشـط السياسـي عباس عبـاس من مدينة مصياف، كمـا قامت العناصر الأمنية بمداهمـة منزل المهندس مـازن عدي ثلاث مـرات، وهو عضو فـي اللجنـة التنفيذية في التجمـع الوطني الديمقراطي وعضـو في حزب الشـعب الديمقراطي السـوري، وهاجمت منزل حازم نهار مرات عـدة وحطمت واجهة المنزل، وكذلـك مكتب المحامي هيثم المالح.

عُقـدت الدورة الأولـى للمجلس الوطني لإعلان دمشـق للتغييـر الوطني الديمقراطـي فـي 1 كانـون الأول/ ديسـمبر 2007، وكان المجلـس قد انتخب هيئاتـه القيادية وأصدر بيانـه الختامي الذي طالب بإقامة نظـام وطني ديمقراطي والعودة إلى سيادة الشعب وتداول السلطة. فقامت الأجهزة الأمنية باعتقال عدد من كوادر الإعـلان أمثال فداء أكرم الحوراني رئيســة المجلس الوطني لإعلان دمشـق، والنائب السـابق في مجلس الشعب رياض سـيف رئيس مكتب الأمانة العامـة، وأحمـد طعمـة أمين سـر المجلـس الوطني لإعـلان دمشـق، والكاتب السياسـي أكرم البنـي أمين سـر المجلـس الوطنـي، والطبيب وليـد البني عضو الأمانة العامة، وعلي العبد الله عضو الأمانة العامة، وجبر الشـوفي عضو الأمانة العامة، والكاتب والطبيب ياسـر العيتـي عضو الأمانة العامة، وفايز سـارة عضو

المجلس الوطني، والفنان التشكيلي طلال أبو دان عضو المجلس الوطني، والناشط الحقوقي محمد حجي درويش عضو المجلس الوطني، والمهندس والناشط الحقوقي مروان العش عضو المجلس الوطني لإعلان دمشق.

ثانيًا: حراك المعارضة السورية في الثورة

1 – مبادرات ومؤتمرات ارتجالية

لم تُفاجأ المعارضة السورية (ولا النظام الحاكم) بأعمال الاحتجاج. فالمعارضة ساهمت في تنظيم بعض الفاعليات الأولى، أما النظام فكان في حالة ترقّب واستنفار بعد الثورات في مصر وتونس. لكن المفاجئ كان اندلاع انتفاضة شعبية في درعا ضد النظام، انتقلت إلى عدد من المدن والمحافظات. وتمثّل عنصر المفاجأة في أنّ هذه المعارضة بَنَتْ تقديرها، في ضوء العديد من المؤشّرات السياسية والأمنية، على أساس تأخّر سورية عن اللحاق بركب الثورات التي بدأت في تونس ومصر وليبيا بسبب درجة قمعية النظام، ووجود فئات اجتماعية مرتبطة به. حتى إن بعض القوى السياسية، مثل الأحزاب الكردية، دأبت على منع محازبيها وأنصارها من المشاركة في تظاهرات دعا إليها بعض الناشطين قُبَيْل الثورة[15]، لاعتباراتٍ جاء معظمها من خبرتها الأليمة في جولاتها مع سياسات النظام الأمنية القمعية في السنوات الماضية. كما أن

(15) في 2 شباط/ فبراير 2011 عُقد المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سورية الذي خرج ببيان ذي لهجة مخففة عن بيان الأمانة العامة، حيث تركّزت المطالب على «ضرورة القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية بغية تحصين البلاد والحفاظ على السلم الأهلي والوحدة الوطنية والاستقرار في البلاد، وتجنّب حدوث هزات اجتماعية فيه». وطالب بيان المجلس العام رئيس الجمهورية بشار الأسد «باتخاذ خطوات عملية لإزالة حالة الاحتقان الموجود في الشارع السوري، من خلال جملة من الإجراءات التي تقود إلى بناء الدولة الديمقراطية». وحمل بيان المجلس العام مناشدة ضمنية للأكراد السوريين بعدم الاستجابة لدعوات الاحتجاج المطروحة عندما طالب الأكراد بضبط النفس والتحلي بروح اليقظة والحذر، وعدم الانسياق وراء الإعلام غير المسؤول». انظر: **مسألة أكراد سورية: الواقع – التاريخ- الأسطرة** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 99.

جماعة الإخوان المسلمين تحفّظت عن التعاطي إيجابًا مع هذه الدعوات. فالجماعة التي كانت قد علّقت معارضتها للنظام منذ عام 2009 على خلفية موقف النظام الداعم لحركة «حماس»، انسحبت آنذاك من جبهة الخلاص والتحالف مع نائب الرئيس السابق عبد الحليم خدام[16]. كما بدأت اتصالات بوساطة تركية لغرض الحوار مع النظام.

كما أسلفنا انطلقت الثورة السورية في البداية على شكل احتجاجاتٍ عفوية ترفع شعارات الحرية، وتُطالب بالإصلاح، ومنها مَن راهن على الصورة «الإصلاحية» للرئيس الأسد. غير أنّ صدمتها بما جاء في خطابه أمام مجلس الشعب في 30 آذار/ مارس 2011، والكلمة التوجيهية أمام الحكومة في 16 نيسان/ أبريل 2011، واتباع الحل الأمني أدّى ذلك كله إلى تطوّير شعاراتها ومطالبها إلى «إسقاط النظام». أما البديل فبقي مُبهمًا لعدم توافر معرفة شعبية واسعة بالمعارضة وبرامجها، وقدرتها على تأدية دور البديل. وبالتالي يمكن القول إن شعار إسقاط النظام الذي تجذّر في بداية أيار/ مايو 2011 كان تعبيرًا عن بدء النضال من أجل فرض «تغيير النظام» بعد رفضه التغيير[17].

منذ البداية برزت فوارق بين المعارضة السياسية التي تعيش في الداخل في ظل نظام الحكم تحت وطأة قبضته، والعارفة بمدى سطوته، وتلك التي تعيش في الخارج. كانت الأولى أكثر حذرًا في طرح الشعارات والمطالب، أما الثانية فكانت أكثر تسرّعًا في الانتقال إلى طرح مطلب إسقاط النظام، والرهان على التدخل الأجنبي بوحي من النموذج الليبي، كما كانت أكثر إصرارًا على رفض أي حوار معه.

---

(16) يقول علي صدر الدين البيانوني في شهادة أجراها معه فريق الباحثين ما يلي: «بعد انطلاق الربيع أرسلت الجماعة عبر قنوات ووسطاء منهم خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، رسالة إلى الرئيس بشار الأسد طالبته بالقيام بعملية إصلاح سياسي شامل وتسوية تاريخية تدريجية، لأن سورية - بحسب رأي الجماعة - مهيأة لثورة شعبية ضد نظام الحكم»، وتضمنت الرسالة ما يلي: «إن الجماعة لن تطلق الثورة، لكنها إذا اندلعت لن تقف مكتوفة الأيدي، وستدعمها».

(17) عزمي بشارة، «أفكار حول الثورة السورية تحديدًا،» (الجزيرة نت، 10/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/5d9423e7-10b6-4889-a556-08c2dfe7f76f>.

لم تنجح المعارضة السورية خلال الأشهر الأولى من عمر الثورة السورية في تأليف هيئةٍ جامعةٍ أو قيادةٍ سياسية تجمع حراكها وتوجّهاتها. وكانت المحاولة الأولى في الداخل هي هيئة التنسيق لقوى التغيير الديمقراطي. وكان التفكير والعمل في داخل سورية لتأليف هيئة جامعة للمعارضة قد بدأ في 25 آذار/ مارس 2011. وتألفت لهذا الغرض لجنة من عارف دليلة وحسين العودات وبرهان غليون وميشيل كيلو وحازم نهار وعبد العزيز الخير وحبيب عيسى. وأجرت هذه اللجنة لقاءات مع القوى والشخصيات المعارضة السورية كلها (العربية والكردية والأشورية)، وتمخض عملها بعد ثلاثة أشهر عن تأليف هيئة التنسيق الوطنية في 30 حزيران/ يونيو 2011 التي لم تستطع أن تجمع القوى السياسية المعارضة كلها في داخلها. وغدا الانقسام والتشرذم والارتجالية سمةً أساسية من سِمات المعارضة القائمة، إضافةً إلى انعدام الثقة المتبادلة نتيجة افتقارها إلى التواصل والعمل السياسي الحقيقي على الأرض، وترهّل بنيتها التنظيمية، وانحصار حراكها النخبوي في إطار الصالونات السياسية نتيجة قمع أي نشاط في الشارع، وتخبّط بعض أركانها نتيجة ملاحقة النظام وسطوته في أي تحالفاتٍ ممكنة، ومنها تحالفات بعيدة من المزاج الشعبي، ولا سيما مع قوى تجاهر عيانًا بمعاداتها القضايا القومية العربية وفي القلب منها القضية الفلسطينية.

اقتصر حراك المعارضة السورية في الخارج في البداية على مبادراتٍ واجتماعاتٍ جاءت ارتجالية، ويمكن تصنيفُها أعمالًا تضامنية أكثر منها أطرًا تنظيمية، مثل اجتماع اسطنبول في 26 نيسان/ أبريل 2011، ومؤتمر أنطاليا يومي 1 و2 حزيران/ يونيو 2011 الذي تداعت له مجموعة من الفاعليات، وشارك فيه بعضُ الأحزاب والتيارات المعارضة مثل الإخوان المسلمين[18]، وتمخّض عن

---

(18) ترددت الجماعة في البداية في المشاركة في مؤتمر أنطاليا، فالجماعة لم ترغب في تصدر المشهد المعارض ضد النظام، الأمر الذي يؤثر في الثورة، خصوصًا أن النظام كان يتهم الثورة بأنها مؤامرة إخوانية وسلفية. كما أن الجماعة وضمن تفكيرها البراغماتي لم تكن راغبة في قطع الطريق على المساعي العربية والإقليمية التي حاولت إقناع النظام بقيادة عملية إصلاح شامل والحوار مع جميع قوى المعارضة بما فيها حركة الإخوان المسلمين وعلى الرغم من ذلك اتخذ مجلس شورى الجماعة قرارًا بإرسال وفد يُمثل الجماعة، وبصفة مراقب إلى مؤتمر أنطاليا.

بيان دعا إلى استقالة الرئيس وتسليم نائبه مهمّاته. بعد ذلك، عُقد اجتماع بروكسل في 4 حزيران/ يونيو 2011 شارکت فيه تياراتٌ وشخصياتٌ إسلامية وعشائرية، وتمخّض عن تأليف «الائتلاف الوطني لدعم الثورة السورية». وأوضح هذا المؤتمر اندفاع جماعة الإخوان المسلمين ورغبتها، ولو بشكل خفي، في تعزيز وجودها وتأثيرها في تكتلات المعارضة السورية بما يسهم في توجيه العمل المعارض[19]. أما في الداخل فنُظِّم لقاءٌ تشاوري ضمّ شخصياتٍ من المعارضة الوطنية بصفتهم الشخصية وباعتبارهم أصحاب «رأي» مستقلّين، عقد في دمشق في فندق سميراميس في 27 حزيران/ يونيو 2011، نتج منه «دعوة إلى إسقاط النظام الاستبدادي»، وإنهاء الخيار الأمني باعتباره شرطًا للحوار الوطني مع النظام. ومع اشتداد وتيرة التظاهر وارتفاع حدّة الشعارات وسقف المطالب، دعا المعارضان هيثم المالح وعماد الدين الرشيد عن التيار الإسلامي إلى عقد مؤتمر «الإنقاذ الوطني» في اسطنبول ودمشق في 16 تموز/ يوليو 2011. وطغى عليه حضورُ التيار الإسلامي ورجال الدين، وشاركت فيه جماعة الإخوان المسلمين بكثافة. وانتهى المؤتمر إلى خلاف بين الشخصيتين الداعيتين.

استمرّت مبادرات أطياف المعارضة السورية مع استمرار الفشل في الوصول إلى صيغةٍ وطنيةٍ جامعة، فأعلن شبان سوريون في أنقرة يُمثلون التنسيقات في الداخل عن تأسيس «المجلس الوطني الانتقالي» في 29/ 8/ 2011 برئاسة برهان غليون وعضوية 94 شخصية[20]. وعلى الرغم من أن أسماء أعضاء المجلس المُعلَن عكست تنوّعًا واسعًا لتيارات المجتمع السوري فكريًا وسياسيًا واجتماعيًا وطائفيًا، إلاّ أن معظم الشخصيات الواردة

---

(19) شارك في هذا المؤتمر 200 شخصية، أغلبيتهم من التيار الإسلامي، ونتج منه تأليف ثلاث هيئات لدعم الثورة السورية، وانضمت هذه الهيئات لاحقًا إلى المجلس الوطني السوري بعد تأسيسه في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2011. انظر: Hassan Hassan, «How the Muslim Brotherhood Hijacked Syria's Revolution,» *Foreign Policy*, 13/3/2013, on the Web: <http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/03/13/how_the_muslim_brotherhood_hijacked_syria_s_revolution>.

(20) «إعلان «مجلس انتقالي» من 94 عضوًا في الداخل والخارج يثير انقسامات في المعارضة السورية،» **الشرق الأوسط**، 30/ 8/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=638009&issueno=11963>.

أسماؤُها، بمن في ذلك برهان غليون نفسه، لم يَجْرِ التشاور والتنسيق معها. كما رفض التيار الإسلامي المستقلّ، و«مجموعة العمل الوطني»[21] المبادرة، وهاجماها بشكلٍ واضح على اعتبار أنّهما كانا قد دُعيا إلى اجتماع تشاوري لشخصياتٍ إسلامية وتكنوقراط في اسطنبول بغرض تأليف مجلس وطني سوري انتقالي. وأُعلن لاحقًا في 15 أيلول/ سبتمبر 2011 عن تأليف هذا المجلس وفق الآليات ذاتها التي حكمت المؤتمرات السابقة، وافتقد هذا المجلس إلى تمثيل الطيف الواسع من شرائح المعارضة السورية. لكن ما ميّزه هو وجود فئة جديدة من الناشطين الشبان نسبيًا ممن أعلنوا أنهم يقومون بجمع تكنوقراط وكفاءات تمثل المجتمع السوري. وكان من الواضح مغزى تسمية المجلس الوطني الانتقالي في ظل حوادث ليبيا وقيام المجلس الوطني الانتقالي الذي اعترفت به رسميًا أغلبية دول العالم. وكان المنظمون يعتقدون أن إقامة مجلس انتقالي تعني أن المجتمع الدولي سوف يعترف به، وسوف ينتهي الأمر بتدخل دولي كما في ليبيا. وكان واضحًا أن التنافس على السيطرة على جسم تنظيمي للمعارضة بدأت بالظهور قبل أن ينشأ مثل هذا الجسم، وأن الشخصيات المعارضة تحمل معها حملًا من الحساسيات السياسية والشخصية لا علاقة لها بالثورة والثوار ولا بالمرحلة.

2 - لقاء الدوحة

كان اجتماع الدوحة الذي عقدته شخصيات معارضة بين 4 و8 أيلول/ سبتمبر 2011 المحاولة الأكثر شمولية لتوحيد المعارضة السورية في إطار سياسي جامع، وتوحيد رؤيتها السياسية. فهو أوسع اجتماع عقدته أطياف المعارضة السورية، وشاركت فيه أطياف المعارضة السورية التقليدية كلها بلا استثناء (هيئة التنسيق الوطنية وقوى إعلان دمشق وحركة الإخوان المسلمين والتيار الإسلامي المستقل ومجموعة اسطنبول التي سمّت نفسها المجلس

---

(21) خلال الثورة ظهرت أكثر من مجموعة معارضة تحت مسمى «مجموعة العمل الوطني». لذلك فإن المقصود بمجموعة العمل الوطني في هذا المكان هو تجمع لشخصيات معارضة أبرزها عبد الباسط سيدا ووائل ميرزا وبسمة قضماني وأحمد رمضان... وآخرون.

الوطني الانتقالي والمستقلون). ومهّد اجتماع الدوحة الطريق لولادة المجلس الوطني السوري في اسطنبول في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 من دون أن يقصد منظموه ذلك. ولم يكن هدف لقاء الدوحة في البداية جمع أطياف المعارضة والعمل على توحيدها. حصل هذا اللقاء بعد اقتراح قدّمته شخصيات معارضة حضرت ندوة فكرية عقدها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» عن الثورة السورية (30 - 31 تموز/ يوليو 2011) وطلبت من إدارة «المركز» استضافة ندوة سياسية تدعى إليها بعض الشخصيات السياسية المعارضة من داخل سورية وخارجها للتباحث في أوضاع المعارضة السورية. وفي أثناء الجلستين الأولى والثانية من الندوة طالبت شخصيات المعارضة بالانتقال من الجانب النظري إلى الجانب العملي الخاص برؤية المعارضة وتوافقها ووحدتها، خصوصًا مع ضغط الناشطين الحاضرين الذين رأوا أن وحدة المعارضة وتوافقها قد أصبحا مطلبًا شعبيًا مُلحًا[22].

شكلت لجنة لصوغ بيان توافقي بين أطراف المعارضة الحاضرين في الدوحة، وشارك في اللجنة ممثلون عن جميع الأطراف السياسية، وبعد أن تمّ صوغ البيان عُرض للنقاش، وكان هناك توافق عام في الرؤية، إذ أكد الجميع إسقاط النظام ورفض الحوار معه والانحياز الكامل إلى الثورة، وتأليف **ائتلاف وطني** مفتوح لجميع القوى السياسية المعارضة، وقيام هذا الائتلاف السياسي الأكبر في تاريخ سورية بالتحضير لعقد مجلس وطني تُدعى إليه الشخصيات المستقلة والناشطون وشبان الثورة وممثلون عن المؤتمرات التي عقدت والمبادرات التي أعلنت. لكن مجموعة اسطنبول (عبد الباسط سيدا وعبيدة النحاس وأحمد رمضان ووائل ميرزا) عادت ورفضت الانضمام إلى الائتلاف[23] بعد التوافق على أفكاره السياسية، لأن هذه المجموعة أوضحت

(22) خلافًا لما راج في وسائل الإعلام لم تعرف السلطة السياسية في قطر بهذه المساعي إلا لاحقًا ومن الإعلام. وكانت المساعي ارتجالية، وكان هدف الندوة إجراء حوار فكري فعلًا، وليس توحيد المعارضة. و«المركز العربي للأبحاث» لا يطلب ترخيصًا ولا إذنًا لعقد ندواته، ولا يتشاور بشأنها مع السلطات في الدوحة، ويتمتع بحرية كاملة في هذا المجال.

(23) كانت هذه هي التسمية التي استقر عليها تنظيم المعارضة السورية في النهاية بعد عام ونصف العام على هذا الاجتماع.

رغبتها في مجلس وطني لا في ائتلاف سياسي، على الرغم من أن الكلام الأخير لعدد من مجموعة اسطنبول كان الموافقة على الانضمام إلى الائتلاف شريطة نيلها نسبة محددة من المقاعد في قيادة الائتلاف(24). وبرزت هنا مشكلة المحاصصة التي لازمت المعارضة السورية في حراكها خلال الثورة. كما برز خلال الاجتماع عدم التوافق بين هذه المجموعة ومجموعة هيئة التنسيق الوطنية(25) بخصوص النبرة السياسية وإصرار هيئة التنسيق على أن تكون القيادة للداخل. وقام برهان غليون وحازم نهار بمحاولات وساطة مستمرة بين الأطراف هذه. وعلى الرغم من ذلك شُكّلت لجنة متابعة كانت مهمتها التواصل مع حركة الإخوان المسلمين وبحث انضمامهم إلى الائتلاف، ومتابعة أمور الائتلاف إلى حين الإعلان عن قيادته. حضر وفد الإخوان المسلمين في 8 أيلول/ سبتمبر 2011 ووافق على الانضمام إلى الائتلاف. وبذلك حصل التوافق بين الكتل التالية: هيئة التنسيق والإخوان المسلمين والمستقلين وبعض ناشطي الثورة من الشبان وإعلان دمشق على بيان الدوحة، وفضّلت القوى الحزبية ألّا يتم الإعلان عنه مباشرة من أجل موافقة هيئاتهم القيادية، وأن يتم الإعلان عن الائتلاف في دمشق في 11 أيلول/ سبتمبر 2011، ثم يتم الإعلان عن أسماء قيادة الائتلاف بعد أسبوع، على أن تكون مؤلفة من 25 شخصًا، 16 من داخل سورية، و9 من خارجها.

على الرغم من توقيع القوى السابقة بيان الدوحة إلا أن البيان لم يوضع موضع التنفيذ لدى هذه القوى وبمبررات عدة. فمثلًا، رحّبت هيئة التنسيق الوطنية بالائتلاف الجديد. لكنها فعلت ذلك بدلًا من إعلان موافقتها على البيان في داخل سورية (بحسب الاتفاق في الدوحة)، فبيان الترحيب جاء وكأن الهيئة لم تكن مشاركة في الاتفاق، وطالبت في البيان بإضافة اللاءات

(24) انظر شهادة حازم نهار عن اجتماع الدوحة (4-6 أيلول/ سبتمبر 2011). انظر: حازم نهار، «مقاربة لخطاب وأداء المعارضة السورية منذ بداية الثورة»، (كلنا شركاء في الوطن، 29/ 1/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://all4syria.info/Archive/39185>.

(25) اتهمت هذه المجموعة منظمي الاجتماع بالوقوف خلف مبادرة جامعة الدول العربية التي نشرتها صحيفة **الحياة** في يوم انعقاده، والتي تنص على مطالبة النظام بالحوار مع «هيئة التنسيق وقوى المعارضة الأخرى».

الثلاث (لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل العسكري الخارجي)، مع الإشارة إلى الأكراد في سورية وحقوقهم. وعَكس مضمون بيان الائتلاف الأهداف العامة للثورة السورية مثل إسقاط النظام، ورفض الحوار معه، وإقامة الدولة الديمقراطية القائمة على أساس المواطنة. ولم يورد المجتمعون التفصيلات كلها التي تشغل بال السوريين. كما أن اشتراط هيئة التنسيق إضافة بند خاص بالأكراد خارج حقوق المواطنة التي أشار إليها البيان، جاء نتيجة ضغط حزب الاتحاد الديمقراطي على قيادات هيئة التنسيق لإدراجه. لذلك كانت شروط هيئة التنسيق تعكس رغبتها في التنصل من الاتفاق، وخصوصًا أنها كانت تحضّر لعقد مؤتمرها الأول في 15 أيلول/ سبتمبر 2011. وفي اعتقادنا أن قيادة هيئة التنسيق رفضت الموافقة على بيان يتضمّن صراحة «إسقاط النظام بكامل رموزه ومرتكزاته، ورفض أي حوار معه»، وهو سقف كانت هيئة التنسيق ترفض تبنّيه صراحة، إما لحساسيات العمل السياسي في الداخل، أو لأنها كانت في تلك المرحلة تراهن على إمكانية تسوية مع النظام، ولم يكن هنالك استعداد لدى فاعليات الخارج لتفهم وضع المعارضة السياسية في الداخل ولا لغتها السياسية، وهي مشكلة ما زالت قائمة.

حصل اتصال مباشر بين ممثلي إعلان دمشق ومجموعة اسطنبول للاستغناء عن جماعة الداخل والانتقال إلى التعاون في اسطنبول. كما ساد التفكير المؤامراتي لدى بعض قوى المعارضة، ومن الأمثلة على ذلك تفسير تزامن لقاء الدوحة مع صدور المبادرة الأولى لجامعة الدول العربية التي تنص على إيقاف العنف وسحب قوات الأمن والجيش من المدن وإجراء حوار وطني بين النظام والمعارضة يؤدي إلى قيام نظام ديمقراطي. وأطلق بعض الحاضرين في اللقاء على مبادرة جامعة الدول العربية اسم «المؤامرة» في استنساخ لخطاب النظام الذي يصف كل ما لا يعجبه بأنه «مؤامرة». كما حمل خطابٌ المعارضة نوعًا من المزاودة، عندما وصف مبادرة جامعة الدول العربية بأنها طوق النجاة للنظام لأنها لا تنص صراحة على رحيل الأسد، وذلك من دون التمعّن في مضامين بنودها التي تصب في إنهاء هذا النظام، ولا سيما البند المتعلق بسحب قوات الأمن والجيش من المدن. وهو ما جعل النظام

السوري يرفضها بكامل بنودها[26]. وأثبت التاريخ كم كانت بعض الأوساط في المعارضة السياسية أسيرة عدم الواقعية، وعدم قراءتها الصحيحة للأوضاع في سورية والمنطقة.

يضاف إلى ذلك كله غياب الثقة بين أطراف المعارضة. وهذه السمة تعود إلى عقود وتجارب قديمة وليست وليدة مرحلة الثورة. فالإخوان المسلمون الذين وقعوا البيان رهنوا موافقة قيادتهم عليه بموافقة هيئة التنسيق، وبمجرد حصول ذلك يعرض البيان على مجلس شورى الجماعة للموافقة عليه. أما إعلان دمشق فكان مستاءً من ذكر هيئة التنسيق في مبادرة جامعة الدول العربية[27]، وعلى الرغم من أنه وقع البيان، إلا أنه انتظر موافقة الإخوان المسلمين عليه ليلتزم به. وفي المقابل كان موقف التيار الإسلامي المستقل الأكثر غرابة عندما خرج ممثله عماد الدين الرشيد واتهم المعارضة التقليدية التي وقعت بيان الدوحة بأنها تريد فرض وصايتها على الثورة. هكذا بدا حال المعارضة في أول اجتماع موسع لها بضيافة طرف محايد تمامًا، كان هدفه إجراء حوار بينها وليس توحيدها.

ساهمت العوامل السابقة، إضافة إلى عقلية المحاصصة، في عدم وضع بيان الدوحة موضع التنفيذ، لكنه كان خطوة مهمّة مهّدت الطريق للإعلان عن المجلس الوطني السوري في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2011. إذ تضمن البيان التأسيسي للمجلس الوطني القضايا والمطالب ذاتها التي تضمّنها بيان الدوحة. وكانت القوى الموقعة على بيان المجلس الوطني هي ذاتها التي وقّعت بيان الدوحة باستثناء هيئة التنسيق الوطنية التي لم تنضم إلى المجلس الوطني. وبذلك كان لقاء الدوحة هو اللقاء الأوسع من ناحية التمثيل خلال الثورة.

---

(26) فسّرت المعارضة البند المتعلق بالحوار الوطني، الذي ينص على إجراء حوار وطني بين النظام وهيئات التنسيق في المعارضة، على أن المبادرة العربية تخص هيئة التنسيق الوطنية فحسب من دون باقي المعارضة، وهذا غير صحيح، بل تشمل الهيئات كلها التي انبثقت عن لقاءات واجتماعات المعارضة.

(27) ذكرت فعلًا إضافة إلى أوساط المعارضة الأخرى. وذكرت هي بالاسم لأنها تنظمت كهيئة وأعلنت عن نفسها.

بحسب رأي كاتب هذه السطور الذي تابع المجريات عن كثب، فإن نيّة الوحدة لم تكن قائمة، وذلك ليس لأسباب متعلقة بالتنافس وحب الزعامة والمناكفات التاريخية فحسب، وهي أمور كانت قائمة بالفعل، ولا بسبب عدم قبول أحد بقيادة أحد، وكانت هذه نزعة فردية انشقاقية قوية، بل لأن جزءًا من المعارضة كان قد بدأ يراهن على تدخل عسكري غربي لحسم الصراع، والجزء الآخر راهن على إمكانية الحوار مع النظام والاعتراف به باعتباره شريكًا في الحوار. وأثبتت الأيام فشل الاستراتيجيتين؛ وهذه هي مأساة المعارضة السياسية السورية الرئيسة، فقد فشل خياراها الاستراتيجيان ولم تتمكن من أن تتحول إلى بوصلة سياسية تقود الثورة، وبالتالي تطورت الثورة السورية في مسار ثالث مختلف تمامًا أملته أوضاعها في الداخل. وتحوّلت المعارضة بالتالي إلى النشاط الإعلامي. ومن هنا كان لا بدّ من أن يعلو وزن مقولات مثل: «الشارع يريد» و«الشارع يقود» و«العفوية الثورية» و«الجيش الحر»، وأخيرًا ظهور أغرب مقولة لقيادة سياسية هي: «نحن لسنا قيادة بل نحن ذراع سياسي للثورة»، وهي مقولة تكرّرت مرات عدة. وجعلت كلمة القيادة بحد ذاتها كلمة سلبية في نظر السياسيين أنفسهم، ونشرت مزاج التواطؤ على التشهير بأي قيادة، والتحريض الفوري على أي قيادة يتم الاتفاق عليها وعدم إمهالها أي وقت لتثبت نفسها في أوضاع معقدة. كانت هذه معارضة سياسية ضد أي معارضة سياسية. وحين بدأت المعارضة السياسية تنضج للعمل الجماعي فعلًا، كان قد جرى تهميشها بأسلحة العمل العسكري في الداخل، كما أصبحت أوساط واسعة منها أسيرة التشاور مع الدول الداعمة.

3 – تأليف المجلس الوطني

أثارت فوضى المؤتمرات واستمرار انقسام المعارضة التقليدية حالةً من الاستياء لدى المحتجين، وتبلور ذلك في تسمية جمعة «وحدة المعارضة» في 23 أيلول/ سبتمبر 2011. وساد نزوعٌ لدى كثيرين في وسائل التواصل الاجتماعي إلى إعطاء المعارضة التقليدية الفرصة الأخيرة قُبيل أن يتمّ

رفعُ شعار «إسقاط المعارضة» إلى جانب شعار «إسقاط النظام»[28].

استجاب عددٌ من أطياف المعارضة إلى تلك الدعوات - التحذيرات. وعُقدت اجتماعاتٌ مكثفة في اسطنبول نتج منها الإعلان عن تأسيس «المجلس الوطني السوري» في 2 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2011 الذي دعا في بيانه التأسيسي إلى «إسقاط النظام بكافة أركانه ورموزه بمن فيهم رئيس الدولة». وشكّل هذا المجلس قيادةً سياسية وأمانةً عامّة، واعتبر نفسه «العنوان الرئيس للثورة السورية في الداخل والخارج»، ثم تواترت تصريحات أعضائه التي تصفه بالممثل الشرعي للثورة السورية.

ضم المجلس الوطني طيفًا واسعًا من المعارضة الحزبية والمنظمّة مثل: حركة الإخوان المسلمين وإعلان دمشق والتيار الإسلامي المستقل ومجموعة العمل الوطني وشخصيات سياسية وحزبية مستقلة. ومنذ بداية عام 2012 أُسس عدد من التكتلات السياسية مثل تيار التغيير وكتلة العشائر الأحرار والكتلة التوركمانية وكتلة المستقلين الديمقراطيين وغيرها. وانضوت كلها تحت لافتة المجلس الوطني. وجدير بالذكر أن المجلس الوطني كان يضم عددًا من هيئات الحراك الجديد مثل لجان التنسيق المحلية، ومجالس قيادة الثورة، ويحظى بمباركة الهيئة العامة للثورة السورية باعتباره ممثلًا عن الثورة، وهيئات تنظيمية أخرى. وانتخب المجلس برهان غليون رئيسًا له، وكان الغريب الدال على التوازنات والمحاصصات أنه انتخب لمدة ثلاثة أشهر، ما جعل مكانته مشروطة ومحددة على الرغم مما حظي به من احترام وقبول لدى أوساط واسعة. أما القوى التي رفضت الانضمام إلى المجلس فكانت:

- **هيئة التنسيق الوطنية**: تمّ الإعلان عنها في 30 حزيران/ يونيو 2011، وضمّت في البداية 15 حزبًا من التجمّع الوطني الديمقراطي والأحزاب

(28) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، «واقع المعارضة السورية والتحديات الراهنة والمستقبلية،» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/00f6b879-3796-409b-bf93-18edb979b398>.

اليسارية وأحزاب الحركة الوطنية الكردية، إضافةً إلى شخصياتٍ وطنية في الداخل والخارج. لكن انقسامات عدة حصلت فيها تجلّت بخروج عدد من الشخصيات المستقلة والقوى التي شكلت المنبر الديمقراطي. وشهدت أيضًا انسحاب عدد من الأحزاب الكردية.

- **المجلس الوطني الكردي**: أُسس في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، وضم أغلبية القوى والأحزاب الكردية باستثناء حزب الاتحاد الديمقراطي (pyd)، ومجلس شعب كردستان. ويطالب المجلس الوطني الكردي بالاعتراف بالقومية الكردية، ويطالب باللامركزية السياسية[29].

على أهمية توحّد أطياف واسعة من المعارضة السورية في إطار سياسي جامع هو المجلس الوطني، إلا أن الأخير لم ينجح في إحداث نقلة نوعية في مسار الثورة السورية للأسباب نفسها التي تكررت في كل محاولة، وهي عقلية المحاصصة، إذ لم ينجح المجلس في تفعيل آليات عمل جماعية تصهر مكوّناته في هيكل قيادي واحد قادر على اتخاذ قرارات من دون انتظار التوصل إلى إجماع ليتولّى إدارة الثورة ورسم السياسات والاتصال بالقوى الدولية. وشُكّلت الأطر القيادية للمجلس توافقيًا بحسب القوى المنضوية فيه: الإخوان المسلمون (5 مقاعد)، إعلان دمشق (4 مقاعد)، ممثلو القوى الكردية (4 مقاعد)، مجموعة العمل الوطني (5 مقاعد)، المستقلون (9 مقاعد)، الأمر الذي فتح الباب لإقامة تحالفات وتوازنات بين الكتل السابقة في داخل المجلس بهدف السيطرة عليه. كما احتفظت الكتل السابقة بمسمياتها وشخصيتها الاعتبارية، وكان تجرى اتصالات بالقوى الإقليمية والدولية بصفتها الحزبية، وهو ما أدى إلى فوضى عارمة في الاتصالات الدولية لقوى المعارضة.

تؤدّي عملية المحاصصة إلى اشتراط التوافق. واشترط النظام الأساسي للمجلس قاعدة «التوافق» في اتخاذ القرار داخل المكتب التنفيذي والأمانة العامة لا الأغلبية، الأمر الذي رهن اتخاذ القرار في الأمانة العامة والمكتب

(29) **مسألة أكراد سورية**، ص 129-130.

التنفيذي بموافقة الكتل كلها، وأدى إلى تعطيل عمل المجلس بسبب الخلافات والتباينات المستمرة بين كتله، خصوصًا في ما يتعلق بانتخابات قادته، والتعامل مع المبادرات السياسية، والتنسيق مع أطياف المعارضة الأخرى في خارج المجلس. وفي هذا الإطار لا يجوز إهمال العوامل الخارجية في إفشال عمل هذه الهيئة، وأولها الموقف الأميركي السلبي من المجلس. فعلى الرّغم من الترحيب الأميركي بتأليف المجلس الوطني، والاعتراف الشكلي به باعتباره «ممثلًا شرعيًا للشعب السوري» خلال مؤتمر أصدقاء سورية – 2 الذي عقد في اسطنبول في 2 نيسان/ أبريل 2012، إلا أن الولايات المتحدة تحفّظت على دور المجلس الوطني وموقعه باعتباره قائدًا للمعارضة السورية تحت ذرائع عدة، منها هيمنة القوى الإسلامية على المجلس[30]، وعجزه عن توحيد المعارضة السورية. وعمدت الولايات المتحدة الأميركية غير مرة إلى تحييد المجلس الوطني ودوره في قيادة المعارضة، حيث سعى السفير الأميركي السابق في سورية، روبرت فورد (الذي واصل التدخل بشكل فظ في عمل المعارضة السورية ومع السفير الفرنسي إريك شوفالييه) إلى تحييد

---

(30) بغض النظر عن مغزى الاتهامات الأميركية التي جاءت لغايات تبريرية بعد انتقادات عربية وإقليمية لدور الولايات المتحدة لابتعادها من التأثير في الملف السوري، ولغايات سياسية رغبة منها في استبدال المجلس الوطني بجسم جديد يكون لشخصيات المعارضة القريبة من الولايات المتحدة الحظوة والتأثير فيه، إلا أن جماعة الإخوان المسلمين وخلال عام 2012 انتهجت سلوكًا فُهم أنه محاولة للهيمنة على الثورة، خصوصًا عندما فقست مجموعة من الهيئات والتنظيمات تتبع سياسيًا أو فكريًا الجماعة أو قريبة من خطها، وبدأت تطالب بالتمثيل داخل المجلس الوطني وبحصة لها، ومن أبرز هذه الهيئات: الاتحاد الوطني لطلبة سورية الأحرار بقيادة حسن درويش، رابطة علماء بلاد الشام، التيار الديمقراطي الإسلامي المستقل بقيادة غسان نجار، رابطة العلماء السوريين بقيادة محمد فاروق بطل، اتحاد منظمات المجتمع المدني، المجلس القبلي السوري العربي بقيادة سالم المسلط وعبد الإله الملحم، هيئة حماية المدنيين بقيادة نذير الحكيم، جبهة العمل الوطني بقيادة أحمد رمضان وعبيدة نحاس، جبهة العمل الوطني لكرد سورية بقيادة حسين عبد الهادي، الائتلاف الوطني لحماية المدنيين بقيادة هيثم رحمة، الجمعية السورية للإغاثة التي أسسها حمدي عثمان. إضافة إلى هيئات أخرى قريبة من الجماعة مثل صفحة الثورة السورية التي تتولّى تسمية أيام الجمع في سورية، مجلس ثوار مدينة حلب وريفها برئاسة أحمد رمضان، تجمع ثورة حماة، اللجنة السورية لحقوق الإنسان بقيادة وليد سفور الذي أصبح سفيرًا للائتلاف الوطني السوري في لندن. انظر: Hassan, «How the Muslim Brotherhood Hijacked Syria's Revolution,» on the Web: <http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/03/13/how_the_muslim_brotherhood_hijacked_syria_s_revolution>.

دور المجلس الوطني باعتباره قائدًا للمعارضة السورية واستبداله بـ «لجنة التواصل والاتصال» التي انبثقت عن مؤتمر المعارضة السورية في القاهرة 2 و3 تموز/ يوليو 2012 [31]، لكنه فشل في ذلك. بعد ذلك ارتفعت التصريحات الأميركية التي انتقدت دور المجلس الوطني، وطالبت بتأليف قيادة جديدة للمعارضة السورية، فكانت المبادرة التي قدّمها النائب السابق رياض سيف من أجل تأليف جسم سياسي يكون بديلًا من المجلس الوطني، ويضم قوى وشخصيات تتقاطع مع التوجهات الأميركية وبتنسيق معها ومع سفارات دول غربية أخرى. وكانت هذه أشبه بالمؤامرة للتخلص من المجلس، لكن الوضع أُنقذ بتوسيع عدد المدعوين وإدخال شخصيات وطنية. ومع اقتناع المجلس الوطني بالانضمام إلى هذه الفكرة، نتج منها تأليف الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية الذي حافظت القوى الوطنية السورية فيه على وزن راجح يمنع تحويله إلى مجرد أداة في أيدي الدول الأجنبية، الأمر الذي كان يثير غضب ممثليها من حين إلى آخر. فليس كل انتقاد وجّهه للمعارضة مسؤول غربي كان انتقادًا بريئًا مدفوعًا بالحرص.

4 - تأليف الائتلاف الوطني

جاء تأليف الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 محاولة جديدة (بعد مؤتمر القاهرة في 2 و3 تموز/ يوليو 2012) لتجاوز حالة الشرذمة والانقسام التي أصبحت عبئًا عليها أمام الداخل والخارج. لكنه عكس رغبة أميركية في تحجيم المجلس الوطني السوري ودوره في قيادة المعارضة السورية، كما تبيّن سابقًا، وإيجاد جسم سياسي يتوافق مع السياسات الأميركية وتوجّهاتها، وهو ما لم يحصل، إذ تغير الوضع وانقلبت الخطط بانضمام المجلس الوطني بتمثيل وازن، وبإدخال شخصيات وطنية مستقلة إلى جسم الائتلاف، منها الشيخ معاذ الخطيب الذي تولّى قيادة الائتلاف.

(31) الذي نظمه في الواقع معهد بروكنغز.

جاء الائتلاف نتيجة مبادرات عدة قامت بها قوى وشخصيات المعارضة، إضافة إلى ضغط دولي وعربي سرّع في تأليفه. وظهرت في الأشهر التي سبقت تأليفه مبادرات سياسية عدة لتوحيد المعارضة، كان أبرزها مبادرة برهان غليون لإقامة لجنة مبادرةٍ وطنيةٍ من شخصياتٍ مُتوافَق عليها تقوم بتعيين حكومةٍ موقتة لملء الفراغ السياسي. وتحوّل النقاش في شأن الحكومة الموقتة وكيفية تأليفها إلى نقاشٍ يشغل المعارضة، فاقترح البعض أن يؤلفها المجلس الوطني. وطرح النائب السابق رياض سيف مبادرةً لتجاوز المجلس الوطني. وجاءت هذه المبادرة بعد انتقادات علنية وجّهتها الإدارة الأميركية للمجلس، وذلك باقتراح إيجاد هيئةٍ سياسية مصغّرة تضم القوى السياسية في المجلس الوطني وتكتلات المعارضة الأخرى بحيث تستطيع تجاوز حصرية تمثيل المجلس التي أعاقت الاتفاق في جولات التفاوض السابقة.

شكّلت مبادرة رياض سيف التي اصطلح على تسميتها «هيئة المبادرة الوطنية» الأساس الذي ارتكز عليه الجهد القَطري والتركي والعربي لتوحيد المعارضة السورية في الائتلاف الجديد. وحمل سيف إلى المشاورات وعودًا غربية بالاعتراف بالائتلاف دوليًا فور إعلانه، وتمويل نشاطه الإغاثي والسياسي بمليارات الدولارات. وجرى تغيير شكل هذه المبادرة تمامًا خلال المفاوضات والاتصالات التي جرت في قطر قبل عقد الاجتماعات الرسمية في 8 – 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، فتحوّلت إلى جسم أوسع يفترض أن يشكّل نوعًا من البرلمان الذي يتولّى تأليف حكومةٍ موقتةٍ وهيئةٍ قضائيةٍ ومجلسٍ عسكري موحد، وهذا ما لم تتضمّنه المبادرة الأصلية. وعُقدت اجتماعات تأليف الائتلاف على أساس المبادرة المعدّلة.

تزامنت المبادرات السياسية السابقة مع المطالبات الشعبية من الداخل السوري بضرورة وحدة المعارضة مع نشاطٍ دولي وإقليمي وعربي ضاغطٍ، لتحقيق وحدة المعارضة السورية. وثمّة عدد من الأسباب والعناصر التي دفعت الدول المؤثرة في الملف السوري إلى إيلاء هذه القضية أهمية كبيرة أبرزها ازدياد رقعة المناطق المحررة نتيجة تنامي قدرة الجيش الحر، والتأكل

في سيطرة قوات الجيش النظامي السوري على الأرض، وضرورة إيجاد بديلٍ سياسي من النظام في حال انهياره، وكذلك بروز الحاجة إلى تأليف حكومةٍ تدير شؤون الثورة وتتحدّث رسميًا باسمها، وتدير شؤون البلاد بعد الثورة مباشرة، وقبل تأليف الحكومة الانتقالية.

سادت مخاوف غربية تقليدية تتلخّص في فوضى السلاح، وتنامي قوة التيارات الأصولية والدينية المتشددة. وراهن المبادرون إلى تأسيس الائتلاف من داخل المعارضة ومن بعض الدول العربية والإقليمية الفاعلة في الأزمة السورية على انخراط أميركي أكثر فاعلية، بعد فوز أوباما بولاية ثانية في الانتخابات الأميركية التي جرت في تشرين الثاني/ نوفمبر2012، والتعويل على ذلك لكسر حالة الجمود الدولية في معالجة هذه الأزمة. لكن هذا التوجه بقي مجرد مراهنة، وظلت الولايات المتحدة القوة الغربية الأكثر تريّثًا في دعم الثورة السورية، والأكثر ترددًا في التخلي عن النظام.

تُعدُّ مجمل المُعطيات السابقة عوامل رئيسة فرضت على المعارضة السورية تجاوز خلافاتها والاتحاد تحت مظلة الائتلاف الوطني (أو الاتحاد من دون تجاوز خلافاتها، وهو الأدق). وعلى الرغم من أهمية هذه العوامل التي ساهمت في ميلاد الائتلاف، إلا أن تأسيسه لم يكن أمرًا يسيرًا. وجاء بعد مباحثاتٍ ومفاوضاتٍ طويلة بين أطراف المعارضة، ولا سيما المجلس الوطني السوري الذي ارتاب في البداية من المبادرة المطروحة كونها تتجاوز دوره و«مكتسباته» في شأن شرعية تمثيل الشعب السوري، وتفسح الطريق لترجمةٍ عمليةٍ لتصريحات أميركية طالبت بتفكيك المجلس وتجاوز هيكليته إلى جسم جديد. ونجحت المفاوضات في الوصول إلى توافقٍ على صيغة الائتلاف. إلا أنّ هذا الائتلاف لم يكن عمليةً اندماجيةً للقوى السياسية المعارضة، بل كان، كما يُعبّر عنه اسمه، «تحالفًا» بين المجلس الوطني السوري بمكوّناته المختلفة - الذي حصل على الحصة الأكبر من مقاعد الائتلاف (40 في المئة) - وباقي قوى المعارضة التي لم تكن منخرطةً في المجلس الوطني. ومثّل الائتلاف صيغة توافقٍ بين المجلس والقوى التي كانت خارجه، وبعضها كان أصلًا في

المجلس وانسحب منه[32]. وبالطبع كان لذلك تأثير كبير في عمل الائتلاف وفاعليته، إذ لم يتجاوز الائتلاف عقدة المحاصصة والمناكفات الحزبية بين مكوناته، وبدا هذا الأمر جليًا عند انتخاب رئيس الحكومة الموقتة في 19 آذار/ مارس 2013.

5 - الحكومة الموقتة

على الرغم من أن أحدَ أهم أهداف إنشاء الائتلاف في الدوحة كان تأليف حكومةٍ تُدير المناطق التي خرجت من سيطرة النظام وتمنع حدوث فراغ في السلطة يؤدي إلى الفوضى، إلا أنّ تحقيق ذلك لم يكن بالأمر الهين، إذ حالت الخلافات في داخل الائتلاف وتضارب مواقف الدول الداعمة للثورة السورية دون تحقيق هذا الهدف منذ تأسيس الائتلاف وحتى الاجتماع الذي عقده الائتلاف في اسطنبول بين 18 و19 آذار/ مارس 2013، ونجح خلاله «الائتلاف الوطني» في اختيار غسّان هيتو، عضو المجلس الوطني - أحد المكوّنات الأساسية للائتلاف - رئيسًا للحكومة الموقّتة. وجاء اجتماع اسطنبول هذا بعد تأجيل اجتماعاتٍ عدة سابقة لاختيار رئيس الحكومة الموقّتة، كان آخرها مقررًا في 12 آذار/ مارس 2013 بسبب فشل المعارضة في الاتفاق على فكرة الحكومة الموقّتة، إذ ساد في الائتلاف تياران:

الأول يقوده رئيس الائتلاف معاذ الخطيب وتدعمه شخصيات ليبرالية ومستقلة. وكان هذا التيار يتحفّظ عن فكرة الحكومة الموقّتة، ويدعو في المقابل إلى إنشاء «هيئةٍ تنفيذيةٍ» تحت إشراف القيادة السياسية للائتلاف تتولى إدارة المناطقِ «المحرّرة»، على أن يكون ذلك بعد توسيع الائتلاف وزيادة تمثيل بعض الفئات (المرأة والشباب والحراك الثوري والأقليات)، وكذلك

(32) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، «الائتلاف الوطني السوريّ.. دوافع النشأة ومقومات النجاح،» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/2b0e45bd-9450-450f-bf64-f91d743eb46e>.

منح تمثيلٍ أكبرَ لقادة الكتائب العسكرية، بما في ذلك هيئة أركان الجيش الحر التي يرئسُها اللواء سليم إدريس. وفضّل هذا التيار التريث في تأليف الحكومة الموقتة، وانتظار ما سوف تُفضي إليه المفاوضات الروسية -الأميركية في شأن التطبيق الفعلي لاتفاق جنيف. ووجّه معاذ الخطيب رسالةً بهذا المعنى إلى قيادة الائتلاف في 10 آذار/ مارس 2013، دعاها فيها إلى التريّث في تأليف الحكومة الموقتة، مشدّدًا على أنّ أي «سلطةٍ تنفيذيةٍ أو وطنية» يجب أن يكون هدفها منع الفوضى في «المناطق المحرّرة» والابتعاد من «المحظورات، وأخطرها تقسيم سورية». ورأى الخطيب أنّ الدفع باتجاه تأليف الحكومة من أجل نيل مقعد سورية في جامعة الدول العربية هو مكسب سياسي لكنه ليس هدفًا، وفي الإمكان تأجيله. ويبدو واضحًا أنّ هذا التيار لم يكن يرفض - من حيث المبدأ - وجود جسمٍ تنفيذي لإدارة المناطق المحرّرة، إلا أنه يتحفّظ عن شكل هذا الجسم ومسمّاه وطريقة انتخابه وتوقيت إنشائه.

أما التيار **الثاني** فكانت تدعمه كتلة المجلس الوطني، خصوصًا «الإخوان المسلمين»، بالتحالف مع مصطفى الصّباغ ممثل نادي رجال الأعمال الذي يتولّى منصب الأمين العام للائتلاف. ودعا هذا التيار إلى الإسراع في تأليف الحكومة الموقتة تنفيذًا لقرار مجلس وزراء الخارجية العرب (6 آذار/ مارس 2013) من أجل نيلِ مقعد سورية في جامعة الدول العربية، وتمثيل سورية في قمّة الدوحة التي عُقدت في 26 آذار/ مارس 2013، الأمر الذي يساهم في نزع شرعية النظام على الصعيد العربي، ويمكن أن يساعد في الحصول على اعترافٍ دولي بالحكومة الموقتة باعتبارها حكومة شرعية تُمثّل الشعب السوري. ولم يرَ هذا التيار ضرورةً لانتظار نتائج المفاوضات الروسية - الأميركية في شأن سورية، خصوصًا أن هذه المفاوضات بدأت منذ 30 حزيران/ يونيو 2012، ولم تفضِ إلى نتائجَ جدّية تضع اتفاق جنيف - ولا سيما الفقرة التاسعة منه المتعلّقة بنقل السلطة وتأليف حكومة انتقالية - موضع التنفيذ العملي.

كان للخلافات بين مكوّنات الائتلاف في شأن تسمية رئيس الحكومة

الموقتة دورٌ مهم في تأخّر تأليفها. وجرى في البداية طرح اسم رئيس الوزراء المنشق رياض حجاب لتولّي رئاستها، لكن اعتراض مكوّناتٍ رئيسة في الائتلاف، ولا سيما المجلس الوطني، حال دون اختياره. وبرّر المجلس الوطني رفضه ترؤّس حجاب الحكومة الموقتة بأنه لا يجوز أن يشكّل رئيسُ حكومةٍ سابق في نظام بشّار الأسد أوّل حكومةٍ للمعارضة. وبغض النظر عن صحة هذا الموقف من عدمه، ساد لدى شخصياتٍ وتكتّلاتٍ من المعارضة السورية ضيق في الرؤية عند تعاطيها مع المنشقّين على النظام وتجاهلهم والتضييق عليهم إمّا نتيجة ضيق أفق أيديولوجي، أو مخاوف من دور مستقبلي لهم، أو مصالحَ شخصية وحزبية. والمفارقة هنا أنّ هذه الرؤية سادت تكتّلات المعارضة في وقتٍ لم ينفك خطابها داعيًا ضباط الجيش ومسؤولي الدولة إلى الانشقاق على النظام والانضمام إلى المعارضة، ويحثّهم على ذلك. كما افتقر هذا الموقف إلى رؤيةٍ سياسيةٍ براغماتية متعلّقة بعزل النظام السوري شعبيًا، ومخاطبةِ فئات الشعب كافّة، كما شغل بمسألة الصراع على القيادة في هذه المرحلة المبكرة، بدلًا من البحث عن أفضل الطرائق لإسقاط النظام. ولا يمكن إسقاط النظام من دون تفكيك القاعدة الاجتماعية المحيطة به التي يزيد مثل هذا السلوك من تمسّكها به. ونتيجة هذا الرفض، اعتذر رياض حجاب - ممثل المنشقين على النظام في الائتلاف - في رسالةٍ خطية وجّهها إلى رئيس الائتلاف في 28 شباط/ فبراير 2013 عن عدم الترشّح لرئاسة الحكومة. وبعد ذلك، جرى تداولُ أسماء أخرى مثل وزير الزراعة الأسبق أسعد مصطفى، وعضو المجلس الوطني أسامة القاضي، ووصل عدد المرشّحين لرئاسة الحكومة الموقّتة عشية اختيار رئيسها إلى 12 شخصيةً.

لم يؤدِّ انتخاب غسّان هيتو إلى انحسار الخلافات بين أقطاب المعارضة، فقرّر 12 من أعضاء الائتلاف تعليق عضويتهم احتجاجًا على انتخابه، وكان بينهم نائبة رئيس الائتلاف سهير الأتاسي (تراجعت عن هذا القرار لاحقًا). وبدا واضحًا أن الأجواء المحيطة بعملية الانتخاب (وليس انتخاب هيتو شخصيًا) كانت من الأسباب التي دفعت معاذ الخطيب إلى الاستقالة المفاجئة من رئاسة الائتلاف الوطني قبل أيامٍ قليلة من القمّة العربية في الدوحة. كما أوضح انتخاب

هيتو جليًا ميل الإخوان المسلمين إلى الهيمنة على المعارضة. ولم ينجح هيتو في تأليف الحكومة بسبب مقاطعة المملكة العربية السعودية ومن يؤيدها. وتبيّنت مرة أخرى هشاشة المعارضة السورية ودرجة ارتباطها بالقوى الخارجية القادرة على الإملاء بسبب الخلافات داخل المعارضة. ولو كانت المعارضة موحدة لاضطرت الدول كلها إلى قبولها كما هي. وكان لمواقف بعض القوى الدولية دورٌ مؤثر في تأخير تأليف الحكومة الموقتة وتسمية رئيسها. وكانت الولاياتُ المتّحدة أكثر المتحفّظين عن تأليف الحكومة، وحال ضغطها - أكثر من مرّة - دون عقد اجتماع للائتلاف للاتفاق على موضوع الحكومة. وظلّ الأميركيون غير متحمّسين للخطوة حتى اجتماع اسطنبول. وحتى بعد انتخاب غسّان هيتو، سارع الأميركيون إلى محاولة إفراغ هذه الخطوة من مضمونها. وقاطعه السعوديون بحجة أنه من الإخوان المسلمين. لكن في شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، رأى السفير الأميركي السابق في سورية، روبرت فورد، أنّ تأليف حكومةٍ سوريةٍ موقتة بقيادة المعارضة لن يؤثر في الجهد الأميركي - الروسي الرّامي إلى تأليف حكومةٍ انتقالية تكون منبثقةً من حوارٍ بين النظام السوري والمعارضة. وقال فورد إنّ هذه الحكومة الموقّتة «مرحلية» حتى تأليف حكومة انتقالية، وإنّ مسؤوليتها ستكون «محصورة في الإشراف الإداري على المناطق المحرّرة». وعلى نهج الولايات المتحدة، رحّبت دولٌ أوروبية، ولا سيما فرنسا وبريطانيا، بتأليف المعارضة حكومة موقتة وانتخاب غسان هيتو رئيسًا لها، لكن نظرتهم إلى هذه الخطوة لم تعدُ كونها أداة ضغطٍ أخرى على نظام الأسد لدفعه إلى القبول بمبدأ التفاوض وصولًا إلى تطبيق اتفاق جنيف. ويُمكن عدّ المسعى الفرنسي البريطاني الرامي إلى رفع الحظر الأوروبي عن تسليح المعارضة جزءًا من هذه الاستراتيجية التي تهدف إلى ممارسة مزيدٍ من الضغط على النظام للقبول بالحل السياسي عن طريق تعديل موازين القوى العسكرية على الأرض.

في مقابل العوائق السابقة التي أخّرت تأليف الحكومة، كانت هناك محفّزات دافعة وضاغطة على المعارضة لتجاوز خلافاتها والمضي في تأليف حكومة موقتة، وأبرز هذه المحفزات قرار مجلس وزراء الخارجية العرب في

6 آذار/ مارس 2013 الذي اشترط لمنح مقعد سورية للائتلاف الوطني قيام الأخير بتأليف هيئة تنفيذية. وبالفعل، وعلى الرغم من الاعتراض الأميركي على تأليف حكومةٍ موقتة تقودها المعارضة، قرّرت الجامعة العربية - ونتيجةَ انسداد الأفق أمام أي تسوية مع استمرار سقوط عشرات القتلى في سورية يوميًا - رفع مستوى الضغط على النظام السوري من خلال تجريده من شرعيته وتسليم الائتلاف مقعد سورية رسميًا في الجامعة. وحصل ذلك خلال القمّة العربية في الدوحة (الدورة 24) عندما دعا أمير قطر الذي رئست بلاده القمة لعام 2013 الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية إلى تمثيل سورية في أعمال القمة بعد أن نفّذ الائتلاف القرار المشروط لوزراء الخارجية العرب الصادر في 6 آذار/ مارس 2013، وألّف هيئة تنفيذية. ويمكن القول إنّ ضغط جامعة الدول العربية كان العاملَ الحاسم في دفع المعارضة السورية إلى تجاوز الخلاف على تأليف حكومةٍ موقتة واختيار رئيسٍ لها. ولولا هذا الضغط، لربما ظل النقاش في هذا الموضوع مستمرًا لفترة طويلة.

شكّلت خطوة جامعة الدول العربية منح مقعد سورية للائتلاف الوطني مفاجأةً لكثيرين، وكانت مخالفة لنظام الجامعة. لكنها بلورت نمطًا جديدًا من العمل العربي المشترك، فهذه هي أول مرة منذ تأسيسها في عام 1945 التي تقرّ فيها الجامعة مثل هذه الخطوة، حتّى إبان ثورة 17 شباط/ فبراير في ليبيا رفضت جامعة الدول العربية تسليم المجلس الوطني الليبي مقعد ليبيا رسميًا حتى تحرير العاصمة طرابلس وسقوط نظام القذافي. ووضعت خطوة جامعة الدول العربية المعارضة السورية أمام مسؤوليات كبيرة بعد أن لبّت مطلبها الرئيس في نزع الشرعية عربيًا عن النظام السوري، ومهّدت الطريق أمامها لاستكمال هذه العملية دوليًا، وفتح معركة أحقّية تمثيل الشعب السوري في الأمم المتّحدة. وتضمّن البيان الختامي لقمّة الدوحة بندًا يحث المنظمات الدولية والإقليمية على الاعتراف بالائتلاف الوطني ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب السوري. وبذلك فرضت خطوة جامعة الدول العربية تحدّيات جمّة على الحكومة الموقتة والائتلاف في الوقت نفسه.

كان تأسيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية نقطة تحوّلٍ إيجابيةً في مسار الثورة، كونه حدّ من حالة التشتت والانقسام في صفوف المعارضة السورية. وتضمّنت صيغة نشأة الائتلاف عناصرَ قد تؤدّي إلى تكرار تجارب الماضي في إضافة هيئةٍ جديدةٍ من دون محتوى أو أثر. ويمكن إثارة أسئلة عن قدرة الائتلاف على تجاوز عقلية المحاصصة وآلياتها ومنطق التوازنات بين الكتل المكوِّنة له وتسبيق بعضها لارتباطاته الإقليمية والدولية على حساب البرنامج الوطني للثورة السورية. وليس هذا الأمر مهمة هذه الدراسة، لكن يُمكننا أن نطرح هنا التحديات التي نراها رئيسة على النحو التالي: إن امتحان الائتلاف الوطني الذي نشأ باعتباره محصّلة للتوافقات، هو في قدرته على أن يتحوّل إلى إطارٍ مؤسسي يتجاوز الرُّؤى الضيقة والمصالح السياسية لعناصره.

إن الضمان الوحيد لنجاح الائتلاف هو نجاحه على مستوى الداخل، وفي تحديد استراتيجية إسقاط النظام، وسُبُل إدارة المجتمع السوري والاهتمام بشؤونه في ظل الثورة، ووضع خطةٍ انتقالية لِما بعد الثورة. وقبل ذلك يفترض فيه أن يُدرِك أنه ليس قيادة عملية بل هو في أفضل الحالات برلمان يجمع قوى سياسية عدة، ويمكنه أن يتصرّف باعتباره برلمانًا تعدديًا ديمقراطيًا يُمثل مستقبل سورية التعددية. لكن لا يُمكنه أن يقود الثورة من دون قيادة سياسية مصغرة ينتخبها ويقبل بها حتى من لا يتّفق معها. وأثبتت مراقبتنا التجربة أن الائتلاف عبارة عن برلمان يغرق أعضاؤه في النقاشات في داخله وليس في العمل خارجه مثل البرلمانات كلها. وتكمن مشكلته في أنه لا يعترف بذلك، ولا ينتخب هيئة تنفيذية غير غارقة في الخلافات الداخلية بل مهتمة بتنفيذ استراتيجية سياسية وعسكرية وإعلامية كما يجب أن تكون. وفي الحالات كلها، ليس لقادة الثورة السورية السياسية والعسكرية مفرٌّ من مواجهة مهمّات مصيرية لتحقيق إسقاط نظام الاستبداد في سورية، هي:

– وضع استراتيجية عسكرية موحّدة وتوفير مقوّماتها، بما في ذلك الضغط على الدول الداعمة لتنسّق دعمها على نحوٍ كامل، والضغط على الكتائب في

الداخل للقبول بتراتبية عسكرية تمكّن من تنفيذ خططٍ مشتركة، وهذا هو الأمر الأساس.

- بناء المؤسسات ووضع الخطط لإدارة حياة المجتمع السوري في المناطق المحرّرة وفي المنافي، من دون حصر العمل في قنواتٍ فئوية، ومن دون استغلال ذلك لتحقيق مكاسبَ فئوية سياسية.

- تطوير خطابٍ سياسي للثورة موجّه إلى الشعب السوري كلّه، واستيعاب المهنيين من المنشقّين في المؤسّسات العسكرية والمدنية للثورة، إذ لا يمكن الاستغناء عنهم.

- تطوير خطاب دبلوماسي وإعلامي موجّه إلى الغرب لمواجهة الخطاب الذي يقبل رواية النظام التي تركّز على الإرهاب الإسلامي وتضع مسألة السلاح الكيماوي وأمن إسرائيل في المقدّمة.

برهنت تجربة الثورة أن وزن الثورة وثقلها انتقلا إلى الكفاح المسلح غير المنظم في الداخل، وهما يعملان ضد خصم قوي جدًا منحه التشابك الجيوستراتيجي في شأن سورية القدرة على استخدام قدر من العنف غير مسبوق وصل إلى سياسة الأرض المحروقة. وفي المقابل وضعت قيود وحدود واضحة على تسليح المعارضة.

الفصل الحادي عشر

فاعلون جدد
(التنسيقيات والإعلام الفضائي)

نقسّم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسين. يتناول **أولهما** التنسيقيات والهيئات التنظيمية التي نشأت خلال الثورة ولا سيما لجان التنسيق المحلية والهيئة العامة للثورة واتحاد التنسيقيات والأدوار التي اضطلعت بها في الثورة. ويركز **الثاني** على أثر الإعلام الفضائي في الثورة، ويرصد أثر تغطية القنوات الإخبارية العربية خلالها.

أولًا: التنسيقيات

كانت التنسيقيات هي الفاعل الجديد في المعارضة السورية الناشئة من زخم الحراك الثوري في الشارع السوري، عاكسةً التنوّع الفكري في المجتمع السوري وطبيعة نخب المناطق الثائرة في مختلف المحافظات السورية. كما عبّرت بشكل فريد عن طابع الثورة السورية المدني، وعن طاقات حيوية في الإدارة الذاتية.

بدأ المتظاهرون منذ الأسابيع الأولى في عمر الثورة السورية ينظّمون أنفسهم في التظاهرات ويحدّدون الشعارات والمطالب التي سيرفعونها، إلى أن وصل هذا التنظيم إلى مرحلة متقدمة عبّر عن نفسه بتأسيس «التنسيقيات» التي مثّلت المتظاهرين في المدن والأحياء والبلدات السورية. لم تكن التنسيقيات مؤدلجة بالضرورة، وإنما عبارة عن تجمعات لشباب عابر للأيديولوجيات يجمعهم الانتماء إلى الثورة على الاستبداد والتطلع إلى الحرية والكرامة، والانتماء إلى منطقته السكنية أو مدينته. وانتظمت التنسيقيات في أكثر من هيكل تنظيمي مثل:

- **لجان التنسيق المحلية**[1]: كانت لجان التنسيق هي الهيكلية الأولى التي استطاعت أن تنتظم، وضمت نحو 131 تنسيقية في عام 2012، لكن العدد انخفض إلى 71 تنسيقية نظرًا إلى تحوّل الثورة إلى ثورة مسلحة، وبالتالي أصبحت بعض التنسيقيات غير فاعلة ميدانيًا، خصوصًا في مناطق الصراع[2]. يُبيّن عمر إدلبي، أحد مؤسسي اللجان، إرهاصات تشكّل لجان التنسيق بالقول: «أسست معظم التنسيقيات قبل الثورة على مبدأ خلايا غرامشي من خلال تعبير بعض الشخصيات والشباب عن حضورهم في الأوساط الثقافية باستخدام إيحاءات اجتماعية وثقافية توصل رسائل سياسية بطرائق غير مباشرة. في الأسبوع الأول من الاحتجاجات كانت هناك ضرورة كي تتواصل المجموعات التي خرجت في التظاهرات والتنسيق في ما بينها، بقصد تصعيد الحركة الاحتجاجية، ولذلك تم إنشاء مكتب إعلامي (غرفة سكايب) للتواصل والحصول على أخبار المناطق. ومن خلال النقاشات قررنا تحويل هذه المجموعات التي سُمّيت «التنسيقيات» إلى تكتل ثوري يضم مجموعات ميدانية وإعلامية. وبدأنا عملية التشبيك مع التنسيقيات الأخرى بحذر شديد حتى اتفقنا في 19 نيسان/ أبريل على تأسيس تكتل سُمّي المكتب الإعلامي للثورة السورية». وفي 22 نيسان/ أبريل 2011 صدر أول بيان عن التنسيقيات تحت اسم «لجان التنسيق المحلية» دعت فيه الرئيس السوري إلى وقف احتكار حزب البعث للسلطة، وتحقيق شعارات الحرية والكرامة بالتغيير الديمقراطي السلمي. وطالب البيان بـ «الإفراج عن جميع سجناء الضمير وتفكيك الجهاز الأمني الحالي واستبداله بآخر ذي اختصاصات قانونية محددة ويعمل وفقًا للقانون»[3]. وكلها مطالب إصلاحية، لكنها في حالة سورية تعني ثورة على نظام لا يقبل الإصلاح. ضمت

---

(1) تضم صفحة لجان التنسيق المحلية في الفيسبوك حتى كتابة هذه السطور نحو 40 ألف متابع. وتمتلك موقعًا إلكترونيًا بالإنكليزية والعربية يوثق بمقاطع اليوتيوب التطورات الميدانية في سورية يوميًا. انظر موقع لجان التنسيق المحلية على الإنترنت على الموقع: <http://www.lccsyria.org>.

(2) مقابلة أجراها الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حمزة المصطفى مع الناشط عمر إدلبي في 1/ 4/ 2013.

(3) «رغم مراسيم ألغت الطوارئ وأمن الدولة: عشرات القتلى بالجمعة العظيمة بسوريا»، (الجزيرة نت، 22/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8168FBAC-5AB0-4CB2-B433-EE4774F1F28D.htm>.

اللجان ثلاثة مكاتب رئيسة: تنسيقيات ناشطة ميدانيًا في كل منطقة، ومكتب إعلامي يتولّى مهمة التغطية الإخبارية، وهيئة استشارية[4]. ويقول إدلبي: «خلال الأشهر الأولى من عملها بدأت اللجان تتلقّى طلبات من مجموعات وناشطين للانضمام إليها مع فحصها وتدقيقها. كما تمتّعت اللجان بعلاقات جيدة مع المعارضين والمثقفين السوريين من أصحاب التجربة والتاريخ الطويل في النضال ضد الاستبداد». وفي 11 حزيران/ يونيو 2011، أصدرت لجان التنسيق المحلية بيانًا[5]، حددت فيه رؤيتها إلى مستقبل سورية السياسي، وطرحت كيفية

---

(4) مقابلة أجراها الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حمزة المصطفى مع الناشط عمر إدلبي في 1/ 4/ 2013.

(5) في ما يلي نص بيان رؤية لجان التنسيق المحلية إلى مستقبل سورية السياسي:

انقضت ثلاثة أشهر على تفجر الثورة السورية الكبرى، أظهر خلالها الشعب السوري شجاعة استثنائية، وكافح من أجل حريته مقدمًا أكثر من ألف وأربعمئة من أبنائه شهداء، وفوق عشرة آلاف من المعتقلين. لقد واجه النظام الاستبدادي الفاسد احتجاجات الشعب بالنهج الدكتاتوري نفسه الذي أدى إلى تفجرها. فأطلق يد أجهزته الأمنية الإجرامية تغتال المواطنين وتعتقلهم وتعذبهم، وزج الجيش الوطني في مواجهة مع شعبه، كأنه ليس لسورية أرض محتلة، وعمل على إثارة المخاوف الطائفية بين السكان والعبث غير المسؤول بالنسيج الوطني، وسخر أجهزة الإعلام العامة لتجريم الثورة والتحريض على قتل المحتجين السلميين. والقضية المطروحة اليوم على السوريين جميعًا هي كيفية الخروج من الأزمة الوطنية التي ترتبت على مواجهة الثورة الشعبية العادلة بالعنف القاتل. ولا نرى غير واحد من مخرجين: إما ترتيب تفاوضي سلمي للتحول نحو نظام ديمقراطي تعددي قائم على الانتخابات الحرة، يطوي صفحة نظام الحزب الواحد، والرئيس الذي تتجدد ولايته إلى الأبد، والحكم الوراثي، وحصانة الأجهزة الأمنية، واستخدام الدولة لحماية سارقي الشعب، والإعلام التحريضي الكاذب؛ أو دفع البلاد في نفق المجهول عبر المضي في خيار العنف ضد الاحتجاجات الشعبية السلمية، والتضحية بسورية من أجل بقاء نظام غير أخلاقي، لا يحترم نفسه ولا شعبه. ويحمل هذا الخيار الأخير مخاطر التدويل والنزاعات الأهلية، مما يتحمل النظام وحده المسؤولية الكاملة عنه. إننا لا نقبل بحال من الأحوال وضع الكرة في ملعب الثورة الشعبية السلمية، ومطالبتها بالتوقف، بذريعة أن النظام لن يتوقف عن القتل والتخريب. لا يجوز أن يُكافأ المجنون على جنونه، وليس مقبولًا أن تبقى سورية رهينة بيد خاطفين غير مسؤولين إلى هذا الحد. إننا نخاطب هنا الشعب السوري بمختلف أطيافه، ومن يحتمل أن لديهم شيئًا من الغيرة على وطنهم من القريبين من النظام، ليساهموا في تجنيب البلاد المصير الذي تقودها إليه الطغمة الحاكمة، وندعو إلى وقفة ضميرية تصون سورية وشعبها، وتفتح لهما أبواب المستقبل. نقول للجميع بكل وضوح إن القضية المركزية والهدف الأول للثورة هو تغيير النظام السياسي، متمثلًا كنقطة انطلاق من إنهاء ولاية الرئيس الحالي، المسؤول سياسيًا وقانونيًا عما ارتكبه نظامه بحق سورية والشعب السوري. هنا نقطة البداية للخروج من الأزمة، وغير ذلك هو التفاف على تضحيات الشعب السوري وتمديد للأزمة الوطنية التي تهدد مستقبل المجتمع السوري وكيان البلاد. لتجنب هذه الآفاق القاتمة، هذه عناصر رؤيتنا لإنقاذ البلاد:

أولًا: وكما أكدت لجان التنسيق المحلية في بيانيها السابقين، لا بدّ فورًا من: 1- وقف القتل والعنف واستهداف المظاهرات من قبل أجهزة الأمن والميلشيات والشبيحة المرتبطين بهم. 2- الإفراج الفوري عن =

الحل للخروج من الوضع الحالي. وأكدت اللجان في بيانها أن «القضية المركزية والهدف الأول للثورة هو تغيير النظام السياسي، متمثلًا كنقطة انطلاق من إنهاء

= المعتقلين السياسيين جميعًا، القدامى والجدد، ووقف الاعتقال والملاحقة بحق ناشطي الثورة والمعارضة. 3- وقف التجييش الإعلامي ضد المتظاهرين، والسماح لوسائل الإعلام العربية والدولية بدخول البلاد للاطلاع على الحقيقة على الأرض. 4- إن الثورة ستستمر، ولن يتوقف التظاهر السلمي ودون ترخيص مسبق، لأنه سلاح الشعب للدفاع عن حقوقه.

ثانيًا: نؤيد فكرة الدعوة إلى مؤتمر وطني له موضوع واحد، هو التحول نحو نظام ديمقراطي تعددي، قائم على الحريات العامة والمساواة الحقوقية والسياسية بين السوريين. 1 - مهمة المؤتمر هي ضمان تنحٍ سلمي وآمن للنظام القائم، وذلك بغرض تجنيب البلد مخاطر الانهيار العنيف. وهي أيضًا التأسيس التوافقيّ لنظام جديد قائم على الحرية والمساواة وحكم القانون، يقطع الطريق على احتمالات الفوضى والأعمال الانتقامية. 2 - يحدد المؤتمر فترة انتقالية لا تتجاوز ستة أشهر، يتولّى الحكم خلالها مجلس انتقالي مكون من مدنيين وعسكريين، ويجري خلالها فتح وسائل الإعلام العامة للمجتمع وحراكه السياسي، وحل الأجهزة الأمنية وتولي الجيش مؤقتًا أمن البلاد، وفصل الحزب عن الدولة، وحل «المنظمات الشعبية»، وإطلاق حرية العمل السياسي والنقابي، وضمان حق التظاهر السلمي. 3 - وفي خلالها يجري انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستورًا جديدًا للبلاد، يتضمن تحديد سلطات رئيس الجمهورية، وقصر ولايته على مدتين، كل منهما أربع سنوات فقط، وينهي إقصاء الأيديولوجيات والأحزاب الأخرى المكوّنة لنسيج الشعب السوري. 4 - يشارك في المؤتمر سياسيون من طرف النظام، لم تتلوث أيديهم مباشرة بدماء السوريين ولا بسرقة أموالهم. ويشارك فيه ممثلون عن المعارضة في الداخل والخارج، وممثلون لناشطي الثورة الميدانيين وغير الميدانيين. ويراقبه الإعلام المستقل وممثلو المجتمع المدني في العالم.

ثالثًا: إن المبادئ التي نتطلع إلى أن تضبط حياتنا العامة في سورية الجديدة، هي: 1- سورية جمهورية ودولة مدنية يملكها السوريون، وليس فردًا أو أسرةً أو حزبًا. وهي لا تورث من آباء لأبناء. 2- السوريون شعب واحد، أفراده متساوون في الحقوق والواجبات، لا ينال أحد منهم امتيازًا أو ينتقص من حقوقه بسبب أصله الديني أو المذهبي أو الإثني.3 - ستنال كل المجموعات القومية الثقافية والدينية المكونة للمجتمع السوري الاحترام في سورية الجديدة، على أساس المواطنة، ولن تحظى أي منها بامتياز خاص في الدولة. ولكل منها حقوق وواجبات على قدم المساواة مع الجميع. وعليه يبدو ضروريًا وأمرًا ملحًا أن تتجاوز تمامًا الدولة السورية مستقبلًا، ماضيها الاستبدادي، وتتخلص من ميراث التعسف بحق الكورد أو المجموعات الأخرى، عبر مجموعة من التدابير السياسية والتشريعية، وحتى الرمزية التي تؤهلها لأن تكون دولة عموم مواطنيها. 4 - العدالة والتسامح، لا الثأر ولا الانتقام، هما المبدآن الناظمان لمعالجة أي خصومات بين السوريين. وإزالة آثار الغبن القومي والاضطهاد الذي تراكم خلال عقود من سياسات البعث. 5 - لا حصانة لأحد فوق القانون، والمحاسبة مبدأ شامل لا استثناء لأحد منه. 6 - إن الموارد الوطنية ملك للسوريين جميعًا، وإن ثمار التنمية ينبغي أن توجه نحو رفع مقدرات ومستوى حياة الشرائح والفئات الأكثر حرمانًا. 7 - إن سورية الجديدة حرة ومستقلة الإرادة، وملتزمة مع المجتمع الدولي باتفاقياتها التي تضمن حقوقها الوطنية والقومية. 8 - إن أي مصالح مشروعة قائمة اليوم لن يلحق بها الضرر، لكن ليس مقبولًا أن تحمي الدولة أوضاعًا سياسية واقتصادية تمييزية وغير عادلة.

رابعًا: إن الثورة الشعبية هي مصدر الشرعية السياسية في البلاد، وإنها مستمرة إلى حين تحقيق أهداف الشعب السوري في الحرية والمساواة والكرامة.

الرحمة لشهدائنا الأبرار والنصر لثورتنا من أجل سورية حرة ديمقراطية لجان التنسيق المحلية في سورية، 11/ 6/ 2011.

ولاية الرئيس الحالي، المسؤول سياسيًا وقانونيًا عما ارتكبه نظامه بحق سورية والشعب السوري». ومن ثم الدعوة إلى مؤتمر وطني هدفه كيفية التحول نحو نظام ديمقراطي. ويحدد المؤتمر فترة انتقالية لا تتجاوز ستة أشهر، يتولّى الحكم خلالها مجلس انتقالي مكوّن من مدنيين وعسكريين(6).

يشرح عمر إدلبي مهمّات اللجان ودورها كما رآها في حينه بصفته قياديًا فيها: «اضطلعت اللجان بعمل اجتماعي وتوثيقي ورصد وتأهيل وتدريب بالتعاون مع منظمات أوروبية، حيث عملت على القيام بمهمات تحضير معدات الاتصال والكاميرات ذات الدقة العالية وتأمين أجهزة الكمبيوتر والقيام بالأعمال الإغاثية، إضافة إلى تشكيل لجنة الوحدة الوطنية في مناطق التماس، وكانت عابرة للطوائف، بل إن معظم أعضائها كانوا من «الأقليات»، لكن دورها تراجع بسبب اعتقال معظم أفرادها. ولم تنحُ اللجان باتجاه العسكرة على الرغم من تعاونها مع الجيش الحر في مجالات الإغاثة والإعلام والقانون». وغلب الطابع العلماني المدني الديمقراطي على معظم المنتسبين لها مع بعض الاستثناءات(7). ولم تنضم اللجان إلى الهيئة العامة للثورة السورية، لكنها دخلت إلى المجلس الوطني باعتبارها كتلة مؤسسة ولها ممثل في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية(8).

- **اتحاد تنسيقيات الثورة**: أعلن ناشطون سياسيون يمثلون تنسيقيات حمص ودير الزور ودرعا ومدينة دمشق وريفها في 1 حزيران/ يونيو 2011 عن تأليف نواة لاتحاد تنسيقيات الثورة(9). حدد الاتحاد مهمّاته بـ «تمثيل الحراك

---

(6) صفحة لجان التنسيق المحلية في موقع فيسبوك (Facebook).

(7) مقابلة أجراها الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حمزة المصطفى مع الناشط عمر إدلبي في 1/ 4/ 2013.

(8) مقابلة أجراها الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حمزة المصطفى مع الناشط عمر إدلبي في 1/ 4/ 2013.

(9) **بيان تأسيس اتحاد تنسيقيات الثورة**: مع كل يوم من حراكنا المدني السلمي في كافة مناطق ومحافظات بلدنا الحبيب سورية، نزداد عزيمة وإصرارًا على التمسك بالمبادئ التي خرجنا من أجلها إلى الشارع، حيث كانت انطلاقتنا لنصدح بالحرية ولنتضامن مع إخوتنا في درعا الذين سبقونا في طلبها، وتابعنا حراكنا مع كل شهيد ومصاب ومعتقل من أهلنا في كافة المناطق السورية. لم تهن عزيمتنا =

المدني على الأرض سياسيًا وإعلاميًا وتنسيق وتوحيد العمل ميدانيًا، إضافة إلى تشكيل قاعدة لمجلس من شباب وناشطي الثورة لحماية أهدافها وضمان تحقيقها بشكل كامل»[10]. ضم الاتحاد «شبكة شام» الإعلامية وشبكة «فلاش» وصفحة الثورة السورية ضد بشار الأسد التي شكلت 35 في المئة من جسم الاتحاد. وبلغ عدد التنسيقيات المنضمة إليه من المحافظات والمدن والقرى والأحياء المختلفة نحو 80 تنسيقية حتى بداية عام 2012. وانضم الاتحاد إلى الهيئة العامة للثورة السورية، ومثّل ما يقرب 80 في المئة من هيكليتها[11]. ويُعد الاتحاد أقرب إلى الطابع الشعبي، وهو ذو صبغة إسلامية[12].

= مع إصرار النظام الفاقد للشرعية على تكرار مذبحته وحملته القمعية والتي كان قد نفذها في حوران الأبية، حيث أعلن أحرار سورية نهاية نصف قرن من الذل والهوان والتفرد بالسلطة ومحاصرة الآخر معارضًا أم مخالفاً. هؤلاء الأحرار من أهالي سورية بكافة أطيافهم وأعمارهم وفئاتهم وانتماءاتهم الذين سئموا قيام النظام بتحييد رمز سورية الأعلى وهو «العلم السوري» على حساب تعظيم وتقديس لصورة هزيلة لشخص تتخفى وراءه عائلة وثلّة من القتلة والسارقين وأولادهم وأذيالهمٍ، باجتماعٍ ممثلي عدد من التنسيقيات المحلية للثورة السورية في مدينة دمشق وريفها ودرعا ودير الزور وحمص اتفقت تلك التنسيقيات على قرار الاتحاد في تجمع تمثيلي يشكل نواة لتأسيس «اتحاد تنسيقيات الثورة السورية»، والذي سيضم كافة تنسيقيات الثورة السورية الإعلامية والميدانية. الاتحاد شخصية اعتبارية تضم التنسيقيات التي تنضم إليه ومهمته تمثيل الحراك المدني على الأرض سياسيًا وإعلاميًا وتنسيق وتوحيد العمل ميدانيًا، إضافة إلى تشكيل قاعدة لمجلس من شباب وناشطي الثورة لحماية أهدافها وضمان تحقيقها بشكل كامل. تضم هيئة الاتحاد تجمعات التنسيق المحلية من كافة المناطق والمدن والأحياء السورية، وتكون عضويتها بناءً على ما يلي: نشاط في تنسيقية ميدانية أو إعلامية ذات ثقل في منطقتها والمشاركة الفاعلة في الثورة. التزام دماء الشهداء وحقوق الشارع السوري الثائر. التزام ما يصدره الاتحاد بغّض النظر عن أي انتماءات أخرى لأعضائه أيًا كانت. فالاتحاد لا يمثلُ أي حزب أو طرف سياسي. ألّا يجمع أي عضوٌ في الاتحاد بين عضويته وبين أي طموح لمنصب سياسي أو إداري. وهذا البيان هو دعوة مفتوحة لباقي تجمعات التنسيق المحلية في سورية للمساهمة في حراكنا الجماعي والانضمام إلى «اتحاد تنسيقيات الثورة السورية».

(10) البيان التأسيسي للاتحاد تنسيقيات الثورة على فيسبوك على الموقع الإلكتروني: <https://www.facebook.com/monasiqoon>.

(11) حمزة المصطفى، **المجال العام الافتراضي في الثورة السورية: الخصائص- الاتجاهات- أليات صنع الرأي العام** (الدوحة؛ بيروت: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 154.

(12) مقابلة شخصية أجراها الباحثان في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حمزة المصطفى ونيروز ساتيك مع الناشط نضال درويش في الدوحة في 24/ 2/ 2012. ونضال درويش هو أحد مؤسسي الهيئة العامة للثورة السورية.

- **ائتلاف شباب الثورة**: أعلنت مجموعة من الناشطين في 7 حزيران/ يونيو 2011 إطلاق «ائتلاف شباب الثورة السورية الحرة». وأصدرت بيانًا قالت فيه إنها ستعمل على «إحداث التغيير المنشود وإسقاط نظام العائلة الأمنية الفاسدة مهما كانت التضحيات». وشارك الائتلاف في تأسيس الهيئة العامة للثورة السورية، لكنه لم يستمر فيها[13].

- **الهيئة العامة للثورة السورية**: فكرة الهيئة العامة للثورة السورية هي وضع حد للانقسامات والتشرذم بين أطياف الثورة السورية على مستوى القواعد، إضافة إلى محاولة تجاوز المعارضة والأحزاب والنخب المرتبكة في التعاطي مع الثورة. ولذلك طرحت مسألة توحيد لجان التنسيق المحلية واتحاد تنسيقيات الثورة ومجمل التنسيقيات ضمن الفضاء الإلكتروني. لكن العوامل الشخصية والتناقض بين فكرتي الاندماج أو الائتلاف ظلت عائقًا في تحقيق ذلك. وعلى الرغم من أن بعض التنسيقيات كان ينسق مع بعضها الآخر في الإطار الميداني ظل الخلاف قائمًا[14]. وأصرت لجان التنسيق المحلية بشكل عام على فكرة الائتلاف وليس الاندماج، كما تبنّى بعض الفاعلين من اتحاد تنسيقيات الثورة الفكرة ذاتها بقصد المحافظة على شخصية التجمع. وعندما أعلن عن تأسيس الهيئة العامة للثورة السورية في 18 آب/ أغسطس 2011 انضمت ثلاث تنسيقيات من اللجان فحسب وجزء كبير من اتحاد تنسيقيات الثورة إلى الهيئة العامة[15].

يوضح نضال درويش، أحد القياديين في الهيئة العامة آلية عمل الهيئة على الشكل التالي: «عملت الهيئة العامة على التشاور مع التنسيقيات في مختلف المناطق السورية في صوغ البيانات واتخاذ القرارات وأحيانًا كانت تأتي تعديلات تتناول تفضيل استخدام مصطلح «الدولة المدنية» على الدولة الديمقراطية، لكن قادة الهيئة الممثلين لمختلف الفئات الاجتماعية

(13) مقابلة شخصية مع نضال درويش في الدوحة في 24/ 2/ 2012.

(14) مقابلة شخصية مع نضال درويش في الدوحة في 24/ 2/ 2012.

(15) مقابلة شخصية مع نضال درويش في الدوحة في 24/ 2/ 2012.

والأيديولوجية عملوا على أن تكون البيانات توافقية لا يسارية ولا يمينية بل وطنية، ولذلك جاء بيان تأسيسها في منزلة ميثاق وطني»[16].

كانت الهيئة العامة للثورة السورية تحاكي تجربة ائتلاف شباب الثورة في مصر طامحةً إلى إنضاج تجمع للقوى الثورية خارج المعارضة التقليدية بحيث تستطيع أن تؤثر بفاعلية في رسم مستقبل سورية في ظل الترهل والانقسام الذي أصاب المعارضة التقليدية. كما طمحت قيادة الهيئة في بعض الأوقات إلى تأليف إطار سياسي يكون بديلًا من النظام والمعارضة. وتميّزت الهيئة بفاعلية عملها، وغدت مصدرًا إخباريًا للقنوات الإعلامية العربية في ما يتعلق بعدد القتلى والجرحى والقرى المنكوبة والنازحين. وانخرطت في نشاطٍ تسلحي أيضًا بعد بروز الظاهرة المسلحة باعتبارها ظاهرةً رئيسة في الثورة السورية تحت لافتة «الجيش الحر»، فعمدت إلى تبني هذه الظاهرة وتثبيتها في بياناتها ومواقفها السياسية المختلفة. ومن الجدير بالذكر أن الهيئة العامة للثورة

---

(16) البيان التأسيسي للهيئة العامة للثورة السورية:

التزامًا بضرورة العمل المشترك والحاجة الملحّة لتوحيد الجهود الميدانية والإعلامية والسياسية ولضرورة الانصهار ببوتقة عمل واحدة توحد الرؤى لدى الثوار بمختلف الائتلافات والتنسيقيات، والتي تتمثل بدايةً بإسقاط نظام بشار الأسد ومؤسساته القمعية والنفعية، ومن ثم بناء سورية كدولة ديمقراطية مدنية ودولة مؤسسات تضمن الحرية والمساواة والكرامة واحترام حقوق الإنسان لكافة مواطنيها. نعلن تأسيس «الهيئة العامة للثورة السورية» الناتجة عن اندماج كافة تجمعات الثورة السورية الموقّعة أدناه وتجمعات أخرى توقع لاحقًا، لتكون مُمَثلًا للثوار في كل أنحاء سورية الحبيبة.

ونؤكد التزامنا بدماء آلاف الشهداء وتضحيات عشرات آلاف المعتقلين مِمَّن عُذّبوا وشُرّدوا واضّطهدوا لكي ينيروا لنا طريق الحرية ويوقدوا جذوة العزة والكرامة. ونجدِّدُ القسم لهم جميعًا بأنّا لن نخون العهد الذي قطعناه سويًا أو نحيد عن الدرب الذي ساروا عليه وضَّحوا من أجله، ولن نتهاون مع أي خيانة لهذه التضحيات أو تسلق عليها لمصالح شخصية. إنّ الموقعين على هذا البيان، يتوجهون وكلهم أمل بدعوة مفتوحة إلى بقية التنسيقيات والتكتلات والتجمعات للتوحد ضمن هذه الهيئة لما في ذلك من مصلحة تخدم أهداف الثورة وتوصل صوتها لكل أصقاع الدنيا، ولنقدّم رؤيتنا بشكل موحّدٍ يرقى إلى جهود الفاعلين على الأرض في كل مدينة وقرية سورية. الخلود لشهدائنا الأبرار والنصر لشعبنا العظيم والحرية لمعتقلينا الأبطال.

الهيئة العامة للثورة السورية

صدر في 18 آب/ أغسطس 2011.

انظر صفحة الهيئة العامة على فيسبوك على الموقع الإلكتروني: <http://www.facebook.com/SyrianRevolutionGeneralCommission?sk=info>.

السورية لا تمارس نشاطًا افتراضيًا مباشرًا، وإنما من خلال الأجسام المنخرطة فيها، ولا سيما صفحة الثورة السورية، وتشترك أحيانًا في تسمية أيام الجُمع، ويعتبر «سكايب» الأداة المستخدمة في عملها من خلال الاجتماعات اليومية التي يقوم بها أعضاؤها وفق توزيع المهمّات وتوزيع المكاتب المقسمة[17].

برز العمل الشعبي الجديد لدى القواعد في المراحل الأولى للثورة على مستوى تنظيم التظاهرات ورفع الشعارات، وعلى مستوى العمل الإغاثي والإعلامي؛ وهي ظاهرة انتشرت بين الشبان الواعين سياسيًا، والمثقفين عمومًا، وشملت عشرات آلاف الناشطين، بما في ذلك التنسيق بين مئات وربما الآلاف من ممثليهم على المستوى القُطري. وشكّلت بذلك قاعدة شعبية للمطلب الديمقراطي وللديمقراطية مستقبلًا. وعلى الرغم من تهميش هذا التنظيمات على مستوى العمل المسلح، إلا أن قسمًا كبيرًا منها ما زال فاعلًا في العمل الإغاثي والإعلامي الغزير بالتضحيات. والأهم من هذا كله أنها مثلت الجانب المشرق والأصيل في الثورة السورية. ومن هنا نعتقد أن هذا النشاط يشبه الاستثمار الذي سيكون له أثر كبير في سورية المستقبل.

لم يولِ الإعلام، ولا البحث العلمي، عناية كافية لشبكات الإغاثة والتطوع التي انتشرت في سورية ذاتها وفي مناطق اللجوء، بما فيها تنظيم مدارس سرية وعلنية لتعليم الأطفال، وكذلك افتتاح عيادات ومستشفيات في مناطق تتعرض للقصف، وفي مناطق محررة، وفي مخيمات اللجوء. وهي ظاهرة تستحق التوقف عندها وبحثها لأنها تمثل الجانب الوطني التضامني الواعد في الثورة السورية.

أخيرًا، لاحظنا خلال مرافقتنا البحثية للثورة السورية أن الاندماج عمومًا لأفراد التنظيمات كان عسيرًا، فلم تنشأ أحزاب مثلًا في هذه الفترة. وظلت النزعة دائمًا ائتلافية وليست اندماجية، وثمة إصرار لدى اي تنظيم مهما صغر

---

(17) يمكن الرجوع إلى تفصيلات أكثر عن الهيئة العامة للثورة السورية إلى: المصطفى، ص 155-160، والموقع الإلكتروني للهيئة العامة: <http://www.srgcommission.org/>.

حجمه على الحفاظ على «شخصيته» للدخول في المحاصصة، ولو كانت الهيئة الوحدوية لا توزع شيئًا، ولا تملك صلاحيات.

ثانيًا: أثر الإعلام الفضائي في الثورة

انطلقت الثورات العربية في مرحلة ثورة الاتصالات التي جعلت العالم بالفعل «قريةً كونيةً» تتسم بالتشابك وبالتواصل. وغدت الصورة الفضائية المتلفزة الأداة الأكثر تأثيرًا في الرأي العام وتكوين اتجاهاته والتأثير في مواقفه وقضاياه السلوكية في مرحلة عولمة الاتصالات والأسواق. وتمثل الأثر الأكبر لثورة الاتصالات على مستوى العلاقة بين النظم السياسية والإعلام في تقويض سلطة النظم السياسية العربية التسلّطية على وسائل الإعلام، وبروز الفضائيات الإخبارية التي سرعان ما تحوّلت إلى لاعب مهم في تكوين الاتجاهات والتأثير فيها. وبقيت كذلك حتى بعد نشوء شبكات التواصل الاجتماعي وانتشارها، وأصبحت وسيلة الإعلام العربية التلفزيونية لا تنقل خبر بلد عربي إلى بلد عربي آخر فحسب، وهذا مهم في حد ذاته، بل أكثر من ذلك. فبسبب الرقابة على الإعلام المحلي، وسهولة نقل الخبر والصورة في الوقت ذاته، أصبحت الفضائية العربية تنقل للمواطن أخبار بلده التي لا ينشرها الإعلام المحلي أو يتجاهلها. ونظرًا إلى كثرة الأزمات وتنوّعها، برزت أهمية الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في مصاحبة الأزمات أو في تأجيجها، أو تنظيم حوارات عن حلّها، أو الاكتفاء بمجرد تغطيتها لتكون ناقلًا معبّرًا عن تفصيلاتها وحيثياتها.

كفكرة موجزة، دخل الإعلام العربي (المتلفز) فلك البث الفضائي منذ عام 1985، وتميّزت في حينه قناة منوعة هي محطة أم. بي. سي. التي كانت تبث من لندن، وقنوات ومحطات مثل إي. آر. تي. وأوربت، وكلها تعمل برؤوس أموال سعودية. لكن تطور القنوات الإخبارية العربية حصل بشكل ملحوظ بعد عام 1995، حين أُسست قناة إخبارية عربية (خارج الإعلام الحكومي) هي «قناة الجزيرة»، وبهامش حرية كبير نسبيًا. ومنذ عام 2005 شهد العالم العربي إطلاق عدد كبير من المحطات الفضائية الإخبارية عربية أكانت أو عالمية

(الحرة، BBC العربية، CNN العربية، France 24، DW العربية، روسيا اليوم، العالم الإخبارية، قناة الآن، Sky news العربية). وساهم التنافس بين وسائل الإعلام وسعيها الحثيث إلى استقطاب الجماهير المتعطّشة للمعرفة في أثناء الأزمات الدولية، وبحثها عن السبق الإعلامي إلى تدفّق أكبر للمعلومات من خلال الأقمار الصناعية القادرة على تخطي الحدود القومية والقيود الحكومية. وبناء على ذلك لم يكن في إمكان النُظم التسلّطية التعتيم على أزمة، أو قضية ما، وحجبها بشكل كامل عن التداول الإعلامي. إلى جانب ذلك امتلكت القنوات الفضائية الإخبارية القدرة على تضخيم الحدث والمساهمة في تأجيجه من خلال منحه مساحة إعلامية واسعة مقارنة بحدث آخر يوازيه من حيث الأهمية، كما امتلكت القدرة على إبراز خبر وتهميش غيره، وصوغه من زاوية نظر معينة بانتقاء ألفاظ معينة، ونبرة محدّدة في عرضه، وتحاول إقناع الجمهور بوقائع غير صحيحة، لكن ذلك ينجح آنيًا من ثم ينعكس سلبًا بتداعيات من شأنها أن تحجب هذه القناة من قائمة القنوات ذات الصدقية.

يحتل التلفزيون، وبحسب نتائج مشروع قياس الرأي العام العربي المسمى «المؤشر العربي»، الذي أجراه «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات». في عام 2011 (عام الثورات العربية) في 12 دولة عربية، مكان الصدارة في قائمة مصادر الأخبار السياسية بالنسبة إلى المواطن العربي وبنسبة (67.3 في المئة)[18]. وكانت «قناة الجزيرة» الإخبارية «وقناة العربية» الأكثر مشاهدة عربيًا خلال الثورات العربية. فمن أصل 67.3 في المئة يتابعون القنوات الفضائية التلفزيونية بلغت نسبة متابعي «قناة الجزيرة» باعتبارها مصدرًا أول للأخبار السياسية في عام 2011 نحو 38.4 في المئة، تلتها «قناة العربية» 11.9 في المئة. في حين توزّعت النسبة الباقية (50 في المئة تقريبًا) على بقية القنوات الفضائية العربية، بما فيها القنوات الرسمية وغير الرسمية[19].

(18) قاعدة بيانات المؤشر العربي الذي أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في عام 2011 في 12 دولة عربية.

(19) قاعدة بيانات المؤشر العربي الذي أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في عام 2011 في 12 دولة عربية.

كانت «قناة الجزيرة» أبرز القنوات الإخبارية التي حظيت بمتابعة الجمهور العربي خلال العقد الأخير. وراكمت رصيدها الشعبي من خلال تغطيتها أزمات دولية عدة ذات ارتباط مباشر باهتمامات المشاهد العربي. ففي حرب أفغانستان في عام 2001 انفردت من بين القنوات العالمية كلها بقدرة الوصول إلى قادة تنظيم القاعدة وطالبان في أكثر من منطقة أو مدينة، ونقل وجهات نظرهم، والمعلومات عنهم. كما أن مضمون رسالتها الإعلامية كان مختلفًا عن التوجهات الأميركية التي سادت وسائل الإعلام، وهو ما قرّبها إلى المشاهد العربي الذي نظر بعين الريبة إلى التدخل العسكري الأميركي بذريعة مكافحة الإرهاب. وتكرّر الأمر نفسه في الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وفي الحرب الأميركية على العراق في عام 2003، وفي الحرب الإسرائيلية على لبنان في عام 2006. إلا أن رسالة الجزيرة الإعلامية بدت أكثر وضوحًا في معارضة غزو العراق وتعريته من خلال التركيز على مشاهد الدمار والخراب الذي لحق بالعراق، ودحض الروايات والذرائع الأميركية عن أسلحة الدمار الشامل، وعن نشر الديمقراطية. ونتيجة دور «الجزيرة» وتغطيتها الإعلامية التي انحازت إلى المزاج الشعبي العربي في حالات العراق ولبنان وفلسطين، قامت الولايات المتحدة الأميركية بإطلاق فضائيات إخبارية أبرزها «الحرة» و«الحرة عراق»، لمنافسة «الجزيرة» وتقديم رسالة إعلامية تهادن أو تروّج الخطاب الأميركي في المنطقة العربية.

على الرغم من ذلك بقيت «الجزيرة» في قائمة القنوات الأكثر مشاهدة عربيًا كونها انحازت إلى القضايا العربية المركزية، ولا سيما الصراع العربي – الإسرائيلي. فكان لها دور متقدم في تغطية العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام 2006، والعدوان الإسرائيلي على غزة في عام 2009، ومواكبة الثورات العربية التي انطلقت في تونس ومصر واليمن وليبيا. وفي الأيام العادية شكلت منبرًا غير مألوف لمناقشة قضايا عربية داخلية كان الحديث عنها ممنوعًا، ولم يجر تناولها في حوارات تلفزيونية. فاستضافت حتى ممثلي معارضات عربية محظورة في بلدانها. وانحازت إلى الحراك الشعبي ضد الأنظمة الدكتاتورية العربية، واتخذت موقفًا مساندًا للثورات كلها. وكان لها شأن كبير في تأجيجها

وإذكائها والترويج لها على الرغم من إغلاق مكاتبها، والتشويش على بثّها مرات عدة. وبقيت كذلك حتى بعد نشوء شبكات التواصل الاجتماعي وانتشارها. واطّلع مؤلف هذا الكتاب بالتفصيل على دور «الجزيرة» في نقل تفصيلات الثورة التونسية والثورة المصرية، ولا سيما حين انفردت في إدخال كاميراتها إلى ميدان التحرير، وتخصيص وقتها كله لتلك الحوادث في ما يُسمّى بالتغطية الخاصة.

بدأت احتجاجات مدينة درعا في 18 آذار/ مارس 2011 متزامنة مع حوادث عربية مهمّة حظيت باهتمام إعلامي كبير في القنوات الفضائية العربية والغربية مقارنة بالاحتجاجات في سورية، ومن أبرز هذه الحوادث:

- قرار مجلس الأمن في 18 آذار/ مارس 2011 بفرض حظر جوي على ليبيا، والتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في 27 آذار/ مارس 2011 إلى جانب الثوار في ليبيا.

- زخم الثورة اليمنية، وتصاعد حوادثها بعد محاولة الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح فك الاعتصامات بالقوة.

- الاضطرابات الناجمة عن المرحلة الانتقالية في تونس ومصر.

هذه الحوادث، إضافة إلى عوامل تقنية وغير تقنية ذات صلة بصعوبة الحصول على المعلومة من مصادر مهنية، وأخرى سياسية تتعلق بسقف الاحتجاجات التي لم ترفع في البداية شعار إسقاط النظام، والتحالفات السياسية للنظام السوري (في حالة قطر) أيضًا، والخوف من ظاهرة الثورات عمومًا ومعارضتها (السعودية والإمارات) كان لها شأن في تهميش الخبر السوري على قائمة أولويات التغطية في القنوات الإعلامية العربية، ولا سيما «الجزيرة» و«العربية» حين كانت حوادث عربية أخرى (في اليمن وليبيا) في أوج حصولها. وكان الخبر السوري يأتي في المرتبة الرابعة أو الخامسة من حيث ترتيب الملفات، ولا يحظى بمساحة تزيد على دقيقة أو دقيقتين من كل ساعة إخبارية، ومن دون أي تقارير أو تحليلات أو استضافة شخصيات سياسية

أو معارضة. ولم تُظهر القنوات الفضائية العربية أي انحياز إلى الثورة. وبدت في حينه محطة «بي بي سي» الناطقة بالعربية أكثر انحيازًا إلى الثورة بمعيار مدة التغطية وإيجابيتها (عدّلت موقفها من الثورة مبكرًا إلى موقف سلبي).

بدأت «الجزيرة» و«العربية» تغطيتهما للحوادث في سورية منذ اليوم الأول، وذلك بنقل خبر احتجاجات درعا، غير معتمدة بالضرورة على مصادر موثوقة (شاهد العيان). ولم تنتقل «الجزيرة» و«العربية» إلى تغطية احتجاجات باقي المحافظات السورية ولا سيما ريف دمشق واللاذقية إلا في جمعة العزة في 25 آذار/ مارس 2011. لكنهما تعرّضتا لانتقادات حادة من الأوساط المؤيدة للحراك الشعبي في سورية بسبب تجاهل الاحتجاجات، وعدم منحها المساحة الإعلامية الكافية مقارنة بباقي الثورات العربية. وربطت أوساط واسعة من المتظاهرين ومن الشرائح المساندة للاحتجاجات قلة اهتمام «الجزيرة» بالاحتجاجات السورية، والعلاقات المميزة التي تربط النظام السوري بدولة قطر التي منعت، بحسب اعتقادهم، تخصيص مساحة واسعة لتغطية الاحتجاجات في بداية الثورة. وساد اعتقاد أن «الجزيرة» تتحمل مسؤولية كبرى في التأثير في الشارع العربي، وفي الثورات بشكل خاص. ومن هنا كانت أهم نتيجة يتوقعها المتظاهر قبل أي شيء آخر هو: هل بثت «الجزيرة» خبر التظاهرة أو صورًا منها. وساد هذا الاعتقاد لدى الأنظمة لكن باستنتاجات معكوسة، فحُمّلت المحطات الفضائية، ولا سيما «الجزيرة»، إثم إثارة القلاقل والفوضى. فبموجب هذه الثقافة السياسية فإن ما لا يُبثّ على الشاشة ليس موجودًا في الواقع.

إذا أردنا اتخاذ انتقادات مؤيدي النظام المبكرة أنموذجًا، فقد كان مجرد إيراد خبر عن حصول احتجاجات في سورية أو سقوط قتلى برصاص الأمن السوري يعتبر خطيئة سياسية وإعلامية، واتهمت «الجزيرة» و«العربية» باصطناع الاحتجاجات وتضخيمها وفبركتها. ولذلك اتخذ هؤلاء منذ الأيام الأولى موقفًا عدائيًا ضد قناة «الجزيرة»، حيث تظاهر عشرات الشبان المؤيدين للرئيس بشار الأسد في 25 آذار/ مارس 2011 أمام مكتب «الجزيرة» على أوتوستراد

المزة احتجاجًا على عدم صدقيتها وتضخيمها للحوادث[20]، مع أن ما ساد في الجزيرة حتى تلك اللحظة هو تصغير الحوادث وليس تضخيمها. كما دأب مؤيدو النظام على الهتاف ضد قناتي «الجزيرة» و«العربية» في المسيرات المؤيدة، ولا سيما مسيرة التأييد في دمشق في 29 آذار/ مارس 2011 «يا جزيرة ويا حقيرة.. تعي شوفي هالمسيرة»، و«يا عربية.. يا عبرية.. تعي شوفي هالحلبية». والجدير بالذكر أن التظاهرة التي خرجت أمام مكتب «الجزيرة» والهتاف المضاد لها حصل بعد قيام «الجزيرة» بعرض أول تقرير مصوّر عن احتجاجات درعا واقتحام الجامع العمري في 23 آذار/ مارس 2011. وحرص التقرير على إيراد روايتين عن الحوادث: **الأولى** رواية الناشطين والمحتجين، **والثانية** رواية النظام. ومع ذلك لم تكن تغطية «الجزيرة» مقبولة للنظام ومؤيديه. من هنا فإننا نقدّر أن هذه التظاهرات والشعارات ضد قناة «الجزيرة»، التي أوحت بها الأجهزة الأمنية، نُظّمت بشكل استباقي بهدف ردع القنوات الفضائية حتى قبل أن تُقرّر تغطية الحوادث والاهتمام بها[21].

أما قناة العربية فبثت أول تقرير مصوّر عن الاحتجاجات في سورية في 25 آذار/ مارس 2011، وركّزت فيه على حراك مدينة اللاذقية. وتجدر الإشارة إلى أن النظام لم يتعامل مع قناة «العربية» بالطريقة نفسها التي تعامل بها مع قناة «الجزيرة» لإدراكه الحجم المحدود لمتابعي القناة في سورية، ولتوقّعه ألّا تدعم هذه القناة الثورة، مثلما لم تدعم ثورات عربية أخرى (ما عدا ليبيا). وتضاءل عدد متابعيها في سورية بعد ثورة مصر، إذ أظهرت تغطية «العربية» في مشهدها العام تحيزًا ضمنيًا لنظام مبارك بشكل يتناقض مع الحماسة الشعبية السورية لهذه الثورة. لكن قناة «العربية» حازت شعبية في سورية وعداء النظام في أثناء تغطية الثورة لاحقًا. أما القنوات الفضائية الأخرى فلم تتعرّض لأي مضايقة من النظام وأنصاره. والحقيقة التي يمكن استنتاجها من حديث الكاتب

(20) لمشاهدة التظاهرة أمام مكتب الجزيرة 25/ 3/ 2011، انظر مقطع الفيديو (تاريخ التحميل 27/ 3/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=2m08gP-UeN4>.

(21) لمشاهدة تقرير «الجزيرة» الأول عن سورية في 23/ 3/ 2011، انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=_i4S4Vsr2p0>.

مع عدد من المسؤولين السوريين في بداية الثورة تبيّن له أن المسألة لا تتعلق بغضب مصطنع على قناة «الجزيرة» يهدف إلى الردع والضغط، بل إنهم توقعوا أن تقف «الجزيرة» مدافعة عن النظام بحجة أنه نظام «مقاوم» و«ممانع»، كما دافعت عن المقاومة وغطّت أخبارها بالتفصيل في لبنان وغزة، في مقابل سلبية القنوات العربية الفضائية الأخرى. وهذا يعني أن فكرة المؤامرة لم تكن غير واردة فحسب، بل كان هنالك توقع لمؤامرة معاكسة، تقف فيها قطر مع النظام السوري وتسخّر «الجزيرة» في الدفاع عنه لأنه ممانع، أو تقوم «الجزيرة» على الأقل بقتل التحركات الاحتجاجية بالصمت وعدم ذكرها.

خلال الفترة الممتدة بين 15 آذار/ مارس و16 نيسان/ أبريل 2011 لم تكن قناة «الجزيرة» أو «العربية» المصدر الأول في تلقّي الأخبار بالنسبة إلى مؤيدي الحراك الاحتجاجي في سورية. إذ فضّل هؤلاء الاتجاه إلى قنوات إعلامية أخرى أعطت الاحتجاجات السورية مساحة أكبر من تغطيتها الإعلامية، ووضعتها في أولويات برامجها الحوارية. ولعل أبرز هذه القنوات «بي بي سي» الناطقة بالعربية، و«فرانس 24» الناطقة أيضًا بالعربية. وكانت تستضيف بشكل دائم في نشراتها أو برامجها الحوارية شخصيات من معارضة الخارج للتعليق على الاحتجاجات في سورية. وإضافة إلى هذه القنوات، كانت قنوات سورية معارضة مثل «أورينت»، و«بردى» تحظى بمتابعة جيدة في بداية الثورة لأنها أوقفت برامجها كلها، وتفرّغت لتغطية أخبار الاحتجاجات في سورية على مدار اليوم، ويضاف إلى ذلك قناة «الجزيرة مباشر» التي غطّت حوادث الثورة السورية حتى حينما لم تغطّها القناة الأم، وذلك ببث التسجيلات التي كانت تصل من الداخل.

شهدت تغطية قناة «الجزيرة» للثورة السورية تحولًا نوعيًا بعد كلمة الرئيس الأسد التوجيهية للحكومة في 16 نيسان/ أبريل 2011، حين توسعت الاحتجاجات وامتدت إلى محافظات عدة منها حمص ومدن ريف دمشق واللاذقية وبانياس وجبلة وحماة... وغيرها، كما أصبح شعار إسقاط النظام واضحًا في المطالب الشعبية. وبشكل «مفاجئ» انتقل الخبر السوري إلى

المرتبة الثانية من حيث ترتيب الملفات على قناة «الجزيرة». كما أفردت «الجزيرة» مساحة إخبارية طويلة (5 - 9 دقائق) للملف السوري، ليكون الأطول بعد الثورة الليبية، واستمر هذا الوضع حتى سقوط العقيد معمر القذافي في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2011. ثم، بعد ذلك، أصبح الخبر السوري الأول والرئيس في نشرات «الجزيرة» الإخبارية تُفرد له مساحة كبيرة تتجاوز 20 دقيقة من أصل كل ساعة إخبارية.

أما على صعيد اللغة التصعيدية فبثت «الجزيرة» في 16 نيسان/ أبريل 2011 تقريرًا مصوّرًا طويلًا عن الاحتجاجات السورية لماجد عبد الهادي، اتّسم بحدة غير مسبوقة، وهاجم بشكل صريح النظام السوري، واستهزأ بروايته الحوادث. كما ركّز التقرير على مطلب إسقاط النظام، وزخم الاحتجاجات وتوسعها، خصوصًا في ريف دمشق، وعلى محاولة المحتجين في 15 نيسان/ أبريل 2011 الوصول إلى ساحة العباسيين في دمشق لتكرار تجربة ميدان التحرير، وإسقاط النظام فعليًا[22]. كما خرج في هذا اليوم تقرير آخر لفوزي بشرى فنّد فيه كلمة الرئيس بشار الأسد أمام الحكومة وتناقضاتها، وهاجم الأسد لتجاهله مطالب المحتجين التي - كما ورد في التقرير - ما عادت تتوقف عند الإصلاح بل وصلت إلى إسقاطه شخصيًا، وكذلك نظامه[23]. وكان بث تعليقاتهما التي رافقت الصورة إشارة إلى رفع المنع عن مهاجمة النظام السوري. جرى هذا الأمر بعد مرور شهر على الثورة، ومن الواضح أن «الجزيرة» أخذت في هذه الفترة ضوءًا أخضر من القائمين عليها والسماح بأن تغير سياسة تغطية الثورة السورية، بمعنى أن هنالك من كان يُلجمها حتى تلك اللحظة.

نتج من ازدياد اهتمام قناة «الجزيرة» بتغطية الحوادث في سورية تطوّر وسائل عمل الثورة في الداخل. وبدأت «الجزيرة» في بداية أيار/ مايو 2011

---

(22) لمشاهدة تقرير ماجد عبد الهادي على قناة الجزيرة في 16/ 4/ 2011، انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=UHBEC_8dH9c>.

(23) لمشاهدة تقرير فوزي بشرى على قناة الجزيرة في 17/ 4/ 2011، انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=H-1ji_X3wuc>.

الاستغناء عن أسلوب «شاهد العيان»، وقامت بإرسال أجهزة اتصال (إنترنت فضائي) إلى الناشطين في الداخل من أجل التواصل الدائم معهم والتغلب على معضلة قطع الإنترنت التي كان يلجأ النظام إليها في كل يوم جمعة، أو عند اقتحام مدينة ما. كما استخدمت «الجزيرة»، أول مرة، تقنية البث المباشر في جمعة آزادي في 20 أيار/ مايو 2011، وتحديدًا لنقل احتجاجات مدينة حماة. ومنذ ذلك الحين بدأت القناة الاستغناء تدريجًا عن مقاطع اليوتيوب التي يُرسِلها الناشطون في بداية الثورة، واستبدالها ببث حي ومباشر يُبيّن بداية التظاهرات ونهايتها، ويظهر بشكل واضح قمع قوى الأمن لها. وفي الفترة نفسها أيضًا أصبحت قناة «العربية»، وقناة «أورينت» تستخدمان تقنية البث المباشر. واجترحت الجزيرة فصلًا جديدًا في تاريخها الحافل حين أهّلت ثوارًا ليصبحوا مراسلين تحت القصف (سقط بعضهم برصاص قوات الأمن والجيش السوري مثل محمد المسالمة المعروف بـ «محمد الحوراني» الذي قتل في بصر الحرير في درعا في 18 كانون الثاني/ يناير 2013، والناشط أبو يزن الحموي الذي كان مرافقًا لكادر «الجزيرة» في معرّة النعمان، وقتل فيها في عام 2012)، وما لبثت أن بدأت في عام 2012 بإدخال مراسليها إلى داخل سورية على الرغم من الأخطار الشديدة. بعد ذلك أصبحت الثورة السورية ظاهرة «ميديائية» بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، حيث برزت ظاهرة الحدث بهدف التصوير لاستثمار الطاقة التأثيرية في البث الفضائي الإخباري. وتعامل المحتجون مع الثورة على هذا الأساس، فأصبحت الشعارات والهتافات ترفع من أجل الإعلام، واللافتات الموجهة تُكتب من أجل الإعلام، والتظاهرات تخرج في أحيان كثيرة من أجل التظاهر المصور إعلاميًا، والرسائل السياسية الموجهة من بلد إلى آخر تمرّر عن طريق الإعلام «يا أهالي الشام يا أهالي الشام... عنا في حماة سقط النظام»، «من قامشلي لحوران... الشعب السوري ما بينهان»، أو «يا حلب ثوري ثوري... هزّي القصر الجمهوري». كما أُلّفت الأغاني الثورية من أجل التظاهر المصور إعلاميًا «يلا ارحل يا بشار» أو «جنة جنة... والله يا وطنا». واستغل الناشطون البث المباشر لكتابة رسائلهم السياسية على لوحات ورقية صغيرة من أجل إيصالها إلى المعارضة السياسية، أو أبناء المحافظات الأخرى

التي لم تنخرط في الثورة (دمشق وحلب)، أو الدول والمنظمات الإنسانية... إلخ. وفي المجمل أصبح أي حدث أو تصرف سياسي في الثورة السورية يجري على أساس وجود الكاميرا والإعلام الناقل.

نشأت ظاهرة التظاهرة الطيارة في المناطق الخطرة، ولا سيما في أحياء دمشق، حيث تتعامل قوات النظام بإطلاق النار فورًا من دون رحمة. فنظّم ناشطون تظاهرات سريعة تستمر ربع ساعة مثلًا بهدف تصويرها وبث خبر عن خروج تظاهرة في دمشق. وهو خبر مهم معنويًا، لكن من يبحث عن التظاهرة لا يجدها لأنها تكون قد اضمحلّت قبل البث بفترة طويلة. كانت هذه تظاهرات لرفع المعنويات ووسيلتها هي الصورة المنقولة تلفزيونيًا.

في مرحلة الكفاح المسلح لم يقتصر دور الإعلام على الدور الناقل، بل اضطلع بدور توجيهي، أو بدور المشارك في صناعة الحدث. وتجلّى ذلك في استضافة المحلّلين السياسيين والعسكريين الذين يُقدّمون آراءهم ونصائحهم للثوار بما يفيد مواجهة قوات النظام السوري. أما على صعيد التغطية الإعلامية فكان الإعلام في مرحلة الكفاح المسلح أكثر حضورًا مما هو في مرحلة الاحتجاج السلمي، حيث ساهم خروج مناطق عدة عن سيطرة النظام في دخول المراسلين والصحافيين إليها، وقيامهم بنقل المعارك والمواجهات مباشرة من قلب الحدث. فعلى سبيل المثال صار لقناة «الجزيرة» شبكة كبيرة من المراسلين في سورية، منهم من هو أساسي، أي من طاقم العمل، ومنهم من هو ثانوي (ناشطون تعاقدوا مع القناة)، وهو الأمر ذاته لدى قناة «العربية». ويمكن التحديد بوثوق أن الثورة السورية أبرزت بشكل واضح الدور الكبير الذي يقوم به الإعلام خلال الأزمات، والأثر الكبير القادر على إحداثه في مسارها، ولا يمكن بأي حال تصور استمرار الثورة السورية بزخمها وحضورها السياسي في غياب اهتمام الإعلام بها، إذ عبّأت القنوات الفضائية الجمهور ضد النظام، وساهمت في فضح جرائمه. لكن مع استمرار الثورة بدا كأن هذه الوسائل الإعلامية جعلت من الثورة قضيتها، وذلك بالمعنى الحزبي العصبوي. فنشرت أخبار المعارضة من دون فحصها، وتبيّن أن بعضًا منها على الأقل كان

كاذبًا، وأصبحت بذلك قابلة لأن تكون أداة دعاية تنشر أحيانًا شائعات لم تتأكد منها. وقد يضلل الناشطون أنفسُهم المحطات التلفزيونية بإرسال معلومات غير مؤكدة أو مبالغ فيها لاعتقادهم أن هذا الأمر يخدم الثورة، وقد يفعل النظام الأمر نفسه لإيقاع القنوات في الفخ وإفقادها صدقيتها. فمثلًا تبنّت وسائل الإعلام الفضائية المؤيدة للثورة مثل «الجزيرة» و«العربية» روايات غير صحيحة إطلاقًا عن مقتل 120 جنديًا سوريًا في جسر الشغور لأنهم حاولوا الانشقاق، والحقيقة أن الثوار قُتلوا في هجوم على المراكز الأمنية في المدينة، وذلك قبل مرحلة الكفاح المسلح في الثورة السورية. واتهمت وسائل الإعلام المؤيدة للثورة النظام السوري بقتل العديد من الشخصيات العلمية في حمص نقلًا عن النشاطين السوريين[24]، لكن حقيقة الأمر أن مسلحين معارضين هم من قاموا باغتيالهم. ومن الأمثلة على ذلك اغتيال رئيس قسم جراحة الصدر في المشفى الوطني في حمص الطبيب حسن عيد في 24 آب/ أغسطس 2011 وهو من الطائفة العلوية[25]، اتهمه المسلحون المعارضون بقتل الجرحى المعارضين في المشفى. وفي 26 أيلول/ سبتمبر 2011 قُتل العميد الركن نائل الدخيل، نائب مدير كلية الكيمياء في حمص، وهو من الطائفة المسيحية من دون ذكر أسباب اغتياله. وفي اليوم ذاته اغتيل محمد علي عقيل، نائب عميد كلية هندسة العمارة ووكيلها العلمي في حمص، بإطلاق الرصاص عليه وضربه بآلة حادة، إضافة إلى التنكيل بجثمانه، وهو من الطائفة الشيعية، وسبق أن اتهم بأنه ممثل حزب الله في حمص، وأنه يُجنّد «شبيحة شيعة» لقمع التظاهرات في سورية. ويلاحظ أن الشخصيات السابقة هم من الذين شاركوا في الحوار الوطني الذي نظّمته السلطة في المحافظات، لكن هؤلاء الأشخاص تحدثوا بطريقة عقلانية ترفض الحل الأمني وطالبوا بإجراءات ديمقراطية حقيقية[26]. كما اغتيل

---

(24) «سورية: اغتيال الكفاءات العلمية يثير المخاوف والاتهامات،» **الحياة** (لندن)، 28/ 9/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://mobile.alhayat.com/content/1317234392585126800/Main>.

(25) حسن عيد هو أحد الأشخاص الذين عملوا على منع فتنة طائفية يوم مقتل شبان علويين في 16/ 7/ 2011.

(26) محمد صالح، مقابلة عبر السكايب أجراها معه باحثو المركز في 28/ 1/ 2012.

في 28 أيلول/ سبتمبر 2011 المهندس النووي أوس عبد الكريم خليل في حمص، وهو من الطائفة العلوية[27]. ومنذ أن شاع السلاح في محافظتي حمص وإدلب في نهاية آب/ أغسطس كانت تجري عمليات تصفية موظفين حكوميين يعملون في تلك المناطق مثل مدير مدرسة، أو رئيس اتحاد جمعية فلاحين، أو أي مؤسسة حكومية ما دام مؤيدًا للنظام. وتكرّرت هذه العمليات كثيرًا، وكانت وسائل الإعلام المؤيدة للثورة تتجاهلها بشكل كلي، أو تُحمِّل النظام المسؤولية عنها، بينما تحتفي بها وسائل الإعلام المؤيدة للنظام. كما تغاضت وسائل الإعلام المؤيدة للثورة عن عمليات الهجوم اليومية على الحواجز الأمنية والعسكرية المنتشرة في مختلف أنحاء سورية على الأقل منذ آب/ أغسطس 2011. واتهمت وسائل الإعلام المؤيدة للثورة النظام السوري بقتل الصحافي الفرنسي جيل جاكييه في 11 كانون الثاني/ يناير 2012، لكن حقيقة الأمر أنه قُتل عندما أطلق مسلحون معارضون قذائف آر. بي. جي. على مسيرة تأييد للنظام السوري كان يغطيها، وأدت إلى مقتل ستة أشخاص سوريين من سكان حي الزهرة[28].

لم توجّه وسائل الإعلام النقد إلى ممارسات الثوار التي تستحق النقد، إلا بواسطة ضيوف مؤيدين للنظام، وبالتالي لا يعتبرون مصدرًا للثوار، ومن ضمن هذه الممارسات أعمال مشينة. وبالتالي لم تقُم وسائل الإعلام المؤيدة للثورة بمسؤوليتها الصحافية الاجتماعية على أكمل وجه. صحيح أنها حرصت دائمًا على استضافة ممثلين عن النظام، وتحمّلت استغلال منبرها للدعاية للنظام واستفزازاتهم وتهجّماتهم على حكومات بلدان هذه الفضائيات، وكانت بذلك أكثر موضوعية بما لا يُقاس من وسائل الإعلام المؤيدة للنظام، لكن، من زاوية

---

(27) «اغتيال مهندس نووي بيد مجهولين في حمص،» العرب (قطر)، 29/ 9/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1384&artid=152652>.

(28) «مقتل صحافي فرنسي و6 سوريين في حمص وآخرين في حماة،» الخليج (الإمارات)، 12/ 1/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syriahr.com/12-1-2012-syrian%20observatory1.htm>, and Georges Malbrunot, «Jacquier aurait été victime d'une bavure des insurgés,» *Le Figaro*, 201/1/2012, on the Web: <http://www.lefigaro.fr/international/2012/01/20/01003-20120120 ARTFIG00667-jacquier-aurait-ete-victime-d-une-bavure-des-insurges.php>.

نظر الثورة يمكن القول إنها لم تُسهِم في ترشيد الثورة نفسها، حيث تعصّبت للثورة، وأصبح همها إسقاط النظام. كما أنها لم تكن انتقائية في التعامل مع المعارضة السياسية، ولم يكن لديها غالبًا أي فكرة عن حجم المعارضة ووزنها، فبدا أن الأعلى صوتًا والأكثر تصلّبًا هو الضيف المفضّل للتعليق على حوادث الثورة. ومع ذلك يمكن القول إن الفضائيات الإخبارية قدّمت للثورات خدمات لا تُثمّن، إذ لا يمكن حتى تخيل استمرارية الثورة من دونها. لذا حظر النظام السوري دخول وسائل الإعلام إلى المدن الثائرة منذ تظاهرات جمعة العزة في 25 آذار/ مارس 2011 في درعا[29]، وحصر عملهما في العاصمة دمشق من أجل نقل البيانات الرسمية التي تصدر عن الحكومة السورية. وأصبح العالم كله معتمدًا على المعلومات التي تُقدّمها الفضائيات بالتعاون مع شبكات محلية إعلامية أقامها الثوار، بدءًا بأفراد نشطوا بقدراتهم الذاتية، وانتهاء بالتنسيقيات والشبكات المنظمة. وكان في ذلك كله مخاطرة كلّفت كثيرًا من الجرحى والشهداء بين الناشطين الإعلاميين في الثورة.

(29) «السلطات السورية تمنع الصحفيين من دخول درعا،» العرب اليوم، 25/ 3/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.arabstoday.net/main-stories/20110325/82080.html>.

الفصل الثاني عشر

مبادرات الحل السياسي والمواقف الدولية

سوف نعرض في هذا الفصل لمبادرات الحل السياسي وتعثّرها، ثم نقف على مواقف القوى الدولية والإقليمية، ونشرح التفاعلات الجيوستراتيجية التي فُرِضت على الثورة السورية وسياسات الدول التي تحوّلت إلى حليف للنظام ضد شعبه. وعلى الرغم من الموقف الدولي السلبي من نظام بشار الأسد، حظي النظام السوري بحلفاء أقوياء ومثابرين، أما الثورة فلم تحظ بمحور داعم أو حلفاء أقوياء منذ البداية.

كان التحالف الدولي مع الثورة أكثر نشاطًا في مرحلتها المدنية. لكن، حين بدأ النظام يستخدم السلاح الثقيل ضد شعبه من دون سقف أو خطوط حمر، وأصبح المطلوب مواقف أكثر حزمًا ضد النظام والمحور المؤيد له، تبيّنت هشاشة القوى الدولية المعارضة للنظام، وظهر أنها ليست مؤيدة للثورة بالضرورة، وأنها غير مستعدة لتحمّل عواقب دعمها الثورة.وكما هي الحال في الثورات العربية الأخرى اجتهد النظام كثيرًا في طرح الخيار أمام هذه الدول: إما دعم النظام كما هو، أو المخاطرة بوصول حركات إسلامية إلى الحكم، أو نشوء حالة من الفوضى والحرب الأهلية. في حين أن المحور المؤيد للنظام الذي روّج مثل هذه البدائل لم يأبه كثيرًا باحتمال حدوثها، ووضع نصب أعينه إنقاذ النظام، ولا سيما رئاسة بشار الأسد، أو تحويل المعركة إلى معركة على مستوى الإقليم.

وقعت الثورة السورية في مرحلة تغير في مفهوم الأمن القومي لدى الولايات المتحدة بعد التدخل في العراق وأفغانستان، وفي مرحلة تحاول فيها روسيا العودة إلى دور عالمي باعتبارها قوة عُظمى لها رأي في الأقاليم القريبة منها، ولا سيما في آسيا.

أولًا: مبادرات الحل السياسي: نتائج سلبية

منذ انطلاق الثورة السورية في 15 آذار/ مارس 2011، وحتى زيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل العربي، دمشق في 15 تموز/ يوليو 2011 لم تُطرح أي مبادرة سياسية للحل، حتى إن المواقف الدولية، وإن تصاعدت في النبرة الدبلوماسية، ولا سيما الغربية منها، بقيت ضمن دائرة مطالبة الحكومة السورية بوقف العنف والإسراع بعملية الإصلاح السياسي. ولم تطالب دول العالم المختلفة بإسقاط النظام، ولم نشهد دعمًا لأفكار كهذه طوال عام 2011. ولم يُدع الرئيس السوري بشار الأسد إلى التنحي إلا بعد مرور نحو خمسة أشهر من انطلاق الثورة[1].

بعد دخول الجيش بسلاحه الثقيل إلى المدن بدأت التحرّكات العربية الجديّة لحل الأزمة السورية مع زيارة العربي دمشق مرة ثانية في 10 أيلول/ سبتمبر 2011 حاملًا ما عُرِف بالمبادرة العربية الأولى التي نصت على ما يلي:

- دعوة الحكومة السورية إلى الوقف الفوري لأعمال العنف كلها ضد المدنيين، وسحب المظاهر العسكرية من المدن السورية حقنًا لدماء السوريين، وتفاديًا لسقوط المزيد من الضحايا، وتجنيب سورية الانزلاق نحو فتنة طائفية، أو إعطاء مبررات للتدخل الأجنبي.

- تعويض المتضررين وجبر كل أشكال الضرر الذي لحق بالمواطنين.

- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين أو المتهمين بالمشاركة في الاحتجاجات الأخيرة.

- إعلان الرئيس مبادئ واضحة ومحدّدة يحدد فيها ما تضمّنته خطاباته من خطوات إصلاحية، كما يؤكد التزامه الانتقال إلى نظام حكم تعددي، وأن يستخدم صلاحياته الموسعة الحالية كي يُعجّل بعملية الإصلاح والإعلان عن

(1) «أوباما يدعو الأسد للتنحي،» (رويترز (عربي)، 18/ 8/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE77H0UZ20110818>.

إجراء انتخابات رئاسية تعددية مفتوحة للمرشحين كافة الذين تنطبق عليهم شروط الترشيح في عام 2014 موعد نهاية الولاية الحالية للرئيس.

- فصل الجيش عن الحياة السياسية والمدنية.

- بدء الاتصالات السياسية الجدية بين الرئيس وممثلي قوى المعارضة السورية على قاعدة النّدّية والتكافؤ والمساواة بدءًا من التجمع الوطني الديمقراطي (هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الوطني الديمقراطي في سورية)، وتمثيل التنسيقيات الميدانية البازغة على الأرض في الحوار بصفتها شريكًا معترفًا به سياسيًا، وممثلين عن التيار الإسلامي، وشخصيات وطنية معروفة ذات رصيد، على أساس رؤية برنامجية واضحة للتحوّل من النظام القديم إلى نظام ديمقراطي تعددي بديل. ويكون هذا الحوار الذي يجري بتيسير الرئيس ودعمه مفتوحًا لجميع القوى والشخصيات الراغبة في الانضمام إليه بصرف النظر عن الهيئة التي تنتمي إليها أو الحزب الذي تمثله وفق الأسس التي يتطلّبها الحوار على أساس المصالحة الوطنية العليا السورية بالانتقال الآمن إلىَ مرحلة جديدة، وفق ثوابت الوحدة الوطنية: لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل الأجنبي.

- يعقد حزب البعث مؤتمرًا قطريًا استثنائيًا بسرعة يقرّر فيه قبوله الانتقال إلى نظام ديمقراطي تعددي يقوم على صندوق الاقتراع.

- تؤدي جامعة الدول العربية بدعوة من الرئيس دورًا ميسّرًا للحوار ومُحفِّزًا له وفق آلية يتم التوافق عليها.

- تأليف حكومة وحدة وطنية ائتلافية برئاسة رئيس حكومة يكون مقبولًا من قوى المعارضة المنخرطة في عملية الحوار، وتعمل مع الرئيس، وتتحدد مهمتها في إجراء انتخابات نيابية شفافة تعددية حزبيًا وفرديًا يُشرِف عليها القضاء السوري، وتكون مفتوحة لمراقبين للانتخابات، وتنجز مهمّاتها قبل نهاية العام.

- يكلف رئيس الكتلة النيابية الأكثر عددًا تأليف حكومة تمارس صلاحيتها الكاملة بموجب القانون.

- تكون مهمة مجلس النواب المنتخب أن يعلن عن نفسه جمعية تأسيسية لإعداد دستور ديمقراطي جديد يطرح للاستفتاء العام.

- اتفاق على برنامج زمني محدد لتنفيذ هذه المبادرة.

- وضع آلية متابعة بما في ذلك وجود فريق عربي لمتابعة التنفيذ في سورية.

مثّلت مساعي جامعة الدول العربية خطوة مهمة في العمل العربي المشترك. وانطلقت في مبادرتها الأولى من أهمية سورية كدولة، وموقعها في النظام الإقليمي العربي والصراع العربي - الإسرائيلي، وتمثل هدفُها في عدم منح القوى الأجنبية فرصة للتدخّل في سورية، لأنّ تدخلاتها عادة غير منزّهة عن المطامع. لذلك سعت إلى امتلاك مبادرة الحل ومنع قوى إقليمية ودولية من ركوب موجة التغيير والمطالب الديمقراطية لإضعاف سورية الدولة، وتغيير أسس النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط برمّته. فأكّدت المبادرة رغبة العرب في تجنّب سيناريوات غير مرغوبّة تفضي إلى انهيار الكيان السيادي، أو الغزو الخارجي، وتكرار تجارب حصدت نتائج سيئة عربيًا على غرار غزو العراق في عام 2003، والتداعيات الإنسانية التي نجمت عن التدخل العسكري في ليبيا، خصوصًا أن عسكرة الثورة آنذاك كانت تتعاظم بزيادة أعداد المنشقين وحاملي السلاح.

الجدير بالذكر أن لا فرق جوهريًا بين هذه المبادرة التي لم يلتزمها النظام السوري، والتي رفضتها أوساط مزاودة من المعارضة في البداية (بسبب ورود تسمية هيئة التنسيق التي كانت الجسم السياسي المنظم الوحيد في الداخل في تلك الفترة، فأوردت، كما أورد التيار الإسلامي كممثل للأطراف التي يمكن للنظام التحاور معها)، وبين أفكار التحول التدريجي التي طرحت لاحقًا في خطة كوفي أنان وفي مساعي الأخضر إبراهيمي. لكنها ظلت البرنامج الأكثر قوة وتفصيلًا وواقعية في حينه. فهي تتضمّن خطة لتغيير النظام والانتقال إلى الديمقراطية من

دون صدمات كبرى. ورفض النظام التحوّل الديمقراطي التدريجي الذي طرحته المبادرة العربية الأولى، مبينًا بذلك أنه غير قابل للحلول الوسط، وأن قضيته ليست حكم سورية فحسب، ولا الحفاظ على عقيدة المقاومة مثلًا، بل إن قضيته هي حكم سورية بشكل شمولي من دون قيود كأنها مزرعة.

حاولت جامعة الدول العربية أن تجد آليات تنفيذية لوضع المبادرة العربية موضع التطبيق. وانطلاقًا من ذلك جاء قرار مجلس وزراء الخارجية العرب في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 القاضي بتأليف لجنة وزارية عربية برئاسة وزير خارجية قطر وعضوية وزراء خارجية كل من الجزائر والسودان وسلطنة عُمان ومصر والأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي. وتكون مهمة هذه اللجنة «الاتصال بالقيادة السورية لوقف جميع أعمال العنف والاقتتال، ورفع المظاهر العسكرية وبدء الحوار بين الحكومة السورية وأطراف المعارضة لتنفيذ الإصلاحات السياسية التي تلبّي طموحات الشعب السوري»[2].

تحفظت الحكومة السورية عن قرار مجلس جامعة الدول العربية بذريعة إسناد رئاسة اللجنة الوزارية إلى دولة قطر[3]. لكن النظام السوري كان مضطرًا إلى التعاطي مع المساعي العربية نتيجة الإجماع العربي والإقليمي والدولي على مبادرة الجامعة، وعلى دورها في «حل الأزمة السورية». وفي 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 زارت اللجنة الوزارية العربية سورية، والتقى أعضاؤها الرئيس بشار الأسد في دمشق بهدف وضع المبادرة العربية موضع التطبيق والتنفيذ الفعلي. ثم تلا ذلك زيارة لوزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى الدوحة في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 توصّل خلالها النظام السوري إلى خطة عمل أولية لتنفيذ المبادرة العربية. وتنص خطة العمل العربية التي أقرها

---

(2) «العرب يدعون لحوار وسوريا تتحفظ،» (الجزيرة نت، 17/ 10/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/581b90f5-72a0-4039-b66c-0e5b4f2ba2fd>.

(3) «سورية تتحفظ على قرار الجامعة العربية جملةً وتفصيلًا.. السفير أحمد: الأوضاع الأمنية في سورية تنحو نحو الاستقرار بما يوفر مناخًا ملائمًا لتطبيق القوانين والمراسيم لترسيخ الحريات والإصلاحات،» (سانا (الوكالة العربية السورية للأنباء)، 17/ 10/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sana.sy/ara/3/2011/10/17/375987.htm>.

مجلس وزراء الخارجية العرب[4] في اجتماعه غير العادي في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 على أربعة بنود:

- وقف أعمال العنف كلها من أي مصدر حماية للمواطنين السوريين.

- الإفراج عن المعتقلين بسبب الحوادث الراهنة.

-إخلاء المدن والأحياء السكنية من المظاهر المسلحة كلها.

- فتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في أنحاء سورية كلها للاطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من حوادث.

كما نصت الخطة على ما يلي: «مع إحراز التقدم الملموس في تنفيذ الحكومة السورية لتعهداتها تباشر اللجنة الوزارية العربية القيام بإجراء الاتصالات

(4) **خطة العمل العربية**: إن مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية المستأنفة على المستوى الوزاري المنعقدة بمقر الأمانة العامة بتاريخ 2/ 11/ 2011 انطلاقًا من حرص الدول الأعضاء على أمن واستقرار سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وسعيًا من الدول العربية إلى المساهمة في إيجاد مخرج للأزمة السورية لوقف إراقة الدماء وتحقيق تطلّعات الشعب السوري في الإصلاح المنشود، تجنبًا لأي تدخلات خارجية، رحّب قرار مجلس الجامعة رقم 7436 بتاريخ 2/ 11/ 2011 بموافقة الحكومة السورية على خطة العمل العربية واعتمادها، مع التأكيد على ضرورة التزامها التنفيذ الفوري والكامل لما جاء فيها من بنود خطة العمل العربية بموجب قرار مجلس الجامعة رقم 7436 بتاريخ 2/ 11/ 2011. بناء على ما نص عليه قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 7534 د. غ. ع. بتاريخ 16/ 10/ 2011، واستجابة لجهود اللجنة الوزارية العربية، واستكمالًا للمناقشات التي أجرتها اللجنة في دمشق مع فخامة الرئيس بشار الأسد يوم 26/ 10/ 2011، وتجنبًا للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية السورية، توصلت اللجنة الوزارية في اجتماعها المنعقد مع الجانب السوري في الدوحة مساء يوم 30/ 10/ 2011 إلى الاتفاق على ما يلي: أولًا: وافقت الحكومة السورية على ما يلي: وقف كافة أعمال العنف من أي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين. الإفراج عن المعتقلين بسبب الحوادث الراهنة. إخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة. فتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع أنحاء سورية للاطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من حوادث. ثانيًا: مع إحراز التقدم الملموس في تنفيذ الحكومة السورية لتعهداتها الواردة في أولًا، تباشر اللجنة الوزارية العربية القيام بإجراء الاتصالات والمشاورات اللازمة مع الحكومة ومختلف أطراف المعارضة السورية من أجل الإعداد لانعقاد مؤتمر حوار وطني وذلك خلال فترة أسبوعين من تاريخه.

والمشاورات اللازمة مع الحكومة ومختلف أطراف المعارضة السورية من أجل الإعداد لانعقاد مؤتمر حوار وطني، وذلك خلال فترة أسبوعين من تاريخه»[5].

مع استمرار العمليات العسكرية للجيش السوري، وعدم تجاوب النظام مع وفد جامعة الدول العربية، قرر مجلس الجامعة خلال الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء الخارجية العرب في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 تجميد مشاركة جميع الوفود السورية في المجالس والهيئات التابعة للجامعة اعتبارًا من 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، ودعا الدول العربية إلى سحب سفرائها من دمشق، وفرض عقوبات سياسية واقتصادية على الحكومة السورية. واتُّخذ القرار بموافقة 18 دولة، في حين اعترضت دولتان هما لبنان واليمن (في ظل رئاسة علي عبد الله صالح)، وامتنع العراق عن التصويت. لكن الجامعة لم توصد باب الحل السياسي وتقرّر في اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في الرباط في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 منح النظام السوري فرصة أخرى لتطبيق الحل العربي، وإرسال بعثة مراقبة عربية إلى سورية للوقوف على التطبيق.

دخلت بعثة المراقبين سورية في بداية كانون الثاني/ يناير 2012، وانسحبت بعد نحو أسبوعين من مباشرة عملها نتيجة استمرار العنف في سورية، وعدم التزام النظام ببنود خطة العمل العربية. ونتيجة فشل بعثة المراقبين في تحقيق أهدافها، اجتمع مجلس وزراء الخارجية العرب في 22 كانون الثاني/ يناير 2012 وأقر المبادرة العربية الثانية. وفي حين أن الأولى نصّت على الحوار مع رئيس الجمهورية ومطالبته عمليًا بأن يقود بنفسه عملية الإصلاح التي تنص عليها المبادرة، تغير هذا الأمر في المبادرة الثانية التي أضافت إلى المبادرة الأولى بندًا يتضمن تفويض الأسد صلاحياته لنائبه، والذهاب إلى مجلس الأمن لإضفاء الصيغة الإلزامية عليها[6]. ونصت المبادرة العربية الثانية على ما يلي:

---

(5) «خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية،» (الجامعة الدول العربية (الموقع الإلكتروني)، 19/12/2011): <http://www.arableagueonline.org/wps/wcm/connect/5916140049a5bac2a59affcde376ffea/oooo.pdf?MOD=AJPERES&CONVERT_TO=url&CACHEID=5916140049a5bac2a59affcde376ffea>.

(6) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، «هل الجامعة العربية قادرة على إنقاذ سورية؟،».(تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/8abe0b55-d2e9-479c-acab-b55c5aa4ac31>.

- ضرورة وقف أعمال العنف والقتل كلها من أي مصدر، حماية للمواطنين السوريين.

- مطالبة الحكومة السورية بما يلي:

- الإفراج عن المعتقلين، وإخلاء المدن والأحياء السكنية من المظاهر المسلحة كلها، وفتح المجال أمام منظمات الجامعة المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في أنحاء سورية كلها للاطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من حوادث.

- سحب الجيش السوري وأي قوات مسلحة من مختلف التشكيلات إلى ثكناتها ومواقعها الأصلية.

- ضمان حرية التظاهر السلمي بمختلف أشكاله وعدم التعرّض للمتظاهرين.

- دعوة الحكومة السورية إلى تسهيل مهمة بعثة المراقبين والسماح بإدخال المعدات كلها، خصوصًا أجهزة الاتصالات.

- الاستمرار في دعم بعثة مراقبي جامعة الدول العربية وزيادة عدد أعضائها، وتوفير ما يلزم لهم من الدعم الفني والمالي والإداري، والتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة لدعم البعثة.

- دعوة الحكومة السورية وجميع أطياف المعارضة السورية إلى بدء حوار سياسي جاد تحت رعاية جامعة الدول العربية في أجلٍ لا يتجاوز أسبوعين من هذه الدعوة، وذلك لتحقيق المبادرة التالية:

- تأليف حكومة وحدة وطنية خلال شهرين من تاريخه، تشارك فيها السلطة والمعارضة برئاسة شخصية متفق عليها تكون مهمتها تطبيق بنود خطة جامعة الدول العربية، والإعداد لانتخاباتٍ برلمانية ورئاسية تعددية حرة بموجب قانون ينص على إجراءاتها، بإشراف عربي ودولي.

- تفويض رئيس الجمهورية إلى نائبه الأول صلاحيات كاملة للقيام

بالتعاون التام مع حكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من أداء واجباتها في المرحلة الانتقالية.

• إعلان حكومة الوحدة الوطنية فور تأليفها أن هدفها هو إقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي يتساوى فيه المواطنون بغض النظر عن انتماءاتهم وطوائفهم ومذاهبهم ويتم تداول السلطة فيه بشكلٍ سلمي.

• قيام حكومة الوحدة الوطنية على إعادة الأمن والاستقرار في البلاد وإعادة تنظيم أجهزة الشرطة لحفظ النظام وتعزيزه من خلال تولّي المهمّات الأمنية ذات الطابع المدني، وتتعهد الدول العربية تمويل هذا الجهد بالتنسيق مع جامعة الدول العربية.

• إنشاء هيئة مستقلة مفوّضة للتحقيق في الانتهاكات التي تعرّض لها المواطنون والبت فيها وإنصاف الضحايا.

• قيام حكومة الوحدة الوطنية بالإعداد لإجراء انتخاباتٍ لجمعية تأسيسية على أن تكون شفافة ونزيهة برقابة عربية ودولية، وذلك خلال ثلاثة أشهر من قيام حكومة الوحدة الوطنية وتتولّى هذه الجمعية إعداد مشروع دستور جديد للبلاد يتم إقراره عبر استفتاء شعبي، وكذلك إعداد قانون انتخابات على أساس هذا الدستور.

- تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية تعيين مبعوث خاص لمتابعة العملية السياسية.

- دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لحكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من تنفيذ مهمّاتها.

- الطلب إلى رئيس اللجنة والأمين العام إبلاغ مجلس الأمن دعم هذه الخطة طبقًا لقرارات مجلس الجامعة.

تبنّت المبادرة العربية الثانية في 22 كانون الثاني/ يناير 2012 مطالب الثورة السورية وأهدافها المرفوعة بتغيير النظام، لكنها طرحت حلًا سياسيًا

يشارك فيه النظام القائم بحيث يضمن تحوّلًا سياسيًا تدريجيًا. ومع أن المبادرة تبنّت فكرة تغيير النظام إلا أنها لم تتضمن تنحية فورية للرئيس، بل اقترحت إقامة حكومة وحدة وطنية كاملة الصلاحيات، وأن تتعامل هذه الحكومة مع نائب الرئيس الذي يفوض الرئيس إليه صلاحياته لهذا الغرض. وخطّت المبادرة التفصيلات الدقيقة لعملية الانتقال السياسي التدريجي بمشاركة النظام والمعارضة بما يحقق أهداف الثورة ويمنع تدهور الأوضاع في سورية وانزلاقها إلى مسارات أعنف وأخطر. ولأن الجامعة العربية تفتقر إلى القدرة على الإلزام وفرض قراراتها، لذلك كان لزامًا عليها توفير صيغة تضمن تنفيذ مقرراتها، فأحالت مبادرتها وبأغلبية الدول العربية إلى مجلس الأمن لإقرارها، بحيث تصبح مبادرة دولية وخطة طريق مدروسة لانتقال سلمي وسلس للسلطة.

جاءت المساعي العربية في مرحلة معقدة دوليًا تميّزت باصطفافات بين الغرب من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى بعد أزمة ليبيا. وأعاقت الدولتان في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 قرارًا من مجلس الأمن يُدين سلوك النظام القمعي ضد الثورة الشعبية باستخدام حق النقض. وشكّلت المبادرة العربية الثانية التي أقرتّ في 22 كانون الثاني/ يناير 2012 فرصةً جديدة لإنقاذ سورية باعتبارها وطنًا ودولة وتغيير نظامها في الوقت ذاته، بقطع النظر عن مصالح المتصارعين على السلطة، نظامًا ومعارضة سياسية. ومع أنها قدّمت مفتاح الحلّ، لكن، لم تكن لديها القدرة على استخدامه. فالحل من هذا النوع إما أن يُفرَض خارجيًا على فرقاء، أو يقبلونه من خلال تغليب المصلحة الوطنية ووضعها فوق الاعتبارات الشخصية، وتجنيب سورية مخاطر التجاذبات والاصطفافات الدولية بين القوى العظمى والإقليمية. وهذا كان سيُجنّب سورية مآسيَ عديدة ما كانت لتخطر في بال من كان يعتقد أن النصر في جيبه.

مجددًا استخدمت روسيا والصين في 4 شباط/ فبراير 2012، حق النقض ضد مشروع قرار عربي - غربي في مجلس الأمن يدعم مبادرة جامعة الدول العربية لمرحلةٍ انتقالية في سورية. وصوّتت بقية دول المجلس الثلاث عشرة لمصلحة مشروع القرار. وكانت هذه النتيجة انتكاسة في المساعي الدبلوماسية

الرامية إلى وقف العنف وتسهيل نقل السلطة في سورية. وفتحت مرحلة دولية انتقلت بالثورة السورية من صراع القوى الديمقراطية والشعبية الراغبة في التغيير ضد نظام الاستبداد، إلى أزمة دولية بين القوى العظمى تحكمها توجّهات ومواقف متباينة بحكم تعريف كل طرف مصالحَه القومية. وتضمّن ذلك القرار ما طالبت روسيا به لاحقًا، أي بعد عام من ذلك التاريخ، وهو أن توجد خطة حل سلمي لانتقال تدريجي نحو الديمقراطية، وألّا يكون محورها تنحّي الأسد، حيث تضمّنت الخطة نقل صلاحياته إلى نائبه ولم تتطرّق إليه بشكل أكثر تفصيلًا.

تحوّلت سورية بعد تعثّر تنفيذ المبادرة العربية إلى ساحة للتفاعلات الجيوستراتيجية والطموحات المستقبلية للقوى العظمى والإقليمية. وفي ظل غياب الولايات المتحدة كانت روسيا اللاعب الدولي الأكثر فاعلية وتأثيرًا في القضية السورية، التي منعت أي تحرك دولي جدي يلجم النظام عن وأد الثورة الشعبية بشقيها السلمي الاحتجاجي والمسلح، وهو ما سنُفصّله في أثناء نقاش المواقف الدولية.

تمترست القوى الدولية العُظمى، بعد تباين مواقفها وتوجّهاتها، وراء خطة النقاط الست التي عرضها المبعوث الدولي العربي المشترك كوفي أنان باعتبارها مدخلًا لحل الأزمة السورية سياسيًا[7]، ومن ثم اتفاق جنيف في

---

(7) بنود خطة كوفي أنان ذات الست نقاط:

1. وضع حلول سياسية داخلية تأخذ في الاعتبار تطلعات الشعب السوري ومخاوفه.
2. وقف جميع أطراف النزاع أعمال العنف المسلحة بجميع أشكالها تحت مراقبة الأمم المتحدة، لحماية المواطنين.
3. يجب على جميع أطراف النزاع أن يؤمّنوا منافذ لإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق المتضررة من الصدامات المسلحة في البلد والامتثال إلى الهدنة الإنسانية لمدة ساعتين يوميا.
4. يجب على السلطات السورية أن تطلق سراح جميع المعتقلين الذين شاركوا في الحملات الاحتجاجية فورا.
5. يجب على السلطات السورية أن تؤمن حركة حرة للصحافيين في أنحاء البلد كافة.
6. يجب على السلطات السورية أن تحترم حرية التجمعات والحق في التظاهرات السلمية.

30 حزيران/ يونيو 2012 الذي توصّلت إليه مجموعة العمل الدولية[8] في شأن سورية، والذي نص على «**تأسيس مجلس حكم انتقالي يوفر مناخًا محايدًا يتيح التحول السياسي في البلاد، وأن يتمتع بكل الصلاحيات التنفيذية ويُمكن أن يضم أفرادًا من الحكومة الحالية والمعارضة وبقية المجموعات بناء على الاتفاق المتبادل**»[9].

لم تكن خطة النقاط الست (خطة كوفي أنان) ابتكارًا لمن سميت باسمه، وإنما استنسخها أنان انتقائيًا من بنود المبادرة العربية الأولى. واستنسخ أيضًا نص تفاهم جنيف بين روسيا والولايات المتحدة حرفيًا من بنود المبادرة العربية التي دعت آنذاك إلى حكومة وحدة وطنية بصلاحيات كاملة تتولّى الإشراف على الانتقال الديمقراطي. لكن تبيّن أن لكل دولة تفسيرها لهذه الخطة، حيث اعتبرت وزارة الخارجية الأميركية أن الخطة تعني ذهاب الأسد، في حين أكّدت الخارجية الروسية أن الخطة لا تنص على ذلك، ولا يعقل ألّا يكون الطرفان قد ناقشا الموضوع، لكن وُضعت في جنيف بنود غير متّفق على تفسيرها منذ البداية، وهي بالتالي لم تكن اتفاقًا بقدر ما كانت تواطؤًا بين دول مختلفة لا تريد، أو لا تستطيع أن تتّخذ خطوات جدية، لكنها تُصرّ على الظهور بمظهر من يفعل شيئًا لوقف المأساة في سورية. وتلخّصت الآلية بزيارات مكوكية وبيانات مشتركة شكلية يُتفق على نصّها، ولا يتفق على مضمونها. وهي لذلك لا تصمد أمام أي امتحان عملي. ولذلك بدت مهمة المبعوث الأممي مجرد وسيلة لكسب الوقت كي تتمكن الدول من التصريح أنها تؤيد مهمة المبعوث وتنتظر نتائجها. لذلك لم تفتح مبادرة أنان مدخلًا لحل الأزمة بقدر ما كانت تأجيلًا لحسم الصراع، وانتظار رجحان ميزان القوى ميدانيًا للاصطفاف في

---

(8) ضمت مجموعة العمل الدولية في شأن سورية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، إضافة إلى تركيا بوصفها رئيسة منظمة التعاون الإسلامي، وقطر بوصفها رئيسة اللجنة الوزارية العربية، والكويت التي كانت ترئس مجلس وزراء الخارجية العرب، والعراق رئيس القمة العربية عام 2012، ومفوضية الاتحاد الأوربي، والأمم المتحدة.

(9) «مجموعة العمل حول سورية تعقد أول اجتماع لها في جنيف،» (مركز أنباء الأمم المتحدة (موقع إلكتروني)، 30/ 6/ 2012): <http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=16858#.URIuV6Xqle8>.

التسوية السياسية المفروضة إلى جانب الطرف المنتصر. وفي الوقت ذاته منحت المبادرة الدول الكبرى فرصة للاتفاق على الرغم من تبايناتها، وذلك منعًا لمماحكات قد تتطور باتجاهات صدامية أخرى لا ترغب فيها.

حظيت خطة أنان بإجماع شكلي لدول الغرب وروسيا والصين، بل حتى تركيا وإيران والدول العربية، وحظيت كذلك بموافقة أطراف النزاع في سورية، إلا أن أيًا من بنودها لم يجد مجالًا لتطبيقه ميدانيًا نتيجة تفسيرات القوى المختلفة لكيفية تنفيذها وكيفية إلزام الأطراف بها. ونتيجة هذا التباين استخدمت روسيا والصين من جديد «الفيتو» ضد مشروع قرار غربي قدّمته بريطانيا وضع بنودًا من خطة أنان تحت الفصل السابع. الأمر الذي أجهز على أي احتمال في أن تكون خطة أنان مسارًا للتسوية في سورية. وأوضح الفيتو الروسي - الصيني الثالث أن سورية سوف تكون الدولة الأولى التي تدفع ثمن عودة روسيا إلى تأدية دور باعتبارها قوةً عالمية، وأنها تنظر إلى المآسي في سورية من باب الخسارة والمكاسب الجيوستراتيجية فحسب، وهو ما فرض على الأطراف المتنازعة في الداخل المواجهة العسكرية خيارًا وحيدًا، وقوّض فرص الوصول إلى حل سياسي كان من المفترض أن يُجنّب سورية احتمالات كارثية أمكن تلمّس مؤشراتها في الدمار الهائل الذي لحق بكثيرٍ من المدن، والاستقطاب المجتمعي والاضطرابات الطوائفية والمجتمعية، ودخول الاقتصاد في مرحلة الركود نتيجة تعطّل حركة الاستثمارات، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية التي فرضتها عليها الولايات المتحدة الأميركية، ورزم العقوبات الأوروبية.

بعد استقالة كوفي أنان في 2 آب/ أغسطس 2012 تسلّم الأخضر إبراهيمي مهمة المبعوث المشترك لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة. ولم يقدّم إبراهيمي أي رؤية أو خطة جديدة للحل السياسي في سورية. بل انطلق من نص اتفاق جنيف. ولم ينجح إبراهيمي في تحقيق أي اختراق يؤدي إلى حل سياسي في سورية. ومن هنا سارت بعثة الأخضر إبراهيمي على خطى بعثة

أنان. فهي لا تعني شيئًا من دون اتفاق أميركي روسي على مضمونها، في حين لم تتوافّق الدولتان على ما يتجاوز وجود البعثة[10].

ثانيًا: التفاعلات الجيوستراتيجية والمواقف الدولية

انطلقت الثورة السورية في ظلّ واقعٍ جيوستراتيجي معقّد. فالقيادة السورية التي وظّفت تقاطعات السياسة الخارجيّة السورية باعتبارها إحدى أدوات إضفاء الشرعية السياسية على النظام الحاكم كانت قد اتجهت نحو التقرّب من الغرب والولايات المتحدة في سياق تبريد جبهات التوتر. والتجأت إلى البحث عن التقاطعات المصلحية في ساحات جيوسياسية مختلفة، خصوصًا العراق قُبيل الانسحاب الأميركي منه. وحافظ النظام السياسي السوري على تحالفه الاستراتيجي مع إيران، خصوصًا في ما يتعلّق بالأمن. وعمد إلى إنشاء تحالفٍ آخر مع تركيا (عدّه النظام تحالفًا استراتيجيًا)؛ وتركّزت العلاقة هذه بشكلٍ رئيس في الجوانب الاقتصادية التي استفادت منها تركيا، وأفادت النظام السوري سياسيًا بإخراجه من العُزلة الدولية التي فُرضت عليه في عام 2005، وبدأت بالتبدد مع دعوة الأسد إلى المشاركة في قمة المتوسط في باريس (تموز/ يوليو 2008)، ثم زيارة ساركوزي دمشق وعقد الاجتماع الرباعي بين قادة فرنسا وتركيا وقطر وسورية (ساركوزي وأردوغان والشيخ حمد بن خليفة وبشار الأسد) في دمشق، وانتهت مع وصول أوباما إلى الحكم في نهاية عام 2008.

لم تتضّح أهداف الثورة السورية في الأسابيع الأولى لانطلاقتها، وطغت عليها آنذاك مطالب الإصلاح والمطالبة بالتغيير الديمقراطي بقيادة النظام نفسه. فغابت المواقف الدولية في الأشهر الأولى، وتوحّدت في شأن دعوات «وقف

(10) ظلت الحال على ما هي عليه إلى أن اتفق وزيرا الخارجية الأميركي والروسي على الدعوة إلى مؤتمر جنيف الثاني. وحتى بعد ذلك لم تكتف روسيا بالإصرار على رفض تنحي الأسد باعتباره شرطًا للتفاوض بين النظام والمعارضة، إذ تبين مع الوقت أن هذه مجرد حجة، إذ لم يكن واضحًا حتى في حالة عدم تنحي الأسد، هل توافق روسيا فعلًا على مرحلة انتقالية لنظام من نوع جديد في سورية أم لا؟ واتضح مع الوقت أن كل ما يمكن أن توافق عليه هو حوار مفتوح من دون سقف زمني، ومن دون هدف.

القمع والعنف، والبدء بالعملية الإصلاحية». وكان الخوف من مصير المجتمع العراقي الماثل للعيان من أهمّ عناصر تردّد القوى المحلية والدولية في الاندفاع لدعم هذه الثورة. ويضاف إلى ذلك ارتباط ملفّات عدة بموقع سورية المهمّ جغرافيًا، وأهمها الحدود مع إسرائيل، ودور النظام في «مكافحة الإرهاب»، ودور سورية عربيًا وإقليميًا. أما الدول الكبرى التي شُغلت بمعطيات التدخّل العسكري في ليبيا فتراجعت حتى عن اللهجة التصعيدية ضد أسلوب القمع والعنف الذي اتّبعه النظام السوري.

اتسعت الحركة الاحتجاجية في سورية أفقيًا، وتصاعد سقف شعاراتها لتصل إلى مطالب «إسقاط النظام». وفشل النظام سياسيًا في التعاطي مع المطالب السياسية، عندما تعامل مع الحركة الاحتجاجية بخطاب المؤامرة الصهيونية، والتدخّل الخارجي الذي لم يكن قائمًا (وما زال حتى كتابة هذه السطور الأقل حضورًا في الثورة السورية مقارنةً بالثورات العربية، وقياسًا على طول مدّة الثورة ومقدار القمع وعدد الضّحايا الذين سقطوا بين المدنيين). وعندما تحولت الثورة إلى العمل المسلح فإنما تحوّلت بجهد الثوار وعفويتهم، واقتصر الدعم الخارجي على الدعم المالي، وكان دعمًا عربيًا فحسب. أما الدول الغربية فلم تكتف بعدم تزويد الثورة بالسلاح، بل منعت تزويدها بأي سلاح نوعي يمكنه أن يُغيّر موازين القوى.

أمام الحل العسكري الذي تبنّاه النظام، وإصرار الشعب السوري على الاستمرار في الثورة، بدأت المواقف الدولية تتفاعل، وبدأت تدبّ الانقسامات بين القوى الكبرى واللاعبين الإقليميين. إذ دفع تعاطف الرأي العام العربي مع الثورة جامعةَ الدول العربية إلى بلورة دورٍ أجملته في البداية تحت عنوان «الوساطة» والإصلاح. ومع تفاعل دور الجامعة في الثورة السورية مع الشارعَيْن السوري والعربي، علَت نبرة الخطاب الغربي داعية الأسد إلى التنحّي. وتصاعدت اللهجة الدبلوماسية التركية لتنهي فصلًا من التحالف بين تركيا وسورية استمر ما يربو على ستة أعوام. أمام هذا الواقع الجديد جيوسياسيًا، وقفت إيران إلى جانب النظام السوري سياسيًا ولوجستيًا. وكان لوقوف نظام

نوري المالكي في العراق إلى جانب النظام السوري - وهو المنتمي إلى عالم آخر سياسيًا ويحمل صورة سلبية جدًّا على مستوى الرأي العام العربي - أثرهُ الكبير في تعميق الطابع الطائفي للتحالف المحيط بالنظام السوري. فالمالكي في نظر الرأي العام العربي هو نتاج التدخل الأجنبي في العراق، وتقاطع المصالح الإيرانية الأميركية في العراق بعد احتلاله، ونتاج الطائفية السياسية المتمثلة بحزب الدعوة العراقي ومحاولات تطييف جهاز الدولة العراقي، ولا سيما الأمني منه.

لا يُمكننا في هذا الفصل الوقوف على المواقف الدولية كلها تجاه الثورة، لكننا سنُركّز على الفاعلين الدوليين والإقليميين في الثورة السورية: الولايات المتحدة وروسيا وتركيا وإيران والسعودية وقطر وإسرائيل، فهذه هي الدول الأكثر فاعليةً وتأثيرًا في الثورة السورية، ولا سيما في مرحلة العمل المسلح. ولا يمكن تجنّب تحليل الأدوار الدولية في الثورة السورية، **أولًا**، بسبب الوضع الجيواستراتيجي لسورية والدعم الذي حظي به نظامها في قمعه ثورةَ شعبه من محور دولي مؤلّف من روسيا وإيران. **وثانيًا**، لأنه لم يوجد منذ ثورة الاتصالات نظام في العصر الحديث أن جرى التسامح دوليًا مع الجرائم التي يرتكبها ضد شعبه، كما جرى التسامح مع جرائم النظام السوري المبثوثة بالصوت والصورة. **ثالثًا**، لأنه لا توجد ثورة مسلحة من دون تمويل وتسليح.

يلاحظ غياب فصل خاص لتحليل مواقف الأردن. والحقيقة أن الأردن ظل مترددًا، وما زال، في التعامل بشكل واضح مع الثورة السورية. وهذا الموقف يشبه، على الرغم من الاختلاف، موقف إسرائيل؛ فإسرائيل في النهاية دولة معادية لسورية وتحتل أراضيها، لكنها تعتبر النظام السوري عنوانًا يمكن الحديث معه والتوصل إلى تفاهمات جزئية تضمن جبهة هادئة في الجولان، وربما حتى اتفاق سلام في المستقبل، لكن النظام السوري يدعم حركات المقاومة في استراتيجيته للحفاظ على وضعه الإقليمي، بما في ذلك وضعه في مواجهة إسرائيل. تريد إسرائيل إضعاف سورية وضرب المقاومة اللبنانية من دون أن تنهار سورية، ومن دون فاعلية لحركات جهادية قد تستهدفها في

المستقبل أيضًا. أما الأردن فيشترك مع إسرائيل في الاعتبار الأخير، ومن هنا انضمّ الأردن إلى الدول العربية المتعاطفة مع مطالب الشعب السوري والناقدة للنظام، وصوتت إلى جانب المبادرات العربية واستقبلت اللاجئين السوريين على أراضيها، لكنها لم تؤدِّ دورًا فاعلًا في دعم الثورة، وشاركت مع السعودية والإمارات في محاولة التأثير في المعارضة السورية بدعم معارضين يتبنون الاتجاهات «المعتدلة» المطلوبة وعدم دعم آخرين.

لا شك في أن إسرائيل التي ظلت تفضّل استنزاف النظام من دون أن ينهار، وهي راقبت برضا تورّط حزب الله في سورية. وأثّرت في الموقف الأميركي بزيادة تردد موقفه تجاه الثورة. ولا شك لدينا في أنها حاولت اختراق الثورة مثل غيرها من الاستخبارات الأجنبية، وربما بأجندات أوضح وصلت حد ارتكاب أعمال اغتيال، لكنها لم تكن عنصرًا فاعلًا في الثورة السورية. واكتفت بالتدخل المكثف والمدمر عسكريًا ضد محاولات نقل الأسلحة إلى حزب الله. وهذا ما سنشرحه في حينه.

1 - الموقف الأميركي

نظرت الولايات المتحدة إلى علاقاتها بسورية من منظور اقترابها أو افتراقها عن استراتيجيتها العامة في الشرق الأوسط. وكانت استراتيجيتها في الماضي متعلقة بالصراع بين المعسكرين، وباتت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي تعرّف بثلاث محددات رئيسة: أمن إسرائيل؛ وضمان إمدادات النفط ومنع آثار تعطله على الاقتصاد العالمي؛ ومكافحة الإرهاب بتعريفه الأميركي.

تعاملت الولايات المتحدة مع سورية باعتبارها «عدوًا» لحليفتها الاستراتيجية «إسرائيل»، لكن مراعاة مصالح أميركية أخرى دفعت الولايات المتحدة للحفاظ على قنوات مفتوحة مع دمشق بشكل دائم. ولم تشهد العلاقات الأميركية تأزّمًا كبيرًا إلا خلال فترات محددة أهمها عهد الرئيس الأميركي رونالد ريغان في ثمانينيات القرن المنصرم، وخلال فترة المحافظين الجدد عندما رفعت الولايات المتحدة الأميركية شعار «تغيير الأنظمة

الدكتاتورية» التي اعتبرها هؤلاء المصدر الرئيس لإنتاج الإرهاب. وعلى خلاف إيران وكوريا الشمالية والعراق لم تدرج الولايات المتحدة الأميركية سورية ضمن قائمة الدول المعادية لأميركا، أو ما تسميه «محور الشر» الذي تألّف من الدول الثلاث المذكورة. وحتى بعد احتلال العراق في عام 2003 لم تستهدف الولايات المتحدة النظام السوري ذاته، بل إن سياسة المحافظين الجدد وتوجّهاتهم استهدفت السياسة الخارجية السورية، ولا سيما دعم حزب الله في لبنان، واستضافة قيادة «حماس» في دمشق، ودور سورية المركزي في القضايا العربية. لذلك قامت إدارة بوش الابن بالضغط على القيادة السورية لوقف دعم حركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية، وتقليص الدور السوري في لبنان، وفك الارتباط مع إيران. وولّد الضغط الأميركي على النظام السوري بعد حرب العراق، الذي عُبِّر عنه بشكل خاص بقانون محاسبة سورية، وشروط كولن باول إبان زيارته دمشق في 3 أيار/ مايو 2003 بعد الغزو الأميركي للعراق، حالةً من الالتفاف الشعبي حول رفض هذه الشروط.

في عام 2004 صنفت إدارة بوش الابن سورية ضمن «الدول المارقة». وفي العام نفسه أقرّ الكونغرس الأميركي قانون محاسبة سورية[11] بسبب دعمها «الإرهاب»، ودورها السلبي في لبنان، بناء على شهادات قادة لبنانيين أبرزهم حليف النظام السوري الحالي العماد ميشال عون. وفي حين ارتكز خطاب السياسة السورية الخارجية تجاه الغرب على أنها ضحية أولى للإرهاب الإسلامي، وأول من كافحه، إلا أنها من ناحية أخرى كانت مستعدة لاستخدام الخطاب الإسلامي لدفع «الجهاديين» إلى العراق دفاعًا عن الإسلام، حين لم يقنع خطابها هذا الغرب، إذ استهدفها لأسباب أخرى. وعادت سورية إلى التعاون مع الغرب في مكافحة «الإرهاب الإسلامي» حين اقتنع الغرب بذلك، ولا سيما بعد عام 2007.

(11) اندرجت تحت قانون محاسبة سورية الإجراءات التالية:

- منع الصادرات الأميركية إلى سورية باستثناء السلع الغذائية والدوائية.
- منع الشركات الأميركية من الاستثمار في الاقتصاد السوري.
- تقييد حركة الدبلوماسيين السوريين وخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

دخلت العلاقات الأميركية - السورية بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في 14 شباط/ فبراير 2005 مرحلة من التأزم هي الأشد في تاريخ هذه العلاقات. وجاء هذا التأزّم على خلفية اتهام سورية بالتخطيط لاغتيال الحريري، خصوصًا عندما تحدّث رئيس لجنة التحقيق الدولية، ديتلف ميليس، عن أدلة واتصالات تمكّن من توجيه تهمة التخطيط للاغتيال إلى مسؤولين سوريين. وشكّلت حادثة اغتيال الحريري مدخلًا إلى زيادة الضغط الغربي على سورية، ولا سيما بعد قرار مجلس الأمن رقم 1559 الذي نص على انسحاب القوات السورية من لبنان. والجدير بالذكر أن القرار 1559 جاء حصيلة تسوية فرنسية - أميركية بعد فترة من الفتور في علاقاتهما على خلفية معارضة فرنسا غزو العراق في عام 2003.

بدأ الخطاب السياسي الأميركي يتحدث عن نزع «الشرعية» عن النظام السوري، بذرائع «دعم الإرهاب» في إشارة إلى «حماس» و«حزب الله»، والسماح بدخول «متمرّدين» إلى العراق لاستهداف القوات الأميركية، وتنفيذ الاغتيالات السياسية المتتالية التي حصلت في لبنان بعد اغتيال الحريري، إلى أن ظهرت حالة «العزلة الدولية». وأُسست آلية «عزل» النظام السوري على فكرة أميركية تقول: يجب الضغط من أجل تغيير «سلوك النظام»، وليس إسقاطه، أي إن الهدف هو إجباره على التكيّف مع سياسات المحافظين الجدد في المنطقة. فالاتهامات الدولية في قضية الحريري التي وُجِّهت إلى سورية لم تستهدف الرئيس بشار الأسد، ولم تتطرّق إلى الجريمة على أنها «سلوك ممنهج». وعمدت الروايات الأميركية إلى تحميل بعض القادة الأمنيين السوريين مسؤولية اغتيال الحريري، لا النظام السوري ككل، وتركت للرئيس مخرجًا لتغيير سياسته من دون اتهامه بعملية قتل. وكان هدف السياسة الأميركية تقليص الوجود السوري في لبنان والحد من دوره الإقليمي، لا إسقاط النظام السوري.

فتح التورط الأميركي في العراق واشتداد المقاومة العراقية بوابة لخروج النظام السوري من عزلته، فإدارة بوش التي كانت تسعى إلى إنجاح «العملية

السياسية» في العراق وجدت نفسها مضطرة إلى التعاون مع دول الجوار العراقي، خصوصًا بعد الانتخابات البرلمانية العراقية في عام 2005. وجرى منذ عام 2006 تعاون استخباري أميركي - سوري لضبط الحدود، ومنع تسلل «المجاهدين» عبرها. وأصبح ممكنًا تفسير استقالة رئيس لجنة التحقيق الدولية ديتلف ميليس وصدور قرار مجلس الأمن رقم 1644 الذي نص على إعادة هيكلة لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري ترجمةً للتقارب السوري الأميركي في شأن العراق. وفي نهاية عام 2006 نشرت سورية 7000 جندي إضافي على حدودها الشرقية مع العراق للمساهمة في منع تسلل المجاهدين بعد أن كانت تساعدهم في عبورها. واعترف النظام السوري رسميًا بحكومة المالكي، وقرر إعادة العلاقات الدبلوماسية بين سورية والعراق التي جُمدت منذ تسعينيات القرن الماضي.

وافقت سورية على حضور مؤتمر أنابوليس للسلام في عام 2007 بحضور رئيس الحكومة الإسرائيلي إيهود أولمرت الذي ألقى خطابًا في الوفود العربية. وكان الرئيس الأميركي جورج بوش دعا إلى هذا المؤتمر وحاول استغلاله لمواجهة انتقادات الحزب الديمقراطي قبيل الانتخابات الأميركية في عام 2008. وفُسّر القبول السوري بحضور أنابوليس في إطار رغبة القيادة السورية في تجاوز العزلة المفروضة عليها من بوابة عملية السلام مع إسرائيل. والجدير بالذكر أن الرئيس الأسد ذاته قام، في خطوة غير مسبوقة، بمصافحة الرئيس الإسرائيلي موشي كتساف في أثناء مراسم تشييع البابا يوحنا بولس الثاني في 9 نيسان/ أبريل 2005 في روما. وعلى الرغم من أن الرواية الرسمية اعتبرت المصافحة شكلية، ومن دون أي مغزى سياسي، إلا أن الخطوة فهمت كما لو أنها رسائل مبطنة عن إمكان الانفتاح على إسرائيل لقاء تخفيف الضغط الغربي الذي بدأ بعد اغتيال الحريري[12].

في نهاية مرحلة بوش بدأت معالم فشل سياسة المحافظين الجدد تتضح

---

(12) «سوريا تقلل من مصافحة الأسد نظيره الإسرائيلي،» (الجزيرة نت، 9/ 4/ 2009)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/a79a4d8d-f328-40b1-8e60-14ddaf5988e1>.

للعيان عبر تقرير لجنة بيكر - هاملتون[13] الذي دعا إلى محاورة جميع الأطراف المعنية بالأوضاع في العراق فاسحًا في المجال أمام الحوار مع سورية، واستقالة

(13) نتيجة الخسائر التي أصابت القوات الأميركية المحتلة للعراق منذ عام 2003، وفشل الإدارة الأميركية في السيطرة على الوضع المتفاقم هناك، تصاعدت الدعوات الرسمية والشعبية في الولايات المتحدة الأميركية إلى تقويم الوضع في العراق. وسعى عددٌ من النواب والساسة الأميركيين إلى تأليف لجنة مستقلّة لتقويم الوضع في العراق، وتقديم المقترحات في شأن مستقبل الوجود الأميركي فيه. وفي 15 آذار/ مارس 2006 أعلن عن تأليف هذه اللجنة التي أطلق عليها اسم «مجموعة دراسة العراق» في اجتماع عُقد في مبنى الكونغرس. وألّفت هذه اللجنة بتوجيه مجموعة من أعضاء الكونغرس المنتمين إلى الحزبيْن الرئيسين: الجمهوري والديمقراطي.

ألّفت مجموعة دراسة العراق من عدد من كبار السياسيين الأميركيين المنتمين إلى الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وأسندت رئاسة اللجنة إلى وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر (جمهوري)، والرئيس السابق للجنة العلاقات الدولية التابعة لمجلس النواب لي هاملتون (ديمقراطي). وبعد تعيينهما رئيسيْن مشاركين لمجموعة دراسة العراق، اختار بيكر وهاملتون بقية أعضاء المجموعة بالتشاور مع معهد السلام والمنظّمات الداعمة الأخرى وكان أبرزهم:

لورنس إيغلبرغر، وزير الخارجية الأميركية الأسبق.

فيرنون جوردان جونيور، كبير مديري شركة لازارد وفريرز.

إدوين ميس، وزير العدل الأميركي الأسبق.

ساندرا داي أوكونور، القاضية السابقة في المحكمة العليا.

ليون بانيتا، الرئيس السابق لهيئة موظّفي البيت الأبيض (وزير الدفاع الأميركي في مرحلة أوباما الأولى).

وليام بيري، وزير الدفاع الأميركي الأسبق.

تشارلز روب، العضو السابق في مجلس الشيوخ الأميركي.

آلان سيمسون، العضو السابق في مجلس الشيوخ الأميركي.

إن أهم التوصيات التي خلصت إليها اللجنة بعد 9 أشهر من عملها ما يلي:

- دعم وحدة العراق وسلامة أراضيه، ووقْف تدخّلات جيران العراق وأعمال زعزعة استقراره، وتأمين الحدود، بما في ذلك تسيير دوريات مشتركة مع دول الجوار، ومنع امتداد النزاعات، وتعزيز المساعدات الاقتصادية والتجارية والدعم السياسي والمساعدات العسكرية.
- تحفيز الدّول على دعم المصالحة الوطنية في العراق، وتفعيل الشرعية العراقية عبر استئناف العلاقات الدبلوماسية متى كان ذلك ملائمًا، وإعادة فتح السّفارات في بغداد، ومساعدة العراق في تأسيس سفارات نشطة في العواصم الرئيسة في المنطقة.
- إجراء مباحثات مباشرة مع إيران وسورية في محاولة للحصول على التزامهما سياسات بنّاءة تجاه العراق والقضايا الإقليمية الأخرى، وللبحث في إمكان تكرار التّعاون الإيراني - الأميركي في أفغانستان، لتطبيقه على الحالة العراقية.

لمزيد من التفصيلات عن تقرير لجنة بيكر - هاملتون، انظر: عماد علو، «قراءة جديدة لتقرير بيكر - هاملتون،» (مقالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/6f88a741-06a1-4b24-a504-0acafe9fd607>.

رامسفيلد من وزارة الدفاع، وزيارات رئيسة مجلس النواب في الكونغرس، نانسي بيلوسي، في 3 نيسان/ أبريل 2007 ورئيس لجنة العلاقات الخارجية، جون كيري، في 22 أيار/ مايو 2010 إلى سورية. وتعتبر زيارة المسؤولين الأميركيين إلى سورية عادة إنجازًا كبيرًا. وحظر انتقاد الولايات المتحدة في الصحف السورية في أثناء زياراتهم، فالنظام السوري ليس معنيًا بالعداء لأميركا، ولا لسياستها في المنطقة، بل يظهر براغماتية قصوى في التعامل مع نفوذها باعتبارها دولة عظمى، لكن النظام معنيٌ أساسًا بأن تقبله أميركا كما هو، وأن تشركه في مخططاتها حين يرغب في ذلك، أي أن تعتبر الولايات المتحدة النظام السوري ضروريًا لاستقرار المنطقة. كما أن النظام السوري لا يضغط كثيرًا لاستعادة الجولان، لكنه من ناحية أخرى لا يريد أن تضغط عليه أميركا لصنع سلام مع إسرائيل من دون استعادة الجولان كاملًا؛ إذ لا يمكنه القبول بأقل من ذلك. وفي هذا الإطار تتباين العلاقات مع الولايات المتحدة، بغض النظر عن الخطاب الإعلامي الممانع والمقاوم ضد الإمبريالية (والإمبريالية في أي حال تعبير لا يُستخدم في الخطاب الرسمي السوري، فهو يترك للصحافيين السوريين والعرب الذين يعملون في خدمة النظام، تمامًا مثلما أن النظام السوري لا يهاجم السياسة الأميركية في بياناته الرسمية، وقلما يوجه إليها نقدًا).

كما ساهم فشل العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام 2006، وفضيحة رهان قوى 14 آذار على هذا العدوان للقضاء على حزب الله، ثم اجتياح حزب الله بيروت وفرض سلاح المقاومة ضد محاولات الحد من نفوذه في لبنان، وعودة النفوذ السوري عبر تنامي القوة السياسية الداخلية لحزب الله، في إقناع الولايات المتحدة بضرورة فك الحصار عن سورية. وفي نهاية مرحلة بوش الابن بدأت تظهر معالم فشل سياسته مع استقالة وزير دفاعه دونالد رامسفيلد، وتعيين لجنة بيكر - هاملتون. وبدأت المفاوضات السورية - الإسرائيلية غير المباشرة في ربيع وصيف 2008 بوساطة تركية.

مع تسلّم الرئيس أوباما مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأميركية في بداية عام 2009، شهدت العلاقات السورية - الأميركية نوعًا من الانفتاح، من

خلال استخدام لغة مختلفة تمامًا عن الأدبيات التي استُخدمت في عهد الإدارة السابقة. وعادت سورية للتعويل على دور أكثر فاعلية للولايات المتحدة، خصوصًا في المفاوضات التي جرت بوساطة تركية. وكما ذكرنا سابقًا كانت توجّهات السياسة الخارجية السورية تقوم على مبدأ تبريد الجبهات، ولا سيما بعد حرب تموز/ يوليو 2006، والعدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية عام 2008 الذي ساهم في كسر الحصار عليها، وأمكن حصد نتائجه السياسية. وأمِلت القيادة السورية في أن يساهم تقلّد أوباما الحكم في الولايات المتحدة في إلغاء قانون «محاسبة سورية»، وفي زيادة التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري.

شكّلت الساحة العراقية الدائرة التي تتقاطع فيها مصالح أميركا وسورية؛فخلال الفترة الممتدة بين عامي 2003 و2009 افترقت سياسة سورية في العراق عن مصالح إيران، خصوصًا عندما دعمت سورية القائمة العراقية التي كان يرئسها رئيس الوزراء العراقي السابق إياد علاوي لفترة قصيرة، ضد تحالف دولة القانون والمجلس الإسلامي الأعلى المدعوم إيرانيًا، وذلك على خلفية تمتين العلاقات السورية - التركية - القطرية. وساهم هذا الموقف في تحسّن العلاقات السورية السعودية. وما لبث أن مثل انقلاب النظام السوري على القائمة العراقية التي فازت في الانتخابات البرلمانية في عام 2009، وإذعانه للضغط الإيراني ودعم نوري المالكي لمنصب رئيس الوزراء عودة التقارب السوري - الإيراني في العراق بعد سنوات من الاختلاف في العراق والتحالف في لبنان. إلا أن ذلك لم يؤثر في العلاقات مع أميركا التي لم تكن في تناقض تام مع مصالح إيران في العراق، بل كانت تضع «تأمين انسحاب آمن» لقواتها من العراق في رأس أولوياتها. وطرأ توتّر عابر على العلاقات السورية - الأميركية، والسورية - السعودية بسبب تشجيع سورية حلفاءها في لبنان على إسقاط الحكومة اللبنانية التي كان يرئسها سعد الحريري. لكن القرار الأميركي اتُّخذ وعاد السفير الأميركي إلى دمشق في عام 2010. وانفجرت الثورة السورية حين كانت العلاقات السورية - الأميركية (والسورية السعودية) في تحسّن متصاعد. وتطوّرت حدّة الموقف الأميركي من النظام خلال الثورة

بالتدريج، ثم تراجعت بشكل كبير، ونستطيع أن نقسم الموقف الأميركي إلى مراحل عدة:

- **المرحلة الأولى، المراهنة على الإصلاح**: تمتد هذه الفترة بين بداية الثورة في 15 آذار/ مارس 2011 وأيار/ مايو 2011، كان الموقف الأميركي يقتصر على إدانة لفظية لعنف النظام، ودعوة النظام إلى تلبية مطالب المحتجين، ومطالبته بالإصلاح، أو التزام خطط الإصلاح التي كان يعلنها، كما أشرنا في السابق(14).

---

(14) في ما يلي أبرز المواقف الأميركية خلال هذه الفترة:

• في 16 آذار/ مارس 2011 طالب المتحدث باسم وزارة الخارجية، مارك تونر، الحكومة السورية الاعتراف بحقوق المواطنين السوريين في التظاهر بحرية، وضرورة الاعتراف بالمطالب المشروعة. انظر: «واشنطن تدعو الحكومة السورية إلى الامتناع عن استخدام العنف ضد المتظاهرين،» (BBC عربي، 16/ 3/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/03/110316_syria_update.shtml>.

• في 23 آذار/ مارس 2011 اتهم المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية الحكومة السورية بـ «استخدام العنف والترهيب والاعتقالات التعسفية لمنع الشعب من ممارسة حقوقه الاساسية». انظر: «سورية: قتلى وجرحى في إطلاق نار في درعا،» (BBC عربي، 23/ 3/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2011/03/110323_syria_draa.shtml>.

• في 24 آذار/ مارس 2011 دعا وزير الدفاع الأميركي، ليون بانيتا، الحكومة السورية إلى «الاستفادة من الدرس المصري»، وفي اليوم نفسه أعلنت الخارجية الأميركية أنها ستختبر الخطاب الإعلامي الإصلاحي للنظام السوري بما يجري على الأرض. انظر: زياد حيدر، «شعبان: مطالب الناس محقة، تشييع قتلى بدرعا وقرار بإطلاق الموقفين وإلغاء الطوارئ،» السفير (لبنان)، 25/ 3/ 2011.

• في 27 آذار/ مارس 2011 استبعدت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، هيلاري كلينتون، أي تدخل عسكري للولايات المتحدة الأميركية في سورية. وبرّرت كلينتون التدخل العسكري في ليبيا باستخدام القذافي «قواته الجوية ومدرعاته الثقيلة ضد المدنيين»، واعتبرت كلينتون أن مثل هذه الشروط والأوضاع الموضوعية للتدخل لا توجد في سورية. وأن أغلبية أعضاء الكونغرس يعتبرون الرئيس السوري بشار الأسد «رجل إصلاح». انظر: «كلينتون تستبعد تدخلًا بسوريا،» (الجزيرة نت، 27/ 3/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/167DBA07-193A-4953-A062-7B75928DBF29.htm>.

• في 29 آذار/ مارس 2011، وقبل يوم واحد من خطاب الرئيس بشار الأسد في مجلس الشعب، طالبت وزارة الخارجية الأميركية الرئيس بشار الأسد بإجراء إصلاحات سياسية «أكبر». وذكر بيانها أن «الأسد عند مفترق طرق، وأنه منذ استلامه الحكم نفّذ بعض الإصلاحات الاقتصادية، لكنه لم يقم بإصلاحات معتبرة على المستوى السياسي، وواشنطن تحثّه على الاستجابة لحاجات وتطلعات الشعب السوري. انظر: «واشنطن دعته إلى القيام بإصلاحات كبيرة: الأسد يلقي أول كلمة بعد الاحتجاجات،» (الجزيرة نت، 30/ 3/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BC05D80B-FC48-47F6-9C72-3C33B7DCAF71.htm>. =

– **المرحلة الثانية، فرض العقوبات والدعوة إلى التنحي:** تمتد بين منتصف أيار/ مايو 2011 ومنتصف آب/ أغسطس 2011، وهي مرحلة زج الجيش العربي السوري في عملية قمع الاحتجاجات، واتّسمت بقيام الولايات المتحدة بفرض رزم من العقوبات الاقتصادية على شخصيات في النظام السوري، وحث الرئيس الأسد على وقف العنف والقيام بالإصلاحات، ثم دعوة الرئيس الأسد إلى التنحّي[15].

= • اعتبرت الخارجية الأميركية أن خطاب الرئيس بشار الأسد في 30 آذار/ مارس 2011 «يفتقر إلى المحتوى، وأنه دون التطلعات الإصلاحية التي يريدها الشعب السوري». انظر: «قال إن بلاده تتعرض لمؤامرة.. مظاهرات تلت كلمة الأسد في اللاذقية،» (الجزيرة نت، 30/ 3/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BC05D80B-FC48-47F6-9C72-3C33B7DCAF71.htm>.

• اتهمت الخارجية الأميركية في 14 نيسان/ أبريل 2011 إيران بمساعدة الحكومة السورية في قمع المحتجين، لكنها قصرت المساعدة في الإطار «التقني».وإرسال «أدوات» مكافحة الشغب. وجاء اتهام إيران بمساعدة السلطات السورية في قمع المحتجين نقلًا عن مسؤول أميركي لم يذكر اسمه تحدث لصحيفة **وول ستريت جورنال** الأميركية. وقال المسؤول إن إيران «تقدم مساعدة تقنية لسورية لمراقبة الاتصالات الإلكترونية للمعارضين ومنظمي المظاهرات»، للاطلاع على الاتهامات الأميركية. انظر: «بانياس تسمح للجيش السوري بدخولها،» (الجزيرة نت، 14/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://aljazeera.net/NR/exeres/01D08641-68DD-4671-A508-829BDDDB8C7D.htm>.

• طرأ تغيير طفيف على الموقف الأميركي من النظام بعد مجزرة الجمعة العظيمة في 22 نيسان/ أبريل 2011. إذ خيّرت الخارجية الأميركية الأسد بين أن «يفعل المزيد» للاستجابة لتطلّعات شعبه أو «أن يسمح لآخرين بفعل المزيد». وفي اليوم نفسه شكّك الرئيس الأميركي باراك أوباما «بجدية» رفع قانون الطوارئ، ودان القتل العمد للمتظاهرين. واتهم أوباما الرئيس السوري بشار الأسد بالسعي للحصول على المساعدة الإيرانية لقمع الاحتجاجات، و«استخدام سياستهم الوحشية نفسها». انظر: «واشنطن: على الأسد أن يفعل المزيد أو يدع غيره يفعل المزيد،» (أخبار الشرق (موقع إلكتروني)، 22/ 4/ 2011): <http://www.levantnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=7454:-q----------q&catid=66:syria-politics&Itemid=118>.

• في 28 نيسان/ أبريل 2011 دعا السيناتور الجمهوري، جون ماكين، الرئيس الأسد إلى التنحي، واعتبر أنه «فقد الشرعية» بسبب اللجوء إلى الحل العسكري. لكن ماكين ميّز وضع سورية من وضع ليبيا في ما يتعلق بالتدخل العسكري. واعتبر أن عدم وجود قوة عسكرية تقاتل في سورية على غرار «ثوار ليبيا» هو السبب الرئيس لعدم إمكانية المساعدة والتدخل» انظر: «ماكين الأسد فقد شرعيته وعليه التنحي،» **البيان** (الإمارات)، 28/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albayan.co.uk/event.aspx?ID=660>.

(15) في ما يلي المواقف والتصريحات الأميركية في هذه المرحلة:

• فرضت الإدارة الأميركية في 18 أيار/ مايو 2011 عقوبات مباشرة على الرئيس السوري بشار =

- المرحلـة الثالثـة، ضغط دبلوماسـي أعقبه انكفـاء عن التأثيـر: تمتد هذه

= الأسـد، ومجموعة من المسـؤولين السياسـيين والأمنيين في نظامه. وجـاء في الأمر التنفيـذي الذي أقرّه الرئيس أوباما أسماء سبعة مسؤولين سوريين تحت عنوان «دورهم المباشر في قمع الاحتجاجات»، منها حظر السـفر إلى الولايات المتحدة، وتجميد الأرصدة والممتلكات. وشـملت قائمة العقوبات الأميركية الرئيس السوري بشار الأسد، وفاروق الشرع نائب الرئيس، وعادل سفر رئيس الحكومة، ومحمد إبراهيم الشـعار وزير الداخلية، وعلي حبيب محمود وزير الدفاع السابق، وعبد الفتاح قدسية مدير الاستخبارات العسـكرية، ومحمد ديب زيتون مدير الأمن السياسـي. وهـي عقوبات معنوية في نتائجهـا، ولا توجد لها نتائج مادية ملموسة. انظر: «واشنطن تفرض عقوبات على الرئيس السوري وأركان نظامه،» (BBC عربي، 18/ 5/ 2011)، علـى الموقـع الإلكترونـي: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/05/110518_usa_assad_sanctions.shtml>.

• اعتبرت وزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون، في 3 حزيران/ يونيو 2011 أن «شـرعية الرئيس السوري بشار الأسد إن لم تكن قد انتهت فقد شارفت على الانتهاء». وقالت كلينتون أن الولايات المتحدة تسـعى للوصول إلى موقف دولي موحّد للتعامل مع الأوضاع في سـورية. وذكرت كلينتون «إن الرئيس السـوري لم يعد لـه أي دور يقوم به لمنع الانهيـار الكامل لنظامه». وجـاءت تصريحات كلينتون عندمـا عقبت مرتين علـى قضية وفاة الفتى السـوري حمزة الخطيب الذي سـلمت جثته مشـوّهة وممثلًا بهـا إلى أهله. انظر: «سـورية: دعوات لمزيد من التظاهرات وكلينتون تقول إن شـرعية الأسـد «شـارفت على الانتهاء»،» (BBC عربـي، 3/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكترونـي: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/06/110602_syria_eastan_fifteen_killed.shtml>.

• بعد عملية جسـر الشـغور العسـكرية، ونزوح عشـرة آلاف لاجئ إلـى تركيا، اتهمـت الخارجية الأميركية في 11 حزيران/ يونيو 2011 الحكومة السـورية بالتسـبب في أزمة إنسانية. انظر: «واشنطن تتهم دمشق بالتسبب بـ«أزمة إنسانية»،» (BBC عربي، 11/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/06/110611_syria_us_turkey.shtml>.

• في 15 حزيران/ يونيو 2011 طالب البيت الأبيض الرئيس السـوري «بتطبيق الإصلاحات أو التنحي». وفي اليوم نفسـه اعتبرت هيلاري كلينتون أن «النظام السـوري أحد أسـباب عدم الاستقرار في المنطقة». انظر: «أميركا: عدم الاسـتقرار في سـورية من النظـام،» **الحياة** (لنـدن)، 16/ 6/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://international.daralhayat.com/internationalarticle/278482>.

• في 24 حزيران/ يونيو 2011 أعلن الناطق باسم البيت الأبيض، جي كارني، عن تنسيق أميركي تركي في شـأن سـورية، وأن الرئيس الأميركي أوباما، ورئيس الـوزراء التركي رجب طيـب أردوغان طالبا الرئيس الأسد «القيام بإجراءات ملموسة للإصلاح، وإيقاف السلوك العنيف في التعامل مع الاحتجاجات. وذكر بيان البيت الأبيض أن الرئيس الأميركي أجرى اتصالًا هاتفيًا مع أردوغان. انظر: «تركيا تطالب الأسد بنظام تعددي وواشنطن تريد إجراءات ملموسة،» (BBC عربي، 20/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/06/110620_assad_speech_reax.shtm>.

• فـي 1 تموز/ يوليـو 2011 رحبـت الولايـات المتحدة بعقـد مؤتمـر للمعارضـة الداخلية في دمشـق، وطالبت دمشـق بوقف العمليات العسـكرية والبدء بـ «عمليـة حقيقية» للتحـول الديمقراطي في سـورية. انظر: «كلينتون: الوقت ينفد أمام دمشق لإجراء اصلاحات،» (BBC عربي، 1/ 7/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/07/110701_clinton_syria.shtml>. =

المرحلة بين تشرين الأول/ أكتوبر 2011 وحتى كتابة هذا النص. واتسمت هذه المرحلة بتصعيد اللهجة الدبلوماسية ضد النظام، والانفتاح على المعارضة السورية، ودعم المبادرة العربية.

كانت الولايات المتحدة الدولة الأكثر تردّدًا في دعم الثورة السورية بين الدول الغربية، والأقل رغبة في التورط فيها. ومع تعثّر المبادرات والحلول السياسية انكفأت الولايات المتحدة عن التأثير المباشر في مسار الأزمة السورية أمام الدور الروسي الذي أصبح الأكثر فاعلية. وأثر تردّدها هذا في الموقف الأوروبي الذي لم نفرد له هنا نصًا خاصًا لأنه، على الرغم

• في 12 تموز/ يوليو 2011 أعلن أوباما خلال مقابلة تلفزيونية مع شبكة سي بي أس الأميركية أن الأسد «فقد شرعيته لعجزه عن إنجاز التحول الديمقراطي»، لكن أوباما امتنع عن مطالبته بالتنحي، وأعاد اتهامه بطلب مساعدة إيران للاستمرار في عملية القمع ضد المحتجين. وفي اليوم نفسه صرّحت كلينتون أن «الولايات المتحدة لا تتمنى بقاء الأسد في السلطة». انظر: «إدانة أممية لمهاجمة سفارتي أميركا وفرنسا، أوباما: الأسد فقد شرعيته،» (الجزيرة نت، 13/ 7/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://aljazeera.net/NR/exeres/3E7B5A97-CB9C-458B-8998-C337B0DED27B.htm>.

• بعد اقتحام الجيش السوري مدينة حماة، أوفدت تركيا وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو إلى دمشق في 7 آب/ أغسطس 2011. وأعلنت وزيرة الخارجية الأميركية أن أوغلو نقل أيضًا رسالة أميركية إلى الرئيس بشار الأسد تطلب منه «إعادة الجنود إلى ثكناتهم وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين»، والبدء بعملية تحول ديمقراطي في سورية. انظر: «كلينتون تحمل داود أوغلو رسالة إلى دمشق بوجوب عودة الجنود السوريين فورًا إلى ثكناتهم،» (سيريا نيوز (Syria- News)، 7/ 8/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=135951>.

• في 12 آب/ أغسطس 2011 فرضت الإدارة الأميركية عقوبات على قطاع النفط السوري، ودعت الولايات المتحدة دول العالم إلى التوقف عن شراء النفط والغاز من سورية من أجل «زيادة الضغط على النظام للتوقف عن عملية القمع». وقالت كلينتون في مؤتمر صحافي مع وزيرة الخارجية النرويجية في 12/ 8/ 2011: «نحث تلك الدول التي ما زالت تشتري النفط والغاز السوريين، وتلك الدول التي لا تزال ترسل أسلحة للأسد، وتلك الدول التي تمنحه دعمها السياسي والاقتصادي، على الوقوف في الجانب الصحيح من التاريخ». وكررت كلينتون أن «الرئيس الأسد فقد الشرعية للقيادة ومن الواضح أن سورية ستكون أفضل بدونه». انظر: «كلينتون تدعو للمقاطعة وغُل يحذر الأسد،» (الجزيرة نت، 12/ 8/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/C0E4E8BA-E4AA-40F3-9804-6E1511878286.htm>.

• في 18 آب/ أغسطس 2011 دعا الرئيس الأميركي الأسد إلى التنحي عن منصبه. انظر: «أوباما يدعو الأسد للتنحي،» على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE77H0UZ20110818>.

من فاعليته الدبلوماسية (ولا سيما في حالة المملكة المتحدة)، ظل متأثرًا بالموقف الأميركي، وتراجع عن الدور الفاعل الذي أدّاه في ليبيا. ومن الأمور التي يجدر التعمّق فيها، بما هو أبعد من التصريحات الأميركية الرسمية هي أن الولايات المتحدة كانت في الاتصالات كلها التي أجرتها مع رموز المعارضة السورية تحاول الاستفسار عن مواقف المعارضة في أمور محددة لا علاقة لها بالديمقراطية والاستبداد؛ كما حاولت التأثير في موقف المعارضة بشأنها. وهذه القضايا هي: الإرهاب الإسلامي وقضية السلاح الكيماوي السوري والموقف من إسرائيل. وجرت محاولات لابتزاز المعارضة لاتخاذ مواقف علنية في هذه القضايا. ثم جرى صوغ هذه القضايا باعتبارها موضوعات اهتمام رئيسة للإدارة الأميركية في سورية. وهكذا قال روبرت فورد، السفير الأميركي في سورية والمسؤول عن هذا الملف في الخارجية الأميركية، في شهادته أمام لجنة الكونغرس في نيسان/ أبريل 2013: «ثمة أربعة أمور نعمل عليها. **أولًا**، لا نريد أن يُستخدم مخزون الأسلحة الكيماوية الكبير، أو أن يقع في أيدي جماعات إرهابية. **ثانيًا**، لا نريد أن تصبح سورية قاعدة لعمليات إرهابية. وإضافة إلى ذلك يجب أن تصبح سورية مصدرًا للاستقرار في المنطقة[16]... **وأخيرًا**، لا يمكن تحقيق مثل هذه الأمور من دون حل سياسي»[17].

- قراءة في تطور الموقف الأميركي

أظهرت الثورات العربية بوضوح حالة الانكفاء الأميركي النسبي عن التدخل المباشر باعتباره نهجًا واستراتيجيةً اتبعتهما إدارة أوباما منذ وصولها إلى الحكم في بداية عام 2009. وفرضت الثورات على الولايات المتحدة - في ظلّ هذه الحالة - أن تُعيد النظر في أدوات سياساتها الخارجية في الشرق الأوسط وتغير استراتيجيتها، مستخدمة أدوات «القوة الناعمة» التي تجسّدت

(16) معنى عبارة «مصدر للاستقرار» في حالة سورية أن تكف عن التأثير في لبنان والعراق وفلسطين والعبث بالسياسة الداخلية في هذه الدول، لكنه يعني أيضًا ألّا تدعم حركات المقاومة. ونعتقد أن بعض رموز المعارضة الذين كرّروا هذه العبارة في محاولة لإرضاء الولايات المتحدة يعرفون ذلك.

(17) Jeremy M. Sharp and Christopher M. Blanchard, «Armed Conflict in Syria: U.S. and International Response,» (CRS Report, Congressional Research Service, 22 April 2013), p. 17.

في محاولـة الإدارة الأميركية دعم الثورات العربية مـن أجل تجنّب التصادم مع اتجاهات الرأي العام العربي، بعد سنوات من إدارة أوباما التي حاولت التفاهم مـع الأنظمة، وبعد فتـرة من «الخـلاف» بين أميـركا وحلفائها فـي مرحلة بوش الابن في شـأن التدخّل الأخير لـلإدارة في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسـان في دول حليفة مثل مصر والسعودية.

حقيقة الأمر أن موقف الولايات المتحدة الأميركية من الثورة السورية جاء ضمن الاستراتيجية السـابقة القائمة على عدم التدخل المباشر. لكن تنامي تأثير الرأي العام بعد انطلاق الثورات العربية فرض على الولايات المتحدة الترحيب بهذه الثـورات ودعمها ومحاولة احتواء تأثيراتها في محدّدات اسـتراتيجيتها في الشرق الأوسط (وهي ضمان إمدادات النفط وأمن إسرائيل ومكافحة الإرهاب) مـن دون الاضطـرار إلـى التدخل عسـكريًا. وإضافـة إلـى المحدّدات السـابقة شُـغلت إدارة أوبامـا أيضًا بترتيـب الملفات المفتوحـة في سياسـتها الخارجية، ولا سـيما التركة الثقيلـة التي خلّفهـا المحافظون الجدد في العراق وأفغانسـتان وتأمين انسـحاب آمن للقـوات الأميركية الموجودة هنـاك. وبالطبع تطلّب ذلك مسـاعدة الدول ذات الصلـة الوثيقة بهذه الملفّـات، ومن بينها سـورية، وهو ما يفسّـر التقاء الولايات المتحدة الأميركية وسـورية في الملـف العراقي في نهاية مرحلة المحافظين الجدد، وفي مرحلة إدارة أوباما.

انطلقت الثورة السـورية خارج الحسابات الاسـتراتيجية الأميركية السابقة التي كانـت تضع التقارب مـع النظام السـوري ضمـن أولوياتها باعتبـاره خيارًا أفضـل وأضمن مـن تغييـر النظـام. ونتيجة ذلـك تحفّظـت الولايـات المتحدة الأميركية عن اتخاذ أي موقف حازم من النظام السـوري في بداية الثورة. وعلى العكـس، كان الخطاب الأميركي مُهادنًا للنظام السـوري، ومعـوّلًا على الرئيس بشار الأسـد، واقتصر على مطالب محدّدة هي وقف العنف والقيام بإصلاحات سياسية.

غلّفـت الولايات المتحـدة موقفهـا الجيوسـتراتيجي الذي تعلّـم أن يقبل النظامَ السوري باعتباره «عامل استقرار» في المنطقة بعد كل تجربة معه بموقف

يمنح الفرص لرئيس شاب يظهر كأنه رئيس عصري. فقد بُنيَت في الغرب صورة نمطية عن الرئيس بشار الأسد بحسب المرحلة التي تمر بها العلاقات مع سورية، فتارة هو داعم للإرهاب وكاذب استحواذي لا يُنفّذ وعدًا أو تعهّدًا، وطورًا هو رئيس شاب وعصري وذو ثقافة غربية[18]؛ وهو بالتالي قادر على التعامل بإيجابية مع متطلبات الحرية والديمقراطية التي رفعها المحتجون شعارات لهم خلال الأيام الأولى من عمر الثورة السورية[19]، ولا سيما أن هؤلاء لم يرفعوا شعار إسقاط النظام في البداية. ونظرت الولايات المتحدة الأميركية إلى الرئيس بشار الأسد على أنه «رجل إصلاح»، وهو المنظور ذاته الذي حكم موقفها من الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي، فالليبرالية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي القائم على «اقتصاد السوق»، يعتبران من المرتكزات الأساسية للمعايير الغربية للإصلاح.

لم يتغير الموقف الأميركي بعد اتساع الانتفاضة الشعبية ورفع مطلب شعار إسقاط النظام، وما تغير هو حدة اللغة الدبلوماسية في تحميل النظام مسؤولية العنف وسقوط الشهداء فحسب، ومطالبة الرئيس الأسد بضرورة الاستجابة الفورية لمطالب المحتجين، وفرض العقوبات الاقتصادية. لكنها امتنعت عن دعوة الأسد إلى التنحّي. وحكم الموقف الأميركي مُعطيات عدة أبرزها في رأينا:

- **افتقاد أدوات التأثير الأميركية في سورية، ومحدودية التبادل التجاري والاقتصادي:** وهو ما أوضحته صراحة وزيرة الخارجية، هيلاري كلينتون، الأمر

---

(18) بنيت صورة نمطية سادت في الخطاب الإعلامي الغربي وكررتها بعض المؤسسات الإعلامية الأميركية والأوروبية عن الرئيس بشار الأسد وزوجته أسماء الأسد اللذين تعلّما في الغرب ويحملان القيم الغربية. ويدللون على ذلك «بارتداء الجينز، والحضور بين الناس، وقيادة السيارة منفردًا وفق الطريقة ذاتها التي يبثها السياسيون الغربيون قبيل الانتخابات».

(19) كما ذكرنا في الفصول التي بحثنا فيها تاريخ الثورة فإنه في الفترة الممتدة بين 15 آذار/ مارس 2011 (تاريخ التظاهرة الأولى في سوق الحميدية) و30 آذار/ مارس 2011 لم يرفع المحتجون شعار إسقاط النظام، أو شعارات مباشرة ضد الرئيس السوري، لكن هذا الشعار ظهر في بعض مناطق درعا وحمص واللاذقية، وتكرس باعتباره شعارًا جامعًا في منتصف نيسان/ أبريل 2011 بعد الخطاب الثاني للرئيس الأسد.

الذي جعل إمكانية التأثير الفعلي هي الوقوف إلى جانب الثورة بالمال والسلاح، وهو ما رفضته الولايات المتحدة، فبقيت عمليًا في موقع المراقب لتطور الحوادث في سورية وليس المؤثر فيها. وكانت سورية حالة معاكسة لمصر في شأن قدرة الولايات المتحدة على التأثير داخليًا. فالعلاقات الجيدة بين المؤسسة العسكرية المصرية والولايات المتحدة كانت مُحفّزًا لتطور الموقف الأميركي من الثورة المصرية بإطلاق دعوة مبكّرة لتنحّي الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك في 10 شباط/ فبراير 2011 بعد أقل من أسبوعين على اندلاع الاحتجاجات، وترتيب العملية الانتقالية بإشراف المؤسسة العسكرية التي تولّت قيادة البلاد.

- **البنية الطائفية**: تشابك الوضع في سورية وتعقيداته خصوصًا المكوّنات الإثنية والعرقية التي توجد في المجتمع السوري، إضافة إلى الأوراق الإقليمية التي يملكها النظام السوري وتأثيرها المباشر في ملفات رئيسة في الشرق الأوسط.

- **ضعف دور المعارضة السياسية**: غاب تأثير المعارضة السياسية السورية في الرأي العام العالمي باعتبارها قوة فاعلة في الاحتجاجات، أو إطارًا سياسيًا منظّمًا يشكّل بديلًا حقيقيًا من النظام، حتى إن الحركة الاحتجاجية في الأشهر الأولى لم تتعامل في خطابها مع المعارضة السياسية باعتبارها قيادة للثورة، على الرغم من رفع شعار «إسقاط النظام».

- **سوء التقدير**: وهو ناتج من صورة نمطية طُرِحت بقوة في الأشهر الأولى للثورة. وتقوم على وجود جناحين متنافسين في داخل النظام السوري: **الأول** تمثله أجهزة الأمن وشخصيات من عائلة الرئيس بشار الأسد (ماهر الأسد وآصف شوكت)، وهو جناح متشدّد، بحسب هذا التقدير، يقود عمليات القمع ضد المتظاهرين؛ **والثاني** إصلاحي يُمثّله الرئيس السوري بشار الأسد. لم تنتشر هذه الأفكار الغربية في الأدبيات السياسية نصف الصحافية وفي الإعلام، أو في تقارير بعض مراكز الأبحاث الأميركية فحسب، بل سادت جزءًا من الشارع السوري وبعض المعارضة السورية. وهي في الواقع من موروث ثقافة

«السلطان الطيب والبطانة السيئة». فلم تكن لآصف شوكت أي صلاحيات عند بدء الثورة، وعُزِل عمليًا عن مواقع التأثير منذ عام 2009، ومنح وظيفة شكلية بصفته نائبًا لرئيس الأركان مع ترقية شكلية إلى رتبة عماد. كما أن بشار الأسد لم يمثل موقفًا إصلاحيًا في مقابل موقف متشدّد في داخل النظام. ودار نقاش معه عن سياسة اللبرلة الاقتصادية التي اعتبرها تيار داخل النظام بحق تقويضًا لقاعدة النظام الاجتماعية.

- **موقع إسرائيل في المعادلة السورية**: كانت الولايات المتحدة معنية بالارتدادات المحتملة للثورة السورية على حليفتها إسرائيل، خصوصًا أن الأخيرة كانت تخشى سقوط النظام، وحصول تغيير مفاجئ في ظل عدم وجود جسم سياسي قادر على ملء الفراغ. واستغلّ النظام السوري هذا البُعد، إذ سمح لمتظاهرين فلسطينيين وسوريين أول مرة منذ عام 1974 بعبور خط الهدنة في الجولان السوري. وحاول النظام أن يبعث برسالة إلى الغرب والولايات المتحدة تحديدًا، تقول إن الاستقرار الذي حافظ عليه النظام السوري لعقود قد يكون مهدّدًا في حال سقوط النظام. والجدير بالذكر أن رجل الأعمال السوري رامي مخلوف (ابن خال بشار الأسد) الذي يعتبر من أركان النظام السوري ومن رموز الفساد فيه، تحدث عن ذلك صراحة في مقابلته مع صحيفة **نيويورك تايمز** الأميركية في 10 أيار/ مايو 2011 وقال: «لن يكون هناك استقرار في إسرائيل إذا ما سقط النظام في سورية»[20].

فرضت محدودية التأثير الأميركي في سورية أن ترسل الرسائل عبر قوة إقليمية حليفة هي تركيا، خصوصًا بعد بروزها فاعلًا مؤثرًا في مسار الثورة عقب حوادث جسر الشغور في حزيران/ يونيو 2011، ونزوح عشرة آلاف شخص إليها آنذاك. ورأت الولايات المتحدة في تركيا قوة إقليمية ذات تأثير كبير في النظام السوري جرّاء العوامل الجيوسياسية وسياق العلاقات السورية التركية التي تطوّرت باطّراد منذ عام 2005؛ إضافة إلى أن تركيا احتضنت منذ

(20) Anthony Shadid, «Syrian Elite to Fight Protests to 'the End',» *New York Times*, 10/5/2011, on the Web: <http://www.nytimes.com/2011/05/11/world/middleeast/11makhlouf.html?pagewanted=all>.

بداية الثورة أطيافًا من المعارضة السورية، ولا سيما الإسلامية منها، وامتلكت القدرة على إقناع المعارضة بالمشاركة في أي عملية سياسية جدية ربما يقودها النظام. لكن الولايات المتحدة عادت وتبنّت موقفًا أكثر تحفّظًا من الثورة من الموقف التركي المساند للثورة بشكل غير مشروط تقريبًا. وأثّر الموقف الأميركي المتحفظ برأينا في موقف الجيش التركي من المساهمة الفاعلة في دعم الثورة، ولو بتقديم السلاح. وفي ما عدا الموقف السياسي اقتصر الدعم التركي لاحقًا على منح تسهيلات للمعارضة السياسية السورية واستضافتها، وتسهيل مرور الأسلحة إلى سورية، واستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين على الأرض التركية.

ساد لدى كثيرين من المحتجين السوريين مزاج يطالب تركيا بدور أكثر فاعلية لمساندة الثورة السورية[21]، ولا سيما بعد تحذير رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في 11 حزيران/ يونيو 2011 النظام السوري من الاستمرار في قمع التظاهرات، وأن «تركيا لن تسمح بحماة ثانية». وحاولت تركيا الضغط على الرئيس بشار الأسد بعد اقتحام الجيش السوري مدينة حماة في 1 آب/ أغسطس 2011 فأوفدت وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو إلى دمشق في 8 آب/ أغسطس حاملًا رسالة مشتركة من تركيا والولايات المتحدة تُطالب الأسد بـ «إعادة الجيش إلى ثكناته والبدء بعملية سياسية». لكن المساعي التركية فشلت نتيجة استمرار العمليات العسكرية في دير الزور وإدلب. عندئذ انقطعت الاتصالات بين سورية وتركيا، وبدأت الانتقادات التركية ترتفع ويعلو سقفها. وترافق ذلك مع بيان أصدره الملك السعودي في 7 آب/ أغسطس 2011 طالب فيه النظام السوري بوقف القتل وتنفيذ الإصلاحات. وساهم الموقف التركي والسعودي (الصادر عن أهم حلفاء الولايات المتحدة في

(21) مقابلة أجراها حمزة المصطفى مع عدد من سكان مدينة حماة وناشطيها، ذكروا فيها أن الموقف التركي كان سببًا في كثافة المشاركة الشعبية في الاحتجاجات، خصوصًا بعد تصريحات أردوغان «بأن تركيا لن تسمح بمجزرة حماة ثانية». وفي مقطع بث على اليوتيوب يظهر كيف أن مجموعة من الشبان من جسر الشغور يفرون إلى الحدود التركية صارخين «أردوغان.. أردوغان» على نمط الاحتماء الشعبي.

المنطقة بعد إسرائيل)، إضافة إلى اتساع الثورة وشموليتها ووصولها إلى مرحلة اللاعودة، إلى دفع أميركا إلى تغيير خطابها السياسي تجاه النظام، ومطالبة الرئيس بشار الأسد بالتنحّي. وعلى الرغم من التصعيد الأميركي تجاه النظام السوري إلا أن الولايات المتحدة لم تبلور أي إجراءات عملية أو منفردة ضده ما عدا رزم العقوبات الاقتصادية. وفضّلت الولايات المتحدة الأميركية التشارك مع قوى أخرى انخرطت بفاعلية في الملف السوري، ولا سيما جامعة الدول العربية التي طرحت في 10 أيلول/ سبتمبر 2011 مبادرة لحل الأزمة السورية. واستغلت روسيا انكفاء الولايات المتحدة عن أي دور مؤثر في الأزمة السورية، فأحبطت المساعي كلها الرامية إلى حل سياسي بما في ذلك مبادرة الجامعة الثانية التي طُرحت على مجلس الأمن، والتي تقوم على الدعوة إلى الانتقال السياسي السلمي في سورية.

فرضت التعقيدات الجيوستراتيجية وتشابك المصالح بين القوى الدولية والإقليمية حالة من العطالة في الملف السوري، ولا سيما في إنتاج حل سياسي للأزمة. ونتيجة ذلك، ومع تصاعد عنف النظام، تحوّلت الثورة السورية إلى ثورة مسلحة. ومع أن الدول الغربية لم تضع سقفًا للنظام السوري يحظر عليه تجاوزه عند استخدام السلاح الثقيل، إلا أنها وضعت سقوفًا لاستخدام الثوار السلاح، رفضت الولايات المتحدة تزويد المعارضة السورية بالسلاح، بل حظرته. واستمرت في ذلك حتى بعد الاعتراف بالائتلاف الوطني باعتباره ممثلًا شرعيًا وحيدًا للشعب السوري. كما قامت الولايات المتحدة بإدراج جبهة النصرة في قائمة المنظمات الإرهابية في 5 كانون الأول/ ديسمبر 2012.

ثمة أسباب عديدة إضافية دفعت إلى تراجع الموقف الأميركي وتحفّظه عن دعم الثورة السورية منها:

- **الطابع العقائدي للمجموعات المقاتلة**: وهي في أغلبيتها مجموعات إسلامية لا تتقاطع في توجّهاتها مع الولايات المتحدة الأميركية، وبالتالي لم ترغب الولايات المتحدة في دعم هذه المجموعات الراديكالية بالسلاح بشكل قد يحسم المعركة لمصلحتها، ما قد يؤدّي إلى قيام نظام متطرف معادٍ للولايات

المتحدة والغرب على غرار تجربة طالبان في أفغانستان. وتعمّق هذا التخوّف بعد مقتل السفير الأميركي في بنغازي، وسيطرة الحركات الجهادية على شمال مالي. وانطلاقًا من ذلك فضلت الولايات المتحدة الأميركية الوصول إلى تسوية مع روسيا مهما طالت فترة إنجازها. وكانت الولايات المتحدة أكثر تعاطفًا مع الثورة من روسيا، وأقل تعاطفًا مع النظام. لكنها اجتمعت مع روسيا في الموقف من الحركات الإسلامية الراديكالية، والخوف من عدم الاستقرار في سورية مستقبلًا.

- **أمن إسرائيل**: نظرت الولايات المتحدة بعين الريبة إلى واقع الثورة السورية ومسارها المسلح، وما قد يخلفه الحسم العسكري لقوات المعارضة السورية من ظواهر، أبرزها فوضى السلاح، وانتشار الجماعات الراديكالية، وغياب سلطة مركزية قوية، ما قد ينعكس في تداعيات سلبية على أمن إسرائيل. وهذا البُعد أدّى دورًا مهمًّا في حصول تقاطع في المصالح بين أميركا وروسيا، على اعتبار أن الأخيرة تضع المحافظة على النظام وفق بنيته الحالية ومؤسّساته، ولا سيما الأمن والجيش، على رأس أولوياتها في ما يتعلق بمقاربتها الأزمة السورية. وهذا ما جعل وزير الخارجية الأميركي الجديد، جون كيري، يُصرّح أمام الكونغرس الأميركي في 24 كانون الثاني/ يناير 2013 أن «التنسيق مع روسيا في الأزمة السورية هو أقل الشرور»[22]. وهذا ما جعل الرئيس باراك أوباما يرفض توصية قدّمتها كل من وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، هيلاري كلينتون، وديفيد بيتريوس، الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات الأميركية تطالبه بتسليح مقاتلي المعارضة السورية وتدريبهم[23].

قصارى القول إن الولايات المتحدة لم تكن حليفًا للثورة، وتبيّن أن فارقًا شاسعًا بين التصريحات التي أطلقتها وزيرة الخارجية خلال الثورة كي

(22) «جون كيري: نحتاج إلى التعاون مع روسيا في الشأن السوري،» (دي برس (موقع إلكتروني)، 24/ 1/ 2013): <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=138760>.

(23) Michael R. Gordon and Mark Landler, «Backstage Glimpses of Clinton as Dogged Diplomat, Win or Lose,» *New York Times*, 2/2/2013, on the Web: <http://www.nytimes.com/2013/02/03/us/politics/in-behind-scene-blows-and-triumphs-sense-of-clinton-future.html?pagewanted=all&_r=0>.

تُبقي على صلة بالمعارضة والرأي العام العربي، وموقف الإدارة الأميركية السياسي الحقيقي وسلوكها الفعلي. ولا يوجد ما هو أكثر وضوحًا من هذا الواقع لتبيّن عقم الدعاية الإعلامية السورية عن المؤامرة الأميركية. وكان هنالك خلاف واضح بين الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين (ما عدا إسرائيل) في تقويم الثورة، ولم تشارك الولايات المتحدة في دعمها. ومن أهم الدلائل على قناعة القيادة السورية بهذه الحقيقة أن سورية الرسمية لم تهاجم الولايات المتحدة قط خلال الثورة، ولم تعلّق على موقفها حتى بالنقد، وتركت ذلك لأقلام مستأجرة غير معروفة، أو معروفة بعدم رصانتها، ومواقع إلكترونية تقوم بتجييش دعائي الطابع ضد الثورة على أنها مؤامرة أميركية، أو أميركية - تركية - خليجية.

2 - الموقف الروسي

اتخذت روسيا منذ بداية الثورة موقفًا مثابرًا في دعم النظام. ولم يكن النظام الروسي متحمّسًا لأي من الثورات العربية بما فيها المصرية[24]. وحذّر مبكرًا من وصول الإسلاميين إلى السلطة. وكان من الواضح أن موضوع الإسلاميين شكّل هاجسًا أساسيًا لروسيا التي فضّلت أنظمة غير حليفة لها في مصر وتونس، على نظام ديمقراطي يحمل مخاطر وصول الإسلاميين إلى السلطة.

تزامن نشوب الثورة في سورية مع استعداد روسيا للعودة إلى تأدية دور على الصعيد العالمي باعتبارها دولة عُظمى بعد أن أثبتت نفسها في جورجيا، وبناء على قناعة أن الولايات المتحدة سوف تبدأ تراجعًا منظّمًا من منطقة الشرق الأوسط بعد فشل التجربة في أفغانستان والعراق، وبعد اكتشاف طرائق

---

(24) انظر موقف روسيا من الثورتين التونسية والمصرية والتخوف من وصول الإسلاميين إلى السلطة في: عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 345-346. وانظر أيضًا تخوفات لافروف في آذار/ مارس 2012 من وصول «نظام سُني» في سورية: «لافروف: اذا سقط النظام الحالي في سورية ستمارس ضغوط هائلة من جانب بعض بلدان المنطقة من أجل اقامة نظام سُني،» (روسيا اليوم (موقع إلكتروني)، 20/ 3/ 2012): <http://arabic.rt.com/analytics/68807/>.

استخراج النفط والغاز الصخريين وتراجع اهتمامها المباشر بالمنطقة، عدا ما يتعلق بالخليج وإسرائيل وضرورات «مكافحة الإرهاب».

يوضح التزويد الروسي غير المنقطع للجيش السوري بالسلاح من دون وضع أي قيود على استخدامه، واستخدام روسيا حق النقض ثلاث مرات متتالية في مجلس الأمن، الموقف السلبي لروسيا من الثورة السورية وتشجيع النظام على قمعها بقوة السلاح:

- في 4 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 منع الفيتو الروسي - الصيني المشترك في مجلس الأمن تمرير مشروع قرار تقدمت به الدول الأوروبية وحظي بدعم الولايات المتحدة «يُدين النظام السوري بسبب قمعه حركة الاحتجاجات»، ويُلمّح إلى إمكانية فرض عقوبات اقتصادية في حال استمر النظام في نهجه القمعي[25].

- منع الفيتو الروسي - الصيني المشترك في 4 شباط/ فبراير 2012 تمرير مشروع قرار عربي حظي بدعم الدول الغربية في مجلس الأمن يتبنّى خطة العمل العربية للانتقال السياسي في سورية التي أقرّها مجلس وزراء الخارجية العرب في 22 كانون الثاني/ يناير 2012 [26].

- منع الفيتو الروسي - الصيني المشترك في 19 تموز/ يوليو 2012 تمرير مشروع غربي في مجلس الأمن يضع خطة كوفي أنان تحت فقرات من الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة، وتُطالب بفرض عقوبات غير عسكرية على النظام السوري إذا لم يلتزم النقاط الست لخطة أنان.

على الرغم من التشابه في الموقف بين روسيا والصين، إلا أن الخارجية الروسية هي الطرف السياسي الأكثر نشاطًا ضد الثورة على الحلبة الدولية، بما

---

(25) «تركيا تهدّد بمزيد من التدخل: مناورات عسكرية على الحدود، الفيتو الروسي والصيني يمنع قرار إدانة سورية في مجلس الأمن،» السفير، 5/ 10/ 2011.

(26) «روسيا والصين تستخدمان «الفيتو» في مجلس الأمن ضد مشروع قرار يدين سوريا،» (BBC عربي، 4/ 2/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/02/120204_syria_un_session.shtml>.

يفوق نشاط وزارة الخارجية السورية ذاتها. إذ عملت الخارجية الروسية حتى على محاورة هيئات وشخصيات من المعارضة السورية مرات عدة بنهج واحد هو الدفاع عن الموقف الروسي ومحاولة إقناع المعارضة بالتنازل عن مطلب إسقاط بشار الأسد، والانضواء في حوار مع النظام من دون شروط مسبقة. كما حاولت روسيا شق صفوف المعارضة السورية بمحاولة احتواء أجزاء من هذه المعارضة في حوار ترعاه مع النظام، وضد مواقف المعارضة التي تطالب بتنحّي بشار الأسد.

على الرغم من النشاط الروسي المتواصل إلا أن الأطروحات الروسية لم تتضمن نقاطًا جوهريةً أخرى. ولاحظ الذين اجتمعوا إلى ممثلين للسياسة الروسية ضيقًا شخصيًا بسياسات بشار الأسد، وتأكيدًا على عدم وجود التزام تجاهه، مع تأكيد رسمي روسي أن الشعب السوري يقرر مصير الأسد، مع علم روسيا أن هذا الأمر يتطلب نظامًا ديمقراطيًا، وأن الأسد هو عائق أمام نشوء نظام من هذا النوع. وفي هذه الأثناء ما يقرر هو القمع والاستبداد وسفك الدماء وليس الشعب السوري. ولهذا فنحن نعتبر الضيق بسياسات الأسد المُعبّر عنه في جلسات خاصة فاقدًا أي أهمية سياسية. فالسياسة الروسية أظهرت تمسكًا بالنظام، ولم تقم حتى بالضغط عليه لإجراء إصلاحات.

قراءة في الموقف الروسي

تسود نزعة لتفسير الموقف الروسي باعتباره امتدادًا لعلاقات تاريخية مع الاتحاد السوفياتي. إن تفسير مساندة روسيا للنظام السوري باعتبارها امتدادًا لهذه العلاقة التي تعود إلى مرحلة الحرب الباردة، أو في إطار التبادل الاقتصادي والتجاري (2 مليار دولار بحسب عام 2012)[27]، أو التعاون

(27) بلغ التبادل التجاري والاقتصادي بين روسيا وسورية في عام 2012 نحو ملياري دولار، بارتفاع ملحوظ خلال عام 2011 (58 في المئة) عن العام السابق. والجدير بالذكر أن التبادل التجاري بين البلدين كان في عام 2009 نحو 1.3 مليار دولار. انظر: «وزير المالية: حجم التبادل التجاري بين سورية وروسيا قارب ملياري دولار» (سيريا نيوز، 23/ 5/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=148422>.

العسكري ومبيعات الأسلحة الروسية لسورية[28]، هو من أبرز أوجه القصور في فهم الموقف الروسي من الثورة السورية. فهذه المحدّدات على أهميتها ليست ذات قيمة استراتيجية كبيرة تدفع روسيا إلى بلورة مواقف مساندة بقوة للنظام السوري.

لفهم الموقف الروسي من سورية لا بدّ من فهم محاولة روسيا تأدية دور عالمي، ولا سيما في آسيا، أكان المقصود منطقة الشرق الأوسط أم وسط آسيا. في هذه المنطقة يمكن روسيا أن تبدأ عودتها، مع انحسار النفوذ الأميركي، ولا سيما في وجود دول صاعدة مثل الصين والهند، مع فشل سياسة التدخل المباشر الأميركية في المنطقة العربية، وبوجود مستفيد من هذا الفشل جاهز للتعاون مع روسيا من منطلق حاجته إليها هو إيران.

من المفيد توضيح الرؤية الاستراتيجية الجديدة لاستعادة دور روسيا في العالم والقائمة على ما تسميه «الأوراسية الجديدة». يحدّد ألكسندر دوغين، منظّر «الأوراسية الجديدة»، في كتابه **أسس الجيوبولتيكا ومستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، الصادر في عام 1999 المحاور الجيوبوليتيكية الواجب التحالف معها من أجل إقامة الاتحاد الأوراسي. ويعتبر إيران الحليف الإسلامي الاستراتيجي الأهم لأنها المدخل الروسي إلى الدول العربية والإسلامية في الوطن العربي وآسيا الوسطى والمياه الدافئة.

كما أن روسيا، بحسب دوغين، تتحالف في الوطن العربي مع الدول العربية المناوئة للتوجّهات الأطلسية مثل العراق وليبيا بالدرجة الأولى، ومن

---

(28) قبل الثورة كانت سورية في مرتبة متأخرة على قائمة مبيعات الأسلحة الروسية بعد الهند والصين والجزائر وإيران وفنزويلا وماليزيا وكوريا الشمالية وفيتنام والمجر واليونان والإمارات العربية المتحدة. لكن بعد الثورة السورية ازدادت مبيعات الأسلحة الروسية إلى سورية، ومن المتوقع أن تبلغ في نهاية عام 2013 نحو 1.6 مليار دولار، أي أن تصبح سورية في المرتبة الخامسة على قائمة مبيعات الأسلحة. انظر: هاني شادي، «صادرات السلاح الروسي بين زمنين،» السفير، 15/ 2/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.assafir.com/Article.aspx?ArticleId=1359&EditionId=2387&ChannelId=57416>.

ثم سورية لأنها متناقضة في توجّهاتها بين الميل إلى الغرب أو العداء له[29]. والكتاب المحتفى به هو مثل غيره من الكتب المتخصصة في الجيوبوليتيك من دون بعد اجتماعي اقتصادي هو كتاب تسطيحي للغاية، ولا يفسّر في رأينا الكثير علميًا، قبل أن يحظى بشعبية لأسباب متعلقة بالموقف السياسي الاستراتيجي. ونحن نعتقد أن دوغين عبّر عن توجّهات السياسة الروسية في عهد بوتين، وهي سياسة دولة عظمى سابقة تُحاول استعادة دورها القديم بفعل عناصر القوة والاستراتيجية، ومن دون أيديولوجيا شيوعية، ولا أوهام أيديولوجية أخرى. وبهذا المعنى أصبحت البراغماتية القائمة على القوة هي أيديولوجية هذه الدولة الجديدة التي تستعيد دورها بالتأكيد انطلاقًا من القومية والمجد السالف الذي يُعتبر جزءًا من الوطنية الروسية من دون خطاب أيديولوجي إنساني عام، ومن دون حساسية من أي نوع تجاه القضايا الإنسانية أو حقوق الإنسان وغيرها أيضًا. وتتشابه الصين في ذلك مع روسيا، فهي تأتي إلى الشعوب بخطاب المصالح، وبرغبة شديدة في الاستفادة اقتصاديًا، لكن من دون خطاب كوني أو نظام سياسي اجتماعي ترغب في تصديره، خلافًا لما كانت عليه حال الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. ولهذا فهي لا تأبه على الإطلاق لطبيعة الأنظمة التي تتعاون معها، أو تصدّر إليها السلاح. وتعمل بشكل مثابر في المؤسسات الدولية لمنع اتخاذ أي قرار يفرض قيودًا من أي نوع على استخدام أي دولة السلاح.

بعد خروج العراق من «المعادلة الأوراسية» عقب الغزو الأميركي في عام 2003، وخروج ليبيا بعد التدخل العسكري الأطلسي إبان الثورة الليبية في عام 2011، لم يبق أمام روسيا إلا سورية باعتبارها دولة غير منضوية في ظل الهيمنة الغربية في المنطقة، وهي في حالة حلف مع إيران. وسوف نجد أن المحاولات الروسية لجذب سورية إلى التعاون أو الشراكة مع الاتحاد الجمركي أو المشروع الأوراسي بدأت مع انطلاق الثورة السورية مستغلة حاجة النظام

(29) ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، تعريب وتقديم عماد حاتم (بيروت؛ طرابلس، ليبيا: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004)، ص 286-294.

الحاكم في سورية إلى الدعم الدولي لمواجهة الضغط والعقوبات الغربية[30].

يمنح المشروع الأوراسي روسيا طابعًا إمبراطوريًا من جديد، لكنه يصطدم بالحاجز الديني لأن أشكال الوعي القومي غير الروسي سوف تتعزز بحكم العقبة الدينية[31]. يُبيّن المؤرخ الروسي المعروف، ليف غوميلوف، أن الحضارة الروسية الكبرى تكوّنت على أساس التمازج العرقي التركي - السلافي تاريخيًا، وإن التكيّف مع الأطلسيين سوف يعني للشعب الروسي فقدان «الإثنية والقومية والروح»[32] لا أكثر ولا أقل. وبما أن أجزاء كبيرة من مواطني دول آسيا الوسطى المشمولة بالمشروع الأوراسي تتكلّم اللغة التركية ومن أصول تركية، علاوة على المواطنين من الأصول التتارية والمسلمين في داخل روسيا نفسها، فإن ذلك يعني رصيدًا من القوة التركية (العضو في حلف الأطلسي) للتمدد في العمق الروسي بعد زيادة رصيدها الجيوستراتيجي في المشرق العربي ممزوجًا بخلفيات أيديولوجية تسمح بنقلها إلى العمق الروسي. يعني ذلك نقل الإشكالية الثقافية إلى داخل روسيا وعزلها إثنيًا[33]، وذلك بإبعادها عن المواطنين ذوي القومية الروسية في الدول الأوراسية. وستصبح مناطق القفقاس والشيشان وداغستان وأبخازيا بؤرة للصراعات والاضطرابات بمجرد أن تتصادم فيها المصالح الجيوبوليتيكية لتركيا الأطلسية مع روسيا الأوراسية القائمة على الأساسين الإثني (القومية الروسية) والديني (الأرثوذكسية)[34]. وبموجب هذا

---

(30) انظر مثلًا سعي الحكومة السورية في تموز/ يوليو 2011 للانضمام إلى الاتحاد الجمركي الذي يضم روسيا وكازخستان وبيلاروسيا: «مفاوضات دمشق للانضمام إلى الاتحاد الجمركي،» (روسيا اليوم، 16/ 7/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/press/997/>.

أو المفاوضات في عام 2012 بين الحكومة السورية واللجنة الاقتصادية الأوراسية في شأن إقامة منطقة تجارة حرة بين سورية ودول الاتحاد الجمركي. انظر: «سورية قد توقع اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الجمركي الأوراسي،» (أنباء موسكو (موقع إلكتروني)، 25/ 5/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://anbamoscow.com/russia/20120525/375316061.html>.

(31) هنري لورنس، **الإمبراطورية وأعداؤها: المسألة الامبراطورية في التاريخ**، ترجمة بشير السباعي (القاهرة: المركز القوميّ للترجمة، 2010)، ص 64.

(32) دوغين، ص 195.

(33) المصدر نفسه، ص 211.

(34) المصدر نفسه، ص 290-291 و302-303.

التحليل فإن خصم روسيا في دول القفقاس ووسط آسيا الإسلامية هي تركيا.

يساهم المشروع الأوراسي في تفسير الموقف الروسي من جهة الحاجة إلى دور الحليف الجيوبوليتيكي الإيراني، ومن جهة القلق الروسي الحقيقي من النفوذ التركي في آسيا الوسطى والعمق الروسي الذي يستند إلى أسس مذهبية وإثنية. ولذلك سنجد روسيا هي الدولة الأكثر حديثًا عن ضرورة حماية «الأقليات» في سورية، بنبرة الاستعمار الغربي عن الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، والتخوّف من وصول الإسلاميين إلى السلطة في سورية وباقي دول الثورات العربية.

قاربت روسيا الثورة في سورية من منظور جيوستراتيجي بحت، إذ إنها لا ترى في منطقة الشرق الأوسط مكانًا لتعظيم مصلحتها وأمنها القومي أكثر مما تراه في محيطها الإقليمي، ولا سيما بعض دول آسيا الوسطى. لكنها تَعدّ سورية من المناطق ذات الحساسية بالنسبة إليها. فهي ترى في موقعها الجيوسياسي موطئ قدم على شواطئ المتوسط، يتيح لأسطولها البحري المرابط في قاعدة «سيفاستوبول» منفذًا من البحر الأسود إلى مياه البحر المتوسط. بيد أنّ موقفها في سورية جاء أيضًا ضمن مُعطيات أخرى تتعلّق بانكفاء الولايات المتحدة عن التدخل المباشر، ونزوع روسيا إلى استغلال هذا الانكفاء لتمنح نفسها دورًا مقابلًا للاستراتيجية الأميركية. ورأت في ما جرى في ليبيا حدثًا معاكسًا لنزعة التمدّد هذه. كما رأت في التدخل في ليبيا خدعة فرنسية إنكليزية (بتدبير قَطري) استغلت قرارًا لمجلس الأمن بحظر الطيران وأساءت تفسيره. وكان في إمكان روسيا إفشاله بالفيتو لو فطنت لما يجري. ومن هنا رفضت أن يحوّل الناتو الاستثناء الليبي إلى عملية تمدّد مجدّدًا، بعد أن سبق لروسيا وقفه في جورجيا. من هنا جاءت محاولة بوتين نفخ الحياة في سياسات الدولة العظمى بتوجّهاتٍ ذات بعدٍ دولي خارج محيطها الإقليمي في سورية تحديدًا.

لكن النبرة الروسية الحادة في أثناء الثورة السورية، وبشأن الثورات العربية تكشف في رأينا عن أمور أعمق من الحسابات العقلانية الباردة. ونحن نفترض هنا وجود «عقدة نفسية» روسية، ولا سيما عند جيل بوتين ولافروف

وغيرهما، متعلقة بتجاوز الآثار النفسية للحرب في أفغانستان باعتبارها صراعًا مع قوى إسلامية أُهين فيها الاتحاد السوفياتي، وبدأ فيها تراجع روسيا باعتبارها إمبراطورية. وكان سلوك بوتين نفسه في الشيشان أحد بوادر رغبته في استعادة الهيبة الروسية بحزم، ولا سيما حين يتعلق الأمر بالإسلاميين الذين أجبروا الجيش الروسي على الانسحاب من أفغانستان. وكانت الصورة مختلفة جدًا هناك. لكننا نتحدّث هنا عن آثار نفسية وأزمات ثقافية سياسية لجيل كامل تختلط فيها الأمور، ولا تقرّرها الدقة العلمية في تناول الأحداث.

ترى روسيا أنّ بقاء النظام السوري هو نفوذ جيوستراتيجي لها حتى لو كان هذا النظام ضعيفًا، كما أنها ستبقى حاضرة في حال تدهورت الأوضاع إلى منزلقات اقتتالٍ أهلي، عبر بدئها بتطوير خطابٍ أبرزُ عناصره موروث عن الاستعمار، وهو خطاب حماية الأقليات الذي يسيء إلى الأقليات. وأصبح واضحًا منذ عهدٍ بعيد أنّ المواطنين العرب من الطوائف المختلفة لا يقبلون أن يعامَلوا بصفة كونهم أقليات، ولا يجوز أن تفرض عليهم حماية الاستعمار أو الاستبداد.

قرّرت روسيا مناهضة الثورة ومواجهة من يؤيّدها، بعد أن استخدمت، بالتوافق مع الصين، حق النقض ثلاث مرات في مجلس الأمن، وأعاقت بذلك بلورة إدانة أو إجراءات دولية رادعة ضد النظام السوري. هذا الموقف من الثورة السورية وضع روسيا في تضاد مع اتجاهات الرأي العام العربي، خصوصًا بعد تنامي تأثيره، وبروز عدائية شعبية لروسيا نتيجة موقفها. وهو ما حتّم عليها إجراء تراجع «تكتيكي»، وصوغ توافقات مع الجامعة العربية والغرب تجلّت في خطّة كوفي أنان، ثم اتفاق جنيف الذي وضع أُسسًا للحل في سورية، لكنه لم يفصل في آلياته.

نجحت روسيا في فرض إيقاع السياسة الدولية تجاه سورية حتى الآن، واستطاعت أن تكون اللاعب الأبرز جيوستراتيجيًا في ظلّ عدم رغبة الغرب وتركيا في التدخل مباشرة، أو في دعم الثورة بالسلاح. وبقي إصرار الشعب السوري على الاستمرار في ثورته عامل الدفع الرئيس. وأخطأت القوى السياسية السورية التي راهنت منذ البداية على التدخل الخارجي، وحدّدت

موقفها وخلافاتها على هذا الأساس، وضيّعت وقتًا ثمينًا في مناقشة هذا الموضوع. وربما يتمكّن نضال الشعب السوري من تفعيل عناصر دولية لاحقًا، لكنه يبقى الأساس في المعادلة. ودحضت ثورة الشعب السوري نظريات المؤامرة دحضًا كاملًا، فهي تمضي رغمًا عن التقاعس العالمي. وليس ذلك فحسب، بل يقود الشعب بثورته عمليًا نضالًا ضد النظام وحلفائه الذين اعتبروا الثورة معادية لهم، ومنهم روسيا وإيران. ولذلك تبدو تحالفات النظام السوري مع إيران وروسيا والعراق عوامل بقائه الرئيسة، لكنها سوف تؤدّي في النهاية إلى عدم السماح للنظام بالانتصار على الثورة المستمرة حتى تحقيق أهدافها،والتناقض هنا أن هذا المحور يمنع الثورة من تحقيق انتصارها بقوتها وحدها. لكن تشخيص بقاء النظام باعتباره انتصارًا لهذا المحور من دون أخذ مطالب الشعب السوري في الاعتبار سوف يُساهم دوليًا في منع مثل هذا الانتصار، لأن هنالك قوًى إقليميةً ومصالحَ غير مصالحه.

3 - الموقف التركي

احتل الدور التركي مكانة متقدمة بين اللاعبين الدوليين في التأثير في الثورة السورية ومجرياتها. فتركيا جار، ودولة إقليمية كبيرة، وعضو في حلف الناتو، وتطوّرت علاقاتها بسورية بسرعة فائقة قبل الثورة. واتخذت تركيا موقفًا ناقدًا لطريقة تعامل النظام مع الثورة في البداية ودعته إلى الإصلاح، ثم ما لبثت أن أدّت دورًا فاعلًا. ومن بين الدول الجارة الأربع لسورية (العراق ولبنان والأردن وتركيا) كانت تركيا الدولة الوحيدة التي دعمت الثورة السورية بشكل واضح، فيما دعم العراق ولبنان النظام ومنحاه متنفّسًا له ضد العقوبات. أما المملكة الأردنية فاكتفت بالانضمام إلى الأغلبية العربية، وقدّمت دعمًا جزئيًا جدًا للثوار في مرحلة متأخرة من الثورة. وخلافًا لتركيا لم تسمح بعمل رسمي علني للمعارضين السوريين في داخل حدودها، وظلت على علاقة ما بالنظام، لكنها فتحت حدودها للاجئين بما في ذلك المنشقّين على الجيش السوري.

حظيت سورية بأهمية كبيرة في توجهات السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في عام 2002. وأظهر

انتقال العلاقات السورية - التركية من حافة الصدام العسكري المباشر في عام 1998 على خلفية دعم سورية لحزب العمال الديمقراطي الكردستاني والخلافات على قضايا المياه والسدود، إلى مستويات عالية وغير مسبوقة من التنسيق الاستراتيجي والتبادل الاقتصادي والتجاري بين البلدين، مدى حجم التغيير الذي طرأ على توجّهات السياسة الخارجية في تركيا.

إضافة إلى وصول حزب ما إلى الحكم ذي توجّهات مختلفة عما ساد سابقًا، وبعد عملية انتخابية ديمقراطية، تؤدي البيئة الإقليمية للدول (بما تشمله من بعد جغرافي وإثني وتاريخي...) دورًا بارزًا في تحديد معالم سياستها الخارجية. ويمكن اعتبار تركيا نموذجًا شارحًا لإمكانية الاستخدام السياسي المختلف للعوامل الجيوبوليتيكية. فهذه العوامل تؤثر في عملية صنع القرار، وفي تحديد ملامح الاستراتيجية العامة للدولة التركية، لكن القرار السياسي قد يحيد عوامل جيوسياسية قائمة أو يفعّلها. ويمكن فهم موقع تركيا من خلال ثلاث دوائر هي:

- الدائرة الغربية الممتدة من الأطلسي إلى الأورال، وتشمل روسيا وجورجيا وأرمينيا وإسرائيل أيضًا نتيجة اعتبارها جزءًا من تحالفات تركيا وعلاقاتها «الغربية».

- الجمهوريات التركية الجديدة التي ظهرت عقب تفكك الاتحاد السوفياتي (آسيا والبلقان).

- الحزام الإسلامي الذي يضم المشرق العربي وإيران وباكستان.

تأثرت فاعلية الدور التركي في كل واحدة من البنيات السابقة بطبيعة نظامها الداخلي وبالنظام الدولي أيضًا، إذ كان النظام التركي نظامًا جمهوريًا علمانويًا حداثيًا عضوًا في حلف الناتو، يرى مهمته في تحويل تركيا إلى دولة غربية التوجّهات. وفي فترة الحرب الباردة كانت التوجّهات الجيوستراتيجية التركية تنحصر في الدائرة الغربية وحدها. وأدّت تركيا دورًا محوريًا في سياسة الاحتواء وتطويق المد الشيوعي جنوبًا باعتبارها ثاني أكبر قوة برية في حلف شمال الأطلسي.

قلَب تفكك الاتحاد السوفياتي قواعد لعبة سياسات المواجهة بين المعسكرين، وكانت تركيا مستقطبة في أحدهما، كما أدى انحلال هذه الإمبراطورية إلى استقلال خمس جمهوريات إسلامية تركية الأصل واللغة هي أذربيجان (في القوقاز) وتركمنستان وكازخستان وأوزبكستان وقرغيزستان. وفرض تغير بنية النظام الدولي على تركيا إعادة ترتيب أولوياتها الجيوستراتيجية، فاتبعت في عهد رئيس الوزراء السابق تورغوت أوزال (1989 - 1993) سياسة خارجية نشطة في آسيا الوسطى والبلقان تحت شعار «الطورانية» التي كانت تهدف إلى جمع العالم التركي، أو الدول الناطقة باللغة التركية في أمة واحدة، أو على الأقل في فضاء ثقافي - سياسي واحد تكون لتركيا الزعامة فيه[35]. وعلى الرغم من زيادة التنسيق والتعاون وارتفاع مستوى التبادل التجاري والاقتصادي بين تركيا والجمهوريات المستقلة، إلا أن تركيا فشلت في مشروع «العالم التركي الموحّد» بسبب الرغبة الاستقلالية لهذه الجمهوريات التي رفضت استبدال الوصي السابق «الاتحاد السوفياتي» بوصي جديد هو «الأخ التركي الكبير». يُضاف إلى ذلك تنامي نفوذ قوى دولية مثل الولايات المتحدة التي حاولت شركاتها احتكار التنقيب عن النفط في هذه المنطقة. ونظرت روسيا بعين الريبة إلى تنامي الدور الأميركي في آسيا الوسطى، وإلى المشروع القومي «الطوراني» التركي الذي يُهدّد دورَها ونفوذَها في «أوراسيا»، فعملت على إفشال هذا المشروع واحتواء محاولات ممكنة في المستقبل من خلال مشروع «كومنولث الدول المستقلة»[36].

بعد النتائج المخيبة لمشروع «العالم التركي الموحد» غيرت تركيا أولوياتها الجيوستراتيجية، وبانت حدود تعاظم الدور التركي في آسيا الوسطى. وانتقلت منذ عام 1995 إلى التركيز مجددًا على الدائرة الغربية، لكن هذه المرة

(35) محمد نور الدين، تركيًا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات (لندن: رياض الريس، 1997)، ص 42.

(36) عبد المنعم زكي، «الدور التركي في آسيا الوسطى.. الواقع والتحديات،» (آسيا الوسطى (موقع إلكتروني)، 8/ 12/ 2010)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.asiaalwsta.com/CountryInfoDetails.asp?Id=245>.

من خلال البُعد الاقتصادي (المتجاوز للأوروبة الثقافية منذ أتاتورك) الذي تُرجم إلى رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ونجحت تركيا في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1995 في التوقيع على اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، كما نجحت في أثناء قمة هلسنكي في 12 كانون الأول/ ديسمبر 1999 في انتزاع اعتراف الدول الأوروبية بها باعتبارها مرشحًا للعضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي. لكن منذ ذلك الحين وحتى اليوم لا تزال مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي معلّقة بسبب رفض فرنسا وعدد من الدول الأوروبية عضوية تركيا لأسباب جغرافية، لأن 97 في المئة من مساحة تركيا توجد في آسيا، بما فيها العاصمة أنقرة، ولأسباب ديموغرافية على اعتبار أن عدد سكان تركيا يبلغ نحو 80 مليون نسمة (وهو عدد كبير نسبيًا مقارنة بإجمالي عدد السكان في القارة الأوروبية الذي يبلغ 500 مليون نسمة)، ودينية كون 99 في المئة من سكان تركيا هم من المسلمين، ما يعني أن نسبة المسلمين في القارة الأوروبية في حال انضمام تركيا ستصل إلى 20 في المئة من عدد سكان الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى أسباب سياسية يمكن استخدامها في باب الذرائع على الأقل، أبرزها المسألة القبرصية والنزاع مع اليونان والقضية الكردية ودور المؤسسة العسكرية وغيرها[37].

جاء كتاب **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا الجغرافي** الذي كتبه وزير الخارجية التركي الحالي أحمد داود أوغلو في عام 1999 تلخيصًا لاستراتيجية تركيا باعتبارها دولة وطنية وإقليمية. ينطلق الكتاب من أن الأولويات الاستراتيجية لتركيا ينبغي ألا تنحصر في دائرة جغرافية واحدة لأن ذلك يجعل تركيا (طرفًا) تابعًا أو متأثرًا بالتغيرات التي تحدث في المركز. وأن سياسة تركيا الخارجية يجب أن تقوم على (تعدّد/ تنوّع المحاور)، ما يجعل تركيا (دولة مركز) لأهمية موقعها الجغرافي، ويُمكّنها من القيام بدور فاعل في البنى الجيوسياسية السابقة (الدائرة الغربية وآسيا الوسطى والبلقان والشرق الأوسط

---

(37) الكسندر أبي يونس، «العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي،» **الدفاع الوطني** (بيروت): العدد 331 (كانون الثاني/ يناير 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=28546>.

والحزام الإسلامي). كما أن توجهات تركيا الجيوستراتجية يجب أن تراعي المبادئ التالية: التماسك والسلام الداخليين، الشرعية الإقليمية (النموذج المحتذى)، التعاون الوثيق مع أوروبا وأميركا. أما الآلية التنفيذية لاستراتيجية (تعدد/ تنوع المحاور) فتقوم على مرتكز رئيس هو «تصفير المشكلات» مع المحيط، أي دفع السياسة الخارجية التركية إلى الانسحاب من الخصومات المختلفة التي كانت طرفًا فيها. وعمليًا، تبنّى حزب العدالة والتنمية بعد وصوله إلى السلطة في تركيا في عام 2002 أفكار أحمد داود أوغلو في السياسة الخارجية، حيث أدركت تركيا قيمتها ومكانتها الإقليمية والدولية وفق المستجدات على صعيد السياسة العالمية، وشرعت تبحث عن تفعيل أفضل لوضعها الجيوستراتيجي ضمن أنساق فاعلة تكسبها دورًا مؤثرًا في السياسة العالمية بشكل عام، وفي السياسات الإقليمية المحيطة بها بشكل خاص. ولم يكن هذا اختراعًا خالصًا من حزب العدالة والتنمية أو من أحمد داود أوغلو، حيث سبق ذلك تطوّر تدريجي بهذا الاتجاه في السياسة الخارجية رافق النمو الاقتصادي التركي قبل وصول العدالة والتنمية إلى الحكم في عهد تورغوت أوزال.

يُمكن المتابع أن يلاحظ التطبيق الفعلي لهذه التوجهات. إذِ حافظت تركيا على علاقاتها بالولايات المتحدة الأميركية، خصوصًا في ما يتعلق بالبُعد الأمني وعضويتها في حلف شمال الأطلسي، وازدياد التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين تركيا والاتحاد الأوروبي بشكل كبير. وفي آسيا الوسطى تجاوزت تركيا عقدة «الشقيق الأكبر» في علاقاتها بالجمهوريات المستقلة، واتجهت إلى زيادة التنسيق والتعاون على أساس الندية والاستقلالية، كما حاولت تجاوز العقدة التاريخية في علاقاتها باليونان وأرمينيا، ونجحت في عام 2009 في توقيع اتفاقية سلام تاريخية مع أرمينيا، وانعكس ذلك إيجابًا على تركيا حيث ساهم هذا الأمر في التفاعل التجاري والاستثماري لنموّها الاقتصادي، وباتت تحتل المرتبة السابعة عشرة عالميًا من حيث الناتج القومي الإجمالي (GDB).

أما منطقة «الشرق الأوسط» (بلاد الشام والعراق بحسب التقسيمات

الجغرافية التركية) فحظيت بأفضلية في توجهات السياسة الخارجية التركية بعد عام 2002. إذ صارت سياسة تركيا في «الشرق الأوسط» بعد حوادث 11 أيلول/سبتمبر 2001 غير متطابقة مع التوجّهات الأميركية. «فالخطر الشيوعي» ما عاد قائمًا، وتركيا بدأت منذ عهد أوزال التوجه إلى العالم الإسلامي للتبادل الاقتصادي وغيره، أما الاستراتيجية التي تبنّاها المحافظون الجدد في ما يسمى مكافحة الإرهاب (التي زعزعت التوازنات في منطقة الشرق الأوسط، وعبثت بمكوّنات الدول الداخلية) فتناقضت مع المصلحة القومية التركية. وإضافة إلى ذلك، قامت الاستراتيجية الأميركية الجديدة على مبدأ التدخل المباشر وإنهاء سياسة التوكيلات التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأميركية مع القوى الإقليمية في مراحل سابقة، ما يعني تقليص حجم القوى الإقليمية (ومنها تركيا) والحد من فاعلية دورها وتأثيرها. وحتى فكريًا وثقافيًا فإن توجّهات المحافظين الجدد، ولا سيما في جانبها المتعلق بتعبئة الرأي العام الغربي ضد الإسلام، والتدخل العسكري بذريعة مكافحة الإرهاب، والترويج لشرق أوسط جديد بعناوين الديمقراطية وحقوق الإنسان، تباينت مع توجّهات حزب العدالة والتنمية ذي الخلفية الإسلامية الذي وضع زيادة التعاون والتنسيق بين تركيا وجوارها الجغرافي العربي والإسلامي في قائمة أولويات السياسة الخارجية التركية. ولم يظهر التباين الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركية في عهد المحافظين الجدد، وتركيا بشكل واضح إلا مع الغزو الأميركي للعراق في عام 2003، حيث بذلت تركيا جهدًا كبيرًا لمنع نشوء الحرب، ومنع تغيير الوضع القائم الذي كان ينسجم مع المصلحة القومية التركية، خصوصًا في ما يتعلق بالمسألة الكردية في تركيا.

كان للمسألة الكردية في تركيا تأثيرٌ كبيرٌ في علاقاتها بدول الجوار العربي؛ فالمسألة الكردية كانت أساس التعاون بين نظام صدام حسين وتركيا في مرحلة حصار النظام العراقي وفرض منطقة حظر الطيران عليه، حيث كانت القوات البرية والجوية التركية تتمتع بحرية التوغل في شمال العراق لملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني PKK[38]. وكانت المسألة الكردية أساس

(38) مصطفى اللباد، «العامل الكردي في السياسة التركية،» **السياسة الدولية** (القاهرة)، السنة 42، العدد 169 (تموز/يوليو 2007)، ص 190.

الخلاف مع سورية في مرحلة حافظ الأسد ووصوله إلى حافة الحرب في عام 1998. وحين طُويَت مشكلة حزب العمال الكردستاني مع اتفاقية أضنة في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1998 كانت العلاقات التركية - السورية على مشارف مسيرة انفتاح غير مسبوقة[39].

ساهمت المُعطيات السابقة في زيادة الافتراق الاستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وبدا ذلك واضحًا عندما رفض البرلمان التركي في 1 آذار/ مارس 2003 طلبًا أميركيًا للموافقة على فتح الأراضي والأجواء التركية للقوات الأميركية من أجل غزو العراق. وأدى الاحتلال الأميركي للعراق إلى نشوء المتغيرات التالية ذات العلاقة بالمسألة الكردية المهمة لتركيا[40]:

- انتقال العراق من الصيغة الوحدوية إلى الصيغة الفيدرالية وظهور كيان كردي إقليمي بكل ما تعنية الكلمة من معنى.

- تمركز مسلّحي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

- محاولة أكراد العراق ضم كركوك ذات الأهمية النفطية.

- ازدياد التضامن والأخوّة بين أكراد العراق وأكراد تركيا.

شكّل الغزو الأميركي للعراق في عام 2003 وآثاره السلبية التفتيتية في الدولة العراقية ككيان، دافعًا إلى مزيد من التقارب بين تركيا وسورية، وهي أكثر الدول العربية تضرّرًا من احتلال العراق، خصوصًا بعد الضغط الأميركي المتواتر من أجل تغيير سلوكها والتخلي عن دعم حركات المقاومة. ولم تقتصر تداعيات الاحتلال الأميركي للعراق على سورية في الضغط على سياستها الخارجي فحسب، بل على الأوضاع الداخلية أيضًا، إذ شهدت سورية في عام 2004 انتفاضة كردية في منطقة الجزيرة السورية. وجاءت هذه الانتفاضة بعد

(39) المصدر نفسه.

(40) المصدر نفسه، ص 193.

مشاجرة أهلية في أثناء مباراة كرة القدم بين نادي «الفتوّة» الممثل لمدينة دير الزور، ونادي «الجهاد» الممثل لمدينة القامشلي. وحتى في هذه المشاجرة الأهلية ظهرت ارتدادات المشهد العراقي في سورية، حيث سُمعت هتافات لنادي «الفتوة» اتهمت الأكراد بالتواطؤ مع الاحتلال الأميركي للعراق.

فرضت المعضلة الأمنية الناجمة عن احتلال العراق، والمشكلة الكردية مزيدًا من التقارب والتنسيق بين تركيا وسورية. وتفسّر هذه العوامل عدم تردي العلاقات التركية - السورية بعد اغتيال الحريري في عام 2005 وما نجم عنه من ضغط عربي وغربي على سورية، حيث كانت تركيا بوابة النظام السوري الوحيدة في مرحلة العزلة الدولية المفروضة عليه. وفتح التطابق في وجهات النظر من القضايا الأمنية الباب واسعًا لتطوير العلاقات السورية - التركية في مجالات مختلفة سياسية واقتصادية وعسكرية. ويمكن تلمّس ذلك من خلال دلائل عدة أبرزها الدور التركي في المفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل في عام 2008، وتأسيس مجلس تعاون استراتيجي مشترك في 16 أيلول/ سبتمبر 2009، والمناورات العسكرية المشتركة بين البلدين في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2009.

يُشكّل العرض السابق أرضية يمكن من خلالها فهم الموقف التركي من النظام والثورة السورية، الذي يمكن أن نقسمه إلى مرحلتين:

- **المرحلة الأولى**: أي دعم فكرة الإصلاح بقيادة النظام لتجنّب معضلة شبيهة بما واجهته تركيا في ليبيا، وتمتد هذه المرحلة منذ انطلاق الاحتجاجات في درعا في 18 آذار/ مارس 2011 حتى زيارة وزير الخارجية التركي دمشق في 9 آب/ أغسطس 2011. وتزامن انطلاق الحركة الاحتجاجية في مدينة درعا السورية في 18 آذار/ مارس 2011 مع صدور قرار مجلس الأمن رقم 1973 القاضي بفرض حظر جوّي على ليبيا، والوقف الفوري للهجمات على السكان المدنيين، واتخاذ «التدابير الضرورية كلها» لحماية المدنيين والمواقع المدنية في ليبيا، بما في ذلك تنفيذ ضربات جوية. وعلى خلاف مواقف غربية وعربية مؤيدة لهذا القرار، وصفت تركيا الدعوة إلى منطقة حظر جوي على

ليبيا بأنها «غير مفيدة وتنطوي على مخاطر». وقال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان: «إنّ التدخّل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا، أو أي دولة أخرى ستنجم عنه آثارٌ عكسية تماماً»[41].

يمكن القول إن تركيا «تحفّظت» عن الثورة الليبية في البداية (وحتى قبل الحديث عن التدخّل الدولي)، وحرصت في الأسابيع الأولى من عمر الثورة على عدم إصدار أي موقف رسمي يحدد خياراتها تجاه أحد الطرفين، بخلاف موقفها الواضح من الثورتين التونسية والمصرية. ويُفسر ذلك بحجم المصالح التركية في ليبيا، حيث وصل مستوى التبادل التجاري بين تركيا وليبيا في عام 2010 إلى 9.8 مليارات دولار. كما أعلنت ليبيا في عام 2010 أنها ستتيح للشركات التركية استثمارات بقيمة 100 مليار دولار حتى عام 2013، وأعلنت أيضًا عن استثمارات في قطاع التشييد وصلت قيمتها إلى 15 مليار دولار تم منحها للشركات التركية. ومنذ عام 2010 دخل حيّز التنفيذ 160 مشروعًا استثماريًا تركيًا في ليبيا[42].

لم يستمر التحفظ التركي طويلًا، إذ ساهمت عوامل عدة في إجبار أنقرة على تغيير موقفها ودعم الثورة الليبية، أبرزها وجود رأي عام تركي وفي داخل حزب العدالة والتنمية يساند ثورة 17 شباط/ فبراير، علاوة على القمع العنيف الذي قام به نظام القذافي ضد الثائرين عليه، ما وضع تركيا في موقع محرج في حال عدم اتخاذ موقف سياسي ينتقد نظام القذافي، خصوصًا أن تركيا كانت تستند في عامل «الشرعية الإقليمية» إلى نموذجها الديمقراطي. وساهم في

---

(41) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، «التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا،» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 24 آذار/ مارس 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/998cdfcb-4772-41ac-b1e8-717f8adb694c>.

(42) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، «الموقف التركي من الثورة الليبية،» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 18 آذار/ مارس 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/3e8c7bcc-ac22-4b15-bece-66e1eb3fcbc3>.

تغيير الموقف التركي أيضًا انتقال مهمة التدخل العسكري إلى حلف الناتو (28 آذار/ مارس 2011)، وعضوية تركيا في الحلف من ثوابت سياستها التي تجمع الحكومة إلى الجيش. وأخيرًا، هزيمة القذافي المحتومة وعدم رغبة تركيا في خسارة آفاق التعاون مع ليبيا الجديدة.

بعد انطلاق الاحتجاجات في سورية، حاولت تركيا ما أمكن الضغط على حليفها (النظام) لاحتواء الحركة الاحتجاجية من خلال إصلاحات جدّية لتجنّب خسارة هذا الحليف على غرار ما حصل مع نظام معمر القذافي، ومن أجل المحافظة على مصالحها الجيوستراتيجية لأن سورية تشكل بوابة تركيا إلى الجزيرة العربية اقتصاديًا، ولتأدية دور سياسي في الصراع العربي - الإسرائيلي، إضافة إلى المصالح الاقتصادية الكبيرة في سورية ذاتها. واتّبعت تركيا في تعاطيها مع النظام السوري خلال هذه المرحلة مسارين: **أولهما** الحرص على تقديم النصيحة والمشورة للنظام ومساعدته في حال رغب في القيام بالإصلاحات المطلوبة؛ **وثانيهما** الحرص على امتلاك أدوات الضغط عليه لإجباره على سلوك مسار الإصلاح.

- **المسار الأول**: توافرت قناعة لدى حكومة حزب العدالة والتنمية أن تطور مسار العلاقات السورية - التركية في العقد الأخير قبل الثورة إلى مستويات غير مسبوقة في مختلف المجالات[43] يمنحها رصيدًا أخلاقيًا وسياسيًا لتطلُب من الرئيس الأسد تنفيذ إصلاحات سياسية تُنهي الأزمة، وتمنع تدهور الأوضاع إلى مسارات لا تُفضّلها تركيا. وكانت حكومة العدالة والتنمية حريصة على أن يتجاوز النظام أزمته بإصلاحات ديمقراطية (باستلهام التجربة التركية مثلًا) تسهم في المحافظة على المصالح القومية التركية ومستويات التعاون والتبادل التجاري والاقتصادي من جهة، وتروّج لنموذج تركيا الديمقراطي الذي تَعتبره أحد أبرز محددات «شرعيتها الإقليمية» من جهة أخرى. ويمكن تلمّس

(43) وصلت حميمية العلاقات بين البلدين إلى العلاقات الأسرية بين عائلة الرئيس السوري بشار الأسد وعائلة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، كما في حالة العلاقات الأسرية بين عائلة بشار الأسد وعائلة أمير قطر حمد بن خليفة.

ذلك من خلال تصريحات عدة ومواقف تركية موجودة في الهامش أدناه[44].

– المسار الثاني: لم تجدِ محاولات تركيا إقناع الأسد الأخذ بنصائحها

(44) في ما يلي أبرز المواقف والتصريحات التركية في الفترة بين 15 آذار/ مارس 2011 وبداية أيار/ مايو 2011:

• قال رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان لصحيفة حريات التركية في 23 آذار/ مارس 2011 إنه كان قد حذّر الرئيس السوري بشار الأسد من إمكانية قيام تظاهرات معارضة في سورية بإلهام من الثورات الشعبية الحاصلة في دول أخرى بالشرق الأوسط، ودعاه لإجراء إصلاحات ديمقراطية في البلاد. انظر: «مصادر طبية تؤكد تلقي مستشفى درعا لـ25 جثة.. والأسد يقيل المحافظ: باريس تدعو دمشق للحد من استخدام القوة،» (العربية نت، 23/ 3/ 2011)، «أردوغان ينصح الأسد»، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/03/23/142647.html>.

• في أول ردة فعل له بعد خطاب الأسد أمام مجلس الشعب في 30 آذار/ مارس 2011 قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في 3 نيسان/ أبريل 2011 إنه كان يتوقع « إلغاء حالة الطوارئ وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإعداد دستور جديد». وإنه «سوف يتصل بالأسد ويحثّه على ذلك». انظر: «تشييع حاشد لضحايا دوما.. وبوادر أزمة مع أنقرة،» **السفير**، 4/ 4/ 2011.

• في 6 نيسان/ أبريل 2011 التقى وزير خارجية تركيا أحمد داود أوغلو الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق. وأيد داود أوغلو الإصلاحات التي عرضها الأسد، وأبدى استعداد تركيا لتقديم أي مساعدة ممكنة من خبرات وإمكانات لتسريع هذه الإصلاحات «لضمان رخاء الشعب السوري وتعزيز أمنه واستقراره». انظر: «أوروبا تقلل من «إصلاحات» سوريا،» (الجزيرة نت، 6/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/28C6EB66-1709-43F5-85B4-3A1AA6434861.htm>.

• في 27 نيسان/ أبريل 2011 زار وفد تركي يرئسه رئيس الاستخبارات الوطنية التركية، حقان فيدان، ووكيل معهد التخطيط الحكومي دمشق، والتقى الرئيس بشار الأسد. وصرح مسؤول في وزارة الخارجية التركية أن «الوفد سيعقد اجتماعات مع السلطات السورية بشأن الإصلاحات التي يمكن إجراؤها. وأن الوفد سيتبادل مع المسؤولين السوريين الخبرات التركية في مجال الإصلاحات السياسية والاقتصادية». وفي اليوم نفسه دعا مجلس الأمن القومي التركي السلطات السورية إلى «تبني خطوات ملحة لإرساء السلم الاجتماعي والاستقرار، ووضع حد للعنف وحماية الحقوق الأساسية والحريات في سورية». انظر: «رئيس المخابرات التركي في سوريا لبحث آخر التطورات،» **اليوم السابع**، 29/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com//News.asp?NewsID=401321>.

• أعلن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في 1 أيار/ مايو 2011 أن بلاده ترفض «تدخّلًا أجنبيًا في سورية»، داعيًا إلى إيجاد حل داخلي لأزمة الاحتجاجات المتواصلة هناك. وقال أوغلو: «إن تدخلًا أجنبيًا في بلد مثل سورية له بنية اجتماعية متنوّعة قد تكون له تداعيات مؤسفة، وعلينا أن نسعى لتفادي هذا الاحتمال». وتابع أوغلو: «نعتقد أن من الأهمية بمكان أن تجد سورية بنفسها حلًا. ثمة فرص لحصول هذا الأمر وينبغي عدم تجاهلها». وقال أيضًا: «سورية جارتنا ودولة ذات سيادة، ونعلّق أهمية كبرى على حل المسألة في داخل البلاد وحدها، ولا تزال فرصة ذلك متاحة، ولا يجب تفويت هذه الفرصة». انظر: «تركيا ترفض التدخل الأجنبي في سوريا،» (أخبار العالم (موقع إلكتروني)، 1/ 5/ 2011: <http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=45416>.

في ما يتعلق بعملية الإصلاح، إذ ادعى النظام الرافض للإصلاح أن الحراك السياسي الحاصل ما هو إلا حراك أقلية مجتمعية تدفعه دول خارجية، وأن علاقاته الدولية والإقليمية، وضمانه ولاء الجيش والمؤسسة الأمنية (خلافًا لحالتي مبارك وبن علي) يُمكّنه من القضاء عليها، وبعدها يقوم بتطبيق «الإصلاحات» التي تُلائمه. كما أن العروض التركية للإصلاح التي تفضي إلى وساطة تركية بين النظام وجماعة الإخوان المسلمين في سورية التي اتخذت مدينة اسطنبول التركية مقرًا لها منذ عام 2009 رفضها رأس الهرم في النظام السوري، وكثيرون من أركانه[45]. ونتيجة ذلك حاولت تركيا اتباع نهج جديد في التعامل مع النظام السوري يقوم على تصعيد اللهجة السياسية والدبلوماسية تجاهه، والانفتاح على قوى المعارضة السورية ومنحها التسهيلات لعقد اجتماعاتها على الأراضي التركية. أما الورقة الضاغطة الأخرى فتمثلت بالتوظيف المحدود لمسألة اللاجئين السوريين، والضباط المنشقين الذين لجأوا إلى تركيا. ففي 3 نيسان/ أبريل 2011 اخترق نحو 250 شخصًا، بينهم 61 طفلًا، الأسلاك الشائكة للعبور إلى لواء الإسكندرون، ثم نقلتهم الحكومة التركية إلى قاعدة رياضية في بلدة يلداداغ، وأعلنت عن عزمها إنشاء مخيم من 50 خيمة، بينما أرسل الهلال الأحمر التركي 130 خيمة لهذا الغرض، وزوّدها بالتجهيزات الأساسية على نحو يكون المخيم قابلاً للتوسع[46]. وينتمي هؤلاء الأشخاص إلى القرى التركمانية في مدينتي اللاذقية وإدلب المحاذية للواء الإسكندرون. وأقامت تركيا مخيمات للاجئين السوريين على أراضيها على الرغم من عدم وجود مواجهات أو عمليات عسكرية تستدعي اللجوء إلى

(45) في مقابلة شخصية أجراها باحثو المركز مع علي صدر الدين البيانوني في أيلول/ سبتمبر 2012، تحدث عن وساطات عدة قامت بها شخصيات أبرزها خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، ودول مثل تركيا وقطر قبل اندلاع الثورة السورية وبعدها حاولت التوفيق بين الجماعة والنظام السوري بشكل يضمن عودة الجماعة إلى سورية وإلغاء القانون 49 لعام 1980، ومشاركة حركة الإخوان في مجلس الشعب والحكومة. ورفض الرئيس الأسد هذه الوساطات كلها. كما ذكر رئيس الوزراء المنشق رياض حجاب في أثناء شهادة أجراها معه باحثو المركز، أن الأتراك طلبوا من الأسد الحوار مع الإخوان المسلمين لكنه رفض ذلك.

(46) محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 274.

الأراضي التركية في حينه. وبدا السلوك التركي كما لو أنه يفتعل قضية إنسانية لم تكن موجودة بعد في ذلك التاريخ المبكر بغية توظيفها سياسيًا من أجل الضغط على النظام. ونذكر في الهامش أدناه أبرز المواقف التي صدرت عن المسؤولين الأتراك منذ بداية أيار/ مايو 2011، وحتى دعوة أردوغان الرئيس الأسد إلى التنحّي عن منصبه في أيلول/ سبتمبر 2011»[47].

---

(47) في ما يلي التصريحات والمواقف التركية:

• حذر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في 11 أيار/ مايو 2011 من مرحلة قال «إنها بدأت الآن في سورية على غرار ما جرى من قبل في حلبجة العراقية وحماة وحمص السوريتين». وقال في حديث إلى القناة السابعة التركية: «إن من الخطأ أن يقوم نظام بإطلاق الرصاص على أبناء شعبه، وأنه لا يريد أن يرى تكرار أعمال العنف التي وقعت في حماة سنة 1982، أو قتل الأكراد العراقيين بالغاز في حلبجة عام 1988 عندما لقي 5000 شخص حتفهم». انظر: «قلق أممي بعد رفض أعمال الإغاثة: أردوغان يُحذّر من مجازر في سوريا،» (الجزيرة نت، 11/ 5/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://aljazeera.net/NR/exeres/7C3BCCF9-A3CC-4FE8-BEDC-6E2ED767A45D.htm>.

• رحّب وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بإعلان الرئيس بشار الأسد في 31 أيار/ مايو 2011 عن عفو عام شمل السجناء السياسيين. واعتبر أوغلو أن «العفو سيكون مفيدًا مبدئيًا لكنه لن يتيح حل الاضطرابات في سورية إذا لم تتبعه عملية إصلاح يكون لها وقعٌ قويٌّ على الشعب السوري». انظر: «تركيا ترحب بالعفو العام في سورية وتحث على القيام باصلاح شامل،» (فرانس 24 (موقع إلكتروني)، 1/ 6/ 2011): <http://www.france24.com/ar/node/686223>.

• سمحت تركيا لعدد من قوى وشخصيات المعارضة السورية بعقد مؤتمر في مدينة أنطاليا في 1 حزيران/ يونيو 2011. وخرجت الشخصيات والقوى التي حضرت المؤتمر (أبرزهما حركة الإخوان المسلمين) ببيان ختامي طالب بتنحي الأسد، وتسليم السلطة لنائبه فاروق الشرع. انظر: «مؤتمر المعارضة السورية يبدأ أعماله في أنطاليا متجاهلا اعلان الأسد عن عفو عام،» (وكالة الأنباء الفرنسية (أ ف ب)، 1/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5h8GRK4y7F5_AQbVyJN1CS1kT7IRQ?docId=CNG.272593a79ed3c87d9515311eac80e687.8d1>.

• بعد حادثة جسر الشغور، والعملية العسكرية التي نفّذها الجيش السوري في المدينة اتهم رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في 10 حزيران/ مايو 2011 النظام السوري بارتكاب «فظاعات وعدم التصرف بشكل إنساني حيال المحتجين». وفي تعقيب له على وصول نحو 2500 لاجئ سوري إلى الأراضي التركية قال أردوغان: «سنترك الأبواب مفتوحة لكل أشقائنا السوريين الذين يلجأون إلى تركيا. من غير الممكن إقفال الطريق في حين تتكثف أعمال العنف في سورية». وفي اليوم نفسه نقلت وكالة أخبار العالم التركية عن أردوغان قوله: «لن نسمح بحماة ثانية».في إشارة إلى مجزرة حماة في عام 1982. انظر: «عدد اللاجئين إلى تركيا في ارتفاع وأردوغان يتهم نظام الأسد بارتكاب «فظاعات»،»(فرانس 24، 10/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.france24.com/ar/20110610-syria-protests-iran-involved-police-victims-witness>.

• تعقيبًا على خطاب الأسد في مدرّج جامعة دمشق في 20 حزيران/ يونيو 2011 اعتبر الرئيس =

لم تنجح تركيا في هذه المرحلة، وعلى الرغم من تنشيط العديد من الأوراق

= التركي عبد الله غول أن الخطاب «غير كافٍ، وإن على الأسد أن يقول بوضوح إن الأمور تغيرت تمامًا، ونحن نقوم بتحويل النظام إلى نظام تعددي. ستسير الأمور وفقًا لإرادة الشعب السوري، وسأقوم بتنفيذ ذلك». انظر: «تركيا تطالب الأسد بنظام تعددي وواشنطن تريد إجراءات ملموسة،» (BBC عربي، 20/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/06/110620_assad_speech_reax.shtm>.

• في 29 تموز/ يوليو 2011 أعلن العقيد السوري المنشق رياض الأسعد تأسيس الجيش السوري الحر، وأوكل إلى كتائبه حماية التظاهرات السلمية وصد الحملات الأمنية والعسكرية. واتخذ الأسعد من الحدود السورية التركية مركزًا لقيادة الجيش الحر. وبعد اقتحام الجيش السوري مدينة حماة قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في 7 آب/ أغسطس 2011 «إن صبر بلاده قد نفد إزاء استمرار النظام السوري في عمليات القمع الدموي للاحتجاجات». وأضاف: «إن وزير خارجيته أحمد داود أوغلو سيزور دمشق لينقل رسائل واضحة وحازمة إلى الأسد». واعتبر «أن ما يحدث في سورية ليس مسألة سياسة خارجية بل مسألة داخلية بالنسبة إلى تركيا، وأن بلاده لن تقف متفرجة، وعلى تركيا أن تصغي للأصوات الآتية من سورية، وأن تسمعها وتقوم بما يجب عليها تجاهها». انظر: « قلق خليجي إزاء استخدام القوة ضد المتظاهرين: تركيا تصعد وبان يدعو الأسد لوقف العنف،» (الجزيرة نت، 7/ 8/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://aljazeera.net/NR/exeres/1F501E4B-57B3-4ADE-993F-FC9CE708F229.htm>.

• عقد وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو اجتماعًا في دمشق مع الرئيس بشار الأسد في 9 آب/ أغسطس 2011، وحمل إليه رسالة أميركية تركية مشتركة تطالبه بسحب قوات الجيش من حماة، وإعادة الجيش إلى ثكناته، والبدء فورًا بإصلاحات حقيقية. انظر: «داود أوغلو في دمشق ويعقد اجتماعًا مع الأسد،» (دي برس، 9/ 8/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=92563>.

وفي حمأة سعيها إلى تحقيق إنجاز للدبلوماسية التركية، رحّبت تركيا بانسحاب الجيش السوري من مدينة حماة في 10 آب/ أغسطس 2011، واعتبرت ذلك نتيجة «مبادرتها». وتحدث رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان عما يشبه «مهلة» أُعطيت للنظام تتراوح بين 10 و15 يومًا من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية، ولم يوضح أردوغان ماذا يتبع المهلة، كما أنه ليس واضحًا ماذا جرى لهذه المهلة. وبدأت مرحلة تصريحات متسارعة ثبت أنها بلا رصيد يغطيها. انظر: «تركيا ترحّب بانسحاب حماة: انتهاء «كل شيء» خلال أسبوعين،» السفير، 11/ 8/ 2011.

• أعلن وزير الدفاع التركي عصمت يلمظ في 16 آب/ أغسطس 2011 أن بلاده لا تنوي إنشاء منطقة عازلة على الحدود مع سورية. وأضاف: «نريد إزالة الألغام من على حدودنا مع سورية، لا نريد إنشاء حدود مع مزيد من الألغام أو إنشاء منطقة عازلة». انظر: «كلينتون: الولايات المتحدة لن تطالب الأسد بالتنحي،» (دي برس، 16/ 8/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=93436>.

• في 22 آب/ أغسطس 2011 دعا أردوغان مسؤولي النظام السوري إلى وقف إراقة الدماء وحذّرهم من «أن من يبني سعادته على التسلُّط، فإنه سيغرق في برك الدماء التي يسيلها». وفي اليوم نفسه أعلن داود أوغلو: «إن جميع الاتصالات السياسية انقطعت بين أنقرة ودمشق منذ فشلت القيادة السورية =

الضاغطة، ولا سيما احتضان المعارضة السياسية، وبعض الضباط المنشقين، واللاجئين، في إجبار الأسد على تغيير طريقة تعاطيه مع الثورة السورية والبدء بإصلاح سياسي يُنهي الأزمة التي بدأت آنذاك تتخذ مسارات عنيفة مع تنامي مظاهر العمل الأهلي المسلّح ضد النظام. ثمة عوامل كثيرة حدّت من قدرة تركيا على التأثير في النظام بشكل فاعل كان أبرزها موقف الولايات المتحدة الأميركية الممتنع عن تأدية دور فاعل في الأزمة السورية. إن المراهنة الأميركية على إصلاح النظام، وامتناعها حتى عن تصعيد اللهجة الدبلوماسية ضده في المراحل الأولى من الثورة، يضاف إلى ذلك موقف روسيا وإيران وحزم الأخيرة في اعتبار قضية النظام السوري قضيتها شجع، ذلك كله، النظام السوري على تجاهل المبادرات والحلول السياسية والإصرار على النهج القمعي.

إيران لاعب جيوستراتيجي إقليمي مهم في منطقة الشرق الأوسط، والنظام السوري أبرز حلفائها الاستراتيجيين. وبموازاة اللهجة التصعيدية لتركيا وقيامها باستخدام أوراق الضغط المتاحة على النظام، اتخذت إيران، منذ الأيام الأولى، موقفًا مؤيدًا للنظام السوري وتبنّت وجهة نظره عن الثورة السورية (مؤامرة خارجية مصطنعة)، الأمر الذي منح النظام ثقة عالية جعلته يقلّل من أهمية الضغط التركي عليه. وأوضحت إيران أنها ستدافع عن سورية ضد أي تدخل عسكري محتمل بغض النظر عن الطرف الذي يقوم به. ولم ترغب تركيا في تأزيم العلاقات مع إيران بعد أن تطوّرت خلال العشرية الأخيرة، خصوصًا في المجال الاقتصادي. وفي موازاة التصعيد السياسي لحكومة حزب العدالة والتنمية ضد النظام السوري بعد اقتحام مدينة حماة، كان واضحًا موقف وزير الدفاع التركي، عصمت يلمظ، الذي أعلن أن بلاده لا تنوي إنشاء منطقة عازلة

= في تنفيذ وعدها بوقف جميع العمليات العسكرية والأمنية». انظر: «أردوغان يحذّر المتسلّطين من الغرق في الدماء وطهران تهاجم أنقرة،» **الأخبار** (لبنان)، 23/ 8/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-akhbar.com/node/19789>.

• في 24 أيلول/ سبتمبر 2011 أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، أن الوقت حان لتنحي الرئيس السوري بشار الأسد. انظر: «أردوغان أريد تحقيق رغبة الشعب السوري في تنحي رئيسه،» **الشرق الأوسط**، 25/ 9/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=641963&issueno=11989>.

على الحدود السورية. ولا بد من أخذ هذا الموقف في الاعتبار على الرغم من التغيير في تركيا في العقد الأخير، فكثيرًا ما كان الجيش التركي أحد أبرز الفاعلين السياسيين في الحياة السياسية التركية، وقد حافظ على مركزية دوره في رسم الاستراتيجية التركية في قضايا الحرب والسلم على الرغم من نجاح حزب العدالة والتنمية في تقليص دوره السياسي. لم تكن قيادة الجيش التركي مقتنعة بأن تدهور الأوضاع في سورية، وعلى الرغم من موجات اللاجئين، تشكّل تهديدًا حقيقيًا للأمن القومي التركي. والجيش التركي أقرب إلى مواقف حلف الناتو منه إلى مواقف حكومته في قضايا مثل الحرب والسلام والتدخل العسكري في دول أخرى. وخلافًا لحكومته لم يأخذ الجيش قضايا مثل الرأي العام في الدول العربية، أو ما يمكن تسميته بـ «المزاج الطائفي السُني تجاه ثورة سورية» في الاعتبار. وسنجد في مراحل لاحقة (عندما قامت سورية بإسقاط طائرة حربية تركية على ساحل البحر المتوسط، وعندما قامت المدفعية السورية بضرب قرى حدودية تركية) كيف وافق الجيش التركي على تغيير قواعد الاشتباك، وطلب من حلف شمال الأطلسي نشر بطاريات الباتريوت لنصبها على الحدود مع سورية. لكن الجيش التركي لم يندفع إلى مواجهة منفردة مع النظام السوري بسبب موقف حلف شمال الأطلسي الرافض لهذا التدخل. وبالتالي يمكن القول إن موقف مؤسسة الجيش ورفضها حتى التهديد بالتدخل العسكري كانا من العوامل التي ساهمت في تحديد الدور التركي الحقيقي وجعلته مختلفًا عن التصريحات التي أطلقها القادة السياسيون لحزب العدالة والتنمية، لكن ليس مناقضًا لها بالضرورة.

في هذا السياق لا يجوز تجاهل الرأي العام في دولة برلمانية تُجرى فيها انتخابات دورية. إذ على الرغم من وجود أغلبية شعبية في تركيا تؤيد الثورة السورية، وتتخذ موقفًا مناوئًا للنظام السوري، إلا أن أغلبية الشعب التركي ترفض التدخل العسكري في سورية. وأظهرت نتائج استطلاع للرأي العام التركي أجرته مؤسسة «مارشال» الأميركية في أيلول/ سبتمبر 2012 أن 76 في المئة من الشعب التركي يرفضون التدخل العسكري في سورية، وأن 18 في

المئة فقط يؤيدون مثل هذا التدخّل[48]. وبالطبع يؤدي الرأي العام في الدول الديمقراطية والمؤسساتية دورًا مهمًّا في التأثير في قرارات الحكومة، وهو ما قلّص خيارات حكومة العدالة والتنمية ذات الحساسية العالية لاتجاهات الرأي العام والمقبلة دومًا على انتخابات. يضاف إلى ذلك مشكلات داخلية أبرزها المسألة الكردية في تركيا وتداعياتها على سورية، حيث أثّرت المواقف التركية المساندة للثورة في حسابات الأحزاب الكردية السورية بما فيها تلك التي أعلنت موقفًا داعمًا للثورة. ونتيجة هذا المحدد التقت مصالح بعض القوى الكردية ومواقفها التاريخية مع النظام السوري ضد تركيا، ولا سيما حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) الذي يتبع حزب العمال الكردستاني في تركيا.

إضافة إلى المسألة الكردية برزت مسألة معارضة جزء كبير من المواطنين العلويين الذين يشكلون ثلث سكان تركيا تقريبًا[49] للموقف التركي تجاه الثورة السورية باعتباره أحد العوامل ذات الأهمية والتأثير في حسابات الحكومة التركية. ومن بين العلويين أكراد وأتراك وآخرون من أصول عربية، يعيشون غالبًا في المناطق الحدودية مع سورية. ونحن نعتقد أن الحسابات الرسمية التركية تأخذ في الحسبان معارضة هؤلاء بشكل خاص لمثل هذا التدخل.

ساهم تضافر العوامل السابقة في تقليص قدرة حكومة العدالة والتنمية على ممارسة دور يؤثر بشكل حقيقي في النظام السوري، ومن شأنه أن يُغيّر مسار الثورة السورية، ما منح النظام السوري قدرة على المناورة مع مبادرات الحكومة التركية لأكثر من ستة أشهر قبل أن تقع القطيعة الكاملة بينهما بعد إعلان رجب طيب أردوغان ضرورة تنحّي الأسد لحل الأزمة في سورية في 22 أيلول/ سبتمبر 2011.

---

(48) محمد نور الدين، «استطلاع رأي: أغلبية الأتراك يرفضون تدخلًا عسكريًا في سورية،» السفير، 14/ 9/ 2012.

(49) يوسف إبراهيم الجهماني، **العلويون في تركيا** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2003)، ص 75.

أحرج تغير الموقف التركي القيادةَ السورية أمام الرأي العام السوري. فالنظام السوري، كما ذكرنا سابقًا، منح تركيا تسهيلات وامتيازات في الاتفاقات المشتركة ثمنًا لموقفها الداعم له ولمساهمتها في فك العزلة السياسية الغربية والعربية المفروضة عليه. كما دأب الإعلام الرسمي منذ عام 2005 على مباركة التقارب السوري - التركي، والإفراط في مدح حكومة العدالة والتنمية ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان. ووصل الأمر بالإعلام الرسمي السوري إلى إطلاق صفة «الدولة الشقيقة» على تركيا، كما يجري في توصيف الأقطار العربية، مبررًا ذلك بعوامل الإخوّة الإسلامية، والتاريخ الطويل المشترك، والمشتركات الثقافية.

كما أجرت وزارة التربية تغييرات في المناهج الدراسية من أجل تخفيف النبرة العدائية التي كانت قائمة تجاه الدولة العثمانية وتاريخها في بلاد الشام[50]. وترافق ذلك مع إنتاج مسلسلات تاريخية مشتركة بهدف «تغير الصورة النمطية» الموجودة في المجتمع السوري عن الفترة العثمانية مثل «سقوط الخلافة»[51]، و«السلطان سليمان»... وغيرهما. والحديث هنا عن تقاليد نظام أيديولوجي قومي عربي رسّخ فكرة أن السلطة العثمانية كانت احتلالًا قاسيًا، ومتخلّفًا في الوقت ذاته. وهذه الأفكار هي من عناصر الفكر القومي العربي بصيغته الأيديولوجية التي تستند إليها شرعية النظام السوري. ومن هنا فإن عدم التردد في إجراء تغيير أيديولوجي من هذا النوع، والإقدام حتى على خطوات ذات

---

(50) تدرس فترة الامبراطورية العثمانية في الصف الثالث الإعدادي (الشهادة الإعدادية)، وفي الصف الثالث الثانوي الأدبي (البكالوريا الأدبية). ويمكن لمن يطّلع على المنهاج السوري الجديد ويقارنه بالمنهاج السابق أن يلاحظ تخفيف النبرة العدائية تجاه الامبراطورية العثمانية. فعلى سبيل المثال ظل مصطلح «الاحتلال العثماني» موجودًا لكنه في عناوين الفصول، والفقرات الرئيسة. وفي متن النص استبدل هذا المصطلح بكلمات أخرى أقل عدائية (العهد العثماني، الامبراطورية العثمانية، الوجود العثماني، فترة العثمانيين). ونلاحظ في المنهاج الدراسي الجديد غياب الحديث عن مآسي الاحتلال، والظلم الذي لحق بالبلاد العربية، ومظاهر التخلف الذي ألحقها الاحتلال العثماني بالوطن العربي وغيرها.

(51) «النوري يجسد السلطان عبد الحميد،» (الجزيرة نت، 4/5/2010)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/35ea0f2c-1d79-4d25-9cf2-4ae1ab50c9b4>.

أثر عميق من نوع تعديل مناهج التدريس خضوعًا لما يمكن اعتباره تغيرًا عابرًا في السياسة والمصالح وتغيرًا في علاقات الرئيس ذاته وفي مواقفه، أظهرا مدى سطحية الأيديولوجيا وهشاشتها في مقابل سلطوية النظام الرئاسي. إنها أداتية الأيديولوجيا بعد أن تسطّحت لتصبح شعارات يمكن تحويلها بحسب المصلحة السياسية الآنية.

ساهم هذا السلوك الرسمي في قضية العثمانية، بحسب رأينا، في إنتاج الرأي العام السوري الذي لا يأخذ مصادر شرعية النظام بجدية، ويعتبر أن النظام هو مجرد رابطة مصالح براغماتية تحكُم بالعنف. وإن كانت مساهمة هذا الموضوع قليلة مقارنة بالاستعداد للسلام مع إسرائيل من دون حل قضية فلسطين، وعلى أساس حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، ومن نوع الاستخفاف ببنود الدستور، وتغيير عمر الرئيس لتسهيل التوريث، والاستهتار بالحزب لمصلحة نفوذ الأسرة الحاكمة وعلاقاتها، وعدم الاكتراث بالآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية. لكن ما من خطوة خطاها النظام إلا كانت تؤكد هذا الرأي المنتشر عنه على أنه رابطة مصالح عديمة القيم تحكم بالاستبداد؛ لقد أصبح مجوّفًا داخليًا، حيث أُفرغ من مصادر شرعيته.

مع تغير الموقف التركي من النظام خلال الثورة بدأ الإعلام الرسمي السوري يُحذّر من «العثمانية الجديدة» التي يجسّدها حزب العدالة والتنمية في تركيا، والتي تسعى إلى الهيمنة على البلاد العربية التي كانت خاضعة للسلطنة العثمانية قبل الثورة العربية الكبرى في عام 1916. واتهمت قنوات الإعلام الرسمي رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ووزير خارجيته أحمد داود أوغلو بالتآمر على سورية ونظامها، ودعم «الإخوان المسلمين» من أجل الوصول إلى حكم سورية بما يتلاءم مع مشروع «العثمانية الجديدة».

تجاهل النظام السوري وإعلامه الرسمي أنه هو من برّأ العثمانية القديمة وروّج «للعثمانية الجديدة» ضمن مفاهيم «الإخوّة الإسلامية»، في حين كانت تركيا تنظر إلى علاقاتها بسورية من منظار المصلحة القومية للدولة التركية. وساهمت هذه السهولة في اتهام النظام السوري «حلفاء استراتيجيين سابقين»

مثل تركيا بالخيانة والتآمر، ما يعني تجويف خطابه السياسي الأيديولوجي وقصره على الدفاع عن الحكم وتبرير خطواته. كما حصر أدواته في نظرية المؤامرة، إذ يصعب تفسير انتقال هذا العدد من حلفاء النظام وأصدقائه إلى جانب الشعب السوري في ثورته على النظام من دون اعتبار أن موقفهم الأصلي كان «يتظاهر» بالتحالف مع سورية، وهو في حد ذاته جزء من مؤامرة واحدة، ما يثبت أن الحكم في سورية لم يكن ذكيًا أو محنّكا حيث تعرّض لعملية خداع جماعي، ودخل في تحالفات خاسرة. ولم يكن في يد النظام أداة أخرى لمكافحة هذه الصورة التي رسمها بتصوير ذاته ضحية حلفائه أنفسهم المتآمرين عليه منذ البداية إلا الترويج لصورة المظلوم الذي تعرض لـ «مؤامرة كونية» شيطانية، حيث لا الذكاء ولا الحنكة تفيدان في مواجهتها. وهنا يفترض أن ينقلب استغراب المتلقي من غباء النظام إلى إعجاب بصمود النظام طوال هذه الفترة في وجه مؤامرة كونية. ومهما كان النظام عادلًا مع شعبه وحكيمًا وشجاعًا، فهذا كله لا ينفعه في مقابل «مؤامرة كونية» شيطانية من هذا النوع.

- **المرحلة الثانية**: المراهنة على الثورة، وإسقاط النظام: لا يجوز في مثل هذه الكتابة التاريخية عن حوادث وظواهر راهنة أن نستثني فكرة أن الحكومة التركية أساءت تقدير تجاوب النظام السوري معها في مسألة الإصلاح. فمن الواضح أنها حسبت أن تأثيرها فيه أكبر. ثم انجرفت في تصريحات قوية نسبيًا لم تتمكن من تنفيذها، لأنها كما يبدو لم تأخذ عوامل عديدة في الحسبان، أو ربما أخذتها في الاعتبار وكانت تعرفها، لكنها لم تعتقد أن نظام الاستبداد السوري كان عنيدًا إلى هذه الدرجة ليجرؤ على استخدام هذا الكم من العنف بهذا التصميم ضد شعبه، وأن روسيا سوف تدعمه حتى النهاية.

بعد إفشال النظام السوري مساعي تركيا في إيجاد حل سياسي للأزمة، خرجت تركيا من معادلة التأثير في سورية، حيث حصلت القطيعة شبه الكاملة بين النظام السوري وتركيا في بداية أيلول/ سبتمبر 2011 بعد فشل أحمد داود أوغلو في إقناع النظام السوري في إعادة الجيش إلى ثكناته، ووقف العمليات العسكرية والبدء الفوري بعملية سياسية.

ساهم التموضع الجيوستراتيجي للفاعلين الدوليين والإقليميين الذي برز في مراحل متقدمة من عمر الثورة، في عدم إيلاء النظام السوري أهمية كبيرة للتغير في موقف تركيا تجاهه. وشجّعته على ذلك عوامل عدة أبرزها: تحالفه الاستراتيجي مع إيران التي كانت تنظر بعين الريبة إلى زيادة نفوذ تركيا في الشرق الأوسط، خصوصًا أن الدور التركي كان يحظى بترحيب شعبي مقارنة بالدور الإيراني الذي كثيرًا ما اصطدم بعوائق طائفية. وكانت روسيا تُشاطر إيران القلق من زيادة النفوذ التركي في الشرق الأوسط. وكانت روسيا وإيران مقتنعتين بتراجع الدور الأميركي في المنطقة بعد انسحاب الولايات المتحدة من العراق، والإعداد للانسحاب من أفغانستان، وبوجود إدارة أميركية انتُخبت على أساس قناعة الرأي العام الأميركي والمؤسسة الأميركية الحاكمة بفشل المحافظين الجديد وسياسة جورج بوش الابن. وتركت هذه التطورات الموقف التركي المتصلّب من النظام السوري منعزلًا عن حلفائه الأميركيين، وشجّعت إيران وروسيا على التفكير بتوسيع نفوذهما لا تقليصه. وترفض النزعة الإيرانية الروسية هذه جميع ما تنذر به الثورة السورية (أو تبشّر به بحسب زاوية النظر) إذا نجحت في إسقاط النظام.

مثّل هذا الواقع تحديًا أمام توجهات تركيا الجيوستراتيجية في «دائرة الشرق الأوسط» التي منحتها أولوية في توجّهات سياساتها الخارجية. ولم يكن التسليم بهذا الواقع واردًا في حسابات تركيا، ولا خروجها من معادلة التأثير في سورية لمصلحة قوى إقليمية ودولية منافسة لها. لذلك أعادت حساباتها في ضوء الإمكانات المُتاحة لها، والعوائق التي تفرضها الأوضاع الدولية والداخلية. وأصبح النظام السوري منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2011 خصمًا لتركيا. ولم تكن تركيا قادرة على التدخل عسكريًا فعمدت إلى تفعيل الأوراق التي تستطيع التأثير فيها، وهي:

- **المعارضة السورية**: كان لتركيا شأن فاعل وأساسي في دعم المعارضة السياسية والتأثير فيها، إذ منحتها التسهيلات المادية واللوجستية لتطوير عملها وتنسيق جهدها لإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، وأصبحت أهم مركز لتجمع

المعارضة السورية، خصوصًا بعد تأسيس المجلس الوطني السوري في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2011. ونشطت الدبلوماسية التركية لدعم المعارضة السورية والاعتراف بها دوليًا، ومساعدتها في أن تحظى «بالشرعية التمثيلية»، كما حصل في مؤتمر أصدقاء سورية – 2 الذي عقد في اسطنبول في 2 نيسان/ أبريل 2012، إذ نص البيان الختامي للمؤتمر على الاعتراف بالمجلس الوطني «ممثلًا شرعيًا للشعب السوري». وسمحت تركيا للمجلس الوطني وأطياف من المعارضة الأخرى بافتتاح مكاتب سياسية لها في أكثر من محافظة تركية (اسطنبول وأنقرة وأنطاكية وغازي عنتاب). ونتيجة هذا الدعم امتلكت تركيا قدرة التأثير فيها وفي خياراتها السياسية. ولم يقتصر احتضان تركيا المعارضة السورية السياسية، بل أصبحت الحدود التركية السورية أهم مركز لتجمع الضباط المنشقين على الجيش السوري وقادة الكتائب المقاتلة. وقامت على الأراضي التركية معظم البنى القيادية للجيش الحر مثل القيادة المشتركة للجيش الحر التي أعلن عنها في شباط/ فبراير 2012 برئاسة العميد مصطفى الشيخ، والقيادة العسكرية المشتركة العليا برئاسة العميد سليم إدريس التي أعلن عنها في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2012، بهدف توحيد الجهد العسكري بين الكتائب العاملة في سورية بعد أن توحّدت معظم أطياف المعارضة السورية السياسية في «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية».

– **السلاح والإغاثة:** منذ بداية عام 2012 شهدت الثورة السورية تحوّلًا مفصليًا في مسارها، حيث أصبحت العسكرة هي الظاهرة الرئيسة في الثورة. بالطبع لا تستطيع الحكومة التركية تزويد المعارضة السورية بالسلاح لأن تركيا دولة مؤسساتية، وأن مثل هذا القرار يحتاج إلى موافقة مجلس الأمن القومي (أعلى سلطة أمنية في الدولة) والبرلمان حيث توجد معارضة سياسية قوية تعارض سياسات حزب العدالة والتنمية في الشأن السوري. وتجاوزت الحكومة التركية العوائق السابقة من خلال الامتناع عن تسليح المعارضة مباشرة مع السماح بدخول السلاح عبر أراضيها. وتحوّلت الأراضي التركية إلى أهم مدخل للسلاح إلى سورية مقارنة بدول حدودية مثل العراق والأردن ولبنان. وليس ممكنًا تخيل ديمومة الثورة السورية من دون الحدود التركية المفتوحة

للسلاح المرسل إلى سورية. كما فُتحت الحدود التركية أمام المنظمات الإغاثية على اختلاف تسمياتها ومرجعياتها التي اتخذت من تركيا مركزًا رئيسًا لعملها الإغاثي نتيجة التسهيلات التي قدّمتها الحكومة التركية لهذه المنظمات.

- **مسألة اللاجئين**: مع ازدياد وتيرة العنف والمواجهات العسكرية ازداد عدد اللاجئين السوريين في تركيا. ووصل عددهم بحسب تصريحات أحمد داود أوغلو في 13 شباط/ فبراير 2013 إلى 182 ألف لاجئ[52]. ومنذ بداية دخول اللاجئين إلى أراضيها في أيار/ مايو 2011 تولّت الدولة التركية مسؤولية رعاية اللاجئين مباشرة من دون الحاجة إلى الإشراف الأممي عليهم كما هي الحال في العراق ولبنان والأردن. ويرفض الخطاب الرسمي التركي إطلاق صفة «لاجئ» على السوريين في المخيمات، ويُصر على صفة «ضيوف» بدلًا منها. كما أن أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا أفضل مقارنة بدول أخرى (الأردن والعراق ولبنان).

شكلت قضية اللاجئين السوريين وازدياد عددهم ضغطًا سياسيًا وأخلاقيًا على الدول الداعمة للنظام ولا سيما روسيا. وانتقد المسؤولون الأتراك في أكثر من مناسبة موقف روسيا الداعم للأسد، واتهموا روسيا بشكل غير مباشر بالمسؤولية الأخلاقية عن نزوح السوريين إلى الخارج. وفي هذا الإطار نفهم تصريحات وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، الذي اتهم بعض دول الجوار السوري (في إشارة إلى تركيا) بمحاولة استغلال قضية اللاجئين وتوظيفها خارج الإطار الإنساني، أو محاولة استخدامها لتبرير إجراءات عسكرية ضد سورية مثل فرض حظر الطيران على المنطقة الشمالية في سورية، أو التدخل العسكري[53].

---

(52) «أوغلو: اللاجئين السوريين بتركيا ناهزوا 182 ألفاً،» القبس (الكويت)، 15/ 2/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alqabas.com.kw/node/740367>.

(53) «لافروف: إنشاء منطقة محظورة للطيران في سورية بذريعة الأزمة الإنسانية أمر غير مقبول،» (روسيا اليوم، 18/ 8/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/69023/>.

في المحصلة، كان لتركيا شأن فاعل وأساسي في دعم المعارضة والتأثير فيها. وليس ممكنًا تخيّل ديمومة الثورة السورية من دون الحدود التركية المفتوحة للإغاثة والتسليح وتهريب الناشطين. لكن الثورة السورية بيّنت حدود «العثمانية الجديدة» باعتبارها استراتيجية تصلح للدعاية السياسية والتمدد الاقتصادي مع التناغم بينهما. فـ «العثمانية الجديدة» هي وهم عربي قائم لدى الحركات الإسلامية التائقة للعثمانية، وربما تقدّم الدبلوماسية التركية العمومية هذا الوهم لبعض أوساط الرأي العام العربي. لكن هذا الخيار لا يقدِّمه حزب العدالة والتنمية للناخب التركي المتمسك بالجمهورية التركية باعتبارها دولة وطنية ذات مصالح وطنية، ولا في السياسة الخارجية الرسمية. وعادت الثورة السورية وأكدت لمن ما زال يحتفظ بمثل هذه الأوهام الأيديولوجية أن تركيا دولة وطنية حديثة، لديها مؤسسة عسكرية قوية، وحزب حاكم ليس هو الدولة، بل يحكم الدولة حتى الانتخابات التالية. وعلى الحزب الحاكم أن يأخذ في الاعتبار الرأي العام التركي والمصالح القومية التركية. كما أن في تركيا صراعات داخلية يمكن أن يستغلّها جيرانها أيضًا، وأهمها القضية الكردية، ومسائل أقلياتية أخرى مثل العرب والعلويين وغيرهم. وفي هذا الإطار يمكن تقدير الموقف التركي باعتباره موقفًا داعمًا للثورة السورية.

4 - الموقف الإيراني

لا يمكن دراسة الثورة السورية وفهم ديمومة الثورة وموقف النظام السوري وتصلّبه لهذا الفترة الطويلة من دون الدور الإيراني الذي وقف إلى جانب النظام سياسيًا ودعمه ماليًا وعسكريًا. وحتى لو لم تؤدِ إيران دورًا في تصليب موقف النظام وحثّه على الصمود وعدم التراجع (مع أننا نقدّر حصول ذلك بالنصح المباشر)، فمن غير الممكن تصوّر صمود النظام ودرجة عنفه من دون الموقف الإيراني الذي لخّصه رجل الدين الإيراني، مهدي طائب، رئيس مقر «عمّار الاستراتيجي» لمكافحة الحرب الناعمة الموجهة ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية في 15 شباط/ فبراير 2013 بالقول: «لو خسرنا سورية لا

يمكن أن نحتفظ بطهران، ولكن لو خسرنا إقليم خوزستان (الأحواز) سنستعيده ما دمنا نحتفظ بسورية»[54]. كما أوضحه رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الإيرانية، فيروز أبادي، في 8 آذار/ مارس 2013 عندما قال: «سندافع عن سورية بكل وجودنا»[55].

ينطبق تقديرنا في شأن طبيعة إيران باعتبارها دولة وطنية مع تقويمنا الوارد في الفقرة الأخيرة عن تركيا، على الرغم من أن الجرعة الأيديولوجية في تبرير المواقف أكبر حجمًا، وأكثر كثافةً في حالة إيران. وترتكز السياسية الخارجية الإيرانية على خمسة أسس رئيسة هي[56]: مصلحة إيران القومية باعتبارها دولة؛ تعزيز قوة إيران وتأثيرها الإقليمي؛ السيطرة والتأثير في المعابر المائية في الخليج؛ الشيعية السياسية باعتبارها أيديولوجية دولة وأداةً في العلاقات مع الطوائف الشيعية المحيطة بإيران، والشعور القومي الإيراني بمقومات دور دولة إقليمية عظمى من حيث الثروة والحجم والعراقة الحضارية[57]؛ العداء للسياسة الأميركية. وكان الموقف يستند بعد نجاح الثورة الإسلامية 1979 إلى موقف مجاهد ضد سياسات الولايات المتحدة (باعتبارها قوة استكبار عالمية)، وصار يستند في مرحلة بناء الدولة الإسلامية إلى رغبة إيرانية في أن تُحترم سيادتها

---

(54) «رجل دين إيراني يصف سوريا بالمحافظة الإيرانية الـ35.. مهدي طائب: سوريا أهم من الأهواز ولو خسرناها سنخسر طهران،» (العربية نت، 15/ 2/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http:// www.alarabiya.net/articles/2013/02/15/266468.html>,

وبرهان غليون، «في معنى أن تكون سوريا محافظة إيرانية،» (الجزيرة نت، 24/ 2/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/home/print/7dcab3c3-3422-4c8b-b091-049383f5dada/2020288b-8598-41e5-b8fe-2fa1ddce72c7>.

(55) «الجيش الإيراني: موقفنا من الأوضاع التي تمر بها سوريا «دفاعي» فقط وسندافع عنها بكل وجودنا،» (سيريا نيوز، 8/ 3/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/ readnews.php?sy_seq=157562>.

(56) عزمي بشارة، «العرب وإيران: ملاحظات عامة،» في: عزمي بشارة ومحجوب الزويري، محرران، **العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 10-11.

(57) الشعور بالتفوّق الحضاري على العرب هو شعور يناقض التأكيد المستمر على مفهوم الأمة الإسلامية. وربما وجد مثل هذا الشعور في تركيا أيضا، لكن تركيا لا تتحدث عن أمة إسلامية، وليست هذه أيديولوجيتها باعتبارها دولة.

ونظامها، وقرارها وموقعها الإقليمي، والتسليم بدور فاعل لها في الساحة الإقليمية على الأقل.

كان لهذه المحدّدات والأسس السابقة الشأن المهم في رسم ملامح العلاقات بين إيران والدول العربية، فعلى سبيل المثال شكّلت محددات السياسة الخارجية الإيرانية، ولا سيما الطموح الإقليمي والسيطرة على المعابر المائية في الخليج العربي والطموح إلى القيادة الشيعية السياسية بعد تحويل الخمينية ومبدأ ولاية الفقيه الشيعية إلى ولاء سياسي، تهديدًا لدول مجلس التعاون الخليجي والعراق. ووصل التنافر بين هذه الدول وإيران إلى حافة الصدام المسلح في حرب الخليج الأولى (1980 - 1988)، بينما ساهم عداء إيران الثورة للسياسات الأميركية والإسرائيلية ودعمها القضية الفلسطينية وتحرير القدس، أكان ذلك موقفًا أصيلًا أم ردة فعل على سياسة الشاه التحالفية مع إسرائيل والولايات المتحدة، في تطوير عوامل التقارب مع حلفاء عرب محتملين بدءًا من منظمة التحرير الفلسطينية ونهاية بسورية[58]. وبعد قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وتحويل السفارة الإسرائيلية في طهران إلى سفارة فلسطينية نظرت سورية إلى إيران الثورة باعتبارها حليفًا استراتيجيًا في معادلة المواجهة مع إسرائيل يمكن أن يعوّض خسارة مصر التي خرجت من هذه المعادلة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد في عام 1978. وتحالفت سورية مع إيران ضد العراق في زمن حكم صدام حسين لأسباب متعلقة بالخلافات السورية العراقية، ورأت فيها حليفًا محتملًا ضد طموحات صدام حسين العربية عمومًا، والخليجية خصوصًا. ورسّخ وقوف سورية إلى جانب إيران إبان الحرب الإيرانية - العراقية بدوره هذا التحالف الاستراتيجي وديمومته.

استمرت العلاقات بين سورية وإيران بالتقدم والنمو على الرغم من التناقضات الأيديولوجية بين طبيعة النظامين. وحتى بعد دخول سورية في مفاوضات السلام مع إسرائيل برعاية أميركية في مطلع التسعينيات، لم تتدهور العلاقات السورية الإيرانية نتيجة رفض سورية الربط بين عملية السلام مع

---

(58) بشارة، «العرب وإيران».

إسـرائيل، وقطع التحالف الاسـتراتيجي مع إيران، كما أن إيران بدت براغماتية للغاية في فصـل علاقاتها بسـورية عن المفاوضات السـورية الإسـرائيلية، على الرغم من أنّ الإجابة لم تكن واضحة عن السؤال التالي إلّا في التقديرات: ماذا سـيكون موقف سـورية من المقاومة اللبنانية لـو أعادت إسـرائيل الجولان كلّه وفتحت المجال لتحقيق السلام مع سورية؟

استـندت سـورية في علاقتهـا بإيران إلـى عوامـل جيوبوليتيكيـة من أجل ضمـان «التـوازن الاسـتراتيجي» مع إسـرائيل الـذي يعـزز القدرات العسـكرية السـورية ويوجهها فـي مصلحـة الموقـع التفاوضـي لسـورية[59]، وكذلك إلى حاجتهـا كدولة في إطـار الانقسـامات العربية ولا سـيما الخـلاف المحتدم مع البعث العراقي في مرحلة صدام حسين. وفي المقابل وفّرت سورية لإيران حرية الوصول إلى سـاحة الصراع العربي - الإسـرائيلي ودعم المقاومة في فلسـطين ولبنان، الأمر الذي عزز الدور الإقليمي لإيران ومنحه الشـرعية الشعبية. ورأت إيران في سـورية شـريكًا عربيًا يقلل من فرص «الاسـتقطاب العربي - الفارسي أو السُـني - الشـيعي»، ووسـيطًا تفاوضيًا مـع دول عربية وخليجيـة في ملفات عدة. وشكّلت سورية لإيران ساحة جيوسياسـية مهمّة لزيادة التأثير الإيراني في ملفات متعددة ولا سـيما الصراع مع إسـرائيل، ما يجعل القوى الدولية الكبرى في حاجة دائمة إلى التواصل مع إيران بشـكل مباشـر أو غير مباشر، الأمر الذي يساهم في تخفيف العزلة المفروضة عليها[60].

أدى الاحتـلال الأميركي للعـراق في عام 2003 إلى إعـادة ترتيب الدول الإقليميـة لتموضعها علـى المسـتوى الإقليمي وإعـادة تقويم علاقاتهـا بالدول العربيـة. وشـكّل احتـلال العـراق فرصة لإيـران للتمـدد إلـى السـاحة العراقية بوجـود تقاطعات مذهبيـة، تحوّلت إلـى تقاطعات مذهبية سياسـية مع الشـيعية السياسية العراقية. وتعارضت المصالح الإيرانية - السورية موقتًا في العراق بعد

(59) أحمـد خالـدي وحسـين ج. آغـا، **سـوريا وإيـران: تنافـس وتعـاون**، ترجمـة عدنان حسـن (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1997)، ص 114.

(60) المصدر نفسه، ص 199-200.

الاحتلال، حيث حاولت سورية في تناقضها الموقت مع السياسة الأميركية في عهد المحافظين الجدد أن تقيم تحالفات مع الأطراف العراقية التي تؤكّد وحدة العراق وعروبته، مع القوى التي يمكنها منع تطبيع الاحتلال الأميركي والإخلال باستقراره أيضًا، أي قوى المقاومة العراقية، بما فيها الإسلامية الجهادية التي سمحت سورية لها بأن تستخدم حدودها مع العراق. أما إيران فمضت في بناء تحالفاتها مع الشيعية السياسية، ولا سيما المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، والتيار الصدري، وحزب الدعوة بتجلياته المختلفة، ومنها ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي. ودعمت إيران بناء نظام طائفي يتبع سياسات انتقامية في العراق.

شكّل نجاح القائمة العراقية في الانتخابات البرلمانية العراقية في عام 2009 وحصولها على المرتبة الأولى بين الكتل السياسية المتنافسة عائقًا أمام دور إيران في العراق، وخصوصًا أن رئيس القائمة العراقية إياد علاوي انتقد في أكثر من مناسبة التدخل الإيراني في العراق، ودورها السلبي في تعميق الاصطفاف المذهبي فيه. ونتيجة ذلك ضغطت إيران على القيادة السورية لإقناعها بدعم نوري المالكي للبقاء في منصب رئيس الوزراء والتخلّي عن دعم القائمة العراقية مقابل محفزات اقتصادية واستثمارية قدّمها نوري المالكي لسورية في عام 2010، وأبرزها إعادة ضخ النفط العراقي عبر أنبوب بغداد – بانياس بسعر رمزي بعد توقف دام سبع سنوات منذ الاحتلال الأميركي للعراق. وأدى ذلك أيضًا إلى خلاف تركي – قطري مع سورية، إذ اعتمدت الدولتان على وعد من بشار الأسد بدعم القائمة العراقية أو الوقوف على الحياد، لكنه قلب موقفه باتجاه دعم المالكي. هذا الخلاف مع قطر وتركيا اللتين دعمتا القائمة العراقية ظل قابلًا للاحتواء قبل الثورة. ومنذ ذلك العام زالت الخلافات بين التوجّهات السورية الإيرانية في العراق، وشهدت العلاقات بين النظام السوري والحكومة العراقية بزعامة نوري المالكي انفتاحًا، بعد سنوات من العداء وصل إلى حد اتهام المالكي النظام السوري بدعم المجموعات الجهادية في العراق. ونلاحظ منذ عام 2010 أن توجّهات السياسة الخارجية السورية تبعت التوجهات الإيرانية في ملفات عدة. فكما ضغطت إيران على

سورية لتغيير سياستها في العراق، مارست إيران الضغط نفسه في الملف اللبناني بهدف الانقلاب على اتفاق الدوحة، وعلى التفاهم المعلن بين سورية والمملكة العربية السعودية في شأن لبنان والذي عرف بمعادلة (س – س كناية عن السعودية وسورية). وعلى هذا الأساس طلبت سورية من حلفائها في لبنان عام 2011 الانسحاب من حكومة سعد الحريري وإسقاطها، وذلك في مرحلة إثارة الشبهات في ضلوع حزب الله في اغتيال الحريري. وكان لذلك أثره في توتير العلاقة مع تركيا، ومع دول عربية خليجية، ومنها قطر.

ساهمت تركيا وقطر في كسر الحصار الدولي على سورية بعد فشل الحرب الإسرائيلية على لبنان وصمود المقاومة اللبنانية، كما ساهمتا في إقناع فرنسا بالانضمام إليهما لكسر الحصار. لكن ما إن استعاد نظام الأسد ثقته بنفسه بعد الحصار والعزلة المفروضتين عليه بعد اغتيال الحريري، حتى أدار ظهره لحلفائه في كسر الحصار، وعاد يتصرف في لبنان كمن يشكّل الحكومات. وكانت هذه الخطوات السورية، من دعم المالكي وتحالفه الطائفي، حتى رفض سورية تولي الحريري رئاسة الوزراء خوفًا من دور ممكن لحكومته في المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الحريري أبرز بوادر الخلاف المبكر بين سورية وحليفتيها قطر وتركيا.

بعد انطلاق الربيع العربي تباينت إيران في مواقفها من الثورات العربية، حيث تفاجأت بالثورة التونسية مثلها مثل أي قوة دولية أخرى، ولا سيما أنها احتفظت بعلاقات ممتازة مع نظام بن علي. بينما أيّدت الثورة العربية في مصر واليمن (لفترة محدودة في اليمن عادت بعدها إلى دعم الحوثيين والحركات الانفصالية في الجنوب)، وتحفّظت عن تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا على الرغم من تأييدها الثورة ضد نظام القذافي، كما تحمّست بشكل كبير للانتفاضة الشعبية في البحرين ودعمتها بقوة، وبدا أحيانًا في خطابها أن انتفاضة البحرين هي الثورة الوحيدة في العالم العربي.

يمكن قراءة المعالم التالية في المواقف الرسمية الإيرانية من الثورات والانتفاضات الشعبية في تونس ومصر واليمن وليبيا والبحرين:

- جرى التأكيد في البداية على أن الثورات العربية هي «بوادر يقظة إسلامية مُستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية»[61]، والنظر إلى هذه الثورات باعتبارها جزءًا من التغييرات التي «تواصلت ببركة صمود ومجاهدة الشعب الإيراني منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران»، بحسب قول القائد الأعلى للثورة الإسلامية، علي خامنئي، في خطبة الجمعة التي ألقاها في جامعة طهران في 4 شباط/ فبراير 2011 في مناسبة ذكرى انتصار الثورة الإيرانية[62]، كما جرى التبشير بالأسلوب الإيراني لـ «الثورة»، من خلال الدعوة إلى نظام «شعبي على أساس الدين».

- أضفت الدعاية الإيرانية بُعدًا سياسيًا وحيدًا على الثورات، حيث اعتبرتها ثورة على تبعية الحكام للغرب، وذلك من خلال التركيز على مواقف الأنظمة في الدول التي اجتاحتها الثورات من الغرب وإسرائيل، وتخلّيها عن دعم القضية الفلسطينية. ولا شك في أن هذا الموقف يتضمّن بعض الصحة، كما أكدنا نحن أيضًا في كتاباتنا عن الثورتين المصرية والتونسية، لكنه لم يكن

---

(61) فراس أبو هلال، «إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات،» (تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تموز/ يوليو 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http:// www.dohainstitute.org/file/pdfViewer/dd2ac89c-2c80-45f2-9c3e-bea1c815a6f5.pdf>.

(62) قال مرشد الثورة الإيرانية في ذكرى انتصار الثورة الإسلامية في إيران في 4 شباط/ فبراير 2011: «إن حوادث اليوم في شمال أفريقيا، في مصر وتونس وبعض الدول الأخرى، لها مغزى خاص بالنسبة إلينا، هذا ما كان يُقال دومًا عن اليقظة الإسلامية لدى قيام الثورة الإسلامية الكبرى للأمة الإيرانية، وهذا ما يظهر اليوم». وأضاف أن «الشعوب الأخرى تراقبنا، وبالنسبة إليهم، أهم ما حققته (الثورة الإسلامية) هو استقلالنا السياسي ومقاومتنا للأعداء». ودعا خامنئي الشعب المصري إلى «مواصلة انتفاضته حتى إقامة نظام شعبي يقوم على الديانة» الإسلامية، وتابع: «لا تتراجعوا حتى إحلال نظام شعبي على أساس الدين، ويجب على رجال الدين أن يلعبوا دورًا نموذجيًا عندما يكون الشعب خارج المساجد ويردد شعارات عليهم تأييدها، وإن شاء الله سينضم جزء من الجيش إلى الشعب»، مشيرًا إلى أن «العدو الرئيس للجيش المصري هو النظام الصهيوني وليس الشعب المصري». انظر: «خامنئي: التحركات الشعبية في تونس ومصر بوادر يقظة إسلامية،» (لبنان الآن (موقع إلكتروني)، 4/ 2/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <https://now.mmedia.me/lb/ar/latestnews2ar/%D8%AE%D9%85%D9%86%D9%8A_%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%AA_%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A_%D9%81%D9%8A_%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3_%D9%88%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D8%A8%D9%88%D8%AF%D8%B1_%D9%8A%D9%82%D8%B8_%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A>.

البُعد الوحيد ولا الرئيس. ومع ذلك ركّزت إيران عليه لأنها ترغب في تفسير الثورات باعتبارها تراجعًا للمحور المضاد لها، وقوةً لمحورها في المنطقة، فليس الموضوع القضية الفلسطينية بحد ذاتها. ومن هنا أيضًا لم تتعامل هذه الدعاية مع الثورة في سورية باعتبارها ثورة، لأن الثورات بحكم تعريفها الإيراني هذا يجب أن تكون موجهة ضد حكام تابعين للغرب.

يمكن القول في المجمل إن إيران أيّدت أغلبية الثورات العربية، ووصفتها بأنها «صحوة إسلامية» ضد أنظمة استبدادية تتحالف مع الغرب والولايات المتحدة. حينئذ لم يضرّها استخدام مصطلح «صحوة إسلامية»، بل كان اختيارها، ولو كانت الصحوة هذه «إسلامية سُنية». لكن مع وصول رياح التغيير إلى سورية وقفت إيران ضد الثورة السورية واعتبرتها «مؤامرة غربية» على محور الممانعة والمقاومة[63]، وتبنّت منذ الأيام الأولى الخطاب الرسمي للنظام السوري ورؤيته للتعاطي مع الاحتجاجات الناشئة آنذاك. كما بدأت تتحالف وهي الدولة الدينية الوحيدة في المنطقة، مع القوى التي تحرّض على الثورات بحجة أنها تُستغَل من قوى إسلامية متطرفة.

تعاملت إيران مع الثورات العربية بما يلائم مصالحها الوطنية، وتحالفاتها الإقليمية، حيث يولي النظام السياسي في إيران اهتمامًا بالغًا بالسياسة الخارجية أساسًا، وذلك في ظل غياب سياسة داخلية مركّبة أو ديمقراطية تشكل تحديًا حقيقيًا للنظام، خلافًا لحالة تركيا، وهذا بالطبع قُصر نظر. فما سوف يحسم في النهاية هو السياسة الداخلية حتى في إيران ذاتها.

إيران نفسها التي تدعم المقاومة، بما فيها حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، اتبعت سياسةً مذهبيةً في تعاطيها مع الثورات العربية، حين حاولت تقديم نفسها على أنّها حاملة لواء الدفاع عن الشيعة في الوطن العربي، مع أنهم

---

(63) للنظر إلى تصريحات المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي وبعض المسؤولين الإيرانيين على اعتبار الثورات العربية صحوة إسلامية، انظر: فرح الزمان أبو شعير، «محددات الموقف الإيراني من مصر بعد الثورة،» (مركز الجزيرة للدراسات، 8/ 1/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/201318102638814469.htm>.

عرب وليسوا إيرانيين، وهي نزعة تُراهن على تحويل التنوع الطائفي العربي إلى ولاءاتٍ سياسية لدول غير عربية. وبدا الدور الإيراني خلال الثورة العربية كأنه في تراجع كبير، خصوصًا بعد الموقف العدائي من الثورة السورية وتعصّب طهران لتحالفات مصلحية تعتمد على الاشتراك في المذهب، ولا سيما في العراق، حيث تركّز الحكم في العراق في يد سلطة مدنية - أمنية تظهر نهجًا طائفيًا وإقصائيًا في الداخل العراقي، وفي مستويات تفاعلها مع النظام الإقليمي العربي، وساعدها في ذلك الغياب العربي عن الساحة العراقية، وتراجع الدور التركي.

من هنا يُمكن تفسير مواقف نوري المالكي من الثورة السورية والاحتجاجات في البحرين، إذ تجاهل الخلافات السياسية مع نظام الرئيس بشار الأسد والعداء الشديد له في مراحل سابقة، وتبنّى مواقف سياسية داعمة له، وإجراءات اقتصادية ساهمت في صمود نظام الأسد أمام العقوبات الأوروبية، ولا سيما ما تعلّق بالاحتياطي النّقدي من العملات الأجنبية[64].

اتخذت إيران الرسمية، موقفًا مؤيدًا للنظام السوري في مواجهة الثورة في سورية، منذ انطلاقها في 18 آذار/ مارس 2011. وظهر ذلك التأييد من خلال التبنّي الكامل للرواية الرسمية السورية للحوادث؛ وشن حملة إعلامية مماثلة للنموذج الإعلامي السوري، ووصف الثورة السورية بالمؤامرة الأجنبية

---

(64) تعزز التعاون الاقتصادي بين سورية والعراق بعد انطلاق الثورة السورية، ففي حزيران/ يونيو 2011 التقى وزير المالية المستقيل رافع العيساوي وفدًا سوريًا لمناقشة رفع الرسوم الجمركية عن السلع السورية التي تدخل إلى العراق. وتشير التقديرات الاقتصادية إلى أن إيران أجبرت المالكي على دعم النظام السوري بمبلغ 9 مليارات دولار. بالطبع نفى المالكي خضوعه لضغط إيراني بشأنها، وبررها بحماية سورية للعراق من تسلل الإرهابيين، والواقع أن اتفاقات اقتصادية متعددة أبرمت بين سورية والعراق في مجالات الصحة والتجارة والاستثمار، كما تم في تموز/ يوليو 2011 توقيع اتفاق استثماري إيراني عراقي سوري بشأن الغاز بقيمة 10 مليارات دولار. انظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، «آثار العقوبات في الاقتصاد الكليّ السوريّ خلال عام 2012،» (تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، كانون الثاني/ يناير 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/419d4a00-e452-458d-9912-f038f983b98d>.

التي تستهدف صمود سورية ومقاومتها، من الصهيونيين والغرب، والنظر إلى الحوادث على أنها «فتنة شبيهة بما حدث في إيران في عام 2009»، في إشارة إلى الحركة الخضراء في إيران التي لا يعتبرها النظام ثورة أو حتى انتفاضة شعبية بالطبع(65).

يُمكن من خلال تتبع الوسائل الإعلامية الرسمية الإيرانية ملاحظة مدى الدعم الإيراني للنظام السوري، والتزام الإعلام الإيراني نقل الرواية الرسمية السورية للحوادث، وتغييب آراء المعارضة. وأكّدت إيران في أكثر من مناسبة إيمانها بقدرة الحكومة السورية على التعامل مع الأوضاع، وأعلنت دعمها للإصلاحات التي أعلنها الرئيس بشار الأسد لتخفيف الأزمة. كما ركّزت البيانات الإيرانية الرسمية، على أن الشعوب العربية تدرك أن ما يجري في سورية ما هو إلا «مؤامرة أميركية لدعم الكيان الصهيوني»، وأكدت ثقتها بقدرة سورية على متابعة «تأدية دورها التاريخي في المنطقة».

عبّرت إيران رسميًا عن هذا الموقف في 12 نيسان/ أبريل 2011 في المؤتمر الصحافي الأسبوعي لوزارة الخارجية الإيرانية، حين قال المتحدث باسم الوزارة، رامين مهمان برست، إن الاحتجاجات في سورية على مدى الأسابيع الثلاثة الماضية (التي شهدت سقوط 200 قتيل وفقًا لتقديرات جماعات حقوق الإنسان)، ليست حدثًا تلقائيًا بل نتاج تدخل أجنبي، وإن ما يحدث في سورية «عمل شرير ينفّذه الغربيون والأميركيون والصهيونيون خصوصًا. هؤلاء يحاولون بمساعدة إعلامهم خلق احتجاج مصطنع في مكان ما، أو المبالغة في

(65) انتقد التيار الإصلاحي في إيران موقف إيران الرسمي من الثورة السورية، فقال نائب وزير الخارجية السابق، السيد محمد صدر، المحسوب على التيار الإصلاحي: «إن الموقف المطلوب من إيران هو إسداء النصح للرئيس الأسد للاستماع إلى شعبه وإجراء إصلاحات حقيقية وليس تأييد طريقة تعامله مع الاحتجاجات»، كما انتقد موقع المعارض الإصلاحي مير حسين الموسوي «كلمة» في 23 نيسان/ أبريل 2011 الإعلام الرسمي الإيراني في تغطيته الحوادث في سورية، ومزاودته عندما تحدث عن «جمعة هادئة في سورية» على الرغم من مقتل نحو 100 مواطن سوري في حوادث هذه الجمعة. وذكر الموسوي أن وسائل الإعلام الرسمية السورية اعترفت بمقتل عدد من المدنيين في المواجهات، بينما تحدث الإعلام الرسمي الإيراني عن جمعة هادئة. انظر: أبو هلال، «إيران والثورات العربية».

مطلب جماعة صغيرة وعرضه باعتباره مطلب الأغلبية وإرادتها... ويجب ألا تنطلي على أحد هذه اللعبة التي يلعبها الأميركيون»[66]. كان ذلك في مرحلة النضال السلمي والتظاهرات الشعبية، وقبل أن تحدّد الولايات المتحدة موقفًا داعمًا للثورة في سورية. واستمر الخطاب الرسمي الإيراني يصف الثورة بهذه المفردات حتى آب/ أغسطس 2011، إذ نقل استمرار القتل وقمع التظاهرات في سورية وتأزّم المشهدين الإقليمي والدولي الموقف الإيراني إلى سقفٍ كان أعلاه الاعتراف بمطالب المحتجين المشروعة في سورية، ومطالبة نظام الرئيس بشار الأسد بالاستجابة لها بسرعة. وأوضح هذا الموقف وزير الخارجية الإيراني، علي أكبر صالحي، في تصريح صحافي نقلته وكالة الأنباء الطالبية في إيران (إيسنا) في 27 آب/ أغسطس 2011 بالقول: «على الحكومات أن تستجيب للمطالب المشروعة لشعبها، سواء في سورية أو اليمن وغيرها. في هذه البلدان تعبر الشعوب عن مطالب مشروعة، وعلى حكوماتها أن تستجيب لها بسرعة»[67]. وكي لا تبدو هذه المواقف متناقضة مع تصريحات إيرانية سابقة، وصفت الاحتجاجات السورية بأنها «لعبة أميركية»، وفصلتها عن «المطالب العادلة» التي ظلت مصطلحًا مجرّدًا لا علاقة له بالتظاهر والاحتجاج.

استمرت إيران في التحذير من «التدخل الغربي السافر» في دولة هي «حلقة مهمة من حلقات المقاومة في الشرق الأوسط»، في إشارة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا التي دعت الأسد إلى التنحي. وبعدما أثبتت وقائع الثورة السورية عدم صدقية الادعاء بوجود «تدخل غربي» في سورية، وظهر للعيان عزوف القوى الغربية والولايات المتحدة الأميركية عن دعم الثورة السورية، انتقلت إيران إلى انتقاد قوى إقليمية مثل تركيا، ودول عربية مثل المملكة العربية السعودية وقطر بسبب مواقفهم المناوئة للنظام، والداعمة للثورة.

---

(66) «طهران: احتجاجات سوريا مؤامرة،» (الجزيرة نت، 12/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://aljazeera.net/NR/exeres/7713E80B-4510-4091-99E7-21B29EBF2C01.htm>.

(67) «انتقدت دعوات غربية للأسد بالتنحي، إيران: مطالب المحتجين بسوريا مشروعة،» (الجزيرة نت، 27/ 8/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/62C8CAE7-EF0A-4B32-A6A6-990EF8240836.htm>.

تباعـدت العلاقات الإيرانية - التركيـة تبعًا للخلافات الحادّة بشـأن الثورة السـورية. وبدأت أولى ملامح التباعد بالظهور مع انتقاد إيران لاسـتضافة تركيا «مؤتمر أصدقاء سورية - 2». واسـتدعت تركيا السفير الإيراني للاحتجاج على انتقادات إيران لها على خلفية استضافتها المؤتمر الذي عقد في 2 نيسان/ أبريل 2012. ورشـحت إيران بغداد من أجل اسـتضافة محادثاتها مـع القوى الدولية بشأن برنامجها النووي بدلًا من أنقرة، واشتهر في حينه تصريح المتحدّث باسم الخارجيـة الإيرانية في 21 تموز/ يوليـو 2011 الذي قال: «لـو خُيرنا بين تركيا وسـورية، فسوف نختار سورية بلا شـك». وهو أمر لا يحتاج إلى تصريح، لكنه تعبير عن الاستخفاف بتركيا.

أفرزت الثورة السـورية حالـةً من التنافر بيـن دولتين إقليميتيـن مختلفتين مذهبيًا، لـكلٍ منهما تصوّره الاسـتراتيجي لمجاله الحيـوي أو منطقة نفوذه التي تتعدى حدودَ الدولة. لكن، لا يمكن أن يُسـمّى هذا التعارض اسـتقطابًا طائفيًا. فلم يكن دافع تركيا في دعم الثورة السورية مذهبيًا. لكن الاستقطاب ذي الطابع الطائفـي كان بين إيران والمملكة العربية السـعودية التي اتخـذت متأخرة موقفًا داعمًا للثورة السـورية فـي أوّل موقف لها مؤيد للثـورات[68]. وكان موقفها هذا مدفوعًا أساسًا بمنطق وقف تمدد إيران في منطقة الخليج والمشرق العربي.

خلال عام 2012 طُرحت مبادرات سياسـية عدة لحل الأزمة في سـورية، أبرزهـا المبـادرة العربية الثانية فـي 22 كانـون الثاني/ يناير 2012 التي أُفشـلت بعجز مجلـس الأمن عن تبنّيها في 4 شـباط/ فبراير 2012 نتيجـة الفيتو الصيني الروسـي المزدوج، ثم مبادرة كوفي أنان ذات النقاط الست، واتفاق جنيف الذي توصلـت إليه مجموعـة العمل الدولية في شـأن سـورية فـي 30 حزيران/ يونيو 2012 واسـتند إليه المبعوث المشـترك الأخضر إبراهيمي في عمله لإيجاد حل سياسي في سورية. وتعاطت إيران مع المبادرات السياسية كل واحدة على حدة، بحسـب اقترابها أو افتراقها عن مطلب تنحّي الرئيس بشـار الأسـد الذي ترفضه

(68) كانت نقطة التحوّل بيان الملك عبد الله في شأن سورية في 7 آب/ أغسطس 2011.

إيران بشكل مطلق. ورفضت إيران المبادرة الثانية لجامعة الدول العربية لأنّها تتضمّن بندًا ينص على ضرورة نقل الرئيس صلاحيات إلى نائبه الأول، كما رحّبت في 8 شباط/ فبراير 2012 بالفيتو الروسي الصيني الذي أعاق تبنّيها في مجلس الأمن. واعتبر المتحدث باسم الخارجية الإيرانية «أن استخدام روسيا والصين حق النقض في مجلس الأمن ضد القرار العربي الغربي في شأن سورية كان صائبًا لمنع التدخل العسكري والسياسي في الشؤون الداخلية السورية»[69].

على خلاف موقفها الرافض للمبادرة العربية رحّبت إيران بخطة كوفي أنان ذات النقاط الست لأسباب أبرزها:

- أنها لا تنص على تنحّي الأسد أو تفويض صلاحياته.

- رغبة كوفي أنان المعلنة في الاعتراف بإيران طرفًا رئيسًا في أي حل سياسي في سورية على الرغم من معارضة الدول الغربية وعدد من الدول العربية.

بعد فشل مبادرة كوفي أنان اتفقت الولايات المتحدة الأميركية وروسيا على أن بيان جنيف يشكّل أرضية الحل السياسي في سورية على الرغم من التفسيرات المتباينة للدولتين في شأنه. وخشيت إيران أن يحصل توافق أميركي روسي يستبعدها من أي حل سياسي، كما أن بيان جنيف ينص على تأليف حكومة كاملة الصلاحيات تشرف على المرحلة الانتقالية، وهو ما يتناقض مع الموقف الإيراني الذي يصر على أن تكون الحلول السياسية للأزمة السورية تحت سقف الأسد. وعلى هذا الأساس أطلقت إيران في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2012 مبادرة سياسية من ست نقاط[70]:

- الوقف الفوري لأعمال العنف والعمليات المسلحة كلها تحت إشراف

---

(69) «إيران: الفيتو الروسي - الصيني مؤشر على فشل الغرب بفرض آرائه على العالم،» الثورة، 8/ 2/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=220677319201202080131 37>.

(70) «وزارة الخارجية الإيرانية تنشر تفاصيل مبادرة حل الازمة السورية،» مهر (موقع إلكتروني)، إيران)، 16/ 12/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.mehrnews.com/ar/NewsDetail.aspx?NewsID=1767916>.

الأمم المتحدة، وفي هذه المرحلة يجب على الحكومة وجميع الجماعات المسلحة إنهاء تحرّكاتها العسكرية فورًا، خصوصًا في المناطق السكنية، والتعاون مع ممثل الأمم المتحدة واللجنة التي يُشرف عليها لتثبيت الأوضاع وإعادة الاستقرار.

- بعد توقف الاشتباكات، يجب فورًا تقديم المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوري في المناطق المتضرّرة كلها بشكل جاد ومن دون تمييز. ولضمان هذا الأمر يجب إلغاء العقوبات الاقتصادية على سورية، وتوفير الأرضية لعودة جميع المشرّدين إلى مناطقهم.

- تزامنًا مع تحقيق الاستقرار، يجب السعي فورًا إلى إجراء الحوار الوطني الشامل بمشاركة ممثلي مختلف الأطياف والتوجّهات الاجتماعية والسياسية والحكومة السورية. وهذا الحوار يجب أن يُهيّئ الأرضية لتأليف حكومة انتقالية تكون محل إجماع وتكون مسؤوليتها الرئيسة تنظيم انتخابات حرة وتنافسية لانتخاب برلمان جديد وجمعية تأسيسية لكتابة الدستور وإجراء انتخابات رئاسة الجمهورية في موعدها المحدد.

- يجب الإفراج في أسرع وقت عن جميع الأشخاص بغض النظر عن الجماعة أو الطيف الذي ينتمون إليه، والذين اعتقلتهم الحكومة أو الجماعات المعارضة بسبب نشاطهم السياسي السلمي، وعلى المحاكم المتخصصة البت بشكل عادل بقضايا المتهمين بارتكاب الجرائم.

- يجب وقف عملية نقل المعلومات المغلوطة عن التطورات على الساحة السورية بأسرع وقت ممكن، وأن توفر لوسائل الإعلام كلها الأجواء الآمنة وإمكانية تهيئة الأخبار عن الأوضاع الميدانية في سورية وإرسالها، لتتمكن من إطلاع الرأي العام على وجهات نظر جميع فئات الشعب السوري بعيدًا من التحامل والمواقف التمييزية.

- تأليف لجنة لتقويم الأضرار وإعادة الإعمار. ونظرًا إلى الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية في سورية، فإن مسؤولية هذه اللجنة إيجاد الآليات

الملائمة لإعادة الإعمار وتحديد كيفية مشاركة المنظمات والدول الصديقة في عملية إعادة الإعمار.

عكست هذه المبادرة رؤية إيران لحل الأزمة في سورية، التي تنسف وجود ثورة شعبية ضد نظام دكتاتوري، إذ تقتصر مهمة الحكومة الانتقالية التي تتطرّق إليها المبادرة في البند الثالث على إجراء انتخابات برلمانية لصوغ دستور جديد، وذلك في ظل سيطرة الأجهزة الأمنية الحالية، في حين يحتفظ الرئيس بشار الأسد بصلاحياته الحالية ويبقى في منصبه حتى إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها في تموز/ يوليو 2014 بحسب ما تذكر المبادرة.

مثّلت المبادرة السابقة السقف المقبول بالنسبة إلى إيران، وبالتالي فإن أي أفكار لا تتلاءم مع مبادرتها تعتبر غير قابلة للتطبيق. وعبّر عن هذا الموقف وبشكل صريح وزير الخارجية الإيراني، علي أكبر صالحي، في أثناء اجتماع الحكومة الإيرانية في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2012 واصفًا المبادرة الإيرانية بـ «الحل الوحيد» للأزمة السورية على الشكل الآتي: «فليعلم الجميع أن إيران لن تسمح بفرض حلول أجنبية من الخارج على سورية. إن مبادرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ذات البنود الستة، هي الحل الوحيد للأزمة السورية، ونأمل بأن نشهد تسوية هذه الأزمة بناء على هذه المبادرة»[71]. وإيران حين تقترح «حلًا وحيدًا» للأزمة في سورية لا تعتبر نفسها «أجنبية من الخارج»، لكنها تعتبر الثورة السورية ذاتها «أجنبية من الخارج». والجدير بالذكر أن التصور الذي طرحه الرئيس بشار الأسد لحل الأزمة في سورية في خطاب دار الأوبرا في 6 كانون الثاني/ يناير 2013 [72]، أي بعد أسبوع من طرح إيران مبادرتها، يكاد يتطابق مع المبادرة الإيرانية.

---

(71) «إيران: لن نسمح بفرض حل خارجي على سوريا،» (CNN العربية، 27/ 12/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.cnn.com/2012/syria.2011/12/27/iran.syria/index.html>.

(72) أعلن الأسد عن تصوّره لحل الأزمة كما يلي: تلتزم الدول المعنية وقف تمويل المسلحين للعمليات، مقابل وقف عمليات الجيش مع حق الرد. ثم تدعو الحكومة الحالية إلى مؤتمر حوار شامل يصدر عنه ميثاق وطني يعرض على الاستفتاء الشعبي، وبعدها تقوم الحكومة الموسعة بتطبيق الاستفتاء وإقرار قانون انتخابي جديد يدعى بعدها الشعب للانتخابات. بعد الانتخابات يتم تأليف حكومة جديدة والدعوة إلى الحوار وإطلاق سراح جميع المعتقلين جراء الحوادث الأخيرة. انظر: «الأسد يطرح مبادرة سياسية للحل والمعارضة ترفض،» **الحياة**، 6/ 1/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://alhayat.com/Details/469761>.

تدل المُعطيات السابقة على أن العلاقة بين النظام السوري وإيران تجاوزت حد التحالف إلى التبعية المطلقة. فنتيجة استمرار الثورة والاستنزاف الذي تعرّض له في مقدراته العسكرية والاقتصادية أصبح النظام معتمدًا في فرص بقائه واستمراريته على الدعم الإيراني العسكري والاقتصادي. ولهذا صارت إيران تتعامل مع الثورة في سورية على أنها «أزمة داخلية» إيرانية تخص أمنها القومي. ويمكن تلمّس ذلك بوضوح في طلب إيران من مجموعة (5+1) في 12 شباط/ فبراير 2013 ضم ملف سورية والبحرين إلى مفاوضات الملف النووي الإيراني[73]، وهو ما شكّل سابقةً في التحديد الصريح للطموحات التوسعية الإيرانية وإعلان مناطق التأثير والنفوذ. فالملف النووي يُعتبر - بحسب التوصيف الرسمي الإيراني - الإنجاز الأسمى لإيران، وهو الضامن الرئيس للأمن القومي الإيراني في مواجهة «قوى الاستكبار العالمي». ويخضع الملف النووي الإيراني لإشراف مباشر من المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، علي خامنئي، الذي يُعتبر أعلى سلطة رسمية سياسية ودينية في إيران. كما أن القرار الفصل في هذا الملف يعود إلى المرشد وحده، ولا يجوز لرئيس الجمهورية أو البرلمان أو مجلس تشخيص مصلحة النظام مخالفة المرشد أو الاجتهاد برأي لا يوافق عليه في هذا الملف. ومن هنا يمكن اعتبار طلب ضم ملف الثورة السورية إلى ملف إيران النووي موقفًا من المرشد. وهو يظهر بوضوح أهمية سورية الجيوستراتيجية بالنسبة إلى إيران، كما يظهر لنا تعامل إيران مع «الأزمة السورية» باعتبارها أزمة داخلية إيرانية تهدّد بشكل مباشر أمنها القومي، شأنها شأن الملف النووي الإيراني.

إن التركيز على البُعد القومي المصلحي ضروري للحد من التحليلات التي تفسّر خيارات إيران تجاه سورية فحسب في الإطار المذهبي. إذ على الرغم من أهمية هذا المحدّد في السياسة الخارجية الإيرانية، إلا أن إيران لا تنظر إلى سورية من منظار تصدير الثورة الإسلامية، أو التشيّع، أو الروابط

---

(73) «إيران تقترح ضم أزمتي سورية والبحرين إلى المفاوضات النووية مع الـ 5+1،» (دي برس، 13/2/2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=140029>.

المذهبية بين مذهب إيران الرسمي «الاثني عشري»، ومذهب بشار الأسد الذي أصبح بإرادة سياسية يعتبر «جعفريًا»، وإنما من منظور العدسة القومية للأمة الإيرانية ومصالحها ونفوذها. كما يفنّد البعد المصلحي القومي مزاعم «الصحوة الإسلامية»، وهو التوصيف الإيراني للثورات العربية. فإيران تتخذ مواقفها ليس على أساس الدين والمذهب فحسب، وإنما وفق الاقتراب والافتراق من المصلحة العليا للأمة الإيرانية. وهي تستخدم الدين والمذهب لأغراض الولاء السياسي والتحالفات، إذ لا يمكن من جهة أخرى تجاهل حقيقة أن أيديولوجية النظام في إيران هي أيديولوجية دينية.

رأت إيران في الثورة السورية محاولة لتقويض دورها على المستوى الإقليمي بما يضر بالمصلحة الوطنية للدولة الإيرانية[74]. وفي موقفها مما يجري في سورية، لم تعر إيران اهتمامًا لوحشية قمع المحتجين في سورية التي تمارسها قوات الأمن السورية خلال العمليات العسكرية للجيش. ولم تأخذ البعد القيمي للظلم والمظلومية في الاعتبار على الرغم من أنها تدّعي تمثيل قيم الثورة الإسلامية الإيرانية بما فيها نصرة المظلومين.

لا يمكن فهم محدّدات الموقف الإيراني والحسابات الاستراتيجية من الثورة السورية أو استشرافها إلا في ضوء معادلة شديدة التعقيد من العلاقات الدولية، إذ لا يمكن لدولة مثل إيران لها جداول أعمالها الإقليمية وحسابات أمنها القومي في الدول المجاورة، خصوصًا العربية منها، أن تربط مصالحها القومية في المشرق العربي بشخصية دكتاتورية متهالكة ضعيفة وفاقدة للشرعية محليًا ودوليًا. لكن ما تخشاه إيران من سقوط النظام السوري هو طبيعة النظام المقبل في سورية[75]. إذ يعتقد المسؤولون الإيرانيون أن النظام المقبل، في حال سقوط الأسد، سوف يكون أقرب إلى تركيا والدول العربية «المعتدلة».

---

(74) طلال عتريسي، «الأهداف والمصالح الإيرانية في النظام العربي بعد الثورات،» ورقة قدمت إلى: «تحوّلات جيوستراتيجية في سياق الثورات العربية،» (مؤتمر نظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 15-17 كانون الأول/ ديسمبر 2012).

(75) المصدر نفسه.

ولعل تصريحات بعض شخصيات المعارضة السورية عن دور إيران المستقبلي في سورية يشرح الهواجس الإيرانية من النظام المقبل.

إن التركيز الإيراني على أبعاد دعم المقاومة من أجل نصرة القضية الفلسطينية والسياسة الخارجية السورية في المستقبل لا يبرّر موقفَها من الثورة السورية. كما أن وقوف إيران عمليًا ضد المطالب المشروعة للشعب السوري وعدم إدانتها القتل والتعذيب في سورية منذ بداية الثورة خلافًا لموقفها من أي ثورة عربية أخرى قد أفسح في المجال للدعاية الطائفية ضد إيران، ونفّر الشعب السوري من الخطاب السياسي الإيراني بشأن المقاومة الذي صار يعتبره أداتيًا وليس مبدئيًا. وطالبت إيران في الواقع شعبًا يتعرّض للقتل والتهجير، وتتعرّض مدنُه وقراه للتدمير، بأن يخفف من حدة موقفه، لأن من يرتكب الجرائم بحقه يتبنّى خطاب المقاومة. كما أن موقف إيران تعدّى الدعم المالي والمعنوي ليصل على الأقل إلى الدعم اللوجستي للنظام في تنظيم العمليات العسكرية وتنفيذها ضد مقاتلي المعارضة، التي يذهب ضحيتها العشرات من المدنيين السوريين. ويشمل الدعم إيفاد خبراء وضباط إيرانيين (ومقاتلين من حزب الله وبعض الميلشيات العراقية). وأقرّ رئيس الحرس الثوري الإيراني، الجنرال محمد علي جعفري، علنًا في 16 أيلول/ سبتمبر 2012 أن «أفرادًا من فيلق القدس يعملون في سورية»[(76)]. ولا شك في أن من يعترف بمثل هذه الحقيقة علنًا، إنما يعترف ضمنًا بما هو أبعد من ذلك من أشكال التدخل غير المعلنة.

أربكت الثورة العربية المستمرة حسابات إيران بخصوص دورها في المنطقة، حيث حوّلت الانقسام العربي من انقسام بين محاور إلى انقسام بين الشعوب والأنظمة. وتجري محاولة حثيثة لتحويل هذا الانقسام الجديد ليتلاءم مع المحاور السابقة. وسوف تربك هذه المحاولات مسار الثورات العربية،

---

(76) «استمرار المعارك في سوريا وقائد الحرس الثوري الإيراني يقر بوجود قواته هناك،» (BBC عربي، 16/ 9/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/09/120916_syria_ibrahimi_assad.shtml>.

ولا سيما في مراحلها الانتقالية. لكن ترسّخ نظام ديمقراطي عربي سوف يغير الصورة تمامًا، وهذا أحد جوانب الصراع ضد الطائفية وضد استقطاب الرأي العام المؤيد للثورات بين ديني وعلماني. وهنالك بعض التناقضات الأخرى التي تخطئ إيران إذا أهملتها، وأهمها أن إيران دولة دينية، بل هي الدولة الوحيدة في المنطقة ذات نظام حكم ديني دستوري يقوم عليه رجال الدين. كما أن حزب الله كسب شعبية باعتباره حركة مقاومة لا حزبًا مذهبيًا. ومن هنا فإن تحالف إيران مع القوى العلمانية ضد «الإسلام السياسي»، أو ضد الثورات بحجة مصادرتها على أيدي حركات إسلامية لا يمكن أن يستمر ويستقر. فالنظام الإيراني الحاكم نفسه هو نتاج عملية مصادرة ثورة من جانب حركة دينية ورجال دين.

بدأنا هذا الفصل بكلام عن أهمية سورية لإيران كأنها ولاية من ولاياتها. والحقيقة أن تغير نظام الحكم في سورية سوف يشكل ضربة لإيران تنعكس فشلًا على سياستها الداخلية، ولا سيما أن هنالك معارضة مدنية قوية للنظام. ولا نستغرب أن يؤدي نجاح الثورة في سورية إلى هبوب رياح التغيير على إيران، ما يشرح بشكل أعمق معنى أن سورية هي، من باب التشبيه، ولاية إيرانية.

5 - الموقف السعودي

حكمت العلاقة السعودية - السورية أنماطٌ من التعاون، أو التكامل تارة، والتنافس والقطيعة تارة أخرى. وليس هذا السياق ملائمًا لعرض العلاقات السورية - السعودية في مراحلها كلها، لكننا سنركز على مرحلة حكم الرئيس بشار الأسد، أي منذ عام 2000 وحتى انطلاق الثورة السورية في عام 2011. ومن ثم نعرض الموقف السعودي من الثورة السورية، ونقدّم قراءة تحليلية لتطوّره.

لم تكن لدى القيادة السعودية أي مشكلة في توريث الحكم في عام 2000، إذ لم تبدِ المملكة اعتراضًا أو انتقادًا لهذه العملية المتوقّعة، بيد أن السعودية فضّلت التريّث في الانفتاح على الوارث الجديد لمعرفة توازنات

القوى الجديدة في داخل النظام، وموقع الرئيس بشار الأسد فيها، وقدرته على الاستمرار في قيادة النظام بتعقيداته على غرار والده حافظ الأسد. وفي إشارة مختصرة نذكر أن علاقات الأسد الأب بالنظام السعودي كانت عمومًا علاقات تعاون وتفاهم ثابتة. ولم تتزعزع لتتحول إلى توتر علني قط حتى في ذروة المواجهات بين النظام وجماعات الإخوان المسلمين المسلّحة في الثمانينيات، أو في أثناء الخلاف على مشروع الأمير فهد للتسوية في الشرق الأوسط، وضغط المؤتمر القومي البعثي على الأسد لتبنّي ما سُمّي بـ «التضامن العربي النضالي». فلم يتجاوب الأسد الأب مع هذه «النظرية»، بل تجاهلها محافظًا على علاقة راسخة مع الرياض، ولا سيما خلال تشكّل مثلث التنسيق بين السعودية ومصر وسورية. وانحاز الأسد الأب بقوة إلى الموقف الخليجي ضد العراق، كما حاول، وعلى الرغم من تحالفه مع إيران، أن يوازن بين مصالحها ومصالح السعودية. كما أن دعم الأسد الأب لحزب الله كان في سياق الصراع مع إسرائيل، وليس باعتباره ممثلًا للطائفة الشيعية في لبنان، ولا لتوسيع النفوذ الإيراني في لبنان ذاته. ففي هذا السياق الداخلي الطائفي اللبناني تبنّى حافظ الأسد «حركة أمل» الأقرب إلى سورية.

جرى الانفتاح السعودي على القيادة السورية في البداية في عام 2002، وساهمت معطيات عدة في هذا الانفتاح، أبرزها تأييد القيادة السورية مبادرة السلام التي أطلقها الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - ولي العهد آنذاك - في عام 2002، وتبنّتها القمة العربية التي عُقدت في بيروت في آذار/ مارس 2002 لتصبح «المبادرة العربية للسلام مع إسرائيل». وكانت قمة بيروت في عام 2002 مناسبة لأول لقاء مباشر بين الملك عبد الله (كان في حينه أميرًا ووليًّا للعهد) والرئيس بشار الأسد. وفي قمة بيروت جرى ترتيب ملفات شائكة عدة بين سورية والسعودية، ولا سيما الملف اللبناني، حيث تم تحديد نفوذ كلا البلدين في لبنان ودوره. وضمن هذا الإطار نفهم انفتاح القيادة السورية في عام 2002 على رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري - المدعوم سعوديًا - ودعمه للبقاء في منصب رئيس الوزراء على الرغم من الخلافات الحادة بين الحريري ورئيس الجمهورية اللبناني آنذاك إميل لحود، كما يُفسر لنا التفاهم غير المُعلن

بين السعودية وسورية في لبنان على عدم تدهور العلاقات السعودية - السورية في عـام 2003 علـى خلفية التناقض فـي مواقـف البلدين من الغـزو الأميركي للعراق.

بـدأت العلاقـات السـورية - السـعودية بالانحدار مـع التجديـد للرئيس اللبناني السـابق إميل لحود في عـام 2004، وهو التجديد الـذي فرضه الرئيس السـوري بالقسـر والتهديد. وكان الإصرار على بقاء لحود مؤشّرًا على هواجس النظـام السـوري من الغـزو الأميركي للعـراق وسـقوط النظام هنـاك، وحاجتها إلى حليف يمكـن الاعتماد عليه ويمنع أي قرارات سياسـية رسـمية لبنانية ضد الوجود السـوري فـي لبنان في مرحلـة الضغـط الأميركي على سـورية، ورهان قـادة لبنانييـن عليها، وتجرؤهم على سـورية بوجـود أميركا في الجـوار. إضافة إلى قانون محاسـبة سـورية في الكونغرس عام 2004 برزت فـي هذه المرحلة تحـرّكات لرفيـق الحريـري علـى المسـتوى الدولـي ومبـادرات لقـرارات فـي مجلـس الأمن في الأمم المتحدة تسـتهدف الوجود السـوري في لبنـان، أبرزها القـرار 1559. وأظهر التمديد للعمـاد لحود حالة الذعر لدى القيادة السـورية، ورغبتها في الانفراد بإدارة الملف اللبناني من دون الاكتراث بالتوازنات الدولية والإقليمية في هذه السـاحة بغية تعزيز أوراقها الاستراتيجية في الإقليم لمواجهة الضغط والتهديـدات الأميركية، وذلـك بالتحالف مع من يمكـن أن تعتمد عليه من دون نقاش في لبنان.

فـي عـام 2005 اغتيـل رفيـق الحريـري، وتـلا الاغتيـال الذي هـزّ لبنان والمنطقة عمليـات اغتيال متتالية لعدد من القادة اللبنانيين المعارضين للسياسـة السـورية فـي لبنـان. وشـكّل اغتيـال الحريـري بدايـة الافتـراق والخصـام بين السعودية وسورية في لبنان. ولـم يكن هذا موضوع الخلاف الوحيد بين البلدين فـي مرحلـة المحافظيـن الجـدد و«مكافحـة الإرهـاب» التـي أصبحت تسـمى «الحرب علـى الإرهـاب»، حيث اتّخذت سـورية موقفًـا يراهن علـى المقاومة العراقية لإفشال المشروع الأميركي في العراق، بحيث لا يتم حتى التفكير بمده إلى سـورية، والضغط على الولايـات المتحدة كي تنتقل من تهديد سـورية إلى

التنسيق معها في العراق (على الأقل أمنيًا) في مرحلة لاحقة. وتميّزت سورية في ذلك من الموقفين الإيراني والسعودي (الذي كان في تلك المرحلة شبه غائب في العراق، أو ذائب في السياسة الأميركية في ذلك البلد). واعتُبِر اغتيال الحريري موقفًا صداميًا ضد كل ما مثله الحريري بما في ذلك النفوذ السعودي في لبنان، مع أننا نشك في أن هذا الأمر وحده كان هدف الاغتيال. ونتيجة ذلك دعمت السعودية «فريق 14 آذار» وتوجّهاته المناوئة للنظام السوري. كما أيدت الضغط الدولي المفروض على نظام الأسد، ولا سيما قرار مجلس الأمن رقم 1559 الذي قضى بانسحاب القوات السورية من لبنان.

تراجع الدور السوري في لبنان بعد الانتخابات البرلمانية اللبنانية في عام 2005 التي فاز فيها «فريق 14 آذار»، وتألّفت في لبنان حكومة لبنانية برئاسة فؤاد السنيورة أعلنت صراحة «عداءها» للنظام السوري، كما دعا بعض أركانها إلى إسقاطه. وحظيت هذه الحكومة بدعم المملكة العربية السعودية، ما فُسر على أن السعودية تتبنّى فكرة إسقاط النظام السوري آنذاك.

حققت حرب تموز/ يوليو 2006 اختراقًا في التوازنات القائمة في لبنان، وانعكس انتصار المقاومة اللبنانية المتمثل في إفشال العدوان بنتائج سلبية على قوى 14 آذار والمملكة العربية السعودية التي حمّلت حزب الله مسؤولية العدوان الإسرائيلي على لبنان، بما يتناقض مع اتجاهات الرأي العام العربي التي كانت في أغلبيتها تدعم المقاومة في حربها ضد إسرائيل. وبعد الحرب استطاعت سورية استعادة الزخم في لبنان، خصوصًا أن الموقف الداعم للمقاومة منح النظام رصيدًا شعبيًا وعربيًا كبيرًا. واستغل الرئيس بشار الأسد المعطيات الجديدة لاستعادة المبادرة والهجوم على الدور السعودي في لبنان. وفي ما بدا نوعًا من تصفية الحسابات بين سورية والسعودية، ألقى الرئيس بشار الأسد خطابًا على مدرج جامعة دمشق في 15 آب/ أغسطس 2006 أعلن فيه تأسيس محور المقاومة الذي يضم سورية وحزب الله وإيران والمقاومة الفلسطينية في مواجهة محور الاعتدال العربي المتحالف مع المحافظين الجدد. كما هاجم الأسد قادة الدول التي لم تدعم المقاومة في لبنان وراهنت على

فشلها أمام إسرائيل، وقال: «إن الحرب أسقطت أنصاف المواقف وأنصاف الرجال». لكن القوة الحقيقية استمدت في النهاية من إضعاف الموقف الأميركي في العراق وتمدد نفوذ إيران فيها.

استمرت حالة الاشتباك السوري - السعودي في لبنان. وبقيت السعودية، على الرغم من تداعيات حرب تموز السلبية على دورها، لاعبًا مؤثرًا في رسم معالم السياسة اللبنانية نتيجة وجود فريق 14 آذار في السلطة. في حين لم يكن في إمكان حلفاء سورية في لبنان إلا تعطيل عمل هذه الحكومة أكان ذلك من خلال رئيس الجمهورية إميل لحود أم من خلال تعليق مشاركتهم في الحكومة والبرلمان. وتعقّد المشهد اللبناني بصورة كبيرة نتيجة استمرار الاشتباك السوري السعودي، ووصل لبنان إلى حافة الحرب الأهلية في 7 أيار/ مايو 2008، عندما قرر حزب الله وحلفاء سورية في لبنان حسم التجاذب والتنافر السياسي عسكريًا في بيروت بعد محاولة من الحكومة التدخل في شبكة اتصالات حزب الله الأرضية، ولفرض تغيير في جهاز أمن المطار يُقصي قيادته الموالية للحزب.

هدد استخدام حزب الله السلاح لحسم الخلاف السياسي بعودة الحرب الأهلية اللبنانية من جديد لولا مبادرات عربية وإقليمية سارعت إلى فك الاشتباك وخفض التوتر بين القوى السياسية اللبنانية. ودعت قطر الأفرقاء اللبنانيين إلى مؤتمر المصالحة في الدوحة في 21 أيار/ مايو 2008، نجم عنه اتفاق الدوحة، ونجم عنه لاحقًا اختيار العماد ميشال سليمان مرشحًا توافقيًا لرئاسة الجمهورية اللبنانية، وتأليف حكومة وحدة وطنية توزّع على أساس 16 وزيرًا للأغلبية (فريق 14 آذار) و11 وزيرًا للمعارضة (فريق 8 آذار الذي اعتبر حصته الثلث المعطل) و3 لرئيس الجمهورية، وتتعهد الأطراف بمقتضى هذا الاتفاق عدم الاستقالة من أو إعاقة عملها[77]. وحدّد اتفاق الدوحة بشكل غير مباشر معالم الدورين السوري والسعودي في لبنان وحدودهما، وحاول دفع

---

(77) «نص اتفاق الدوحة،» الرياض، 22/ 5/ 2008، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/2008/05/22/article344654.html>.

البلدين إلى فض حالة الاشتباك بينهما والبحث عن تقاطعات مشتركة، أو تهدئة الأوضاع بانتظار نتائج الانتخابات البرلمانية في عام 2009، وهذا ما حصل. وضعت سورية والسعودية كل على حدة ثقلها في دعم حلفائها من أجل الفوز في الانتخابات البرلمانية في عام 2009. واستطاعت قوى 14 آذار الفوز مجددًا في الانتخابات، لكن بأغلبية بسيطة تمنح حلفاء سورية «الثلث المعطل» اللازم لتعطيل عمل أي حكومة. وتأسيسًا على ذلك كان التوافق السوري السعودي شرطًا لازمًا وضروريًا لتأليف أي حكومة مستقرة في لبنان. وأعاد صمود حزب الله في حرب تموز/ يوليو 2006، ثم اجتياحه بيروت الغربية في أوضاع تعثر المشروع الأميركي في العراق الاعتبار إلى دور سورية. لكن سورية عادت إلى التأثير في لبنان هذه المرة معتمدة أساسًا على دور حزب الله، وليس على نفوذها. ولم تشهد العلاقات السورية - اللبنانية في تاريخها اعتمادًا سوريًا مثل هذا على طرف واحد في المعادلة الطائفية هو الشيعية السياسية، بل وعلى حزب واحد هو حزب الله.

لم تختلف الانتخابات البرلمانية اللبنانية في عام 2005 عن انتخابات عام 2009 في النتائج والفريق الفائز. ما اختلف حقيقة هو تغير الأوضاع الإقليمية والدولية. في هذا العام كانت سورية قد خرجت من عزلتها الدولية، وبدأت الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة الأميركية الانفتاح على القيادة السورية والاعتراف بدورها باعتبارها ضامنًا للاستقرار الإقليمي. وأدركت السعودية هذه التغيرات وبدأت إنهاء القطيعة مع النظام السوري والبحث عن تعاون سعودي سوري في لبنان. وتجلّى ذلك في الزيارة التي قام بها الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز آل سعود إلى دمشق في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2009 بعد سنوات من العداء والقطيعة. وكسرت هذه الزيارة الجليد في العلاقات السورية - السعودية، وأعادت التفاهم بين الرياض ودمشق على ملفات عدة، منها العراق ولبنان. ومن أجل ترجمة هذا التفاهم في لبنان، زار الملك السعودي دمشق في 30 تموز/ يوليو 2010 حيث التقى الأسد واصطحبه إلى بيروت في 31 تموز/ يوليو 2010 حيث عقدت قمة ثلاثية جمعت الملك عبد الله والرئيس بشار الأسد والرئيس اللبناني ميشال سليمان. وتم الاتفاق

خلال هـذه القمة على دعم حكومة توافقية برئاسـة سـعد الحريـري التي يتمثل فيها حلفاء سـورية بحصة الثلث بحيث لا يسـتطيع فريق 8 آذار إسقاطها إلا في حالة انسـحاب أحد الوزراء الثلاثة المحسوبين على رئاسة الجمهورية وعددهم ثلاثة. ولترسـيخ هذا التفاهم زار رئيس الحكومة المكلّف سعد الحريري دمشق من أجـل لقاء الرئيس بشـار الأسـد بعد أن قـدّم اعتـذارًا ضمنيًا فـي 6 أيلول/ سبتمبر 2010 عن تصريحات عدائية سابقة[78].

ثمة أسـباب عدة سـاهمت في تحديد معالم الموقف السـعودي من الثورة السـورية، لكـن دور إيران فـي العراق، والخشـية مـن دور إيران فـي داخل دول الخليج، ولا سـيما بعد بـوادره في البحرين وفي المنطقة الشـرقية مـن المملكة، كان لهمـا بالغ الأثر في تطور الموقف السـعودي فـي أثناء الثـورة. أما العلاقات السـورية - السـعودية ذاتها فكانت فـي حالة جيدة ومسـتقرة بعد التقـارب الذي حصل، وتسـليم السـعودية بعودة جزئيـة للدور السـوري إلى لبنـان، على الرغم من محاولة سـورية توسـيع هذا الدور من جديد. وشـهد ملف المحكمة الدولية محاولة لإحيائه تركزت في اتهام حزب الله في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 بالمسؤولية عن اغتيال رفيق الحريري وليس سـورية، وكان حزب الله يدفع بقوة باتجاه تأليف حكومة من دون الحريري، وكانت سـورية مضطرة إلى التعاون معه بشكل كامل، ما أدى إلى خلافات مع قطر وتركيا والسعودية، لكن من دون عودة إلى الخصومة، في ظل توثق العلاقات السورية - التركية، والسورية - السعودية.

السـعودية دولة ملكية محافظة، ليـس فيها أي هامـش للديمقراطية وحرية التعبيـر. وهـي دولـة ريعيـة غنية قـادرة علـى تمويـل جهـاز الدولـة والخدمات الاجتماعيـة، وعلى دعم قـوى محافظة أخرى فـي المنطقة، والترويـج لمواقفها بسـيطرة شـبه كاملة على الإعـلام العربي العابر للحـدود (قبل نشـوء «الجزيرة» وقنوات إعلامية أخـرى لاحقًا)، واحتـواء أعداد كبيرة مـن المثقفين، ومن قوى

---

(78) «رئيس الوزراء اللبناني سـعد الحريري: ارتكبنا أخطاء مع سوريا واتهامنا لها باغتيال والدي انتهى،» **الأيام** (البحريـن)، 7/ 9/ 2010، على الموقـع الإلكترونـي: <http://www.alayam.com/Articles.aspx?aid=38721>.

التغيير المحتملة. ووقفت المملكة السعودية موقفًا مناهضًا للثورات كافّة، بما فيها الثورة ضدّ نظامٍ خصم لها مثل النظام الليبي، فعارضت طريقة التغيير بالثورة والاحتجاج الشعبي حتى في الأنظمة غير الصديقة لها، وتماهى موقفها السياسي المحافظ مع الاستقرار بوجود أنظمة حكم سلطوية. لم يخرج الموقف السعودي تجاه الثورة السورية عن الموقف السابق، خصوصًا أن الثورة السورية انطلقت في مرحلة اتسمت فيها العلاقات السورية - السعودية بالإيجابية والتعاون بعد مراحل من العداء والخصام، إضافة إلى أن الملكيات الخليجية رأت أنّ الثورات العربية ظاهرة تخصّ الجمهوريات؛ إذ إن هذه الأنظمة السياسية لا تتمتّع بشرعية تاريخية تجعلها في منأى عن رياح التّغيير. وظهر الموقف الرسمي السعودي مؤيدًا للحكومة السورية في بداية الثورة، حيث تلقّى الرئيس السوري بشار الأسد في 27 آذار/ مارس 2011 اتصالًا من الملك عبد الله بن عبد العزيز. وذكر بيان رئاسي صدر عن رئاسة الجمهورية السورية في 28 آذار/ مارس 2011 «أن العاهل السعودي أبدى دعم المملكة لسورية في وجه ما يستهدفها من مؤامرة لضرب أمنها واستقرارها، وأكد أن المملكة السعودية تقف إلى جانب سورية قيادة وشعبًا لإحباط هذه المؤامرة»[79]. والغريب في الأمر أن الإعلام السوري نقل حديث الملك السعودي «المستنكر للمؤامرة». وكان في استنكار المؤامرة على سورية الذي يدّعيه الإعلام السوري ما يثير التساؤلات عن ماهية هذه المؤامرة التي تناصبها السعودية العداء، بموجب الخطاب الإعلامي السوري. ثم تجاوز الدعم السعودي للقيادة السورية مجرد إعلان الموقف المؤيد إلى تقديم دعم مادي مباشر في خضمّ الحوادث الدائرة، حيث أعلن محافظ مؤسسة النقد السعودي، محمد الجاسر، في 7 نيسان/ أبريل 2011 تقديم السعودية قروضًا تنموية لسورية بقيمة 140 مليون دولار، إضافة إلى دراسة أمر تقديم قروض أخرى. وكان الدعم السعودي للنظام واضحًا منذ بداية الثورة في وقت كان الإعلام غير الرسمي السوري (تلفزيون «الدنيا»)

(79) «الأسد يتلقى اتصالًا هاتفيًا من ملك السعودية.. والأخير يبدي دعم المملكة لسورية في وجه ما يستهدفها،» (سيريا نيوز، 28/ 3/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=130662>.

يصف الاحتجاجات الناشئة آنذاك بأنها «مؤامرة يقودها بندر بن سلطان»، في مرحلة كان الأخير فيها بعيدًا عن صنع القرار في السعودية، ولم يكن توجيه النقد له يغضب أحدًا فيها.

يمكن تفسير الموقف السعودي غير الداعم للثورة في بدايتها، والمتضامن مع النظام السوري بأسباب عدة، منها نفور السعودية من التغيرات الحاصلة عربيًا منذ ثورة تونس. يضاف إلى ذلك أن السعودية رأت في الاحتجاجات في البحرين تهديدًا لها، خصوصًا أن إيران أعلنت تأييدها لهذه الاحتجاجات. ونتيجة ذلك سارعت السعودية مع دول خليجية أخرى إلى دعم الملك البحريني، وقررت في 20 آذار/ مارس 2011 إرسال قوات درع الجزيرة لحفظ الأمن في البحرين. وعلى خلاف الموقف الإيراني الرافض لتدخّل قوات درع الجزيرة، أكد وزير الخارجية السوري، وليد المعلم، في مقابلة له مع صحيفة **الشرق الأوسط** في 20 آذار/ مارس 2011 «شرعية وجود قوات درع الجزيرة في البحرين»، وقال: «إن هذه القوات ليست قوات احتلال وإنما تأتي في إطار مشروع. وإن الاتفاقيات التي أسّست درع الجزيرة والاتفاق المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي تشكل الأساس القانوني لوجود قوات درع الجزيرة في البحرين»[80]. هنا اتفقت سورية والسعودية في موقف مضاد للثورات عابر للطائفية. أما إيران فظلت مقيدة بأيديولوجيتها وانحيازاتها المذهبية.

حاولت سورية إرضاء المملكة لفترة طويلة، إذ يصعب العثور على تصريح رسمي سوري واحد ضد السعودية قبل مقابلة الرئيس السوري مع صحيفة **صنداي تايمز** البريطانية في 3 آذار/ مارس 2013، أي بعد عامين من نشوب الثورة. أما السعودية فحاولت من جهتها الحفاظ على علاقة مع النظام السوري في البداية، كما حاولت مقايضة الموقف المساند للنظام ضد الاحتجاجات ببقاء سعد الحريري في منصبه في رئاسة الحكومة اللبنانية، وثني

---

(80) «المعلم لـ «الشرق الأوسط»: وجود درع الجزيرة في البحرين أساسه قانوني وهو ليس احتلالاً،» **الشرق الأوسط**، 20/ 3/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11800&article=613359#.USjmfDBTBe8>.

المعارضة اللبنانية عن السير في مشروع إسقاطه واستبداله بشخصية جديدة[81].

لا تفسر هذه العناصر السلوك السعودي في هذه المرحلة بقدر ما تفسّر هامشية العامل الطائفي في بداية الثورة السورية، وفي تحريك مواقف الدول عمومًا. ودعم الموقف السعودي السابق عدم وجود مواقف دولية حازمة ضد النظام، واستمرار التصريحات الغربية والإقليمية المراهنة على الإصلاح بقيادته. لكن استمرار الثورة في سورية، وتكثيف عمليات القمع إلى مستويات غير مسبوقة، واستنفار الرأي العام السعودي والعربي، أدى إلى تغير في موقف السعودية. ولا شك لدينا في أن القضية الطائفية كان لها شأن في حشد الرأي العام في بلد مثل السعودية تسود فيه أيديولوجيات وأنماط تديّن سلفية، وأن صانع القرار في المملكة اضطر إلى أخذ هذا الرأي العام في الاعتبار.

حصل التغير في الموقف السعودي مع الرسالة التي وجهها الملك السعودي إلى الشعب السوري في 7 آب/ أغسطس 2011، التي تُعتبَر نقطة التحول في الموقف السعودي من الثورة السورية، وفي ما يلي نص الرسالة: «إلى أشقائنا في سورية، سورية العروبة والإسلام. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، إن تداعيات الحوادث التي تمر بها الشقيقة سورية نتج منها تساقط أعداد كبيرة من الشهداء الذين أريقت دماؤهم، وأعداد أخرى من الجرحى والمصابين، ويعلم الجميع أن كل عاقل عربي ومسلم أو غيرهم يدرك أن ذلك ليس من الدين، ولا من القيم والأخلاق. فإراقة دماء الأبرياء لأي أسباب ومبررات

(81) في نهاية عام 2010 صدر القرار الظني الخاص بقضية اغتيال الحريري من المحكمة الدولية الخاصة بلبنان. وعلى الرّغم من أن القرار لم يحدد هُوية الأشخاص الضالعين في عملية الاغتيال، إلا أن التسريبات كانت تتهم أعضاء في حزب الله بالوقوف وراء عملية الاغتيال. ومن جديد عاد الاشتباك السياسي بين الفرقاء اللبنانيين. وفي خطوة استباقية قبل وضع القرار رسميًا لدى قاضي الإجراءات التمهيدية في المحكمة الدولية، استقال وزراء حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر (عددهم 10) من حكومة سعد الحريري، كما استقال الوزير التوافقي عن كتلة رئيس الجمهورية، عدنان السيد حسين، في 12 كانون الثاني/ يناير 2011. وأدت استقالة حسين إلى إسقاط حكومة سعد الحريري باعتبارها حكومة توافقية، واستمرت في عملها حكومة تصريف أعمال. مثّل هذا الموقف خروجًا على التفاهم السوري - السعودي الذي تضمّن عدم تعطيل الحكومة أو الدفع لاستقالتها. لكن المعارضة اللبنانية عجزت عن التوافق على شخصية لبنانية «سُنية» وتكليفها تأليف الحكومة بدلًا من سعد الحريري.

كانت، لن تجد لها مدخلًا مطمئنًا يستطيع فيه العرب والمسلمون والعالم أجمع أن يروا من خلالها بارقة أمل، إلا بتفعيل الحكمة لدى القيادة السورية وتصدّيها لدورها التاريخي في مفترق طرق الله أعلم إلى أين يؤدي. إن ما يحدث في سورية لا تقبل به المملكة العربية السعودية، فالحدث أكبر من أن تبرّره الأسباب، بل يمكن للقيادة السورية تفعيل إصلاحات شاملة سريعة. فمستقبل سورية بين خيارين لا ثالث لهما، إما أن تختار بإرادتها الحكمة، أو أن تنجرف إلى أعماق الفوضى والضياع لا سمح الله. وتعلم سورية الشقيقة شعبًا وحكومة مواقف المملكة العربية السعودية معها في الماضي، واليوم تقف المملكة العربية السعودية تجاه مسؤوليتها التاريخية نحو أشقائها، مطالبة بإيقاف آلة القتل وإراقة الدماء، وتحكيم العقل قبل فوات الأوان، وطرح وتفعيل، إصلاحات لا تغلّفها الوعود، بل يحققها الواقع، ليستشعرها أخوتنا المواطنون في سورية في حياتهم كرامةً وعزةً وكبرياء. وفي هذا الصدد تعلن المملكة العربية السعودية عن استدعاء سفيرها للتشاور حول الحوادث الجارية هناك»[82].

جاءت الكلمة تحذيرية، فنبرتها لا تستهدف القطع الكامل مع النظام، وتطالب بوقف الحل الأمني والإصلاحات بقيادة الحكومة السورية، ولم تتطرق أبدًا إلى تنحي الرئيس أو إسقاط النظام. وعلى صعيد الخطوات الإجرائية اكتفت السعودية باستدعاء السفير السعودي في دمشق للتشاور من دون سحبه أو قطع العلاقات الدبلوماسية. ويمكن شرح تحول الموقف السعودي بالعوامل التالية:

• **تأثير الرأي العام**: ساهمت مجازر النظام السوري ضد الثائرين عليه إلى بروز تضامن شعبي سعودي غير مسبوق مع الثورة السورية، إذ لم يتفاعل الشارع السعودي مع أي ثورة عربية كما هي الحال مع الثورة السورية. ويمكن القول إن البعد الطائفي كان حاضرًا في الشارع السعودي ولا سيما عند رجال الدين والمؤسسات الدينية، حتى إن مقولة «النظام النصيري» كانت رائجة في الشارع السعودي عند توصيف طبيعة النظام السوري. كما ساهم موقف إيران وحزب الله المساند للنظام السوري وجرائمه في إضفاء بعد طائفي سُني/ شيعي على

---

(82) «استدعى السفير السعودي من سوريا وأكد أن «الحدث أكبر من التبرير»، الملك عبد الله في خطاب تاريخي: مستقبل سوريا بين خيارين إما الحكمة أو الفوضى،» (العربية نت، 8/ 8/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/08/08/161279.html>.

الخلاف على الثورة السورية، الأمر الذي شكّل عاملًا ضاغطًا على نظام الحكم السعودي لتغيير موقفه. كما أدّى دخول الجيش السوري في 3/ 8/ 2011 إلى مدينة حماة المشهورة بمجزرتها الكبرى إلى حالة من الغضب العارم لدى الرأي العام السعودي، وتوجيه اتهامات غير مباشرة للقيادة السعودية بخذلان الشعب السوري والسكوت عن جرائم النظام. والجدير بالذكر أن رسالة الملك السعودي جاءت في أثناء العملية العسكرية في مدينة حماة في 7 آب/ أغسطس 2011 التي قتل فيها نحو 400 شخص على أقل تقدير.

- **الصراع مع إيران**: وجدت السعودية في الثورة السورية فرصة استراتيجية للحد من النفوذ الإيراني في دول المشرق العربي. فإيران ومنذ نجاح الثورة الإسلامية في عام 1979 أقامت تحالفًا استراتيجيًا مع سورية مكّنها من تأدية دور فاعل في ملفات المنطقة، ولا سيما القضية الفلسطينية والملف اللبناني. كما أن هذا التحالف شكّل عائقًا أمام الدور والنفوذ السعوديين، خصوصًا في ظل اختلاف التحالفات الدولية بين السعودية من جهة، والنظام السوري وإيران من جهة أخرى. وقادت الثورة السورية إلى حالةٍ من الاستقطاب بين دولتين إقليميتين مختلفتين مذهبيًا هما إيران والسعودية. واتخذت السعودية أوّل موقف لها مؤيد لثورة في العالم العربي، وكان في حالة الثورة السورية مدفوعًا أساسًا بمنطق الصراع مع إيران ومحاولة وقف تمدّد نفوذها إلى الخليج ودول المشرق العربي.

- **بروز مواقف دولية وإقليمية**: تزامن التغيير في الموقف السعودي مع بروز نبرة دبلوماسية غربية أكثر حدة ضد النظام السوري (أميركية وبريطانية وفرنسية) اعتبرت أن الرئيس بشار الأسد فقدَ شرعيته وأهليته للحكم. وترافق ذلك مع قيام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات اقتصادية على شخصيات في النظام السوري من ضمنها الرئيس بشار الأسد. وعلاوة على المواقف الغربية صعّدت تركيا «حليف النظام» لهجتها وتحذيراتها للرئيس بشار الأسد ونظامه. وانتشر الحديث عن أن تركيا العلمانية أصبحت تنافس السعودية في قيادة الشارع السُني، وجميعها مصطلحات جديدة مُقحمة على

السياسة الإقليمية جرّاء منطق تحريض دعائي انتشر في وسائل الإعلام العربية. وتأسيسًا على ذلك جاء الموقف السعودي مسايرًا في حدته للانتقادات الدولية والإقليمية للرئيس بشار الأسد.

• **نقض التفاهم في لبنان:** في 31 حزيران/ يونيو 2011 تسلم لبنان رسميًا القرار الاتهامي بصيغته النهائية من المحكمة الدولية الخاصة في لبنان. وتضمّن القرار أسماء أربعة متهمين بالاشتراك في «التخطيط لجريمة اغتيال الحريري وتنفيذها» وهم ينتمون إلى الجناح العسكري في حزب الله اللبناني(83). ورأت القيادة السورية أن القرار الاتهامي سيفضي إلى ضغط دولي جديد على حلفائه في لبنان على غرار الضغط الذي تعرّض له في عام 2005، وأن استمرار حكومة سعد الحريري ستجعل من لبنان من جديد ساحة معارضة له. استبق النظام السوري وصول القرار الاتهامي بشكل رسمي إلى الحكومة اللبنانية وقام بالضغط على نجيب ميقاتي لقبول تأليف الحكومة، وتذليل العقبات السياسية أمامها بإقناع النائب وليد جنبلاط بالتصويت لمصلحة نجيب ميقاتي في البرلمان. وفي رأينا مثل ذلك بداية الافتراق المتجدد بين السعودية وسورية. إذ اختارت سورية عمليًا التحالف حصريًا مع حزب الله، بما في ذلك تأليف حكومة مضمونة تحميه من لائحة الاتهام، ولو كان ذلك على حساب التفاهمات مع السعودية، وهي التفاهمات التي اعتبرتها السعودية تنازلًا منها بعد اغتيال الحريري وانسحاب سورية من لبنان. وبناء على معلومات الكاتب كان وزير خارجية السعودية ومعه تيار كامل في الإدارة السعودية غير راضين عن هذه التفاهمات بين سورية والسعودية في حينه، وهو التيار الذي «تأكدت صحّة موقفه» من زاوية نظره حين نقضت سورية هذه التفاهمات، كما أنه التيار الأكثر تشددًا في موقفه من سورية، والذي كان يدفع باستمرار لاتخاذ موقف أكثر وضوحًا وحدّة من الثورة السورية.

في الفترة الممتدة بين 7 آب/ أغسطس 2011 (تاريخ رسالة الملك عبد الله) وبداية شباط/ فبراير 2012 كان الحراك السياسي السعودي المناوئ

---

(83) «لبنان يتسلم القرار الاتهامي في اغتيال الحريري.. ومصادر تؤكد تضمنه أسماء 4 مسؤولين من حزب الله،» **الشرق الأوسط**، 1/ 7/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=629068&issueno=11903#.USn4RzBTBe8>.

للنظام السوري ينحصر في جهد جامعة الدول العربية التي تولّت إيجاد حل سياسي للأزمة السورية. ونرصد في هذه الفترة أبرز المواقف السعودية:

- في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 أكد وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، استعداد الدول الخليجية لإعداد مبادرة لتسوية الأزمة السورية مماثلة للمبادرة الخليجية في شأن اليمن(84). ورأى الفيصل أنه إذا لم تنجح الدول العربية في الوصول إلى اتفاق مع الجانب السوري، فإن ذلك سيؤدي

---

(84) تنص المبادرة الخليجية التي جرى التوافق عليها لحل الأزمة اليمنية على تأليف حكومة بقيادة المعارضة ومنح الحصانة للرئيس اليمني علي عبد الله صالح بعد استقالته. وتقوم المبادرة الخليجية على أن يؤدي الحل الذي سيفضي إلى اتفاق الأطراف إلى الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره. وأن يلبي الاتفاق طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح. وأن يتم انتقال السلطة بطريقة سلسة وآمنة تجنب اليمن الانزلاق إلى الفوضى والعنف ضمن توافق وطني. وأن تلتزم الأطراف كافة إزالة عناصر التوتر سياسيًا وأمنيًا، وأن تلتزم الأطراف كافة وقف أشكال الانتقام والمتابعة والملاحقة كلها من خلال ضمانات وتعهدات تُعطى لهذا الغرض. وتنص المبادرة على أن تنفيذ الأسس المذكورة يتم عن طريق الخطوات التنفيذية التالية:

- منذ اليوم الأول للاتفاق يكلف رئيس الجمهورية المعارضة بتأليف حكومة وفاق وطني بنسبة 50 في المئة لكل طرف على أن يتم تأليف الحكومة خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ التكليف.
- تبدأ الحكومة الجديدة العمل على توفير الأجواء الملائمة لتحقيق الوفاق الوطني وإزالة عناصر التوتر سياسيًا وأمنيًا.
- في اليوم التاسع والعشرين من بداية الاتفاق يقر مجلس النواب، بمن فيهم أعضاء المعارضة، القوانين التي تمنح الرئيس ومن عمل معه خلال فترة حكمه، الحصانة من الملاحقة القانونية والقضائية.

في اليوم الثلاثين من بداية الاتفاق وبعد إقرار مجلس النواب بما فيه المعارضة قانون الضمانات يقدم الرئيس استقالته إلى مجلس النواب ويصبح نائب الرئيس هو الرئيس الشرعي بالإنابة بعد موافقة مجلس النواب على استقالة الرئيس.

- يدعو الرئيس بالإنابة إلى انتخابات رئاسية في غضون ستين يومًا بموجب الدستور.
- يشكل الرئيس الجديد (هنا المقصود المنتخب) لجنة دستورية للإشراف على إعداد دستور جديد.
- في أعقاب اكتمال الدستور الجديد يتم عرضه على استفتاء شعبي.
- في حالة إجازة الدستور في الاستفتاء يتم وضع جدول زمني لانتخابات برلمانية جديدة بموجب أحكام الدستور الجديد.

في أعقاب الانتخابات يطلب الرئيس من رئيس الحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات تأليف الحكومة.

انظر: «نص المبادرة الخليجية المعدلة لحل أزمة اليمن» **الشرق الأوسط**، 24/ 11/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=651308&issueno=12049#.UWJ4yJNTD0c>.

إلى تدويل القضية ونقلها إلى الأمم المتحدة. واعتبر الفيصل أن السعودية تريد «الحل العربي» في إشارة إلى المبادرة العربية الأولى التي طرحتها جامعة الدول العربية في 10 أيلول/ سبتمبر 2011، لأن هذه المبادرة، بحسب ما قال سعود الفيصل، «تحقن الدماء وتجنّب سورية التدخل الأجنبي وخطر التقسيم وخطر التفكك وخطر الانهيار الاقتصادي»[85].

- في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2011 أكد الأمير تركي الفيصل، مسؤول الاستخبارات السعودية السابق، أن الرئيس السوري رفض العروض العربية لإيجاد حل للأزمة السورية. وأوضح الفيصل أن من الصعب معرفة كيفية التصرف مع الأسد «لأنه ينفي أي أوامر لقادته بإطلاق النار على المتظاهرين». وأضاف الفيصل أن الأسد لن يتنحّى عن السلطة طواعية[86].

- في 22 كانون الثاني/ يناير 2012 أعلنت المملكة سحب بعثتها من لجنة المراقبين العرب التي أرسلتها جامعة الدول العربية لمراقبة التزام النظام بنود المبادرة العربية، ولا سيما وقف العنف والانسحاب من المدن والتجمعات السكنية. وقال الفيصل أمام اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة: «إن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر، ونحن لن نقبل بأي حال من الأحوال أن نكون شهود زور، أو أن يستخدمنا أحد لتبرير الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري الشقيق». وكما سبق أن فصّلنا في المبادرات العربية خرج اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي وردت فيه هذه المواقف بقرارات تطلب من الرئيس بشار الأسد نقل الصلاحيات إلى نائبه الأول، وإجراء حوار مع المعارضة، ونقل الملف السوري إلى مجلس الأمن.

تعمّق الموقف السعودي بعد الفيتو الروسي الصيني المزدوج في 4

(85) «وزير الخارجية السعودي: الدول الخليجية مستعدة لطرح مبادرة لحل الأزمة السورية،» (روسيا اليوم، 25/11/2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news_all_news/news/572538/>.

(86) «الأمير تركي: الدول العربية لن تسمح باستمرار المذبحة في سورية،» (روسيا اليوم، 10/12/2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news_all_news/news/573740/>.

شباط/ فبراير 2011 ضد مشروع قرار عربي - غربي يتبنّى المبادرة العربية الثانية. إذ اقتنعت القيادة السعودية حينها أن الحل في سورية لن يمر عبر القنوات الدبلوماسية في ظل التشابك الدولي والإقليمي في شأنها. ومن هنا استنتجت السعودية (وتركيا وقطر أيضًا) أن تغيير معادلة القوى على الأرض تتطلب تسليح المعارضة السورية، وليس التعويل على المبادرات السياسية أو الحراك الدبلوماسي. كان هذا في بداية عام 2012 (لكن تمويل التسليح الفعلي بدأ بعد شباط/ فبراير) حين ظهر أن الركون إلى عزل النظام سياسيًا ودبلوماسيًا وفرض العقوبات الاقتصادية لن يؤدي إلى تنحي الرئيس بشار الأسد، خصوصًا في ظل الدعم الإيراني اللوجستي والمادي، والحصانة السياسية التي تقدّمها روسيا. ونتيجة هذا الفهم انسحب الوفد السعودي من «مؤتمر أصدقاء سورية - 1» الذي عقد في تونس في 24 شباط/ فبراير 2012.

برّر سعود الفيصل انسحابه بعدم وجود إجراءات عملية يمكن أن يخرج بها المؤتمر. ومما قاله الفيصل في حينه: «ضميري يحتم عليّ مصارحتكم بأن ما تم التوصل إليه لا يرقى إلى حجم المأساة ولا يفي بما يتوجب علينا فعله في هذا الاجتماع. هل فعلًا قمنا بنصرة الشعب السوري الحرّ الأبي الذي صنع حضارة عريقة أم أننا سنكتفي بإعلانات رمزية وخطوات متباطئة ونتركه ضحية للطغيان والإجرام». وأدلى الفيصل خلال مؤتمر أصدقاء سورية بتصريحات عدائية تقطع بشكل نهائي أي علاقة بالنظام في سورية، وترفض أن يكون الرئيس بشار الأسد جزءًا من أي حل. ووصف الفيصل النظام في سورية بأنه «أشبه بقوة احتلال»، وأن السبيل الوحيد لحل الأزمة «هو نقل السلطة طوعًا أو كرهًا»، وأن على مؤتمر أصدقاء سورية التوصل إلى آليات تسهم في «حماية الشعب السوري بشكل سريع وفعال»(87).

انتقلت السعودية بعد الانسحاب من مؤتمر أصدقاء سورية إلى المطالبة

---

(87) «احتجاجًا على «عدم فاعليته».. الوفد السعودي ينسحب من مؤتمر «أصدقاء سورية»،» (سيريا نيوز، 24/ 2/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=144518>.

بشكل صريح وعلني بتسليح الشعب السوري للدفاع عن نفسه. وجاءت أولى الدعوات السعودية العلنية لتسليح المعارضة السورية في 11 آذار/ مارس 2012 في أثناء لقاء وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل وزير الخارجية الألماني، غيدو فيستر ڤيله. واعتبر الفيصل أن الدعوة إلى تسليح المعارضة لا تنطلق من «موقف عدائي سعودي تجاه النظام السوري»، لكن من «ضرورة السماح للشعب السوري بالتسلّح لحماية نفسه من الأعمال والممارسات التي يشنها النظام». وهاجم الفيصل في هذا اللقاء مواقف روسيا والصين واعتبرها «غير مبررة أخلاقيًا ولا قانونيًا»[88]. ونذكر هنا أن الموافقة السعودية غير المعلنة على التسليح بدأت قبل ذلك بنحو شهر في تقديرنا.

انضمت السعودية إلى تركيا وقطر في الدعوة إلى تسليح المعارضة السورية، وأصبحت منذ ذلك الحين وحتى كتابة هذه السطور من الدول القليلة التي تموّل عملية تزويد الثوار السوريين بالسلاح. واصطدم التحول السعودي إلى خيار تسليح الثوار السوريين بمعارضة غربية، خصوصًا من الولايات المتحدة الأميركية التي رفضت تسليح الثورة وفضّلت البحث مع روسيا عن تفاهمات ومصالح مشتركة يمكن أن ينتج منها حلول سياسية. وصارت السعودية ترفض الحلول والمبادرات السياسية المطروحة لحل الأزمة السورية لقناعتها أن «الحل في سورية هو حل عسكري»، كما أن المبادرات المطروحة هي مبادرات مبهمة وغامضة لا تحدد آليات واضحة لنقل السلطة، ولا تتضمّن أي إجراءات رادعة تضمن تنفيذها. وعبّر وزير الخارجية السعودي عن هذا الموقف في 22 كانون الثاني/ يناير 2013 بالقول: «إن دمشق وهي مدينة ذات تاريخ طويل تتعرض لقصف شامل، وأن التوصل إلى تسوية من خلال التفاوض مع نظام يفعل ذلك ببلده وبتاريخه وبشعبه، أمر لا يمكن تصوّره»[89].

---

(88) «سعود الفيصل: نطالب بتسليح الشعب السوري.. والسعودية ليس لها أي موقف عدائي تجاه النظام،» (سيريا نيوز، 11/ 3/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=145253>.

(89) «الفيصل يستبعد حل أزمة سوريا بالتفاوض،» (الجزيرة نت، 22/ 1/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/63db5799-9386-4613-923e-f34b20cf8126>.

من الصعب الإحاطة بالنشاط السعودي في الثورة السورية حاليًا. إذ أنشأت السعودية مكتب ارتباط في عمّان بإدارة الأمير فيصل بن سلطان يشرف على التنسيق العسكري، إضافة إلى وجود نشاط لسعد الحريري ومكتب ارتباط بإدارة النائب عقاب صقر في اسطنبول. ويصعب حاليا تحديد اللقاء والاختلاف بين هذه المكاتب ومدى نشاط المخابرات السعودية بقيادة بندر بن سلطان المشرف على هذا الملف منذ تعيينه في هذا المنصب خلال الثورة. ولكن من الواضح أن التعاون السعودي التركي ظل أقل بدرجات من التعاون التركي القطري، وأن وجود المكتب في عمّان قلّل من نشاطه بسبب موقف الأردن المتردّد والمزدوج في شأن الثورة السورية، ولا سيما أن الأردن ظل يحافظ على علاقة بنظام الأسد على مستوى سفارة حتى كتابة هذا النص. كما شمل نشاط المملكة وتأثيرها المجتمع السعودي، بما في ذلك الجمعيات الدينية، ورجال الأعمال ومنظمات الإغاثة ذات الطابع الإسلامي التي عملت مع شبكات إغاثة إسلامية في سورية. وأصرت السعودية من خلال بندر بن سلطان ومعاونيه على التعبير عن رأي واضح في شأن القيادات السياسية للمعارضة، بما في ذلك الضغط على المعارضة لقبول رأيها بهذا الشأن. ويبدو أن نموذج التعامل مع حلفائها اللبنانيين ظل حاضرًا في مقاربتها العلاقات مع القوى السياسية في بلاد الشام، كما أنها عملت ضد تسليح الكتائب المسلحة التي اعتبرتها متطرفة.

6 - الموقف القطري

نشرح هنا الموقف القطري بتفصيل ما، ليس لأن قطر أدّت دورًا مهمًا في الثورة السورية فحسب، بل أيضًا لمحاولة الإجابة عن تساؤلات كثيرة في ظل صدور كم كبير نسبيًا من الأعمال الصحافية في شأن موضوع بدا جذّابًا لكثيرين لنسج الشائعات والأساطير، ويتعلق بالدينامية السياسة الخارجية والإعلامية للإمارة.

يبلغ عدد مواطني قطر نحو 300 ألف مواطن، يشكّلون 18 في المئة من سكانها الوافدين إليها للعمل وفق أرقام عام 2012. وهي دولة تعتمد على ريع

النفط والغاز وتحاول تنويع مصادر دخلها، ومعدّل دخل الفرد فيها هو الأعلى في العالم. ولا يدفع مواطنوها الضرائب، بل يحصلون على امتيازات لأنهم مواطنون يتميّزون من غير المواطنين. كما يعتمد الولاء للأسرة الحاكمة على علاقات قبلية أهلية متينة. ومصادر الشرعية هذه المؤلفة من الولاء للأسرة الحاكمة والثراء، تُمكّن النظام من الاستمرار في ظل وتائر نمو اقتصادية وسكانية وعمرانية متسارعة، وارتفاع مطرد في مستويات المعيشة، من دون الحاجة إلى قدر كبير من الضغط على المجتمع، وبهامش حرية واسع نسبيًا. وهي بذلك تشبه دولًا أخرى مثل الإمارات العربية المتحدة والكويت في مراحل مبكرة. لم تُطرح الديمقراطية في قطر، ولا يبدو أنها سوف تُطرح على المدى المنظور، بحكم بنيتها الاجتماعية الأهلية والاقتصادية الريعية التوزيعية، ومستوى المعيشي المرتفع. هذه المقدمة ضرورية للإجابة عن التساؤلات بشأن التناقض بين نظام هذه الإمارة ودعمها التغيير في العالم العربي. فقطر ليست دولة ديمقراطية، ولا هي مؤهلة للدعوة إلى الديمقراطية في المنطقة، لكن الفارق بينها وبين دولة مثل السعودية يشكل مواطنوها أغلبية السكان، وتعاني قضايا اجتماعية ليس الفقر أولها ولا آخرها، أن قطر لا تشعر بالتهديد من انتشار الديمقراطية في المنطقة. وربما ترى الأنظمة الملكية الأخرى في ذلك بعض الأنانية القطرية لأنها لا تحسب حساب غيرها من الأنظمة الملكية غير المُحصّنة أمام تلك المطالب مثل البحرين والسعودية والأردن. لكن هذا هو واقع رؤيتها السياسية وحركتها في التعاطي مع الرأي العام العربي منذ أكثر من عقد. وتوازن الإمارة بين تحالفاتها الغربية، ولا سيما مع الولايات المتحدة، وهي التحالفات المدفوعة بصراعات عربية - عربية، والحاجة إلى الحفاظ على وجودها والاعتراف بدورها في المراحل الأولى من حكم الأمير حمد بن خليفة، وعلاقاتها الجدية مع إيران لأسباب جيوستراتيجية، والعمل في قضايا تحظى بشعبية على مستوى الرأي العام العربي.

يمكن اعتبار الموقف القطري تجاه الثورة السورية من أكثر المواقف الدولية أهمية. إذ بدا أنه الأكثر استمرارية واندفاعًا في دعم الثورة السورية. وفي البداية مرت لحظات حرجة بدت فيها قطر الدولة الوحيدة التي تدعم الثورة

بشكل فاعل، وتركّزت حملات النظام التحريضية عليها. لكن الموقف القطري هو في الوقت ذاته من أكثر المواقف تركيبًا لأسباب عدة، **أولها**: تطور العلاقات السورية - القطرية في فترة حكم الرئيس بشار الأسد ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة من التعاون والتنسيق، ولا سيما في المجال الاقتصادي، والتوافق في وجهات النظر الاستراتيجية على الملفات العربية والإقليمية، ولا سيما دعم المقاومة في أثناء حرب لبنان في عام 2006، والوقوف إلى جانب سورية في أثناء الخلافات مع السعودية، وذلك نتيجة الخلافات السعودية - القطرية المستمرة، ومساعدة النظام السوري على كسر عزلته الدولية بعد اغتيال الحريري، خصوصًا استخدام علاقات قطر المتميزة مع إدارة الرئيس الفرنسي ساركوزي. **وثانيها**: أن الموقف القطري من الثورة السورية وعلى الرغم من تدرّجه يُعتبر من أكثر المواقف الدولية تقدمًا ومناصرة للشعب السوري. وأضحت قطر نتيجة دورها المتقدم أبرز الفاعلين المؤثرين في مسار الثورة السورية في بعض مراحلها.

عند تحليلنا دور قطر في الثورة السورية علينا أن نذكر أن قطر دولة صغيرة وديناميّة، راهنت بسرعة على ثورات عربية، لا هي بادرت إليها، ولا شاورها أحد فيها، فليست قطر دولة ثورية. لكن الأنظمة العربية السابقة مالت إلى تحميل «قناة الجزيرة» مسؤولية رئيسة عن الاحتجاج والتذمّر الشعبيين، لأنها أثارت قضايا لم تكن مُثارة. كما أن قوى عديدة مالت في مرحلة الصراع بين القوى السياسية بعد الثورات، وبين الثورات وفلول الأنظمة إلى اتهام القوى المنافسة لها (ولا سيما القوى الإسلامية) بأن قطر تدعمها. والحقيقة أن القوى هذه كلها تعرف مدى قوة التيار الإسلامي قبل الثورات. ولذلك غالبًا ما ثار النقاش قبل الثورات في شأن التردّد ما بين قبول الاستبداد والخضوع له، وبين المطالبة بديمقراطية قد تأتي بالإسلاميين. ولذلك فإن الذين فوجئوا بقوة الإسلاميين ورغبوا في أن ينسب هذه القوة إلى الدعم القطري مخطئ تاريخيًا، ويُبالغ في تقويمه دور قطر، ويضخّمه (عدا عن المبالغة في تقدير قوة الإسلاميين أنفسهم). والجديد في الثورات العربية أنها أبرزت قوى جديدة غير التيار الإسلامي. أما قوة التيار الإسلامي فليست بالأمر الجديد.

أدّت مرونة الدور القطري وكسره قوالب التحالفات والمحاور المعروفة، وغالبًا بدوافع قطرية محض لا علاقة لها بالديمقراطية أو الثورية، ومخالفتها الأفكار السائدة عن الدول الصغيرة، وعن الدول الخليجية أيضًا، إلى سوء فهم دور قطر، وإلى استسهال اتهامها بكل ما يجري في أي مكان. وأصبح كل من لا يمكنه تفسير فشل سياسته يتهم قطر بأنها وراء فشله، ولكل من لا ينجح في تفسير ظاهرة يجعل دور قطر التفسير لهذه الظاهرة.

- العلاقات السورية القطرية قبل الثورة

لم تكن العلاقات السورية - القطرية متينة في عهد الرئيس حافظ الأسد، بل شابها التوتر، إذ إن سورية في حينه كانت تقف إلى جانب السعودية في صراعها مع حكم الأمير حمد بن خليفة الذي أزاح والده عن الحكم وأسس نهجًا مستقلًا عن طاعة المملكة السعودية، مشكّلًا سابقة بين أمراء الخليج في تلك المرحلة. وكانت هذه سابقة مزعجة للسعودية (كانت هذه العلاقة المتوترة جدًا مع السعودية من أهم دوافع قطر للعمل على توثيق التحالف مع الولايات المتحدة، وأن تلقى قبولًا لدى واشنطن). وحاولت الإمارة أن تفتح صفحة جديدة مع سورية في عهد الرئيس الشاب بشار الأسد؛ هذه الصفحة التي أصبحت ممكنة في مرحلة الخلاف السعودي السوري إبان حقبة المحافظين الجدد، وفي شأن العراق تحديدًا. ويعود التقارب السوري - القطري إلى ما قبل زيارة الرئيس بشار الأسد إلى الدوحة في عام 2003 بقليل. وفتحت هذه الزيارة باب التعاون الثنائي الاقتصادي والتجاري والاستثماري، إذ تم توقيع 13 اتفاقية مشتركة بين البلدين.

بحلول عام 2007 أصبحت قطر الأولى عربيًا على الخريطة الاستثمارية السورية متجاوزة المملكة العربية السعودية[90]. ومن أبرز الاستثمارات القطرية في سورية: إنشاء المصرف الإسلامي الدولي في دمشق عام 2005 برأس مال

---

(90) «الاستثمارات القطرية تتفوق على السعودية في سوريا،» الراية (قطر)، 18/ 1/ 2008، على الموقع الإلكتروني: <http://raya.com/news/pages/3af6cfb5-f063-4eba-a0c0-eae52b396f94>.

قدره خمسة مليارات ليرة سورية (100 مليون دولار)، وإنشاء البنك القطري السوري في عام 2007 برأس مال قدره 100 مليون دولار أميركي، و«الشركة السورية القطرية القابضة» في عام 2007 برأس مال قدره خمسة مليارات دولار أميركي[91]. وحصلت الشركة السورية القطرية القابضة على ترخيص لمشروع «ديار دمشق» في وسط العاصمة دمشق الذي وصل تقدير تكلفته الإجمالية إلى 8 مليارات دولار أميركي[92]. ويضاف إلى ذلك إطلاق المشروع السياحي في منطقة رأس ابن هانئ على الساحل السوري في عام 2008 بتكلفة قدرها 350 مليون دولار أميركي، ونفّذته شركة الديار القطرية[93]. كما أُسّست في العام نفسه شركة الائتمان السورية برأس مال قطري قدره 20 مليون دولار أميركي، وأطلق مشروع تدمر السياحي لمصلحة شركة الديار القطرية بتكلفة إجمالية وصلت إلى خمسة مليارات دولار أميركي[94].

أما على الصعيد السياسي فأفرز احتلال العراق في عام 2003 محورين متنافسين في المنطقة، **الأول**: محور المقاومة ويضم سورية وإيران وحزب الله، **والثاني**: محور الاعتدال ويضم السعودية ومصر والدول العربية الحليفة للولايات المتحدة الأميركية. ولم ترغب قطر في الانضمام إلى أحد المحاور السابقة، فالوزن الجيوبوليتيكي لدولة قطر لا يمكّنها من التموضع ضمن محاور إقليمية متنافسة، والنهج الذي اختاره أميرها هو التصرف بمرونة سياسية بهامش حركة

---

(91) «شركة قطرية تعتزم والسورية القابضة توقيع اتفاقية لإنشاء محطتي توليد كهرباء في سورية،» (سيريا نيوز، 22/ 4/ 2010)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=113533>.

(92) «قطر تتبوأ هرم الاستثمارات في سوريا بنحو 12 مليار دولار.. علاقات دمشق- الدوحة نموذج للمصارحة في إطار العمل العربي المشترك،» **العرب** (قطر)، 18/ 12/ 2008، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=66446&issueNo=360&secId=15>.

(93) «شركة «ديار» القطرية تطلق في سورية مشروعًا سياحيا تكلفته 350 مليون دولار،» **الشرق الأوسط**، 28/ 2/ 2008، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10626&article=460513#.UYoprbVTD0c>.

(94) «توقيع مذكرة تفاهم بين شركة الديار القطرية ومحافظة حمص لمجموعة استثمارات متنوعة،» (سيريا نيوز، 5/ 11/ 2007)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=65143>.

سياسـية واسـع، وإن ظلت قطر في النهاية فـي إطار الدول الملكيـة ذات العلاقة المتميزة مع الولايات المتحدة، ولا سيما أن فيها قاعدة عسكرية أميركية كبيرة.

تتمتّع قطر بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأميركية يدخل في إطارها البعـد الأمني، وبالتالي لا يمكـن أن تكون في محور يضم إيـران ويجاهر صراحة بمعاداة الولايات المتحدة وسياسـاتها في الشـرق الأوسـط. وفي الوقـت ذاته لا تتمتّع قطر بعلاقات جيدة مع المملكة العربية السـعودية ومصر بسبب حساسيات تاريخيـة وراهنة، ولا يمكن إذًا أن تصطف في محور تقـوده المملكة وتتحكم به. كما أن قطر سمحت لنفسها بالاحتفاظ بعلاقات مع قوى مثل حزب الله وحماس وقوى إسلامية أخرى، ونجحت في تحويل هذه العلاقات إلى مصدر قوة سياسية ودبلوماسـية، ولا سـيما أن هذه القوى حققت إنجازات. وفي الحالات كلها التي كانت للدول الغربية حاجة إلى الاتصال بهذه القوى وجدت نفسها في حاجة إلى صلات قطر بها. وفي ما عدا بعـض التعاطفات الحقيقية هنا وهناك في بلد صغير يعتبر فيه مزاج الحاكم السياسي مهمًا، اعتبرت قطر تعدد الاتصالات بقوى خارج الإجمـاع الدولـي، بما في ذلـك حركات مقاومة، اسـتثمارًا سياسـيًا لهـا، بما في ذلك الرأي العام العربي، وفي الغرب نفسـه تبرز الحاجة إلى دور قطر بسبب هذه العلاقات. ومن الأمثلة على ذلك مساهمتها في تحرير مخطوفين في مناطق عدّة، أو في استضافة مفاوضات بين الولايات المتحدة وحركة طالبان وغيرها.

إضافة إلى هذه المحددات كان تفكير القيادة القطرية الاسـتراتيجي يهدف إلى بلورة سياسـة خارجية نشـطة، لكن في إطار الوسـاطة وحل النزاعات أكان ذلك فـي الإقليـم أو ضمن الأقطـار العربيـة. ونذكر على سـبيل المثـال وليس الحصر الوسـاطة في حوادث 7 أيار/ مايو 2008 فـي لبنان، ومؤتمر المصالحة اللبنانية الذي عُقد في الدوحة في عام 2008، والوسـاطة القطرية بين الحكومة السودانية والحركات المتمردة في إقليم دارفور، كذلك محاولة تقريب وجهات النظر والقيام بدور الوسيط بين الولايات المتحدة وحركة طالبان في أفغانستان، والوسـاطة في ملف المصالحة الفلسـطينية بين فتح وحماس. وحاول أمير قطر أن يؤسـس لقطر دورًا يقوم على الوسـاطة بين قوى متنازعة واستخدام قوة قطر

الإعلاميـة والمالية في هذا السـياق. وهدف بذلك إلى ترسيخ وجود قطر على الخريطة السياسية العالمية.

ساهم ابتعاد قطر عن المحاور والأحلاف السياسية في إكسابها هامش حرية كبيرًا في السياسة الخارجية مقارنة بالدول الخليجية الحليفة للولايات المتحدة الأميركية. ونفهم في هذا الإطار انفتاح قطر على النظام السوري في مرحلة العُزلة الدولية (2005 – 2008) على الرغم من الضغط الأميركي والغربي على النظام. وتوضح لنا القمة الرباعية (ساركوزي وحمد بن خليفة وأردوغان والأسد) التي عُقدت في دمشق في 4 أيلول/ سبتمبر 2008 نجاح الجهد القطري والتركي في فك العُزلة الدبلوماسية عن النظام السوري.

كما أن قطر اتخذت مواقف مناصرة لقضايا مركزية عربية، حيث وقفت إلى جانب حزب الله في أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام 2006. وقدّمت مساعدات مالية لإعادة إعمار الجنوب اللبناني. واتخذتْ أيضًا موقفًا معارضًا للعدوان الإسرائيلي على غزة في عام 2009، ودعت إلى قمة عربية طارئة في الدوحة في 16 كانون الثاني/ يناير 2009 لنصرة غزة ودعم حماس في مواجهة العدوان الإسرائيلي، وقامت بالتزامن مع انعقاد القمة العربية الطارئة بإغلاق مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي في الدوحة، الأمر الذي منحها رصيدًا شعبيًا كبيرًا في العالم العربي. وفي حينه كان حزب الله وحركة حماس وسورية ممن أشادوا بدور دولة قطر.

كانت قمة الدوحة الطارئة صدامية، وأوضحت الاصطفافات العربية بجلاء، فالسعودية ومصر رفضتا حضور القمة. وتهجّم الرئيس المصري المخلوع محمد حسني مبارك على هذه القمة ووصفها بأنها «قمة كلام وليست قمة أفعال»، بينما حاولت السعودية الضغط على دول عربية لمنعها من الحضور وعدم إكمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد القمة. وساهمت مواقف دول محور الاعتدال في انزياح قطر بشكل كبير إلى تعزيز التحالف مع سورية. وحافظت العلاقات بين البلدين على هذا المستوى من التعاون والتنسيق حتى بداية عام 2011 عندما أقدمت سورية وحلفاؤها في لبنان على إسقاط حكومة

سعد الحريري في 16 كانون الثاني/ يناير 2011 متجاوزة الأسس التي أرساها اتفاق الدوحة في عام 2008 في ما يتعلق بتأليف الحكومة واستقالتها.

مثّل إسقاط حكومة سعد الحريري ضربة لدور الوساطة القطرية الذي يُعتبَر أبرز محددات السياسة الخارجية القطرية، الأمر الذي خلق تباينًا بين القيادة القطرية والسورية في شأن لبنان، لكن من دون أن يؤدي ذلك إلى تدهور العلاقات بينهما. كما ساهم تخلي بشار الأسد عن دعم قائمة العراقية لمصلحة المالكي في برود العلاقات الذي لم يلاحظه إلا العارفون بالأمر.

- الموقف القطري بعد انطلاق الثورة

بعد انطلاق الربيع العربي اتخذت قطر موقفًا داعمًا للثورات العربية كلها في تونس ومصر وليبيا واليمن. لكن قطر لم تدعم أي ثورة مباشرة وبشكل فاعل يتجاوز دور «الجزيرة» باعتبارها قناة تلفزيونية، الذي غالبًا ما خُلط بدور قطر باعتبارها دولة. كان الاستثناء في حالة ليبيا، حيث تورّطت قطر مباشرة، وحتى عسكريًا بالتدريب والتسليح، كما دعمت قطر ماليًا بعض الأطراف في الثورة اليمنية. أما الثورتان المصرية والتونسية فاقتصر دعمهما على الموقف السياسي المؤيد للثورة، والدور الإعلامي لقناة الجزيرة الذي لا يجوز خلطه بشكل كامل بموقف قطر إلا في الحالات الحساسة للغاية. كما قامت قطر بدعم مصر في مرحلة حكم المجلس العسكري بخمسمئة مليون دولار منحة، ودعمت حكومة مصر المنتخبة لاحقًا.

لكن، على الرغم من علاقتها الجيدة بالتيار المعتدل في المعارضة البحرينية، إلا أنها تحفّظت عن اتخاذ موقف علني واضح (مؤيد/ معارض) تجاه الانتفاضة الشعبية البحرينية بسبب وجود إجماع خليجي مساند للملك البحريني أفضى إلى تدخل قوات درع الجزيرة في البحرين، إضافة إلى هواجسها من الحماسة الإيرانية للاحتجاجات البحرينية على خلفية التقاطعات المذهبية مع الحراك المعارض في البحرين. ومع ذلك تهجّم الإعلام الرسمي البحريني في أكثر من مناسبة على قطر بسبب تغطية «قناة الجزيرة» الانتفاضة في البداية،

والامتناع عن تأييد النظام البحريني علنًا، وبسبب محاولتها اتخاذ دور الوسيط، وليس دور الحليف غير المشروط للملك (مع أنها فشلت في التوسط، إذ لم يتح لها موقف دول مجلس التعاون الخليجي الواضح إلى جانب النظام البحريني أي هامش للوساطة التي رغبت في القيام بها بين النظام والمعارضة).

واجه النظام السوري منذ الأيام الأولى المحتجين بالرصاص الحي وهو ما سبق أن عرضناه. وفرضت طريقة تعامل النظام مع الاحتجاجات «إرباكًا» للقيادة القطرية، فهي لا تستطيع السكوت وتجاهل القمع وعدم مساندة المطالب الديمقراطية في سورية لأن ذلك يضر بالرصيد الشعبي الذي راكمته نتيجة مواقفها المساندة للثورات. وفي الوقت ذاته يعتبر النظام السوري حليفًا وصديقًا لقطر في المنطقة، ولقطر مصالح اقتصادية واستثمارية يمكن أن تتعرّض للخطر في ما لو جاهرت بموقف عدائي للنظام. وكانت الحوادث في بدايتها احتجاجات لم ترقَ بعد إلى مستوى ثورة وطنية شاملة تهدف إلى إسقاط النظام. والثورة السورية هي من الحالات القليلة التي تدخّلت فيها الدولة لدى «قناة الجزيرة» لمنع تغطية شاملة لما يجري من احتجاجات، والاكتفاء بتغطية جزئية لا تحتل مكانًا رئيسًا، وذلك كي لا تفسّر التغطية على أنها رغبة قطرية في التشجيع على الثورة.

حاولت قطر منذ الأيام الأولى إقناع النظام أن يستدرك الحوادث في سورية قبل تفاقمها، من خلال تقديم النصيحة والضغط على القيادة السورية لتلبية المطالب الإصلاحية التي يرفعها المحتجون مخافة تطورها وارتفاع سقفها إلى شعارات أكثر حدة. وفي سبيل ذلك زار ولي العهد القطري الشيخ تميم بن حمد دمشق، والتقى الرئيس بشار الأسد في 27 آذار/ مارس 2011، أي قبل ثلاثة أيام من خطاب الرئيس بشار الأول أمام مجلس الشعب في 30 آذار/ مارس 2011 [95]. وفي اليوم ذاته تلقّى الرئيس بشار الأسد اتصالًا هاتفيًا من أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. كما استمر بعض المبعوثين في زيارة سورية ومقابلة رئيسها شهرين بعد ذلك.

---

(95) «الرئيس الأسد يستقبل ولي عهد قطر،» (دي برس، 28/ 3/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=79174>.

على خلاف الأماني القطرية جاء خطاب الرئيس بشـار الأسد أمام مجلس الشعب صادمًا وغير متوقعًا. واختار الأسـد التصعيد ضـد المحتجين بدلًا من احتـواء مطالبهـم والاسـتجابة لهـا، ورفـض الاعتـراف بشـرعية الاحتجاجات ووصفهـا بالمؤامـرة المدعومـة أجنبيًا مـن دون تحديد واضح لماهيـة المؤامرة والدول التـي تقف وراءها. وجاءت الثورة السـورية في مرحلـة كان فيها النظام يتمتـع بعلاقات جيدة مع مختلف القـوى الدولية والإقليميـة والعربية ابتداءً من الولايات المتحدة والغرب، وصولًا إلى السـعودية. لكن الإعلام السوري «غير الرسـمي» الموالـي للنظـام كان يضع قطر فـي مقدمة الـدول الراعيـة المؤامرة، ويتّهـم قطـر بالتحريـض علـى الاحتجاجـات من خـلال «قنـاة الجزيـرة» التي تعرّضـت لانتقادات أوسـاط سـورية واسـعة بسـبب عـدم إيـلاء الاحتجاجات السورية مساحة في تغطيتها بحيث تتساوى مع باقي الثورات العربية[96].

شـكّل خطاب الأسـد خيبة أمـل لقطـر، فالرئيس الأسـد تجاهـل نصائح الإصـلاح، وفضّل الحل الأمنـي منهجًا وحيـدًا لمواجهة الاحتجاجـات. وفيما بـدا نوعًا من الاعتـراض القطري على خطاب الرئيس بشـار الأسـد، زار رئيس الوزراء القطري ووزير الخارجية دمشق في 2 نيسان/ أبريل 2011 حاملًا رسالة من أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. وكانت هذه الزيارة الثانية لمسؤول قطري رفيع إلى دمشـق خلال أسـبوع واحد، عـدا عن الاتصـالات الهاتفية بين القيادتيـن القطرية والسـورية. وهو ما يوضـح مخاوف قطر مـن أن يؤدي القمع الأمني إلى امتداد الانتفاضة الشـعبية وتوسـعها بشـكل مشـابه للثـورات العربية الأخرى ما يفرض عليها اتخاذ مواقف داعمة للثورة ومناوئة للنظام.

كان الموقـف القطـري تجـاه الثـورة السـورية غيـر واضـح المعالـم أمام

(96) رفع المتظاهرون في سـورية مرات عدة لافتة كتب عليها «وينك وينك يا جزيرة، إحنا بديرة وأنـت بديرة!!». وقد علم الكاتب بالاحتجاجات على تغطيـة الجزيرة من مصادره. وفي محاضرة بعنوان «الجزيـرة والثورات العربية» في شـباط/ فبراير 2012، ذكـر الإعلامي في قناة الجزيـرة علي الظفيري أن فريق عمل الجزيرة في بداية الثورة السـورية كان يتلقى مئات رسـائل الانتقاد يوميًا احتجاجًا على تغطية قنـاة الجزيرة للاحتجاجات في سـورية. حضـر المحاضرة الباحثـان في المركز العربـي حمزة المصطفى ونيروز ساتيك.

الجمهور والرأي العام في بداية الثورة. فالخطاب الرسمي السوري - وكالة سانا الرسمية - كان يضع حراك قطر الدبلوماسي في إطار «وقوف قطر إلى جانب سورية في وجه ما تتعرّض له من محاولات لزعزعة أمنها واستقرارها ودعمها الكامل للجهد الذي تقوم به القيادة السورية من أجل إفشال هذه المحاولات وبما يعود بالخير والنفع على الشعب السوري»[97].

على خلاف الخطاب الرسمي السوري كان الإعلام الخاص المحسوب على السلطة يتهجّم باستمرار على قطر وقيادتها، ويتّهمها برعاية المؤامرة، ويخص «قناة الجزيرة» بالقسم الأكبر من الانتقاد واصفًا إيّاها بأنها مشروع صهيوني أقامته إسرائيل والولايات المتحدة في قطر من أجل تدمير الأقطار العربية. ويبدو أن النظام السوري نفسه كان يتعرّض لـ «مؤامرة» من داخله للإساءة للعلاقات مع الدول الأخرى باتهامها بالتآمر بدلًا من تقديم حلول كانت سهلة في البداية، أو أنه كان يقوم بتوزيع أدوار، دور من يساير الدول، ودور من يهاجمها كي يردعها عن التفكير بدعم الثورة، ولتبرئة نفسها من التهمة بدعم النظام. ولا شك في أن «قناة الجزيرة» الإعلامية سبقت الموقف الرسمي القطري بالانحياز الكامل للثورة. واتخذت قطر أول موقف رسمي معلن من الاحتجاجات في سورية في 28 نيسان/ أبريل 2011 [98].

---

(97) «الأسد تسلم رسالة من أمير قطر،» (الجزيرة نت، 3/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/a644a5f6-6974-42e1-ba54-ae0bb99adadc>.

(98) على لسان وزير خارجيتها حمد بن جاسم الذي قال: «إن علاقات قطر متميزة مع سورية ونتألم كثيرًا لما يجري في سورية، ونأمل في أن يسود العقل والحكمة في حل الموضوع بشكل عاجل بالحوار البناء للوصول إلى نتيجة تلبي طموحات الشعب السوري والاستقرار في سورية الشقيقة. وأن يحل الموضوع السوري في إطار البيت السوري في أسرع وقت». حمل هذا التصريح إشارة غير مباشرة إلى عدم رضا قطر عن النهج الأمني المتبع في مواجهة الاحتجاجات، ولكن الموقف القطري وعلى الرغم من رفع شعار «إسقاط النظام» في مختلف أرجاء سورية منذ منتصف نيسان 2011 بقي يعقد الآمال على الرئيس بشار الأسد من أجل القيام بالإصلاحات وقيادة العملية السياسية، وإجراء حوار سياسي ومجتمعي يحتوي الأزمة الحاصلة. والجدير بالذكر أن هذا الموقف ليس خاصًا بقطر، بل كان يمثل إجماع القوى الدولية والإقليمية. انظر: «رئيس الوزراء القطري يأمل إجراء حوار يلبي طموحات الشعب السوري،» **الرياض**، 29/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/2011/04/29/article627933.html>.

يمكن القول إن التواصل القطري مع النظام السوري لم ينقطع في الأشهر الست الأولى من الثورة السورية، وهو ما أكده وزير خارجية سورية، وليد المعلم، في 22 حزيران/ يونيو 2011 في مؤتمر صحافي عقده في دمشق بالقول: «أستطيع أن أؤكد أن جميع الدول العربية من دون استثناء تدعم سورية، ولا أريد أن أفصح عن الاتصالات الهاتفية الجارية بين السيد الرئيس وقادة هذه الدول، وبيني وبين وزراء خارجية هذه الدول، بما فيها دولة قطر، ولكن ليس عن طريق قناة الجزيرة»[99].

يفسر لنا الجزء الأخير من تصريح المعلم مدى حساسية النظام لدور الإعلام في الثورة، خصوصًا «قناة الجزيرة» التي تحظى بمتابعة شعبية كبيرة في داخل سورية. وقرأ النظام في تغطية «قناة الجزيرة» موقفًا قطريًا رسميًا، لكنه غير معلن يجب أن يقابله هجوم إعلامي، أو عمل رادع. لذلك أعطى الضوء الأخضر للإعلام الخاص ولا سيما تلفزيون «الدنيا» (وهو تلفزيون «خاص وغير خاص» أسسه بعض كبار رجال الأعمال المتحالفين بعلاقات لولبية مع المفاصل الضاربة في السلطة) للتهجم وبطريقة الشتم على أمير قطر وزوجته وعائلته، واختلاق روايات وأكاذيب إلى درجة أصبح فيها انتقاد قطر وشتم أميرها بطريقة سوقية على قنوات التلفزة السورية موقفًا وطنيًا يُستضاف من أجله المعلّقون السياسيون السوريون واللبنانيون. والجدير بالذكر أن هذه الطريقة اتبعها النظام مع شخصيات عربية وسياسية عدة، بمن فيها تلك التي وقفت إلى جانب خط المقاومة، ودافعت عن سورية في وجه الضغط الأميركي والغربي، لكنها اتخذت موقفًا مساندًا لطموحات الشعب السوري في حريته وكرامته، وضد نهج النظام القمعي.

لم يكتف النظام بالتهجم الإعلامي على قطر، بل سمح لمتظاهرين سوريين بالوصول إلى سفارة قطر في دمشق في 18 تموز/ يوليو 2011 والاعتداء على البعثة القطرية، ما أدى إلى قيام دولة قطر بتعليق عمل سفارتها

(99) «المعلم: كل السوريين مدعون إلى الحوار، الشعب السوري قادر على صنع مستقبله وحده،» (سانا، 22/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sana.sy/ara/2/2011/06/23/354082.htm>.

في دمشـق، وإجلاء دبلوماسـييها. وحاول النظام تبرير هذا الاعتـداء بالقول إنه ردة فعل من شـبان سوريين غاضبين على تغطية «قناة الجزيرة» القطرية، وصرّح بذلك مصدر رسمي سوري لصحيفة **الوطن** السورية في 19 تموز/ يوليو 2011 واصفًا تغطية الجزيرة بأنها «غير مهنية وغير موضوعية»، وأن الجزيرة وعددًا من المحطات الفضائيـة العربية والأجنبية تقـوم بحملة إعلاميـة مُغرِضة ضد البلاد عبـر تزييف حقيقة ما يجـري وفبركة الحوادث»[100]. لكن تسـليط الغوغاء على سـفارة قطر بدلًا من محاولة اسـتمالة قطر بواسـطة الفصل ولـو المصطنع بينها وبين قناة الجزيرة أدّى إلى تفاقم الموقف.

ساهمت هذه العوامل، فضلًا عن جرائم النظام وقمعه المحتجين في زيادة الشـرخ بين قطر والقيادة السـورية، ووصلـت العلاقات بينهما إلـى حد القطيعة الدبلوماسية بعد قرار الخارجية القطرية إغلاق سفارتها في دمشق. لكن القطيعة السياسـية لـم تظهر عيانًا إلا في آب/ أغسـطس 2011 بعد العمليات العسـكرية التـي قام بها الجيش السـوري فـي حماة ودير الـزور وقمع التظاهرات الشـعبية الكبرى. وطغى على المشهد السـوري في آب/ أغسطس 2011 حراك سياسي ودبلوماسـي دولـي وإقليمـي وعربي يهـدف إلى الضغط على الأسـد لسـحب الجيـش من المعركـة وإعادته إلـى ثكناته والبدء فـي عملية سياسـية تفضي إلى إنهـاء الأزمة. وبالتوازي مع الضغـط التركي الذي عرضناه سـابقًا، حاولت قطر اسـتغلال العلاقات الجيدة مع إيران وتوظيفها في الملف السـوري بطريقة تقنع الأسد بالتخلي عن النهج القمعي. وعلى هذا الأساس قام أمير قطر الشيخ حمد بـن خليفـة آل ثاني في 25 آب/ أغسـطس 2011 بزيـارة إيران تلبيـة لدعوة من إيـران (وليس بعد إلحاح منه كمـا أوردت الصحف اللبنانية المقربة من سـورية فـي حينه). وأعلن أمير قطر فـي أثناء لقائه الرئيس محمود أحمـدي نجاد موقفًا واضحًا مسـاندًا للثورة السـورية، وأوضـح أن قطر حاولت منـذ بداية الانتفاضة تشـجيع النظام علـى القيام بخطـوات إصلاحية وعـدم اللجوء إلـى القمع. كما

(100) «والسـفير عاد إلى الدوحة: قطر تعلق أعمال سـفارتها بسـوريا،» (الجزيـرة نت، 19/ 7/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/Portal/aspx/FNF.aspx>.

حذّر أمير قطر النظام السوري من السقوط إذا لم يسارع إلى التغيير المطلوب والمقبول شعبيًا لأن الحل الأمني فشل، وأن الشعب السوري لن يتراجع عن مطالبه مهما دفع من ثمن(101). وعلى الرغم من ازدياد الانتقادات والتحذيرات القطرية للنظام السوري، إلا أن الخطاب الرسمي القطري لم يطالب بإسقاط النظام أو تنحي الرئيس بشار الأسد كما هي الحال لدى الولايات المتحدة الأميركية، أو الدول الغربية الأخرى.

لم تُسقط قطر خيار الحل السياسي في سورية من حساباتها على الرغم من تأزّم العلاقات والقطيعة مع النظام السوري. وإنما اتبعت مسارًا آخر في التعاطي مع الأزمة السورية إذ قادت جهد جامعة الدول العربية في أثناء رئاستها مجلس وزراء الخارجية العرب في أيلول/ سبتمبر 2011. كما رئَسَت اللجنة الوزارية العربية المعنية بسورية التي أُسست بقرار من مجلس وزراء الخارجية العرب في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 (102). وكما أسلفنا زارت اللجنة الوزارية العربية دمشق في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 وتوصّلت إلى تفاهم أولي مع النظام السوري في شأن الحل السياسي للأزمة بما يتطابق مع المبادة العربية الأولى. وتلت ذلك زيارة وزير الخارجية وليد المعلم إلى الدوحة في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 وجرى الاتفاق على خطة إجرائية لوضع المبادرة العربية الأولى في حيز التنفيذ الفعلي. ونصت هذه الخطة على وقف العنف، وسحب الآليات الثقيلة من المدن، وإجراء حوار سياسي بين الحكومة السورية وأطياف المعارضة كلّها في القاهرة(103). وخلال هذه الزيارة حاول وزير خارجية سورية وليد المعلم وبثينة شعبان، مستشارة الرئيس السوري، إقناع

---

(101) «نجاد دعا لتسوية المشاكل بدون تدخل الغرب، أمير قطر: شعب سوريا لن يتراجع،» (الجزيرة نت، 26/ 8/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C34C1AC5-5BB4-47E3-9BA9-E4A52604FABD.htm>.

(102) «العرب يدعون لحوار وسوريا تتحفظ،» (الجزيرة نت، 17/ 10/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2764F0E1-5CD0-44BF-A9EF-E188D2EC2055.htm?GoogleStatID=1>.

(103) «الوفد السوري يغادر الدوحة من دون الرد على المبادرة العربية،» (فرانس 24، 31/ 10/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.france24.com/ar/20111031>.

الأمير بزيارة دمشق والتحدث مباشرة إلى الرئيس لإنهاء الأزمة. لكن العلاقات بين البلدين كانت قد وصلت في تدهورها حدًا يصعب معه تحقيق مثل هذه الزيارة، كما أن صورة الرئيس السوري عربيًا كانت قد تلطخت بالدماء.

لم تلتزم الحكومة السورية بنود اتفاق الدوحة (من الجدير بالذكر أن المعارضة السورية لم تلتزم أيضًا أي شيء، لكنها في أي حال لم تكن طرفًا منظّمًا تدين له الثورة بالطاعة)، فدعا رئيس اللجنة الوزارية مجلس وزراء الخارجية العرب إلى اجتماع طارئ في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 [104]، نجم عنه تعليق عضوية سورية في جامعة الدول العربية. كما تقدّمت اللجنة الوزارية العربية التي ترئسها قطر بتوصيات إلى اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 تتضمّن فرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري. وتبنّى مجلس وزراء الخارجية العرب هذه التوصية لتكون المرة الأولى التي تتخذ فيها جامعة الدول العربية مثل هذا الإجراء. وشملت العقوبات منع سفر كبار الشخصيات والمسؤولين السوريين إلى الدول العربية وتجميد أرصدتهم فيها، ووقف التعامل مع البنك المركزي السوري، ووقف المبادلات التجارية الحكومية مع الحكومة السورية باستثناء السلع الاستراتيجية التي تؤثر في حياة الشعب السوري [105]. والمعروف أن عددًا صغيرًا من الدول العربية التزم هذه العقوبات، منها قطر والسعودية، في حين أعلن الأردن ولبنان عدم تمكنهما من التزامها. واستفادت قطر من فاعلية دور جامعة الدول العربية بعد الثورات، وحاولت بالقدر الأكبر توظيف هذه الفاعلية في الضغط على النظام السوري. وفي هذا الإطار نفهم اقتراح أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في 14 كانون الثاني/ يناير 2012 إرسال قوات عسكرية عربية لوقف ما سمّاه «المذبحة السورية». وكان أمير قطر أول زعيم عربي يقترح مثل هذه

---

(104) «الجامعة العربية تدعو إلى اجتماع طارئ لمناقشة الأوضاع في سورية،» (BBC عربي، 6/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/11/111106_syria_arabs_wrap.shtml>.

(105) «الجزائر حاولت إعاقة العقوبات الخاصة بالبنك المركزي السوري: الجامعة العربية تفرض عقوبات على دمشق تشمل منع سفر المسؤولين،» (العربية نت، 27/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/11/27/179371.html>.

الخطوة التصعيدية ضد النظام السوري. وهو انطلق في اقتراحه الموجّه إلى من يعارضون التدخل الأجنبي من قناعة ترسّخت لدى قطر بضرورة تفعيل آليات العمل العربي المشترك الذي يستطيع مواجهة التحديات الداخلية والخارجية في الأقطار العربية بما يسهم في حل النزاعات والمشكلات لقطع الطريق أمام التدخلات الأجنبية كما حصل في العراق في عام 2003، وانعكس تداعيات وارتدادات سلبية على أمن المنطقة والأقطار العربية. والجدير بالذكر أن اقتراح أمير قطر استند إلى تجارب عربية سابقة، ولا سيما تجربة قوات الردع العربية في لبنان التي أدّت دورًا مهمًّا في إيقاف الحرب الأهلية اللبنانية(106).

بعد فشل مساعي اللجنة الوزارية العربية في إقناع النظام بالتزام الحل العربي للأزمة، قدّمت قطر التي ترئس اللجنة الوزارية العربية بالتعاون مع دول عربية أخرى مبادرة سياسية (معدلة) عن المبادرة العربية الأولى إلى اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب المنعقد في 22 كانون الثاني/ يناير 2012. ودشّنت هذه المبادرة القطيعة النهائية بين قطر والنظام السوري لأنّها تضمّنت بندًا ينص على تفويض الرئيس الأسد صلاحياته لنائبه، وتأليف حكومة وحدة وطنية تتولّى الإشراف على الانتقال الديمقراطي. كما تنص على ضرورة استصدار قرار من مجلس الأمن يضع الحل العربي موضع التنفيذ بشكل يغلق باب المناورة والمماطلة أمام النظام السوري.

صاغت هذه المبادرة تفصيلات الانتقال الديمقراطي بما يلائم المجتمع والدولة في سورية، وبما يحافظ على بنية الدولة السورية ومؤسساتها، ويلبي طموحات الشعب السوري في التغيير الديمقراطي، وينتشل سورية من اقتتال أهلي طويل المدى ظهرت ملامحه بعد نزوع قسم من المحتجين إلى حمل السلاح لرد اعتداءات النظام، إضافة إلى انشقاق عدد من الضباط السوريين عن الجيش السوري. كما يجنّب سورية تداعيات التشابك الجيوستراتيجي الذي بدا

(106) «أمير قطر يقترح ارسال قوات عربية «لإيقاف المذبحة في سورية»،» (BBC عربي، 14/1/2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/01/120114_syria_qatar_troops.shtml>.

واضحًا بين القوى الدولية والإقليمية. ولم يكتب لهذه المبادرة النجاح بسبب استخدام روسيا والصين في 4 شباط/ فبراير 2012 حق النقض ضد مشروع قرار يتبناها.

بعد ذلك توضّحت معالم جديدة في المشهد السوري، حيث أطلق النظام أيدي أجهزته الأمنية والعسكرية وبتفويض دولي لقمع الثورة بغض النظر عن الخسائر البشرية والمادية، ما يعني انتصار النظام السوري على الثورة الشعبية وعلى القوى والدول التي اتخذت موقفًا مساندًا لها. وفي ظل الانكفاء الأميركي، أصبحت روسيا اللاعب الأكثر تأثيرًا في مسار الثورة السورية لأنها تبنّت دعم النظام بالكامل، أي أنها حوّلت الفيتو إلى واقع على الأرض ليس ضد إرادة الأغلبية في مجلس الأمن بل ضد إرادة الشعب السوري، وأفشلت مساعي جامعة الدول العربية وجهدها، وانتزعت زمام المبادرة منها، وبدأت بطرح حلول سياسية تسمح ببقاء النظام مع إصلاحات شكلية فحسب. ما يعني إخراج قطر والدول العربية الأخرى من معادلة التأثير في سورية. كما رفضت إيران أيضًا مبادرة جامعة الدول العربية، وانتقدت في أكثر من مناسبة الدور القطري في سورية ووصفته بالهدّام، وبأنه يخدم قوى الاستكبار العالمية، وأنه جزء من المؤامرة على محور المقاومة. وكان إفشال الجهد العربي لحل الأزمة السورية يعني بقاء إيران اللاعب الجيوستراتيجي الإقليمي الأوحد المؤثر في سورية.

لم ترد لدى قطر فكرة التراجع عن المطالبة بإسقاط النظام السوري في ظل المحددات السابقة، لذلك غيّرت قطر استراتيجيتها في التعاطي مع الثورة السورية باتجاه مسارات أخرى:

1 - **عزل النظام**: يقضي هذا التوجه ضرورة تجاوز الواقع الذي أرساه الفيتو الروسي الصيني في مجلس الأمن باتجاه تأليف تجمع للدول المناوئة للنظام السوري خارج مجلس الأمن للضغط على النظام، وعلى القوى الدولية والإقليمية المؤيدة له. وعلى هذا المنحى، أُسست مجموعة أصدقاء سورية التي عقدت أول اجتماع لها في تونس في 24 شباط/ فبراير 2012، والتي

فرضت حُزَمًا عدة من العقوبات السياسية والاقتصادية على النظام السوري. وكان لقطر دور فاعل في تحضير اجتماعات مؤتمر أصدقاء سورية في دول عدة. كما عززت قطر علاقاتها بتركيا لتأليف جبهة موحدة ضد النظام، وحاولت تجاوز خلافاتها مع المملكة السعودية كي تنضم الأخيرة بجدية إلى مساعي دعم الثورة.

2 - **الانفتاح على المعارضة**: بدأت قطر بعد الفيتو الصيني والروسي في مجلس الأمن في 4 شباط/ فبراير 2012 الانفتاح على قوى المعارضة، والعمل على جمعها وتوحيدها ومنحها التسهيلات والمساعدات اللازمة من أجل تنسيق عملها، وتأطير نفسها في كيان سياسي يحظى بالقبول والاعتراف الدوليين. فاستضافت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 اجتماع الهيئة العامة للمجلس الوطني السوري الذي أقر إعادة الهيكلة وانتخب قيادة ومكتبًا تنفيذيًا جديدًا. كما استضافت وأدّت دورًا منسقًا في مشاورات الدوحة في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 بين أطياف المعارضة، أثمرت عن ولادة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية. كما أدّت دورًا مهمًا في منح مقعد سورية في جامعة الدول العربية للائتلاف الوطني لقوى الثورة خلال قمة الدوحة في آذار/ مارس 2013.

3 - **التسليح**: طالبت قطر منذ شباط/ فبراير 2012 بتسليح الشعب السوري وتمكينه من الدفاع عن نفسه، وعمدت إلى إضفاء الشرعية العربية على هذا الخيار عندما طالبت بإدراجه في مقررات اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب في 12 شباط/ فبراير 2010. وبدأت في مساعدة الثوار والجيش السوري الحر وإمدادهم بالسلاح. كما أدّت دورًا مهمًّا في توحيد العمل العسكري الميداني، وتنظيم الكتائب على الأرض.

في المحصلة يمكن القول إن قطر سعت منذ بداية الثورة إلى الاستفادة من علاقاتها الجيدة بالنظام السوري لاحتواء الأزمة والقيام بإصلاحات تأخذ في الاعتبار المطالب الشعبية، وتراعي الواقع الثوري العربي الراهن. بيد أن نهج النظام القمعي أحرج حلفاءه بشكل أصبح الصمت عن جرائمه في مرتبة

المشاركة فيها. كما أن الواقع السوري المعقد وخصوصية سورية ودورها فرض على قطر والدول العربية البحث عن حلول سياسية توافقية تساهم في إسقاط النظام الدكتاتوري وتفتح الباب بشكل تدريجي ومضمون لعملية التغيير الديمقراطي. وفوّت النظام السوري هذه الفرصة وزج الجيش في معركة طويلة مع الشعب، مستفيدًا من حالة التشابك الجيوستراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية التي حصّنته مرحليًا من دون أن تنجح في وأد الثورة وإخمادها.

بعد اتّضاح المظاهر المسلحة باعتبارها ظاهرة رئيسة تحظى بقبول شعبي في الأوساط المعارضة، وقفت قطر إلى جانب الثوار في معركتهم ضد نظام لم يرتدع أخلاقيًا عن استخدام شتى أنواع الأسلحة بما فيها الصواريخ الباليستية، وكانت أكبر الداعمين للثوار بالنشاط الدبلوماسي لإقناع الغرب بدعم الثورة، وفي مساعي تنظيم المعارضة وفي أعمال الإغاثة ومد الثوار بالسلاح.

ارتكبت قطر والسعودية وتركيا أخطاء عدة أكان ذلك في مجال التنسيق بينها، أم نتيجة عدم معرفة طبيعة سورية كدولة وطبيعة القوى السياسية الفاعلة، إذ إن أغلب هذه القوى جديد وغير معروف وقليل الخبرة، كما أن خلافات القوى المعارضة وتقويمها السلبي لبعضها تربك أي حليف، ولا سيما أن هذا الحليف قد يتعرض للتحريض في حالة تقديم الدعم لطرف دون آخر. كما أنها لم تقوّم تركيب المجتمع السوري بحساسية كافية.

ليست قطر قوة ثورية راديكالية، ولا هي قوى عظمى ذات أجهزة استخبارية قوية. بل هي دولة متحالفة مع المعسكر الغربي، وعلى أرضها قاعدة أميركية وجدت نتيجة الخلافات العربية - العربية ومصائب أمن الخليج. ومن هنا فإن التوقع أن تدعم قطر الثورات هو توقع غير منطقي وغير طبيعي، لكن المفاجئ هو دعمها للثورات وتفاعلها مع الرأي العام العربي، بغض النظر عن النيات. ولا يمكن تفسير ذلك من دون فهم التميز السياسي للقيادة وطموحها إلى دور اقتصادي وسياسي على الساحة الدولية. لكنها في طموحها هذا غالبًا ما راهنت على تطلّعات الشعوب نحو المستقبل. لكن دورها المتقدم في سورية عرّضها للنقد من حلفائها الغربيين والعرب وخصومها معًا، وفهمت قطر أن

ليس في إمكانها أن تسير في المقدمة في مثل هذه الحرب الإقليمية والدولية. لكن على الرغم من ذلك لم تنشأ في النهاية جبهة قوية حليفة للثورة توازي الجبهة المتراصة المتحالفة مع النظام.

7 - الموقف الإسرائيلي

لم يكن الصمت الإسرائيلي خلال الثورة دليلًا على قلة الاهتمام بها. فالموضوع مصيري بالنسبة إلى إسرائيل التي منذ أن قامت على احتلال فلسطين أو «سورية الجنوبية»، في حالة حرب مع سورية. لم تكن سورية يومًا خصمًا سهلًا لإسرائيل، إذ اتخذت موقفًا رافضًا للاعتراف بها والسلام معها، كما دعمت الفصائل الفلسطينية التي عارضت القيادة الرسمية. لكن على مستوى الأفعال عُرِفت القيادة السورية ببراغماتية لا متناهية، إذ منعت إطلاق رصاصة واحدة من حدودها الجنوبية باتجاه إسرائيل منذ عام 1973، كما انتقلت إلى خيار التفاوض مع إسرائيل منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، واتخذت لها شعار «السلام خيار استراتيجي». وفي ذلك الشأن كانت سورية خصمًا مثاليًا محبّذًا لدى إسرائيل، لكنها في الوقت نفسه أدارت تناقضاتها مع دولة الاحتلال والولايات المتحدة باستخدام جبهة لبنان وأساليب أخرى ظهرت في العراق. غير أن القيادة الصهيونية أخذت دائمًا في الاعتبار دور سورية الإقليمي المهمّ وتأثيرها ومكانتها في العالم العربي وفي منطقة الشّرق الأوسط وارتدادات التغيير فيها على إسرائيل وأمنها وعلاقاتها الإقليمية. ولا شك في أهمية الموقف والتقديرات الإسرائيلية وتأثيرها في الولايات المتحدة وروسيا. وكان حتى للصمت الإسرائيلي والامتناع عن الفعل في حالات معينة مغزى وتأثير كبيران. فلا شك في أن الامتناع اللافت عن اتخاذ موقف أو خطوة في شأن تدخل حزب الله وقوى أخرى في سورية ليس دليلًا على العجز بقدر ما هو دليل على رغبة إسرائيل في أن تنهك الأطراف المتقاتلة بعضها، وأن تورّط إيران وحزب الله في جبهة بعيدة عن الصراع معها لا يدري أحد كيف سوف يخرجان منها. وعرضت الصحافة الإسرائيلية تحليلات عدة لمواقف متماثلة في المؤسسة الأمنية والحكومية الإسرائيلية تدعم بقاء النظام السوري باعتباره

نظامًا يمكن التوصل معه إلى تفاهم، وتؤيد عمليًا تورّط حزب الله في سورية لسنوات مقبلة في الوقت ذاته[107].

- الصمت

منذ البداية حذر بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، وزراءه من الإدلاء بتصريحاتٍ عمّا يجري في سورية، مؤكّدًا أنّه كُلّما قلّ الكلام كان الوضع أفضل[108]. وكان هو نفسه قليل الكلام في الموضوع. وفي مقابلة مع فضائية «العربية» قال إنّ كلّ ما يقوله قد يستغلّ، ليس ضدّه بل ضدّ أي عملية إصلاح حقيقي يريدها الناس في سورية. وأضاف قائلًا إن إسرائيل قلقة وتريد استمرار الهدوء على الحدود السورية الإسرائيلية. وعبّر عن قلقه من تطوّر الأمور في الثورات العربية بشكلٍ عام[109]، ولا سيما بشأن صعود التيار الإسلامي. وتشارك العسكريون الإسرائيليون القلقَ من صعود التيار الإسلامي في المنطقة بعد الثورات[110]. وصرّح رئيس الاستخبارات الإسرائيلية السابق، الجنرال احتياط أهرون زئيفي، أنه يرفض إطلاق تسمية «الربيع العربي» على «الهزّة الأرضية» في الشرق الأوسط، وقال: «الإسلام السُنّي المتطرّف يزداد قوّةً في تركيا ومصر، وفي المستقبل في سورية، وهذا سيغير خريطة الشرق الأوسط»[111]. وتوقّع الجنرال عاموس جلعاد، رئيس الطّاقم السياسي الأمني في وزارة الدّفاع الإسرائيلية، أن يؤدّي سقوط نظام الأسد إلى قيام إمبراطورية

---

(107) في مقالة تلخيصية في صحيفة معاريف في 31 أيار/ مايو 2103 كتب جاكي خوجي عرضًا لمواقف ساسة وأمنيين إسرائيليين معنيين بالأمرين: بقاء النظام السوري وتورط حزب الله وإنهاكه في لبنان. انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.nrg.co.il/online/16/ART2/475/481.html?hp=16&cat=170&loc=11>.

(108) «كلّما تحدّثت إسرائيل أقلّ كان أفضل لها،» **جيروزاليم بوست**، 29/ 12/ 2011.

(109) النصّ الكامل لـ «مقابلة بنيامين نتنياهو مع فضائية العربية» (رئاسة الوزراء الإسرائيلية، 21/ 07/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.pmo.gov.il/PMOEng/Communication/Interviews1/interviewalarabiya210711>.

(110) انظر: محمود محارب، «اسرائيل والتغيرات الجيوستراتيجية،» **سياسات عربية** (الدوحة)، السنة 1، العدد 1 (آذار/ مارس 2013)، ص 26.

(111) «بن إليعزر: لم تكن إسرائيل في حياتها بوضع أمني كارثي كما هي اليوم،» (الكنيست، 30/ 11/ 2011).

إسلامية في المشرق تسعى إلى محو إسرائيل[112]. لكن الحقيقة أن إسرائيل منذ انطلاقة حركة الاحتجاج في سورية أبدت اهتمامًا كبيرًا بهذه الحوادث وتطوّراتها وبإمكانية نجاحها. فلسورية مكانة مركزية في حساباتها، فهي خاضت حروبًا عدة ضدّها، وهي تحتلّ جزءًا من أراضيها. علاوةً على ذلك، فإنّ سورية دولة محورية في المشرق العربي وتمتلك القدرة على التأثير في تطوّر الأوضاع في المنطقة.

على خلاف موقف إسرائيل الواضح الدّاعم لنظام مبارك والمعارض علنًا لإسقاطه، التزمت الحكومة الإسرائيلية، طوال السنة الأولى من الثورة السورية، الصمت إزاء مصير نظام الرئيس بشار الأسد، وإزاء الثورة السورية وتطوّرها، واتّبعت سياسة الغموض تجاه هاتين المسألتين، مع أنها عبرت من حين إلى آخر عن خشيتها العلنية من انتقال السلاح الكيماوي إلى أيادٍ غير مسؤولة، وكذلك من انتقال أسلحة استراتيجية الطابع إلى حزب الله، وهي الخشية التي انتقلت إلى الدول الغربية الحليفة لإسرائيل، وأصبحت من محددات موقفها من الثورة. وبدا أن ثمة فارقًا في التعبير عن الموقف بين القيادة العسكرية والقيادة السياسية، ونحن نشكك في كونه فارقًا في الموقف نفسه، لأن صانع القرار في إسرائيل هو الحكومة لا غير، وإن كانت مصادر المعلومات لصنع القرار كثيرة، وأهمها الجيش. وبدا واضحًا أن العسكريين يُحبّذون بقاء نظام الأسد الذي يمكن الاعتماد على نظامه في تأمين جبهة الجولان وضبطها، وخوفًا من البدائل ومن فوضى سلاح قد تؤدّي إلى إيذاء إسرائيل وإزعاجها[113]. كما أنهم كانوا أكثر واقعية في تقدير قوة الأسد. وعبّرت مواقفهم عمومًا، وإن سلبًا، أي بالخوف من الفوضى أو من وقوع أسلحة في أيد غير مسؤولة، عن موقف إيجابي من نظام بشار الأسد باعتباره نظامًا مسؤولًا يمكن الاعتماد عليه. ووصل الأمر برئيس الموساد السابق، أفرايم هليفي، إلى أن يصرح أن سقوط الأسد كارثة

---

(112) «عموس جلعاد: سقوط نظام الأسد يمهّد لقيام إمبراطورية إسلامية،» (إذاعة الجيش الإسرائيلي)، على الموقع الإلكتروني: <http://glz.co.il/NewsArticle.aspx?newsid=952>.

(113) «مِن مصلحة مَن بقاء الأسد؟،» هآرتس، 20/ 01/ 2012.

لإسـرائيل[114]. كما عبّر آخرون عن التخوف من سيطرة التيارات الإسلامية على سورية، وهو موقف يشترك فيه المسؤولون السياسيون والعسكريون مع الموقف الروسـي، ويختلفون فيه إلى حـد ما مع الموقـف الأميركي وتقديرات السياسـة الأميركيـة في تونـس ومصر علـى الأقـل[115]، فـي حين عبّـر بعض السياسـيين عن الأمل في سـقوط النظام لأن ذلك سـيضعف ما يسـمّونه محـور التطرّف في المنطقة، خصوصًا إيران وحزب الله، أو عبروا على الأقل عن عدم أسـفهم على سـقوطه. فمثلًا صرح وزيـر الدفاع، إيهود بـاراك، أكثر من مرّة أنّه يتوقّع سـقوط النظام السوري ويفضّله، وقال إنّ سقوطه هو «بَرَكَة للشّرق الأوسط»[116]. وتوقّع سقوط النظام خلال أسابيع أو أشـهر، مؤكّدًا أنّ «سقوط هذا النّظام يشكّل ضربة قويـة للجبهـة الراديكاليـة برمتهـا، وفي مركزهـا إيران وحـزب اللـه»[117]. وعبّر بـاراك عن بعـض مخاوفه من التطوّرات في سـورية، خلال مشـاركته في جلسـة

(114) عبر الجنرال أمير إيشـيل، قائد قسـم التّخطيـط في الجيش عن قلقه علـى مصير المخزون الضّخم للأسلحة الكيماوية والبيولوجية بعد سقوط النّظام في سورية. وقال إنّ هناك خطرًا بأن ينتقل هذا المخزون أو قسم منه إلى ما أسماه «أيادٍ غير مسؤولة». انظر: «مقابلة مع الجنرال عاموس يدلين، الرئيس السابق للمخابرات العسكرية،» **معاريف**، 21/ 01/ 2012.

كما عبر الجنرال يئير غولان، قائد المنطقة الشـمالية عن تخوّفه من سـيناريو انهيـار النّظام وانتقال أسـلحة متطوّرة إلـى منظّمات مسـلّحة، وفي مقدّمتهـا حزب اللـه. وقال إنّ الجيش سـيضطرّ إلـى تغيير الإستراتيجيات العسكرية بالنّسبة إلى سورية ولبنان والعلاقة بينهما، لأنّ هناك تحوّلات هائلة في سورية، والأحوال فيها تشبه الأحوال في ليبيا عشـية إسـقاط القذافي. وأضاف أنّ هناك إمكانية لصعود ما أسماه منظّمات «إرهابية» سـورية. انظر: «مقابلة مع يئير غولان قائد المنطقة الشـمالية في الجيش الإسرائيلي،» على الموقع الإلكتروني: <http://www.defensenews.com/article>.

وشاطره الرّأي رئيس الموسـاد السّابق أفرايم هليفي، الذي رأى «سـقوط الأسد كارثة لإسرائيل». انظر: «افرايم هليفي: سقوط الأسد خطر على إسـرائيل،» (إذاعة الجيش الإسرائيلي، 12/ 12/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://glz.co.il/NewsArticle.aspx?newsid=95236>.

(115) الجنـرال عمـوس جلعـاد، رئيس الطّاقم السياسـي الأمني في وزارة الدّفاع الإسـرائيلية هو شـخص مؤثر في صنع القرار الأمني في إسرائيل، وقد وضَع سيناريو كارثيا لإسرائيل إذا سقط النّظام في سـورية، وهو قيام تحالف أنظمة إسلامية تريد القضاء على إسـرائيل. انظر: «عموس جلعاد: سقوط نظام الأسد يمهّد لقيام إمبراطورية إسلامية».

(116) «براك: سقوط الأسد بركة على الشرق الأوسط،» **معاريف**، 11/ 12/ 2011.

(117) «بـراك: لن تقـوم قائمة لعائلـة الأسـد،» (نيـوز ون (News 1)، 06/ 12/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.news1.co.il/Archive/001-D-283736-00.html>.

للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست الإسرائيلي، إذ قال: «قد تكون هناك إسقاطات لما يحدث في سورية على هضبة الجولان وربّما على مناطق أوسع، وذلك بسبب فقدان السّيطرة»[118]. ولكنه عاد وأكّد أنّ «حالة عائلة الأسد آخذة في التّدهور»، ومع أن من الصّعب التكهّن متى سيسقط النظام، وهل يستغرق ذلك أسابيعَ أم أشهرًا، إلا أنّه رأى حتمية سقوطه[119]. وفي تصريح أمام الصّحافة في مؤتمر دافوس، قال باراك إنّ إسرائيل تراقب «من دون عصبية ولكن بحذر» ما يجري، ولا سيما إمكانية نقل أسلحة متطوّرة من سورية إلى لبنان[120]، وهو الأمر الذي تراقبه الولايات المتحدة مع إسرائيل[121].

وعلى الرغم من الاعتقاد السائد والصحيح غالبا أن إسرائيل دولة مؤسسات، إلا أن من غير الممكن تجاهل الحقد الشخصي لباراك على سورية، ولا سيما بعد أن أفشل هو مفاوضات السلام معها حين حاول التراجع عن الانسحاب الكامل من حدود 1967، ورفض حافظ الأسد اتفاق سلام دون ذلك، وبسبب نهجه في تلبية مطلب المجتمع الإسرائيلي أيضًا في كيفية إدارة الاحتلال في جنوب لبنان الذي دام منذ عام 1982، بإعلانه الانسحاب من طرف واحد، وهو ما أدّى إلى إعلان سورية وحزب الله عن هزيمة إسرائيل أمام المقاومة (وانسحابها من لبنان من طرف واحد من دون اتفاق سلام). وأثر الأمران في المستقبل السياسي لإيهود باراك.

ولم يصدر عن الخارجية الإسرائيلية أي تصريح رسمي في شأن الثورة، لكن نقل عن ليبرمان، وزير الخارجية في حينه، أنه تدخّل لدى روسيا لمنع تزويد سورية بالمزيد من الأسلحة المتطوّرة، خصوصًا في الأوضاع التي كانت

---

(118) «براك: فقدان السيطرة في سورية سيؤثر على هضبة الجولان،» (القناة الثانية ريشيت بيت، 08/01/2012).

(119) «براك: سقوط الأسد بركة على الشرق الأوسط».

(120) «Barak: Assad Deserves to be Toppled by his Own People,» *Jerusalem Post*, 29/1/2012, on the Web: <http://www.jpost.com/MiddleEast/Article.aspx?id=255541>.

(121) Jay Solomon, «U.S., Israel Monitor Suspected Syrian WMD,» *Wall Street Journal*, 27/8/2011, on the Web: <http://online.wsj.com/article/SB10001424053111904009304576532652538547620.html>.

سـائدة[122]. والحقيقة أن العلاقات بين روسيا وإسرائيل توثّقت في عهد بوتين. وأن الأخير يحاول تحسـين العلاقات مع إسـرائيل للتأثير فيهـا إدراكًا لأهميتها في المنطقة، والتأثير في السياسـات الغربية، كما أن إسرائيل حرصت دائمًا على تقوية علاقاتها مع الدول العظمى منذ قيامها، لكن الاتحاد السـوفياتي هو الذي اتخذ خطوة قطع العلاقات في عام 1967. وهنالك تداخل ثقافي وتاريخي بين إسـرائيل وروسيا يصعب شـرحه في هذا السـياق، لكن قسـمًا كبيرًا من الساسة الإسرائيليين يتكلمون الروسية حينما يجتمعون إلى نظرائهم الروس.

تعاطفت الاسـتخبارات العسـكرية تقليديًا مع النظام السوري، في مرحلة حافظ الأسـد على الأقل، لأنه نظـام يمكن الاعتماد على كلمته،، ولأن السـلام مع سـورية كان دائمًا أكثر أهمية وحتى واقعية من السـلام مع الفلسطينيين. ولم يخرج رئيس الاسـتخبارات العسـكرية الإسـرائيلية الجنرال أفيـف كوخابي عن هذا التقليد الذي أرساه الجنرال يهوشُوع ساغي، رئيس الاستخبارات العسكرية السابق (الذي رئس فريق التفاوض مع سـورية بداية)، حين قال إن رواية النظام السـوري عن الحـوادث صحيحة هذه المـرّة[123]، عندما يتحـدّث عن عصاباتٍ تهاجم قوّات الجيش، وأنّ نسبة الجنود من بين القتلى تصل إلى نحو الثلث.

وأشـار كوخابي إلى أن هنـاك عدم ارتياح في المحيـط القريب من الرئيس بشـار الأسـد، إلا أنه حتـى الآن هـو وحده الـذي يديـر الأمور وليـس أي أحد آخر، وبالتأكيـد ليس أخاه ماهـر[124]. وقـدّر كوخابي أن النظام السـوري يعاني حالـة انهيارٍ اقتصـادي، إلا أنّـه قادر على الصمود سـنة أو سـنتين علـى الأقلّ، لأنّ الجيشَ مُـوالٍ له بشـكل مطلق (حتـى الآن، كما قال). وثبـت أن تقديرات الاسـتخبارات العسـكرية أكثر واقعيـة من تقديـرات السياسـيين. وكان الجنرال عاموس يدلين قـد كتب أن المعارضة السـورية ضعيفة الإمكانـات، وأن للنظام السوري ميزتين: عدم التردد في قتل الناس من أجل الحفاظ على النظام، ودعم

---

(122) «ليبرمان يقابل بوتين،» (واينت (Y-net) (موقع إلكتروني)، 7/ 12/ 2011).

(123) الإشارة بـ «هذه المرة» ناجمة عن انطباع عام عن بشار الأسد أنه يكذب خلافا لوالده.

(124) «ربيع الشعوب: التحدّي القادم للمخابرات العسكرية»، معاريف، 9/ 7/ 2011.

روسي يتضمن «فيتو» ضد أي تدخل أجنبي، ولذلك سوف تتحول الثورة السورية برأيه إلى حرب أهلية طويلة المدى. وهو يرى أن صمود الشعب السوري واستمرار الثوار السوريين في ظروف كهذه أمر فريد[125]. وعلى الرغم من سياسة «الغموض»، وعدم الوضوح التي تبنّتها الحكومة الإسرائيلية تجاه الثورة السورية وتطوّر أحوالها في سنتها الأولى إلّا أن في الإمكان استخلاص جملة من الأمور في شأن الموقف الإسرائيلي منها.

فضّلت إسرائيل عمومًا ألا تحقّق الثورة أهدافها بسرعة، وأن يمتد أمد الثورة، وكذلك أمد بطش النظام بالثورة وبالشّعب السوري أطول فترة ممكنة، لاستنزاف الدولة السورية وإضعافها، وإنهاك الشعب السوري. فإسرائيل تتعامل مع سورية الدولة والنظام والثورة باعتبارهم عدوًا، وتعدّ من مصلحتها إضعاف سورية وإطالة أمد الصراع فيها أطول فترة ممكنة. لكن ثمة خشية من ضمور قوة سلطة النظام السوري المركزية وحدوث تأكل وضعف في قوّته عمومًا بشكل يؤدي إلى الفوضى. وقد يشكّل ضعف السلطة المركزية وعدم قدرتها على بسط نفوذها على أجزاء واسعة من سورية نقطة جذب لتنظيمات ومجموعات مسلّحة قد يتّجه جزء منها إلى العمل ضدّ إسرائيل. وتشاركت إسرائيل والأردن في القلق من فوضى الجماعات المسلحة. ولا شك لدينا في أنهما تبادلتا المعلومات بشكل منتظم عن هذه المجموعات وحتى عن حركة الجيش السوري، ولا سيما أن مرحلة الثورة شهدت أكثف موجة من التنسيق والاجتماعات بين الطرفين على المستويات العليا والأعلى. ولم تكن أغلبيتها معلنة، لكن الأردنيين أبلغوا إلى أطراف عربية بعض ما جرى في هذه الاجتماعات. وكتب رئيس تحرير صحيفة **هآرتس** مقالة يعرض فيها تطور التعاون الأردني - الإسرائيلي في محاولة لإنشاء منطقة عازلة على حدود

(125) عاموس يدلين، عام على القوْمة العربية، في: يوئيل جوزجنسكي ومارك هيلر، «عام على الربيع العربي: تداعيات إقليمية ودولية،» (مذكرة؛ رقم 114، جامعة تل أبيب، مركز الأمن القومي، آذار/ مارس 2012)، ص 11-21، وصالح النعامي، **العقل الإستراتيجي الإسرائيلي؛ قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص 39-44.

إسرائيل الجنوبية بكتائب «ثورية» يمكن التفاهم معها بواسطة الأردن[126]. لكن في النهاية حين سمحت إسرائيل لقوات النظام باستخدام الأسلحة الثقيلة في محاربة الثوار في الجولان، ساد إجماع فيها على أن هذا العمل، أي قمع الثوار ومنعهم من الانتشار في الجولان، «جيد لإسرائيل» لأنه يمنع الفوضى.

أخيرًا ساد في إسرائيل قلق من عدم قدرة النظام السوري على الاستمرار في السيطرة على الأسلحة الكيماوية والبيولوجية السورية والأسلحة المتطوّرة الأخرى، وقلق من إمكانية وقوعها في أيدي قوى معادية لإسرائيل. ما يؤكد أن النظام السوري اعتبر نظامًا جديًا يمكن الاعتماد على مسؤوليته في هذا الخصوص. لكن، بعد مرور عام على بدء الثورة واتضاح عمقها وشموليتها واستمراريتها والدعم الدولي الذي أصبحت تحظى به، غيّرت الحكومة الإسرائيلية سياستها في شأن النظام السوري والوضع السوري عمومًا.

- التوافق مع سياسة الولايات المتحدة وأوروبا

في شباط/ فبراير 2012 قدّم فريق من الخبراء في وزارة الخارجية الإسرائيلية توصية في شأن الوضع في سورية. ودعت هذه التّوصية إلى تغيير السياسة الرسمية تجاه سورية، ووضع حدٍّ لسياسة الغموض تجاه تطوّرات الأحداث في سورية، واتّباع سياسة جديدة تنسجم مع مواقف الولايات المتحدة وأوروبا وبقية حلفاء إسرائيل، وتدعو إلى استقالة الرئيس السوري بشار الأسد[127]. وتبنّى وزير الخارجية الإسرائيلية، أفيغدور ليبرمان، توصية الطاقم المهني في وزارته، وعرضها على الحكومة الإسرائيلية من أجل تبنّيها. بيد أنّ رئيسَ الحكومة الإسرائيلية، نتنياهو، ووزير الدفاع، باراك، وعددًا آخرَ من الوزراء عارضوا اقتراح ليبرمان، ودعوا إلى التمسك بالموقف الإسرائيلي

---

(126) هآرتس، 15/ 4/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.1994269>.

(127) «خلاف في القمّة السياسية: نتنياهو يعارض مبادرة ليبرمان أن تنادي إسرائيل علنًا بإقالة الأسد،» هآرتس، 16/ 2/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1642813>.

القائم وعدم تغييره[128]. لكن، مع تعاظم زخم الثورة السورية من ناحية؛ وازدياد بطش النظام السوري بشعبه وارتكابه المزيد من القتل والمجازر في حقّ المدنيين السوريين وما رافق ذلك من شجبٍ دولي لممارسات النظام السوري، بدأ نتنياهو يشير إلى القمع من أجل استغلاله لإظهار صعوبة وضع إسرائيل في المنطقة العربية. كان قادة الدولة العبرية على علم بأن الناس تقارن القمع الإسرائيلي بالسوري، وأرادوا استغلال الوضع. ومن ناحية أخرى أرادوا أن يُظهروا للعالم صحة موقفهم، وأن السياسة في هذه المنطقة تقوم على القوة والبطش. ففي الأسبوع الأوّل من شباط/ فبراير 2012، علّق نتنياهو على أعمال القمع التي يمارسها النظام السوري - من دون أن يذكر اسم الرئيس السوري - قائلًا: «وصلتنا في الأيام الأخيرة الأخبار التي ذكّرتنا في أي منطقة نعيش، ورأينا الجيش السوري وهو يذبح شعبه»[129].

كانت تصريحات نتنياهو هذه مقدّمة للسياسة الإسرائيلية التي سرعان ما تبنّتها الدولة العبرية لاحقًا. فما لبث أن ازدادت تصريحات القادة والمسؤولين الإسرائيليين ولبست ثوب التعاطف مع الشعب السوري، وسعت إلى استثمار إدانتها المجازر التي يرتكبها نظام الأسد لإظهار «إنسانية» إسرائيل، ولموضعة إسرائيل في موضع المساند للقيم الإنسانية. إلى جانب ذلك، سعت تصريحات القادة والمسؤولين الإسرائيليين إلى ربط إيران وحزب الله بالمجازر التي يرتكبها النظام السوري للتحريض ضدّهما والتشهير بهما محلّيًا ودوليًا، وعزلهما وإدانتهما. فما عاد يصدر أي تصريح إسرائيلي عن سورية من دون ذكر مسؤولية حزب الله وإيران. ففي 27 أيار/ مايو 2012، أصدر نتنياهو بيانًا في إثر مجزرة الحولة دان فيه «المجزرة المستمرّة التي تنفّذها قوّات الأسد في حقّ المدنيين الأبرياء». ولم يفت نتنياهو في بيانه أن يشير إلى أنّ «إيران وحزب الله يشاركان في المجازر التي يرتكبها الأسد، وعلى العالم أن يتحرّك ضدهما أيضًا»[130]. وتبعه

---

(128) المصدر نفسه.

(129) المصدر نفسه.

(130) «إيران وحزب الله جزء لا يتجزأ من أفعال الأسد: نتنياهو دان بشكل غير معهود المجزرة في سورية،» هآرتس، 28/ 5/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1717224>.

وزير الدفاع إيهود باراك الذي أصدر بيانًا استنكر فيه مجزرة الحولة «التي نفّذها نظام الأسد بغطاء ودعم إيران وحزب الله». وأضاف قائلًا: «إنّ المجازر التي تجري في سورية توفّر لنا فرصة أخرى للنظر إلى نمط أعمال جزءٍ من جيراننا كي ندرك أن من الضروري أن يظلّ الجيش الإسرائيلي قويًا ومتأهّبًا للدفاع عن الدولة في محيط كهذا»[131]. واستغلّ المسؤولون الإسرائيليون – على نحوٍ سافر – دماء السوريين ووجود رأي عام عربي غاضب على إيران وحزب الله لتمرير أجنداتهم المعادية لأسباب مختلفة تمامًا عن أسباب الشعب السوري.

في العاشر من حزيران/ يونيو 2012، صعّد القادة والمسؤولون الإسرائيليون هجومهم على نظام الرئيس السوري، وكان من ضمنهم رئيس إسرائيل شمعون بيريز، ورئيس الحكومة، نتنياهو، ووزير الدفاع باراك، وكثيرون من الوزراء والمسؤولين الإسرائيليين. واتهموا الأسد بارتكاب المزيد من المجازر ضد الشعب السوري[132]. لكن إسرائيل ظلت معارضة لأي تدخل لمصلحة الثورة، أو للعمل على إسقاط النظام، لكنها حاولت بطريقتها الانضمام إلى الموقف الأوروبي والأميركي إعلاميًا والاستفادة من هذا الموقف في الوقت ذاته.

– التدخل العسكري المباشر

زار الرئيس الأميركي، باراك أوباما، إسرائيل في 20 آذار/ مارس 2013 بعد تجديد ولايته بصفته رئيسًا للولايات المتحدة للمرة الثانية[133]. وسرّبت

---

(131) المصدر نفسه.

(132) صرّح رئيس الحكومة الإسرائيلية لدى افتتاحه اجتماع الحكومة الأسبوعي بأنّ «المجازر التي ينفّذها النّظام السوري لا يقوم بها وحده، وإنّما يشاطره في المسؤولية عن هذه المجازر إيران وحزب الله اللّذان يساعدانه في ارتكابها. وعلى العالم أن يرى تحالف محور الشرّ هذا، وأن يدرك الجميع في أي عالم نعيش». وانضمّ رئيس حزب كاديما –النائب الأوّل لرئيس الحكومة الإسرائيلية– إلى إدانة النظام السوريّ، وإلى الإشارة إلى مشاركة إيران وحزب الله في المجازر التي يرتكبها النظام السوري. ودعا الدّول الكبرى إلى عدم الاكتفاء بكلمات الاستنكار وإنّما التّدخّل بالطّرق التي تراها الدّول الكبرى ملائمة ضدّ النظام السوري. انظر: «نتنياهو: إيران وحزب الله يساعدان الأسد في المجازر ضدّ المدنيين،» **هآرتس**، 10/ 6/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.haaretz.co.il/news/world/1.1727695>.

(133) «أوباما يبدأ الأربعاء زيارة لإسرائيل دون آمال كبيرة،» (رويترز (عربي)، 20/ 3/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B2VJC20130320?sp=true>.

وسائل إعلام عربية وإسرائيلية عن مصادر استخبارية إسرائيلية غير مؤكدة أن أوباما ونتنياهو اتفقا في الاجتماع على عدم التدخل في سورية[134]. وفي 28 نيسان/ أبريل 2013 اجتمعت اللجنة الحكومية لشؤون الأمن (الكابينت السياسي الأمني) التي تشكّلت حديثًا من رئيس الحكومة وستة وزراء، أربع ساعات خُصّصت لمعالجة الوضع في سورية والسياسة التي يجب على إسرائيل اتّباعها في شأن نقل الأسلحة المتطوّرة «المخلّة بميزان القوى» بين إسرائيل وحزب الله. ومن خلال تصريحات رئيسها وعددٍ من الوزراء والمسؤولين الإسرائيليين، ومن خلال التسريبات لوسائل الإعلام الإسرائيلية، أوضحت الحكومة الإسرائيلية بصورةٍ مباشرة أنّ إسرائيل حدّدت خطًّا أحمرَ بشأن نقل أسلحة متطوّرة من سورية إلى حزب الله، وإذا ما تعدّاه النظام السوري، فإنّ إسرائيل ستتدخّل عسكريًا[135].

شنّت إسرائيل خلال عام 2013 ثلاثة اعتداءات جوّية متكررة على سورية استهدفت مواقعَ سورية مختلفة تقع في محيط دمشق. ففي كانون الثاني/ يناير 2013 قصفت طائرات إسرائيلية أهدافًا في سورية شملت قافلة ادّعت إسرائيل أنّها كانت تنقل منظومة صواريخ روسية الصنع متطوّرة مضادّة للطائرات من نوع SA 17، إلى حزب الله في لبنان. وفي الثالث من أيار/ مايو 2013 قصفت طائرات إسرائيلية شحنة من صواريخ أرض - أرض إيرانية الصنع من نوع «فاتح 110»، ادّعت إسرائيل أنّها وصلت إلى مطار دمشق وكان الاستعداد جاريًا لإرسالها إلى حزب الله في لبنان. وبعد ذلك بأقلّ من ثمانٍ وأربعين ساعة عادت الطائرات الإسرائيلية لتشن هجومًا واسعًا وغير مسبوق على مواقع في جبل قاسيون ومحيط دمشق، وكانت القوة التفجيرية كبيرة وهزّت العاصمة السورية وسُمعت أصوات الانفجارات في أنحائها المختلفة. وذكرت

---

(134) «مصادر استخبارية اسرائيلية: أوباما ونتانياهو اتفقا على عدم التدخل في سورية،» **الحياة**، 22/ 3/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://alhayat.com/Details/495609>.

(135) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، «العدوان الإسرائيلي المتكرّر على سورية،» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 12 أيار/ مايو 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/fc124990-8922-4751-a8d2-522d4234f455>.

وسائل الإعلام الإسرائيلية والأجنبية أنّ القصف الإسرائيلي استهدف صواريخ «فاتح 110» قبل نقلها إلى حزب الله في لبنان، ومخازن سورية كانت محصّنة في باطن الأرض في جبل قاسيون، ومخازن وقود أيضًا. وأشارت وسائل الإعلام إلى أنّ الطائرات الإسرائيلية استعملت في قصفها مخازن الصواريخ السوريةصواريخَ وقنابلَ ذات قدرة على اختراق الملاجئ المحصّنة في باطن الأرض. وعبرت إسرائيل عن رضاها عن نتائج الغارات بتسريبات متعددة لصحافتها. والغريب أن سورية لم تتوجه بشكوى إلى مجلس الأمن، ولم تقم بردة فعل حقيقية على الرغم من التهديدات، والأغرب أن أي بيان لم يصدر عن روسيا، حليف سورية الدولي الأول لسورية في هذه المرحلة، يدين الهجوم الإسرائيلي. ما يعني أن روسيا تعتبر علاقاتها بإسرائيل أكثر أهمية من علاقتها بسورية، كما يعني أنها حليف للنظام السوري وليس لسورية حين تتعرض لعدوان خارجي، وهي حليف للنظام في الجبهات التي تختارها الأولى.

تصاعدت الحوادث في الجولان السوري المحتل مع هذه التطورات، حيث أُطلقت قذيفة هاون على دبابة إسرائيلية في الجولان السوري المحتل في 2 نيسان/ أبريل 2013 من داخل الأراضي السورية غير المحتلة(136). كما استهدف الجيش السوري النظامي مركبة إسرائيلية في 21 أيار/ مايو 2013 تجاوزت خط وقف إطلاق النار في الجولان(137). ثم تصاعدت الاشتباكات بين الجيش النظامي والمعارضة المسلحة في الجولان في مطلع حزيران/ يونيو 2013، ما أثار نقاشات في شأن الحكمة من وجود الثوار في الجولان قرب الحدود الإسرائيلية ومحاولتهم السيطرة على المعبر بين شطري الجولان. ومن الواضح أن الثوار السوريين الموجودين في الجولان غالبًا ما لجأوا إليه هربًا من قمع أو معارك، وليس بناء على استراتيجية، الأمر الذي أوقعهم في

---

(136) «Israeli Tanks Fire into Syria After IDF Patrol Comes under Fire in Golan,» *Haaretz*, 2/4/2013, on the Web: <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/israeli-tanks-fire-into-syria-after-idf-patrol-comes-under-fire-in-golan.premium-1.513077>.

(137) «جيش النظام السوري يدمر مدرعة إسرائيلية في الجولان،» (الجزيرة نت، 21/ 5/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://mubasher.aljazeera.net/news/2013/05/201352117201 2439864.htm>.

إمكانية الوقوع بين خصمين، وحاولت إسرائيل في سياق هذا الأمر أن تفتح اتصالًا بهم.

أعلنت دولة النمسا في 6 حزيران/ يونيو 2013 أنها ستسحب جنودها من قوات حفظ السلام العاملة في الجولان السوري المحتل التي تُشرف على فض الاشتباك بين سورية وإسرائيل(138). وعلّق على ذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست في 10 حزيران/ يونيو 2013 أن ذلك يدل على أن إسرائيل لا يمكنها أن تعتمد في حفظ أمنها على القوات الدولية، وهي مستعدة لأي احتمال، ومن حقها الدفاع عن نفسها(139).

- **العوامل المؤثرة في الموقف الإسرائيلي**

تستند الاستراتيجية الإسرائيلية إلى مفهوم «الجبهات» المتحوّل باستمرار وغير المرتبط بالجغرافيا بالضّرورة، وهي لا تلزم نفسها مفهوم الحدود الثابت والمعروف والمحدّد جغرافيًا. ولأنّ سورية دولة لها مكانة إقليمية مهمّة ولها شأن على جبهاتٍ مختلفة، فإنّ الموقف الإسرائيلي من الأحداث الجارية فيها لا يستند إلى اعتباراتٍ متعلّقة بالمحور الإسرائيلي السوري فحسب، بل يتعلّق بتأثيرها في جبهاتٍ أخرى أيضًا، وترى إسرائيل سورية فاعلًا له وزنٌ ودورٌ في:

- **جبهة الجولان:** تحرص إسرائيل كلّ الحرص على استمرار الهدوء الذي يسود هذه الجبهة منذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، إذ لم يقتل في الجولان خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلا إسرائيلي واحد(140). وبطبيعة الحال، ما

---

(138) «النمسا تقرر سحب جنودها من قوة فض الاشتباك في الجولان،» (BBC عربي، 6/ 6/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: _<http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/06/130606 austeria_golan_withdrawal_forces.shtml>.

(139) «In Wake of Border Clashes, Assad, Netanyahu Swap Threats,» (Times of Israel, 10/6/2013), on the Web: <http://www.timesofisrael.com/in-wake-of-border-clashes-assad-netanyahu-swap-barbs/>.

(140) أليكس فيشمان، «بشار الأسد المدافع عن الحدود الإسرائيلية،» **يديعوت أحرونوت،** 10/12/2011.

يحدث في سورية له تأثيرٌ حاسم في هذه الجبهة[141]، حيث الأمور هادئة فيها، وإذا تغيّرت فإنّها لا تتغير إلّا إلى الأسوأ بالمفهوم الإسرائيلي. فإذا تغير النظام تزداد تبعًا لذلك احتمالات تسخين الجبهة، وقد تندلع مواجهة عسكرية، إذا حُشر النظام الحالي في الزاوية وقرّر أن «يجنّ» على حدّ تعبير صحافي إسرائيلي[142].

اتّخذت إسرائيل بعض الخطوات العملية، ووضعت قوّاتها في حالة تأهّب قصوى تحسّبًا لأي طارئ[143]، وقام الجيش بتجريف مناطقَ واسعة قرب شريط الحدود وخط وقف إطلاق النّار لجعل مناطق الحدود مكشوفة للنظر، وزرع ألغامًا مضادّة للبشر، وقَوّى السياج على طول الشريط الحدودي، وأقام ما يسمَّى «السياج الذكي» في المنطقة المحاذية لمجدل شمس، وتزوّدت فرقة الجيش المرابطة في الجولان بوسائلَ لتفريق التظاهرات، بعد محاولات اجتياز الشريط الحدودي في مسيرات يوم النكبة ويوم النكسة[144]. ولا شك في أن الموقف السوري هو الحاسم في تسخين جبهة الجولان أو تبريدها. فعلى مدى عقودٍ لم تكن هذه الحدود حاضرةً في الإعلام، لأنّه لم يحدث فيها شيء يُذكر، لكن المحلّلين والعسكر والساسة في إسرائيل يرون أنّ الأمور قد تتغير إذا تغير النظام[145].

- **الجبهة الإسرائيلية الإيرانية**: تُعدّ الجبهة هذه أهمّ الجبهات وأكثرها سخونةً وأشدّها خطراً على إسرائيل. وهناك شبهُ إجماع في الدولة الصهيونيّة على أنّ تغيير النظام في سورية هو ضربة للمحور الراديكالي الذي تقوده إيران في المنطقة[146]. وما تريده إسرائيل هو إبعاد سورية عن إيران وتحييدها في أي

(141) «براك: فقدان السيطرة في سورية سيؤثر على هضبة الجولان».

(142) «حين يجنّ الأسد: سورية قد تهاجم إسرائيل،» (واينت، 23/ 012/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4160689,00.html>.

(143) «مقابلة مع يئير غولان قائد المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي».

(144) المصدر نفسه.

(145) دافيد ايشيل، «إعادة صياغة الوضع القائم بالنسبة إلى إسرائيل،» أفيشين ويك، 71/ 1/ 2102، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aviationweek.com/aw/generic/story_channel.jsp?channel=defense&id=news/dti/2012/01/01/DT_01_01_2012_p20-400645.xml&headline=Remaking%20The%20Status%20Quo%20For%20Israel>.

(146) «براك: سقوط الأسد بركة على الشرق الأوسط».

مواجهة عسكرية أو سياسية أو اقتصادية (في صورة عقوبات) معها. ولسورية شأنٌ مهمٌّ على هذا الصّعيد لكنّه ليس حاسمًا[147].

- **الجبهة اللبنانية:** تُعدّ سورية الطرف الرئيس الذي يمدّ حزب الله بالسلاح وبالدعم السياسي، وهي قناة تمرّ عبرها الإمدادات الإيرانية للمقاومة اللبنانية. ولنتائج المواجهة الداخلية في سورية تأثيرٌ حاسم في قوّة حزب الله وسلوكه[148]، وكذلك في الأوضاع السياسية والأمنية في لبنان عمومًا، وفي علاقة إسرائيل بلبنان[149].

- **جبهة المقاومة الفلسطينية:** لا ترى إسرائيل مؤشّرات على تغيير في الموقف السوري من القضية الفلسطينية، في ما لو تغير النظام، لأنّ أي سلطة جديدة في سورية ستكون في حاجةٍ إلى شرعيةٍ داخلية. ومعاداة إسرائيل ودعم شعب فلسطين هما من ركائز شرعية أي حكم في سورية[150]. وتهاجم إسرائيل سورية لإيوائها الفصائل الفلسطينية، إلّا أنّ قادة إسرائيليين بارزين يخشون تحرّر المنظّمات الفلسطينية من أي قيود، ويرون أنّ النظام السوري يشكّل سلطة مركزية تضبط الأمور وتتحكّم بها وتمنع الانفلات[151].

- **ظهور جبهات جديدة:** تخشى إسرائيل من أن تضطرّ إلى مواجهة مخاطرَ على جبهات جديدة تبعًا للمتغيرات في العالم العربي، مثل أي تهديد جديد مقبل من العراق مثل الذي تطرّق إليه نتنياهو في خطابٍ له في الكنيست[152]، وإمكانية تشكّل محورٍ جديد معادٍ لإسرائيل، مثلما جاء على لسان عاموس جلعاد، رئيس الطّاقم السياسي الأمني الإسرائيلي، والشخصية المؤثرة في صنع القرار الأمني

---

(147) «مقابلة مع الجنرال عاموس يدلين الرئيس السابق للمخابرات العسكرية».

(148) المصدر نفسه.

(149) غيورا آيلاند، «الاضطرابات في الشرق الأوسط وأمن إسرائيل،» **المستجدّات الإستراتيجية**، السنة 14، العدد 2 (تموز/ يوليو 2011).

(150) المصدر نفسه.

(151) «مقابلة مع يثير غولان قائد المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي».

(152) «خطاب نتنياهو في الكنيست،» (رئاسة الوزراء الإسرائيلية، 28/ 12/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.pmo.gov.il/PMOEng/Communication/PMSpeaks/speech40sig281211.htm>.

الإسـرائيلي الذي قال في مقابلةٍ إذاعية: «إذا تغير النظام السـوري فسيؤدّي ذلك إلى إقامة إمبراطورية إسـلامية بقيادة الإخوان المسـلمين... في الشّرق الأوسط كلّ سيئ يوجد أسوأ منه. أيديولوجية الإخوان هي إقامة إمبراطورية على أراضي مصر والأردن وسورية ومحو إسرائيل عن وجه البسيطة»(153).

هنـاك عوامل مؤثـرة أخرى أيضًـا، منها قضيـة المفاوضـات(154)، ومصير الأسلحة السـورية، خصوصًا الصواريخ الحاملة لأسـلحة تقليدية وغير تقليدية، وكذلـك تأثير ما يجـري في سـورية فـي الأردن وفـي العلاقات الإسـرائيلية – التركية وفي العلاقات الإسرائيلية – الروسية على اعتبار أنّ روسيا داعمة للنظام السوري وتمدّه بالأسلحة، خصوصًا في الأوضاع الحالية(155).

إن الموقف الإسـرائيلي يتحدد بناءً على العوامل المذكـورة أعلاه، ويأتي التّباين في مواقف النخب السياسـية والعسـكرية والإعلامية والأكاديمية استنادًا إلى العوامل التي تُؤخذ في الاعتبار وتعطَى الوزن الأكبر في تقويم الأمور. فمن يعتقـد أنّ الأمر الأهمّ في العلاقة مع سـورية هـو الهدوء في الجولان، يسـتنتج أنّ إسـرائيل ترغب في بقاء النظام(156)، وكذلك من يخشـى الفوضى أو وصول بديـلٍ أكثـر راديكالية إلـى الحكـم. أمّا من يـرى أنّ توجيـه ضربة إلـى المحور الراديكالـي في إطار المواجهة مع إيران هو الأمر الأهمّ، فسيسـتنتج أنّ سـقوط النظام السوري هو في مصلحة إسرائيل.

– سيناريوهات إسرائيلية

تضاربـت التقديـرات في شـأن مسـألة بقـاء النظام في سـورية أو سـقوطه. ففي حيـن ذهب معظم المعلّقين والمحلّلين والقادة السياسـيين والعسـكريين في إسـرائيل إلى أنّ الرئيس بشّار الأسد سـينهي ولايته خلال أسابيعَ أو أشهر من بدء

---

(153) «عموس جلعاد: سقوط نظام الأسد يمهّد لقيام إمبراطورية إسلامية».

(154) «كلّما تحدّثت إسرائيل أقلّ كان أفضل لها».

(155) «ليبرمان يقابل بوتين».

(156) «مِن مصلحة مَن بقاء الأسد؟».

الثورة على الأكثر، دعا بعض المحلّلين إلى عدم التسرّع في الحكم على الأمور.

عن الموقف الإسرائيلي من سقوط النظام، كتب عنار شيلو في **هآرتس** أنّ «جهاز الأمن يسوده ذعرٌ من إمكانية أن ينجح النضال من أجل الحرية وأن يسقط النظام في سورية». وأضاف شيلو قائلًا: «يمكن أن نقرأ بين السطور أن إسرائيل غير متحمّسة لسقوط الأسد. فهي تعاضد الأسد من غير أن يرى أحد. تدعو إسرائيل الله في الخفاء أن يصمد النظام الاستبدادي القاتل. فالنظام الاستبدادي يعني هدوءًا في الجولان [...]، وإسرائيل كما هي اليوم تفضّل الوضع القائم وعالم الأمس»[157].

إلى جانب التنبّؤات في شأن مصير النظام، عكف محلّلون وقادة على رسم سيناريوهات مختلفة لما يحدث في سورية، من منظور تأثيرها في الدولة العبرية وفي أمنها. ولخّص الجنرال احتياط غيورا آيلاند، الباحث في معهد أبحاث الأمن القومي والرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، أربعة سيناريوهات ممكنة[158]، وشاركه كثيرون من الباحثين الإسرائيليين في أنّ هذه هي البدائل المتوقّعة والممكنة:

- **بقاء النظام لسنوات عديدة**: أكّد الجنرال آيلاند، في عرضه هذا السيناريو، أنّ «ثمّة في إسرائيل من يرى في هذا السيناريو الأمر المرغوب، على الأقل لأن إسرائيل تعرف النظام وتعرف توجّهاته». وكشف آيلاند عن أنّ «أريئيل شارون رفض عام 2005 مبادرات لاستغلال الضّعف الموقّت لسورية - بسبب اغتيال الحريري وإخراج سورية من لبنان - والعمل لإسقاط الأسد. واعتقد شارون حينها أنّ السّيناريوهات البديلة ستكون أسوأ لإسرائيل». وقدّر آيلاند أنّ الأسد في حال بقائه سيُشغل بترتيب البيت الداخلي وتقوية شرعيته الدولية. وأضاف قائلًا: «في هذه الظّروف من المتوقّع أن لا يحاول مواجهة إسرائيل عسكريًا، وقد يخفّف من دعمه لحزب الله. وإذا تحقّق هذا السّيناريو (بقاء الأسد) فالمفترض

---

(157) المصدر نفسه.

(158) آيلاند، «الاضطرابات في الشرق الأوسط وأمن إسرائيل». في هذا السياق انظر تحليل الدكتور محمود محارب، في: محارب، ص 32.

أن يستمرّ الهدوء مخيّمًا على طول الحدود الإسرائيلية السورية»[159]. وأورد محلّلون آخرون إمكانية بقاء النظام الحالي لسنوات طويلة[160]، ومنهم الجنرال احتياط عاموس يدلين، الرئيس السّابق للاستخبارات العسكرية والرئيس الحالي لمعهد دراسات الأمن القومي، متحدّثًا في مؤتمر للمعهد بعنوان «سنة على الزّلزال في الشّرق الأوسط». وقدّر يدلين أن النظامَ السوري في حالةٍ صعبة وهو آيل إلى السقوط، قائلًا: «السّياحة انقطعت، الاستثمارات توقّفت، الدّيون تفاقمت والاقتصاد على حافة الانهيار». لكنّه أردف بأن احتمال إطالة عمر النظام ممكنة «إذا جاءه دعمٌ إيراني بثلاثة إلى خمسة مليارات دولار. عندها من الممكن أن يستمرّ مدّةً أطول، لكن سورية لن تعود إلى ما كانت عليه»[161].

- **نشوء حالة فوضى**: الحديث هنا عن سقوط النظام ودخول سورية مرحلة من الصّراعات وعدم الاستقرار. وسادت توقّعات بأن تستغلّ إيران حالة الفوضى للعمل عبر الحدود العراقية السورية ومن داخل سورية أيضًا[162]. وتوقّع غيورا آيلاند أن يزيد النّفوذ الإيراني عبر الارتباط بالأطراف الفاعلة، كما في الحالة العراقية، مع أن حالة فوضى، ستؤدي إلى عكس ما حصل في العراق من هذه الناحية. وفي هذه الحالة يخفّ التهديد العسكري السوري، لكن الجبهات في الجولان ولبنان ستكون أقلّ هدوءًا بسبب نشاط المجموعات المسلّحة[163]. وقد تؤدي الفوضى إلى وقوع أسلحة استراتيجية في أيدي قوى تعدّها إسرائيل غير مسؤولة[164]. وعبّرت أوساطٌ إسرائيلية عن

(159) آيلاند، «الاضطرابات في الشرق الأوسط وأمن إسرائيل».

(160) فيشمان، «بشار الأسد المدافع عن الحدود الإسرائيلية».

(161) آفي سخاروف وعموس هرئيل، «في الجيش يستعدون لليوم الذي يلي الأسد،» هآرتس، 6/1/2012، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، «الموقف الإسرائيلي من الأحداث في سورية،» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 31 كانون الثاني/ يناير 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/8d38ecd1-2333-4cf0-bd5b-f5b77b2a293c>.

(162) «إيران: الطريق السوري السريع لمحاربة إسرائيل ما زال مفتوحًا،» (مركز القدس لشؤون الدولة والجمهور، 24/1/2012).

(163) آيلاند، «الاضطرابات في الشرق الأوسط وأمن إسرائيل».

(164) «مقابلة مع الجنرال عموس يدلين الرئيس السابق للمخابرات العسكرية».

خشيتها من نشوء فوضى يكون أثرها سلبيًا في أمن إسرائيل[165].

- **التحوّل إلى نظام إسلامي متطرّف:** ربما يصعد إلى الحكم نظام يحدّد الإسرائيليون ملامحه كالتالي: «سُنّي ديني متطرف». ويُعدّ هذا السّيناريو الأسوأ لإسرائيل، فنظامٌ من هذا النّوع قد يلجأ إلى التصعيد باتجاه مواجهة عسكرية لاسترداد الجولان، أو يطلق العنان لنشاط عسكري عبر الحدود[166]. وقد تجد إسرائيل نفسها أمام مواجهةٍ شاملة.

- **التحوّل إلى نظام إصلاحي معتدل:** وفق هذا السيناريو، تستقر في سورية في النهاية على نظام «ديمقراطي معتدل» ذي توجّهات غربية. وترى إسرائيل أن هذا التطوّر سيكون ضربة لتحالف سورية مع إيران وحزب الله. لكن ذلك لا يعني الاستعداد للسلام مع إسرائيل. وعلى حدّ قول الجنرال آيلاند، فإنّ أي نظام عربي جديد يضمن نفسه من خلال اتّخاذ مواقفَ عدائية تجاه إسرائيل[167]، ومعَ ذلك فإنّ المجتمع الدولي قد يضغط للتوصّل إلى تسوية تشمل الانسحاب من الجولان[168].

إضافةً إلى هذه السيناريوات، توقّع الجنرال احتياط عاموس يدلين، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، أن ينشأ - بعد سقوط النظام القائم - ائتلافٌ عابر للطوائف. وقال في مقابلة صحافية: «في نهاية المطاف سوف تستقرّ الأمور في سورية. لا أتوقّع مجازر بل تحالفات للسنّة مع المسيحيين والدّروز وحتى العلويين». وقال يدلين إنّ سورية في هذه الحال ستخرج من التحالف مع إيران وحزب الله. وأضاف قائلًا: «لكن أي نظام في سورية لن يكون سهلًا لنا، فالسُّنّة في سورية هم مثل السُّنّة في مصر»[169].

---

(165) «سورية تتدهور نحو الفوضى،» هآرتس، 10/ 06/ 2011.

(166) «كلّما تحدّثت إسرائيل أقلّ كان أفضل لها».

(167) آيلاند، «الاضطرابات في الشرق الأوسط وأمن إسرائيل».

(168) «كلّما تحدّثت إسرائيل أقلّ كان أفضل لها».

(169) «مقابلة مع الجنرال عموس يدلين الرئيس السابق للمخابرات العسكرية».

خلاصة

سادت في إسرائيل توجهات مختلفة في شأن الثورة والنظام. وعلى الرغم من التباين في مواقف النخبة الإسرائيلية مما يجري في سورية من أحداث، فإنّ هناك شبه إجماع على نقاطٍ محورية تخصّ المصلحة الإسرائيلية في الحوادث السورية:

1. النظام الحالي مريح جدًّا لإسرائيل في كلّ ما يتعلّق بالجولان. وثمة خشية من أن يكون انهياره نهاية الهدوء على جبهة الجولان. وعلى الرغم من الشعور السائد بالرضى عن ضعف الدولة في سورية فثمة مخاوف إسرائيلية جدية من الفوضى.

2. تورّط حزب الله في سورية مفيد لإسرائيل لأنه يستنزفه ويبعده عن الصراع مع إسرائيل.

3. أي نظام جديد في سورية سيتّخذ موقفًا معاديًا لإسرائيل، لأنّه سيحتاج إلى شرعية داخلية. في حين أنّ النظام الحالي - إذا بقي - فهو سيحتاج إلى شرعية خارجية، وسيضطرّ إلى تليين موقفه من إسرائيل.

4. يعتقد سيناريو آخر ممكن التقديرأن انهيار النظام هو فرصة لخروج سورية من التحالف مع إيران وحزب الله، وهذه مصلحة إسرائيلية.

5. ربما تؤدّي الحوادث إلى انتقال أسلحة كيماوية وبيولوجية وصواريخ أرض - أرض وصواريخ مضادّة للطائرات إلى مجموعاتٍ مسلّحة معادية لإسرائيل، وفي مقدّمتها المقاومة اللبنانية وحزب الله. وهذا تطوّرٌ كارثي بالنسبة إلى إسرائيل. ومن هنا اتفق الجميع على التأثير في حلفاء إسرائيل للعمل على منع هذا الموضوع، وعلى التدخل العسكري الإسرائيلي المباشر إذا اقتضى الأمر.

هذه مواقف متفق عليها، لكنها تتضمن تناقضات، وبالتالي لا تصلح لوضع استراتيجية. ومن هنا تعمل إسرائيل في الموضوع السوري بمنطق إدارة الأزمات ومراقبتها وردة الفعل على التطورات بما تمليه المصلحة الإسرائيلية في كل قضية على حدة لتخفيف الضرر أو للاستفادة، ولكن من دون خطة استراتيجية متكاملة.

الفصل الثالث عشر

العقوبات الاقتصادية
وأثرها في الاقتصاد السوري الكلي

أولًا: من العقوبات المحدودة إلى العقوبات الموجهة

اتّبعت القيادة السورية بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 سياسة «لا صداقات دائمة ولا عداوات دائمة»، ومهّدت جولة كيسنجر المكوكية لفصل القوات وعقد مؤتمر جنيف للسلام، ثم زيارة الرئيس الأميركي نيكسون دمشق لتعزيز العلاقات السورية - الأميركية بشكل متوازن مع العلاقات السورية - السوفياتية. وكانت السياسة الأميركية في المنطقة تقوم يومئذ على أن الولايات المتحدة لا تعارض قيام «علاقات إيجابية» بين دول المنطقة والاتحاد السوفياتي، لكن يجب أن يكون لهذه الدول مثل هذا النوع من العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية.

بموجب تطور العلاقة السورية - الأميركية الجديدة بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 نشطت وكالة التنمية الأميركية وهي الذراع التنموية للسياسة الخارجية الأميركية، في تقديم المساعدات التقنية والاقتصادية لسورية بعد طول توقف يعود إلى أواخر عام 1962 وبدايات عام 1963 قبل وصول البعث إلى السلطة. وأعطت الحكومة السورية في هذا السياق لأول مرة في العام 1976 امتياز التنقيب عن النفط واستغلاله إلى إحدى الشركات الأميركية، ما أثار جدلًا صاخبًا بين الحزب الشيوعي السوري وحليفه حزب البعث في إطار الجبهة الوطنية التقدمية.

أدى تطوير العلاقات السورية - الأميركية إلى مبادرة السوفيات لإبداء تعاون تقني واقتصادي وعسكري أوثق مع سورية، ولا سيما بعد تحوّلها إلى قوة إقليمية بعد دخول القوات السورية إلى لبنان في عام 1976، وهو ما تجلّى في زيارة ألكسي كوسيغين، رئيس الوزراء السوفياتي، دمشق في عام 1977

التي وضعت برامج تعاون متكاملة، وطرحت فيها قضايا الخلاف في شأن لبنان، والعلاقة السوفياتية مع العراق.

مع وصول اليمين النيو- ليبرالي في بريطانيا، ثم في الولايات المتحدة، إلى السلطة، والمقصود بذلك مرحلة إدارة ريغان التي سخّنت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، دخلت العلاقات السورية - الأميركية في مرحلة مزدوجة تتسم بالضغط الأميركي وفرض العقوبات من جهة، واستمرار الحوار السياسي من جهة ثانية. وارتبطت هذه العقوبات بدعاوى دعم سورية للإرهاب. وبدأت أولى سلسلة العقوبات هذه في عام 1980 بسبب إدراج سورية ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب، وذلك استنادًا إلى التوصية الخاصة للكونغرس الأميركي في عام 1979 التي ترهن تصدير أي سلعة أو تكنولوجيا تشتمل على مكون أميركي بنسبة لا تقل عن عشرة في المئة، وتزيد قيمتها على سبعة ملايين دولار إلى دولة متهمة بدعم الإرهاب بموافقة اللجنة المتخصصة في الكونغرس. وأثّرت هذه العقوبات في واردات سورية من تلك السلع والتقانات في مجال المعدّات الطبية والتكنولوجية المختلفة. غير أن وجود بدائل قلص أثرها المباشر، في حين لم تؤثر هذه العقوبات المحدودة في استمرار الحوار السياسي بين الولايات المتحدة وسورية الذي استمر بين شد وجذب منذ لحظة فرضها وحتى اغتيال رفيق الحريري في عام 2005. ولم يتوتر هذا الحوار إلا في فترة محدودة خلال مرحلة ريغان ثم بعد الاحتلال الأميركي للعراق في نيسان/ أبريل 2003. وخلاصة ذلك أن السمة العامة للعلاقات السورية - الأميركية منذ عام 1970 وحتى احتلال العراق كانت سمة الاستمرارية والتواصل في ما عدا بعض لحظات التوتر الناتجة من تطورات الصراع العربي - الإسرائيلي، والموقف من الحرب العراقية - الإيرانية.

مع اندلاع الثورة السورية، وبدءًا من نيسان/ أبريل 2011 جرى التحول من نمط العقوبات المحدودة إلى ما يمكن وصفه بالعقوبات الموجّهة. وبحلول أواخر عام 2011 كانت منظومة هذه العقوبات الموجّهة قد تحددت، واختلفت عن نمط العقوبات المحدودة السابقة، فصارت أشمل، وانضمّت إليها دول

الاتحاد الأوروبي وتركيا وبعض دول جامعة الدول العربية. ومن هنا كانت أمضى على مستوى آثارها المختلفة الاقتصادية والمالية والمعنوية، وأشد تأثيرًا في القدرات الاقتصادية الكلية لمنظومة الاشتغال الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية العامّة ومصادر دخلها وتمويلها. وفرضت هذه العقوبات أيضًا على شخصيات وشركات ورجال أعمال واستثمارات وائتمانات وأجهزة مالية ونقدية ومصرفية. وهي في مجملها حزمة سياسات متضافرة تقوم على محاولة إضعاف النّظام، وتقليص قدراته سياسيًا في الحدّ الأدنى، ومحاولة إعطاب منظومة تمويله وتحكّمه وسيطرته، وفتح الباب أمام عملية انهياره كحدٍّ أعلى، وذلك عبر بوّابة العقوبات الاقتصادية.

ثانيًا: العقوبات الدولية على النظام السوري خلال الثورة

1- العقوبات الأميركية

فرضت الولايات المتحدة الأميركية في 29 نيسان/ أبريل 2011 عقوبات اقتصادية على شخصيات من الأجهزة الأمنية والعسكرية من بينهم شقيق الرئيس السوري قائد الفرقة الرابعة ماهر الأسد، إضافة إلى وحدة من الحرس الثوري الإيراني[1]. ولم تشمل العقوبات الرئيس السوري إلا عندما وقّع الرئيس الأميركي باراك أوباما في 18 أيار/ مايو 2011 أمرًا تنفيذيًا بفرض عقوبات مباشرة على الرئيس السوري بشار الأسد وستة من كبار المسؤولين لدورهم في قمع الحركة الاحتجاجية[2].

---

(1) «العقوبات الدولية على سوريا منذ بدء الحركة الاحتجاجية،» **الشرق الأوسط**، 24/ 7/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=687806&issueno=12292>.

(2) شملت قائمة العقوبات فاروق الشرع نائب الرئيس، وعادل سفر رئيس الحكومة، ومحمد إبراهيم الشعار وزير الداخلية، وعلي حبيب محمود وزير الدفاع، وعبد الفتاح قدسية مدير المخابرات العسكرية، ومحمد ديب زيتون مدير الأمن السياسي. انظر: «واشنطن تفرض عقوبات على الرئيس السوري وأركان نظامه،» (BBC عربي، 18/ 5/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/05/110518_usa_assad_sanctions.shtml>.

وسّعت الولايات المتحدة الأميركية في 29 حزيران/ يونيو 2011 العقوبات على النظام السوري بإعلان وزارة الخزانة تجميد أصول الأجهزة الأمنية السورية التي يمكن أن تملكها في الولايات المتحدة، وحظرت على أي شركة أو مواطن أميركي التعامل التجاري معها. كما استهدفت العقوبات الشرطة الإيرانية وقائدها إسماعيل أحمدي موغادان[3]. وفي 10 آب/ أغسطس 2011 جمّدت الولايات المتحدة أصول البنك المركزي السوري، وفرضت عقوبات على شركة سيريا تيل السورية[4]. وأصدر الرئيس الأميركي أوباما في 18 آب/ أغسطس 2011 (اليوم الذي دعا فيه أوباما الرئيس السوري إلى التنحي)[5] أمرًا تنفيذيًا يفرض مزيدًا من العقوبات شملت تجميد أصول الحكومة السورية كلها التي تخضع لاختصاص القضاء الأميركي، ويحظر أي صفقات أميركية مع النظام السياسي في سورية[6].

---

(3) «قوات سورية تقتحم قرى وتقتل مدنيين،» (الجزيرة نت، 29/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/70FB9F57-968C-48C1-ADBA-AD55BD581C9D.html>.

(4) «عقوبات أمريكية على المصرف التجاري السوري وشركة للهاتف النقال،» (BBC عربي، 10/ 8/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2011/08/110810_us_syria_sanctions.shtml>.

(5) «أوباما يدعو الأسد للتنحي،» (رويترز (عربي))، 18/ 8/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE77H0UZ20110818>.

(6) واتخذت بموجب هذا القرار الخطوات التالية:

- تجميد أرصدة الحكومة السورية الموجودة في الولايات المتحدة والتي تخضع للقضاء والسلطة الأميركية، بما في ذلك فروع مؤسسات في الخارج بحيث لا يمكن تحويلها أو دفعها أو تصديرها أو سحبها أو التعامل بها بأي شكل.
- منع مواطني الولايات المتحدة من القيام باستثمارات جديدة في سورية أو تصدير الخدمات إلى سورية.
- حظر التصدير أو إعادة التصدير أو البيع أو التوريد بشكل مباشر أو غير مباشر، على أي مواطن أميركي في أي مكان.
- منع أي مواطن أميركي أينما كان من التعامل مع القطاع النفطي في سورية بما في ذلك شراء أو بيع أو نقل أو تبادل أو سمسرة أو التصديق أو تمويل أو تسهيل أو ضمان كل ما يتعلق بالنفط أو المنتوجات النفطية السورية المصدر.

انظر: «العقوبات الأميركية على نفط وغاز سوريا،» (الجزيرة نت، 18/ 8/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/f4ff8ec8-58ab-4213-805b-e4952407d077>.

أضافت الولايات المتحدة بموجب هذا القرار شركات سورية إضافية إلى اللائحة السوداء الأميركية مثل المؤسسة العامة للنفط التي تهيمن على صناعة النفط والغاز في سورية، وهي المسؤولة عن التنقيب والاستثمار، وتطوير نشاط التنقيب عن النفط والغاز في الحقول السورية؛ والشركة السورية للنفط المسؤولة عن منابع النفط وتطويرها؛ والشركة السورية للنفط والمواصلات التي تدير خط الأنابيب الداخلي والمسؤولة عن نقل النفط والمنتوجات النفطية السورية، كما تدير ثلاثة مرافئ يتم تصدير النفط واستيراده عبرها وهي بانياس وطرطوس واللاذقية؛ وشركة الغاز السورية وهي المسؤولة عن نقل الغاز الطبيعي وتسويقه في سورية؛ وشركة سيترول (شركة تسويق النفط الحكومية) المسؤولة عن بيع خام النفط السوري من المشترين الأجانب.

أدرجت الولايات المتحدة الأميركية في 5 آذار/ مارس 2012 الإذاعة والتلفزيون على اللائحة السوداء. وفي 23 نيسان/ أبريل 2012 أجازت الولايات المتحدة فرض عقوبات على الشركات التي تزوّد سورية بالتكنولوجيا، وكذلك على الشركات والأفراد الذين يحاولون الالتفاف على التدابير المتخذة في 1 أيار/ مايو 2012. كما قامت مع قطر بإغلاق النظام المالي أمام البنك الإسلامي في 30 أيار/ مايو 2012، وأدرجت في 18 تموز/ يوليو 2012 على اللائحة السوداء 28 وزيرًا وحاكم مصرف سورية المركزي[7].

2- العقوبات الأوروبية

فرض الاتحاد الأوروبي في 10 أيار/ مايو 2011 عقوبات ضد 13 شخصية أساسية في النظام بينهم شقيق الرئيس السوري قائد الفرقة الرابعة، ماهر الأسد. وقضت هذه العقوبات بتجميد أموال هذه الشخصيات ومنعها من السفر إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى فرض حظر على صادرات الأسلحة والعتاد التي يمكن أن تستخدم في القمع. ولم تشمل تلك العقوبات

---

(7) «العقوبات الدولية على سورية،» على الموقع الإلكتروني: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=687806&issueno=12292>.

الرئيس السوري حتى 24 أيار/ مايو 2011 مع إضافة تسعة مسؤولين أمنيين إلى قائمة الممنوعين من السفر والمجمدة أرصدتهم المالية[8]. ووسّع الاتحاد الأوروبي في 24 حزيران/ يونيو 2011 العقوبات على النظام السوري لتشمل أربع شركات مرتبطة بالجيش ومسؤولين أمنيين ورجال أعمال سوريين، إضافة إلى ثلاثة مسؤولين إيرانيين، لاتهامهم بعلاقتهم بالحملة الأمنية ضد المحتجين في سورية[9].

لم تبدأ دول الاتحاد الأوروبي في فرض العقوبات الاقتصادية المؤثرة بشكل حقيقي على الاقتصاد السوري حتى 24 أيلول/ سبتمبر 2011 عندما حظرت أي استثمار جديد في القطاع النفطي السوري[10]، وقامت بتشديدها في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2011 بعد فرض جامعة الدول العربية عقوبات على النظام السوري، فحظرت التعامل مع شركات حكومية تشرف على تجارة النفط ومشروعات التنقيب. واستهدفت هذه العقوبات الشركة العامة للبترول السورية وشركة سيترول وشركة الفرات للنفط، إضافة إلى إيقاف الشركات الأوروبية عملها في سورية بداية بشركة «شل»[11]. كما أوقفت شركة «توتال» الفرنسية

---

(8) «عقوبات سوريا،» (الجزيرة نت، 24/ 3/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http:// www.aljazeera.net/news/pages/af1fb1a0-1e34-4aea-bb60-190887715d6c>.

(9) شملت العقوبات مسؤول الأمن في الرئاسة السورية اللواء ذو الهمة شاليش، والمدير السابق لمؤسسة الإنشاءات العسكرية رياض شاليش، ورجلي الأعمال السوريين خالد قدور ورياض القوتلي. أما الشركات السورية التي شملتها العقوبات فهي «بنا» العقارية و«صندوق المشرق للاستثمار» اللذان تعود ملكيتهما لرجل الأعمال السوري رامي مخلوف، و«حمشو الدولية» لرجل الأعمال محمد حمشو، و«مؤسسة الإسكان العسكري» الحكومية. كما شملت العقوبات ثلاثة مسؤولين في الحرس الثوري الإيراني هم رئيسه محمد علي جعفري، وقائد «فيلق القدس» الجنرال قاسم سليماني ونائب رئيس الاستخبارات في الحرس حسين طائب الذين اتهمهم الاتحاد بتقديم التجهيزات والدعم لمساعدة النظام السوري في قمع التظاهرات في سوريا. انظر «أوروبا توسع عقوباتها ضد سوريا،» (الجزيرة نت، 24/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BE0822FC-3330-4201-B515-0EDEBC5D0B4E.htm>.

(10) «العقوبات الدولية على سورية،» على الموقع الإلكتروني: <http://www.aawsat.com/ details.asp?section=4&article=687806&issueno=12292>.

(11) «الاتحاد الأوروبي يفرض عقوبات على شركات نفط سورية،» (رويترز (عربي)، 2/ 12/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE7B 107U20111202?sp=true>.

عملها بشكل كلي في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2011 [12]. وشملت العقوبات صحيفة الوطن السورية وقناة «الدنيا» الفضائية وموقع «شام برس»، ومركز الدراسات والبحوث العلمية، كما شملت تجميد أصول وزيري الاقتصاد السوري محمد نضال الشعار، ووزير المالية محمد الجليلاتي[13]، إضافة إلى عشرة مسؤولين من الجيش السوري والحرس الجمهوري والرئاسي والقوات الجوية وإدارة الأمن السياسي[14].

في 27 شباط/ فبراير 2012، جمدت أرصدة البنك المركزي وحظرت تجارة المعادن الثمينة، وحظرت الرحلات المستأجرة التي تشغّلها الشركة السورية للطيران. كما حظرت في 23 نيسان/ أبريل 2012 صادرات السلع الفاخرة، وفرضت مزيدًا من العقوبات في 14 أيار/ مايو 2012 على قطاعي النفط والتبغ، إضافة إلى عقوبات أخرى في 25 حزيران/ يونيو 2012 شملت شركات تجارية جديدة ووزارتي الدفاع والداخلية[15].

3- جامعة الدول العربية وتركيا

ربطت جامعة الدول العربية مسألة فرض العقوبات على النظام السوري بتوقيع سورية بروتوكول المراقبين لوقف قمع الاحتجاجات في سورية. حيث قرر وزراء الخارجية العرب في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 فرض عقوبات على سورية في حالة عدم توقيع الحكومة السورية البروتوكول أو إخلالها بالالتزامات الواردة فيه، وعدم إيقاف عمليات القتل وإطلاق

---

(12) «بعد شل.. توتال تذعن للعقوبات الأوروبية وتعلق نشاطها في سورية،» الوطن (سورية)، 7/ 12/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwatan.sy/dindex.php?idn=113329>.

(13) «الاتحاد الأوروبي يفرض عقوبات على شركات نفط سورية،» على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE7B107U20111202?sp=true>.

(14) «العقوبات الأوروبية تستهدف صحيفة «الوطن» وموقع «شام برس».. و«شل» تعلن تعليق أنشطتها في سوريا،» (المركز الإعلامي السوري، 2/ 12/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://soorya-info.com/2012-06-11-20-38-35/2012-06-11-20-39-59/2586-----lr--l-r-lr>.

(15) «العقوبات الدولية على سورية،» على الموقع الإلكتروني: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=687806&issueno=12292>.

سراح المعتقلين[16]. وفي 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بفرض العقوبات على سورية بمشاركة وزير الاقتصاد التركي علي باباجان التي أقرّها اجتماع وزراء الخارجية العرب في اليوم التالي أي 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 في القاهرة[17]. ووافقت 19 دولة على القرار فيما اعترض عليه لبنان وتحفّظ العراق[18]. كما حضر الجلسة وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو[19].

شملت قائمة العقوبات العربية وقف رحلات الطيران إلى سورية، ووقف التعامل مع البنك المركزي السوري، ووقف المبادلات التجارية الحكومية مع الحكومة السورية باستثناء السلع الاستراتيجية التي تؤثر في حياة الشعب السوري، وتجميد الأرصدة المالية للحكومة ووقف التعاملات المالية مع الحكومة السورية، إضافة إلى منع العديد من المسؤولين السوريين من السفر إلى الدول العربية[20].

أقرت اللجنة الوزارية العربية المكلفة الاتصال بالحكومة السورية في 4 كانون الأول/ ديسمبر 2011 الترتيبات الخاصة بتطبيق العقوبات. وحدّدت لائحة تضم 19 شخصية سورية باتت ممنوعة من السفر إلى الدول العربية، كما جمّدت أموالها وأصولها[21]. كما أعلنت اللجنة الوزارية العربية أن الدول

---

(16) «الجامعة العربية تمهل دمشق حتى ظهر الجمعة لتوقيع بروتوكول المراقبين،» (BBC عربي، 24/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/11/111124_syria_arab_league.shtml>.

(17) «الدول العربية تفرض عقوبات على سورية،» (BBC عربي، 27/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/11/111127_syria_arab_sanctions.shtml>.

(18) المصدر نفسه.

(19) «عقوبات عربية على سورية و«خريطة طريق» تركية للمواجهة،» **الحياة** (لندن)، 26/ 11/ 2011: <http://www.daralhayat.com/portalarticlendah/332896>

(20) المصدر نفسه.

(21) ضمت لائحة الشخصيات السورية كلا من ماهر الأسد ورامي مخلوف وآصف شوكت وداود راجحة ومحمد ابراهيم الشعار وعبد الفتاح قدسية ورستم غزالة وأيمن جابر ومحمد جابر وجميل الحسن وجامع جامع وحافظ مخلوف وعاطف نجيب وفيصل كلثوم ومنذر جميل الأسد وفواز جميل الأسد وعلي المملوك وذو الهمة شاليش ومحمد ديب زيتون.

العربية ستمتنع عن بيع سورية السلاح، وأنها ستخفض إلى النصف رحلاتها التجارية إلى سورية[22].

فرضت تركيا عقوبات اقتصادية على سورية في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 (أكبر شريك تجاري لسورية حيث بلغ التبادل التجاري بينهما 2.5 مليار دولار حتى عام 2010)[23]. وشملت العقوبات تجميد التبادل التجاري بين البلدين ووقف التعامل بين المصرفين المركزيين، إضافة إلى حظر أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية كلها وتعليق عمل مجلس التعاون الاستراتيجي السوري التركي عالي المستوى[24].

تراجع إنتاج سورية من النفط بحسب الأرقام الحكومية في نهاية عام 2011 بنحو 30 إلى 35 في المئة جراء العقوبات المفروضة على سورية[25]. كما توقف استيراد المازوت الأخضر. وعملت الحكومة السورية على تعويض النقص من فنزويلا[26]. وبلغت خسائر الاقتصاد السوري بحسب الأرقام الرسمية مع بداية عام 2012 الناجمة عن عدم تصدير النفط السوري نحو ملياري دولار بسبب العقوبات الأوروبية والأميركية وحظر استيراد النفط السوري[27].

---

(22) «بروتوكول المراقبين: مهلة جديدة،» **الأخبار** (لبنان)، 5/ 12/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-akhbar.com/node/27069>.

(23) «تركيا تفرض عقوبات على سوريا،» (رويترز (عربي)، 30/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE7AT06N20111130?sp=true>.

(24) «تركيا تفرض عقوبات اقتصادية ومالية على سورية،» (BBC عربي، 30/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/11/111130_syria_turkey_sanctions.shtml>.

(25) «تراجع إنتاج النفط السوري 35٪،» **الأخبار**، 24/ 12/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-akhbar.com/node/28386>.

(26) «ربع مليون برميل مازوت أخضر تصل من فنزويلا قريبًا... وزير النفط لـ«الوطن»: 13٪ نسبة الزيادة في بيع المازوت الأحمر خلال 2011،» **الوطن**، 18/ 1/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwatan.sy/dindex.php?idn=115168>.

(27) «وزير النفط: مليارا دولار الأضرار الناجمة عن العقوبات الأميركية والأوروبية الظالمة على قطاع النفط السوري،» (سانا (الوكالة العربية السورية للأنباء)، 19/ 1/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sana.sy/ara/2/2012/01/19/395411.htm>.

ثالثًا: أثر العقوبات الموجهة في الارتباط بين استقرار الاقتصاد الكلي ومنظومة التحكم والسيطرة السياسية

أثبتت تجارب الماضي، ولا سيما تجربة العقوبات المشدّدة الموجّهة والذكية ضد النظامين العراقي والإيراني أن ما من نظام أسقطته العقوبات. بل غالبًا ما تعاني الأكثرية السكانية آثاره. لكنه ينهك على مستويات معينة قدرة النظام على التحكم والسيطرة، وقد يستثير فئات اجتماعية أوسع ضده، كما وقع في إيران في السنوات الأخيرة. ولفهم أثر العقوبات لا بدّ من مقاربة مسألة توازنات الإطار الكلي، أو ما يدعى بالاقتصاد الكلي (Macroeconomics) في إطار يتجاوز المقاربة الاقتصادوية المحضة إلى إطار مقاربات العلوم الاجتماعية والسياسية، فما يدعى باستقرار الاقتصاد الكلي بلغة الاقتصاديين هو نفسه ما يدعى الاستقرار السياسي والاجتماعي بلغة العلوم الاجتماعية والإنسانية. وكل ما يحدث من اختلالات كبيرة في مؤشرات الاقتصاد الكلي يجد آثاره الاجتماعية والسياسية بوتائر مختلفة. ويظهر مضمون العقوبات الجديدة الموجهة في أن العقوبات تستهدف إلحاق خللٍ بنيوي بتوازن الاقتصاد الكلي (عجز الموازنة، وعجز ميزان المدفوعات ولا سيما التّبادل التجاري، سعر الصرف واحتياطي العملات الصعبة وفقًا لمعايير «الحيطة الدولية». والدين والتضخم والبطالة والكتلة النقدية... إلخ) الذي تؤدّي نتائج اختلاله مباشرةً إلى اهتزاز البنية الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية، ووضعها في حالة أزمة بنيوية. فليس توازن الاقتصاد الكلي في أي بلدٍ إلّا التعبير الاقتصادي عن الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وفي المحصّلة الإجمالية تتوجّه مفردات العقوبات برمّتها صوب محاولة تحقيق هذا الاختلال البنيوي، وضرب استقرار الإطار الكلي وتوازنه الذي حظي به الاقتصاد السوري طوال السنوات الست الأخيرة (2005 - 2010)[28].

(28) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، «آثار العقوبات في الاقتصاد الكليّ السوريّ خلال عام 2012،» (تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، كانون الثاني/ يناير 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/419d4a00-e452-458d-9912-f038f983b98d>.

إنّ هذه الآثار التي يتعرض لها الاقتصاد الكلي ليست آلية ومباشرة وفورية على المستوى الاجتماعي - السياسي، أو خارج عمليات الضبط، إذ قد يتمكّن النظام السياسي لفترات محددة من الحفاظ على ديناميات ضبطه لأطر الاقتصاد الكلي ومؤشراته مع ارتفاع وتائر اهتزاز استقراره السياسي والاجتماعي ومؤشراته. وفي ضوء ذلك أدّت سياسات اللبرلة التسلّطية التي ارتفعت وتائرها خلال الأعوام 2005 - 2010 على الطريقتين التونسية والمصرية، بل على طريقة «المكسكة» (الظاهرة التي تنطلق من المقولة النيوليبرالية أن التجارة هي التي تقود النمو) إلى اختلالات اجتماعية كبيرة تمثلت بزيادة فجوات توزيع الثروة، وارتفاع نسبة من هم تحت خطي الفقر الأدنى والأعلى وعددهم، وارتفاع مؤشرات الفقر البشري، ودمار الزراعة، وإلحاق آثار سلبية بقطاع الصناعة التحويلية العامة (القطاع العام) والخاصة (القطاع الخاص)، مترافقًا مع زيادة الفجوة في توزيع السلطة، والاندماج الأكبر بين نخبها البيروقراطية المسيطرة والنخب العليا من رجال الأعمال، ورأس المال الخليجي والسوري المغترب والأجنبي، واستمرار نسق العلاقة التسلطية بين الدولة والمجتمع.

تميزت المنظومة الاقتصادية - السياسية السورية طوال فترة العقوبات المحدودة أو الجديدة وحتى أواخر الربع الأول من عام 2011 بقدرتها على الحفاظ على توازنات الاقتصاد الكلي، وضبط مؤشّراته التوازنية، كما أبدت مؤسسات الاقتصاد الجزئي وتحديدًا على مستوى المنشآت الإنتاجية، قدرة كبيرة على التكيف مع فتح أسواق واسعة لصادراتها في كل من العراق وإيران في ظل حماية منتوجاتها تلقائيًا وتراجع واردات التجارة الخارجية المنافسة، مستفيدة من ذكاء المستحدثين الاقتصاديين السوريين في التعامل مع العقوبات، وانتهاز فرص رفع وتائر النمو الاقتصادي المتاح الناتجة من رفع حجم الإنتاج والتشغيل والتصدير.

الحقيقة أن الاختلال لم يقع بأثر تلقائي للعقوبات أو نتيجة لها، بقدر ما كان نتيجة الأضرار الكبيرة التي أصابت منظومة النقل والإنتاج والبنية التحتية جراء الثورة والرد العسكري عليها ليصل الأمر مع مطلع عام 2013 إلى خراب

شبه كامل للمنظومة المعملية للصناعة التحويلية السورية، بكل ما يعنيه ذلك من نتائج اقتصادية - اجتماعية كبيرة متلازمة وفق منهج تحليل النتائج مع خراب اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي وبشري أخطر وأشد فتكًا على المستوى المستقبلي المنظور والمتوسط، وإلحاق أضرار فادحة بمنظومة البنى الإنشائية بمعناها الكلاسيكي الثلاثي التي تستند إليها مؤشرات الإنتاج وتوليد الدخل والصحة والتعليم.

تكمن المفارقة في أن المواجهات عطّلت عمل منظومة البنى الصحية والتعليمية مثلًا، لكنها دُمِّرت جرّاء قصف الجيش النظامي لها بدعوى وقوعها تحت سيطرة المقاتلين أو استخدامهم لها. فبعد ما شهدته الصناعة التحويلية السورية من إمكانية أن تعيش ما كان يصفه بعض الصناعيين من دون تردد بـ «عصرها الذهبي» الجديد، نتيجة الأسواق المضمونة بعقود، إذ يربح الصناعي الذي يعتمد على المواد الأولية المحلية مئةً في المئة، بينما يربح صناعي المواد الأوّلية المستوردة بين 40 و60 في المئة، فضلًا عن تخلّصها من منافسة المنتوجات التركية بموجب إلغاء الاتفاقات السورية - التركية[29]، واجهت معظم منشآت الصناعة التحويلية الخراب.

يمكن ملاحظة الأثر الأوضح للعقوبات الموجهة في منظومة الاشتغال المصرفية والمالية والنقدية والطاقوية السورية، ولا سيما قطاع النفط واستيراد المشتقات النفطية. فعلى مستوى العلاقة بين العقوبات على قطاع الطاقة وعناصر المنظومة الاقتصادية والسياسية الكلية، بما في ذلك آليات التحكم والسيطرة والقدرة على تمويل عملية قمع الثورة والإنفاق، استهدفت العقوبات محاولة شلّ المصدر الأساس لإيرادات الموازنة العامة للدولة وللناتج المحلي الإجمالي في مختلف حلقاته الاستثمارية والتسويقية المباشرة أو غير المباشرة، وهو قطاع النفط والطاقة عمومًا، وما يتعلّق بهما، إذ يقارب الإيراد النفطي نحو 22 في المئة من إيرادات الموازنة العامة، وتستأثر الصادرات النفطية على ضآلتها (يتوجّه نحو 95 في المئة منها إلى دول الاتحاد الأوروبي) بالحصة

(29) المصدر نفسه.

الأساس من هذه الإيرادات، فتتراوح إيرادات الصادرات النفطية بين 16 و17 في المئة من إجمالي الإيرادات، وتعد بذلك عنصرًا مهمًا في توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات[30]. لكن الضرر الأكبر الذي أصاب هذا القطاع لم يكن جراء العقوبات وحدها، بل جراء خرابها الجزئي أو الكلي، أو تعرضها لأخطار فادحة نتيجة تطور مجريات المواجهات العسكرية، وعدم قدرة الواردات على تلبية الحاجة إلى المشتقات النفطية بسبب استهلاك العمليات العسكرية للجيش النظامي قسمًا كبيرًا منها، يضاف إلى ذلك أثر تشوهات الكفاءة الداخلية والخارجية لجهاز الدولة السورية «الأثري» (Archiaique) المترهّل والفاسد والمعقّد بيروقراطيًا في سوء التوزيع، ونشوء شبكات مافيوزية بينه وبين تجار الأزمات.

كانت وحدة تحليل السياسات في «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» قد أعدّت مادة متكاملة ومكثفة عن آثار العقوبات الموجهة الجديدة في منظومتي الاقتصاد الكلي والتحكم والسيطرة السياسية للنظام بتمويل نفقات قمعه للثورة، والإنفاق الاجتماعي العام، ودفع رواتب وأجور ما يناهز مليون وثمانمئة ألف عامل، لأن الدولة لا تزال «أكبر رب عمل» في سورية... إلخ. وفي حين كانت تقديرات الخبراء الاقتصاديين المتمرسين تذهب في تقديرات كانون الثاني/ يناير 2012 إلى أن الانهيار سيحل بالاقتصاد الكلي السوري في غضون حزيران/ يونيو 2012، فإن «المركز» رأى أن الاقتصاد الكلي السوري مرشح طوال عام 2012 للدخول في مرحلة الحرج بعد استقراره الظاهري، وهذه المرحلة ستحدّ من قدرات النظام على التحكم والسيطرة إلى درجةٍ كبيرةٍ، وهذا ما حدث عندما دخل هذا الاقتصاد في أواخر عام 2012 هذه المرحلة وسيتجاوزها إلى ما بعدها بكل ما تحتمله من مفترقات الطرق. ويبقى العامل الرئيس في تحديد درجة تضرر البنى التحتية

---

(30) نبيل مرزوق، «العقوبات الاقتصادية: خنق بطيء للنظام السوري،» (مركز الجزيرة للدراسات، 2011/11/19)، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/reports/2011/11/2011111910249163525.htm>.

وتأكل قدرة الاقتصاد السوري عمومًا هو الثورة والمواجهات المسلحة التي تحولت إلى عمليات قصف مدمر يقوم بها النظام، وليس العقوبات. إن اقتصاد الدولة الرسمي آخذ بالتأكل بأسرع من الاقتصاد السوري ككل، لكن من دون أن ينهار، إذ إنه يتدرّج خلال المواجهات المستمرة من اقتصاد دولة إلى اقتصاد طرفٍ في حرب أهلية. وهذا النوع من الاقتصاد لا ينهار لأنه في الأصل ما عاد اقتصاد دولة، بل صار شكلًا من أشكال صراع البقاء.

خاتمة

جاءت الثورة السورية امتدادًا لثورات الربيع العربي التي انطلقت من تونس، وتشابهت مع ثورة الأخيرة في بعض مفاصل تطورها وصيرورتها قبيل أن تتحول إلى ثورة مسلّحة. وقد حاولنا في هذا الكتاب أن نُعيد إنتاج تطوّر أعمال الاحتجاج السلمية وبنيتها وتحولها إلى ثورة وطنية شاملة ضد الاستبداد. ومن هنا أثبتنا فرضية عفوية الثورة ومدنيتها وأصالتها، ونقصد تجذّرها في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السوري. كما بيّنا أنها جاءت في مجتمع مختلف بنيويًا عن الثورة في تونس أو مصر، وفي مواجهة نظام أمني لا ينفصل فيه الجيش والأمن عن النظام وعن البنية الاجتماعية للدولة.

جرت في العقود الأربعة الأخيرة عملية مزدوجة هي دمج البنية الاجتماعية بالأمن، وصهر كليهما بجهاز الدولة. وهذا ما بيّناه في الفصول الأولى من الكتاب. ثم حاولنا أن نؤسّس له في فصول عدة أخرى، منها الفصل المطوّل عن العلاقة بين الطائفية والترييف وبنية الجيش السوري وأجهزة النظام الأمنية، كي نُميّز الصحيح من الأسطوري في ما يقال عن طائفية النظام أو ما سمّيناه نحن تداخل البنية الاجتماعية للنظام ببنيته الأمنية.

انطلقت الحركة الاحتجاجية في سورية بشعارات إصلاحية سياسية توجّهها قوى سياسية معارضة وهيئات مدنية مؤلفة من فئات اجتماعية شابة مغتربة عن أيديولوجية الدولة وثقافتها، وهي تتوق إلى التحرر من الدولة الأمنية، ومتأثرة بالأجواء الثورية في المنطقة العربية. لكن الزخم الشعبي الرئيس للثورة جاء على خلفية اتساع القطاعات الاجتماعية المتضررة من

السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام. وتجاوزت هذه الفئات، أول مرة، حاجز الخوف الذي يحكم به النظام الأمني لأن الوضع العربي صوّر لها إمكانية التغيير هذه المرة بشكل عملي في دول عينية. وما إن خرجت هذه القطاعات الاجتماعية احتجاجًا على أوضاعها، أو تضامنًا مع أبناء شعبها الذين تعرضوا للقتل والتنكيل حتى تفجرت مشاعر المذلّين المهانين المتراكمة طوال عقود. وغطّت طبقات من القمع والخوف والتبرير الذاتي للاستكانة والانتهازية وتدبير الحال بالفساد والعلاقات والمحسوبية وغيرها آبارًا عميقة من الغضب وخزّانات من المرارة ومشاعر القهر من التعرض للذل وانتهاك الأملاك والحقوق والأجساد. وما إن توقفت آليات التكيف عن العمل حتى تفجرت هذه الآبار العميقة بصورة براكين من الغضب الذي انطلق وصار من غير الممكن إيقافه إلا بواسطة طرح النظام بدائل شاملة، وإطارًا سياسيًا جديدًا يطرح حلولًا عقلانية، وهذا ما لم يحصل.

راهنت القوى المسيسة وجماهير واسعة من الناس على إمكانية أن يتولى النظام عملية الإصلاح السياسي التدريجي الذي يضمن التحول الديمقراطي بصورة هادئة وسلسة تمنع انهيار الهيئة الاجتماعية في مجتمع مثل المجتمع السوري المركب دينيًا وإثنيًا وطائفيًا. لكن النظام رفض الإصلاح والتغيير، وكانت قناعته الراسخة أن القمع الأمني والعسكري هو الخيار الوحيد في التعامل مع الحركة الاحتجاجية، فارتكب الفظاعات والمجازر ما جعل الناس تسعى إلى تغييره بعد أن رفض أن ينجز التغيير بالإصلاح وبقيادته.

كانت عملية الإصلاح السياسي في منزلة فرصة سانحة لسورية قيادة وشعبًا من أجل منع الكوارث والانقسامات العمودية في المجتمع، لكن القيادة السورية تعرف أن الإصلاح يعني في النهاية تغيير النظام الذي يقوم على السيطرة الكلية، ومن هنا فهو يخشى من أن أي إصلاح قد يفتح ثغرة في سد السيطرة الكلية ربما تؤدي إلى انهياره. ولهذا «أضاعت» السلطة الحاكمة في سورية هذه الفرص مرات عدة ونكثت بوعودها الإصلاحية طوال العقد الأخير. أما هذه المرة فأساءت تقدير معنى اندفاع الشعب السوري للتغيير وأبعاده في ظل أجواء

التغيير في الوطن العربي، وفضّلت القمع وسيلةً بدلًا من احتواء الاحتجاجات وتفهّم المطالب الإصلاحية ومحاسبة القادة الأمنيين الذي ارتكبوا جرائم ضد المواطنين والمحتجين. واعتمد النظام على فكرة تقول إن في سورية، خلافًا لما جرى في مصر وتونس، لن يتخلّى الجيش والأمن عن النظام، لأن الدولة أصلًا هي دولة أمنية، ولأن ثمة رابطًا من الولاء الطائفي وغير الطائفي يجمع الأمن والأسرة الحاكمة وأصحاب المصالح الاقتصادية وإدارة الدولة في مصير مشترك. وهذا الكارتيل هو الحزب الحقيقي الذي يحكم الدولة. أما حزب البعث فكانت الدولة تدرك أنه صار غير قادر على تأدية أي دور مصيري في الحوادث، لأنه لا يحكم سورية، ولأن قواعده الاجتماعية، بمن في ذلك كثير من أعضائه، انضمت إلى الثورة، وكانت قد انضمت إلى المتضررين من النظام بعد التحول في السياسات الاقتصادية في العقد الأخيرة. فما أعضاء حزب جماهيري مثل حزب البعث إلا جزء من الشعب الذي انضم إلى الحزب بسبب ضرورة الحياة في ظل نظام كهذا.

اعتبرت السلطة التي تحكم سورية أن الإصلاح غير مضمون العواقب. وهي لم تقم بأي إصلاح، ولا حتى جزئي، كما فعلت بعض الأنظمة العربية غير الديمقراطية في العالم العربي بين عامي 1985 و1988، في مصر واليمن والأردن والبحرين والجزائر والمغرب. وظل النظام على حاله بل اشتد إحكام قبضة الأمن على حياة المجتمع والأفراد، كما ازداد تداخل الأمن بالاقتصاد، حتى وصل الفساد إلى حد المجاهرة، وتحول إلى قطاع اقتصادي موازٍ قائم، لا يتحرك شيء من دونه. لكن هذه السلطة أساءت الحساب في هذه المرة. فعدم القيام بإصلاح، والركون إلى الخيار القمعي بالسلاح لم يخمد الاحتجاج بل فجّر غضب المجتمع وأدخله في مواجهة مسلحة مع النظام، ووقع استقطاب بين المجتمع وأجهزة الدولة (مثل الجيش)، وبين فئات المجتمع ذاته. ومع تشابكه بالصراعات الإقليمية والدولية قاد الصدام المجتمع والدولة إلى المجهول.

لا يضمن الإصلاح المنضبط بقاء النظام، لكنه يضمن تحوّلًا سلميًا بأقل

الخسائر. والبديل منه في زمن الثورة ليس تخلي الناس عن مطالبهم والاستكانة لنظام القمع، بل إدخال البلد في صراع مسلح أو حتى حرب أهلية. هذا السلوك من مميزات الثورة التي تجعلها مختلفة عن مجرد الاحتجاج. ففعل الاحتجاج يمكن أن يُقمع، ويواصل الناس حياتهم بعده بالأساليب القديمة، أما الثورة فإذا قُمعت أنماط معينة من الاحتجاج فيها، ينتقل الناس إلى أخرى.

اختار النظام المسار الأمني العسكري، فتحولت انتفاضّة درعا الجهوية إلى ثورة شعبية عارمة في مختلف مناطق سورية رفعت شعار إسقاط النظام، ثم تحولت بفعل القمع الوحشي والاعتماد على الحل العسكري إلى ثورة مسلحة. واختار النظام المواجهة المسلحة للقضاء على الثورة قبل أن تتسلّح فعليًا، حين كانت ردّات الفعل المسلحة القليلة أهلية الطابع.

كان الخيار المسلح خيار النظام وليس خيار الثورة. فلم تكن هنالك أصلًا ثورة منظمة ذات قيادة مركزية تفكر بالبدائل، وتضع الخيارات، بل ردّات فعل عفوية ضد النظام من شعب حرق جسور العودة إلى الماضي، أي إنه مستعد لفعل أي شيء إلّا العودة والتراجع إلى مرحلة تركها وراءه. وتصاعدت ردّات الفعل واتخذت أشكالًا تنظيمية، وواجهات سياسية تخشى النتائج وتحذر من السلاح وأخرى لا ترى بديلًا منه، وثالثة تزايد في الدفع لاستخدامه. أما النظام فخطط خياره الأمني بوعي كامل، وخاضه حتى النهاية متحالفًا مع إيران وأدواتها، ومع روسيا.

تابعنا في هذا الكتاب دينامية تطور الانتفاضة الشعبية، ثم عملية تحول الانتفاضات المحلية إلى ثورة مدنية، وكذلك عملية تحول الثورة المدنية إلى الدفاع الأهلي عن النفس على المستوى المحلي، ثم إلى ثورة مسلحة. كان هذا الجانب التأريخي في الكتاب المرتبط بتحليل بنيوي للدولة والمجتمع. وأدى استخدام السلاح إلى تحول بنيوي في الثورة، أكان ذلك للقطاعات الاجتماعية المشاركة في الثورة، وانتقال مركز ثقلها وقاعدتها الاجتماعية إلى الريف وهوامش المدن، وتغيير طبيعة قادتها الميدانيين بواسطة القتل والاعتقال والتهجير، أم بالنسبة إلى العلاقة بين الواجهة السياسية للثورة والثوار على

الأرض، وفي ما يتعلق بتداخل العوامل الإقليمية والدولية بالثورة السورية أيضًا. ومع بطولة ثوار مدنيين حملوا السلاح، وإلى جانب مظاهر أسطورية من الصمود والتضحيات والإصرار، نشأت ظاهرة أمراء الحرب، وبرزت العناصر الجنائية المسلحة التي كانت قائمة في ظل الدولة الأمنية، إضافة إلى العناصر الجهادية التي لا تشارك الثورة أهدافها التي انطلقت من أجلها. كما أن استمرار الثورة لفترة طويلة وظهور المذابح وجرائم الكراهية على خلفية طائفية زاد حدة الاستقطاب في المجتمع السوري، وأصبحت الثورة تسير على حافة التحول إلى حرب أهلية، وكانت بوادر اختلاط العنصر الأهلي بالثوري قد ظهرت منذ البداية. وفي الإجمال، وبسبب بعثرة القوى الثورية على الأرض وتنوّعها، لم يجر في الثورة السورية على الرغم من طول مدتها تكوين أو تنشئة للمواطن الثوري حامل السلاح في شأن أهداف الثورة أو بشأن المسؤولية الاجتماعية المترتبة على حمل السلاح.

سيطر الثوار على مدن عدة بعد معارك ضارية من دون خطة لإدارة حياة الناس المدنية، وحاجاتهم الحارقة إلى الغذاء والدواء في ظل الحصار. كما أن النظام اتبع استراتيجية قصف المدن التي أخلاها من الأرض والجو بلا تردّد محاولًا الضغط على البيئة الحاضنة للثوار. وقام النظام من خلال هذه الاستراتيجية بأحد أعنف الأعمال الإرهابية التي شهدها القرن الحالي ضد المدنيين من أجل أهداف سياسية. لم تنجح المبادرات السياسية في إيجاد مخرج سياسي للأزمة. كما ساهم طول الصراع واحتدامه في بروز مظاهر سلبية رافقت الثورة مثل الاضطرابات الطائفية، والمظاهر الجنائية عدا عن تنامي دور الجماعات الجهادية والأصولية. ورافق ذلك غياب قيادة سياسية تمثل الثورة على خلفية استمرار الانقسامات والخلافات بين أقطابها. والقضية هنا تتعلق بالمستوى التنظيمي الذي يمكّن أي ثورة من اتخاذ قرار في شأن استراتيجيات الثورة المسلحة والسياسية. المسألة ليست مسألة نقاش ومواقف مختلفة في شأن الاستراتيجيات، مسلحة أم سلمية، ولا في شأن الانتقال، هل هو سياسي بإجبار النظام على تنحية أو تنحي الرئيس، أو بدحر النظام بالقوة. المشكلة هي غياب إطار ملزم تناقش فيه هذه الاستراتيجيات التي باتت موضوعًا للحوارات

الإعلاميـة، وليس في هيئـات تتخـذ قـرارًا. وحاولنا أن نشـرح بنيـة المعارضة السياسـة في سـورية وتطوّرها خـلال الثورة، مبيّنين أسـباب هذا البعثـرة الذاتية والموضوعية. لكن الخطر الأكبر يكمن في التشـتت التنظيمي للقوى المسـلحة وبروز ظاهرة أمراء الحـرب، إلى جانب الكتائب والألوية المسـلحة والمناضلة التي لا تخضع لقرار مركزي، لا سياسـي ولا عسـكري. ولا تتعلّق المسـألة هنا بنوع الحل، بل بمسـتقبل سـورية بعد أي حـل. فبغض النظر عـن طبيعة الحل، يصعـب تصور توحيـد سـورية وإعـادة إنتاجهـا باعتبارها دولـة تقـوم بوظائفها المدنية، وذات جيش وطني قوي، وكلما طالت مدة القتال تفاقم الوضع وازداد معه هذا الخطر.

دخـل العامل الجيوسـتراتيجي فـي الثورة بقوة فمـا كان ممكنًـا أن يصمد النظـام لولا الدعـم الروسـي والتحالف الإيرانـي العضوي مع سـورية[31]. ومن الواضح أن جدول أعمال روسـيا هو اسـتعادة دورها باعتبارها قوة عالمية وعدم تكرار تجربة ليبيا بعد تراجع الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان. أما إيران فتهدد الثورة العربية منجزها التاريخي الذي لـم يمض على تحقيقه بضع سـنوات وهو شـريط مـن النفـوذ الإيراني شـبه الإمبراطـوري والممتـد من إيـران مرورًا بالعراق وسـورية ولبنان إلـى البحر المتوسـط، وإلى موقع المُحـاور مع الغرب كدولـة إقليميـة في القضايـا المركزيـة التي تهم الغـرب وهي الصـراع العربي - الإسـرائيلي. والأمـر الأهم لمسـتقبل المنطقة هو أن إيـران كدولة دينيـة مذهبية

(31) بعـد الانتهـاء من هذا الكتاب صـدر تصريح لمسـؤول إيراني مقرب من المرشـد يوفر على الكاتـب التحليل. ففي 4 أيار/ مايـو 2013 في مؤتمر صحافي عقده في مدينة قم أكد مستشـار المرشـد الأعلى للثورة الإسـلامية في إيران للشؤون الدولية والمرشـح للانتخابات الرئاسية علي أكبر ولايتي «أن سـورية ما كانت لتصمد على مدار عامين لولا وقوف أصدقائها إلى جانبها». وطبعًا استخدم ولايتي اسم سـورية وليس النظام السـوري، واعتبر الخطر الذي انقذها حلفاؤها منه هو واشـنطن وتل ابيب والحشد المؤيد لهما وليس الثورة، فهي غير قائمة في حسـابات إيران: « إن سـورية ليسـت وحدها، وإن إيران لن تتركها وحيدة في الميدان». وأضاف ولايتي أن «إيران لا تكشف أوراقها كلها بما تفعله وستفعله لسوريا، وأنه لولا دعم إيران لما صمدت سـورية في وجه المؤامرة الدولية لإطاحة النظام». وأشار ولايتي إلى أن أميركا وحلفاءها لن يسـتطيعوا إسقاط النظام السـوري. انظر: «إيران: لن نترك سورية وحدها،» (الجزيرة نت، 5/ 5/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/3dcccf33-d992-4de1-819e-fea4f4fc85f1>.

رسميًا ترى أن من المشروع والطبيعي استخدام الشيعية السياسية باعتبارها طريقًا في تحقيق النفوذ، وأن من حقها توقع ولاء الشيعة العرب لها. كما دخلت تركيا كدولة إقليمية داعمة للثورة لأسباب أخرى. ومع أن تركيا ليست دولة دينية، وباتت دولة مؤسسات ديمقراطية لا بد من تمييزها عن حزبها الحاكم لفترة محدّدة، إلا أن قوى عربية تتعامل معها باعتبارها حليفًا طائفيًا، لأنها ترى الصراع في المنطقة من هذا المنظار. ودخلت الدول الغربية إلى نطاق التأثير بأجندات من نوع الحرص على ألّا ينتقل السلاح الكيماوي السوري إلى أيدي الثوار أو حزب الله، وألّا تتحول سورية إلى «قاعدة للعمليات الإرهابية» في المستقبل، وأن تكون عامل استقرار في المنطقة؛ وهي مصطلحات الدبلوماسية الأميركية التي تعني أن تتخلى سورية عن مواقفها في الشأن العربي، وأن تنضم إلى السلام مع إسرائيل، وغيرها من الأمور التي لا علاقة لها بحرية الشعب السوري وكرامته. ومن هنا لم نلاحظ خلال الثورة أن هذه الدول تأثرت بدرجة القمع التي يستخدمها النظام، وبدا كأن النظام يتمتع بضوء أخضر لا يخبو لارتكاب ما يريد من جرائم حرب ضد الشعب السوري.

إذا كان النظام الأمني قادرًا على استخدام أي وسيلة يريدها ضد شعبه، فمن شأن ذلك أن يطيل عمره بلا شك، لأن الأنظمة تسقط عادة في مواجهة الثورة الشعبية إذا انشق النظام وتخلّى عنه الجيش، أو إذا كان مقيدًا في استخدام وسائل القمع ببعض القيم الوطنية الرسمية (أو الدولتية)، أو بالتدخل الخارجي. أما إذا لم تنشق عنه قواته المسلحة، وإذا نفذت أوامر النظام باستخدام القوة العسكرية ضد الشعب، وإذا استخدم النظام ما يرغب في استخدامه من وسائل القمع في غياب ضوابط دولية أو روادع أخلاقية، وكان هنالك من يزوّده بالعتاد والسلاح من دون حدود أيضًا، فيصبح التحدي الذي تواجهه الثورة كامنًا في مدى قدرتها على خوض حرب ضد النظام الذي يقود ضدها حربًا شاملة. والحرب تحتاج إلى درجة عالية من التنظيم، وإلى حلفاء أقوياء، ولا سيما عندما تخاض ضد جيش كبير وقوي.

ازداد نفوذ الدول الأجنبية التي لم تساهم في دعم الثورة بشكل جدي،

لكنها ظلت تتواصل مع أوساط سياسية وفئات مقاتلة على الأرض بناء على أجنداتها. وهي تعظ المعارضة من دون توقف بضرورة وحدتها، لكنها عمليًا تُساهم في تفتيت القيادة السياسية والعسكرية وفي تفكيك حصانتها السيادية ضد التدخل الأجنبي في بلد تطمع بالسيطرة على موقعه الاستراتيجي وعلى دوره دولٌ غربية حليفة لإسرائيل التي تحتل أراضي سورية وفلسطين. وما ميز سلوك الدول الأجنبية المتحالفة مع النظام، أو المناهضة له، من دون تأييد مباشر للثورة، هو أن الشعب السوري لم يكن ضمن اعتباراتها، وكذلك مستقبله ومعاناته.

تعتبر الثورة السورية حالة فريدة في الإقليم لجهة تشابك العوامل المؤثرة فيها والتي قد تؤدي إلى سيناريوات كارثية ما لم يتم التوصل إلى تسوية سياسية (لم نقل تسوية سلمية، فنتيجة القتال ما عاد ممكنًا أن تكون التسوية سلمية) تتضمن رحيل النظام وبقاء جهاز الدولة، وتضمن التحول التدريجي نحو الديمقراطية من دون اجتثاث. ويبدو خيار الحل السياسي بعيدًا حتى كتابة هذه السطور بعد أكثر من عامين على نشوب الثورة. والبديل كما يبدو لنا هو تعمّق الصراع وتحوله إلى صراع طائفي وإثني، وربما يُنتج صراعات أخرى كامنة في المستقبل. وحاولنا في هذا الكتاب وبواسطة تفصيل طبيعة المذابح التي وقعت في مناطق التماس أن نبيّن الآلية الاجتماعية المحلية الفاعلة في ظل الاستقطاب، وأن نفحص ما يخفى عادة على وسائل الإعلام حين تتعامل مع هذه المذابح كخبر. والخطر هو احتراب طائفي مديد، أو دولة فاشلة بعد هزيمة النظام. وهذه ليست دوافع الثورة السورية وأهدافها حين انطلقت كثورة ضد الاستبداد. ولا يكفي إسقاط النظام، إذ قد تسقط معه الدولة إذا لم يتوافر برنامج سياسي تلتف حوله قوى الثورة لبناء سورية المستقبل. ولا يكفي اتهام النظام بأن المقاومة هي مجرد شعار أجوف، فقد يندفع من ينفي كل ما يمثله هذا الشعار إلى التعاون مع دول تدعم إسرائيل ضد سورية، أو حتى مع إسرائيل ذاتها، لنصبح أمام دولة فاشلة بقيادة غير حريصة حتى على سيادة البلد، وخاضعة لإرادة دول إقليمية وغير إقليمية.

إن كارثـة الطائفيـة في المشـرق العربـي ليس لأنّهـا أيديولوجيـا زائفة بل لأنها متجذّرة فـي بنى اجتماعية وفكرية حقيقية. والمطلـوب هو تجذير هُويات ذات علاقة أوطد بالدولة الحديثة في مكانهـا، مثل المواطنة والوطنية والقومية. وهذا يتطلّب صوغ وعي سياسـي. الطائفية في سورية ليست افتراء بل هي قائمة في نظام الحكـم. ولا يمكن أن نطلب من المتضرّرين من نظام اسـتبدادي يقوم على بنى طائفية وجهوية أن يعبِّروا عن مشـاعرهم عفويًـا بلغة غير طائفية. فهذه وظيفة النخب السياسـية التي تصـوغ وعي الجماهير الشـعبية وتتكلم باسـمها. وهنا يدخل عنصر الوعي والتخطيط؛ فصـوغ المطالب بلغة طائفية حتى لو كان النضال ضد نظام طائفي، يقود إلى ما يشـبه الاحتـراب الأهلي. وهو في عصرنا لا ينتهـي بقضـاء جماعة علـى أخرى، بل بتسـويات طائفية تفسـح فـي المجال للوصايـة الأجنبية كما في لبنان والعراق. أما صـوغ النضال بلغة ديمقراطية ضد الاستبداد فتقود في حالة توافر مقومات النصر إلى نهاية الاستبداد وقيام مجتمع المواطنين. لكن النظام السوري المغلق أمام أي إصلاح أو تغيير، والمصرّ على حيـازة الدولـة والمجتمع والاقتصـاد كما يحوز مزرعـة، يدفع النـاس إلى تبني خطاب مغلق مقابل، إذ أفشل النظام كل طرح ديمقراطي مدني.

فضلًا عن ذلـك فإن محورًا سياسـيًا كامـلًا تابعًا لإيران ما عـاد يجتهد في إخفـاء البعد المذهبي/ الطائفي في تعبئة قواعده الشـعبية وفـي تبرير تضامنه مع النظام السوري خلال الثورة. إيران دولة قومية مثل أي دولة، لكن أيديولوجيتها الرسـمية هي المذهب الديني، وهي الدولة الوحيدة فـي المنطقة، وربما العالم، التـي يحكمها رجـال الدين. وهي فـي رأينـا العامل الرئيـس حاليًا في تسـييس المذاهب وإعادة إنتاج الطائفية وتشـكيل صيغتها في المرحلة المعاصرة. وبهذا صار الموضوع الطائفي غير معتمد على العوامل الداخلية وحدها. وبغض النظر عن ماضـي النظام الدموي، فإن اسـتخدام هذا النظـام لقمع الثـورة المدنية كمًا من العنف مثـل الاعتقال والتعذيـب بالجملة، وإطـلاق النار علـى المتظاهرين السـلميين من دون حسـاب، كافيًا لتقويض شـرعيته، وأصبح معه إسقاط النظام السـوري مهمة نبيلـة. وبيّنا في هـذا الكتاب مـدى التماهي بين النظـام وأجهزة الدولة، ومدى اغتراب الشـعب السـوري عنه، وهذا يعنـي الاغتراب عن أجهزة

الدولة. وفي الوقت ذاته وبعد عامين من الثورة وأكثر من عام على الصراع المسلح تعمق خلال هذه الحقبة شرخ اجتماعي عميق، وظهر فيه النظام (المتماهي مع الدولة) أنه القوة المنظمة الوحيدة في سورية، وأصبح من غير المسموح الاكتفاء بالعمل على إسقاط النظام من دون التفكير بالمستقبل. ولأن البديل المنظم لن يكون جاهزًا فور سقوط النظام الحالي، بل من الممكن أن تتفجر صراعات أخرى، فلا بدّ من مرحلة انتقالية سياسية، وهذا ما نقصده بالحل السياسي. أما الحل السلمي فما عاد واردًا طبعًا. ونحن نعتقد أن الرأي العام السوري المعارض جاهز لقبول مرحلة انتقالية من نظام إلى آخر في إطار حل سياسي، لكن من دون بشار الأسد. ومن نافل القول إن معاونيه الأقربين الذين ساهموا في صنع القرار في هذه المرحلة يذهبون معه.

الثورة السورية هي ثورة مجيدة بكل معاني الكلمة تجسّدت بخروج شعب مدافعًا عن كرامته وحريته وصموده التاريخي أمام قمع غير مسبوق وصل إلى حد موت الآلاف تحت التعذيب، وبلغ إلى درجة قصف شعبه بالطائرات. ويمكن تحويل الطاقة الجبارة المادية والمعنوية لهذا الشعب في صنع نهضة عظيمة لسورية وبلاد الشام والأمة العربية، كما يمكن أن تتحول إلى طاقة سلبية تفجر ذاتها ووطنها. ويتوقف كل شيء على وعي الفاعلين السياسيين ومسؤوليتهم، ونقصد مسؤوليتهم الوطنية عن ثورة أصبحت ثورة وطنية، وصدقهم في تمثيل مطالب ديمقراطية أصبحت خلال الثورة المدنية مطالب وطنية، وكانت في العقود الأخيرة من تاريخ سورية حلمًا بعيد المنال.

المراجع

1 - العربية

كتب

باروت، محمد جمال (محرر). **حالة سكان سورية، التقرير الوطني الأول 2008**. دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2008.

ـــــــــ . **حركة التنوير العربية في القرن التاسع عشر: حلقة حلب، دراسة ومختارات**. دمشق: وزارة الثقافة، 1994. (قضايا وحوارات النهضة العربية؛ 17)

ـــــــــ . **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح**. بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

بشارة، عزمي. **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**. بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

ـــــــــ . **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2010.

ـــــــــ . **المجتمع المدنيّ: دراسة نقدية**. ط 6. الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

———— ومحجوب الزويري (محرران). **العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة**. بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

البني، أكرم [وآخرون]. **التحول الديمقراطي في سورية والخبرة الإسبانية**. تحرير جورج عيراني ورضوان زيادة. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2009. (سلسلة قضايا الإصلاح؛ 23)

تجربة رياض سيف: هموم في الصناعة والسياسة. دمشق: [د. ن.]، 1999.

الجميل، سيار. **تكوين العرب الحديث**. عمان، الأردن: دار الشروق، 1997.

الجهماني، يوسف إبراهيم. **العلويون في تركيا**. بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2003.

الحكيم، يوسف. **سورية والانتداب الفرنسيّ**. بيروت: دار النهار، 1983. (ذكريات؛ 17)

الحوت، بيان نويهض. **صبرا وشاتيلا، أيلول 1982**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 2003.

خالدي، أحمد وحسين ج. آغا. **سوريا وإيران: تنافس وتعاون**. ترجمة عدنان حسن. بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1997.

درّاج، فيصل ومحمد جمال باروت (منسقان). **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلاميّة؛ مشروع نشأة الحزب السياسيّ وتطوّره ومصائره في الوطن العربيّ في القرن العشرين**. 2 ج. ط 4. دمشق؛ صنعاء: المركز العربيّ للدراسات الإستراتيجيّة، 2006.

دوغين، ألكسندر. **أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**. تعريب وتقديم عماد حاتم. بيروت؛ طرابلس، ليبيا: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004.

ديب، كمال. **تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011**. بيروت: دار النهار للنشر، 2011.

ربيع دمشق: قضايا، اتجاهات، نهايات. اعداد وتقديم رضوان زيادة. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007. (سلسلة قضايا الإصلاح؛ 17)

زكريا، أحمد وصفي. **عشائر الشام: يبحث في جغرافية بادية الشام وتاريخها وعمرانها والأخلاق والعادات والشرائع في المجتمع البدوي وأنساب العشائر المتبدية والمتحضرة وأوضاعها وأخبارها في كل محافظة وقضاء.** 2 ج. ط 3. بيروت: دار الفكر المعاصر؛ دمشق: دار الفكر العربي، 1997.

سعيفان، سمير. **سياسات توزيع الدخل ودورها في الانفجار الاجتماعيّ في سورية.** دمشق: [د. ن.]، 1999.

صايغ، يزيد يوسف. **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949-1993.** ترجمة باسم سرحان. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 2002.

طلاس، مصطفى. **ثلاثة أشهر هزت سورية.** [د. م.، د. ن.، د. ت].

العارف، عارف. **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، 1947-1952.** 6 ج. صيدا؛ بيروت: المكتبة العصرية، 1956.

عبد الفضيل، محمود. **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2000.

العيطة، سمير [وآخرون]. **العرب وتركيّا: تحديّات الحاضر ورهانات المستقبل.** تقديم محمد نور الدين. بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

غليون، برهان. **بيان من أجل الديمقراطيّة.** ط 5. الدار البيضاء، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2006.

ــــــــــ . **المسألة الطائفيّة ومشكلة الأقليّات.** ط 3. بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

قصير، سمير. **حرب لبنان: من الشقاق الوطنيّ إلى النزاع الإقليميّ، 1975-1982**. نقله عن الفرنسيّة سليم عنتوري. بيروت: دار النهار، 2007.

الكيالي، نزار. **دراسة في تاريخ سورية السياسيّ المعاصر، 1920-1950**. دمشق: دار طلاس، 1997.

لورنس، هنري. **الإمبراطورية وأعداؤها: المسألة الامبراطورية في التاريخ**. ترجمة بشير السباعي. القاهرة: المركز القوميّ للترجمة، 2010.

لونغريغ، ستيفن همسلي. **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**. ترجمة بيار عقل. بيروت: دار الحقيقة، 1978.

مسألة أكراد سورية: الواقع - التاريخ- الأسطرة. بيروت؛ الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

المصطفى، حمزة. **المجال العام الافتراضي في الثورة السوريّة: الخصائص- الاتجاهات - أليات صنع الرأي العام**. الدوحة؛ بيروت: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

النعامي، صالح. **العقل الإستراتيجي الإسرائيلي؛ قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

نهار، حازم. **مسارات السلطة والمعارضة في سورية، ٢٠٠٠-٢٠٠٨: نقد الرؤى والممارسات**. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2009. (سلسلة قضايا الاصلاح)

نور الدين، محمد. **تركيّا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**. لندن: رياض الريس، 1997.

هندي، إحسان. **كفاح الشعب العربي السوري، 1908-1948: دراسة عسكرية تاريخية**. دمشق: جيش التحرير الفلسطيني، ادارة الشؤون العامة، 1962.

وادين، ليزا. **السيطرة الغامضة: السياسة، الخطاب، والرموز في سورية المعاصرة**. ترجمة نجيب الغضبان. بيروت: دار الريس، 2010.

دوريات

آيلاند، غيورا. «الاضطرابات في الشرق الأوسط وأمن إسرائيل.» **المستجدّات الإستراتيجية**، السنة 14، العدد 2، تموز/ يوليو 2011.

أبي يونس، الكسندر. «العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي.» **الدفاع الوطني** (بيروت): العدد 331، كانون الثاني/ يناير 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=28546>.

تبسي، عزيز. «ظاهرة الشبيحة: مؤشرات مبكرة على انحطاط الطغمة العسكرية.» **دمشق** (لندن): العدد 1، آذار/ مارس 2013.

اللباد، مصطفى. «العامل الكردي في السياسة التركية.» **السياسة الدولية** (القاهرة): السنة 42، العدد 169، تموز/ يوليو 2007.

محارب، محمود. «اسرائيل والتغيرات الجيوستراتيجية.» **سياسات عربية** (الدوحة): السنة 1، العدد 1، آذار/ مارس 2013.

منصور، رامي. «توظيف الآلاف خلال السنوات القليلة القادمة: أكبر شركة مساهمة خاصة في سورية «شام القابضة» برأسمال 350 مليون دولار.» **الاقتصادية**: العدد 276، على الموقع الإلكتروني: <http://www.iqtissadiya.com/archives_detail.asp?id=1446&issue=276&category=local> (Accessed 27/5/2013).

مؤتمرات وندوات

«تحوّلات جيوستراتيجية في سياق الثورات العربية.» (مؤتمر نظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 15-17 كانون الأول/ ديسمبر 2012).

«الثورة العربيّة والديمقراطية: جذور النّزعات الطائفيّة وسبل مكافحتها.» (ندوة علميّة نظمها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 28 كانون الثاني/ يناير 2012).

وثائق وتقارير

«30 قتيلاً في جمعة التحدي بسوريا.» (الجزيرة نت، 6/ 5/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/a6ae9cbe-daa6-4504-8b16-75a4ec492fdb>.

إبراهيم، سعد الدين. «رياض الترك والصفر الاستعماري.» (شفاف الشرق الأوسط (موقع إلكتروني)، 1/ 6/ 2005): <http://www.metransparent.com/old/texts/saad_eddin_ibrahim/saad_eddin_ibrahim_riyad_turk_and_colonialist_zero.htm>.

«أبرز قراراتها توقيف رئيس فرع الأمن العسكري واعتبار جميع الضحايا شهداء.. لجنة التحقيق في أحداث حماه تباشر مهمّاتها.» (عكس السير (موقع الكتروني)، 12/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aksalser.com/?page=view_articles&id=b9b0d685bcb765b343c4ae7d144ee623&ar=430168300>.

أبو شعير، فرح الزمان. «محددات الموقف الإيراني من مصر بعد الثورة.» (مركز الجزيرة للدراسات، 8/ 1/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/2013181026388l4469.htm>.

أبو هلال، فراس. «إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات.» (تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تموز/ يوليو 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/file/pdfViewer/dd2ac89c-2c80-45f2-9c3e-bea1c815a6f5.pdf>.

«الاتحاد الأوروبي يفرض عقوبات على شركات نفط سورية.» (رويترز (عربي)، 2/ 12/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE7B107U20111202?sp=true>.

«احتجاجًا على «عدم فاعليته».. الوفد السعودي ينسحب من مؤتمر «أصدقاء سورية».» (سيريا نيوز، 24/ 2/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=144518>.

الأحمد، جابر. «رفع أسعار المحروقات وتحرير أسعار السماد، قرار بإعدام الزراعة السورية.» (مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 17/ 9/ 2009)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.mokarabat.com/s6953.htm>.

الأحمد، خالد. «مجزرة حماة الكبرى (1982).» (مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، 6/ 2/ 2006)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.asharqalarabi.org.uk/ruiah/hama-10.htm>.

______ . «مذبحة جسر الشغور.» (مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، 27/ 10/ 2005)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.asharqalarabi.org.uk/r-m/b-mushacat-m-j.htm>.

«إدانة أممية لمهاجمة سفارتي أميركا وفرنسا، أوباما: الأسد فقد شرعيته.» (الجزيرة نت، 13/ 7/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://aljazeera.net/NR/exeres/3E7B5A97-CB9C-458B-8998-C337B0DED27B.htm>.

«ارتفاع عدد القتلى في سوريا رّغم من قرب انقضاء مهلة الجامعة العربية.» (رويترز (عربي)، 19/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE7AI0GE20111119?sp=true>.

«استدعى السفير السعودي من سوريا وأكد أن «الحدث أكبر من التبرير»، الملك عبد الله في خطاب تاريخي: مستقبل سوريا بين خيارين إما الحكمة أو الفوضى.» (العربية نت، 8/ 8/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/08/08/161279.html>.

«استشهاد اثنين وإصابة ثلاثين من المدنيين وحفظ النظام بانفجار سيارة مفخخة في حي السليمانية بحلب.» (سانا، 19/ 3/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://sana.sy/ara/336/2012/%E2%80%8B03/18/406829.htm>.

«استشهاد العماد داوود راجحة والعماد آصف شوكت والعماد حسن توركماني في تفجير إرهابي استهدف مبنى الأمن القومي في دمشق.» (سانا (الوكالة العربية السورية للأنباء)، 18/ 7/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://sana.sy/ara/336/2012/07/18/432148.htm>.

«استمرار المعارك في سوريا وقائد الحرس الثوري الإيراني يقر بوجود قواته هناك.» (BBC عربي، 16/ 9/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http:// www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/09/120916_syria_ibrahimi_assad. shtml>.

«الأسد تسلم رسالة من أمير قطر.» (الجزيرة نت، 3/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/a644a5f6-6974-42e1-ba54-ae0bb99adadc>.

«الأسد يتلقى اتصالًا هاتفيًا من ملك السعودية.. والأخير يبدي دعم المملكة لسورية في وجه ما يستهدفها.» (سيريا نيوز، 28/ 3/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_ seq=130662>.

«اشتباكات وقصف بالطيران الحربي في حلب لأول مرة.» (BBC عربي، 25/ 7/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/ multimedia/2012/07/120725_syria_field_bbcreport.shtml>.

«اعتصام بدمشق تضامنا مع الليبيين.» (الجزيرة نت، 24/ 2/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/36fed246-f285-4f42-ac50-7491170ce002>.

«الإفراج عن الزوّار الإيرانيين المختطفين في سوريا.» (قناة العالم (موقع إلكتروني، إيران)، 7/ 2/ 2012): <http://www.alalam.ir/news/975794>.

«إفرايم هليفي: سقوط الأسد خطر على إسرائيل.» (إذاعة الجيش الإسرائيلي، 12/ 12/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://glz.co.il/NewsArticle. aspx?newsid=95236>.

«إقالة مسؤول والتظاهر مستمر بسوريا.» (شبكة سما الإخبارية، 20/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.samaa-news.com/news4900.html>.

«الأمم المتحدة تستنفد مواردها لمساعدة اللاجئين السوريين.» (روسيا اليوم (موقع إلكتروني)، 5/ 4/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news/612137>.

«الأمم المتحدة تقول إن عدد ضحايا الصراع في سورية يقترب من 70 ألف قتيل.» (BBC عربي، 13/ 2/ 2013). على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/02/130213_syria_un_toll.shtml>.

«الأمير تركي: الدول العربية لن تسمح باستمرار المذبحة في سورية.» (روسيا اليوم، 10/ 12/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news_all_news/news/573740/>.

«أمير قطر يقترح ارسال قوات عربية «لإيقاف المذبحة في سورية».» (BBC عربي، 14/ 1/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/01/120114_syria_qatar_troops.shtml>.

«انتقدت دعوات غربية للأسد بالتنحي، إيران: مطالب المحتجين بسوريا مشروعة.» (الجزيرة نت، 27/ 8/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/62C8CAE7-EF0A-4B32-A6A6-990EF8240836.htm>.

«إنشاء أول وحدة نسائية لقوات الدفاع الوطني في سورية.» (روسيا اليوم (موقع إلكتروني)، 23/ 1/ 2013): <http://arabic.rt.com/news/605802>.

«أوباما يبدأ الأربعاء زيارة لإسرائيل دون آمال كبيرة.» (رويترز (عربي)، 20/ 3/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B2VJC20130320?sp=true>.

«أوباما يدعو الأسد للتنحي.» (رويترز (عربي)، 18/ 8/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE77H0UZ20110818>.

«أوروبا تقلل من «إصلاحات» سوريا.» (الجزيرة نت، 6/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/28C6EB66-1709-43F5-85B4-3A1AA6434861.htm>.

«أوروبا توسع عقوباتها ضد سوريا.» (الجزيرة نت، 24/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BE0822FC-3330-4201-B515-0EDEBC5D0B4E.htm>.

«إيران تقترح ضم أزمتي سورية والبحرين إلى المفاوضات النووية مع الـ 5+1.» (دي برس، 13/ 2/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=140029>.

«إيران: الطريق السوري السريع لمحاربة إسرائيل ما زال مفتوحًا.» (مركز القدس لشؤون الدولة والجمهور، 24/ 1/ 2012).

«إيران: لن نترك سوريا وحدها.» (الجزيرة نت، 5/ 5/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/3dcccf33-d992-4de1-819e-fea4f4fc85f1>.

«إيران: لن نسمح بفرض حل خارجي على سوريا.» (CNN العربية، 27/ 12/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.cnn.com/2012/syria.2011/12/27/iran.syria/index.html>.

باروت، محمد جمال. «التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع سورية 2025، محور الاقتصاد والإنتاجية: مسح المسارات الاقتصادية الكلية وتحليل اتجاهاتها الأساسية في سورية (1970-2005).» (الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، [د. ت.]).

«بانياس تسمح للجيش السوري بدخولها.» (الجزيرة نت، 14/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://aljazeera.net/NR/exeres/01D08641-68DD-4671-A508-829BDDDB8C7D.htm>.

«براك: فقدان السيطرة في سورية سيؤثر على هضبة الجولان.» (القناة الثانية ريشيت بيت، 08/ 01/ 2012).

«براك: لن تقوم قائمة لعائلة الأسد.» (نيوز ون (News 1)، 06/ 12/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: http://www.news1.co.il/Archive/001-D-283736-00.html

بشارة، عزمي. «أفكار حول الثورة السورية تحديدًا.» (الجزيرة نت، 10/ 6/ 2011). على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/5d9423e7-10b6-4889-a556-08c2dfe7f76f>.

«بعد الفيسبوك واليوتيوب... Blogger «البلوج» أيضاً خارج المواقع المحجوبة في سورية.» (دي برس (موقع إلكتروني)، 8/ 2/ 2011): <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=73508>.

«بن إليعزر: لم تكن إسرائيل في حياتها بوضع أمني كارثي كما هي اليوم.» (الكنيست، 30/ 11/ 2011).

«البوطي: مسلسل «ما ملكت أيمانكم» وطرد المنقبات السبب في انحباس الأمطار.» (سيريا نيوز، 13/ 12/ 2010)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/var/articlem.php?id=12814>.

«البيان الإحصائي الختامي لنقاط التظاهر في جمعة الوفاء للانتفاضة الكردية.» (المركز السوري المستقل لإحصاء الاحتجاجات، 10/ 3/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://iscsp.wordpress.com/page/6/>.

«بيان القيادة العسكري في دمشق وريفها بخصوص تفجير مبنى الأركان في العاصمة دمشق.» (المجلس العسكري في دمشق وريفها، 2/ 9/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.fsa-dam.com/main/188>.

«بيان المجلس العسكري بشأن تفجيرات الأركان، 26/ 9/ 2012.» (المجلس العسكري في دمشق وريفها، 27/ 9/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.fsa-dam.com/official_letters/1742>.

«تركيا ترحب بالعفو العام في سورية وتحث على القيام بإصلاح شامل.» (فرانس 24 (موقع إلكتروني)، 1/ 6/ 2011: <http://www.france24.com/ar/node/686223>.

«تركيا ترفض التدخل الأجنبي في سوريا.» (أخبار العالم (موقع إلكتروني)، 1/ 5/ 2011: <http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=45416>.

«تركيا تطالب الأسد بنظام تعددي وواشنطن تريد إجراءات ملموسة.» (BBC عربي، 20/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/06/110620_assad_speech_reax.shtm>.

«تركيا تفرض عقوبات اقتصادية ومالية على سورية.» (BBC عربي، 30/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/11/111130_syria_turkey_sanctions.shtml>.

«تركيا تفرض عقوبات على سوريا.» (رويترز (عربي)، 30/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE7AT06N20111130?sp=true>.

« تشكيل المجلس العسكري الثوري لدمشق وريفها.» (المجلس العسكري الثوري لدمشق وريفها، 27/ 10/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.damascuscouncils.org/?op=A&id=12>.

«تعيين آصف شوكت نائبًا لوزير الدفاع.» (عكس السير (موقع إلكتروني)، 13/ 9/ 2011): <http://www.aksalser.com/?page=view_news&id=50b5026fe42b3aaceb420b6122f6af24&ar=45091740>

«تعيين اللواء علي مملوك رئيسًا لمكتب الأمن القومي.» (سيريا نيوز، 24/ 7/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=150762>.

«تفجير إرهابي في حي الميدان بدمشق يوقع 26 شهيداً و63 جريحاً معظمهم من المدنيين.» (سانا، 7/ 1/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://sana.sy/ara/336/2012/01/07/392646.htm>.

«توقيع مذكرة تفاهم بين شركة الديار القطرية ومحافظة حمص لمجموعة استثمارات متنوعة.» (سيريا نيوز، 5/ 11/ 2007)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=65143>.

«ثلاثة مطاعم مرخصة على جبل قاسيون فقط... والبقية برسم المخالفة.» (دي برس (موقع إلكتروني)، 21/ 11/ 2010)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=63454>.

«الجامعة العربية تدعو إلى اجتماع طارئ لمناقشة الأوضاع في سورية.» (BBC عربي، 6/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/11/111106_syria_arabs_wrap.shtml>.

«الجامعة العربية تمهل دمشق حتى ظهر الجمعة لتوقيع بروتوكول المراقبين.» (BBC عربي، 24/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/11/111124_syria_arab_league.shtml>.

««جبهة النصرة» تتبنى تفجيري دمشق.. ومسؤول سوري: مئات العناصر من «القاعدة» ينتشرون بالعاصمة ومشارفها.» (دي برس (موقع إلكتروني)، 12/ 5/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=120139>.

«الجزائر حاولت إعاقة العقوبات الخاصة بالبنك المركزي السوري: الجامعة العربية تفرض عقوبات على دمشق تشمل منع سفر المسؤولين.» (العربية نت، 27/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/11/27/179371.html>.

«جماعة سورية تتبنّى اختطاف 11 لبنانيًا.» (الجزيرة نت، 31/ 5/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/b346624d-c6b6-45d3-ada9-1da47dfe0373>.

«جون كيري: نحتاج إلى التعاون مع روسيا في الشأن السوري.» (دي برس (موقع إلكتروني)، 24/ 1/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=138760>.

جوزجنسكي، يوئيل ومارك هيلر. «عام على الربيع العربي: تداعيات إقليمية ودولية.» (مذكرة؛ رقم 114، جامعة تل أبيب، مركز الأمن القومي، آذار/ مارس 2012).

«الجيش الإيراني: موقفنا من الأوضاع التي تمر بها سوريا «دفاعي» فقط وسندافع عنها بكل وجودنا.» (سيريا نيوز، 8/ 3/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=157562>.

«الجيش السوري الإلكتروني يتبنى ضربة «العربية» ويعلن حربًا مفتوحة.» (إيلاف (موقع إلكتروني)، 26/ 4/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elaph.com/Web/news/2012/4/731931.htm>.

«جيش النظام السوري يدمر مدرعة إسرائيلية في الجولان.» (الجزيرة نت، 21/ 5/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://mubasher.aljazeera.net/news/2013/05/2013521172012439864.htm>.

«حركة معارضة سورية تتبنّى خطف 5 إيرانيين لـ أسباب مذهبية.» (سيريا بوليتيك (Syria Politic) (موقع إلكتروني)، 4/ 1/ 2012): <http://syria-politic.com/ar/Default.aspx?subject=284#.T9BWndWP9ic>.

«الحص: الأسد طمأنني أن الأيام الصعبة لن تراها سوريا مجددًا.» (النشرة الإلكترونية اللبنانية، 28/ 9/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elnashra.com/news/show/389911/news/>.

«حين يجنّ الأسد: سورية قد تهاجم إسرائيل.» (واينت، 23/ 012/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4160689,00.html>.

«خامنئي: التحركات الشعبية في تونس ومصر بوادر يقظة إسلامية.» (لبنان الآن (موقع إلكتروني)، 4/ 2/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <https://now.mmedia.me/lb/ar/latestnews2ar/%D8%AE%D9%85%D9%86%D9%8A_%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%AA_%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A_%D9%81%D9%8A_%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3_%D9%88%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D8%A8%D9%88%D8%AF%D8%B1_%D9%8A%D9%82%D8%B8_%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A>.

«خطاب نتنياهو في الكنيست.» (رئاسة الوزراء الإسرائيلية، 28/ 12/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.pmo.gov.il/PMOEng/Communication/PMSpeaks/speech40sig281211.htm>.

«خطة العمل العربية لحل الازمة السورية.» (الجامعة الدول العربية (الموقع الإلكتروني)، 19/ 12/ 2011): <http://www.arableagueonline.org/wps/wcm/connect/5916140049a5bac2a59affcde376ffea/oooo.pdf?MOD=AJPERES&CONVERT_TO=url&CACHEID=5916140049a5bac2a59affcde376ffea>.

«خُفِّض سعر ليتر المازوت من 25 ليرة إلى 20 ليرة سورية» (سيريا نيوز، 31/ 1/ 2009)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=92811>.

«داود أوغلو في دمشق ويعقد اجتماعًا مع الأسد.» (دي برس، 9/ 8/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=92563>.

«الدول العربية تفرض عقوبات على سورية.» (BBC عربي، 27/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/11/111127_syria_arab_sanctions.shtml>.

«رجل دين إيراني يصف سوريا بالمحافظة الإيرانية الـ35.. مهدي طائب: سوريا أهم من الأهواز ولو خسرناها سنخسر طهران.» (العربية نت، 15/ 2/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2013/02/15/266468.html>

رصاص، محمد سيد. «اقتراب انشقاق المعارضة السورية.» (الحوار المتمدّن (موقع إلكتروني)، 14/ 2/ 2007): <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=117323>.

«رغم مراسيم ألغت الطوارئ وأمن الدولة: عشرات القتلى بالجمعة العظيمة بسوريا.» (الجزيرة نت، 22/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8168FBAC-5AB0-4CB2-B433-EE4774F1F28D.htm>.

«"روسيا اليوم": "جيش دفاع وطني" رديف للقوات النظامية في سوريا.» (المرصد السوري لحقوق الإنسان، 8/ 1/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syriahr.com/index.php?option=com_news&nid=2500&Itemid=2&task=displaynews>.

«روسيا والصين تستخدمان «الفيتو» في مجلس الأمن ضد مشروع قرار يدين سوريا.» (BBC عربي، 4/ 2/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/02/120204_syria_un_session.shtml>.

«الرئيس الأسد أمام مجلس الشعب: سورية تتعرض لمؤامرة كبيرة خيوطها تمتد من دول بعيدة وقريبة ولها بعض الخيوط بالداخل.. الحالة الوطنية الحامي الأساسي لسورية... البوصلة في كل شيء نقوم به هي المواطن.» (سانا (الوكالة العربية السورية للأنباء)، 30/ 3/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://sana.sy/ara/2/2011/03/30/339278.htm>.

«الرئيس الأسد سيلقي كلمة خلال اليومين القادمين ويعلن رفع حالة الطوارئ.» (دي برس (موقع إلكتروني)، 28/ 3/ 2011): <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=79197>.

«الرئيس الأسد يدعو إلى صلاة استسقاء يوم الجمعة المقبل.» (سيريا نيوز، 5/ 11/ 2010)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=125344>.

«الرئيس الأسد يستقبل ولي عهد قطر.» (دي برس، 28/ 3/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=79174>.

«الرئيس الأسد يعتزم الاجتماع بقيادة الأحزاب الكردية»، (دي برس (موقع إلكتروني)، 6/ 4/ 2011): <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=85907>.

«الرئيس الأسد يلتقي وفدًا من وجهاء محافظة دير الزور ويستمع إلى مطالبهم»، (سيريا نيوز، 3/ 5/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=132197>.

«الرئيس بشار الأسد - خطاب القسم: برنامج للتحديث والتجديد... تحرير الجولان همنا الأول والسلام خيارنا.» (كلنا شركاء في الوطن (موقع إلكتروني)، 17/ 7/ 2000): <http://all4syria.info/newcd/speech/5.html>.

زكي، عبد المنعم. «الدور التركي فى آسيا الوسطى.. الواقع والتحديات.» (آسيا الوسطى (موقع إلكتروني)، 8/ 12/ 2010)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.asiaalwsta.com/CountryInfoDetails.asp?Id=245>.

«سانا تنشر خبرًا عن مرسوم رئاسي يقضي بالإفراج عن المعتقلين السياسيين ثم يسحب بعد 3 ساعات من نشره، لتعود و تنفي الخبر متأخرة.» (حزب الحداثة (الموقع الإلكتروني)، 8/ 3/ 2011): <http://www.hadatha4syria.de/2010-07-08-20-03-56/1813--3-.html>.

««سانا»: مقتل 9 عسكريين بينهم ضابطان أثر تعرض وحدة من الجيش السوري لكمين مسلح في بانياس.» (روسيا اليوم (موقع إلكتروني)، 11/ 4/ 2011: <http://arabic.rt.com/news_all_news/news/67358>.

«سعد: اعدنا عددًا من المدرّسات المنقبات إلى عملهن.» (سيريا نيوز (Syria-News)، 6/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=131036>.

«سعود الفيصل: نطالب بتسليح الشعب السوري.. والسعودية ليس لها أي موقف عدائي تجاه النظام.» (سيريا نيوز، 11/ 3/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=145253>.

سعيفان، سمير. «سياسات توزيع الدخل ودورها في الانفجار الاجتماعي في سورية.» (ورقة بحثية مقدمة إلى المركز ستصدر قريبًا في كتاب يضم مجموعة أبحاث عن سورية).

«سوريا الأمن يستخدم الهراوات والغاز المسيل للدموع لمنع وصول تظاهرة إلى مركز دمشق.» (BBC عربي، 15/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/mobile/middleeast/2011/04/110415_syria_firday_demo.shtml>.

«سوريا: انفجاران يهزان دمشق ويوقعان قتلى في صفوف المدنيين ورجال الأمن.» (BBC عربي، 17/ 3/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http:// www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/03/120311_damascus_bombs.shtml>.

«سوريا تقلل من مصافحة الأسد نظيره الإسرائيلي.» (الجزيرة نت، 9/ 4/ 2009)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/ pages/a79a4d8d-f328-40b1-8e60-14ddaf5988e1>.

«سوريا توافق على الخطة العربية والانسحاب من المدن.» (رويترز (عربي)، 2/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/ topNews/idARACAE7A10OH20111102?sp=true>.

«سورية: الإفراج عن هيثم المالح في إطار العفو الرئاسي العام.» (BBC عربي، 8/ 3/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/ middleeast/2011/03/110308_syriapardon_maleh.shtml>.

«سورية: الأمن يستخدم الهراوات والغاز لمنع تظاهرة حاشدة من الوصول إلى مركز دمشق.» (BBC عربي، 15/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/04/110415_syria_firday_ demo.shtml>.

«سورية تتحفظ على قرار الجامعة العربية جملةً وتفصيلًا.. السفير أحمد: الأوضاع الأمنية في سورية تنحو نحو الاستقرار بما يوفر مناخًا ملائمًا لتطبيق القوانين والمراسيم لترسيخ الحريات والإصلاحات.» (سانا (الوكالة العربية السورية للأنباء)، 17/ 10/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sana.sy/ara/3/2011/10/17/375987.htm>.

«سورية: دعوات لمزيد من التظاهرات وكلينتون تقول إن شرعية الأسد «شارفت على الانتهاء».» (BBC عربي، 3/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/06/110602_ syria_eastan_fifteen_killed.shtml>.

«سـورية: قتلـى وجرحـى فـي إطـلاق نـار فـي درعـا.» (BBC عربـي، 23/ 3/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2011/03/110323_syria_draa.shtml>.

«سـورية قـد توقـع اتفاقيـة إقامـة منطقـة تجـارة حـرة مـع الاتحـاد الجمركـي الأوراسـي.» (أنباء موسـكو (موقـع إلكترونـي)، 25/ 5/ 2012)، على الموقع الإلكترونـي: <http://anbamoscow.com/russia/20120525/375316061.html>.

«سـورية: مقتل 13 بتشـييع ضحايا الجمعة، والإجمالي يفوق مئة قتيل.» (BBC عربي، 23/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/04/110423_syria_killings_latest.shtml>.

«سـويد يروي تفاصيل لقاءاته مع الأسد.» (الجزيرة نت، 13/ 1/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/01e8584c-dd89-4c73-aaa7-4ae07a42f7ff>.

«شركة قطرية تعتزم والسورية القابضة توقيع اتفاقية لإنشاء محطتي توليد كهرباء في سـورية.» (سـيريا نيـوز، 22/ 4/ 2010)، على الموقـع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=113533>.

«طهـران: احتجاجات سـوريا مؤامرة.» (الجزيـرة نـت، 12/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://aljazeera.net/NR/exeres/7713E80B-4510-4091-99E7-21B29EBF2C01.htm>.

«عـدد اللاجئين إلـى تركيا فـي ارتفـاع وأردوغـان يتهم نظـام الأسـد بارتكاب «فظاعـات».» (فرانـس 24، 10/ 6/ 2011)، على الموقـع الإلكتروني: <http://www.france24.com/ar/20110610-syria-protests-iran-involved-police-victims-witness>.

«عدنان سـعد الديـن.. عصر الإخوان المسـلمين فـي سـورية، ج 8.» (الجزيرة نت، 11/ 11/ 2012)، على الموقـع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/programs/pages/b7c1c496-9ecb-4dde-b379-3b8470495ace>.

«العرب يدعون لحوار وسوريا تتحفظ.» (الجزيرة نت، 17/ 10/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: -<http://www.aljazeera.net/news/pages/581b90f5-72a0
4039-b66c-0e5b4f2ba2fd>.

«عقوبات أمريكية على المصرف التجاري السوري وشركة للهاتف النقال.» (BBC عربي، 10/ 8/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: .<http://www.
bbc.co.uk/arabic/business/2011/08/110810_us_syria_sanctions.shtml>.

«العقوبات الأميركية على نفط وغاز سوريا.» (الجزيرة نت، 18/ 8/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: -<http://www.aljazeera.net/news/pages/f4ff8ec8
58ab-4213-805b-e4952407d077>.

«العقوبات الأوروبية تستهدف صحيفة «الوطن» وموقع «شام برس».. و«شل» تعلن تعليق أنشطتها في سوريا.» (المركز الإعلامي السوري، 2/ 12/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: -<http://soorya-info.com/2012
06-11-20-38-35/2012-06-11-20-39-59/2586-----lr--l-r-lr>.

«عقوبات سوريا.» (الجزيرة نت، 24/ 3/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/af1fb1a0-1e34-4aea-bb60-
190887715d6c>.

علو، عماد. «قراءة جديدة لتقرير بيكر- هاملتون.» (مقالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011). على الموقع الإلكتروني: -<http://www.dohainstitute.org/release/6f88a741
06a1-4b24-a504-0acafe9fd607>.

«عملية معمل السجاد الاستشهادية.» (رايات سوداء (موقع إلكتروني)، 26/ 1/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: .<http://raayaatsawdaa
blogspot.com/2013/01/207.html>.

«عمليتان إرهابيتان في دمشق نفذهما انتحاريان بسيارتين مفخختين.. الداخلية: طريقة وأسلوب تنفيذ العملين الإرهابيين الانتحاريين واختيار المكانين

اللذين يتصفان بالازدحام تشير إلى بصمات القاعدة.» (سانا (الوكالة العربية السورية للأنباء)، 23/ 12/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://sana.sy/ara/336/2011/12/23/390162.htm>.

«عموس جلعاد: سقوط نظام الأسد يمهّد لقيام إمبراطورية إسلامية.» (إذاعة الجيش الإسرائيلي)، على الموقع الإلكتروني: <http://glz.co.il/NewsArticle.aspx?newsid=952>.

«الغارديان: الجيش الحر يسعى لتوحيد زيّه ويعتمد الخطف مصدرًا للتمويل.» (دي برس، 10/ 9/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=130603>.

«غسان النجار يوجّه نداء ثانيًا للتظاهر السلمي في حلب.» (سوريون نت، 1/ 2/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sooryoon.net/archives/16831>.

غليون، برهان. «في معنى أن تكون سوريًا محافظة إيرانية.» (الجزيرة نت، 24/ 2/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/home/print/7dcab3c3-3422-4c8b-b091-049383f5dada/2020288b-8598-41e5-b8fe-2fa1ddce72c7>.

«الفيصل يستبعد حل أزمة سوريا بالتفاوض.» (الجزيرة نت، 22/ 1/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/63db5799-9386-4613-923e-f34b20cf8126>.

«قال إن بلاده تتعرض لمؤامرة.. مظاهرات تلت كلمة الأسد في اللاذقية.» (الجزيرة نت، 30/ 3/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BC05D80B-FC48-47F6-9C72-3C33B7DCAF71.htm>.

«قتال شرس يهز العاصمة السورية وحلب.» (رويترز (عربي)، 22/ 7/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE86L02A20120722>.

«قتلى بحمص وسوريا تتهم سلفيين»، (الجزيرة نت، 19/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/61DDFD7B-C501-4D66-AE41-7DBE218E8CBA.htm>.

«قلق أممي بعد رفض أعمال الإغاثة: أردوغان يُحذّر من مجازر في سوريا.» (الجزيرة نت، 11/ 5/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://aljazeera.net/NR/exeres/7C3BCCF9-A3CC-4FE8-BEDC-6E2ED767A45D.htm>.

«قلق خليجي إزاء استخدام القوة ضد المتظاهرين: تركيا تصعد وبان يدعو الأسد لوقف العنف.» (الجزيرة نت، 7/ 8/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://aljazeera.net/NR/exeres/1F501E4B-57B3-4ADE-993F-FC9CE708F229.htm>.

«قوات سورية تقتحم قرى وتقتل مدنيين.» (الجزيرة نت، 29/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/70FB9F57-968C-48C1-ADBA-AD55BD581C9D.html>.

«القيادة المشتركة للجيش الحرّ تنفي علاقتها باختطاف حسان المقداد.» (كلّنا شركاء في الوطن (موقع إلكتروني)، 15/ 8/ 2012): <http://all4syria.info/Archive/51276>.

«كلمة الرئيس بشار الأسد على مدرج جامعة دمشق.» (موقع الرئيس بشار الأسد، 20/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.presidentassad.org/Bashar_Al_Assad/Bashar_Al_Assad_Damascus_University_2011_Speech.htm>.

«كلمة السيد الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب في 30 آذار 2011.» (زهرة سورية (موقع إلكتروني)، 30/ 3/ 2011): <http://www.syriarose.com/ar/news/view/31825.html>.

«كلينتون تحمل داود أوغلو رسالة إلى دمشق بوجوب عودة الجنود السوريين فورًا إلى ثكناتهم.» (سيريا نيوز (Syria- News)، 7/ 8/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=135951>.

«كلينتون تدعو للمقاطعة وغُل يحذر الأسد.» (الجزيرة نت، 12/ 8/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/C0E4E8BA-E4AA-40F3-9804-6E1511878286.htm>.

«كلينتون تستبعد تدخلًا بسوريا.» (الجزيرة نت، 27/ 3/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/167DBA07-193A-4953-A062-7B75928DBF29.htm>.

«كلينتون: الوقت ينفد أمام دمشق لإجراء اصلاحات.» (BBC عربي، 1/ 7/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/07/110701_clinton_syria.shtml>.

«كلينتون: الولايات المتحدة لن تطالب الأسد بالتنحي.» (دي برس، 16/ 8/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=93436>.

«لافروف: اذا سقط النظام الحالي في سورية ستمارس ضغوط هائلة من جانب بعض بلدان المنطقة من أجل اقامة نظام سُني.» (روسيا اليوم (موقع إلكتروني)، 20/ 3/ 2012): <http://arabic.rt.com/analytics/68807/>.

«لافروف: إنشاء منطقة محظورة للطيران في سورية بذريعة الأزمة الإنسانية أمر غير مقبول.» (روسيا اليوم، 18/ 8/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/69023/>.

«لواء التوحيد يصدر بياناً حول أحداث الشيخ نجار يؤكد من خلاله على دعمه الكامل للهيئة الشرعية.» (حلب نيوز (موقع إلكتروني)، 14/ 5/ 2013): <http://halabnews.com/news/26088>.

«ليبرمان يقابل بوتين.» (واينت (Y-net) (موقع إلكتروني)، 7/ 12/ 2011).

«مجددًا.. توزيع قسائم المازوت في جو من الفوضى و«المحسوبيات» بحلب، عضو مكتب تنفيذي: لا صحة لما يقال عن المحاباة، ونفاد القسائم سببه التوسع في منحها.» (سيريا نيوز (Syria- News)، 26/ 11/ 2008)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=86261>.

«مجزرتين بالشومرية وتل دو بريف حمص.. ودمشق تتهم تنظيم «القاعدة».» (دي برس (موقع إلكتروني)، 26/ 5/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=121648>.

«المجلس العسكري يتفق مع المجلس العسكري الثوري الموحد على التنسيق والتعاون بين المجلسين.» (المجلس العسكري في دمشق وريفها، 29/ 10/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.fsa-dam.com/main/3887>.

مجموعة الأزمات الدولية. «الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (VI): ثورة الشعب السوري ذات الإيقاع البطيء،» (تقرير الشرق الأوسط؛ رقم 108، دمشق؛ بروكسل، 6 تموز/ يوليو 2011).

______. «الصراع وتحولاته في سورية.» (تقرير الشرق الأوسط؛ رقم 128، دمشق؛ بروكسل، 1 آب/ أغسطس 2012).

______. «هل هو الجهاد؟ المعارضة الأصولية في سورية.» (تقرير الشرق الأوسط؛ رقم 131، دمشق؛ بروكسل، 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

«مجموعة العمل حول سورية تعقد أول اجتماع لها في جنيف.» (مركز أنباء الأمم المتحدة (موقع إلكتروني)، 30/ 6/ 2012): <http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=16858#.URIuV6Xqle8>.

مرزوق، نبيل. «العقوبات الاقتصادية: خنق بطيء للنظام السوري.» (مركز الجزيرة للدراسات، 19/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/reports/2011/11/2011111910249163525.htm>.

«المرصد السوري لحقوق الانسان: 60 ألفًا استشهدوا وآلاف المعتقلين منذ بداية الثورة.» (عكس السير (موقع الكتروني)، 18/ 3/ 2013): <http://www.aksalser.com/?page=view_news&id=177b39bebd6fc6490e047add64260307&ar=739430543>.

«المرصد السوري لحقوق الإنسان: آذار الأكثر دموية في سورية جراء سقوط 6 آلاف قتيل.» (سيريا نيوز (Syria- News)، 1/ 4/ 2013). على الموقع الإلكتروني: <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=158341>.

المركز الأوروبي للدراسات الكردية. «المرسوم 49: أداة لمصادرة ملكية الأكراد؟: ملاحظات حول الآثار السياسية والاقتصادية لمرسوم.» (تقرير؛ رقم 6، برلين، آب/ أغسطس 2010).

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات. «آثار العقوبات في الاقتصاد الكليّ السوريّ خلال عام 2012.» (تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، كانون الثاني/ يناير 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/419d4a00-e452-458d-9912-f038f983b98d>.

ــــــــ . «الائتلاف الوطني السوريّ.. دوافع النشأة ومقومات النجاح.» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/2b0e45bd-9450-450f-bf64-f91d743eb46e>.

ــــــــ . «التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا.» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 24 آذار/ مارس 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/998cdfcb-4772-41ac-b1e8-717f8adb694c>.

ــــــــ . «التّفجيرات في سورية، هل فتحت مرحلة جديدة؟.» (تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، حزيران/ يونيو 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/87a0af3d-1508-4c88-8176-73c18e0ac6f9>.

ــــــــ . «الخاص والعام في الانتفاضة الشعبية السورية الراهنة.» (تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نيسان/ أبريل 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/6c2be6d4-eacd-46e6-b06d-845801896c2f>.

ـــــــــ . «العدوان الإسـرائيلي المتكرّر على سـورية.» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات، الدوحـة، 12 أيار/ مايو 2013)، على الموقع الإلكترونـي: <http://www.dohainstitute.org/release/fc124990-8922-4751-a8d2-522d4234f455>.

ـــــــــ . «المظاهر العنفيّة في الثّورة السوريّة.. الدّوافع والتّداعيات.» (تحليل سياسـات، المركز العربيّ للأبحاث ودراسـة السياسـات، أيلول/ سبتمبر 2012).

ـــــــــ . «مواقف المعارضة السـوريّة من القضايا العربيّـة المركزيّة.» (تحليل سياسـات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، شباط/ فبراير 2012)، على الموقـع الإلكترونـي: <http://www.dohainstitute.org/release/a7a98774-9e94-46f9-96f3-f2e1c1fd1a1d>.

ـــــــــ . «الموقـف الإسـرائيلي مـن الأحداث في سـورية،» (تقديـر موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسات، الدوحة، 31 كانون الثاني/ يناير 2012)، علـى الموقـع الإلكترونـي: <http://www.dohainstitute.org/release/8d38ecd1-2333-4cf0-bd5b-f5b77b2a293c>.

ـــــــــ . «الموقف التركي مـن الثورة الليبية.» (تقدير موقـف، المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات، الدوحة، 18 آذار/ مـارس 2012)، على الموقع الإلكترونـي: <http://www.dohainstitute.org/release/3e8c7bcc-ac22-4b15-bece-66e1eb3fcbc3>.

ـــــــــ . «هـل الثـورة السـورية أمـام مرحلـة جديـدة؟.» (تحليل سياسـات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 27 كانون الأول/ ديسمبر 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/1d1ef5fd-9158-4d9b-8eab-d719eaa5dba9>.

ـــــــــ . «هـل الجامعـة العربية قـادرة على إنقاذ سـورية؟.» (تقديـر موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011)، على الموقع الإلكترونـي: <http://www.dohainstitute.org/release/8abe0b55-d2e9-479c-acab-b55c5aa4ac31>.

ـــــــــ . «واقع المعارضة السورية والتحديات الراهنة والمستقبلية.» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/00f6b879-3796-409b-bf93-18edb979b398>.

مشروع قياس الرأي العام العربيّ. «المؤشّر العربيّ، 2011.» (المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، آذار/ مارس 2012).

«مصادر طبية تؤكد تلقي مستشفى درعا لـ25 جثة.. والأسد يقيل المحافظ: باريس تدعو دمشق للحد من استخدام القوة.» (العربية نت، 23/ 3/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/03/23/142647.html>.

«مظاهرات مؤيدة للرئيس وأخرى ضده: قتلى باشتباك أنصار الأسد ومعارضيه.» (الجزيرة نت، 21/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/1225afdf-3147-4899-af6c-b6d916ae7e72>.

«معارضون سوريون: 163 قتيلًا... و«مجزرة» بحمورية.» (CNN العربية، 21/ 2/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.cnn.com/2013/middle_east/2/21/syria.unrest21feb/index.html>.

«المعايطة يؤكد لـ «عمون» وصول النائب الحريري إلى الأردن.» (عمون (موقع إلكتروني)، 23/ 8/ 2012): <http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=129768>.

«المعلم: كل السوريين مدعون إلى الحوار، الشعب السوري قادر على صنع مستقبله وحده.» (سانا، 22/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sana.sy/ara/2/2011/06/23/354082.htm>.

«مفاوضات دمشق للانضمام إلى الاتحاد الجمركي.» (روسيا اليوم، 16/ 7/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/press/997/>.

«مقتل 14 من أفراد أسرة في هجوم طائفي في سوريا.» (رويترز (عربي)، 27/ 1/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/ topNews/idARACAE80Q00U20120127?sp=true>.

«مقتل 15 جنديًا ورجل أمن في محافظة حماة بأيدي منشقين.» (المرصد السوري لحقوق الإنسان، 2/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syriahro.org/2-11-2011-syrian%20observatory.htm>.

«مليون سوري يواجهون خطر سوء التغذية بسبب الجفاف.» (BBC عربي، 2/ 10/ 2008)، على الموقع الإلكتروني: <http://news.bbc.co.uk/hi/ arabic/news/newsid_7647000/7647931.stm>.

«منظمة حقوقية: مقتل 38 شخصًا في جسر الشغور بسورية.» (BBC عربي، 5/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/ middleeast/2011/06/110605_syria_hama_strike_day2.shtml>.

«مؤتمر المعارضة السورية يبدأ أعماله في أنطاليا متجاهلًا إعلان الأسد عن عفو عام.» (وكالة الأنباء الفرنسية (أ ف ب)، 1/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.google.com/hostednews/afp/article/ ALeqM5h8GRK4y7F5_AQbVyJN1CS1kT7IRQ?docId=CNG.272593a79ed3 c87d9515311eac80e687.8d1>.

«نجاد دعا لتسوية المشاكل بدون تدخل الغرب، أمير قطر: شعب سوريا لن يتراجع.» (الجزيرة نت، 26/ 8/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C34C1AC5-5BB4-47E3-9BA9-E4A52604FABD.htm>.

«نشطاء سوريون: المعارضة تشن هجومًا للسيطرة على وسط حلب.» (BBC عربي، 24/ 7/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/ arabic/middleeast/2012/07/120724_syria_aleppo_fighting.shtml>.

«النص الكامل لكلمة السيد الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب بتاريخ 30 آذار2011.» (موقع الرئيس بشار الأسد، 30/ 3/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.presidentassad.org/Bashar_Al_Assad/Assad_Parliament_March_2011_Speech.htm>.

«النمسا تقرر سحب جنودها من قوة فض الاشتباك في الجولان.» (BBC عربي، 6/ 6/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/06/130606_austeria_golan_withdrawal_forces.shtml>.

نهار، حازم. «مقاربة لخطاب وأداء المعارضة السورية منذ بداية الثورة.» (كلنا شركاء في الوطن، 29/ 1/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://all4syria.info/Archive/39185>.

«النوري يجسد السلطان عبد الحميد.» (الجزيرة نت، 4/ 5/ 2010)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/35ea0f2c-1d79-4d25-9cf2-4ae1ab50c9b4>.

«والسفير عاد إلى الدوحة: قطر تعلق أعمال سفارتها بسوريا.» (الجزيرة نت، 19/ 7/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/Portal/aspx/FNF.aspx>.

«واشنطن تتهم دمشق بالتسبب بـ «أزمة إنسانية».» (BBC عربي، 11/ 6/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/06/110611_syria_us_turkey.shtml>.

«واشنطن تدعو الحكومة السورية إلى الامتناع عن استخدام العنف ضد المتظاهرين.» (BBC عربي، 16/ 3/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/03/110316_syria_update.shtml>.

«واشنطن تفرض عقوبات على الرئيس السوري وأركان نظامه.» (BBC عربي، 18/ 5/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/05/110518_usa_assad_sanctions.shtml>.

«واشنطن دعته إلى القيام بإصلاحات كبيرة: الأسد يلقي أول كلمة بعد الاحتجاجات.» (الجزيرة نت، 30/ 3/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BC05D80B-FC48-47F6-9C72-3C33B7DCAF71.htm>.

«واشنطن: على الأسد أن يفعل المزيد أو يدع غيره يفعل المزيد.» (أخبار الشرق (موقع إلكتروني)، 22/ 4/ 2011): <http://www.levantnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=7454:-q----------q&catid=66:syria-politics&Itemid=118>.

«وزارة الخارجية الإيرانية تنشر تفاصيل مبادرة حل الازمة السورية.» (مهر (موقع إلكتروني)، إيران)، 16/ 12/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.mehrnews.com/ar/NewsDetail.aspx?NewsID=1767916>.

«وزير الخارجية السعودي: الدول الخليجية مستعدة لطرح مبادرة لحل الأزمة السورية.» (روسيا اليوم، 25/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news_all_news/news/572538/>.

«وزير المالية: حجم التبادل التجاري بين سورية وروسيا قارب ملياري دولار.» (سيريا نيوز، 23/ 5/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=148422>.

«وزير النفط: مليارا دولار الأضرار الناجمة عن العقوبات الأميركية والأوروبية الظالمة على قطاع النفط السوري.» (سانا (الوكالة العربية السورية للأنباء)، 19/ 1/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sana.sy/ara/2/2012/01/19/395411.htm>.

«وصفه بأنه زعيم «حزب الشيطان»: القرضاوي يهاجم نصر الله.» (الجزيرة نت، 1/ 6/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/fa9bc401-8ab3-49b9-8210-9014d5ad62fc>.

«الوفد السوري يغادر الدوحة من دون الرد على المبادرة العربية.» (فرانس 24، 31/ 10/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.france24.com/ar/20111031>.

«يشكل الأردنيون فيها النسبة الأكبر: جبهة النصرة بسوريا تعلمت من أخطاء الماضي.» (الجزيرة نت، 11/ 3/ 2013)، على الموقع الإلكتروني:
<http://aljazeera.net/news/pages/e4ec8d8a-ead8-4132-9299-7ce2d9e458e2>.

«يوم دام بمظاهرات جديدة بسوريا.» (الجزيرة نت، 1/ 4/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/9e6b507b-5d71-432e-8eac-d733d157eca0>.

2 - الأجنبية

Books

Batatu, Hanna. *Syria's Peasantry, the Descendants of its Lesser Rural Notables, and their Politics*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.

Seale, Patrick. *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East*. With the Assistance of Maureen McConville. Berkeley: University of California Press, 1988.

Periodical

Bou-Nacklie, N. E. «Les Troupes Speciales: Religious and Ethnic Recruitment, 1916-46.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 25, no. 4, November 1993.

Documents

«In Wake of Border Clashes, Assad, Netanyahu Swap Threats,» (Times of Israel, 10/6/2013), on the Web: <http://www.timesofisrael.com/in-wake-of-border-clashes-assad-netanyahu-swap-barbs/>.

Sharp, Jeremy M. and Christopher M. Blanchard. «Armed Conflict in Syria: U.S. and International Response.» (CRS Report, Congressional Research Service, 22 April 2013)

فهرس عام

- ث -

- ح -

- ذ -

- ر -

- ز -

- ش -

- ض -

- ط -

- غ -

- ف -

- ق -

-ي-

هذا الكتاب

هذا الكتاب محاولة في فهم الثورة السورية قبل أن تكتمل، وبحث يقوم على رصد صيرورة الثورة وتحليلها خلال عامين من عمرها. ولأن المؤلف يوثق التاريخ الراهن ويحاول تجاوز عملية التوثيق إلى الفهم، جاء بحثه هذا عابرًا للاختصاصات: علم اجتماع وعلوم سياسية وعلاقات دولية واقتصاد.

من خلال هذه المقاربات المتكاملة يتطرق الكتاب للخلفية الاجتماعية السياسية المباشرة للثورة، ولفعل الثورات العربية في المجتمع السوري، ويشرح تحولها من انتفاضات جهوية إلى ثورة، ويُبيّن أن النظام يتحمل مسؤولية تحولها إلى ثورة مسلحة، وصولًا إلى تحليل بنية الثورة السورية سياسيًا واجتماعيًا وعسكريًا وشرح استراتيجية النظام في مواجهتها، مع تبيانٍ لأدوار المسألة الطائفية والعوامل الدولية في هذا كله، ذلك أن الثورة التي كانت العامل الأساس في تشكّل الهوية الوطنية السورية عادت فوضعت هذه الهوية أمام مفترق طرق وخيارين: الشرخ الطائفي أو المواطنة والديمقراطية. كانت الثورة السلمية ذاهبة نحو الخيار الثاني: المواطنة والديمقراطية، أما الثورة المسلحة التي نشبت ردة فعل في التصدي لخيار النظام العسكري في قمع الثورة فشدّت نحو الشرخ الطائفي وزادت من مخاطره لأن الثورة المسلحة كان لا بد من أن تؤدي إلى لعبة الأمم والتسويات الطائفية.

السعر: 18 دولارًا

ISBN 978-9953-0-2765-4

9 789953 027654